

١٢٢

(عمره ابي)

من ساجده الامه الامه واليهاده الحريم الم...

والله اعلم بالصواب

الابن الامم هو له بالحدس...

التمنى و... لله...

وراجع...

...

...

ان مجموع الامر ينحصر في اثباته قد وان يدان كل واحد منهما على اثباته وفي الشرح واپس شبهة في الحرفية في اللفظ موجبا
 اثباتها بل لا بد ان يضاف الى الشبه اللفظي الشبه المعنوي وهو منتف. اذ ابل ان المرادفة للثمة معرب مع مشابهة
 لاني الحرفية في اللفظ ونول المشابهة في لفظها مشابهة في معنى واهو كوكب على حرفين والمثابهة في طرف في وضعه على
 تامة لاه. ومذكره من مشابهة الى معنى التامة لاني الحرفية مرادف وديانة لا مشابهة بينهما في اللفظ لان الى الاسمية منقوبة
 بخلاف الى الحرفية والاسمية في التامة لاني الحرفية مشابهة لفظية وصحية لكونها على حرفين والمثابهة الثانية على تامة للبناء. ون الاول وقد صرح غير
 الاسمية لقد سارفة مشابهة لفظية وصحية لكونها على حرفين والمثابهة الثانية على تامة للبناء. ون الاول وقد صرح غير
 واحد بان نسبة الاسم للحرف في الوضع ان يكون الاسم على حرف او حرفين قال بدر الدين ابن مالك واما بناء الاسم للثمة
 بالحرف في الوضع فادا كان الاسم على حرف واحد او حرفين في الاسم ان يكون على ثلاثة احرف فصاعدا
 والاصل في الحروف ان يكون على حرف واحد كباد الجار ولامه او على حرفين كروين واعلم ان هذه مبداء واسم على غيره
 على وجهين في محل نصب على ابدال ومبني في موضع زجره على انه خبر ثان او بدل من الخبر ونه. به على انه بدل من محل على
 وجهين او حال ثانية ولا يجوز جره على انه بدل من محل من وجهين لان الياء فيه ليست للصدرية ولا للنسب بل لان اصله
 مبني على اسم مفعول من البناء فقلت الواو ياء وادعت في الاء (قوله ومعربة وهو قائل) بل اهر كلام المصنف ان بناءه في
 الكبر والاعراب في الضام قول واحد بالمدار الى استعمال العرب لها وهو في الحقيقة قول البصريين فوجه البناء ما تقدم
 ووجه الاعراب ما رخص وجهه نعم البناء من ملازمة الالف في الشرح بناؤها مذهب البصريين والاعراب ما ذهب
 كوفي وهو مشكل لان الشبه الوضحي موجود وهو كاف في نعم البناء فوجه الاعراب فان كانت ملازمة الالف فاضافة كانت
 لوضع داه الالف لم تنب في زيد درهم بناء كور وهي حال الالف. ه. وأول ملازمة الالف صاغة ليست داه لاثباتها بل
 لتعريفها. راعراب (أوله والمسمى على اسم على مرادفة كفي) في الشرح لو كانت مرادفة لكانت فعل لا والالزم
 ماطل ولا أدري لم يداه يعني الم. روع مع أن في تنبيء اسم لنسب لهما كلاما وابن الحاجب ياباه وقد سرح ابن أم قاسم
 أم يابني كفي. ه. وأول الاسم الملازمة في قوله لو كانت مرادفة لكانت ملازمة لانع قول الرضي والذي جعلهم على ان
 لو ان اسم الالف ليست بفعال مع تأنيدها في الالف امر اسلمى وهو ان صيغة تفعلا تفعلا لصيغة الافعال وأما
 لا تصرف تفعلا وتدخل الالف الى بهنم وانو بن علي بهن قال وهي منقولة عن اصولها الى معنى التفعلا نقل الاعلام
 واپس ما قل بهنم أن صيغة الاسم لا بد استكت فهو علم للثمة الفعل لا لانه شيء اذا جرى الشرح بما يشول صه مع أنه
 لا يطرير الالف استكت فله ان المتعود منه المعنى لا للثمة. ه. ولوسات الملازمة فراد المصنف بمرادف البكفي أنباء الالف
 الى ما يدل عليه كفي لان اسماء الافعال تدل على ما يدل عليه نفس الالف ل قال المنذاري وتتحقيق أسماء الافعال أن كل لفظ
 وضع زعمه اسم مستجاب أو فعل أو حرف فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالة على ذلك الاسم أو الفعل
 أو الحرف فأنسول في قواما خرج زيد من البصرة خرج فعل وزيد اسم ومن حرف جرح جعل كاذ من الثلاثي محكوما عليه
 لكن هه اوضع غير مبدى لا يغير به الالف مشتركا ولا ينهم منه معنى معناه وقد اتفق لبعض الافعال ان وضعت لها أسماء
 اخر غير الالف اطاق وبراد بها الافعال من حيث دلالة على معانيها أو سموها أسماء الافعال فآمين اسم موضوع باراء لفظ
 استجب أو ما يراد منه من صيغ طلب الاستجابة لكن لا يطلق ويقصد به نفس اللفظ كما في الاعلام المذكورة بل يقصد به
 استجب الدال على طلب الاستجابة حتى يكون آمين مع أنه اسم لاستجب كلاما تاما بخلاف استجب الذي هو اسم لاستجب الذي
 هو أمر وان كانت اسمية أسماء الافعال هي نسبة الى هذا التدقيق ذهب بعض الضاة الى أنها أسماء للمصادر السادة مع
 الافعال وان جعلها أسماء الافعال فصرح للمساواة قال لانهم احتاجوا الى الفرق بينها وبين المصادر سيما في الافعال لما حيث
 بنيت هذه وأمرت تات. ه. (قوله قد في من نصر الخبيبي قدى) يروي الخبيبي بكسر الموحدة قبل علامة الجمع على أنه جمع
 خبيبي بضم المجهة وفيه تعليل فان المراد به خبيبي بن عبد الله بن الزبير وأبوه عبد الله بن الزبير وعمه مصعب بن الزبير وقال
 ابن السكيت المراد به أبو خبيبي ومن كاهلي رأي يروي الخبيبي على صيغة المثني والمراد به أبو خبيبي وابنه خبيبي (قوله وأما
 الثانية فمحمل الاول) أي ان يكون بمعنى حسب وهو واضح لكون عدم حقوق نون الوقاية لها حينئذ ليس ضرورة كما هو

ذ كبر الخليفة لاجل اقدسه وتخليد ذلك قول الخليفة في اصولهم اصول الشرع ثلاثة الكتاب والسنة والاجماع والاصل الرابع
القياس وقالوا انما قيل ذلك لكون الثلاثة الاول اصولا مستقلة منبثقة لاحكام والقياس اصل من وجه لاستداده الحكم اليه
ظاهر ادون وجه له كونه فرعاً للاثلاثة لانه على علم مستنبطة من موارد واحد من الثلاثة وان سبده هو ابو الحسن علي بن
اسماعيل المرسي صاحب الحكم في اللغة وغيره كان اماما في اللغة والعربية وكان ضريبر او ابو ضريبر او شـ متقل في اول امره
على ولده نوح بن سنان وخمس بن وارثه وعمره ثمانين سنة (قوله وهو ان يكون كقولك الكدوب هو رجل صادق)
يعني انه مثله في الطلاق المأط على ما يقابل معناه على سبيل الضرر وفي معنى النبي (قوله ثم جاء انصب انصار الى المعنى)
لا يقال ثم انصب العمل بهذا النبي ان يكون ذلك الذي يحصى كره ابن مالك وغيره لانه قول ذلك شرط لوجوب نصب
العمل لاجل ازاره (قوله والحق بالحق فاستريعا) لا يقال استريعا وابلسا ترك الذي في المصراع الاول وهو

[illegible]

﴿حرف الـكاف﴾

(قوله بان تكون الكافة مكتوبة بما) لو قال بان تكون الكافة معصية بما الزائدة لكان أحسن اذ لم يعلم كنهها في المثال وعلم زيادتها (قوله كناية سيئويه كما انه لا يعلم فتحا وازالة عنه) لان ما فيه لا تكون معصية لانها لو كانت معصية لكان الظاهر ان ما بعد هاء المصدر غير تشديري وهي لا توسل بان الموصوفة ومعها وفي الشرح ويحتمل أن ما في هذا المثال معصية وان وما بعده قابل اثبت متدرا والباء عاطفة على تشدوفي أي لا لثبوت عدم كماله سبحانه الله وتجاوز عنه وحرف العاطف ما في التشدوفي لا بعد الباء مثلا يلزم تشدد ما بعده اعلم او انما ذلك محاطة على عدم زيادة البناء لان سيئويه لا يرى زيادتها اه (قوله أي اعجب) ضبط في السج المعنوية بصيغة المضارع ويجوز أن يكون فعل أمر وفعله ان الحاجب فحجب بصيغة الامر (قوله وفي مقرونة بما الكافة) هكذا وقع في نسخة المصنف والظاهر أن يقال بما الزائدة (قوله وهو ظاهر) يعني ان افترا ان الكافة العلية بما المصدرية ظاهرة في قوله تعالى وادكروه كما هذا كم (قوله وأجاب بعضهم) يعني

عن ان قوله تعالى واذا كروه كما هذا ثم من اقتران الكاف التعليلية بما المصدرية وقال ان الكاف فيه لا نسبة للاحتمال وقد
وضع الخطا وهو الذكروا الهداية موضع الامام وهو الاحسان والاصل واحسنوا كما احسن الله اليكم ثم عدل عن ذلك الاصل
الذي هو واحسنوا كما احسن الله اليكم الى خصوصية المطالب وهو الذكروا الهداية (قوله وماذا كرهناه في الآية) يعني قوله
تعالى كما ارسلناك رسولا وقوله تعالى واذا كروه كما هذا ثم (قوله وطرفك اما جئتنا فاحبسنا الخ) في الصحاح الطرف
العسبن ولا يجمع لانه في الاصل مصدر اه وهو مرفوع على الابتداء وجلة الشرط والجزء اخبره ولا يجوز نصبه بمحذوف
مفسر باحسنته لان فعل الجزاء لا يعمل في متقدم على شرطه وما لا يعمل لا يفسر عاملا (قوله ونصب الفعل بعدها التسمية بها)
أي لنسبه الكاف اليك في المعنى وفي الشرح يلزم على هذا العمل عامل الاسم في الفعل وهو عندهم ممنوع واقول ليس هذا
بلازم على ما وقع في نسخة الشارح وهو ونصب الفعل بعدها التسمية بها يكر في المعنى لان كاد منه مالا يقتضي ان النسب
بما الكاف اظهر وتعلق بها التسمية بالانصب وليس ايضا بلازم على ما في بعض النسخ وهو ونصب الفعل بها التسمية بها يكر لان
نسبة نصب الفعل الى الكاف التعليلية كنسبة نصبه الى اللام التعليلية وهي نسبة مجازية باعتبار ان النسب بان
محذوف بعدها ثم لا يخفى ان التكاف فيما قال ابن مالك وان رواية البيت لتي بحسبوا كما زعم أبو محمد الا وهو مؤيد
لقول الفارسي ونه يمكن ان يقال ان ما في البيت مصدرية لا كافة والفعل منصوب بما احسلا على ان اخذها بتأنيل في
تكونوا يول عليكم (قوله واعلم اني الخ) النشوان بفخ النون وسكون الشين المجهلة السكران والحايم الذي عده اناه وصدر وخبر
الابتداء وما عطف عليه محذوف أي كائن (قوله أخ ما جد الخ) هذا البيت لم يزل بن حريز والآخر هو مالك بن حريز فتلهم
مع على رضي الله عنه والمجاهد الكرم ولم يغزني أي لم يذاني والمشهد مصدر مجي ويوم مشهيد يوم احتفال بحرب وهو
ابن معدى كروب وسيفه هو الصمصام المشهور قال في الصحاح والصمصام والصمصامة السيف العارم الذي لا يني
والصمصام اسم سيف عمرو بن معدى كروب وخيانة السيف نيوته عند الضرب وكان سيف عمرو بن لا يني وهو
ابن الخطاب فوهبه له فقبل امرائه غيره وانه نزل عليك بالصمصام وذكر له عمر ذلك فهدم عمرو وقال هانه ذمة
دار ابل الصدقة فضرب عنق بعير فابانه بضربة واحدة وقال انما اعطيتك السيف لا الساعد والماء ارب مع مصرب وهو
قد شبر من طرف السيف فان قيل كيف قال مضارب به وليس للسيف الا مضرب واحد اجيب بانه على اسم ارب كل جزء من
المضرب مضرب على سبيل المبالغة (قوله وانما يجمع الاستدلال به ما دام لم يثبت ان المصدرية توصيل بانها لا نسبة) ذهب
السرافي والاعلم وابن خروف وابن مالك الى جواز وصلها بالجملة الاسمية وذهب يويو والجمهور الى عدم جواز ذلك (قوله
ويحتملها قوله تعالى كما بدأنا اول خلق نعيده) لا بأس بالنظر في ذلك من اولها فنقول في تفسير الآية ان ٣ مصرب يوم الى
المفعولية لا ذكر مقدرا أو على الظرفية لا يخرجهم أو تتلقاهم أو على الحقيقة المتدور من العائد لمحذوف في توصيلها
ضد النشر أو المحوم قولك اطو عني هذا الحديث والصل العينة والكتاب أي لا يكتب منه أو لما يكتب منه فرق العمل
كلا لو قرئ السجل كالمسجل وهما الغتان فيه وقيل السجل ذلك بطوى كتب أعمال بني آدم ارفه من السجودين كانت
رسول الله صلى الله عليه وسلم والكتاب على هذين القواين اسم للصيغة المكتوب في اوسى تابدا ما كانه ارفه مصدرية واول
خلق مفعول لبدأنا أو لفعل يفسره نعيده أو ما موصولة والكاف متعلق بمحذوف يفسره نعيده ان نعيده مثل الذي بدأنا
وأول خلق ظرف لبدأنا أو حال من ضمير الموصول المحذوف ووعدا مصدره وكذا مصدره لانه وندنا لا عاده (قوله اناه) فاعلم
ما بدأنا) الاحسن ان تكون ما في هذا التركيب موصولا حرفه لا اسم ويكون المذهب في بدأنا نعوذ بالله من
التشبيه للحدث الذي هو الاعادة بالحدث الذي هو البدء (قوله وقال لا يني لا يني) دل بين احسن والحسن ربيع والسدي
نزلت في كفار العرب وقال مجاهد في النصاري ورجحه الطبري فانهم مذكروا في الآية الاول ابن احسن في
اليهود طلبوا اذ لك وقال قتادة في مشركي مكة وقيل المراد بلدين لا ينيون جميع هذه البدو اسماء لهم كانوا في نوحه
فان كان المراد العرب أو مشركي مكة في العلم عنهم لانهم ليس لهم كتاب ولا هم اتباع نبي وان كان اليهود أو النصاري فليس
عنهم لا انتفاء العمل بمقتضاه ولم يذكر مفعول العلم لان المقصود بها في نفي العلم لا في نفي التسمية فمفعول القول
هو جملة لولا يكلمنا الله والذين من قبلهم هم اسم الافهم ونيرهم من الامم المكذبة والمتبينة ما في نفس القول وفي دفاع

ملا يلقى (قوله ولا يعمد عامل واحد متعلقين بمعنى واحد) يعني بطريق الاستغلال فمما وما بطريق الاستغلال في
 أحدهما والتبعية في الآخر فيجوز (قوله ولا يكون مثل نو كيد الكذلك لانه أبين منه) أي لان مثلا أبين من كذا ولا
 يكون التوكيد أبين من المؤكد وإنما ان مثلا أبين لانه صريح في المثالية فيبر محفل لخلافه اختلاف الكاف ولان اسم
 الإشارة وهو المضاف اليه الكاف مهم بحسب أصل الوضع لانه موضوع لكل ما مع الإشارة اليه والمضاف اليه مثل
 وهو قوله لم لا إيهام فيه وفي الشرح ان المعبر في انه أبين ان عاد الى مثل اقتضى ان التاكيد لا يكون أبين دلالة على المقصود
 من المؤكد فيمتنع مثل قوله شرب ريد عمار حرا ولا يمنع مثل هذا وأقول ان كون الخبر أبين من العنار ليس بحسب
 أصل الوضع كانه في فيه وإنما هو بحسب عدم علم المخاطب بعناء الموضوع له ومراد المصنف انما هو البيان وعدمه بحسب
 أصل الوضع (قوله كالا يكون زيد من قوله هذا زيد يفعل كذا تو كيد ذلك) الإشارة بذلك الى العلة المسببة واللام
 في هذا ما دل لا محذور لانه كذا أي لا جيل أن السو كيد لا يكون أبين من المؤكد امتنع أن يكون زيد من قوله هذا زيد
 يفعل كذا لان العلم أبين من اسم الإشارة وفي الشرح قد يمنع أن امتناع المؤكد في نوعه هذا زيد يفعل كذا كره
 و يقال انما امتنع لان هذا كذا دلالتى وهو زيادة للفظ بعينه أو تقوية بمرادف له وهذا زيد ليس كذا فان زيدا
 ليس انما هذا لا مرادف له وأول لا فرق في المعنى بين ما قال الشارح وما دل الله به لان عدم المرادف بينهما ليس
 الا لان اسم الإشارة مهم بحسب الوضع وزيد مهم بحسبه والافعال متعلقات به اسما الإشارة هذا هو نفس ما وضع له لفظ
 زيد (قوله ولا يعمد عامل واحد) أي ولا يكون كذلك خبر المحذوف لما يؤدى اليه من عدم ارتباط ما بعده بما قبله في خبره
 تسامح لان ما ههنا ولا يكون مثل خبر المحذوف وهو خبر مرادف في الشرح ان أراد ان لا يكون ارتباطا أصلا فليس
 كذلك لان الارتباط بحسب المعنى فاصل وذلك بان يعمل مثل قولهم فعول الفعل من قال الذين من قبلهم وكذلك خبر مبتدأ
 محذوف أي الشأن كذلك ثم استوفى يقال الذين من قبلهم بياناً وتوضيحاً لثباته وان أراد ان لا يكون ارتباطاً لفظياً فلا
 يضر مع حصول الارتباط المعنوي انتهى وأول بعد تسليم هذه الارتباط ان الذي لم يسبق اليه وجوز جعل هذا المظم
 التبريف عليه انه أراد الارتباط اللفظى وعدمه مضر بالصحة ولا يعمد اليه ما هو أعمى في درجات البلاغة (قوله قلت
 مثل بدل من كذا أو بيان) يريد ان مثل مع ما أضفت اليه بدل من كذا أو بيان له وهذا كله على القول بامعية
 الكاف بدل قوله فيما بعده أو الكاف مبتدأ وهو قول الاخفش والناصري وجماعة وعلى القول بعدم اشتراط التعريف في
 حذف البيان وجوز ان يكون البيان والمبني كزبن فان مثلاً نكرت ولو أضفت الى معرفة (قوله ومثل عزله في مثلك
 لا يفعل كذا) يعني انه سى الفعل عن مثل وأريد نفيه عن المضاف اليه لان المراد لا يعلمون قولهم (قوله والخامس
 المؤكيد وهو الزائدة) قال السد زاني عند قول صاحب الكشف في سورة البقرة أي ومثل ذلك الجمل العجيب جعلناكم
 آفة وسمطاً يريد ان ذلك اسارة الى مصدر الفعل المذكور بعده لا الى جعل آخر فتسبب بسببه هذا الجمل فيد على ما يتوهم
 من أن المعنى ومثل جعل الكمية قبله جعلناكم آفة وسطاً واد اتعقت فالكاف منهم افعالاً كاللزم لا يكادون يتركونه
 في لغة العرب وغيرهم انتهى (قوله فيلزم المحال وهو اثبات المثل) قال التفتازاني في شاشية المضد لان النفي يعود الى الحكم
 لا الى المعطيات فتوانا ليس كزبن زيداً حديد بل ظاهراً على ان زيدا باناً وان كان يحتمل أن يكون نفي المثل له بناء على عدمه
 وقد يجاب بمنع اثبات مثله تعالى كيف وهو من قبيل الظاهر وتقيضه وهو نفي مثله بلى قطعي (قوله ولا نهم اذا بالغوا في نفي
 الفعل عن أحد قالوا مثلاً لا يفعل كذا) هذا عطف على قوله اذ لو لم تقدر زائدة تعليل آخر أقول الا كثيرين تقديره لانه ليس
 شيء مثله الا انه غير منظور فيه الى ان الكاف زائدة واول منظور فيه الى ذلك مستطاع الاعتراض بان هذا الصريح انما يكون
 على القول بعدم زيادة وهو القول الثالث الذي سيذكره وحصل جواب السؤال عن ان قوله ولا نهم اذا بالغوا عطف على
 ما اذا (قول وقيل الكاف في الآية غير زائدة) المحققون على أن الآية من باب الكناية وبينوا الكناية فيها بوجهين
 أحدهما انه نفي للشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لآخ زيد أخ فآخ زيد ملزوم والآخ لازمه
 لانه لا بد لآخ زيد من أخ هرر يدمعني هذا اللازم والمراد نفي ملزومه أي ليس لآخ زيد أخ ادلو كان له أخ لكان لذلك الآخ أخ
 هو زيد فكذلك اني أن يكون مثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله ان التقدير انه موجود

وما في الوجهين ما ذكره صاحب الكشف وهو انهم قالوا امثلك لا يفضل فتقوا الجمل عن مثله والغرض نفسه عن ذاته وما يكون طريق الكتابة قصد الى المبالغة لانهم اذا نقوه عن من يماثله وعن من يكون على اخص اوصافه فتدقوه عنه كما يقولون قد ائتمت لذاته وبلغت آثره يريدون انواعه وبلوغه فينتد لا فرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كذاته شيء الاما تطفه الكتابة من فائدتها وهما عبارتان معتقتان على معنى واحد وهي نفي المماثلة عن ذاته تعالى (قوله وقيل الكاف اسم مؤكدة يثقل) هذا عطف على قوله فثقل الزائد مثل وفي الكشف ذلك ان تزعم ان كلمة التشبيه كررت للتوكيد وفي الشرح يلزم عليه اضافة المؤكدة الى التاكيد وقد جعلوا منها اضافة اسماء الزمان المهمة في نحو حينئذ ويومئذ (قوله فصر وامل كعصف ما كول) هذا بيت من مشطور السريع الموقوف والعصف ورق الزرع وفي صحيح البخاري قال الحسن في قوله نه الى فلهام كعصف ما كول أي كزرع اكل حبه وبق تنسبه (قوله يصحكن عن كالبرد منهم) هذا من مشطور السريع المكشوف وقوله بيض ثلاث كنعاج جمع والبيض جمع بيضاء والمراد بالنعاج هنا بقرة الوحش وكثيرا ما تشبه بها النساء في العيون والاعناق والجمع يضم الجيم جمع جاء وهي التي لا قرن لها والبرد حب النعام والمهم يضم الميم الاول وتشديد الميم الثانية الذائب (قوله فجوزوا في نحو زيد كلاسدا أن تكون الكاف في موضع رفع وزيد مخفوضا بالاضافة) هكذا وقع في أكثر النسخ وهو سبق قلم والصواب ما في بعض ما هو والاسد مخفوضان بالاضافة (قوله ما يرتجى وما يخاف منه الخ) جمع فعل ماضٍ والاسم في آخره لا إطلاق وفاعله مستتر عائدا الى الممدوح ويرتجى ويخاف مبنيان للفعل وما يرتجى منه قول جمع وفي الشرح واعلم ان الذي تتعين فيه الحرفية مثل أعجبنى الذي كزيد لانه شائع فصيح ولو كانت الكاف بعد اسم الميم يكن كذلك لان حذف صدر اصلة من غير أي لا يقع فصيحاً شائعا الا اذا طالت الصلة ولا طول هنا واما البيت فالصلة فيه طويلة فلا تنهين الحرفية وافول بهين في البيت أيضا الحرفية لان الصلة فيه وان سلم انها طويلة الا ان صدر الصلة لا يتعطف شائعا الا اذا كان الثاني هذا الحذف لا يصلح أن يكون صلة وهذا يصلح (قوله وهذا انزعج للصبح على الشاد) لان وقوع الكاف مع مخفوضها صلة فصيح وحذف صدره غير أي اذا لم تطل الصلة شاذ والاشارة الى اجازة ابن مالك أن تكون الكاف مع مخفوضها مضافا ومضاف اليه على اسم ماضٍ هذا أصله للوصول (قوله وصايات ككايوثنين) قبله لم يبق من أي بها يتعين خبر وما دونه خطام كدين • ونيرود • • • • • والاولى جمع اية وهي العلامة ويحلي من حليته الرجل وصفت حليته والخطام الرمام وكدين بدل منه والكعب بكسر الكاف وسكون النون وهما يجعل فيه الراعي أداته وود أصله وتذكمت النائم ابدان الاولاد تحت والجدل بالجمع والذل المهمة المنتصب مكانه لا يبرح والصايات التجارة المحترقة ويوثنين بمشاة تخيشه دعومة وهو جز مستوحدة شاة كذا صاه أي يجعلان الثاني للقدروا جابه على الاصل المرفوض تعويذوكم (قوله ولا للمساكين ابدادوا) هذا بحر بيت صدره الاول لا يلقى لماسي وقوله لادنهم النصيحة كل لد • • • • • فخير والنصح ثم ثنوا في • • • • • والبيت باهض الاسدين قال ابن سيدة والادود ما يصب بالمسقط في أحشى الغنم فيمر على الديد وهو أحد صفاتي انفق وجهه الله ونذله الله له ولدود • • • • • البيت ثم قال واستعمله في المرض وانما هو في الاجسام كالماء والدواء (قوله وسرفهني) حروف الماء هي الكاهات الموضوعات المقابلة للاسماء والافعال واما الحروف التي تتركب منها الكلمات فتلك تسمى حروف الماسي (قوله وبعدها الخطاب وهي اللاحقة للاسماء والافعال) واللغة النصيحة في هذه الكاف أن براى به مال الخطاب في امد كبير ولذا بيت والافراد والثنائية والجمع وفي اللغة اخرى وهي افراد الكاف مفتوحة في الاحوال فيكون المقصود من ابي هذه لغة الله على مطلق الخطاب فقط وفي اللغة ثالثة وهي الافراد مع الشخ في الذكير ومع الكسرة في الانثى (قوله هذا هو الجمع) الاشارة بهذا الى كون الكاف مع الضمير المفصل حرف خطاب لا في مجموع متقدم لان الكاف في اسم الفاعل حرف باتفاق فلو كانت الاشارة بهذا الى مجموع ما تقدم لا فاد الكلام في أن الكاف مع اسم الفاعل لا يماثل اسم المفعول والى هذا يذهب الخليل أن الواحق في الضمير المفصل اسماء سيف اليا ياتي في مثل جروس مذهب ربح واسير ان ايا اسم ظاهر والواحق مضمرة أضيف اليها يا حتى كان ايا لا بمعنى نفسه وعن قول قوم من الكوفيين ان الله عز وجل الواحق وايداعامة لم يصبير بسبب انهم سلا عن قول آخرين منهم ان اياك وايا • • • • • وايي كالحل اسم • • • • • ولا تتركب وها (قوله والنباءك) هو بنون مشددة ووجيم مخففة وهزة قبل الكاف مدودة مصدر بنون من كذا أنجونا ثم اسبغ على اسم

فصل الاخر (قوله ولا رأيت بمعنى أخبرني) مختار المستنف أنه منقول من رأيت بمعنى علمت لا بمعنى أبصرت قال لا تزدني في
 قولك رأيت زيدا ما صنع مفعول أول وما صنع مفعول ثان قال وهذا من الانشاء المنقول الى الانشاء ومختار ابن أم قاسم
 أيضا ذلك فإنه قال رأيت هذه هي العلة دخل عليها حرة الاستنهام وهي تتعدى الى اثنين وقال الرضي أنه منقول من رأيت
 بمعنى أبصرت أو عرفت قال كأنه قد ادأ صرته وشاهدت حاله الجملة أو عرفها أخبرني عنها لا تستعمل الا في الاختبار عن
 ساله عينة قال وقد يؤول بعد ما لا يوجب الذي كان مفعولا به نحو رأيت زيدا ما صنع وقد يندفع نحو رأيتكم ان أنا لم عذاب
 الله وكم ليس بمفعول بل حرف خطاب ولا بدسواء أتيت بذلك المنصوب أو لم أت من استنهام ظاهر أو مقدر بين السال
 المستنهم ثم اذ لا لا تعمل للجملة المستنفة معنى الاستنهام لانها مستأنفة لبيان الحال المستنهم عنها أو ما قالت رأيت زيدا
 كأنه قال عن أي شيء من حاله تستنهم فقلت ما صنع فهي بمعنى قولك أخبرني عنه ما صنع انتهى (قوله والكاف فاعل اكونها
 المطابقة للمستنف اليه) الذي في المنقول اليه وهو أخبرني لانه ان كان مذكرا فهي مذكورة وان كان مؤنثا فمؤنثة وان كان
 منسوبا فمؤنثا وان كان مجرورا فمؤنثا والثاني الاحوال كلها مذكورة (قوله ويرده مصحح الاستنهام عن الكاف) نحو
 رأيت الذي ينهي بعد اذ اذ الى رأيت ان كان على الهدى أو امر بالتقوى رأيت ان كذب وتولى والفاعل لا يصح الاستنهام
 عنه الا بعد الكسائي (قوله وانهم لم تنع قط مرفوعة) في الشرح أما بطريق الاصل فسلم وان لم لا يجوز ان تكون مرفوعة
 بطريق النسابة كما يقول الاخفش في لولاء وأقول وقد عرفت بطريق النسابة كما يقول الاخفش في لولاء لا يلزم الجهور
 والكلام انما هو على مذهبهم (قوله ويلزمه ان يصح الاقتصار على المنصوب بمعنى زيدا في نحو رأيتك زيدا) أي أن تعذف
 ما بعده لالدليل (قوله لانه) أي المنصوب المفعول الثاني لا رأيت لان الشرح ان الكاف مفعول وهو أول (قوله وانهم
 الفائدة لا تتم عنده) أي عند المنصوب ولا يصح الاقتصار عليه لان الاقتصار لا يصح الا على ما تقدم عنده الفائدة (قوله وأما
 رأيتك الذي كرمت على) هـ. الشارة الى جواب انما ليس على ما دل عليه الكلام السابق من عدم صحة الاقتصار على
 المنصوب بعد التعذف في نحو رأيتك زيدا فتعريف الاعتراض انه قد وقع الاقتصار عليه في هذه الآية لان اسم الانشائية في اهو
 المنصوب بعد الكاف والاسم الموصول تابع له وتقرر الجواب بان الآية ليست على المنصوب بعد رأيتك وهو حذف
 ما بعده لانه هو هو اصل الموصول والماتع قبل تمام الكلام هو الاول لا الثاني (قوله وقد نلوا النانا انخرشودا) كقولك
 أبصرتك زيدا وأبصرتك الرجل زيدا وبصرك الرجل عمرو وكتولهم كذا فيرفع الكاف وتشديد اللام (قوله
 لساب السونهمديم الى آخره) في الصحاح اللسان خارجة الكلام به يدكنى به عن الكلمة والرسالة فيونث حياثه من ذكره
 قال في الجمع السبعة تكمل وأجره ومن انشد قال السن كذراع وأذرع وحنت بكسر الهمزة من السنين بشيء أو يكون
 المثناة الضميمة وهو الحلال وحسبك بهن المثناة الفوقية في بعض النسخ وبسها في بعضها وفي بعض النسخ وحشت بحيم
 مكسورة فوه زفا كمة وان تبة انجيم مكسورة (قوله كفرة اء جزء ولا تعسبن الذين كسروا) هي بالمثناة الفوقية وكسر السين
 (ك) (قوله يعضون الى آخره) فعضون غيولون والسلم بكسر الهمزة وفتحها لصح وثبت بالمثناة في أوله مبنى للمفعول
 من تأرت التمثيل وبالتمثيل قات قاتلوا الظان النار والهيء الحرب بعد تاني البيت ويقصر وجه الماثلة فتسلاكم حال من
 فاعل يعضون وكذلك جملة ويطي الهيء تضطرم ويجوز ان تكون هذه حالا من فاعلكم (قوله أردت لكيما ان تطير بقربي)
 هذا مصدر بيت عجزه فتركها شاذبا بيدها بلقع وتطير نذهب سريعا مستعار من طيران الطير والقربة بكسر القاف معروفة
 والشن بشق المجهدة القربة الطاق والبيداء بفتح الموحدة والمد الارض التفرء التي تبعد أي تهلك من يدخل فيها او بالمقع
 الارض التفرء التي لا شيء فيها (قوله ولا تظاهرا أن بعدى الا في الضرورة) جعل ابن مالك في التسهيل انظروا ان بعدى قايلا
 (قوله فتالت اكل الناس الى آخره) الماتع المعطى من منعه يعضه بفتح النون في الماضي وفتحها وكسرها في المضارع وكل
 الناس مفعول أول الماتع ولسانك مفعول ثان له وتقر بالعين المججمة أي تخدع (قوله ويرده قولهم كيمه كما يقولون له) اذ
 لا يندف ألف ما الاستنهامية لامع حرف الجار (قوله فاوقدت ناري الى آخره) ضوعها مرفوعة ان كان يبصر مبنيا للمفعول
 ومنصوب ان كان مبنيا للفاعل وقاعله ضمير عائد على الضمير في داخله للدخول المذهب ومنه وفي البيت متعلق
 بداخل أي وهو داخل في البيت دخرا لا أو الضمير في داخله للبيت والجار والمجرور خبر عن الضمير المرفوع ودخله خبر ثان

(قوله واخراج ما الاستفهامية عن الصدر) في الشرح قد ذهب بعض الى ما لا يلزم صدر يتناول نقل عن ابن المرحل المسمى أم
صنف في ذلك مختصرا ذكر فيه شواهد لجيئها غير مستور وقال ابن مالك في التوضيح اشكال الجسامع الصحيح في احوال
شاهد على ان ما الاستفهامية اذ اركبت مع ذات فارق وجوب التصدير فيه بل فيها ما قبله ارفعوا نصبوا جوازا ومع كونهم كان
ماذا والنصب كقول عائشة أم المؤمنين رضي الله عنهما اقول ماذا اجاز بعض العلماء وقوعه بغير كقولك ان قال يدي
عشرون ماذا انتهى (قوله فيذهب كيمانيه وظهره طبقا واحدا أي كيمانيه) في شرح البخاري له سلامة ابن عمر قال
ابن هشام وقعت له نسخة سقطت منها هذه اللفظة لكم ثابتة في جميع النسخ التي وقعت عليها حتى ان ابن بطال ذكرها
بألفاظي بسجدة وكلامه يوهم ان البخاري أورده في التفسير وليس كذلك بل أورده في أوخر كتابه في انباء كتاب السجدة ولم
يورد ذلك في غيره (كم) (قوله على وجهين خبرية بمعنى كثير واستفهامية بمعنى أي عدد) في الشرح على وجهين خبر أول وجه
مرفوع على أنه خبر ثان واستفهامية مرفوعة عطفا على هذا الخبر الثاني ولا يصح فيها الجر على أن يكونا بدل النصيب
وقد تقدم الكلام في مثله وأقول يريدانه تقدم عند قول المصنف قد على وجهين حرفية وتقدم لان نحن أباها نال أنه يجوز
فهم ما الجر على أن يكونا بدل التفصيل بان تكون الباء المصدرية لا للنسب (قوله ويشتركان في خمسة أمور الاسمية
والإبهام والافتقار الى التمييز والبناء ولزم التصدير) أما الاسمية فللمرسل بل الحرف والاضافة نحو كم درهم اشتركت وعلام كم
ملكتم وأما الإبهام فلانهم ماموضوعان للعدد والمهم وأما الافتقار للتمييز فلا إبهامهما وأما البناء فلانهم ماموضوعان لوضع
وأما لزوم التصدير على غير الجار حرفا كان أو اسماء في الاستفهامية ظاهروا في الخبرية لانها الانشاء لا يكون موجبا للاحداث
الكلام كما وجب لرب (قوله وأما قول بعضهم في الميرواكم أهلكم) قال صاحب البحر قال ابن عطية فيهم انهم
بدل منها والروية رؤية البصر انتهى وهذا لا يصح لانها اذا كانت خبرية فهي في موضع نصب بالهاء ولا يجوز بدلها
ذلك واذا كان كذلك امتنع أن يكون أنهم بدلا منها لان البدل على نية تكرار العامل ولو سلطت أهلكم الى أنهم لم يصح الا ترى
انك لو قلت أهلكم انتفاء رجوعهم أو أهلكم لانهم لا يرجعون لم يكن كلاما لكن ابن عطية يوهم أن يراد منه قوله كم وهوهم
ان قوله أنهم اليهم لا يرجعون بدل لانه يسوغ أن يتسلط عليه وقال الزباج هو بدل من الجملة والمعنى الميرواكم اشركوا في
أهلكم لا يرجعون لان عدم الرجوع والهلاك بمعنى انتهى وهذا ليس بدلا صائغا وانما هو المعنى وول أبو النعمان فيهم
اليهم لا يرجعون بدل من موضعكم أهلكم والتقدير الميرواكم اليهم لا يرجعون وانهم و ليس شيء لان كم ليس
بمعمول الميرواكم لا يتعين من كلام أبي البقاء أن كم معمول لير والدهور أن يكون مراده أن كم معمول لأهلكم وهو قوله كم
أهلكم معمول الميرواكم قال صاحب البحر ونقل عن الفراء أنه يعمل الميرواكم في الجملين من غير بدل وقوله في الجملين ثبوت
انهم ومما يده ليس بجملة ولم يبين كيفية هذا العمل وقال الزمخشري الميرواكم الميرواكم وهو معلق عن العمل في كم لان كم
لا يعمل فيه عامل قبله سواء كانت الاستفهام أو الخبر لان أصلها الاستفهام الا أن معناه انما في الجملة لا ندوم في ذلك الم
ميرواكم أن زيد المنطلق وان لم يعمل في لفظه وانهم اليهم لا يرجعون بدل من أهلكم على المعنى لا على ظاهره فندبر الميرواكم اثره
أهلا كذا لقرون من قباهم كونهم غير راجعين اليهم انتهى ثم قال صاحب البحر والذي ينبغي به صراحة امر به أن فيهم
معمول المحذوف دل عليه المعنى وتقديره قضينا أو حكمنا أنهم اليهم لا يرجعون (قوله وان قدره أهلكم ولا تباله في المعنى
على البدل) في الشرح اذ لا معنى لقولك أهلكم اليهم لا يرجعون والاعتراض مبني على حرف واحد وهو ان تكله كم
بمفردها على المبدل منه وادان مراد هذا القائل أن المبدل منه هو جملة كم أهلكم قباهم من اشركوا لا كم وحدها لما ح
الاعتراض وغاية ما في الامر أنه عبر عن الكل بالجزء الذي هو صدر معنى به والشرية عدم انما هو كلام على ارددها
الجزء بعينه وأقول يلزم على هذا البدل المفرد من الجملة لان مع صلتها مفرد ولم يذكر هذا النوع في أم البدل وانما ذكر
عكسه وأنه قابل كقوله الى الله أشكو وبالمدنية حاجة وبالشام أخرى كيف ياتيان فبدل نصب بـ من
حاجة وأخرى وقوله وان صلتها معمول لاجله يعني لير والاذ لا يصح أن يكون أهلكم كما أشكاه عن صاحب البحر واهي الميروا
لاجل أنهم لا يرجعون أهلا بهم (قوله وليس هذا من المواطن التي يعود الضمير فيها على المتأخر) هذا اعتراض على أبي البقاء
وفيه نظر اذ لم يتعين من كلامه عود الضمير على متأخر لحوار أن يكون موضع الضمير متقدما وما دل عليه مسأرا (قوله رابع
ابن

ان غير الحسرية مفرد او مجموع اما افراده فلشابهة كم لثلاثة والالف في الدلالة على الكثرة ومميزها مجرد ومفرد واما جمعه
 فليكون في اللفظ تصريح بما يدل على الكثرة (قوله كم مائة مائة ملكهم الى آخره) يادها كذا والسوقة بضم السين المهمة خلاف
 الملك يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقوله مائة شاهد على جمع التميز وقوله تميم شاهد على افراده (قوله
 كم مائة يابري وخاله الى آخره) ايدعا بسكون الدال المهمة من القدم بفتحين وهو واج واج السخ من اليد والرجل حتى
 ينقلب الكف والقدم الى اسم او هو المثنى على زور القدم او انضاع احد من القدمين حتى لو وطئ الا فذع عصفورا ما اداه
 او هو عوج في المعامل كانه انما الت عن مواضعها او اكثر ما يكون في الارباع خاتمة والسخ كانه نقل مفصل ما بين الساعد
 والكف وما بين الساق والقدم ولا نسي بكسر الهمزة وسكون الذون قال ابو زيد هو الايسر من كل شيء وقال الاموي هو
 الايسر قال كل ابن من الانسان مثل الساعدين والرتدين والقدمين فسا قبل منهما على الانسان فهو انسي وما ادر منهما
 . . . هو وحشي والشار بكسر الشاء جمع شراوه هي الناقة التي اتي عليها من يوم ارسل عام العمل عشرة اشهر والاعى على
 هذه الرواية اعنى رواية جرعة ونال ان كثير من عمالكم وخالاتكم من حلة حمى ومعنى على لى وقيل على كره منى كما يقال
 باع الغاني على ملاذ ارضه لان على تستعمل في الضرر وتعود عليهما ما اكتسبت (قوله ولا يكون غير الاستفهامية المفردة
 مثلا قالوا كرويين) في الشرح وجه قول البصريين على ما قال ابن الساجي وغيره انما كانت كناية عن العدد جعلت كناية
 عن وسطه وهو من احد عشر الى مائة لانم الوجه جعلت كناية عن احد طرفي العدد كان ثمنا ووسط العدد مائة منصوب مفرد
 وانصره الحديث باب حمله على الوسط دون غيره ايضا ثم قال والوجه ان يقال كم الاستفهامية لما كانت مقدرة بعدد قرن
 بمائة الاسماء ام اشوت العدد المركب فافرد بميزها وادى بكمية انهم في الشرح واقول الجواب عن اعتراض الحديث
 هو ان الحمل على الوسط لا يتركه لان الوسط عدل بين الطرفين وذو وسط من كل منهما (قوله ولا من ان غير الحسرية
 واجب الحس) وذلك ان الاضافة جلالا على ما هي مشابة له من العدد وقال افراد على تقدير من لانهما اكثر دخول
 من على غير الحسرية ان تركه انوه الدلالة عليه (قوله ولا يعور حرة مطاوعة) أي من غير شرط حلا فالافراد والاباح وابن السراج
 فانهم يعبرون به مطلقا (قوله بل يستعمل) هكذا وقع في كثير من النسخ وفي بعض ما قبل بشرط أي بل يجوز بشرط ان تعبركم
 يعرف بوجه خلافه مضمون فانه مع جرحه مطلقا (قوله فحينئذ يجوز في التميز وجهان المصوب وهو الكثير والبطر) اما المصوب
 فظاهر واما بطر فلهذا بانكم مع غير ما في الجرح (كأن) (قوله ولهذا اباز الوقف عليها بالنون لان التنوين لما دخل في التركيب
 اشبه لنون الاصلية) في الشرح انظر قوله لان النون عاذا يتعلق فان كان يجوز وهو ان ظاهرهم هذا العمل قد ذكرت علته أولا
 بقوله ولهذا افاض هذه النانذ والمامل لا يتعدى الى معمولين من نوع واحد الا بتابع ويمكن ان يكون الثاني بدلا من الاول
 اتي به لانه ادل على المقصود من الاول انني واقول ليس الثاني تعليل الجواز الوقف بالنون حتى يتكلف له بجعله بدلا من
 الاول وانما هو تعليل له عامل جواز لوقف بتركب كأن من كاف التشبيه وأي المونة فبأمل (قوله وتوافق كأن كم في حصة
 أمور الابن ام والافنة الى التميز) قال ارضي التميز بعد كذا وكأن في الاصل عن الكاف لا عن ذواي ثافي مثلا رجلا
 لانك تبين في كذا رجلا وكأن رجلا لان مثل العدد الميم من أي جنس هو ولم يبين العدد الميم فأي في الاصل كان معربا
 لكنه انصى عن الجزئين معناه الافرادى وصار المجموع كاسم مفرد يعني كم الحسرية وصار كانه اسم مبني على السكون آخره
 نون ساكنة ثافي من لا تنوين يمكن فلهذا يكتب بعد الياء نون مع أن التنوين لا صورة له خطأ (قوله ويرده قول سيبويه)
 الصعير المصوب ييرد عائد الى اللزوم والاشارة في زعم ذلك الى كأن ورجلا رأيت وهو مقول قول سيبويه الى قول المصنف
 انتهى ويونس هو أبو عبد الله بن حبيب من أهل جبل بجم مفتوحة فباء واحدة مضمومة مشددة بليدة على دجلة بين
 بغداد واسط أخذ الادب عن أبي عمرو بن العلاء وحاجد بن سلمو كان نحويا غلب عليه وسمع من العرب وروى عنه سيبويه
 كثير وسمع منه الكسائي وامراء وكانت حالته بالبصرة قال أبو عبيدة معمر بن المثنى استقلت الى يونس أربعين سنة أملا
 كل يوم لواحي من حنظله وقال اسحق بن ابراهيم الموصلي عاش يونس ثمانيا وثمانين سنة لم يتروج ولم يتسر ولم يكن له همة الا
 العلم وقبل مولده سنة تسعين ومات سنة اثنين وثماني ومائة وقيل مولده سنة ثمانين وعاش مائة سنة وستين (قوله اطرد
 الياس الى آخره) يقال طرد يطرد كتنزل يقتل والياس القنوط والرجاء بالمد الامل قصره الشاعر للضرورة وكأى بهم مزمة

فثناة تحبسه مشددة ويروي الرباء بالمدوكا بالالف فهزمة والم على وزن فاعل من ألم بالهمزة وحكم قدر (قوله وكاثر) اهـ لا
عليكم الى آخره) قال الرضى وقال يونس هو اسم فاعل من كان وقال المردانهم بنوام الكلمات بالاركة وهما صيغة فاعل
قال بكاف فاء الكلمة والهمزة التي كانت فاء أي صارت عيناً وحذفت إحدى الياءين وبقيت الأخرى لا ما وقال الخليل الياء
السائكة من أي قدمت على الهمزة وحركت بحركتها الوقوعاً موقعها وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة ثم غابت
الياء ألفاً تحركها وانفتح ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والهمزة فمكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين وبقيت الياء الأخيرة بعد
كسرة فذهبها التنوين بعد ذهاب حركتها كالمقصود انتهى **(كذا)** **(قوله واسلمى الزمان كذا الى آخره)** السكاف لنفسه وذ
للإشارة الى ما تقدم قبل هذا البيت كذا قيل ويحتمل ان يكون المعنى واسلمى الزمان فأنالاً من مسلوب الطرب والانس
(قوله الثاني ان تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين) وداعلى هذا القول وعلى القول الثالث إشارة الى ما في ذهن
المسكلم **(قوله)** أما يمكن كذا وكذا وجد فقال بلى وجازاً) أما بتخفيف الميم هي ما المافمة دخلت علم الهمزة الاستعظام من
النفي كما هو مختار ابن مالك في قول الشاعر الاصطبار سلمى أم لها جلد * اذا لاقى الذى لا فاه احشأنى أرفق برود صم
الجواب بلى بعدها المساقال المصنف في حرف الباء انهم أسر والاسنفهام الحقيقى والشريرى بحرى الذى ثاقى قوله تعالى ألم
يأتكم نذير قالوا بلى ألسنت بر بكم قالوا بلى وفي الصحاح الوجه بالميم والذال الهمزة نكرة في الجبل يجمع بها الماء والجمع وماذا
(قوله) عد النفس نعمى الى آخره) في الصحاح النعمة المد والضيعة والممة ما أنعم الله به عليك وكذا الهمزة وبقيت الون
مددت فقلت النعماء والبؤسى بضم الموحدة وسكون الهمزة والقصر خلاف النعمى والاطع الموفق من الله تعالى والرفق
والجهد بفتح الجيم ويجوز ضمها المشقة **(كل)** **(قوله وفيه نظر)** هذا المظهر يعمل ان يكون في نه اهل كونه سورة ما كمال
مكية بان أكثر المتوكان بكة فيكون قوله ثم لا يظهر الى آخره بانافالاشكال يرد على قولهم انه لا معنى لكلا لا الرسر
ويحتمل ان يكون النظر في التعميل المذكور وفي كون كلالا معنى لها الا لرحقوله ثم لا يظهر الى آخره بالوجه المظهر
هذا الأخير وهو ظاهر وقوله لان لزوم المسكية الى آخره بان لوحده المظهر فى الاول ومعناه ان ذلك الغالب مع اذا كان كل
العتو الصادر من الكفار الذين في زمنه صلى الله عليه وسلم كان بكة لا أكثره ولو سلم وغاب يصحح اذا المصنف الرسر من متوساين
والاجاز ان يكون العتو بكة والزجر والتهديد بالمدينة فلا يلزم ان تكون السورة التي فيها كلالا مكية وأقول وأيه المسكلم
ان تكون الآية التي فيها كلالا مكية لا السورة التي هي فيها كما هو المذهب لان من السور ما نزل آيات منه بكة وآيات منه
بالمدينة قال عطاء بن أبي مسلم كانوا اذا نزلت فاتحة سورة بكة كتبت مكية ويزيد الله فيها ما شاء بالمدينة **(قوله)** وفيه نظر
انته عن ترك الايمان بالتصوير الباء في التصوير متعاق بالايان وكذا في المبعث لانه مطوف على بالانصوير وفي القرآن منه
بالجملة ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر المرتب **(قوله وأيضاً)** هذا اعطف على ثم لا يظهر **(قوله)** والوارد من اى المنزل
ثلاثة وثلاثون موضعاً هذا ادخل له في الاعتراض وانما هو بيان فائدة **(قوله)** فزادوا معنى ثانياً) بهج عامه ان يوقف
دونها ويبتدأها على هذا التعليل نحوها في قوله تعالى لتكبروا الله على ما هداكم او بمعنى مع نحوها في قوله تعالى وآت المسال
على حبه وهي متعلقة يصح ولذا جعلها والية له ويجوز ان تكون للاستعلاء المحاذى منه لغة بوقف بان يجب كون المراد
بالوقوف عليها الوقوف قبل النطق بها ومعنى كلامه انهم زادوا الكلام معنى غير الردع يصح لاجله أو معناه ان يوقف دومها
ويبتدونها الآن كلام مع معنى الردع يصح ان يوقف عامها ويبتدئها بما بعده فيجتمع لها زيادة ذلك المعنى مع الوقف عامها
والابتداء بها **(قوله)** فان قول النضر لا يأتى في آيتي المؤمنين والشعراء آية المؤمنين هي رب ارجعون الى عمل صالحكم
تركتم كلالا انها كلمة هو قائمها وآية الشعراء هي قال أصحاب موسى ان المذركون قال كلالا ان منى ربي سيدى والى صر بالاء الهمزة
هو ابن شميل بضم المجهة ابن خروشة بفتح الخاء المجهة والراء والشير المجهة البصرى من أصحاب الخليل بن أحمد قول أو معناه ضامن
عليه المعيشة بالبصرة نخرج يريد خراسان فتشيعه من أهل البصرة نحو من ثلاثة آلاف رجل منهم الاشعث أو نعوى أو
لغوى أو اخبارى فلما صاروا بالمر يد قال يا أهل البصرة بعز على فراقكم والله لو وجدت كل يوم كيلة بالمرى مفاقدكم قال لم
يكن فيهم من يتكاف ذلك وسار الى خراسان فاقادها أموالا توفي في ذي الحجة سنة أربع ومائتين بعد منه مرويه اولدوشا
بالبصرة فلذلك نسب اليها وفي الصحاح الكيلة مكيال والجمع مكيال وكيلة وكيلة المجهة **(قوله)** لان ان تكسر بعد الا
الاستعانة

[illegible]

النظر الذي أوردته على الأكثرين والبعيد الذي في قول الزجاج وابن جني (قوله وهو قول بعضهم) فيه رد على صاحب مصنف
المثاني حيث قال انه قول أكثرهم وقال ابن أم قاسم في نسبة القول بالبساطة الى أكثرهم نظر فان الظاهر ان الأكثر يقول
بالتركيب (قوله بخلاف كائن زيد قائم أو في الدار أو عندك أو يقوم قائم في ذلك كله لظن) غلام يقل هو لا بان كان التشبيه
في هذه المواضع لان خبرها حينئذ نفس اسمها لان زيد هو نفس القائم ونفس المستقر والشئ لا يشبه بنفسه قال الرضي
والاولى ان يقال انها للتشبيه أيضا والمعنى كائن شخص قائم حتى يتغير الاسم والخبر حقيقة لا مع تشبيه أحد بهما بالآخر الا
أنه لما قام الوصف بمقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر بهيته صار الخبر من الخبر بهوده الى الاسم لا الى
الموصوف المقدر فذلك يقول كائن أمشي كائنك عشى والاصل كائن رجل يمشي وكانك رجل عشى (قوله الذي الشك والظن)
يحتمل أن تكون الواو هنا بمعنى أو وأن تكون على بابهم ويكون المصنف تفسيريا (قوله فاصبح بطن مكة الخ) يحتمل أن يريد
ببطن مكة جوفها التي تدفن فيها الاموات فيكون المراد بقتلهم ام تزلزل من اقشعر الرجل اذا أصابته قشعره أي رعدة وان
يريد بها أرضهم فيكون المراد بقتلهم ام تزلزل أو بمحلامن اقشعرت السنة اذا أجمعت وهذا الأخير هو الملائم لقول المصنف
قاله في أنه كان ينبغي أن لا يقتصر بطن مكة مع دفن هشام لانه لما كلفيت (قوله لانه ليس في الأرض خبيثة) يعني ولا
يشبه الأرض بالأرض التي ليس هو بها وانما يشبه بذلك لو كان في الأرض حقيقة لتكون الأرض التي هو مأمومة
بالأرض التي ليس هو بها (قوله وأجيب بأمور) قيل والجواب أيضا ان هذا البيت من تعاهل المعارف كقول الشاعر
أيا شجر الخابور مالك مورقا * كانك لم تجزع على ابن طريف لانه يعلم أن هشام مات فكون التشبيه من جهة المعنى
كانه قال وجود هشام لا دام ككافيت على وجه الأرض (قوله أحدها ان المراد بالنظرية) يعني في قوله بأمور الاربعة
ظرفية (قوله والرابع التقريب قاله الكوفيون وحملوا عليه كائنك بالشئ المستعاضة قبل وكانك بالفرح آت وكانك بالدم المتيك
وبالآخر لم تزل وقول الحريري كائنك تخط) هذا اربع المعاني الاربعه لكائن وفي الترح المراد وحملوا المعاني في قول
الحريري اذ هو متأخر عن تلك الطبقة مات بعد الخمسمائة وأقول هذا ليس بمتعين بل وان يكون المعنى في قوله وحملوا
عائدا الى النحاة المتأخرين لا على الكوفيين المتقدمين القائلين بان كانك التقريب أو يكون عائدا إليهم ونسب حمل قول
الحريري إليهم على سبيل التغليب لوقوعه في محبة ما هو منسوب إليهم على سبيل التصديق وتخط بتشديد الطاء الموحدة
مضارع تخط يخط اذا انحدر من علوا الى سفلى وبعده الى اللحد وتخط وقد أسلمك الرهط الى أسقى من دم واللحد يفتح بالهمزة
الشق في جانب القبر واللحد بضم اللام لغة فيه وتخط تقوص والسم هنا بفتح المؤنثة الثقب الصين ومنه سم الحماط (قوله
وقد اختلف في اعراب ذلك) الاشارة بذلك الى جميع ما تقدم من الامثلة (قوله فقال الفارسي السكاف حرف خطا بسوا) و
زائدة في اسم كان) هذا في غير قول الحريري وأما في قوله فيقال الياء حرف تكلم والباء زائدة في اسم كان (قوله وقال المطرزي
الاصل كائن أبصر ك تخط وكائن أبصر الدنيا لم تكن ثم حذف الفعل وزيدت الباء) قال الرضي الاولى أن يقول مبقى كائن على
معنى التشبيه ولا يحكم بزيادة شئ ويقول التقدير كائنك تبصر بالدنيا أي تشاهد هامس قوله تعالى تبصرون به من الله والحمد
بعد المجزور بالباء حال أي كائنك تبصر بالدنيا وتشاهد هامس كائنك هو أبو الفتح زهير بن أبي بكر بن عبد الله
الفقيه الحنفي النحوي الاديب الخوارزمي المعتزلي ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة بخوارزم وهو تاجيد حليته لثمنه
فانه توفي تلك السنة كما ذكرنا في حرف الالف وتوفي المطرزي سنة عشر وستمائة (قوله كان أدنيه الخ) انشرف الطعام
والتطاول والعامل في اذا معنى التشبيه الذي في كان والقادمة واحدة فوادم الطير وهي متقدم ريشه وهي عشق كل
جناح (قوله وحذفت النون للضرورة) هذا عند غير الكسائي وأما هو فيقول بجواز حذفها في السنة (قوله ل) في
(قوله كل اسم موضوع لاستغراق أفراد المنكر نحو كل نفس ذات نفس الموت والمعرف المجموع نحو وكاهن آتية وأجزاء
المعرف نحو كل زيد حسن) لا يقال قد تأتي كل مضافة الى المنكر والمراد استغراق الأجزاء كقراءة كل دابة من كبرياء ربك
تنوين قلب وقد تأتي مضافة الى المفرد المعرف والمراد استغراق الأفراد كقوله تعالى كل الطعام كان حلا لي أي
وقوله صلى الله عليه وسلم كل الطلاق واقع الاطلاق المعتوه لانه قول المراد ذلك هو الاصل وعندنا المندم عن الفرائض
وأجاب تاج الدين السبكي في شرح منهاج البيضاء عن الآية والحديث بأنهما من قبيل المعارف الجسدية وهو في المعنى

كالشكر والجواب الاول اشمل (قوله ومن هنا وجب في قراءة غير أبي عمرو وابن ذكوان كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر
جبار يترك نوب قلب ايم افراد القلوب كما علم كل أجزاء القلب) يعني ومن أجل ان المفرد الشكر الواقع بعد كل غير مضاف
الى ما بعده لكون كل فيه لا يستغراق الافراد وجب على هذه القراءة تقدير كل قلب متكبر لم افراد المتكبر فيلزم هجوم افراد
القلب المضاف اليه لان كل متكبر قد اوصير في القلب هو مان عموم الافراد لزوما من كل المقدرة بمده وعموم الاجزاء
من كل الواقعة صريحا قبله وذلك لان المراد الاخبار بالطبع على جميع قلب كل متكبر ولا يحصل ذلك الا بتقدير كل أخرى بعد
القلب وجعل كل المذكور لا يستغراق الاجزاء قال ابن الحاجب في أماليه وقراء في القراء بامضافة قلب الى متكبر فلا
يسمى تمام المسموم في القلوب من الطاهر ولا بد من التأويل لانك لما أضفت قلب الى متكبر ومتكبر مفرد نسبي مضاف
اليه كل وجب أن يبقى على حكم الافراد كما في قولك أكلت كل رغيف زيد أو كل رغيف انسان وإذا بطل المسموم في ذلك
بطل المسموم فيما أضف اليه كل لانه انما يسمى اذا لم ينسب اليه ما بطل المسموم فيه وإذا بطل المسموم في ما أضف اليه
كل وجب حمل السكينة على اجزاء ذلك الواحد لانه لو علم في الاول لم في الثاني وبطل التعميم في الثاني ولو علم في الاول من
غير عموم الثاني لم يستقيم لانه ليس للمتكبر الواحد قلوب حتى يتم قولك كل قلب المضاف اليه باعتبارها فوجب تأويل
الآية لا رماهني الذي سميته له الاخبار بالطبع على جميع قلب كل متكبر وذلك ما حصل به مدبر كل محذوفه مضافة الى
متكبر كانه قيل كذلك يطبع الله على كل قلب كل متكبر في المضاف والمضاف اليه متناه وحسن اظهر المعنى
المراد بذلك ينشئ المعارض للمسموم في الثاني ويحصل الموجب للمسموم في المتكبر الى ما كلامه وفي الشرح وفي كلام
المفسر بطريق كلام مضافة الى ذكره وكيف تأتي الاجزاء على رأيه وقوله ايم افراد القلوب ايضا مثلك كل فاه المسموم في
ايراد مدخوله المضافة اليه وكل انما أضفت الى متكبر موصوف بجوارهم بالنسبة الى المتكبرين الجبارين لا بالنسبة
الى افرادنا بل بهم اه و أقول الجواب عن الاول ان الاجزاء أنت من تعذر استغراق الافراد وحمل كل لا يستغراق الاجزاء
وعن الثاني ان اضافة القلب الى كل المسمى للمسموم في ايراد ما دلت عليه افادته المسموم (قوله وان الذي كانت الخ) كانت
بالهـ ملة هاء كـ والمراد به هذا ذهب هـ واو فـ بالفاء المنوطة والجيم موضع بين البصرة ونسبة مذ كـ مصروف كذا في
الاصحاق قبل الذي في البيت تخفيف الدين بعد ألف الود صير الجمع اليه من قوله دماؤهم وقيل صفة لمحدوف مشردا فظا
مجموع معنى مثل القوم فافر الذي انظر الى انطه موصوفه وجمع الضمير العائد اليه انظر الى معناه (قوله كم قد ذكرتك الخ)
ذكرتك بكسر الكاف خطاب لا مرأه وكذلك الخطاب في يد كرم وانما عبر عنها بضمير جساءة الذكور لا عظيم كقوله تعالى
فقال لا اله الا هو (قوله وايسر قوله بشي لان التي ينعت بها ذلة على الكمال لا على عموم الافراد) يعني وكل ههنا المسموم
الافراد فلا يكون نهتا وفي الشرح بل هو شيء طاهر حسن وذلك لانه على هذا التقدير يكون تفضيلا على أهل الكمال وأما
على ارادة المسموم فيكون تفضيلا على الكمال والناقص وفيه ما فيه قال الشاعر إذا أنت فضلت أمرا دأبها هـ على
ناقص كان المديح من النقص وقال آخر ألم تر ان السيف ينقص قدره * اذا قيل هذا السيف خير من العصا وأقول
كل التي ينعت بها تدل على كمال الموصوف بها في معنى متضاف اليه لا على كماله مطلعا فلو كانت كل في البيت نعمتالكان معناه
بأشبهه الناس الكمالين في الانسانية بالتميز فلا تنبذ المبالغة في الوصف بالحسن بل انه أشبهه بالقمير من كل فرد من افراد
الانسان لانه كم من ناقص في الانسانية أجل صورة من كامل فيها ثم لا يخفى حسن تفضيل فرد على افراد نوعه من غير اشعار
بكمال بعض الافراد أو نقصها فحوز يد احسن الناس وما استشهد به الشارح انما يدل على امتناع تفضيل كل فرد كامل على فرد
ناقص من نوعه كفضل بل شيء من ذي نباهة على شخص مشهور بمدها وعلى امتناع تفضيل فرد من نوع كامل على فرد من
نوع ناقص كفضل سيف على عصا (قوله تلبث حولا كاملا الخ) تلبث بشيخ الموحدة بعد اللام مضارع تلبث بكسر هـ أي
تقيم ومعه مدة التلبث بشيخ اللام وسكون الموحدة على غير القياس لان مصدره فعل بكسر العين قياسه فعل بشيخها والحول
السنة والمنهج لطريق (قوله مع انها في المعنى منزلة منزلة مالا تباشره) لانها في المعنى منزلة منزلة كل المضافة الى الضمير
وتلك لا تباشر العامل (قوله وحكمها ان لا يعمل فيها غالبا الا ابتداء) في الشرح ليس كذلك بل الغالب عليها أن تكون
تامة نحو جاء القوم كلهم وأكرمهم كلهم وصرت بهم كلهم وحيث تخرج عن التبعية فالغالب عليها أن لا يعمل فيها الا ابتداء
وأقول مراد حكمها في كونها مسمولة لا بطريق التبعية (قوله فيصدر عنه كلها وهونهاه) هذا مجزئيت صدر عيده

اذا مات عليه دلاؤهم ويقع في بعض النسخ ذكر البيت بكامله يقال ما الذي يجب اذا تحرك وفي الشرح وكأني بصف منسلا
 أي انه يضطرب ويحرك اذا تحركت عليه الدلائل يصدر عنه كل من تلك الجماعة أصحاب الدلائل وهو ناهل أي ريان قال أبو زيد
 الناهل العطشان والناهل الريان وهو من الاضداد (قوله فلما تبنا الهدى الخ) في الصحاح اتق يتق أصله اتقى على وزن افعل
 فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وأبدلت منها التاء وأدغمت ولما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهوا ان التامع نفس
 الحرف فحمله اتقى بتق بفتح التاء وبها تم لم يجدوا له مثالا في كلامهم بلحقوه به فقالوا اتقى بتق مثل قضى يقضى (قوله كل
 امرئ مصبح في أهله الخ) هذا البيت تمثلي به أبو بكر رضي الله عنه في مرضه لما قدم المدينة مهاجرا وهو يحكم الناس كان
 يرتجز به وهو بيت واحد من تام الرجز أو بيتان من مشطوره في كلام المصنف تغليب حيث نسب إلى أبي بكر قول ما ليس
 هو له لو قوعه مع من نسب إليه قول ما هو له وفيه أيضا ألف وتسرير مرتب ومعنى مصبح في أهله يوجد فيهم صباحا أو يقال له
 انم صباحا أو يسقى الصبح وهو شرب الغداة والشراب بكسر الهمزة سيرا النعل (قوله كل ابن اتى الخ) والآلة الحدباء الشمس
 الذي يحمل عليه البيت (قوله الا كل شيء الخ) هذا البيت قدم في الخاء المجهمة (قوله وقول العموال اذا المرء لم يدنس الخ)
 السموال الجسد بين مهملة وميم مفتوحين وواو ساكنة وهزة مفتوحة هو ابن عاديا اليهودي من شعراء الجاهلية وفي
 القاموس والسموأل بالهمزة طائر يكنى أبارع وذباب النحل وابن عاديا والقوم بضم اللام وسكون الهمزة صفة تضاد الكرم
 والعرض بكسر العين المهملة وسكون الراء الجسد وفي صفة أهل الجنة انما هو عرق يسيل من اعراضهم أي من أجسادهم
 والعرض أيضا النفس يقال أكرمت عنه عرضي أي صنت عنه نفسي وفلان في العرض أي يرى من أريته أو بهاب
 وقد قيل عرض الرجل حسبه كذا في الصحاح (قوله في قوله تعالى بكل نفس بما كسبت رهينة) الكشاف رهينة ليس
 بتأنيث رهين في قوله تعالى كل امرئ بما كسب رهين لتأنيث النفس لانه لو فسدت المسافة لقبيل رهين لان هيلاهي
 مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث وانما هي اسم بمعنى الرهن كالشيعة بمعنى الشتم كأني قيل كل نفس بما كسبت رهين
 اه وعلى هذا يحمل الشاهد تأنيث المسند اليه في كسبت لتأنيث رهينة وفي البحر والذي اخبره أنها ما دخلت فيه الداء
 وان كان بمعنى مفعول في الاصل كالتبجعة ويدل على ذلك أنه لما كان خبرا عن المذكر كان بغير تاء قال الله تعالى على امرئ
 بما كسب رهين ولما كان خبرا عن المؤنث كان بالتاء كما في هذه الآية اه وعلى هذا انه يكون رهينة يحمل الشاهد أيضا
 (قوله كل رجل حل كل هذه زائدة) في الشرح لا نسلم زيادتها فان العموم في الرجل مراد كما انه كذلك في الرافعين أي ابن كل
 رفيقين لكل رجل هذا شأنهم ما لو كانت الثانية زائدة لم يحصل العموم في الرجل وهو مطلوب اه وأقول لو لم تكن
 زائدة لكانت للعموم وقد أضيف الرفيقان اليها فتقديرهما معهما فافهم المراد من كل مترافعين في كل فرد من أفراد
 السفر هما اخوان وليس ذلك لعماد لعدم تساوله المترافعين في سفر واحد أو أكثر بل ليس بمنزلة دم تشق المترافعين في
 جميع الاسفار (قوله لهام متنتان خطاتا) هذا أول بيت لامرئ القيس وهو قوله لهام متنتان خطاتا * أكب على
 ساعديه الغمر والمتممتان جنبتا الظاهر وخطاتا بفتح الخاء فطاء معجتين قال الكسائي أي تحركتا من خطايتكما اذا تحركت وكان حذو
 خطاتا كما يقال غزتا (قوله اذا قيل ان خطاتا فاعل وفاعل) يعني وأما اذا قيل انه مشى خطاتا وهو المكتنز وان أصله خطاتا
 حذفت فونه للضرورة فلا يكون مما نحن فيه وفي الصحاح ويقال لجمه خطاط بظاء أي مكتنز وأصله فعل وأشد البيت ثم فان
 وأصله خطاتا فحذف النون استخفافا ويقال أراد خطاتا فرد الالف التي كانت سقطت لا جماع الساكنين في لواء
 لما تحركت التاء اه (قوله ووجد الضمير لان الرفيقين ليسا بآنيين معينين بل هما كثير كقولهم لهي واب طائسان من
 المؤمنين اقتلوا) في الشرح فينبغي الاتيان حينئذ بضمير الجماعة لا بضمير الواحد وأقول التنظير بالآية انما هو لكون
 المتني فيها وهو الطائفتان لم يرد به اثنان معينان وانما أريد الكثير ولا يلزم من الاتيان بضمير الجماعة في الآية الاتيان به في
 البيت لورود الضمير في الآية باعتبار غير الاعتبار الذي ورد به في البيت لانه في الآية باعتبار مجموع الافراد وفي البيت باعتبار
 كل واحد (قوله ثم جعل على اللفظ اذ قال هما اخوان) في الشرح ثم جعل على المعنى اذ قال هما اخوان وفي نسخة على المبدأ ولما
 النسخة الاولى قطاهرة لان معنى كل بحسب ما تضاف اليه وقد أضيفت الى معني فيكون معناها معني عماد اليها ضمير
 الاثنين بهذا الاعتبار وأما النسخة الاخرى التي هي ثم جعل على اللفظ فقد يستشكل ظاهره لان لفظ كل مفرد مذكّر
 فكيف يعود اليها ضمير الاثنين باعتبار اللفظ وجوابه أن المراد لفظ المضاف اليه كل وهو المعنى وهذا هو معناها لانها

بحسب ما نضاف اليه فالأمر إلى الجمل على معنى ثل وهو الاثنينية المستفادة من مدخولها المضاف اليه اه وأقول
لم أر هذه الصفحة التي أصابها الشارح واستفادها مع كثرة النسخ المحررة الحاضرة عندنا في هذا الكتاب وزادتها على
عشر (قوله وقوله) فما لبديل من القائلان قومهما من سببهما اذ معناه تقاومهما فحذف الرواية هو بدل اشتمال في الشرح
ينبغي أن يقول لان قومهما من سببهما يراد المفرد الموثق فائدة إلى القائل اذ المراد أن يكون بين البديل والمبدل منه ملازمة
بغير الجزئية والكافية ليكون بدل اشتمال كما عر به وهذا النقصان سببه أن يكون قوم القناعة من سببها لا يكون مقاومة الرافقين
من سببها وأقول مراد المصنف أن تقاوم الرافقين من سبب قناعتهم ما في عبارته حذف مضاف دل عليه كون تقاومهما
ناشئ من تعاطي القناعات الذي هو غرضهم بها وإذا كان تقاومهما من سبب قناعتهم كان بين تقاومهما والقناعات ملازمة
ولو قال لان قومهما من سببها كان أولى وأظهر (قوله أو مفعول عطاف من باب مفع الله) بمعنى في كونه مفعولا مطلقا
محذوف العامل وإن كان المحذوف في البيت على سبيل الجوار وفي الآية على سبيل الوجوب (قوله ومعنى البيت أن كل الرقاء
في السراد السعير والرفيقين رديين هما كالأخوين) وفي الشرح أطال المصنف في تقرير ما يرمل الاشكال الذي ادعاه
وكله معنى على حرف واحد وهو ثبوت تشويش قوم من جهة الرواية وله البيت كذلك وانما هي قومها تشيئة قوم والمثنى
مضاف إلى ضمير الرافقين ولا اشكال في هذا لفظا ولا إعرابا ولا معنى إذا لمعنى على هذا التقرير أن كل رافقين في السعير
أحوال وان تبادا قومها وتعاطوا المطاوعة بالقناعات رأيت في نسخة من ديوان الفرزدق هذه البيت مضبوطا بهم من
قوله ما في نسخة واحدة ومالك هذه الصفحة وضبط هذا البيت هو الذي كان بناء على تراها اه وأقول أصرح من هذه
الصفحة التي رآها الشارح أن ابن منصور ذكر هذا البيت في نسخة الكبير للبحر شاهد على تنسبه قوم (قوله وكل أناس
الح) تنسب الكلام إليه في رب (قوله وعلى هذه الرواية وليت ما نحن فيه) لا بد من أن يكون كل مدعاة إلى منكر
وعلى هذه الرواية كذلك دون الأولى (قوله بادت عليه الخ) الضمير في عليه عائدا إلى البيت في قوله أو روضة أنا نحن في تنسبه
غبت قابل الدس ليس يعلموا المصير بطر يام لا يتبع والثره بالمثانة المستوحدة والراء المشددة قال في الصحاح صاحب تراى كثير
الماء ونبت ثمره وهي مصابة نأتى من قبل المذاهل العراقي قال عنقرة وأشد البيت والحديثة لروضة ذات الشجر والروضة
الأنف بضم العين التي لم ترع قال في الصحاح روضة أنف بالضم لم ترع وصحاح أنف لم يشرب بها قبل ذلك كانه استوف
شربها من روضة أنف والدس بكسر الدال المهملة وسكون الهمزة المعر وقابل هنا بمعنى الذي والملم يقع الميم الأثر يستدل به
على الطريق يعني أن الفت ليس معه امر ينفس طبعه وان الروضة لم تكن به لم يطوئه الدواب فتغير رائحتها (قوله من كل
كوما كثيرات لوبر) كوما كمرات المائة العظيمة السنام ولوبر بفتح الموحدة المصوف يتناول بربيعه وهو بركسر الموحدة
فيها (قوله وعليه أبار ابن منصور في قوله « وما كل ذي لب عوثيك نعمة ») في الشرح الاتيان بضمير الجمع مع ارادة
الحكم على كل واحد قلبي الجمل عليه عند وجوده من روضة عنه خلاف الأولى لاسيما وقد تأيد الأفراد بقوله نعمة وبقوله في
عجز البيت « وما كل مؤت نعمة بابيب » فعمل الأولى على الأمر الكثير مع تضاد الكثرة بمناسبة الصدر للجزء وكيف يعدل
عن ذلك مع عدم المجئ إليه وأقول لا يرد هذا على ابن منصور ولا به انما يجوز بناء على جواز الاتيان بضمير الجمع عائدا إلى كل
التي أريد بها الأفراد (قوله اخوتي لا تبعه دوا الخ) بعد بكسر الهمزة في المساني وقصها في المضارع بعد ابتداءه فحينئذ ذلك وبعد
بضم الهمزة في المساني والمضارع بعد بضم الموحدة وسكون الهمزة ضد قرب وكلاهما يتعقل في البيت وأمر وأبكسر الميم كثروا
أو عظموا (قوله وذلك في قولها أمر وأما قولها وردوا فالضمير لا وتها) انما خص أمر وأبالذ كر ولم يدكر معه وردوا الأبرار
الضمير في أمر وأاستناره في وردوا لأن الواو فيه علامة الجمع والأعراب وليست بضمير أولاد كقائه لأن المقصود بيان
أن ضمير وردوا لا يخوه لالكل وفي الشرح انما خص أمر وأبالذ كر لخصوصيته في مطلوبه اذ يتعقل وردوا أن يكون
مفردا لاجتماع العبرة باللفظ لا بالسكبة (قوله فان حلتها على مرادف القبيلة فالجمع في أمر وأوجب مثله في كل حزب بما لديهم
فرحون) في الشرح لا نسلم ذلك لأن الحى وان أريد به القبيلة مفرد القضاة على الجمع فهو كافريق فالتعريف لفظه ورعاية
معناه وأقول هذا هو لأن الكلام في عود الضمير على كل بناء على أنه يجب مراعاة معناها إذا أضيفت إلى نكرة وان معناها
بحسب ما نضاف اليه لا في عود الضمير على ما يضاف اليه كل ولهذا انظره بكل حزب بما لديهم فرحون مما المضاف اليه مفرد

لفظ جامع معنى كالحى بمعنى القبيلة (قوله وليس من ذلك وهمت كل أمة برسولهم) أى ليس عما جمع فيه الضمير المأثري على كل مع إرادة الحكم على كل واحد (قوله كالجامل والمانر) الجامل القطيع من الإبل مع رعايته والمانر جماعة البقر مع رعايتها (قوله وتظيره ولا تكونوا أول كافر) فإن كافر أنت لمحدوف مفرد لفظا مجموع معنى لأن الفعل التفضيل إذا أضيف إلى نكرة وجب مطابقته لصاحبه في الأفراد والتثنية والجمع وههنا لم تطابق فوجب التأويل بما قال المصنف أو بان المراد لا يكن كل واحد منكم أول كافر به كقولك كسانا حلة أى كل واحد منكم (قوله ولولا ذلك لم يقل كافر بالأفراد) لا يقال الملازمة بمنزلة لجواز أن يقال كافر بالأفراد من غير أن يكون صفة لمحدوف مفرد لفظا مجموع معنى بأن يكون معنى ولا تكونوا ولا يكن كل واحد منكم لا نأقول المراد ولولا أن كافر صفة لمحدوف مع أن ولا تكونوا معناه ولا يكن مجموع كاهو الطاهر لم يقل كافر بالأفراد فاللازمة حينئذ صحيحة (قوله واشكل من الآيتين قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون) يعنى بالآيتين قوله تعالى وهمت كل أمة برسولهم وقوله تعالى وعلى كل ضامر يأتين وإنما كان أشكل منسما لأن شيطان مفرد اضطرار معنى غير صفة لمحدوف (قوله ولو نظريها أبو حيان لم يعدل إلى الاعتراض ببيت عنتر) في الشرح هذا انحصار ما يجب بل الطرأ أبى حيان أنه ظفر بالآية وبالجواب عنها فإن ذلك كلامه مذكور في الكشف وهو نصب عينيه وأقول جاز أن لا يكون في كلام المصنف تحامل بأن يكون معنى كلامه أن أبا حيان لم يظفر بما اعترضه على ابن مالك ورد عليه لأنها يجب أنها وليس معناه أنه لم يطلع عليها وإذا جاز أن يكون معنى كلامه ما ذكرنا جل عليه (قوله إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع) في الشرح إذا كان المراد أنه لا يسمع بعد الحفظ صرح جعله استثناء فوصفة وحالا مقدرة وسيأتي الكلام على ذلك في الباب الثاني (قوله والصواب أن الضمير لا يعود إليها من خبرها إلا مفردا مذكرا على لفظها) في الشرح قد وقع في صريح البخاري في باب الأنداء بسنتين رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل أمة يدعون الجنة إلا من أبى قالوا من أبى قال من أطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد أبى وقد عاد الضمير من خبر كل المسافة إلى معرفة غير مفرد (قوله وإنما لم يقدر ضمير كان راجعا لكل لئلا يغلو مسؤلا عن ضمير فيكون حينئذ منسندا إلى عنه كانوا هم أنفسهم) في الشرح فإن قلت لم لا يجوز أن يكون في مسؤلا ضمير يعود إلى المكاف أى كان كل أعمال تلك الخواص ميسرة مسؤلا هو أى المكاف قلب لو كان كذلك لوجب إبراز الضمير لجرياب الصفة على غير من هي له فإن قلت لم لا يكون ذلك على مذهب الكوفيين فإنهم لا يرون وجوب إبراز العند اللبس ولا لبس قلت اللبس ما حصل وذلك لأنه مع عدم إبراز الضمير تعنى أن يكون عنه نائب عن الناعل وقدم على رأيهم لأنهم لا يتماشون عن ذلك ويحتمل أن يكون النائب ضمير يتعمده مسؤلا لا يعود إلى المكاف فاللباس حاصل وأقول اللبس الذي لا جله يبرز الضمير المستتر في الصفة هو احتمال عوده إلى خبر من جرت عليه من غير قرينة تدل على ذلك لا مطلق اللبس بأى شيء كان (قوله والصواب أن المقدر يكون مفردا مذكرا فوجب الأفراد كما لو صرح بالمفرد ويكون جمعا معر فاجب الجمع) يعنى ولا يكون غير هذين وفي الشرح قد قدم في المان أن الصواب التفرقة بين إرادة الكل الأفرادى والكل المجموعى وأطلق هنا وجوب الأفراد عند تشديد المنافى اليه مفردا فينبى أن يأتي ذلك التفصيل هنا وأقول هذا الصواب الذي ذكره المصنف هنا إنما هو بناء على ما نس عليه ابن مالك لا على ما سطره هو فيما سبق على أنه لم يقل فيما سبق والصواب التفرقة وإنما قال والذي يظهر وبين العبارتين مرق (قوله قال البهائيون إذا وقعت كل في حيز النقي) يعنى سواء تقدمت على النقي وكانت معمولة للنقي نحو كل الدراهم لم آخذ والدراهم كلها لم آخذ أو تأخرت عنه وكانت معمولة للنقي نحو ما كل الدراهم آخذت ولم آخذ الدراهم كلها وما أنا آخذت كل الدراهم وما أنا آخذت الدراهم كلها أو تأخرت ولم تكن معمولة للنقي نحو ما كل ممتنى المرء حاصل وما كل سوداء عنتر (قوله وأما دعوه) ثبوت الفعل لبعض الأفراد) أراد بثبوت الفعل أعم من اسناده إلى فاعله ووقوعه على معموله ولو قال الثبوت من غير تقييد بالفعل لكان أحسن لشموله الاسم المشتق والجامد (قوله ما كل ما يمتنى المرء يدركه) هذا صدر بيت بحظه • تجري الرياح بما لا تشتهي السفن • والروى فيه رفع كل وجوز أن يجنى نصبه بإضمار فعل يفهمه ما بعده والسفن بضمة جمع سفينة قال في الصحاح والسفينة معروفة والسفنان صاحبها وقال في القاموس سفينة يسفنه فشره ومنه السفينة لقشرها وجه الماء والجمع سفائن وسفن وسفيرا وصاحبها سفان وحرقته السفانة اه • ومما أوجع به بعض الطلبة أن السفس في

في البيت بفتح السين وكسر الفاء صاحب السفينة ليكون اسناد الاشتباه اليه حقيقة وليس بشيء اذ لا يقال لصاحب السفينة
سفن وانما يقال له سفار كما ذكرنا من الصاح والفاموس ولا ضرورة الى جعل الاسناد حقيقيا والمجازي ابلغ منه (قوله كذوله
صلى الله عليه وسلم لما قال له دوايد بن اسيت ام نصرت الصلاة كل ذلك لم يكن وقول أبي النجم قد أصبحت الى آخره) في
الايضاح الباني وانما ان المعقد في هذا المطلوب الحديث وشعر أبي النجم اما الاحتجاج بالحديث فن وجهين أحدهما ان
السؤال بام عن أسد الاخيرين اطاب النعمين بعد ثبوت أحدهما الى الامام عند المنكاه وجوابه اما بالنعمين أو بفتح في كل
منهما لا ينفى الجمع بينهما الا لم يرد عليه قد نبوت ما جبهه والثاني ما روى انه لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال
دوايد بن لي بعض ذلك قد كان ولم يكن قوله كل ذلك لم يكن سائبا كليا لما سمع به من ذلك قد كان رداله لانه انما ينفى في كل
منهما لا نفيهما معا اذ لا يوجب الجزئي رفع السلب الكلي لا لسلب الجزئي واما الاحتجاج بشعر أبي النجم فلا فيه فصيح
والشائع فيما ادلى به من العمل مستغلا بالنعمين ان ينصب الاسم على المفعول وايضا وليس في نصب كل ههنا ما يكسر له وزنا
وسياق كلامه انه لم يأت بشيء مما ادعت عليه هذه المرأة فلو كان النصب مفيد لذلك العموم والرفع غير مفيد له لم يبدل الشاعر
الفصيح عن النصب الشائع الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة وقال النفاذاني واثباتي أن يقول انه مضطرا الى
الرفع ادلوا به بما جاءه من قوله ولا وهو محتاج لان الفتحة تلي اذا أضيفت الى المضمير لم يسمعه على في كلامهم الا أنا كيدا أو مبتدئا
لا تقول بانه كالكلم ولا ضرر من كالكلم ولا ضرر من كالكلم وبهذه البيت من ان رأت رأسي كراس الاصراع *
مير عنه فزع من فزع جدد الالي الى ابدني واسمعي * امداء قيل الله للشمس اطلعي * حتى اذا واراك اوق فارجمي *
ومعنى من فزع بعد فزع والفتحة السهم المجمع في نواحي الرأس وجاب الداعي مضيا واختلاها وفي الاساس جدد الشعر
أي صمت عامته واطش واسمعي حال من الالي الى تقدير القول أو كون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون منقطعا الى
اصمعي من شئت ايتها الالي ولا ينافي ذلك ولا ينافي واداء أي أبا النجم أو شعر رأسه وقيل الله امره وارادته
وقال اليني ممداه ان هذه المرأة أصبحت تدعي لي ذنبا وهو الشيب والصاح والجزر وغير ذلك من موجبات الشبهة وقال
دنا الان المراد كبر ليس مشتمل على كل ميب ولم اصنع شيئا من ذلك الذنب فلم ينصب كله لانه لو نصبه مع تقدمه على ناصبه لا قاد
تقدمه على النفي بالكل ويعود دنا على انه فعل بهن ذلك الذنب ومراوده تنزيه نفسه عن كل جزء منه فلذلك رفعه ايدانا به لم
يصنع منه شيئا فكل كاه بجميع اجزائه غير منوع والتقدير لم اصنعه فحذف الضمير للتخفيف والحاصل ان النصب يفيد سلب
العموم والرفع يفيد عموم السلب ثم قال واقتابل ان يقول لما كان الضمير في كله عندنا الى ذنبا وهو نكرة والنكرة لو احدى غير معين
لا بد ان يكون المضمير هو ذلك الذنب الذي ليس بعين فمقتضى إعادة الضمير اليه فلا يكون نفسه تقيما لجميع الذنوب فلا يلزم ما ذكره
من تنزيه نفسه من جملة الذنوب لا يقال ان الضمير لما كان عبارة عن النكرة الاولى المذكورة ودخول النفي عليه يقتضي
العموم وقد دل النفي عليه ايضا يقتضي ذلك لانا نقول ان الفرق لما هو بين قولنا لم اصنع ذنبا وبين قولنا لم اصنع ذلك الذنب
المدكور الذي ليس بعين في اقتضاء الاول للعموم دون الثاني ثم يقول فتكون القضية حينئذ شخصية والتقدير كل ذلك
الذنب غير منوع على وانما يمكن ذلك اذا كان هنالك ذنب ذو جزئية يمكن الاتصاف ببعضه دون بعض وعلى هذا اما ان يكون
المراد بالكل الكل المجرى وهو الغالب الطاهر من دخوله في الشخصيات فلا تفاوت تقدم السلب عليه وتقدمه على السلب
في عدم اقتضاء شمول النفي جميع الاجزاء أو يكون المراد كل واحد واحد من الاجزاء كما يستعمل في الكلّي باعتبار الجزئيات
فقد يظهر الفرق بينهما بانك ان رفعت الكل لزم عموم النفي لجميع الاجزاء وان نصبت لا يلزم ومع ان الاستعمال على هذا
الوجه في الشخص قابل فانه يلزم صدق ما ذكره من تنزيه نفسه من جملة اجزاء ذلك الذنب الواحد فلا يكون ذلك الكلام
مقتضى انتهى رقيلا وقد درج المشايخ وابن مالك في بيت أبي النجم بانه لا فرق في المعنى بين رفع كل ونصبه في الشرح وكلام
سيبويه في الكتاب صريح أو كما صرح في ذلك على ما نقله بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص واختار الشيخ تقي الدين
السبكي صحة ما قاله سيبويه ووجهه على ظاهره والله بان للفظ اذا ابتدئ بكل ومعناها وكل فرد فمما لها المتأخر في معنى الخبر
عنه الان السامع اذا سمع المفعول يتشوق الى عاهله تشوق سامع المتبذل للخبر فكان كاه لم اصنع منصوبا ومرفوعا في المعنى

سواء (قوله والجواب عن الآية) يعني قوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور وقد أجاب التفتازاني أيضا عن بيان قال والحق ان هذا أكثرى لا كلى (قوله ثم أنيبا عن الرمان أي كل وقت رزق) ذكر كل ههنا متدرجا لان ما بعد أي نفسير للزمان الذي تاب عنه ما والفعل الواقعان بعد كل في كل رزقوا وذلك الزمان هو وقت رزق (قوله) وللوجه الاول مقر بان صفة ثمة بحسب الماضي بعدها) يعني بعد كلام مع كثرة مجيئه بعد ما المصدرية وفي المخرج كيف يكون هذا مقربا مع ان ما المصدرية توسل بالجملة الفعلية مطلقا سواء كان فعلها ماضيا أو مضارعا وكذا الظرفية المصدرية توسل بالجملة الفعلية اعم من ان يكون ماضيا أو مضارعا ولا مزية للاول على الثاني باعتبار الكثرة واقول بل له مزية لان الشيء الذي يتكرر بين امرين أحدهما أكثر من الآخر يكون جملة على الأكثر أقرب (قوله وان ما التوقيتية) هذا عطف على كثرة بيان المقرب الذي هو ما التوقيتية هي ما المصدرية الماتية هي وصلت عن الزمان يعني ان المقرب الثاني هو كون ما التوقيتية شرطاً من حيث المعنى كما ان كلاً كذلك ولا جل ان كلاً شرطاً في المعنى احتيج بعدها الى جاتين احدهما مرتبة على الاخرى (قوله ولا يدور ان نكون شرطية) المعنى ولا يجوز ان تكون ما التي في كلاً اسم شرط مثلها ما فعل أفعل ويذهب الى ان التوقيتية شرطية في المعنى كما صرح به وهي الوجه الاول من الوجهين الجائزين (قوله ان تلك عامة فلا تدخل علم الاداة العموم) في المخرج لا يستلزم ادخال اداة العموم على العام فقد صرف في كل الداخلة على المعرف بالالف واللام احتمال ارادة العموم بكل من الاداءين ولا راعى صحة دخول كل على الموصولات التي هي من صيغ العموم كالذي والتي ومن انتهى واقول يريد بان صرف في كل ماد كره هو اولها عن تاج الدين السبكي انه قال في شرح البيضاوي ان كلاً اداء دخلت على ما يه الالف واللام وأرب بالحق كم على كل درده على نقول ان الالف واللام هنا يفيد العموم وكل تأكيد لها وانها لسان الطقة حتى يكون تأنيذاً من الامرين محتمل وقال في الدين السبكي وقد يقال بان الالف واللام تفيد العموم في مراتب ما دخلته وكل يفيد العموم في اجزاء كل من المراتب دا قلت كل الرجال افادت الالف واللام استغراق كل مرتبة من مراتب الجوع واذا ثبت كل استغراقاً لتمامه فكل من مراتبها معنى وهو اول من التأكيد انتهى (قوله وقول كلاً جشأت وجاشت الى آخره) في الصحاح جاشت نسي نشت وفت دارت للغثيان فاذا اردت انهم ارتفعت من حزن أو فزع قلت جشأت ومكانك اسم فعل بمعنى انتهى وفي الشرح كما قبل ولي به نظراً لا مانع من جعله ظرفاً للفقد وليس بناء ضرورة الى كونه اسم فعل انتهى واقول الحامل لهم على جعله اسماً على لا ظرفاً لانتبته مقدر ان معنى مكانك اثبتى لا اثبتى في مكانك ولو كان ظرفاً لاثبتى المقدور ان كان معناه اثبتى في مكانك وثمة مدي مبنى للفعل وقول مبتدا وكل ظرف متعلق به والخبر مكانك تحمدي أو تسمي ترمي أي قولي هذا للفظ ولا يتعاضد الى راط (قوله كلاً وكلاً) (قوله ان للخبر وللشمر مدي الى آخره) المدي يفتح الميم والدال المهملة الغاية والوجه مدي على الشيء والفتى يفتح القاف والموحدة نشز من الارض يستقبلك وروي بكسر القاف جمع قبله بكسر هاء أيم (قوله على حدها ان قوله تعالى لا فارض ولا بكرعوان بين ذلك) الفارض المسنة والبكر الفتية والعوان النصف وفي الكشف وان قلت بين يدي يبين فصاعداً فن أين جاز دخوله على ذلك قلت لانه في معنى شيئين حيث وقع مشاربه الى ماد كرم من الفارس وركوبه كيف جاز ان يشاربه الى مؤنثين وانما هو للاشارة الى واحد مد كرم قلت جاز ذلك على تأويل ماد كرم وما تقدم للاختصاص في الكلام قال التفتازاني وذلك انه لما كان تنبيه أسماء الاشارة والموصولات وجهها ليست على قانون أسماء الاحسان بان يلحقها واخرها ألف ونون وواو ونون بل يوضع صيغ مخصوصة وكذا تأنيدها ليس بالحقائق الداعية وزواياها مأمور وافي أسماء الاجناس واريدها مفرد منها ما يراد بالثنية والجمع وبالمذكور ما يراد بالاثنية ولهذا ابدار التعبير بلفظ لدن من الجمع (قوله كلاً أخى وخليلى واجدى عصداً) هذا مصدرية بعجزه في الثابتات والمسام الملمات والحامل السديق وواجدى اسم فاعل مفرد مضاف الى ياء المتكلم والعصدا الساعد وهو من المرفق الى الكتف والامام لاتبان والقرول والملة الاربعة من نوازل الدهر (قوله كلاً ههنا حين جد الجري بينهم الى آخره) هذا البيت للفرزدق يصف فرحين تباريا يوجد الا صريخه جدا بكسر الجيم في المضارع وفتحها في المصدر بمعنى عظيم في أعيننا وقوله تعالى جدر بنا أي عظمة ربنا وفيه بل غناء وفي حديث أنس كان الرجل منا اذا قرأ البقرة وآل عمران جدينا أي عظيم في أعيننا واقاموا كما في اسم فاعل من ربا الفرس اذا تشبع من عدوا وافرغ (قوله ان المنية الى آخره) الحنوف بضم المهملة جمع حنفت بنفسها وهو الموت يقال مات فلان بفتح الفاء اذا مات

ما من من غير ضرب ولا قتل ولا ينفى منه فعل والسواد هذا النقص والجمع أسود ثم الاسود جمع الجمع (قوله ثم الصواب في
 انشاء كلامه ما في المحارم) في الشرح لم يتبين في معنى البيت بتقدير ثبوت هذه الرواية اذ المحارم جمع محرم بكسر الراء وهو
 مقطوع افع الجدل وهي ادواء العجاج وأقول لا يتبين ذلك لجواز ان يكون محارم هنا جمع محرم بمعنى المفسدة من غير ان يفتح
 الراء ومن يدرم بكسر هاء قال في الصحاح حرمت النار اخره بالكسر اذ انما هي أي أسودته (كيف) (قوله) تجزئني عن السلم
 الى آخره) تقدم الكلام عليه في (قوله) وهو اسم لدخول الجار عليه بلا تاويل (قوله) احتزب بقوله بلا تاويل من ان قلت في نحو
 جهيت من ارفقت (قوله) على كيف يبيع الامور في الصحاح واهلك بال الاجران اللعم والجر فادفقت الاحامرة دخل فيه
 الخلق (قوله) ولا بدل الاسم الصريح في الشرح يريد بلا تاويل ولا ورد شعوبه يعني ان تدخل الجبراح حسناتك للفتراء (قوله)
 لمخالفتها الادوات الشرطية هذا لانه لقوله ولا كيف نجلس احاس بالجرم عند البصريين (قوله) وقيل يجوز مطلقا يعني سواء اقررت
 بما اولم تقرر بها (قوله) وهذا يشكك) الاشارة فيه الى كون جواب كيف في تلك المثل محذوف لانه ما قبلها ووجه اشكاله
 ان العمل الذي فيها ليس بمثل لما قبل الذي يمد بها في اللفظ والمعنى وانما قال على الملاحقة لانه لا يشكك اذ انما الجواب
 بالمدكورون المفسد المحذوف وانما ان يشكك لاننا لا نقدر الجواب في المثل الذي قبلها وانما نقدره في الملاحقة لانه لا يشكك
 من الملاحقة في الملاحقة الذي قبلها والتقدير كيف يشكك الامور يشكك ويركز أي لا فرق بين المشككين الا بالاعتقاق فصدق
 ان شرها وانما الجواب بها وانما هو اسم للملاحقة وقوله لانه ما قبلها انما هو اسم للملاحقة وقوله لانه ما قبلها انما هو اسم للملاحقة
 المشككة واسم الملاحقة وكثيرا ما ذكر في وتراد منها كنزها في الملاحقة أي اردت ان تقوم اليها او قولك ذهبت الى
 الجملة فانما أي اردت الملاحقة (قوله) وتقع خبرا من لا يستغنى) أي عن خبر في الحال أو في اللفظ فكيف في قول
 الجار في باب كيف كان باصافة باب خبرا ان كان ناقصة وحال من فاعلم ان كانت تامة ولا بد فيها من مضاف محذوف
 والتقدير باب جواب كيف كان بدو الوحي وانما احتجج لي هذا المضاف لان كور في هذا الباب هو جواب كيف كان بدو
 الوحي لا السؤال بكيف من بدو الوحي ثم الجملة من كان ومعمولا في محل جربا لاصافة ولا تخرج اسم الاستفهام أي كيف
 بذلك عن المصدرية لان المراد من كون الاستفهام له الصدر ان يكون في صدر الجملة التي هو هو وكيف على هذا الاعراب
 كذلك (قوله) ولا يشكك منه ان يكون سالما من الفاعل) لان في ذلك وصفه تعالى بالكبرية وهو منع (قوله) أو ناقصة ولما بدلتها
 على الحدث) انما فيه لانه لو لم يقل بدلا لكان على الحدث يكون كيف سالما متقدمة على عامها المعنوي وهو منع (قوله) وجملة
 الشرط) اراد بها مجموع الشرط والجواب و اراد بنوع الجمع الذي ذكر في المعنى محرورا باللام (قوله) وقيل صحيح أو سقيم) لان
 الجواب المطابق للبدل عند سيبويه ان يقال على خبر او على شروعه وما عند السيرافي ولا خفيش على العكس أي ان
 اجبت على المعنى دون اللفظ قيل على خبر او شروعه لان الجواب المطابق لللفظ عند سيبويه ان يقال صحيح أو سقيم (قوله) على
 انه لم يسمع في الالف في على في الشرح هذه شهادة في الكشف الكبير ان معنى الاستفهام قد سلب عن كيف في معنى
 دالا على نفس الحال فاعلم انما في نظرك فطرب عن بعض العرب انظر الى كيف يصنع أي الى حال صنعه وفي شرح الرنبي واما قولهم
 انظر الى كيف يصنع وكيف فيه مخرج من معنى الاستفهام لسقوطه عن المصدر انتهى (قوله) ويلزم ان يعمل في الاستفهام
 فعل متقدم لان معنى تعلقه بما قبلها ان المجزوء بها معمول له بواسطة (قوله) وانما هي منصوبة بما قبلها على الحال
 وفعل النظر معلق بها وهي وما بعدها بدل من الابل والابل مجزوء رباي وقد تقرر ان العامل في البدل هو العامل في المبدل
 منه أو نظيره على الخلاف فتدبر في تعلق حرف الجر عن العمل ضرورة وهو باطل وأقول يدان الجواب عن هذا انه يغتفر في
 الشيء اذا كان تابعا لما لا يتغير فيه اذا لم يكن كذلك وبهذا يمكن ان يجاب عن قول المصنف لان دخول الجار على كيف في بيان
 يقال ان ذلك في الدخول بالاصالة وهذا بالنسبة وعن قوله فيلزم ان يعمل في الاستفهام فعل متقدم بان يقال هذا الاستفهام
 تابع ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في المنبوع ثم في الشرح والذي ينبغي ان يقال ان كيف ليست في الآية للاستفهام وانما
 مسادة لجملة بعدها تأتي قول بعض العرب انظر الى كيف يصنع أو يقال هي للاستفهام والجملة بدل من مجموع الجار والمجزوء
 باعتبار المحل ولا ينبغي ان ينظر في نفسه تارة وبالحرف أخرى فيعدي بالحرف الى الابل وبه نفسه الى البدل فهو عامل في
 محل الجملة بصاوال العامل معلق عن العمل فيها لاجل الاستفهام وأقول يلزم على الاول تخريج القرآن على القليل النادر

ذات ومعنى وكذا أدوم ما دمت لي فيكون من القسم الاول لا الثاني وأقول مراده بالمعنى في قوله وهي الواقعة بين معنى
و ذات المصدر الصريح الذي أريد به معناه دليل ماد كره من الامثلة ومادمت ليس بمصدر صريح والشعر هنا بمعنى المشهور
ولم يرد به معناه المصدرى وجوب هو ابن أوس أبو تمام الطائي لشاعر شامي كان يحضر في حداثته بسقي الماء في الجامع ثم
جالس الادباء وكان فطاهه ادهم ادم يزل يعاني الشعر حتى ناله فاجاده وسار شعره فبلغ المعتصم فعمله اليه فعمل فيه قصائد فقدمه
المعتصم الى شعره ذلك الصرمان في آخر سنة احدى وثلاثين ومائتين وله اثنان وخمسون سنة (قوله ويرى ان فيه
تقبل الا لا شترالك) لان الادم على تقدير الاستغناء به كرا الاختصاص عن المعنيين الاخرين تكون احدى معني وعلى
تقدير عدم الاستغناء به كرا الاختصاص به يكون لاثنين وعشرين معنى وفي شرح التسهيل لابن ام قاسم قال بعضهم
والصحيح ما قاله سيبويه من انهم لا يستغناق وهو معناها الخاص لانه لا يمارقها وانما جعلت الاك لا يه ضرب من الاستغناق
وقد يدخلها مع ذلك معان اخر انتهى (قوله ويوم عقرت له مذاري مطيتي) هذا مصدر بيت لامرئ القيس بجزءه فيا عجباً من
رحاها المصملي ويوم ميني على الفخ لا ضافته الى ميني وهو معطوف على يوم في قوله في البيت السابق ولاسيما يوم بدارة
جعلني وذلك يوم زينة الرفع والجر وميني عقرت جرحاً والمراد هنا نحررت والمذاري بفتح الراء وكسر هاء جمع عذراء وهي البكر
من العذرة ضم العين وهي البكرة ورجل البكر اصغر من القتب كذا في الصحاح والمصملي ضم الميم الاولى وفتح الثانية
اسم مفعول من فعل ميني دل وقد ذكرنا في حرف السين عند الكلام على ميني قصة امرئ القيس للمذاري مطيته
(قوله وتعاقداه ليمبدا) في الكشف لثيلاف فريش متعلق بقوله فامبدا وامرهم ان يمدوه لاجل ايمانهم لرحاتين فان
قالت لم دخالت انما كانت في الكلام من معنى الثالث لان المعنى اما لا فليمدوه والا لا فليمدوه على معنى ان نعم الله تعالى عليهم
لا تنحصر فان لم يمدوه اسائر نعمه فليمدوه لهذه الواحدة التي هي نعمة ظاهرة وفي الشرح ادخال الباء بمعنى في كلام
المصنف على فليمدوا لاجل على قصد الحكاية فيلزم نعلق الادم بهذا اللفظ المذكور وليس كذلك وانما نعلقها بالفعل فقط فينبغي
ان يكون هذا على حذف مضاف اي وتعاقداه ليمبدا (قوله وقيل باقيل) اي بفضلهم كعصف ما كثر لثيلاف فريش
في الكشف والمعنى نه اهل تلك الجزيرة الذين قصدوهم لتسامع الناس بذلك فيتهموهم زياده تهيب ويعتروهم ففضل
احترام حتى ينظم لهم الامن في رحلتهم ولا يبتري واحد علمهم (قوله وضف بيان جهاهم كعصف ما كان لكفرهم وجراتهم
على البيت) في الشرح ردها بان جزاء الكفر يوم القيامة بدليل اليوم تجزي كل نفس بما كسبت سلتها لكن لا يمتنع ان
يكون له ما يطوى ذكر الكفر لانه لم يتعاق به غرض يهود اليهم ود كرت العسلة الثانية لان الممتن بها على اسم سلتها لكن
تكون الادم للعاقبة وهذا قول وهو متعلق لثيلاف فريش بآخر السورة مذهب الزجاج اه قال الحوفي ورده هذا القول
بجماعة وقالوا لو كان كذا كان لثيلاف بعض سورة ألم تر واجماع الجميع على الفصل بينهم ابرده وأقول الجواب عن هذا
الرد ان القول بتعلق لثيلاف فريش بجهاهم ميني على ان القرآن وان تضافت سورة شيء واحدة متعلق بما في سورة منه بما
في أخرى (قوله وتعاقدت بالجواب المؤخر على الاتساع في الطرف لان الجواب مقر ون بلام التسم ولام القسم لا يعمل
ما به مداهما فاقبلها ونظير ذلك قول المصنف في النوع الثاني عشر من الجهة السادسة من الباب الخامس ان اداني قوله
أندامامت لسوف أخرج حياظرف لاخرج وانما جازت قد بم الطرف على لام القسم لتوسعهم في الظروف وفي الشرح وقد
مر في الفصل الثاني من الفصول التي عقدها المصنف لاداني الالف المفردة ان ابن الحاجب قال في قوله تعالى واذا تتلى
عليهم آياتنا بينات ما كان يحجهم ان اداهم هذه غير شرطية فلا تحتاج الى جواب وعامها ما بعد الذافية ورده المصنف بان مثل
هذا التوسع خاص بالشعر كقوله * ونحن عن فضلك ما استغنيا * فكيف يتأتى له بعد جزمه باختصاص هذا التوسع
بالشعر ان يخرج التزويل عليه فان قلت انما جزم بذلك في ما النافية قلت غيرهما من الادوات التي لها المصدر تشاركا في
المصدرية فيكون حكم الجميع واحداً وتفرق غير متجه اه أقول لقائل ان يقول بل هو متجه لان ما النافية او نفي في
التصديق من ادم لان الثاني أشد تغيير المعنى الكلام من غيره لان تغييره الى النقيض ومرتبة التصدير باعتبار التغيير قال
الرضي وانما كانت مرتبة ما يغير معنى الكلام التصدير لان السامع يبنى الكلام الذي لم يصدر بالمغير على أصله فلو جوز ان
يجب بعبده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير أهو راجع الى ما قبله بالقصد أو مغير لما سيجي بعده من الكلام

فيتشوش لذلك ذهنه (قوله عوض لا تتفرق) هذا بعض بيت تقدم في حرف الميم في الكلام على عوض وهو
 رضيعي لسان ندى أم تحالفا * باسم داج عوض لا تتفرق (قوله وأنت الذي في راحة الله أطيع) هذا بحر بيت صدره
 * فيارب لي أنت في كل موطن * والاصل في راحة أو في رحمتك لأن اسم الظاهر إذا أخبر به عن ضمير جازي في الله إليه
 ان يطابق الضمير وان يطابق الظاهر بان يكون ضمير غيبة (قوله ومن ذلك) يعني ومن اللام التي للتعليل وكذلك الضمير في
 قوله ومنها اللام الثانية ومنها اللام الداخلة على هاء إلى اللام التي للتعابيل واعلم أن التلاوة وجعلنا منهم أئمة يردون بأمرنا
 لما صبروا كما وقع في بعض النسخ لا وجعلناهم كما وقع في غالبها (قوله بان مضمرة بمعنى) أي من غير نصب يربين أشعارها
 وضمير كفي (قوله ولا باللام بطريق الاصل لا خلافا لكثر الكوفيين) جميع الكوفيين قالوا ان اللام ناصبة ثم أكثرهم قالوا
 ناصبة بطريق الاصل وبقاؤهم قالوا ناصبة بطريق النياحة عن ان (قوله لتلاي حصل الثقل بالتقاء المنين) أحد المنين اللام
 الجارة والاخرى لام لا (قوله فقال المعنى ليرضكم) هو بلام مفتوحة للتسم ومثناة تنجية مضمومة ونون مشددة للتأكيد
 وقوله والمقسم عليه محذوف المراد بالمقسم عليه الجواب (قوله اذا قلت قد في الخ) قد في كفا في وحلقة منصوب على أنه محذوف
 مطلق لمحذوف أي أحلف حلقة وذاعني صاحب وهو هنا الابن وأضاف الاناء للضيف لكونه شاربيا به والمعنى المعنى في
 لتجعله غنيا معني كان الطعام محتاج الى من يطعمه (قوله واكن عيشا تنقضي بعد جدته) هذا صدر بيت بحره
 * طابت أصائله في ذلك البلد * واكن بكسر الكاف والجمة بكسر الجيم وتشديد الدال ضد البلى بكسر الموحدة والاصائل
 جمع أصيل وهو الوقت بعد العصر الى المغرب ويجمع أيضا على أصل بضمين وأصال بالمد قبل الصاد (قوله فنهذهم أم أعرف
 زائد في كد غير جار ولا ناصب) في الشرح يلزم عليه عمل عامل الاسم في الفعل فان اللام الزائدة تعمل في الاسماء المجر
 وقد عملت في الفعل النصب ومعناها التأكيد في الحالتين فينتقض بهذا قولهم لا تعمل عوامل الاسماء في الأفعال ولا لعكس
 لكن لدى الكوفيين لا يرون هذه الكيفية وأقول ولو كانوا يرون هذه الكيفية لا يلزم عليه عمل عامل الاسم في
 الفعل لان عامل الاسم اللام الجارة الزائدة وعامل الفعل اللام الناصبة الزائدة وهذه غير ذلك بوضع الواو وجهه في الثانية
 الاخراتهما اتفقتا في اللفظ (قوله ووجهه عند البصريين أن الاصل ما كان قاصدا للفعل ونفي قصد الفعل في الجمع من
 نفيه) في الشرح هذا مشكل فان التوكيد حينئذ لم يستفد من اللام لانه استفيد من نفي المسبب وأرادت نفي المسبب
 وأقول بل استفيد التأكيد حينئذ من اللام لانه استفيد مما له لفت به وأقيمت مقامه بعد حذفه (قوله يا ناديا في لا ترون الخ)
 المذلل بالذال المنجزة الملامة والعواذل جمع عادلة والأمير المطاع وأخبر به عن جمع المؤنث وهو العمير في اس لا نفيه لا
 يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد والجمع قال الله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهيرا ولان هاء المضاف محذوف وأي أبس
 أمرهن بأمير (قوله وعلى هذافه هي عندهم حرف جر مد) في الشرح كيف يكون معديا وهم يقدرون فاصدا
 للفعل وقضية هذ أن تكون اللام للتقوية وكثيرا يطلق القول بزيادتها لا طراد همة اسم فاعطاه المصنف برب همة
 القول بانها متعلقة بالعامل بناء على أن اليمت زائدة محضة ولا هي معدية محضة بل لها منزلة بين منزلي وأقول اذا كانت
 اللام المقوية منزلة بين الزائدة والمعدية لم يبعد إطلاق المعدية عليها (قوله وزعم كثير من الناس في قوله تعالى وان كان مكرهم
 اتزول منه الجبال في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الاولى وفتح الثانية) انما قيد بغير الكسائي لان قراءة الكسائي بفتح اللام
 الاولى ورفع الثانية وهي قراءة ابن عباس ومجاهد وقرأ بها أيضا عمر وعلي وأبي وأبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو اسحق السبيعي
 وزيد بن علي الآن هؤلاء فروا وان كاد بدال مكان النون وتخريجه عند البصريين على كون الهمزة من الهمزة واللام
 هي الفارقة وعند الكوفيين على كون ان نافية واللام بمعنى الاو اما تخريج قراءة الجمهور في البصر اختلف فيها ومن الحسن
 وجماة ان نافية وكان تامة والمعنى تحتسیر مكرهم وأنه ما كان اتزول منه الشرائع والبقوت التي هي كالجبل لان ثبوتها
 وقوتها يؤيد هذ التأويل ما روى عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه رأى ما كان يسمي النافية لكن هذ التأويل
 يعارض ما تقدم من القراءات لان فيها تهذيب مكرهم وفي هذ تحفيرة ويحتمل على تقدير ان نافية أن تكون كان ناصبة واللام
 لام الجود وخبر كان على الخلاف الذي بين البصريين والكوفيين أهو محذوف أو هو الفعل الذي دخلت عليه اللام وعلى
 هذا الاحتمال وكون اللام متعلقة بمحذوف في موضع خبر كان خرجها الطوفي اه ولا يعني أن في قول المصنف كثير من

الناس معارضة هذا الانحصر وفي الشرح وقد جمع ابن الحاجب بين النفي في قراءة الجمهور والاثبات في قراءة الكسائي فان
 المراد بالجلال في قراءة الجمهور آيات الله وتراثمه لانهم اعزله الجلال في الشبابة والنكس وفي قراءة الكسائي الامور العظيمة
 التي اثبت بميزات (قوله) وفيه نظر لان الساني على هذا غير ما دل ولا اختلاف فاعلى كان وتزول في الشرح المخرجون للآية
 على ذلك لوجه وهم كثير من الناس لا يرون ما ذكره المصنف شرعا ولا يوافقون على حكمته وانما يرد عليهم بهد ثبوتها بدليل
 لا متكلم فيه (قوله) والذي يظهر لي ان الامكن وان ان شرطية في الشرح هذا كلام صاحب الكشف وعبارته وان كان
 مكرهم انزول منه الجلال وان عظم مكرهم وتنازع في الشبهة فضرر زوال الجلال منه من الالتفات وشدة أي وان كان
 مكرهم متى لازله الجلال هذه الدلائل وقد جعلت ابناية واللام مؤكدة كقوله وما كان الله بضيع ايمانكم اه وفي البحر
 بهد كلام صاحب الكشف وعلى تخريبه تكون ان هي المنخفضة من الثقيلة وكان هي الناقصة واقول وعلى هذا قول
 الشارح وما ذكره المصنف ليس من تخريعاته وانما هو كلام صاحب الكشف فحامل على المصنف (قوله) فاجمع لبغاب جمع قوي
 الخ) باب عناية المصنف في أوله مضارع غلب وفي الشرح ليس ما ذكره في البيت وقول أبي الدرداء متعينة ذلك الجواز ان
 يكون المبنى في البيت فاسع منها هلا غلب قوي وفي قول أبي الدرداء وما أنا صريد لتركها (قوله) وتله للجسبين في الصحاح
 وتله للجسبين أي صرعه كما يقال كبه على وجهه وفي الكشف له للجسبين صرعه على شدة وقوع أحد جنبه على الارض (قوله)
 والحادى عشر ان تكون بمعنى عند في الشرح هذه هي اللام المفيدة لا زخمة خاص والاختصاص على ثلاثة اشرب اما ان
 يخص الفعل بالزمان لو فو به فله نحو كمنه لغره كذا أو يخص به لوقوعه بعد وقوعه كمنه كمنه فليس يكون أو ينتهض به لوقوعه
 قبله نحو كمنه كمنه لوقوعه في الاطلاق يكون الاختصاص لوقوعه به ومع مرينة نحو خلد لوقوعه به واقربينة نحو
 بقيت لوقوعه قبله كذا قال الرضى اه (قوله) فلما تفرقت الخ) هذا البيت للمعنى بورية يرى اياه ماله كذا الذي قتله خالدين
 الوايد (قوله) السادس عشر موافقة من نحو وقال الذين كسر والمدين آمنوا في كافي ابن الحاجب ان اللام تكون بمعنى عن
 مع القول قال الرضى يعني في قوله تعالى وقال الذين كسر والمدين آمنوا لو كان خيرا ما سبهتمونا ليه ادلو كانت كاللام في قلت
 لزيد كان يقال ما سبهتمونا لا ما سبهتمونا ثم قال الرضى ويجوز ان تكون اللام للتبليغ كاللام في قلت لزيد وانما قال ما سبهتمونا
 على الحكاية بمعنى لا باللام وقوله وقيل لام المبالغ والاعت من الخطاب الى الغيب أو يكون اسم المقول الثانيون محذوف
 لهم تكون اللام في هذه الآية للتبليغ كاللام في قلت لزيد ما سبهتمونا انما لو كانت كذلك لغير ما سبهتمونا اجاب بعضهم
 بان ضمير الغيبة في سبهتمونا محذوف لام التباس وهم المؤمنون لغير خاطبهم الكافرون وفي سبهتمونا التثنية من الخطاب
 الذي في محذوف لام التباس الى الغيبة واجاب آخرون بان ضمير الغيبة في سبهتمونا غير عائذ على ما دخل عليه لام التباس
 واسم ما دخل عليه لام التباس وهم المقول لهم محذوف من سبهتمونا بقوله أو يكون اسم المقول لهم محذوف فاعني من سبهتمونا
 لامن الآية لان هذا القول في معابله القول بان في سبهتمونا التثنية بان في سبهتمونا التثنية بان المقول لهم مذكور
 في سبهتمونا وكلاهما مبنى على كون اللام للتبليغ وفي الشرح بعد قوله أو يكون اسم المقول لهم محذوف كذا ثبت فيمارأية
 من السمع والصواب أو يكون اسم المقول عنهم محذوف ليجرور باللام هو المقول وهو مذكور لا محذوف من الآية خطأ
 وليس كذلك وانما معناه أنه محذوف من سبهتمونا ررناه (قوله) وجبت دخلت اللام على غير المقول لهم) فالتأويل على بعض
 ما ذكرنا) لانه يسقط من الوجوه السابقة كون اللام للتبليغ (قوله) كضرائر الحسناء الخ) الضرائر جمع ضرة بفتح الضاد على
 غير قيس وضرة المرأة امرأه ووجهها والبني تجاوزة الحدو لديهم بالوهلة القبيح وبالمجعة ضد المدوح (قوله) والاموت تغذو
 الخ) تغذو بالعين والذال المجتبهين من الغذاء بكسر الغين وهو ما يغذى به من الطعام والشراب وقد غذوت الصبي بالطعام
 والابن فانغذى به لا يقال غذيتهم وأما الغذاء بفتح الغين المجتبه والذال المهملة قطع عام بعينه وهو خلاف العشاء كذا في الصحاح
 والمضال بكسر النون المهملة وتثنية الخاء المجتبه جمع ضلة بفتح السين وسكون الخاء قال أبو زيد يقال لولاد الغنم ساعة
 تضعه أمه من الضأن والمزج ما ذكرنا كان أو أنتى والجمع ضل وضال (قوله) فاللام مستعمارة لما يشبه التعليل كما استعمل
 الاسد ان يشبه الاسد) اعلم ان الاستعمارة ان كانت في اسم الجنس أعني ما وضع لشي من حيث هو لا اعتبارا تعلق صفة به
 كالاسد للرجل الشجاع وتل لا ضرب الشدة فاصاية وان كانت في الفعل وغيره من المشتقات أو في الحرف فتعبية أما بيان

المعنى فقبل لهم الالام لا تظهر بين المضاف والمضاف اليه بل تقدر اجابوا بان الالام ههنا ايضا مقذرة وهذه الظاهرة تأكيد
 لتلك المقدرة كتم الثاني في تيم تيم على مذهب من قال ان تيم الاول مضاف الى عدى الظاهر فكان الفصل بين المضاف
 والمضاف اليه كالفصل فقبل لهم ما الذي جعلهم في هذه الاضافة على الفعل بين المضاف والمضاف اليه بالالام المقصدة تركبها
 دون سائر الالامات المقدرة بالالام اجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المنفي بلامن غير تنكير برها تخفيفا وحق المعارف
 المنفية بلام الرفع مع تنكير لا تفصل لوابين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفعل كانه ليس بمضاف فلا يستلزم تنكيره
 وعدم تنكيره لا والدليل على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفية المضاف الى النكرة فيه ولون لا بالرجل
 حالة كذا ولا غلاحي لشخص نعت كذا والدليل على انه مضاف قوله وقد مات شماس ومات مزرد واي كرم لا بالثبت
 فصرح بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا أخاك ولا يدبك وقد جاء الفصل بالالام المقصدة بين المضافين لا لهذا الغرض
 في المنادى وهو شاذ كقوله يا بؤس للجهل ضرار الاقوام وفي حاشية التفتازاني فان قيل لو كان لا بالثبت على الاضافة لكان
 خبره فيجب الرفع وتنكير الجار قلنا الغرض من هذا الفصل ان يصير المضاف مضافا انه ليس بمضاف فلا يستلزم تنكيره الرفع
 والتكرير لكونه في صورة النكرة وانما لم يقدر لكونه في وجه العموم أي لا بالثبت موجود وليس المعنى الى اني صفة وحال
 عن أيه لانهم قصدوا بهذا الابهام ان يكون معنى لا أبالك ولا أب لك سواء وان كان الأب في الاول معرفة وفي الثاني نكرة
 يقال لا كان أبوك موجودا ولا كان لك أب بتعريف المسند اليه في الجملة الاولى وتنكير في الثانية مع ان النحوي واحد
 (قوله وجعل الاسم تشبيها بالمضاف) يعني حتى أعطاه حكمه في حذف نوني المثني والجمع وانبات الالف في الأب والآخر (قوله
 على لغة من قال ان أباه وأبأ أباه) هذا صدد ربيت لرجل من البحارث وقبله وأهال ياتم وأهالها هي التي لو انما انما
 باليت عيناها النافهاها (قوله وفولهم مكره أخاك لا بطل) فولهم محروور بالهطف على لغة من قال ومكره
 خبر مقدم وأخاك مبتدأ مؤخر وبطل معطوف على مكره (قوله وجعل حذف النون) هذا محذوف على جعل أبواً بالبيان
 لا غلاحي له كما ان المعطوف عليه لبيان لا أباله ولا أخاله (قوله تراعة للشوى) أي لا أطراف لان الشوى اسم لا يدن ولرجلين
 من الآدميين أو لجلدات الرأس لانه أيضا جمع شواء وهي بجلدة الرأس (قوله ولا محمولان) لان هذا خبر مبتدأ محذوف أي
 ولا محمولان وفي الشرح قال في الصحاح والعمادى العمدو والاكيل الذي يؤاكله والاكيل أيضا الا كل يمكن ان يقال
 انهم محمولان عما هو مجاز للفعل في التصرك والسكون وان تحويها لاجل المبالغة ولا مانع من ذلك في الآية ولا في البيت
 بل هو ظاهر فيه مما اذا معنى ان هذا مبالغ في عداوتك وعداوة زوجك وان يكون المنس لا كل الرادع الفاسى الا كل وهو
 الا ليق بقصد الشاعر في التمدح بالكرم وأقول اما عدو فان سلم انه محمول عن عاد فلا نسلم ان عاديا مجازا فعليه في حركته وسكانه
 لانه لم يستعمل من العداوة ثلثي مجرد حتى يكون عاد مجازا بالمضارعة وأما أكيل فان سلم انه محمول عن آكل المبالغة فلا نسلم ان
 البيت ليس فيه مانع من المبالغة فان قوله فاني لست آكله وحدي يدل على ان مراده بالاكيل المشار له في الاكل لا المبالغ
 فيه وكيف والمبالغة في الاكل صفة مذمومة عند العرب وفي الشرح اخرج البخاري عن نافع قال كان ابن عمر لا يأتى على
 ياتى بمسكين يأكل معه فادخلت رجلا يأكل معه فآكل آكل كثيرا فقال يا نافع لا تدخل هذا على سمعت النبي صلى الله عليه
 وسلم يقول المؤمن يأكل في كل معي واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء ثم في الشرح فان قلت لم لا يجوز ان يكون عدواً أكيلاً
 صفتين مشبهتين ونصب المفعول على التشبيه بالمفعول قلت اما في عدو ولا في تمتع لان الصفة المشبهة لا يكون معها لها الاسباب
 وأما في التمسى له أكيلاً لذلك ولا امتناع تقديم مفعول الصفة عليها (قوله وفي الآية منعلقة بمسند مقدر محذوف ههنا) وفي
 التعليق ينبغي اذا ضبط محذوف وصفة بالكسر ان يقر ان محذوف بدل من مستقر لا صفة له وذلك لان مستقر أريد به لفظه
 فيكون معرفة ومحذوف نكرة فلا يكون نعت له نعم يمكن ان يكون بدلا عنه وان كان نكرة فلا يندرج في وصف بقوله صفة له
 على حد قوله تعالى بالناسية ناصية كاذبة خاطئة وأما ان ضبطا بالرفع على الخبرية أي هو محذوف مستقر له ولا شك
 وأقول لا نسلم ان مستقرا أريد به هنا مجرد لفظه حتى يكون معرفة وانما أريد به لفظه مبراهة عن معناه ولذلك لم يذكر
 ههنا في الشرح (قوله وهذا الاخير ممنوع لانه اذا تقدم أحد ههنا دون الآخر زيدت الالام في المقدم لم يلزم ذلك) في الشرح
 كلام ابن مالك محمول على ما ذكر فيه المنع ولان جميعا مع كونهما منقذين على العامل أو متأخرين عنه (قوله والصغير على هذا
 للتوازي)

التولية) فيكون مقعولا مطلقا وانما لم يفي هذا المعنى الذي ذكره القاري ان يكون الضمير البارز في مولى التولية لانه
معنى مراعى فبسه الا حراب واظهار ما هو مقدر في الآية فيكون وجهه فيه تقدير مفعول ثان في الآية كما ان ذي فبسه تقدير
مضاف اليه كل فم اولا لم يكن تتدبر مفعول فم المكان تفسير البارز في مولى اولا يصح ذلك لان مفسره فيها وجهه
مضاف اليه اكل وهذا هو مضافه الى كل واحد كان المفعول الثاني اول في الآية مقدر والمفعول الاول مذكور ان يكون
البارز في مولى التولية وسقط في الشرح وهو لا يتعين ذلك بل يجوز ان يكون الضمير عائدا لوجهه ولا يكون فيه تعدى
الاعمال الى الضمير وظاهره ما اوردنا من الظاهر هو ذو وجهه وليس الضمير عائدا عليه انما هو عائدا على الوجهه والمعنى ان
الله تعالى مولى كل ذي وجهه فهو - انتهى انتهى وأقول بل فبسه تعدى العامل الى الضمير وظاهره ما انظرا الى ظاهر اللفظ
ون الحقة وهو مراد المصنف (قوله وانما لم يفي) كلا والضمير مفعولان ويستغنى عن حذف ذي وجهه لانه لا يتعدى العامل
الى الضمير وظاهره معا) ادخال حرف ذي وهو المضاف الى وجهه في هذا التعليل ليس على ما ينبغي لان اعتباره انما هو لان
المولى صاحب الوجهه لا يتعدى او في الكشف وقرئوا بكل وجهه على الاضافة والمعنى وكل وجهه الله مولى فزيدت اللام
لنقدم المفعول كقولنا زيد ضربت ولز يدأبوه ضارب ضارب به انتهى قال السفاقي ورد بان العامل اذا تعدى للضمير الاسم لم يتعد
الى ظاهره المجزوء باللام لا نقول زيد ضربت به ولا زيد انا ضارب به وسببه ان تعديه للضمير بنفسه يقتضي فونه وبواسطه
بقتضى ضمه ولا يكون العامل الواحد فويا وضربا ويلزم ان يسامحه ان المنعدي الى واحد يتعدى الى اثنين انتهى وفي ماشية
التمهيد اني فان قيل العامل في المثال الموافق والممثل مستعمل بالضمير فكيف يعمل في المتقدم فلما العامل محذوف والمذكور
نفسه له أي لكل وجهه الله مولى هو اولا زيدأبوه ضارب ضارب به والمفعول الاخر محذوف أي أهله اولا حاجه الى ما قيل
ان الضمير للمصدر أي مولى التولية وضارب الضرب أو اكل وجهه انما هو المفعول الاول محذوف المضاف أي لكل
صاحب وجهه وضمير مولى هو المفعول الثاني وايراد الضمير تنبيه على الوجهين لكن لا ينبغي انه لو اراد هذا المكان ينبغي
ان يشير الى المضاف المحذوف (قوله هذا مرافق للقرآن يدرسه) هذا صدر بيت عجزه والمراد عند الرشا ان ياتها ذنب
وفي الشرح مرافقة بضم السين المهملة لانه مع اية بن ملك بن جهنم المديني من العصابة نزل بقديد فبات سنة أربع
وعشرين والرشا بكسر الراء وبالسين المهملة مع المدح بل قصره بالضرورة واعدة الضمير عليه مؤنثا على معنى الآية وعند
متعلق بذنب لما فيه من معنى الآخر والمعنى ان مرافقة من القرآن فتقدم والمرء متأخر عند اشتغاله بما لا يهمه من امرين
نفسه في السبي وأرخى الارضه في الآبار انتهى وقيل عجزه والمرء عند الرشا ان ياتها ذنب ورشوة بضم
الراء وفتحها وهي الجع والجمع رشاورشاور معنى البيت شعور رجل من القراء يسمى سراقه بانه يراق ويقبل الرشوا وانما صيره ذنبا
لمرصه الى أخذها وفي حواشي التسهيل ولوزعم ان القرآن مبتدأ وان اللام زائدة مثلها في محسبك لم يكن بعيدا وفي الشرح
وحديثه يكون قوله مرافقة خبر اول لهذا وقوله للقرآن يدرسه خبر ثانى لكن في ذلك دعوى زيادة اللام ولم أر من ذكره
(قوله ورد بان معنى الحرف لا يعمل في المجزوء) هكذا وقع في أكثر النسخ والظاهر ما في بعضها وهو معنى الفعل (قوله وفيه
نار لانه) أي معنى الفعل الذي في الحرف قد عمل في الحال فيعمل في المجزوء لان العامل في الحال أقوى من العامل في المجزوء
ألا ترى ان العامل في الحال عامل في صاحب (قوله وفيه نظرا لالام المقوية زائدة كما تقدم) سيقول المصنف في الباب الثالث
ان التحقيق انما اليه زائدة محضة ولا مقوية محضة (قول قلت لما ذكر في اللفظ ما هو عوض منه كان عجزه ما لم يحذف) في
الشرح معنى قوله زيد اضر بته وقد يقال لا نسلم ان الفعل المذكور عوض من المحذوف ناية الامر انه دال عليه ومفسره
ولا يلزم من ذلك كونه عوضا عنه وأقول الدليل على كونه عوضا من المحذوف انه لا يجوز الجمع بين المحذوف والمعوض
هو لذى لا يجمع بينه وبين المعوض (قوله ولو كان عوضا لبتس لم يجر حذفه) في الصحاح البت القطع ويقال لا أفعله بته
ولا أفعله البتة لكل أمر لا رجعة فيه ونصبته على المصدر وفي شرح اللب وقد تجيء اللام لازما في بعض المصادر المؤكدة لغيره
فمولا أفعله البتة فان سببويه حكم في كتابه بان اللام فيه لازمة وفي الشرح قد يكون الشيء عوضا ويحذف كالتاء في اقامة
فنه مصدر أقام فحقه ان يتبى على افعال فيقال اقوام الا ان الواو قلبت ألفا وحذفت لالتقاء الساكنين وعوض عنها التاء
وقيل اقامة ومع ذلك يجوز حذفها عند الاضافة قال الله تعالى واقام الصلاة لكن قد قيل هنا كأنهم جعلوا المضاف اليه عوضا

عنه وفيه نظرا لا يمتنع اجتماعهما قال الشاعر هزمت على اقامة ذي صباح • لا امر ما يسود من يسود ومثله في الكلام
كثير وأقول لقائل ان يقول لا نسلم ان التاء في اقامة عوض عن الالف المحذوفة وانما هي كالعوض عنها اذ لو كانت عوضا
لم يحذفها (قوله وزعم الكوفيون ان اللام في المستغاث بقية اسم وهو آل) قال الرضي وحكي الفراء عن بعضهم ان اصل
بالزيدا آل زيد فخفف وهو ضعيف لانه يقال ذلك فيما لا آل له نحو بالذواهي وباللذواهي (قوله واحمدى الالفين) هما
الالف التي في حرف النداء والالف التي هي وسط آل (قوله فغير نحن الى آخره) في الشرح خير خبر نحن محذوف ونحن
المذكور توكيد للضمير في خير ولو قدر مبتدأ لم الفصل به بين خير ومن وهو اجنبى ولو قدر فاعلا لغيره لم اعمال الوصف غير
معمد ولم يثبت والمثوب المرجع (قوله وأجيب بان الاصل يا قوم لا فرار) يعني أجيب عما استدلو به باننا لانسلم ان بالابه اصله
يا آل فلان بل اصله يا قوم لا فرار ولا تفر فحذف النسيب وما بعده لا النسيب أو اصله يا فلان ثم حذف ما بهد الحرف وقولهم
ان الجار لا يقتصر عليه ان أرادوا في الاختيار فسلم ولا يضر هنا وان أرادوا عطفا فله نوع الا ترى الى الاختصار على الداء والهاء
وان كانا غير جارين في قوله الا اركبوا الا لجوا الاتاه قلوبا جميعا كلهم الا فا (قوله فيا شوق ما أبقي الى آخره) تقدم الكلام عليه
في أوائل حرف اللام (قوله نعم هو) أي تعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل لازم لابن عمه وولاه جرس اللام في بالي
للمستغاث لاجله وقال في بالي زيد لعمر وان لام لعمر ومعلقة بادعوا ولا شك انه مستغاث لاجله تكون اللام في بالي اذا كان
مبستغاثا لاجله متملة بادعوا ويلزم المحذور (قوله وينبغي له هنا) أي في لام عمرو ومن بالي يدعوه وان يدعوه بادعوا بل
يدعوه بادعوا ليتخاص من هذا الالزام في بالي (قوله وانما ادعى وجوب التقدير) يعني تقدير عامل آخر للمستغاث لاجله ولم
يكتفوا بعمل المستغاث (قوله وأجاب ابن الضائع بانهم ما يختلفان معنى) فان اللام الداخلة على المستغاث لام الاختصاص والال
الداخلة على المستغاث له لام التعليل (قوله كقوله تعالى تبغونهم عوجا) هذه الجملة في محل نصب على الحال من الوارد في تصديق
عن سبيل الله من آمن به والاصل تبغونهم عوجا فحذفت اللام ومعنى كونهم يطلبون السبيل عوجا انهم يطلبون على الدامن
ويوهون ان فيها عوجا عن الحق بقولهم ثم ربعة موسى لا تنسخ وبتغيرهم صفة الرسول صلى الله عليه وسلم أو انهم يجرشون
بين المؤمنين اختلاف كلمتهم (قوله والقمر قدرناه منازل) أي قدرناه منازل وقال الرضي وغيره ان منازل ظرف وان الضمير
قبله مضاف محذوف وعبرة الكشف ولا بد في قدرناه منازل من تقدير مضاف لانه لا معنى لتقدير نفس القمر من ازل
والمعنى قدرناه سيره في منازل (قوله واذا كالوهم أو وزوهم يخسرون) في الكشف والضمير في كالوهم أو وزوهم ضمير
منصوب راجع الى الناس وفيه وجهان ان يراد كالوهم أو وزوهم فحذف الجار وأوصل الفعل وان يكون على حذف
المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والمضاف هو المكيل أو الموزون ولا يصح ان يكون ضمير امر فوعا للطفين لان الكلام
يخرج به الى نظم فاسد وذلك ان المعنى اذا أخذوا من الناس استوفوا واذا أعطوهم أخسروا فان جعلت الضمير للطفين انقلب
الى قولك اذا أخذوا من الناس استوفوا واذا تولوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص أخسروا وهو كلام متعارف لان المذهب
واقع في الفعل لا في المباشر والتعلق في انطاله بخط المصحف وان الالف الذي يكتب بعده واو الجمع غير ناسبة فيه ركب لان خط
المصحف لم يراع في كثير منه حذف المصطلح عليه في علم الخط (قوله واقد جنتك اكلوا عساقلا) هذا صدر بيت بحجزة قوله واقد
نهيئك عن بنات الا وبر وقد تقدم الكلام عليه في آل (قوله فتولى غلامهم الى آخره) الظاهر الذكر من النعمان والجمع ظلماس
(قوله اذا قالت حذام فانصتوها) هذا صدر بيت بحجزة فان القول ما قالت حذام وحذام تنفتح الحاء المهملة وبالذال المهملة اسم
امرأة مثل قطام (قوله ويلزمه ان يذكر هذا المعنى من معاني الى أيضا في الشرح هذا عجيب فان ابن مالك لم يمهله بل ذكره
من معاني الى أيضا قال في التسميل ومنها الى انتهاء الغاية مطلقا وللمأخبة وللتبيين وأقول سبقه الى هذا الاعتراض غيره
ومثله انهم لم أعادوا الضمير المنصوب يلزم على ابن مالك وقرؤا بذكر مبنيا للفعل وللفعل ولوجه لوجه هذا الكلام
اعتراضا من المصنف عليه وانما هو لبيان ما لم يشرح كلام ابن مالك لا الاعتراض والمعنى ويلزم هذا الشرح الذي ذكره كلام
ابن مالك الخ في اللام ان يذكر هذا المعنى من معاني الى أيضا (قوله سقيا ليد وجدعاه) الجذع بسكون الدال المهملة قطع
الانف وقطع الاذن وقطع اليد وقطع الشفة وسقيا الدال المهملة السحب والمحبس وأما يفتح الدال المهملة فولد انشاء
في الثانية وولد البقرة والحافر في الثالثة والابل في الخامسة (قوله ولاهي مقوية للعامل لصعفه) اللام في للعامل لام تقوية

التقوية وفي اضعفه لتعليل التقوية واما تعليق الذي فقوله لان لام التقوية الى آخره (قوله وليس تقدير المحذوف اعني كذا) ثم
ابن عوفور لانه يتعدى بنفسه في الشرح في الكلام على الجهة الخامسة من الباب الخامس عند قوله مسئلة وما كان ليشر
ان يكلمه الله الا وحيا اجاز ان يقدرد ابن عوفور متاخر او تقديره كذلك لا يمنع من ادخال اللام على مفعوله المقدم كما في قوله
لا يدسرت بل الظاهر في هذا المقام ان يقدرد مؤخر الالهام بشأن الطرف المذكور للتبيين انتهى واقول لو قدر العامل
هنا اعني مؤخر السكات اللام انقضى به اضعفه بالتأخير ولا يصح هنا ان يكون التقوية لان لام التقوية تصلح للاستعارة وهذه
لا تصلح ولا يصح ان يقدرد العامل اعني مؤخر (قوله بل التقدير ارادني زيد) في الشرح ليس المراد بل تقدير المحذوف الذي
تعلق به اللام لانه لو كان كذلك كانت لام التقوية لا لام التبيين وانما المراد بل تقدير الكلام الذي وقعت فيه لام التبيين
ارادني لانه يكون ارادني مبتدأ وزيد بطرف فاستقر اهو الخبر فتعلق المحذوف على ما هو المعروف واقول يدل على ان هذا
مراد المصنف قوله فيما قبل وان كان استوفى بانه تقوية للبيان وتوكده الله وقوله فيما بعده وانما يريدون به النهاية مضافة بمحذوف
للتبيين ادلا بطابق الاستئناف الا في الجمل (قوله فقبل اللام زائدة وما فاعل) يؤيد هذا القول قراءة ابن ابي عمير هيات هيات
م نوءون (قوله وقيل هيات مبتدأ يعني البعد والجار والمجرور خبر) في البحر قال الزجاج البعد ما نوءون أو أي بعد الى
ما نوءون ويذهب ان يجعل كلامه تفسيره معنى لا تفسيرا عراب لان هيات لم تثبت مصدرينها وقول الرخشي في قوله
نوءون قوله مصدر ليس بواضح لانهم قد نوزوا أسماء الافعال ولا تقول انها ان نوءت نزلت المصدر وقال ابن عطية في قراءة
من نوء هيات ونوءه انه اسم مصدر مستعمل وخبره ما نوءون أي البعد لو عدتم كما تقول الضج لسعيكم وقال صاحب اللوامع
فاما من قرأ هيات فرفع ونون احتمل ان يكونا اسمين من كفي من تعين بالابتداء وما بعده خبرها يعني البعد ما نوءون
لانه كرر لنا كيد ويجوز ان يكونا اسما لافعل والضم للبناء من عمل في رجا الابل اكسبه نون يكونه نكرة انتهى ثم قراءة
الجوزي بفتح التاء من هيات هيات هي لغة الجوزي وقرأها هرون عن ابي عمرو بنقشه ما نوءونتين وقرأ أبو جعفر بنقشه ما من
غير تنوين وعنه وعن الاحمر بالضم والتنوين وقرأ أبو جعفر وشيبة بكسرهما من غير تنوين وهي في قيم وأسد وعن خالد بن
الياس بكسرهما والتنوين وقرأ خارجة بن مصعب عن أبي عمرو والاعرج باسكانهما وفي التكميل لشرح التسهيل ان
في هذه الكامة ما ينبغي على اربعة افع (قوله وأما من قرأ كذلك ولكن جعل التاء ضمير المخاطب فاللام للتبيين) انما لا يجوز
تعلقها بالالف لانه لم يمدح الدائمه ولانه يلزم تعدى فعل المخاطب الى ضميره (قوله ويحتمل انما الأصل قراءة هشام بكسر التاء وبالياء
و بفتح الداء وتكون على ابدال الهمزة) لم يقرأ هشام كذلك وانما قرأ بكسر التاء وسكون الهمزة وفتح التاء ونقشه انهم قرأ كذلك
ابن ذكوان رفيع هشام وقرأهم ايضا نافع (قوله وهو ان تقدره جمعا للهاء) في الصحاح الهاء الهسة المطبقة في أقصى سقف
الفم والجمع للهوى والاهيات والاهوات (قوله نسبت) يعني المنايا بشئ يتلع الناس ثم حذف المشبه به وذكر المشبه وانبت للمشبه
شئ من لوازم المشبه به المحذوف وهو الهوى التي اريد بها الافواه فيكون ذلك التشبيه استعارة بالكناية وذلك الاثبات
استعارة تشبيهية وهي قرينة الاستعارة بالكناية وهذا على مذهب صاحب التلخيص في الاستعارة بالكناية والاستعارة
التخييلية وقد ذكرنا المذهب في شرح الخطبة (قوله وحركتها لكسر) قال التفتازاني تشبيه الهاء باللام الجارة لان الجوزي بمنزلة
الجوزي يعني في ان كلامهم ما يختص بشوع من الحكم وعامل (قوله وسليم تفصحها) سليم بصيغة التصغير فيميلة من العرب (قوله واما
ليكفروا بما آتيناهم وليتبعوا فيصنعوا الامان منه التعليل) في الكشف واللام في ليكفروا محتملة ان تكون لام كي وكذلك
في وليتبعوا فبين قرأها بالكسر والمعنى انهم يعودون الى شركهم ليكونوا بالعود الى شركهم كافرين بنعمة النجاة فاصدين
التمتع بها والتلذذ لا غير على خلاف ما هو عادة المؤمنين لتخلصين على الحقيقة اذا اتجهاهم الله ان يشكروا نعمة الله تعالى في
اشيائهم ويتبعوا نعمة النجاة ذريمة الى ازدياد الطاعة لا الى التلذذ والتمتع وان تكون لام الامر وقراءة من قرأ وليتبعوا
بالسكون تشهد له ونقشه قوله تعالى اعلموا ما شئتم انه بما تعملون بصير انتهى وفي الشرح فان لم يكن الداعي لهم الى
العود الى الشرك كقرا نعمة والتلذذ بها فكيف جاء التعليل قلت اما ان تجعل اللام للصيرورة والعاقبة على ما يفعله
الكوفيون او تجعل للتعليل الوارد على طريق المجاز (قوله في قراءة من سكنها) هي قراءة ابن كثير وحزرة والكشاف
وقولون عن نافع (قوله ويؤيده ان بعدهما فسوف تعلمون) لان المعنى فسوف تعلمون شؤم الكفران والتمتع ووبال عاقبتهما

وذلك يقتضي ان الامر بالكفران والتمتع للتعدي في الشرح لان الفاء الداخلة على هذه الجملة تشترط بترتيب
 مضمونها عليه والامر متضمن للشرط كما سبقت أو يقال ان قوله فسوف تعلمون مقتضى للتعدي فيقول يسهل الامر السابق في
 التهديد ويصير الكلام من الاطراف (قوله) وأما متعاقب فعل مقسومه ونراي واجكم اهل الانجيل بمسار الله انزل في
 الشرح وكذا في قوله تعالى اننا نريد السماء الدنيا بزيينة الكواكب وحفظا يجوز ان يكون تعديا لفعل محذوف متأخر
 والتقدير وحفظا فلما ذلك وما يقدر المحذوف متأخر اقصد الى الاختصاص والى ان الحذف دليل على ان الاهتمام بالاداء كور
 أكثر وأقول ليس فعل ذلك للمحفظ فقط كما هو مقتضى تقريره بل هو للزينة أيضا والذي ذكره المعربون في نصب خطا
 أنه بفعل مقدر أي وحفظنا ما حفظنا أو بالعطف على زينة باعتبار المعنى كانه قيل انما خلقنا الكواكب زينة وحفظا (قوله
 لتعن بجاني) في الصحاح وعنيبت بجانيك أعني عناية فانما هي معنى على وزن مفعول واذا أمرت منه قلت لتعن بجاني (قوله
 محمد تفقد نفسك كل نفس الى آخره) هذه البيت لا في طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم كذا في شرح الشذور ومحمد هو
 صلى الله عليه وسلم ابن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر
 ابن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان الى ههنا جميع الامة وما بعده
 يختلف فيه ولد عام الفيل على الصحيح في يوم الاثنين لثنتي عشرة خلت من ربيع الاول وقيل لثمان منه وقيل لليلتين وقيل لثلاث
 وبعث الى الناس كافة بمكة وهو ابن أربعين سنة وأقام بها بعد النبوة ثلاث عشرة سنة الى الاصح ثم هاجر الى المدينة يوم الاثنين
 فأقام بها عشر ايام بالاتفاق فالصحيح ان عمره ثلاث وستون سنة وقدم المدينة يوم الاثنين لثنتي عشرة خلت من ربيع الاول قال
 الحاكم ولد يوم الاثنين وخرج من مكة مهاجرا يوم الاثنين وقدم المدينة يوم الاثنين وتوفي يوم الاثنين صلى الله عليه وسلم ولم
 يختلف اهل السير في أنه صلى الله عليه وسلم توفي في شهر ربيع الاول ولا في انه توفي يوم الاثنين واعمال الخلفاء في أي يوم كان
 ذلك من الشهر فخرم ابن اسحق وابن سعد وابن حبان وابن عبد البر بانه كان لثنتي عشرة ليلة خلت منه وبه يزم ابن السكيت
 والنووي في شرح مسلم وغيره والذهبي في العبر وجمعه ابن الجوزي وقال موسى بن عتبة في مستهل الشهر وبه يزم ابن زبير
 في الوفيات ورواه أبو الشيخ ابن حبان في تاريخه عن الليث بن سعد وقال سليمان التيمي لليلتين خلتا منه ورواه أبو جعفر
 محمد بن قيس أيضا والقول قول الجمهور وقد استسكاه السهيلي بان الواقعة كانت في جمعة الوداع يوم الجمعة بالاتفاق ولا يمكن
 أن يكون ثاني عشر شهر ربيع الاول في سنة إحدى عشرة يوم الاثنين لا على تقدير ثلث الشهور الثلاثة ولا على تقدير
 نقصانها ولا على تقدير ثلث بعضها ونقص بعضها لان ذا الحجة أوله الخميس فان نقص هو والمحرّم وصدر كان ثاني عشر شهر ربيع
 الاول يوم الخميس وان كل الثلاثة كان يوم الاحد وان نقص بعضها وكل البعس كان اما الجمعة أو السبت وقد أجيب عن
 هذا الاشكال بان تفرض الشهور الثلاثة كوامل ويكون قولهم لثنتي عشرة ليلة خلت منه أي بأيامها كوامل ويكون
 وفاته بعد استكمال ذلك والدخول في الثالث عشر وهو يوم الاثنين وفيه نظر لما روي التيمي في دلائل النبوة بأسانيد
 الى سليمان التيمي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرض لثنتين وعشرين ليلة من صفر وكان أول يوم مرض فيه يوم السبت
 وكانت وفاته اليوم العاشر يوم الاثنين لليلتين خلتا من شهر ربيع الاول فهذا يدل أن أول صفر يوم السبت ولم نقصان ذي
 الحجة والمحرّم وقوله وكانت وفاته اليوم العاشر أي من مرضه يدل على نقص صفر أيضا فاضح ان قول سليمان التيمي راجع من
 حيث التاريخ وأما قول من قال مستهل شهر ربيع الاول فعلى أن يكون أحد الشهور ناقصا والله تعالى أعلم (قوله ودل في
 البيت الثاني انه لا يعرف قائله) في الشرح ويمكن ان يخرج البيت الاول على أن الفعل مرفوع أصلا يكون له سكن
 النون لاجل الادغام الجائر فأبدلها لا ما وادغم ثم النقي ساكنار فحذف الاول للضرورة وان كان اثباته سائما في السمع من
 باب التقاء الساكنين الى حده (قوله دواي الايدي يخبطن السريعا) الدواي جمع دامية وفي الصحاح الدامية السبعة
 التي تدمى ولا تسيل والايدي جمع يد حذف منه الياء اكتفاء بالكسرة والسريخ بهملين السريخ ياتي يخفف بها الواحدة
 سريخة (قوله على مثل أصحاب البعوضة الى آخره) البعوضة هنا ماء يعني اسدوى الشرح ويقال خش وجهه ينفخ الميم في
 الماضي يخمشه بالضم والكسر خدشه ولطاه وضربه وقطع عضوا منه كذا في القاموس والسكنى في البيت انتهى
 وأقول كون الاخير مرادنا في غاية البعد وحر الوجه ما بدامن الوجنة وحر الرمل خالصه وحر الدار وسطها كذا في الصحاح

(قوله)

(قوله لكن بشرط تقدم قل) ليكون الاصل الذي هو قل هو شاملا للام كذا في الكشاف (قوله كقولنا ثلث لبراب الى آخره)
لا يقال استشهد المصنف بالشهر للوقوع في الدلالة فانقول ليس هذا الاستشهاد بالوقوع في الشرط وانما هو استشهاد بالوقوع
الوقوع ولو لم يكن ليس الاستشهاد بالبيت وحده بل مع باقي الضرورة عنه واذا انتفت الضرورة ثبت الاختيار ولو لم يثبت
الوقوع في الشرط (قوله وقيل هذا شخص من ضرورية الضرورة وهي اثبات هزة الوصل في الوصل وليس كذلك لانها بيتان
لا بيت مصرع فالهزة في أول البيت لا في حشو) لما استدلل ابن مالك على ان حذف اللام من يذن ليس بضرورية لتمكن
الشاعر من ان يقول اذن بالهزة انما هو بان قول الشاعر اذن ضرورية بقية شخص ابن مالك من ضرورية وهي
حذف اللام بضرورية وهي اثبات هزة الوصل في الوصل باب المصنف بان اثبات الهزة انما يكون بضرورية اذا كان في
البيت ولا في أول الكلام وهي هنا واقعة في أول الكلام لانها واقعة في أول البيت لاني أول المصراع الثاني من البيت
وفي المصراع وفي الحذف المصراع محالة للاصطلاح المتصور في التصريح فمما جعل المروء الذي حقه ان يخالف
الضرب في الوزن موافقا له والتعبية جعل المروء موافقا للمروء في الربة موافقا له في الروي فساواه المصنف
من قبيل المقي لا المصراع لان مروء من الحرمة متضمن وهي هنا كذلك على ربة ضربه الا انه دخله الخطيب زحافا وليس
الاصطلاح الا في الروي فقط (قوله احدى الحيل وسيبويه) ليس الطالب لما تقدم من معنى ان الشرطية اعلم ان
المصراع انما يتجزأ من الطالب لانه مستكمل لا بد من حامل للحكم عليه فالحامل على الكلام الحبري افادة الطالب
ما هو به والحامل على الكلام الطالب كونه الطالب متصور انه حكم لانه او غيره لتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا معنى
الشرط فادرك الطالب ودكره ما يتلخ في قوله على الطالب غائب على نيل الطالب كونه الطالب متصور وذلك المذكور
لانه قد يكون حيث لا يكون الشرط في الطالب مع ذلك الشيء ظاهرا (قوله والثالث للبعث واليه يشرط مقدر بعد
الطالب) يعني هو لا بد له بذلك الطالب قال (رأى واهل) ذلك لا سببه ادهم اسناد الجزم للفعل وليس ما استعملوه به بعد لانه
اديار ان يجزم الاسم المسمى معنى ان فاعل في المانع من جزم الفعل المسمى مع ما فاعلا واحدا (قوله وايضا فان افعلين
الفعل معنى اطرف افعلين واعم او غير كثير) في الشرح الظاهر انه واقع وكثير وذلك لان افعال النساء كمنى ونهم وبس
وفعل التجب نعو ما احسن زيد او ما اطعم وما اطرفه الى غير ذلك مما لا يحصر ونحو فتنو الرجل عني ما افساه وحسن
او املك ربة اجمعي ما احسنهم ربنا كما يمتنع للعرف الذي حق الاشياء ان يؤدي به ولهذا كانت غير متصرفة واقول
المراد بالطرف في قول المصنف معنى اطرف هو الحرف الموجود تكاها والظاهر لا ما هو اعم منه ومما قد ان يوجد وليس
بوجود وجب منه لا ترد افعال الاشياء لانها ليست متضمنة لافني حرف موجود بل افني حرف من حقه ان يوجد وليس بوجود
(قوله وابطل ابن مالك بالآية ان يكون الجزم في جواب شرط مقدر لان تقديره يستلزم ان لا يخالف أحد من المقول له ذلك
عن الامتناع لولكن الخفاف واقع) في الشرح وماد كره ابن مالك معنى على ان بين الشرط والجواب ملازمة عقلية وهو
ممنوع بل انما يقتضي العلية كما صرح به ابن الحاجب في أماليه حيث قال لا بشرط في الجواب أن يكون بينه وبين الشرط
ملازمة عقلية وانما يقتضي العلية انتهى وفي البحر وبقية الجزم على جواب الامر وهذا قول الاخفش والمازني وردبانه
لا يلزم من القول ان يقيموا رد هذا الردبانه أمر المؤمنين بالاقامة لا الكافرين والمؤمنون مني أمرهم الرسول بشي فمأواه
لا محالة وفي المطول وأما قوله تعالى قل اعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة فلا ان الشرط لا يلزم أن يكون علة تامة لحصول
الجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على شيء آخر نحو ان توصات صحت صلاتك وفي حاشيته للسيد المذكور
في الكتب المتبعة في الاصول ان كلمة ان قد غلبت في السببية فدللت على ترتيب الثاني على الاول وانما استعمل في الشرط
الذي هو جزء من العلة النامة في عقبه الجزاء دائما ولا يخفى ان المتبادر من قولك ان ضربتني ضربتك ان لضرب الثاني
مترتب على الضرب الاول يحصل جزاؤه لا انه يتوقف عليه وينعدم بانعدامه بدون ان يعتبر حصوله بعد حصوله كما
هو مقتضى معنى الشرط اصطلاحا وأما قوله تعالى قل اعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة ففيه اشارة الى أن المؤمنين ينبغي
ان يبادروا الى امتثال قول النبي صلى الله عليه وسلم حتى كان قوله اقيموا الصلاة سبب لاقامتهم اياها لا تخالف ذلك الاقامة
عن ذلك القول وكذا قولك ان توصات صحت صلاتك يشترط في اعتبار الوضوء في صحة الصلاة حتى كانه المحصل وحده

بخلاف قولك الوضوء شرطا لصحة الصلاة فان المفهوم منه مجرد التوقف فقط (قوله وباحتمال انه ليس المراد بالعباد
الموصوفين بالإيمان مطلقا بل المخلصين منهم) في الشرح كانه والله أعلم أخذ من إضافة العباد الى ضمير الله تعالى فانه يقتضي
التشريف لهم وانما شرفهم لا خلاصهم فان كان الحامل له على ذلك هو هذا المعنى فهو غير متأت له في بعض المواضع كقوله
تعالى قل للؤمنين يغضوا من أعضائهم وأقول هذا المعنى بعد تسليم انه حامل له على ذلك ان لم يتأت في نحو هذه الآية والجواب
الاول متأت فيه (قوله ولا يجوز ان يتوافقا) أي الجواب والمجاب فيهما أي في الفعل والفاعل وعلى ما قاله المريد ووافقا ما في
الفعل فظاهر وأما في الفاعل فلان المواجه باقيموا والعائد عليه ضمير يقيموا وهو اليعاد المؤمنون (قوله وأيضا فان الامر
للمواجهة وقيام الغيبة) يعني ولا تجاب المواجهة بلفظ الغيبة وهذا اذا كان الفاعل واحدا على ما لا يخفى وصرح به البصاوي
وأبو حيان في تفسيرهما (قوله وليس بشئ) لان ذلك ليس من أسباب بناء الفعل للمعرب واعلم ان المصنف أجمل في حكاية هذا
القول وفي رده بعض اجمال وبين ذلك أبو حيان فقال وقيل مضارع بلفظ الخبر وصرف عن لفظ الامر والمعنى وافهموا قاله أبو
علي وفرقة وردبانه لو كان مضارعا بلفظ الخبر ومعناه الامر لبقى على اعرابه بالنون كقوله تعالى هل أدلكم على تجارة ثم قال
تؤمنون والمعنى آمنوا واعتدل أبو علي لذلك بانه لما كان بمعنى الامر بقى كإني الاسم المنادى المتكلم على الضم لم يشبهه بقل
وبعد (قوله وزعم الكوفيون وأبو الحسن) هذا عطف على قوله فيما سلف وقد تحذف اللام في الشمر ويبنى هما (قوله
ولان الفعل انما وضع لتمييد الحدث بالزمان) أي الحدث المقترن بالزمان في العبارة ادنى مسامحة (قوله تؤكد مضمون الجملة)
المراد بضمون الجملة هنا النسبة الاسنادية المفسرة بتعلق إحدى جزئي الكلام بالآخر بحيث يصح السكوت عليه ويكون
لنسبته خارج تطابقه في إحدى الأزمنة أو لا تطابقه (قوله ولهذا زحلقوها في باب ان عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام
بمؤكدين) يجوز في زحلقوها أن تكون بالناء وان تكون بالقاف والمعنى آخروها وفي الشرح واستمرز بابتداء الكلام من
مثل قام القوم كلهم أجمعون فانه كلام فيه مؤكد ان ولكنهما ليسا في ابتداءه ثم قال وقد يعترض بانما فان السكالي ادعى
ان سبب افادته للحصر ان ان التأكيد وما كذلك فاجتمع تأكيدان فأفادت الحصر ولا ينتقض بان زيد اللغاة ولا يمتثل فام
زيد نفسه عينه لعدم توالي المؤكدين في المال الاول وعدم كونهما ابتداء في الثاني وقال ابن مالك قد يجمع بين الاويانا كذا
للتنبية نص عليه في توضيح البخاري وقد يعترض أيضا بثل لسوف يقدم زيدا انتهى واقول في كلامه نظرا لما أولا فلا مراد
المصنف بمؤكدين في قوله كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين مؤكدا مضمون الجملة أعني النسبة الاسنادية يدل على ذلك
قوله وقادتها أمران تؤكد مضمون الجملة وحينئذ لم يدخل جاء القوم كلهم أجمعون ولا قام زيد نفسه عينه حتى يعترض عنها
بابتداء الكلام لان التأكيد فيها ليس بمضمون الجملة وانما هو مفرد من مفرداتها ولا يرد أيضا قول ابن مالك لان يانا كيد
المضمون لا لا المضمون الجملة وانما هو مفرد من مفرداتها ولا يرد أيضا سوف يقدم زيد لان اللام فيه وان كانت مؤكدة للنسبة
الاسنادية الا أن سوف ليست كذلك وانما هي مؤكدة لما هو مضمون الفعل أعني معنى الاستقبال واما ثانيا فلا ان السكالي
لم يجعل السبب في افادة انما الحصر ان ان التأكيد وما كذلك وانما جعل سبب افادته للحصر تضمنها معنى ما والاوتيل من
بعض النحاة في مناسبة تضمنها ذلك ان أن التأكيد وما كذلك وعبارته في المعناح والسبب في افادة انما معنى القصر هو تضمنه
معنى ما والاوتيل ترى انما الضويقولون انما تأتي اثباتا لما يدكر بعد ما ونفيا لما سواه ويدكرون لذلك وجهها الطبعي اسند
الى علي بن عيسى الرعي وانه كان من كبار علماء الضويبيغداد وهو ان كلمة ان لما كانت اثباتا كيد اثبات المسند للمسند اليه ثم
انصرفت بما لا مؤكدة فلا النافية على ما يظنه من لا وقوف له بعلم النحو تضاعف تأكيد كيدها فانسب ان تضمن معنى انصرفت لان
قصر الصفة على الموصوف وبالعكس ليس الا تأكيد للحكم على تأكيد كيد انتهى قال الكرماني في شرح البخاري ولا يعني عليك
ان المراد ان انما كلمة موضوعة للحصر وما ذكر سر وضع لذلك لان الكلمتين والحالة هذه بافتتان على أصلاهما امرادتان
بوضعهما (قوله والجواب ان الحكم في ذلك اليوم واقع لاحالة قتل منزلة الحاضر) في الشرح وقد يجاب أيضا بان اللام في
هذه الآية مجرد التأكيد لا لوجه الدلالة على تخليص المضارع للحال كاجردت اللام للموضعية في الاسم الشريف وهو الله
وسلبت معنى التعريف وأقول هذا بعينه سينقله المصنف عن الزمخشري في قوله تعالى واسوف أخرج حيا ويضفه بان فيه
خلع اللام عن معنى الحال من غير ضرورة (قوله من دودبانه) أي تقدير أي حيان يقتضي حذف الفاعل من الآية لان

ان يذهبوا على تقديره منصوب على المفعول المقصد وعلى تقدير المصنف مجرور على انه مضاف اليه ولا يقام المنصوب مقام
 نصبه في اعرابه وقيام المضاف اليه مقام المضاف فيه (قوله ووجهه ان قد تقرب الماضي من الحال فيشبه المضارع المشبه
 الاسم) في الشرح واما المفعول من ان زيد العسي يقوم ولنعم الرجل للشاعر وزمن وقوعه حال فيشبه المضارع المراد به
 وقوعه منه في الحال وأقول محل هذا عند قول المصنف أحدهما المسمى الجامع فهو ان زيد العسي يقوم أولنعم الرجل وكان
 الشارح لم يذكره هناك لان المصنف على ذلك يشابه الجامع للاسم ولا ينافي مع ذلك ان يعمل بحسابة ما هو مشابه للاسم
 (قوله الغزني) هو بالهداية المتوجهة الى اى الساكنة بعد هاتون مكسورة فباء (قوله وقالوا انما هذه لام القسم) فني تقدم
 فعل القلب ففتت هزة ان كملت ان زيد القائم لان القسم وجوابه في محل رفع خبر لان وهي مع معمولها سدت مسد
 معمولي فعل القلب فلم تتوسط لام القسم بين فعل القلب ومعموله كما توسطت في قوله تعالى ولقد علموا ان اشترأه ماله في
 الآخرة من خلاق ويقع في بعض النسخ بعد قوله كملت ان زيد القائم والصواب انهما الكسر أي عند الكسائي وهما
 لانهم ابرياهم الام لا ينسدا وهي تنافي فعل القلب الذي وقعت في حيزه (قوله وفي امالي ابن الحاجب لام الابتداء) يتبعها
 المبدأ في الشرح كانه قصد ايراد كلام ابن الحاجب الاشارة الى انه يخالف للجماعة وهذا الكلام الذي نقله عنه ليس بصريح
 في المخالفة اذ يعمل ان يكون مراده ان لام الابتداء يجب اقتران المبتدأ به النطا وعلى هذا المخالفة ثابتة ويعمل ان يكون
 مراده انه يجب معها المبتدأ النطا او تقدير او حينئذ فلا مخالفة اذ يجوز ان يكون مدخول اللام هو المبتدأ في الاصل والتقدير
 لزيد قائم وأخر المبتدأ او قدم الظاهر والباللام فيعمل في قائم زيد فتدوا به المبتدأ تقدير او ان لم يلبه النطا لا ينافي ذلك قوله يجب
 معها المبتدأ وأقول لا ينافي بهذا الاخير والظاهر انه انما ذكره لاحتماله ايراد جماعة ولما اهتم اما المخالفة بان يكون
 مراده بوجوب المبتدأ معها او بوجوب دخولها في نفس المبتدأ او اما الموافقة بان يكون مراده به وجوب وقوعها في جملة
 اسمية بان تدخل على نفس المبتدأ أو على غيره (قوله والمشهور ان هذه لام القسم) في الشرح الظاهر ان الاشارة بهذه في
 اللام القريبة التي حكاهما من بعضهم داخل على المنصرف المتقرون بقدر ولا تكون الاشارة بها الى التي ابتداء الكلام عليها
 من قوله ان في الفعل شعوا يقوم زيد اذ يلزم عليه مشهورية لقول في شعوا يقوم زيد بان لام القسم وهو اما مجتمع عند
 الجمهور للعلوم من نون التوكيد او دليل عند من أجازة كبن مالك وأقول جازا ان تكون الاشارة بهذه الى اللام التي ابتداء
 الكلام عليها او يكون المعنى والمشهور ان هذه لام القسم فيجب لها ويراعى فيها ما يجب في لام القسم (قوله وهو مقتضى
 ما قدمناه عن ابن الحاجب) لان مراده منه اما ان لام الابتداء يجب دخولها على المبتدأ او اما انه يجب وقوعها في الجملة الاسمية
 وكلاهما مقتضى عدم وقوعها في الجملة الفعلية التي ليست خبر لان (قوله وحذف الفعل والاسم ويبقى ان بعد
 حذفهما كذلك اللام بعد حذف الاسم) في الشرح يجوز حذف الفعل بعد حذف قول الشاعر اذ الترحل غير ان ركابنا
 لماتل برحاله او كان قد أي وكان قد زالت ولم يجبهوا ذلك ضرورة فقما ادعاه من عدم تبقية قد بعد حذف الفعل ناسروا وأقول
 بعد تسليم ان حذف الفعل بعد قد ليس بضرورة مراده بقوله وكلا لا يحذف الفعل بعد قد هو الحذف من غير دليل وذلك
 لا ينافي جواز حذف الفعل بعد قد لدليل كافي هذا البيت قال المصنف في بحث قد وقد يحذف الفعل بعد الدليل وأنشد
 البيت (قوله لان تكرار الظاهر انما يقع اذا صرح بهما) في الشرح يحتمل ان ابن الحاجب لم يستضعفه من جهة قبح التكرار
 بل من حيث وقوع الظاهر رابطا في غير مقام التعظيم ولا شك انه ضعيف عند سيديويه والمحققين وأقول بعد تسليم ان ابن
 الحاجب لم يستضعفه الا من جهة وقوع الظاهر رابطا مراد المصنف أيضا ان تكرار الظاهر على انه رابط انما يضعف اذا
 صرح به (قوله وكل ذلك تقدير لا جمل الصناعة دون المعنى فكذلك ههنا) في الشرح هذا الكلام يقتضى استواء المقدر
 والمنوط في المعنى المقصود وان التقدير انما روي لحفظ نظام الصناعة وكيف يكون ذلك والمستفاد من الجملة الاسمية غير
 المستفاد من الجملة الفعلية بسبب افادة الاولى في مثل هذه الصورة انقوى الحكم وعدم افادة الثانية له فاني يقال بان معناها
 واحد والقول بان مثل هذا التأييد كره أهل البيان وأما النواة فلا تفرق بين الاسمية والفعلية فيه نظر وأقول اختلاف
 المستفاد من الجملة الاسمية مع المستفاد من الجملة الفعلية بالثبوت والحدوث لا ينافي اتفاقهما في المعنى المقصود كقيام زيد
 فانه المعنى المقصود من قام زيد وزيد قائم والتوليد بان مثل هذا التأييد كره أهل البيان لا النقص قول صحيح لان هذه مسئلة

من علم البيان دون النور وكذا النور له لا على انه مستلزم من النور لا ينال ذلك وقد وافقنا الشارح في إطلاق اسم البيان على مثل هذه الابحاث بناء على انه يطلق على المعاني والبيان والاقتل هذه الابحاث انما هي من علم المعاني (قوله) اما الاول فقد قال جماعة في ان هذان لساحران ان التقدير لهما ساحران فحذف المبتدأ وبقيت اللام (قوله) لانه ليس نقادح في الاول لان حاصله قياس عدم حذف المبتدأ به للام الابتداء على عدم حذف الفعل بعد قد والاسم بعد ان والقادح في ذلك اما بقاء عدم الجامع أو اظهار الفارق لانه نقول هو اشارة الى الفرق بين لام الابتداء وبين تدوان وتقريره انا ان سلطنا المشابهة بين الكلام وبين كل واحد منهما الا ان اللام لم يضيق فيها كما ضيق فيها الا ترى ان جماعة من القضاة قالوا بحذف المبتدأ به للام في هذه الآية ولم يقل أحد بحذف واحد منهما في ثلث الكلام فضلا عما هو في أعلى درجات البلاغة وقد ضعف المصنف قول هذه الجماعة في بحث ان المكسورة الهمزة المشددة النون بيان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجاء بين متناهيين (قوله) ولانه يجوز على الصحيح نحو لقائم زيد) هذا معطوف على قوله فانه قال جماعة لانه في معنى لان جماعة قالوا في الشرح جواز هذا ليس على الكلام فيه بانه لم يحذف منه شيء اذ زيد مبتدأ ولقائم خبره قدم عليه على رأى الجماعة أو مبتدأ وقائم خبره مقدم واللام داخله على المبتدأ تقديره على ما يجوز ناجل كلام ابن الحاجب عليه وعلى كل حال فلا حذف ولا لا يراد به على تصحيح ابن الحاجب لقول من ادعى حذف المبتدأ في وليسوف يعطبك ربك واقول لا يراده وجه وهو بيان الفرق بين تدوان وبين لام الابتداء بيان لام الابتداء اتسع فيها ما لم يتسع في قدوان لانها يجوز دخولها على الخبر المقدم على المبتدأ ولا يجوز في قد دخولها على غير الفعل ولا في ان دخولها على غير المبتدأ والخبر الظرف فلا يلزم من امتناع الحذف مع قدوان امتناعه مع اللام (قوله) وقوله ان لام القسم مع المضارع لا تفارق النون ممنوع في الشرح بمثل كلام الزمخشري على ان مراده ان لام القسم الملاصقة للمضارع لا تفارق النون وهذا هو الظاهر من المعية وحينئذ يستقيم الكلام ولا يرد عليه شيء مما ذكره (قوله) أم الحليس لجوز شهر به*) هذا صدر بيت من قصيدة لرؤبة بن الحجاج وفي القباب امر بن عمرو بن البشير المجهول وعمره * ترضى من اللحم بعظم الرقبة * ومن قصيدة لشظاظ الاص الذي يضرب به المثل في قتال النصارى من شظاظ وعمره * عا. لا ناصر بعد القرقرة * وأنشد ابن طريف صدر بيت شظاظ رب عجوز من غير شهر به قال المبتدأ في زعموا انه من باهر أفسى بن عمر وهي تعقل بعيرها وتتعوذ من شر شظاظ وبعيرها من وكان هو على صغيره فتغافل اسموى على بعيرها وجعل يقول رب عجوز من غير شهر به * علمتها الانتفاص بعد القرقرة الانتفاص صوت هذاز الابل والقرقرة صوت مسننتها والالحاس تصغير الحليس وهو كسائر فقيق يكون تحت البرذعة وأم الحليس كنية الاتان والمراد به هنا امرأه والشهيرة الكبيرة ومن لا بدل أي ترضى بدل اللحم (قوله) لعلك من برق على كريم) هذا عجز بيت صدره * لا يلبسنا برق على قلل الحلى * واصل البيت لا نك فقلت الهمزة هاء والسنة بالقصر الضوء وبالمد الرفع والقلل جمع قلة وهي من كل شيء أعلاه (قوله دليل الاول) يعني بالاول اعتبارهم بحكم صدرية اللام فيما قبل ان (قوله) فغيرت بعدهم الى آخره) غيرت بالمجعة والموحدة يعني بقيت وناسب من المصنف بتخمين وهو التعب واخل بكسر الهمزة على الاصح وفي الشرح ومن متبع اسم مفعول أي أنزل اني طلب مني ان اتبعهم في المضي والرجيل ولا أبقى بعدهم انتهى ولذا رأيت في النسخ المقررة انما هو بكسر الموحدة على انه اسم فاعل أي اطلب اني لا سبق بهم وتابع لهم (قوله) دليل الثاني) يعني بالثاني عدم اعتبارهم بحكم صدرية للام الابتداء فيما بعد ان (قوله) وهم بدر الدين بن مالك فنع من ذلك والوارد منه في التزويل كثير نحو ان رجهم هم يومئذ نجير) قال بدر الدين في شرح الابيس ما لم يذكر فيه دخل عليه بشرط ان لا يقدم معموله ولا يكون منفيا ولا ماضيا ما صرفنا له من قد انتهى واذا لان مراده بالمعمول خبر الظرف والمجرور ولم يرد عليه ما أورده المصنف ولا ما أورده الشارح وهو قوله تعالى ان الانصار لربه لايكفون وانه في ذلك اشهد وانه طلب التزويل (قوله) الا هم الا ان يدل دليل على قصد الاثبات) يعني ولا تصير اللام لازمة لمتى ما ذكر في أصلها (قوله) كقراءة أبي رجاء وان كل ذلك ما يمنع الحياة الدنيا بكسر اللام) ما اسم موصول والعائد تحذف أي لله في هو مناع الحياة الدنيا ولا شذوذ في حذف العائد المبتدأ هنا الطول العلة (قوله) ان كنت فاضى نجي الى آخره) انصب المنة ولو كانت قبل قضى فلان نكسها اذا مات وجواب لو محذوف يدل عليه ما قبله والمعنى لو لم تقموا بوعدهم (قوله) ويجب تركها مع اني الشارح في الشرح هذا أيضا ذكره ابن مالك وقيد بان يكون اللبس مامونا وانظر لم يجب تركها مع الثاني فان قيل كراهية لا جماع

اللامين كما استكروه في مثل قوله واعلم ان تسلياً وثرثاً لا متشابهان ولا سواء فتأقديكون الثاني ما فلا يجمع مثلاً ونه
 يقال حمل على ما فيه اجزاءها طرد الباب انتهى وأقول في الظاهر ان على كون ان ليست نافذة دلالة ظاهرة ادلو كانت نافذة
 لم ينف الظاهر بعدها ودلالة غير نفي الظاهر دون دلالة في الظاهر وروني في هذا واجب ترك اللام مع نفي الظاهر وجازد كرها مع
 غيره لانه في دلالة (قوله تسمى باب الى آخره) ان ياب لم يوفى صرفة خلاف من صرفة رأى ان وزنه فعال ومن منه الصرفة
 رأى ان وزنه فعال من باب ما في يدي وانذار هذا ابن مالك وجزءه في النون مع وقال القرافي النضاة والمحدثون على عدم
 صرفة قال ونقوله ابن يمش في شرح المغل عن الجمهور والاشلاج جمع على بكسر الاول وهو الرجل من كبار الجهم ويجمع
 أيضا على بلوح والعلج أيضا العبر وسودان جمع اسود كعميان مع أعنى وقال الفرابع جمع الجمع (قوله القسم الثاني) يعني من
 الجمع لا من التي ليست بعامة وانما قبيلها في القسم هنا بعد ما بينه وبين الاول مع وجوده فصل بينهما (قوله وانما يكتفى
 من عدم المعية) سبب ذكر المصنف في آخر الكلام على اكن المشددة النون انه لا يعرف له قائل ولا تنفع في الصحاح المعية
 واليهود الذي هذه المشق (قوله وقبل اللام باللام) في الشرح المراد باللام اللام الداخلة في قوله لا يعيد والدخلة
 في قوله ان اعلاج سودان وفيه تلوي في التصنيف فان الواو في قوله ان اعلاج سودان قد انقصي الكلام على انما تقدم
 وذكر المصنف بعدها فسمي آخر فالعود الى الكلام على تلك اللام بعد ما مر غمده ووقع الكلام في غيره ايس على ما ينبغي انما
 فيه من التشويش انتهى وأقول لا ينبغي ذلك وما للمصنف ان يراد باللام اللام الزائدة التي ذكر انما دخل في خبر المبتدأ
 وخبر ان السو حة الهمة ونحوها يكتفى ولازم التي زعم الكوفيون انما يعني الاول لا تشويش اعدم الفصل بين هاتين اللامين
 بالام أخرى وانما استدلال الكوفيين على تسمى باللام يعني الاول الشارح وما لبان ان اعلاج سودان باب عنده هذا
 التائل وأجاب عن قول الشاعر وانما يكتفى من جهة المعية ولو لم نقوله على ان الاصل وانما يكتفى على ان ما في وما لبان
 ظاهر في ان المراد اللامان في هذين البيتين ومع ذلك لا فرق ولا تشويش (قوله وهذا المعنى عكس المعنى على القولين السابقين)
 يعني القول باب اللام لا يستلزمه والنول بان اللام بتداعوان الكلام تم عند ابان وابتدئ ان اعلاج سودان وذلك ان المعنى على
 النواين السابقين اثبات كون ابان من اعلاج سودان وعلى القول لاخير تشبه (قوله وما زالت من ليلى الى آخره) هام ذهب
 من المشق أو غيره والهام من الابل الذي يصيبه داء يميم أي يذهب على وجهه في الارض ولا يرمي وانقصي بضم الميم وفتح الصاد
 المهملة اسم مفعول من اقصيته ابعدهته والمراد بفتح الميم المذهب اسم مكان من رادير ودجا وذهب (قوله وهذا بعيد لان لام
 الابتداء لم يعمدهم المتقدم عن موضعها) على صاحب البحر وشارح الباب بعد هذا القول بان اللام حينئذ من صلة من وما في
 خبر الموصول لا يتقدم عليه وتعليل المصنف أشمل وبالنظر الى نفس اللام يتلاف تمليا ما فانه بالنظر الى ما وقعت فيه (قوله هنا
 وقيل انما في موضعها وان من مبتدأ أول بنس المولى خبره) لا يقال اللام في انفس جواب قسم مقدر ومجموع القسم وجوابه
 هو انما لا الجواب وحده لا ناقول ان المقصود من الجملة التسمية هو جوابها وأما القسم فهو كدله ومقرر لوقوع مضمونه
 (قوله وفي هذا القول دعوى خلاف الاصل مرتين) في هذا رد على صاحب البحر حيث قال وأقرب التوجيهات ان يكون
 يدعونا كبداية الاول واللام في ان لام الابتداء وان خبر الجملة التي هي قسم محذوف وجوابه لبس المولى (قوله وهذا
 الاعراب لا يستقيم عند البصريين) هكذا قال أبو على الفارسي وقائل هذا الاعراب هو الزجاج وهو من البصريين وفي الباب
 والاحسن ان تبقى ذلك على أصله من كونه اسم إشارة ويكون مبتدأ وقوله هو الضلال البعيد خبره وما بعد يدعو جملة محكية
 للكافريوم اقامة فن مع صلته مبتدأ وخبر الجملة التسمية فيكون يدعو بمعنى يقول ويجوز ان يحكى بعد القول الجملة على
 حالها من كذا مصدر باللام (قوله والجملة حال) والمعنى ذلك هو الضلال البعيد مدعو وهذا القول للفرع وفي حاشية الباب
 لمصنفه وانما يستقيم لوقول يدعو بدل يدعو أي ذلك هو الضلال مدعو انما يحكى بصيغة فعل الفاعل وليس فيه ضمير يرجع
 الى المدعو بضم هذه الوجه (قوله أحدهما ان يدعو بمعنى يقول والقول يقع على الجمل) قال الاخفش يدعو بمعنى يقول وما
 بعده مبتدأ محذوف خبره أي يقول ان ضربه أقرب من نفعه هو مولاى وفي حاشية الباب وهذا التقدير فاسد لان الكافر
 كيف يقرب ان ضرا لوثن أقرب من نفعه وهو ضلال بعيد ويؤمن انه مولا وانما يصح لو كان اللام لام الجر قال شارح الباب
 ويجوز ان يقول الكافر ذلك على الانكار وفي البحر قيل تقدير الاخفش فاسد المعنى لان الكافر لم يعتقد قط ان الاوثان ضرها

أقرب من نفعها انتهى وأقول إذا كان هذا قول الكافر يوم القيامة لم يكن هذا التقدير فاسداً المعنى لأن الكافر في يوم القيامة يعتق بل يعلم أن ضرا لا وثان أقرب من نفعها (قوله الثالث لام الجواب) يعني الثالث من السبع لأمات التي ليست ماملة (قوله كما في قوله وقد جعلت قلوب بني سهيل إلى آخره) وذلك أن فيه استعبرت الجملة الاسمية وهي من نفعها قريب مكان الفعلية لأن جعل التي من أعمال الشروع يشترط في خبرها أن يكون بجهة فعالية والقلوب بفتح القاف الغيبة من الأبل كالجارية من النساء والأكوار جمع كور بضم الكاف وهو الرجل بادلته أو جمع كور بفتحها وهو الجماعة الكثيرة من الأبل والمرتع موضع الرثوع وهو كل الماشية ماشاءت (قوله وذلك أشهرها بان) يعني في الصيغة والمعنى أما في الصيغة فظاهر وأما في المعنى فإن أدنى التعليل وهو قريب من معنى الشرط (قوله غصبت على إلى آخره) في الصحاح والجزيرة يعني به كسر الجيم وتشديد الزاي صوف شاة في السنة يقال أقرضني خزة أو جزتين لتطيه صوف شاة أو شاتين وفي القاموس ونحوه كعبور الذكر من أمه لاد الضأن أو أذاري وقوي وهي خروقة والجمع آخرفة وخرفان (قوله لئن كانت الدنيا إلى آخره) هذا البيت لدى الرمة ويروي من يبدل من أبي ونبله بعباد والدلال على وذرأت ضمير الموصوف قد كاد بالجمع يبرح وفي الصحاح يبرح به الأعرابي يبرح أي جهده وضربه ضرباً مبرحاً وتبارح الشوق توهبه وهذا الأعرابي يبرح من هذا أي أشد وثأري غير كان وتبارح يبرح به أو يبدل منه (قوله لئن كان ما حدثته إلى آخره) القيظ بالقاف والظاء المجهدة شدة الحر وفي القاموس القيظ هم الصيف من طلوع الثريا إلى طلوع سهيل وبأدب أي ظاهراً وهو حال من فاعل أصم وللشمس متعلق بإدبار بهد هذا البيت وأركبهم أركبهم سرج وفروه وأعر من الختام صغرى شماليا قال الفراء هذا البيتان لامرأة من عقيل والسرج قيل معرب سرك بالفارسية والفرو مائتلس وجلدة الرأس والثروة قطعة نبات مجتمعة يابسة والختام لغة في الخاتم (قوله ألمم بزنب إلى آخره) الأسم التزول والبين الفراق ويطلق أيضاً على ضده وادقرب والثواب بالمائة المستوحدة والمد الإقامة مصدر يروي بالكان يشوي أي أقام (قوله للدلالة على البعد أو على توكيده على خلاف في ذلك) هو مبني على أن اسم الإشارة مع الكاف من غير لام للبعد كما قال ابن مالك فاللام توكيد البعد أو للتوسط كما قال ابن الحاجب فاللام لأفادة معنى البعد (لا البعثة) وفي معنى حيث تبتة قال الأندلسي في شرح الجزولية انما سميت لاهذه بالبتة لأنها تنفي الجنس فكانت تدل على البراءة من ذلك الجنس (قوله فلا توب مجده إلى آخره) في الصحاح المجد الكرم وفي القاموس المجد نيل الشرف والكرم ولا يكونان إلا بالاتباع واليوم بلام مضمومة وهزة ساكنة ضد الكرم وغير صفة أثوب مجده فيجوز نسبته من إعادة للفظه ورفع من أعاد للخلع ومن دبر لا وباءوم متعلق به قوله فذا قليلاً إلى آخره الصهير المجرور بالباء عائدة على دار المحبوبة ومعنى على لاجلي (قوله نيل الله به معنى من الاستغرافية) لأن لا رجل نص في نفي الجنس كما أن لا من رجل وما جاءني من رجل نص فيه بخلاف لا رجل بالرفع وما جاءني رجل أذيجوز أن يقال لا رجل في الدار بل رجلان وما جاءني رجل بل رجلان ولا يجوز لا رجل في الدار بالرفع بل رجلان وما جاءني من رجل بل رجلان وانما لم يبين المضاف والمشبّه به لأن الإضافة ترجح جانب الأسمية في الأعراب مع كراهتهم جعل ثلاثة أشياء واحداً (قوله وقيل أركبه مع لا تركب خمسة عشر) قال سيبويه وانما ترك التنوين في معه ولها لأنها جعلت وما علمت فيه بمنزلة اسم واحد تكهسة عشر (قوله ولكنه جاء بالفتح وهو الأرجح) قال الرضي وأما جمع سلافة لمؤنث فبعضهم ينيب على الكسر مع التنوين قياساً لاسماء عاتظرا إلى أن التنوين للفتحة لا للتمكين بدليل قوله من عرفات وهو منقوض بنحو يامسلمات مجرد عن التنوين اتفاقاً والجمهور يكسرونه بالتنوين لأنها وإن لم تكن للتمكين فهي مشبهة بالتنوين التمكن والمجاز في بفضه بلاتنوين نحو قوله أودى الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب حذر من تحاليله في الحركة كسائر المبني بعد التبرئة مما كان معرباً بالحركة قبل دخولها وهذا أولى مما قبله طرد الباب على نسق واحد انتهى (قوله وفيه رد على السيرا في وزجاج أذ هما أن اسم لا غير العامل معرب وإن ترك التنوين في التثنية للتحذيف) المجرور ربي عائدة على محي عنحو مسلمات بالفتح ووجه الرد أن اسم لا لو كان معرباً محذوف التنوين لم يجرى نحو مسلمات بالفتح لأن أعرابه انما هو بالـ كسر وقال الرضي الفضة في لا رجل عند الزجاج والسيرا في أعرابية خلافاً للمبرد والآنحش وغيرهما وانما وقع الاختلاف بينهم لاحتمال قول سيبويه وذلك أنه قال ولا يميل فيما بعدها لا فتصبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين في معه ولها لأنها جعلت وما علمت فيه بمنزلة اسم واحد تكهسة عشر فأول المبرد قوله فتصبه بغير تنوين أنها تنصبه أولاً لكن بني

بعد ذلك حذف منه التتوين لبناء كما حذف في خمسة عشر لبناء اتفاقا وقال الزجاج بل مراده انه معرب لكن مع كونه معربا
مركب مع عامله لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عن من خمسة حذف التتوين مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه
كما لا ينفصل مع كونه معربا بالتثنية بتركيبه مع عامله قال أبو سعيد يعني السيرافي ان مركب مع عامله لا فائدة لا التثنية
للاستغراق كما أفادته من الاسم بغيرافية في هل من رجل في الدار لا لرجل في الدار جواب هل من رجل فركبوا الاسم
النكرة كما ان من تركب معها اطبقة الجواب بالسؤال ثم حذف التتوين لانتقال الكلمة بالتركيب مع كونها معربة قال
الرضي والاول ما ذهب اليه المردواهي لانه حذف التتوين في حالة الوصل من الاسم المذون لغير الاضافة والبناء غير
معهود وأيضا التركيب بين لا والفتحة ليس بأشده منه بين المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور ولا يحذف التتوين من
الثاني في الموضعين انتهى ما قاله الرضي (قوله وقال قوم لازمة وجزم وما بعده فعل وفاعل كما قال قطرب) في الشرح أي
ثبت كون النازلهم وقبل جزمه في كسب فكون فاعله ضميرا يعود الى محلهم المفهوم من السياق أي كسب لهم عملهم
الناس فان وما في خبرها في موضع نصب على هذا وكثيرا ما يقتصر المنسرون على قولهم ان لا جزم كلتان ركبنا وصار معناهما
حقا انتهى وقطرب هو أبو علي محمد بن المسدير النحوي البصري أخذ الادب عن سيبويه وعن جماعة من البصريين كان
يكره سيبويه قبل السلامة فقال له يوما ما أنت الا قطرب ليس وقطرب دويبة لا تزال تدب ولا تستروك كان يعلم اولاد أبي
داف الجلي توفي سنة ست ومائتين (قوله والثالث ان ارتفاع خبرها عند افراد اسمها نحو لا رجل قائم بما كان مرفوعا به قبل
دخولها لاجلها وهذا قول سيبويه) قال الرضي ارتفاع خبرها لاجل ان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع الضمات وان كان اسمها مبنيا
نحو لا رجل في الدار قال سيبويه ارتفاعه بكونه خبرا مبتدأ ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء وذلك لانه لما صار الاسم الذي كان
مرفوعا بابتداءه مرفوعا بدخولها لاجلها بسبب بقاءه مع مرفوعها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها اعرابا بقى
على أصله من الرفع بالابتداء وهو عند غيره مرفوع بلا كما كان مع اسمها المنصوب وقال المصنف في حاشية التسهيل والذي
عندي ان سيبويه يرى في لا رجل ان كلمة لا لا عمل لها أصلا في الاسم ولا في الخبر لانها صارت جزء كلمة ولهذا جعل النصب
في لا رجل ظريفا كالرفع في يازيد الناضل لا على محل الاسم بعد لا (قوله انما من أنه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل
مضي الخبر وبعده) لا لا عامل اضعف من ان يلمنع اعتبار العمل لا قبل مضي الخبر ولا بعده بخلاف ان فاعله منع اعتبار
المحل قبل مضي الخبر وبعده (قوله ولك فتح الاسم ورفعهما والمغايرة بينهما) في الشرح هذا الكلام لا يوفي بالاوجه
الخمس التي يجوزها الضم في مثل هذا التركيب اذ نصب الثاني مع فتح الاول لا يدخل تحت شيء من الصور المذكورة اذ لا
يشمل ذلك ضمها ولا رفعها وهو ظاهر ولا المغايرة بينهما لان المراد المغايرة باعتبار الفتح والرفع انتهى لا يقال المراد المغايرة
بما هو أعم من الفتح والرفع فيدخل فيها نصب الثاني مع فتح الاول لانا نقول بدخولها ايضا ما هو ممنوع وهو نصب الاول مع فتح
الثاني أو رفعه ورفع الاول مع نصب الثاني ويمكن أن يقال انه اعتمد في خروج هذه الصور على شهرة الصور الخمس الجائزة
عند النحوم في هذا المحل ووجه الصور الخمس اما فتح الاسمين فعلى أن يكون لا في كل منهما نافية ولا قوة معطوفة على لا حول
عطف مفرد على مفرد وخبرهم محذوف أي موجودان أو بالله أي كائنان أو عطف جملة على جملة أي لا حول الا بالله ولا قوة
الا بالله فحذف الخبر من الاول استغناء عنه بالثاني واما رفعه ما فعلى أن يكون الاول مبتدأ والثاني كذلك وخبر الاول محذوف
أي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله أو معطوف على الاول عطف مفرد على مفرد على زيادة الثانية وخبرها واحد متنى أو اسمها
لثانية على انها بمعنى ليس أو على أن يكون الاول اسم الاول على انها بمعنى ليس والثاني أحد الثلاثة واما فتح الاول ونصب
الثاني فعلى أن تكون الاولى انفي الجنس والثانية مزيدة لتأكيد النفي ويكون الثاني معطوفا على لفظ الاول منونا لا عرابه
وان عطف على مبنى على الاكثر اشابة حركته حركة الاعراب ومثل هذا العطف جائز مطعنا عند سيبويه وضرورة عند
الاخفش والخبر واحد متنى لكونه خبرا عن اسمين واما فتح الاول ورفع الثاني فعلى ما صرح في نصب الثاني الا انه معطوف على
الاول مثل لا املى ان كان ذلك ولا أبه أو ان تكون الثانية بمعنى ليس وحينئذ يقدّر خبرا واحدا لاولى مرفوع والآخر
لثانية منصوب واما رفع الاول وفتح الثاني فعلى أن الاولى بمعنى ليس والثانية انفي الجنس (قوله ان محلا الى آخره) تقدم
الكلام عليه في اذا (قوله الثانية ان تكون عاملة عمل ليس) في الشرح كان مقتضى الظاهر ان يقول الثاني بالتذكير كما

قال في الاول أحدها لانه يصده تفصيل الوجة الخسة التي قدم ذكرها لكنه أثبت على ارادة الحالة (قوله من صد عن نيرانها
 الى آخره) هذا البيت من قصيدة لسعد بن مالك وقيله والحرب لا يبقى لها جهها الضيل والمراح الا الفنى الصبار
 في الشجرات والفرس الوقاح والباحم المضطرم ومنه الخيل الخيلاء والهب والمرح شدة الفرح والاسم منه
 المراح بكسر الميم والشدات جمع شدة والوقاح الصلب وخمير نيرانها المحرب والنيران بكسر النون الاولى جمع نار كسبران جمع
 جاد والمراح مصدر برح مكانه أي زال عنه وصار في البراح وهو المتسع من الارض لا زرع فيها ولا شجر (قوله احدها ان
 عملها قليل حتى ادعى انه ليس بوجوده) في الشرح وقد يستشكل وجه الغاية هنا وفي قوله بعد ذلك ان ذكر خبرها قليل حتى
 ان الزجاج لم يظفر به وجوابه يعرف مما سلفناه في ان المسكورة المشددة حيث قال ان محبي ان معنى ثم شاد حتى قبل انه لم
 ينبت انتهى وأقول ما بعد حتى هنا ليس نهاية لما قبله بل مسبب عنه كما قررناه في بحث ان المسكورة المشددة (قوله ثم
 فلا شيء الى آخره) تهزى بالعين الموحدة والراي بمعنى تصبر وعلى الارض صفة شيء أو متعلق به اقية والوزر مفتحة المبدأ (قوله
 نهر تلك اذا صاحب الى آخره) انما ذل بهجتين التارك للنصرة وبوئت اترات والمباعدة منزل القوم والسكاة يضم اليكاف جمع
 كهي وهو النصباع (قوله وعلى ظاهر قولهما جاء قول النابغة وحلت سواد الغلب الى آخره) في الشرح الطاهر ان في العبارة قاء
 وان الاصل وعلى قولهما ظاهر قول النابغة وذلك لان قوله لا نابغة يمكن أن يكون على حذف مضاف أي لا مثلي يا غيا
 قد خول لا نكرة لان مثلاً لا تتعرف بالاضافة ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فاقى به من حذف المضاف وعادوا
 تاويل محتمل لكنه خلاف الظاهر فلذلك قلنا ان التقدير وعلى قولهما ظاهر قول النابغة ان يكون في قوله ظاهر اشارة الى ان
 ثم تأويل يخرج به البيت عن رأي ابن السجري وابن جني انتهى وأقول الظاهر ان ليس في العبارة قلب وانه انما قال ما اهر
 قولهما لا احتمال ان يريد ابعث على لا في المعرفة عما فيها لا بطريق الاصال بل بطريق النياية بان يكون حذف المضاف الى آخره
 وانيب عنه المضاف اليه المعرفة كما قيل في لا التبرئة في قولهم قضية ولا بأحسن لسان الله تدبر ولا مثل أي حسن لسانهم
 حذف المضاف وهو مثل واقيم المضاف اليه مقامه ثم مراد المصنف ظاهراً قول النابغة وانما قلنا ذلك لاحتمال قول النابغة
 لوجهين آخرين ذكرهما ابن مالك في شرح كافيته أحدهما ان الاصل لا اري يا غيا فلما حذف الفصل انفصل الصمير فانا
 مفعول لم يسم فاعله وباعيا حال وثانيهما ان التقدير لا انا اري يا غيا فانا مبتدأ واري خبره وباعيا حال وحذف المسمى (قوله
 ويقال في توكيده بل امرأة) لان بل بعد النفي عند الجمهور لا تقرير النفي الذي قبله او جعل ضده لما بعده او اما كان لا رجس
 بالفتح في الجنس كان تقويته ان يثبت ما نفي الجنس آخر (قوله ويقال في توكيده على الاول بل امرأة وعلى الثاني بل
 رجس لان أورجال) الاول هو احتمال نفي الجنس والثاني هو احتمال نفي لوجهة وتقوية الاحتمال الاول بان يثبت ما نفي
 الجنس آخر وتقوية الاحتمال الثاني بان يثبت ما نفي لعدد آخر (قوله وخبر الآخر محذوف) وقد مر من جنس المدكور انه
 مدلول عليه به (قوله وأما قوله تعالى وما يعزب عن ربك) في تفسير البيضاوي ولا يبعد عنه ولا يفسد عن الله وقرأ الكسائي
 بكسر الزاي من مثقال ذرة أي من موازين غلة صغيرة أو هباء في الارض ولا في السماء أي في الوجود والامكان وان الامة
 لا تعرف ككافيهما ليس فيهما ولا متعلقا بما وتقدم الارض لان الكلام في حال أهلها والمفعول منه البرهان على امانة
 علمه تعالى به ولا أصغر من ذلك ولا أكبر الا في كتاب مبين كلام برأسه مقرر لما قبله ولا نافية وأسفرا عما هو في كتاب خبرها
 وقرأ حذرة ويعقوب بالرفع على الابتداء والخبر ومن جعله مفعولاً على لفظ مثقال وجعل الفسخ بدل الكسر لا متناع الصرف
 أو على محله مع الجارية على محل مثقال حال كونه مع الجار جعل الاستثناء منقطعة والمراد بالسكب اللوح المنقوش وفي البحر
 وقرأ الجمهور ولا أصغر من ذلك ولا أكبر بفتح الراء فمما ووجه على انه عطف على ذرة أو على مثقال على اللفظ وقرأ حذرة وسده
 برفع الراء فيهما ووجه على انه عطف على موضع مثقال لان من زائده فهو مرفوع يعزب هكذا في هذه الحروف وابن عطية
 وأبو البقاء وقال الزمخشري تابع الاختيار الزجاج والوجه النصيب على نفي الجنس والرفع على الابتداء يكون كلاماً مبدئياً وفي
 العطف على محل مثقال ذرة أو لفظه مضافاً موضع جراح كالان قولك لا يعزب عنه شيء الا في كتاب مشكل انتهى وانما
 اشكل عنه لان التقدير يصير الا في كتاب فيعزب وهذا الكلام لا يصح وخرجه أبو البقاء على انه استثناء منقطع فتدبره لكن
 هو في كتاب مبين ويؤول به التقدير الاشكال وقال أبو عبد الله الرازي أجاب بعض المحققين بان المعزوب عبارة عن مطلق
 البعد

البعث والخلوقات قسم أوجده الله ابتداء من غير واسطة كاللائحة والسموات والأرض وقسم أوجده بواسطة القلم الأول
مثل الحوادث الحادثة في عالم الكون والفساد وهذا قد يتبعه في سلسلة العلية والمملوكة عن مرتبة وجود واجب الوجود
قاله في لا يبعد عن مرتبة وجوده متعال ذرة في الأرض ولا في السماء والأوهو في كتاب مبين صكتبه الله وأنت سورته
الأموات فيه انتهى بتلخيص إلى هنا من البصر (قوله نعم إن الوصف على في السماء) المراد بالوقف هنا تمام الكلام وعدم
تمام ما بعده به (قوله وجوز بعضهم العطف بهما) أي في سورة يونس وسورة سبأ وجوز بعضهم العطف في سورة سبأ
على أن الصبر في عنه الغيب وإن المذهب في الأوج خارج عنه لظهوره على الكتابين أنه فيكون المعنى لا ينفصل عن الغيب شيء
الأمم طوراً في الأوج (قوله أسد هان يتقدمه اثبات بكماء زيد لا هرو) وذكر السكاكي في المفتاح وعبد القاهر الجرجاني
في دلائل الإجماع أن شرط النفي بلا أن لا يكون منقياً قبلاً بغيرها من أدوات النفي لأنهم موضوعه لأن ينفي بها أوجبه
للسوم لأن يقيد النفي في شيء قد نفيته عنه فعلى هذا لا يجمع العطف بهما مع النفي والاستثناء لأن ذلك إذا قلت ما زيد إلا
فإن قد نفيته عنه كل حصة وقع فيها النزاع حتى كانت قلت ليس هو بقاء ولا قائم ولا مصطبغ ونحو ذلك فإذا قلت لا قائم وقد
نفيته به شيء هو منفي قبلاً بما النافية وكذلك إذا قلت ما يقوم الأرض قد نفيته عما وبكر أو غيرها عن القيام فلو كانت
لا هرو وكان نفيها ما هو منفي قبلاً بصرف النفي وهذا خروج عن وضعها لئلا يكون ذلك في كلام المصنفين ولا في كلام البغاء
الذين يستعملون بكلامهم في ذلك قول صاحب الكشف في قوله تعالى فإذا أرميت فتموكل على الله لأن ما هو الإرشاد والأصح
لا يملكه إلا الله لأن أنت ولا من تشاوره وقوله أيضاً الرسل أن لا تذر الأحذية ولا هرونا وقوله أيضاً وما هي الأموات
لا غير نقول المصنف أن يتقدمه اثبات أن أراد بالاثبات الجملة المستقلة المأثمة كما يرشد إلى ذلك قوله لم يجز العطف بالبعد
الاستثناء الذي بعد النفي وكان ذلك اختصار المسألة السكاكي والجرجاني وإن أراد ما هو مذهب سواء كان جملة مستقلة أو لم
يكن جاز العطف بالبعد الاستثناء ولم يكن ذلك اختصار المسألة لأن الاستثناء بعد النفي اثبات (قوله وزعم ابن سعدان) هو
بفتح السين المهدية علم منقول عن نبت هو من أفضل من أعي الأبل وله شوك يقال له حنك السعدان يشبه به حمة الندي
(قوله فإذا أبل جاني زيد لا بل عمر وقام عطف بل ولا وداً قبلاً ولا يستعاضة) في الشرح هذا معارض لقوله في فصل بل
من صرف الابه ان لا يراد قبلاً التوكيد لأنهم أب بعد الاحتياج والتوكيد تقرير ما قبلاً به النفي وأقول قد حققنا في فصل بل
أنه لا معارضة بين كلامه وإبراهيم (قوله والثالث أن يتعاند متعاطفاً) أي لا يجمعه أن في الصدق فلا يجوز جاني رجل
لا يزيد كرهذا الأمر أبو حيان وسبقته إلى ذلك السكاكي في نتائج الفكر والأبدى في شرح الجزلية (قوله وتنو في جبل
عال) في القاموس وتنو في كلاً ولا نسبة مشرفة قرب القوامع ويقال ينو في بالتحصانة انتهى وعلى هذا فيكون الشاعر قصده
للضرورة (قوله واللبن نوق ذات اللبن) يعني اللبن الذي في البيت أسافى الصحاح عن أبي زيد أنه قال اللبن من الشاة
والأبل ذات اللبن (قوله وقوله إن العامل مقدر) أي قول الزجاج في تعالي ما منعه أن العامل مقدر بعد كل عطف ولا يصح
تقديره هنا ادلوسح لكان تقديره لا قام عمر وعلى الأخبار ولا يقال لا قام عمر والأعلى الدعاء (قوله لا متنع ليس زيد قائماً ولا
قائداً) إذ لا يصح تقديره الماء بل فيه وهو ليس بعد الواو لأن تقديره فيه يصير به قائداً مستبداً لأن نفي النفي اثبات ولا شك أنه منفي
(قوله لا الشمس ينبغي لها) أي لا يصح لها أن تدرك القمر في سرعة سيره فإن ذلك ينسل بتكون النبات وبعيش الحيوان
أو في منافعه أو في مكانه بالتزول إلى محله أو في ساطانه فيظهر نوره وإبلاء صرف النفي الشمس للدلالة على أنها صخرة لا يتيسر
لها إلا ما أريد بها ولا الأبل سابق النهار في نوره ولكن يعاقبه وقبل المراد به ما يناوئها وهما الزيران وبالسبق سبق القمر
إلى ساطان الشمس فيكون عكس الأول وتبديل الأدرالك بالسبق لأنه الملائم لسرعة سيره كدائ تفسير البيضاوي (قوله
وأنما تمكرر في أنوات أن تفعل) قال الرضي النول مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول أي ليس متناولاً ولا
مأخوذاً هذا الفعل أي لا ينبغي لك أن تتأوله (قوله لا فاعول) أي فساد من أنواع الفساد التي في شرب الخمر من غاله يقول
أفسده ولا هم عنها ينزفون أي يسكرون من نرف الشارب فهو نريف ومنزوف إذا ذهب عقله أوردته بالنفي وعطفه على
ما بعده لأنه أنظمه فسادها كان بكنس برأسه (قوله وفي الحديث فإن المنبت لا أرضا قطع ولا ظهراً انقب) المنبت بالمشاة
في آخره من انبت بمعنى انقطع والحديث وارد في الرفق في الأعمال الصالحة وإن المبالغة فيها تؤدي إلى ملاحها وتركها

فيكون صاحبها كسافر انقطع عن رفقة فان اجهد راحته وتعب فلا هو وصل الى مقصوده ولا هو انق راحته (قوله وقول
 الهذلي) هو بالرفع معطوف الى فلا صدق لانه في محل رفع على انطرية ونحوه قول الهذلي ومن ذلك بطل روى بالبناء التحتية
 على انه مضارع مبنى للمفعول بمعنى يهزده وروى بالموسعة على انه ماض بمعنى ذهب بغير شيء (قوله ولا زال منه لا
 يجزعائك الفطر) هذا مجزيت صدره الا بالاسلى يادري على البلاء والنادى محذوف وقيل بالتثنية دون النداء واسلى
 امر من السبلامة وحى اسم امرأة وليس مجزعة مية وعلى المصاحبة والمنزل بضم الميم وتشديد اللام المسائل بشدة
 والجر عارمة مستوية لا تنبت شيا والفطر المطر وجع قطارة (قوله لا بارك الله في الغواني الى آخره) الغواني بكسر الهمزة
 الخفيفة في آخره للضرورة ورجوعه الى الاصل جمع غانية وهي الجارية التي غنيت بزوجه او غنيت بحسنها عن الخلق
 والزينة والمطلب بضم الميم وتشديد الطاء وفتح اللام اسم مفعول او مصدر ميمي من الاقتال من الطلب (قوله حسب المحبين
 الى آخره) في الدنيا متعلق بحسب لا بالمحبين لانه لا فائدة فيه ولا بهذابهم لان معمول المصدر لا يتقدم عليه كذا في الشرح
 وأقول مع اد الشاعر ان عذابهم في الدنيا بما يقاسونه يكفي عن عذابهم في الآخرة بدليل عجز البيت ولا ينبغي ان هذا المعنى
 لا يحصل بتعلق في الدنيا بحسب فيكون متعلقا بمحذوف دل عليه هذابهم او بهذابهم على ما تحسره الرضى من جوار
 تقديم معمول المصدر اذا كان ظرفا (قوله لا هم ان الحارث الى آخره) هذه الايات الاربعة من مشطوب الرجز ولا هم أصله
 اللهم ولا عهد له حال من المستتر في جاراته أو هو خبر كان وفي جاراته في محل نصب على الحال وفي الشرح
 يحتمل ان يكون المنفى هنا ماضيا لفظا مستقبلا معنى فلا يكون ترك التكرار فيه شاذوا أقول كون الماضى ههنا معنى
 المستقبل لا يصح لان المراد تقبيح الافعال التي وقعت منه في الزمان الماضى (قوله زنى بتخفيف النون كدارواه معقوب
 أصله زنا بالهمزة بمعنى ضيق) في الصحاح ما يقتضى انه بتشديد النون فانه قال زنى عليه ترسة أى ضيق قال لا هم ان الحارث بن
 جبلة زنى على أبيه ثم قتله قال ابن السكيت اغتارك هذه ضرورة انتهى وفي الشرح باز ان يكون أصل التخفيف النون بالعب
 منقلبة عن ياء يقل زنى زنى اذا فعل الفاحشة الموجبة للجلد أو الرجم وضمن الفعل معنى التعدي ههنا على أى تعدي الى
 أبيه بالزنا والمراد انه زنى بأمرأة أبيه انتهى وأقول لا ينبغي ما قبله من التكاف (قوله وروى تشديدها واصل) أى في البيت
 على تشديدها زنى بأمرأة أبيه بتخفيف النون وبالالف بمعنى فعل الفاحشة المعروفة بحذف المضاف وأتاب على من الباء وشده
 النون وفي الشرح وظاهر كلام المصنف ان المراد على رواية التشديد فعل الفاحشة والى ذلك قبل والاصل زنى بأمرأة أبيه وهذا
 لا حاجة اليه بل المراد التضييق كما صرح به الجوهري وعليه فلا حذف ولا اناة انتهى (قوله وقال أبو خراش وهو يطوف بالبيت
 ان تغفر اللهم الى آخره) وأبو خراش بكسر الخاء المجهة نحو يلد بن مرة الهذلي والجهم الكثير والجار والمجرور أى لى لك سمعة
 عبدوالم بتشديد الميم نزل والمعنى وأى عبد من عبيدك ما نزل به صفة وفي الشرح ولو جعل الفعل معشدة لابلغنى أى عبد لم يلم
 لا يمكن والظاهر الاول وأقول ليس المضارع المنفى بلم مستقبلا فى المعنى كما يفهم من كلام الشارح وانما هو ماضى به (قوله
 فلا اقحم العقبة) أى فلم يشكر تلك الذم باقتحام العقبة وهو الدخول فى أمر شديد العقبة الطريق الى الجبل اسنير ههنا بالانفسر
 به من فك الرقبة والاطعام كذا فى تفسير البيضاوى (قوله لان ذلك تفسير للعقبة قاله الرشحى) الذى فى الكشف ان ذلك
 تفسير لاقتحام العقبة وعبارته لان معنى فلا اقحم العقبة فلا فلك رقبة ولا أطعم مسكينا لا ترى انه فى اقتحام العقبة بذلك
 انتهى نعم ظاهر الآية وفى تفسير البيضاوى انه تفسير للعقبة قال أبو حيان ولا يتم ههنا الذى قاله الرشحى الا على قراءة قلنا
 فعلا ماضيا وأقول بل يتم على قراءته اسماء أيضا لانه جعل ذلك تفسير لاقتحام العقبة فى وما أدراك ما العقبة لا لاقتحام العقبة
 فان قلت فقد قال ان معنى فلا اقحم العقبة فلا فلك رقبة ولا أطعم مسكينا قلت لانه يلزم من تفسير اقتحام العقبة بالملك والاطعام
 ان يكون معنى لا اقحم لافك ولا أطعم فان قلت فواجه قراءته فعلا ماضيا بن كثير وأبو عمرو واليكه فى قلت على انه تفسير على
 المعنى كانه فى قراءة الباقر اسماء خبر المبتدأ محذوف فى تفسير من اللفظ وقيل على انه يدل من اقضم والاول أولى لجوابه فى
 قراءة بعض التابعين فك فعلا واطعام اسماء (قوله ولو صبح لجاز لأكل زيد وشرب) فى الشرح ظاهر ههنا انه رد اقول الزجاج
 وكايرد عليه يرد على الرشحى بجماع ان التكرار اللفظى متلف فيها وتكرير لا بحسب المعنى ههنا فلا وجه لتخصيص
 الزجاج بالرد عليه بذلك ويمكن ان يقال ان المصنف قصد مناقشتها جميعا انتهى وأقول لا وجه له ان يكون ههنا رد المقالة الرشحى

لان حاصل مقالة ان تنق الفعل بلا وتفسيره بضمين مجزئه تكرار لا وحاصل مقالة الزاج ان تنق الفعل بلا وعطف فعل عليه
 مجزئه تكرار لا وظاهر ان لا اكل زيد وشرب من قبيل ما قاله الزاج لان قبيل ما قاله الزجشري فاي تأمل (قوله وهو ضعيف)
 اذ لا يعرف حذف هزة الا التمهيدية واية لا بدون هزة (قوله وخال من يحموم) أي من دخان أسود يهب بمول من الحمة
 لا بارد كسائر النمل ولا كريم نافع ان يأوى اليه من أذى الحر (قوله من شجرة مباركة زيتونة) في تفسيره الأبيض أو أي من
 شجرة الزيتون المتكاثر نفعه وفي إيهام الشجرة وصفها بالبركة ثم ابدال الزيتون منها تخفيفاً لسانها لا شرفية ولا غريبة لا تقع
 الشمس عليها حيناً بعد حين بل تقع عليها طول النهار كالتى تكون على قلة أو في صحراء واسعة فان غرت سياتكون انضج وزيتها
 يكون أصفى أولاً ثابتة في شرق المعمورة ولا في غربها بل في وسطها وهو الشام فان زيتونها أجرد الزيتون أولاً في ماضي
 تشرق الشمس عليها دائماً كالتى تكون في شرق المعمورة ولا في غربها بل في وسطها وهو الشام فان زيتونها أجرد الزيتون أولاً في ماضي
 تشرق الشمس عليها دائماً كالتى تكون في شرق المعمورة ولا في غربها بل في وسطها وهو الشام فان زيتونها أجرد الزيتون أولاً في ماضي
 الاسم فيها وهي دخول حرف الجر عليها والجواب ان خاصة الاسم كونه مجروراً لا دخول حرف الجر لانه قد يدخل على ما ليس
 باسم (قوله كذا يسمون كان في نحو زيد كان فاصل زائدة وان كانت مفيدة ماضية وهو الماضى والانتقطاع) في الشرح الصحيح انها
 لا تدل على استمرار ولا انتقطاع وانما دلالة على الماضى فقط والاستمرار والانتقطاع موكل الى القرينة وأقول هذا المكان
 غير زائدة وأما الزائدة فلا تعبد شئ الا محض الساكنة قال الرضى ايلم ان كان تراد غير منبذة لشي الا محض التأكيده وهذا
 معنى زيادة الحكمة في كلام العرب كنوله سرافق بنى أبي بكر نساى على كان المسومة العرب وكذا قيل في قوله تعالى
 من كان في الهدى صيياهم زائدة غير مفيدة للماضى والاداءين المجرزة وصدا على هذا حال وقال أيضاً وكان تكون ناقصة بمعنى
 أبعث خبرها مقرر ونال من الذى تدل عليه صيغة الفعل الناقص وكان للماضى ويكون للمحال أو للاستقبال وكى للاستقبال
 وذهب بعضهم الى ان كان تدل على استمرار مضمون الماضى في جميع زمن الماضى وشبهته قوله تعالى وكان الله سميعاً بصيراً
 وذهل عن ان الاستمرار مستند من قرينة وجود كون الله سميعاً بصيراً لا من لفظ كان الا ترى انه يجوز ان كان زيدنا ثمان نصف
 ساعة فاستنفذت وادلت كان زيد صار بالمستند لا استمرار وكان قياس ما قال ان يكون كن ويكون أيضاً لا استمرار انتهى
 (قوله سواء كان المطالب منه مخاطباً لا يتخذ واعدوى وعدوى أوله أو غائباً) في الشرح في هذه العبارة العطف بأول هزة
 التسوية مرتين وقد قال المصنف في بحث أم ان الصواب في منله العطف بام (قوله لا أعرفن رب رب حوراً مدامعها) هذا صدر
 بيت لابن جنيمة الذبي في مجزئه مردفت على أعقاب أكوار والرب الرب القطيع من بقر الوحش والحو جمع حوراء أو أحور
 والحو جمع بقرى شدة سواد العين مع شدة بياضها أو شدة سوادها واستدارة حدتها ورقة جفونها وياض ما حولها أو أسوداد
 العين كاهما مثل الظباء ولا يكون في بني آدم بل يستعار لها كذا في القاموس والمدامع الماتى وهي أطراف العيون أريد بها
 هذا لعيون من تسمية الكل باسم البعض والمردفات جمع مردفة وهي التى أركبت خلف الراكب والاعقاب جمع عقب وهو
 مؤخر الشئ والأكوار جمع كور بضم الكاف وهو الرحل باداته (قوله وأما الأغلاظ فلم يتصد لذاته) وذلك لانه ليس
 من الاخلاق السنية فلا يكون مأموراً به الا امارض كرهاب العدو (قوله وعكسه لا يقتضيك الشيطان) أى عكس النوع
 السابق الذى هو مما أقيم فيه السبب مقام السبب هذه الآية فانها مما أقيم فيه السبب مقام السبب وذلك ان فتن
 الشيطان لهم سبب لا فتانهم فالتن فى الحقيقة لبني آدم بان لا يكون هذا الفعل منهم وقد دل عليه بالنهى عن سببه الخاصر
 للبالغة فى المنصود (قوله فتكون من هذا) أى مما أقيم فيه السبب مقام السبب (قوله واستند هذا السبب) أى أسند
 الاصابة بعد التحويل الى فاعله قبل التحويل وهو الفتنة (قوله وعلى هذا فالاصابة خاصة بالمتعرضين) لانه لما كان المعنى
 لا يتعرضوا فتصيبكم كان مفعول الاصابة هو فاعل التعرض وانما عبر عنه بالذين ظلموا اظهار الادفة القبيحة التى يتصفون بها
 عند تعرضهم للفتنة وانما لم يسمهم بالذين ظلموا لانها ان لا تكون مستقلة بل صفة لفتنة على تقدير
 مقولاً فيها والاخر ما ذكره المبرد والقراء والزجاج وهو ان تكون مستقلة بان تكون واقفاً فتنة خطاب عام ثم الكلام
 عنده ثم انما انتهى الظلمة خاصة عن التعرض للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة وأخرج النهى عن جهة اسناده للفتنة فهو نهى محول
 والمراد لا يتعرض الظالم للظلم فتقع اصابته له خاصة وقد ضم المصنف أحد الوجهين الى الآخر وجعلهما واحداً وأجل في قوله
 والاصل لا يتعرضوا للفتنة فتصيبكم وقد ذكرناه مفسراً فان قيل فى كلام الكشاف ما يقتضى ان المعنى على النهى عن

التعرض للظلم على تقدير لا تصيب صفة أيضا أجيب بان التفتازاني قال لا حاجة الى اعتبار ذلك الا انه لما جعل على تقدير
لا تصيب ثم يساو كانه واردا بعد الامر أو صفة افتتحة من التبيين كان المناسب على تقدير الوصفية أيضا اعتبار النفي عن
التعرض للظلم فيكون المخاطبون هم الظالمون والمعنى لا تعرضوا للظلم فتصيب الفتنة العالمين الذين هم أنتم بناء على ظلمكم
(قوله جاؤا بعد قهلا رأيت لذنبت قط) هو للجهاج ويروي جاؤا بضم الجيم هو بجمعة مفتوحة فتنة شعبة ساكنة فهو له الابن الرقيق
المخروط بالماء وقوله يتناجسان ومعزاة تنط * تلحس أدنيه وحيفا تعظ في من منه كثير واط * ما زلت أسى
بينهم واختبط حتى اذا جن الظلام واختلط * والاطيط صوت الجوف من العلوى والاختبط وطء الارض بشدة رج
الظلام يفتح الجيم اشتد سواده بحيث يبين كل شيء أي يستره والمذق يفتح الميم وسكون الذال المجهمة صدره وذلك عند وقت الابن
اذا من جته بالماء والمراد به هنا الابن المذوق والمعنى وصفهم بالجنل وعدم اكرام الضيف (قوله فلا الجارة الدنيا بما تلمينها) هذا
صدر بيت للفر بن توبل العكلى وعجزه ولا الضيف فيها ان اناخ محول ويروي بدل اناخ اقام والدنيا القارى والباء طرعية
وتلمينها بالثناة التثنية من جاء يلحاه اذا لاهه ومحول اسم مفعول من حوله نقله وهذا البيت من قصيدة أولها قوله
تأثر من اطلال جزرة ماسل * فقد اقترت منها سرا وفيه ذيل وجزرة بالجيم والزاي اسم محبوبة الشاعر والاسل شعرو ويقال
كل شعير طويل فشوكه أسل ويذبل بالمجهمة جبيل (قوله وهو فهمها) أي دخول نون التوكيد في الفعل الذى فصل بينه وبين لا وفي
الفعل الذى لم يفصل سماعى وفيه رد على أبي حيان حيث قال فى البحر ودخول نون التوكيد على الفعل المذق بالاختلاف بسبه
فالجهوز لا يجيزونه ويحملون ما جاء منه على الضرورة والندور والذى تختاره الجواز واليه ذهب بعض النحويين واداك
قد جاء لحاقها الفعل منفيا بلا مع الفصل فلان تلمقه مع غير الفصل أولى (قوله وعلى هذا الوجه تكون الاصابة عامة للعالم
وغديره لا خاصة بالظالمين كما ذكر الرخخري) ظاهر هذا الكلام ان الرخخري ذكر هذا القول وهو لم يدكره وانما ذكر
القول الثانى وذكر ان الاصابة عامة وذكر القول الذى صدره المصنف وان الاصابة عامة (قوله وعلى ذكر هذا
الوجه الرخخري) قال فى الكشف وقوله لا تصيب لا يخلو من ان يكون جوابا للامر أو نهي أو صفة فادان
جوابا فالمعنى ان اصابكم لا تصيب الظالمين منكم خاصة ولكن انتمكم وهذا كما ينبغي ان علمنا بنى اسرائيل ثم وعى المذكر
تعزيزا أي ليحبوا أنفسهم معذورين عند الله تعالى ففهم الله تعالى بالعداب واذا كانت نهي بانه امر فكأنه قيل واحذر وانذبا
أو عقابا ثم قيل لا تعرضوا للظلم فيصيب العقاب أو أثر الذنب ووباله من ظلم منكم خاصة وكذلك ادخلته صفة على ارادة
القول كانه قيل واتقوا فتنة مقولا في لا تصيب ثم قال فان قلت كيف جاز ان تدخل النون الموقدة فى جواب الامر لما
لان فيه معنى النهي فان قلت فسامعنى من فى قوله الذين ظلموا منكم قلت التبعض على الوجه الاول والتبعض على الثانى
لان المعنى لا تصيبكم خاصة على ظلمكم لان الظلم منكم أقبح من سائر الناس (قوله وهو فاسد لان المعنى حذركم فانكم انتموها
لا تصيب الظالم خاصة) فى الشرح لا شك فى حصول الفساد بهذا الاعتبار لان عموم اصابة الفتنة يكون مرتبا على تقوى
المخاطبين بها وهو ظاهر لكن الرخخري برى من عهدة ذلك فقد صرح بالمعنى على تقدير الجوابية وليس مذكوره المصنف
(قوله وقوله ان التقدير ان اصابكم لا تصيب الظالم خاصة مردود لان الشرط انما يتقدم من جنس الامر لا من جنس
الجواب) يعنى من لفظ ذى الجواب لا من لفظ الجواب وفى الشرح هذا مبنى على مذهب غير الكشافى فى المسئلة فما الكشافى
فلا يوجب ان يكون المقدم من جنس المفوز فقد أجاز له تدن من الاسديا كلك ولا تكفر تدخل المارة على ارادة ان تدن
يا كلك وان تكفر تدخل النار تنظر الى المعنى للقريظة المرشدة اليه ولم يقم دليل قاطع على بطلان مذهب الكشافى فى ذلك
فلعل الرخخري بنى عليه ونظر الى المعنى فقد مر ما قدر وفى الطبي اشارة الى ما قلناه وأقول لم يظهر من نقله من الكشافى
مخالفتة لغيره فى كون المقدم من جنس ذى الجواب لا من جنس الجواب لان المراد بكون المقدم من جنس ذى الجواب
كونه من لفظه وفيما نقله عنه المقدم كذلك لان ان تدن من لفظ لا تدن لا من لفظ يا كلك وكذلك ان تكفر من لفظ لا تكفر لا من
لفظ تدخل النار نعم فى حاشية التفتازاني وأجيب بانه على رأى الكوفي حيث يقدر ان ما يناسب الكلام ولا يترمون ان
يكون المقدم من جنس المفوز فى مثل لا تدن من الاسديا كلك الاثبات أى ان تدن يا كلك وفى مثل اتقوا لا تصيبكم السنة
النفي أى ان لم تتقوا تصيبكم فالمصنف يعنى صاحب الكشف قد شرط ان يقيم به المعنى لا مضمون الامر ولا ما ينصيه بل

ما ينبغي به كون المذكور جواب الامر (قوله يقولون لا تبعه الى آخره) يقال بعد بضم العين بعد اسكونها وضم ما قبلها طه
فرب و بعد بكسر الهمزة بعد ا بفتحة هاء وقول الشاعر مكان البعد بلا ثم الاول ورواية البيت لا تبعه بالفتح بلا ثم الثاني لانه
مضارع من الاستعانة في أين لا تكبار ولذلك وقعت الابداء (قوله فلا تشال يد فتكبت بعمر والى آخره) التشال فساد في
البداء يقال شل شل كالم يلم والشلل ان ياتي الرجل صاحبه وهو غافل فيقتله والمضم المظلم وفي البيت التفات عن الغيبة الى
الخطاب (قوله اذ انا خرجنا من دمشق الى آخره) دمشق بدل المهملة مكسورة فمفتوحة وهذه تكسر فمفتوحة الشام
واسمى ايسا ساجلوق وجب يرون وبالعذر اذ قال البكري سميت بدساق ابن غر وذين كتمان فانه هو الذي بناها وقيل بناها
جبرون بن ساعد بن عاد وقيل كان جبرون ويريد اخوين وجم ما يعرف باب البريد وباب جبرون وقيل بناها غلام ابراهيم
الخليل وكان حديث سبأ وهداه له غر وذين كتمان حين خرج من النار وكان اسمه دمشق فسماه به وقيل غير ذلك والجر اضم بجيم
مضمومة وضاد مضمومة مكسورة الاكول كذا في الصحاح والقاموس (قوله ويحييني الى آخره) ن لا احبسه بدل اشتال من
الاهو والد نصب بالاهوسة من دأب في هله اذا جسد وفي الشرح ويعتدل ان تكون لانافية ويكون لو مهن له على ترك الاهو
لا على حبه ويحيي ون عجز البيت حيث ذمته عالبة امام فاعل يلحق وامام من مفعوله وقصد الشاعر انه مبنض لاهو
لا يحب له وان الواحى يلمسه على ذلك في ماله ان داعى اللهو يبادى الدعاء اليه غير غافل عنه (قوله وكما اختلف في لافي هذا
البيت انافية أم زائدة كذلك اختلف في مواضع من التبريل) في الشرح ينبغي ان يجعل قوله كما في محمل نصب على انه
صفة مصدر محذوف والعامل فيه ا- تاف الثانية أى اختلف في لافعة في مواضع من التبريل اختلفا فمثل الاختلاف في لاف
وافعة في هذا البيت ويكون قوله كذلك تاء كيد الكما اختلف لا معمول لا لاختلاف الثانية وقوله انافية جواب انافية أم زائدة
والرابط محذوف أى انافية هي (قوله واختاره النخسرى) عبارته في الكشف ادخال لا الثانية على فعل القسم مستفيض في
كلامهم وأشعارهم وقد ثبتت تأكيد القسم وقولوا انها موصلة مثاها في املاية لم أهل الكتاب والوجه ان يقال هي النفي والمعنى في
ذلك انه لا يقسم بالشئ الا انما ماله بدليل قوله تعالى فلا أقسم بمواقع الجحوم وانه اقسم لو تعلمون عظيم فمكانه بادخال حرف
النفي بقول ان اعطاني له يا قاسمى به كلال نظام يعنى انه يستاهل فوق ذلك (قوله ورد بانها لا تزداد ذلك صدر ابل حشوا كما ان زيادة
ماون كذلك) في الشرح لا شك ان الزيادة وقعت صدر افي مثل بحسبك درهم وليس امتنع ذلك بالقياس على ما وكان
حيث لا يزداد شئ من اصدرا باولى من جواز ذلك بالقياس على الباء حيث زيدت في الصدر وأقول امتناع ذلك بالقياس على ما
وكان اول من جوازه بانه يمتنع على الباء لان لا شبهة بما في النفي والدخول على الجمل ويكون في الدخول على الجمل الالبمية
بغير لاف الباء (قوله وذلك لان زيادة النفي تفيد اطراحه) في الشرح انما تفيد الزيادة التأكيد والتقوية أو تحسين اللفظ
وتزينه نعم لازم الزيادة غالباً باستقامة الكلام عند طرح المزيد وأقول ان مراد المصنف ان زيادة النفي تكسبه غالباً صحة
الاستغناء عنه وذلك ظاهر (قوله وأجاب أبو علي) يعنى عن الرد بانها لا تزداد ذلك صدر ابل حشوا بما تقدم من ان القرآن
كاسورة الواحدة فلا تكون الزيادة في أول السورة زيادة في الصدر بل في الحشو وفي الكشف وهذا الجواب غير سديد
الآثر الى امرئ القيس كيف زادها في مثل قصيدته وهو لا وأبيك ابنة العاصمى البيت (قوله ويجوز أن يعاقب
عليكم باتل) يعنى سواء جعلت ما استفهامية أو خبرية (قوله أحدها ان يكونا) أى ان وما بعدهما وفيه رد على أبي حيان حيث
قال ان يكون ان في موضع نصب لان لوضع لان وما بعدهما لان وحدها ثم قال والنصب على البدل مما حرم أو من الضمير
المحذوف مما حرم اذ تقدم به ما حرمه وهذا الوجهان لا فيهما زائدة وهذا ضعيف لانحصار عموم المحرم في الاشرار اذ
ما بعده من الامر ليس داخل في الحرام ولا ما بعده الامر مما فيه لا يمكن ادعاء زيادة لافيه لظهور ان لافيه للنهي انتهى وأقول
ما ذكره من زيادة وما اعترض به من انحصار عموم المحرم في الاشرار انما يتجه على البدل من الضمير لا على البدل مما لان
صحة البدل بصحة حاوله محمل البدل منه وصحة حاوله محمل البدل منه بصحة تسلط عامله عليه وصحة تسلط عامله عليه
مستحقة في البدل مما لان عامله اتل وهذه المذكورات متلوة غير متحققة في البدل من الضمير لان عامله حرم وهذه
المذكورات ليست بعمرة وكان المصنف لم يذكر البدل من الضمير لهذا أولانه يؤدي الى خلل الصلة في حق المقصود
بالحكم وهو البدل من عائد الى الموصول (قوله والصواب انهما انافية على الاول زائدة على الثاني) انما تكون زائدة على الثاني

إذا كان الضمير الذي قدره المصنف مفسراً بالمحرم وهو ممنوع لجواز أن يكون مفسراً بالمتلويكون الصواب عدم زيادته قال
صاحب البصر وأما الرفع فعلى إضمار مبتدأ دل عليه المعنى والتقدير المتلويكون لا يشركون أو في الشرح بعد كلام المصنف هذا
عجيب جداً فإن الأول هو جعل ما موصولة وحرم ربكم صلة وعليكم متعلق بمحرم وجعل أن لا يشركون في موضع نصب على أنه
بدل من ما فإذا جعلت ما نافية في هذا الوجه كان قاسداً لاقتضائه أن عدم الاشرار المحرم وهو باطل وأقول ليس هذا بحسب
لأن ما على الأول معمول لا تل جعل أن لا يشركون لا بد لانه على تقدير أن تكون لا نافية يقتضي أن عدم الاشرار متلويكون عليهم
وهو كذلك ولا يقتضي أن عدم الاشرار محرم عليهم وإنما يقتضيه أن لو كانت ما موصولة لم تحرم وليس الأمر كذلك وسيأتي
لهذا أن شاء الله تعالى بيان في الجهة الرابعة من الباب الخامس (قوله وما يشعركم) ما استفهامية وقاعلي يشعركم مستقرها قد
عليها والخطاب للكفار عند مجاهد وابن زيد وللمؤمنين عند الفراء وغيره ولا يؤمنون بالخطاب في قراءة ابن عباس وحده
وبالنسبة في قراءة الباقرين (قوله فيمن فتح الهمة) هم نافع والكسائي وحفص وابن عباس وحده (قوله فقال يوم منهم التحليل
والفارسي) فيه رد على أبي حيان حيث قال في البصر والقائل بزيادة لا هو الكسائي والفراء (قوله والالكان عذر للكفار)
لأن معنى وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون أنكار شعور المؤمنين بعدم إيمان الكافرين بآية من مفترحاتهم إذا جاءتهم
لأن ما أنكار لسبب الشعور بالغيب في نفي مسببه والضمير في أنها الآية في لئلا جاءتهم آية والمراد بها آية من مفترحاتهم
وانكار شعور المؤمنين أن الكافرين لا يؤمنون بشعور بانهم يؤمنون وفي ذلك عذر لهم في عدم إيمانهم قبل مجيء آية
من مفترحاتهم وفي اقتراحهم الآيات على النبي صلى الله عليه وسلم وهو باطل وللقائلين بأن لا غير زائدة وهم الجمهور والمخاطبون
المخاطبين وهم المؤمنون كانوا يطعمون في إيمان الكافرين إذا جاءتهم آية من مفترحاتهم ويتقنون بحجتها قبل لهم وما
يدريكم أنهم لا يؤمنون على معنى أنكم لا تدرون ما سبق على به من أنهم لا يؤمنون ألا ترى إلى قوله كالم يؤمنون أول مرة
(قوله ورجحه الزاج وقال أنهم أجمعوا عليه) ظاهر كلام المصنف أن الزاج قال إن الصلة أجمعوا على كونها بفتح الهمزة
وليس في كلام الزاج على ما نقل صاحب البصر عنه لذلك حس وذلك أن فيه قال الزاج وزعم سيبويه أن هذه الهمزة
إذا جاءت لا يؤمنون وهي قراءة أهل المدينة قال وهذا الوجه أنوى في العربية والذي ذكر أن لا لغوا لعل ما كان
لغوا لا يكون غير لغو ومن قرأ بالكسر فالجاء على أن لا غير لغو وليس يجوز أن يكون الهمزة مرة إيمانياً ومرة نافية
في سياق كلام واحد انتهى (قوله وقيل التقدير لا نعم) يعني مع بقاء كون أن لنا كيد وكون الكلام فيمن ينس من
إيمانهم وكون الآية عذر للمؤمنين (قوله واختاره الفارسي) فإنه قال والتقدير قل إنما الآيات عند الله لأنها إذا جاءت لا يؤمنون
فهو لا يأتي بها إلا صراهم على كفرهم فيكون تطير وما صنعنا أن نرسل بالآيات إلا أن كذبهم الأولون أي بالآيات المشرحة
انتهى قال أبو حيان وعلى هذا يكون وما يشعركم اعتراضاً بين العلة والمعلول (قوله فقبل لا زائدة) قاله أبو عبيد قاسم بن الحارث
للممتنع كما استعير حرم للنع في قوله تعالى أن الله حرمهم على الكافرين وأريد بالقراءة أهلها للمجاورة ولما زاد الحذف وحتى غاية
للرجوع وفصحت بأجوج وه أجوج أي سدياً بجوج والمعنى حينئذ يرجعون عن الكفر ويقولون يا ويلنا قد كنا في غفلة من
هذا (قوله والمعنى تمتع عليهم أنهم لا يرجعون إلى الآخرة) قال أبو مسلم بن بحر حرام تمتع وأنهم لا يرجعون انتفاء الرجوع إلى
الآخرة وإذا امتنع الانتفاء واجب الرجوع والمعنى أنه يجب رجوعهم إلى الحياة في الدار الآخرة والغرض إبطال قول من
ينكر البعث وتحقيق ما تقدم من أنه لا كفران لشيء أحد وأنه يجزى على ذلك يوم القيامة كذا في البصر (قوله وقيل على بتول)
قال الطبري ولا يأمركم بالنصب معطوف على ثم يقول قال ابن عطية وهذا خطأ لا يلتزم به المعنى انتهى قال أبو حيان ووجه الخطأ
أنه إذا كان معطوفاً على ثم يقول وكانت لا لتأسيس النفي فلا يمكن إلا أن يقدر العامل قبل لا وهو أن ينسب لك من أن والنهمل
النفي مصدر منتف فيصير المعنى ما كان أبشر موصوف بما وصف به انتفاء أمره باتخاذ الملائكة والنبيين أرباباً وأدالم يكن له الانتفاء
كان له الثبوت وصار أمر باتخاذهم أرباباً وهو خطأ وإذا جمعت لالتا كيد النفي السابق كان النفي منصوباً على المصدرين
المقدرين بثبوتهم ما في نفي قوله كونوا عباداً لي من دون الله وأمر باتخاذ الملائكة والنبيين أرباباً فإطلاق ابن عطية الخطأ إنما
يكون على أحد التقديرين في لا وهي أن تكون لتأسيس النفي وأن يكون من عطف النفي بلا على المثبت الداخل عليه النفي
نحو ما أريد أن تجهل وأن لا تعلم تريد ما أريد أن لا تعلم (قوله أحدهما الزيادة) قال التفات إلى أحدهما أن تجعل مزيداً لتأكيده

معنى الذي يجمع ما في العهد ويختل الفصل والمعنى ما صح وما استقام لبشر ان يؤتبه الله الكتاب ثم يرتب عليه ان يقول
 للناس كوفوا عبادي من دون الله ولا يا امرهم بالثغاد الملائكة والنبين اربابا وابس المعنى ما كان لبشر ابتداء الكتاب اياه ولا
 قوله كوفوا عبادي ولا امره بالثغاد فليست امل وثانهم ما ان تكون لانا في معطوفا هذا الذي على ثم يقول قصدا الى ترتيب
 هذا المجموع على الابتداء بمعنى ما كان لبشر ان يؤت النبوة ثم يرتب على ذلك امره بعبادة نفسه ونبيه عن عبادة الملائكة
 والنبين مع استواء الكل في عدم استحقاق العبادة وعدم الامر وان كان اعم من النبي لكن فسر به لكونه اعم
 بالقصود وادخل في الاستبعاد ووافق بالواقع وقراءة الرفع لعلها عن التكلف اظهر في المقصود وانطاب على كل التفات
في (لات) في (قوله والثاني ان أصله ليس بكسر الهمزة) قال ابن أم قاسم في شرح التسهيل وذهب ابن أبي الربيع الى ان
 ليس ابدل من السين التاء ثم ابدل من الياء الالف كراهية ان تلبس بحرف التني وفي البني الذي ويقويه قول سيبويه
 ان اسمها همزة في الالف لا في الالف (قوله وأبدلت السين تاء) في التمرح وهو ابدال شاذ كما في ست فان أصله سدس
 فأبدلت السين تاء وكذا الدال (قوله والتاء ثانياً في اللفظة كما في ثمت وربت) في الشرح معناه ان كاد من رب وثم صالح لان
 براديه اللفظ فيكون مذكرا وان براديه اللفظة فيكون مؤنثا فدخلت التاء لانه نصيصة على ان المراد الثاني واقول ليس معناه
 ذلك وانما معناه ان دخول التاء في هذه الكلمات ليكون انتظها مؤنثا مع انها مراد بها مذكرات التي لا تتصف بتأنيث قال
 المصنف في شرح الشذور والتأنيث في الالف والباء في الالف (قوله والتاء زائدة في أول الحين) قال
 الرضي وفيه حذف لمدح شهرة في الالف واشهر لات حير وايضا فاتهم يقولون لات اوان ولات هنا ولا يقبل ناوان
 وتم هذا انتهى ومما يفسد به على زيادة التاء في أول الحين قول الشاعر العاطشون تحين ما من عاطف * والمطمعون تحين
 ما من عطاف قال ابن مالك وتغريجه ان المراد حين لات حين ما من عاطف فحذف حين مع لا وهذا أولى من قول من قال
 انه أراد العاطشون بهاء السكت ثم اتيها وأبدلتها تاء انتهى وقال ابن أم قاسم في تغريجه نظروا احسن من التخرج الثاني من
 زعم ان التاء زادت مع الحين انتهى ووجهه الظاهر ان في تغريجه حذف الناصب وابقاء معموله مع التاء التي اتي بها التأنيث
 انطه (قوله واستدل أبو عبيدة بأنه وجدها في الامام) قال الرخشي وأما قول أبي عبيدة ان التاء دخلت على حين فلا وجه
 له واستشهاده بان التاء حرمه الحين في الامام لا ينشأ به فيكم وقعت في المحصف اشياء خارجة عن قياس النطق انتهى وفي
 البحر وغيره ان الى استدلال أبو عبيد وسبب كتب المحصف ما صح ان عمر بن الخطاب قال لا يكرهني الله عنهما ان القتل
 قد استوفى في القراء يوم الجمعة وقد خشيت ان يهلك القرآن فكتبه فدعا أبو بكر زيد بن ثابت وقال انك كمت تكلم الوحي
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم وانما لاهلك فاجمع القرآن وأكتبه فجعل زيد يتبع القرآن من صدور الرجال ومن الرقاع ومن
 الاضلاع ومن العسيب حتى جمعه في صنف فكانت تلك المحصف عند أبي بكر حتى مات ثم عند عمر حتى مات ثم عند حفصة الى
 ان أقبل حفصة بن العباس على عثمان وكان الناس يقاتلون على مخرج أرمينية فقال لعثمان يا أمير المؤمنين ان الناس قد
 اختلفوا في القرآن فادرك هذه الامة فارسل عثمان الى حفصة ان ارسل اليها بالمحصف فارسلت اليه فدعا زيد بن ثابت
 وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عباس وعبد الله بن الحارث وقال انسخوا هذه المحصف في محصف
 واحد فلم ينسخوها رد المحصف الى حفصة وجمع الناس على هذا المحصف واكثر العلماء على ان عثمان جعل أربع نسخ
 وبعث الى الكوفة واحدة وإلى البصرة واحدة وإلى الشام واحدة وامسك عنده واحدة وقيل جعل سبع نسخ
 وبعث واحدة الى اليمن واحدة الى مكة واحدة الى البحرين والاول اصح (قوله وعلى قراءة الرفع) هي قراءة أبي
 السمال قرأ بضم التاء ورفع النون كذا في البحر (قوله فنقص الفراء على انها لا تعمل الا في لفظة الحين) قال الرضي قال الفراء
 وتكون مع الاوقات كلها وانشد ولات ساعة مندم * وهذا يخالف ما نقله عنه المصنف (قوله بنقص الحين) في البحر هي
 قراءة عيسى بن عمر قرأ بكسر التاء من لات وجر النون من حين (قوله فزعم الفراء ان لات تستعمل حرفا جارا للاسماء الزمان)
 قال الرضي وليس بشئ اذ لو كان بحر غير اوان واختصاص الجارية بعض الجرورات نادر ولم يسمع لات حين مناص ببحر حين
 الا اذا كان جارا لكان لا بد له من فعل أو معناه متعلق به انتهى (قوله * طلبوا صلحنا ولات اوان) * هذا مصدر
 بيت لابي زيد الطائي عجزه * فاجبنا ان لات حين بقاء * (قوله مع حذفه وزيادته) اراد بزيادته كونه للتأكيذ (قوله

الارجل جزاء الله خيرا) هذا صدر بيت مجزوء • تدل على محصلة تبيت • وقد تقدم الكلام عليه في الابطح
 الهمزة والتخفيف (قوله والثاني ان الاصل ولات أو ان صلح) قال الرضي وأوان عند السير في والمبرد مبنى لكونه مضافا
 الاصل الى جملة فغنى طلبوا صلحنا ولات أو ان طلبوا الصلح ولات أو ان طلبوا ثم حذف الهمزة وبقي أو ان على السكون ثم ابدل
 التنوين من المضاف اليه كما في يومئذ فسكرت النون لثلاث سوا كن كما كسر ذال اذا وتقول حذف الهمزة وبقي على الكسر
 لا على السكون لانه لا يجتمع ساكنان ثم أتى بتنوين العوض ولا يعوض التنوين في المبتدئين من المضاف اليه الا اذا كان جملة
 فلا يعوض في نحو من قبل (قوله وقال الزمخشري للتعويض) في الكشف وقرئ حين مناص بالكسر ومثله قول أبي زيد
 الطائي طلبوا صلحنا ولات أو ان • فاجبت ان لات حين بقاء • فان قلت ما وجه الكسر في أو ان قلت شبهه باذني قوله
 وأنت اذ صبح في أنه زمان قطع منه المضاف اليه وعوض التنوين لان الاصل ولات أو ان صلح فان قلت فاستقول في حين
 مناص المضاف اليه قائم قلت نزل قطع المضاف اليه من مناص لان أصله حين مناصهم بمنزلة قطع من حين لاتحاد المضاف
 والمضاف اليه وجعل تنوينه عوضا من الضمير المحذوف ثم بنى الحين لكونه مضافا الى غير متعين (قوله ولو كان تارعم
 لا عرب لان العوض يتنزل منزلة المعوض منه) فيه نظر لان ذلك انما يلزم لو كان التعويض في أو ان بدل بذاته وهو ممنوع
 ولو سلم قاله عوض لا ينزل منزلة المعوض من كل وجه ولا يقوم مقامه في كل حكم (قوله وعن السراة بالجواب الاول) هو ان
 خفض الحين على اضمار من الاستغراقية فيكون موضع من حين مناص رفعا على انه اسم لات على قول الجمهور كما تقول ايس
 من رجل قائما وعلى انه مبتدأ على قول الاخفش والخبر على كل منهما محذوف وفي الضروري أيضا عين ولات حين
 بالرفع مناص بالفتح قال صاحب اللوائح فله على حين على الضم فيكون في الكلام تقديم وتأخير واجراؤه مجرى قبل وبعد في
 الغاية وبني مناص على الفتح مع لات على تقدير لات مناص حير لكان لا انما تسهل في النكرات في انصافها من دون ان
 يفصل بينهما ظرف أو غيره وقد يجوز ان يكون لذلك معنى لا أعرفه انتهى قول صاحب اللوائح (لو) (قوله في المستقبل)
 ظرف للسببية والمسببية لا للعقد لانه في زمن التكامل وهو حال (قوله لان الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي عكس
 ما يتوهم المبتدئون) هذا ظاهر اذا كان الزمن المتصفا بالاستقبال والمضي واحد كصورة التي ذكرها أو ماددا كان منعددا
 كأمس الماضي وعند المستقبل فان الماضي فيه سابق على المستقبل على ما لا يخفى ويمكن في بيان سبب الشرطيان على
 الشرط بل وان يقال ان الشك وعدم الجزم ولو للجزم بالامتناع والشك تصور والجزم تصديق والتصور سابق على التصديق
 أو الانسان يشك أولا ثم يجزم اذا قام الدليل (قوله داخلا على فعل الشرط منفيا لفظا ومعنى) هذا التفصيل ان عمل الشرط
 لا منفيا والمثال والشعر الاول والثاني لدخول حرف الاستدراك على لفظ فعل الشرط والابتداء وبيت الخاسي لدخوله على
 معنى فعل الشرط وانما قال في الشعر الاول ومنه لانه لم يؤثر فيه بعد حرف الاستدراك بنى استغناء عن السبب للمعنى
 عن نفي كونه لادنى معيشة وكلمة قوله قبل البيت الثاني مجرورة عطفا على محل لوجاءني أكرمته عطف توهم لان معنى تقول
 لوجاءني أكرمته أكرمته نحو لوجاءني أكرمته (قوله ولوان ما أسعى الى آخره) هذان البيتان لا هربى القيس وما يعمل
 ان يكون موصولا حرفيا أو اسميا وان تكون كافة فان قيل لو كانت كافة لكتبت متصلة اجيب بانها انما كتبت منفصلة
 على احتمال انها غير كافة والمؤنل المؤصل (قوله أي فلم يركموا هم كذلك) في الشرح هكذا ثبت في النسخ التي رأيتها وقد
 استشكل بعض الطلبة بنزوله في حلقه التدريس عند قراءته اثبات الياء مع الجازم فاجبت بان رأى سمع فيه الغلاب
 يجعل العين في محل اللام تقول راءه مثل راءه وقد قرئ في الشواذ ان راءه استغنى يالف بعد الاء وهمزة بعد الالف ومضارعه
 حينئذ ترى همزة في الآخر بعد ياء فاذا دخل الجازم سكن الهمزة وساغ ابدالها ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة وقد خرج
 الامام أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي على ذلك قول الشاعر • كأن لم ترا قبلي أسيرا عانيا • فقال الاصل في نراه
 بهمزة بعد الالف سكنت للجازم فالتقى ساكنان فحذف لذلك أولاها وهو الالف ثم أبدلت الهمزة الساكنة بعد النقص
 ألفا واذا ثبت ذلك فلا ان تضبط يركموا هم من قول المصنف فلم يركموا هم بهمزة ساكنة بعد الراء ولك ان تضبطه بياء
 مبدلة من الهمزة الساكنة وهذا غاية ما يقال في هذا انتهى وأقول ليس هذا بغاية ما يقال في هذا في شرح التسهيل
 ما يتأتى به الجواب أيضا وهو وقال بعضهم ان اثبات هذه الحروف لغة لبعض العرب في السبعة وقيل اغمار ومن ذلك

مجزوم بحدف الحروف ثم انشبت الحركات فنشأ عنها الحروف الموجودة في اعراب أبي البقاء في قراءة قبيل انتهى
 يتقى وجوب بانه اشبع حركة الناقب فنشأت الياء و بانه قدر الحركة على الياء وحذفت بالجارم وجعل حرف العلة كالصحيح
 انتهى وذهب كرام الصنف أيضا هذه القراءة في الباب الرابع في أثناء الكلام على العطف وذكر فيها هذين الوجهين
 وغيرهما (قوله لو كنت من مازن الى آخره) تقدم الكلام عليه عند الكلام على اذن (قوله اذ المعنى لسكنى لست من
 مازن بل من قوم ايسوا في شيء من الشر وان كانوا ذوي عدد) في الشرح ظاهر كلامه انه جعل وان كانوا ذوي عدد حال مع
 افتراءه بالواو وفي جواز تقدم هذا الخلاف ثم انه المنة انما تنافي على ان يكون صاحب الحال اسم ليس لا الضمير
 المستكن في خبرها الظرف لازوم تقديم الحال على عاملها المعنوي وهو متنع في مثل هذه السورة على الاشبع ولو جعلت
 الجملة المذكورة متروكة لاسيما بتكاف وأقول ما المانع من ان يكون صاحب الحال اسم ليس وحدثت فيكون
 حالا من آخره عن عاملها المعنوي مقترنة بالواو (قوله وهذه المواضع ونحوها بمنزلة قوله تعالى وما كثر سليمان ولكن الشياطين
 كفروا) يعني بمنزلة في تقدم ما يفيد النفي على الاستدراك وفي وقوع الاستدراك على الفعل المتقدم (قوله وما رميت اذ
 رميت) في حاشية المطول للسيد أي وما رميت حقيقة اذ رميت سورة لان أثر ذلك الرمي كان ارباعا من طوق البشر ونيسل
 ما رميت تاثير اذ رميت كسبه وليس بشيء بل بانه في جميع الافعال عند الغائب بالكسب وعدم محته عند من يشكره (قوله
 وهو باطل بواضع كثير منها قوله تعالى ولو انزلنا اليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم كل شيء قبلا ما كانوا ليؤمنوا)
 الجواب عن تلك المواضع ان لو تقدم العمل للدلالة على امتناع الجواب والشرطية ما يل للدلالة على تقرير الجواب ووجد
 الشرط أو فقه وتلك الواضع منه واستمع عن قريب لهذا زيادة تحقيق ان شاء الله تعالى وقيل كرهيف ورغف يعني
 كدبل أي كغلا بغير واو وانذر أو بمعنى قبل الذي هو جمع قبله يعني جماعات أو مصدر بمعنى مقابلة كقبلا بكسر القاف
 وفتح الموحدة في قراءة نافع وابن عامر أي ولو انزلنا الملائكة كما اقترحوا وقالوا لولا أنزل علينا الملائكة وكلمهم كقالتوا
 فأتوا بآياتنا وحشرنا عليهم كل شيء قبلا كما قالوا أو تأتي بالله والملائكة قبيلا ما كانوا ليؤمنوا في حال من الاحوال لسبق القضاء
 عليهم بال كفر الا ان يشاء الله الا في حال مشيئة الله تعالى اي انهم وهو استثناء متصل من أعم الاحوال وقيل منقطع (قوله وقول
 عمر رضي الله عنه نعم العبد صعب لولم يخف الله لم يعصه) قال القاضي بهاء الدين السبكي في شرح الخبائس لم أر هذا الكلام
 في شيء من كتب الحديث لا معروف ولا معروف فلا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن عمر مع شدة التخصص انتهى وقال الشيخ
 والذي رحمه الله تعالى ومن خطه نفقات رأيت الحافظ أبا بكر بن العربي ينسبه الى عمر بن الخطاب الا انه لم يبدله اسنادا انتهى
 وقال الحافظ زين الدين بن العراقي ومن خطه نفقات لأصل لهذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم أقف له على اسناد فط
 في شيء من كتب الحديث وبعض النقاد ينسبونه الى عمر بن الخطاب من قوله ولم أره اسنادا الى عمر انتهى وفي الشرح وقد
 سألت عن ذلك بعض حفاظ العصر فاجبرني انه بحث عن ذلك فلم يفت عليه ثم وقعت في الحلية لابي نعيم في ترجمة سالم مولى
 أبي حذيفة رضي الله عنه على حديث رفعه من طريق عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول ان سالما شديد الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله ما عصاه انتهى وفي المطول فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم
 انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في نحو نعم العبد صعب لولم يخف الله لم يعصه والاي لم ثبوت عصيانه لان نفي النفي اثبات وهذا
 فاسد لان الغرض مدح صعب بعدم العصيان قلنا قد يستعمل ان لولللدلالة على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الأزمنة
 في قصد المنكاه وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه ذلك الجزاء ويكون تقيض ذلك الشرط أنسب وأليق باستلزام
 ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط والجزاء مشبته نحو
 لو أهنتني لا تثبت عليك أو مغبين نحو لولم يخف الله لم يعصه أو مختلفين نحو ولو ان ما في الارض من شجرة أقلام والبحر عده
 من بعده سبعة أبحر ما نفذت كلمات الله ونحو لولم تكرمي لا تثبت عليك انتهى وهذا ما وعدناك بسماعه فيما سلف (قوله ثم
 تارة يعقل بين الجزأين ارتباطا مناسب وتارة لا يعقل) في الشرح اعترافه بان الشرط سبب ياتي هذا التقسيم فان السبب
 يقتضي ارتباطا مناسباً وبين مسببه الاتراء قال بعد ذلك الثاني انه لما فقدت المناسبة فقدت العلية فحيث تنتفي المناسبة
 تنتفي السببية فلا يأتى التقسيم المذكور وأقول انما اعترف بدلالة لوعلى عقد السببية والمسببية ولا يلزم من الدلالة على ذلك
 تحقق السببية ولو سلم فراد المصنف ان الجزأين مع قطع النظر عن لوقد يدرك العقل بينهما تناسب مقتضيا لذلك الارتباط وقد

لا يدرك وقد أشار الشارح الى هذا بقوله بعد ذلك وقد يقال ان التقسيم لم يقع بالنسبة الى المناسبة وانما وقع بالنسبة الى العقل فقط والمتافى هو الاول (قوله وما يجوز فيه العقل ذلك) الاشارة هنا وفي ان ذلك والضمير المنصوب في ترجمته وفي انه لا انحصار سببية الثاني في سببية الاول وفي الشرح لا نسلم انه يلزم من ترتيب شيء على شيء ظهور انحصار سببية في ذلك الشيء ولا نسلم ان ذلك هو المتبادر الى الذهن وأقول مراد المصنف بالظاهر هنا الرابع وكل من انصف من نفسه اذا سمع هذا القسم من لو ولا حظ انحصار سببية ما بعدهما فيما يليها وعدم انحصارها فيه وجسد انحصارها راجع الى ذهنيه وساقا الى فهمه وكيف لا والاصل في سبب السبب الواحد ان يكون واحدا (قوله وهذا النوع يدل فيه العقل) لوقال وهذا القسم لكان أحسن لان الاشارة الى ثالث أقسام النوع الاول فالتعبير بالنوع يوهم انها الى النوع الاول الا ان هذا الايهام مندفع بان قوله يدل فيه العقل الى آخره حكم ثالث أقسام النوع لاسم النوع لانه ذكر في كل من قسمي النوع الاولين حكمه فيه (قوله أحدهما ان دلالاتها) أي لو على ذلك أي انتفاء الجواب انما هو من باب مفهوم المخالفة لان لولا الشرط ومفهوم الشرط من أنقسام مفهوم المخالفة وفسر مفهوم المخالفة بان يكون المسكوت عنه مخالفا في الحكم للذكر اثباتا ونفيًا ومفهوم الموافقة بان يكون المسكوت عنه موافقا في الحكم للذكر (قوله والثاني ان يكون الجواب مقررًا على كل حال من غير تميز من لا لولية نحو ولوردوا) فهذا وأمثاله يعرف بثبوته بعلة أخرى مستمرة على التقديرين والمقصود من هذا القسم تحقيق ثبوت الثاني في الشرح لا مانع من ادعاء امتناع الشرط والجواب جميعا في هذه الآية ولا محذور يترتب عليه ولا داعي الى ما ارتكبه من كون الجواب مقررًا على كل حال بل الظاهر خلافه وأقول الداعي له الى ذلك ان المناسبة لما انتفت بين ردهم الى الحياة الدنيا وعودهم لما هو عليه وكان المقصود تحقيق ثبوت عودهم لا امتناع ردهم علم ان عودهم معلل بأمر آخر هو طبعهم على التكذيب والمخالفة وذلك أمر مستمر فهم على التقديرين وقد أشار المصنف الى هذا بقوله فهذا وأمثاله الى آخره (قوله حرف لما كان سيقع لوقوع غيره) قال ابن مالك في شرح الكافية يعني انك اذا قلت لوقام زيد لقيام عمر ومتشاه ان القيام من عمرو كان متوقفا لحصول قيام من زيد على تقدير حصوله وليس في هذه العبارة تعرض لكون الثاني صالحا لحصول بدون حصول الاول أولا والحق انه صالح لذلك انتهى وقال بعضهم ان سيديو به احتراز بقوله كان عن ان واذا فأنهم لما يقع في المستقبل لوقوع غيره على سبيل الشك في ان وعلى سبيل الظن في اذا وأتى بالفعل المستقبلي احتراز عن لما فأنهم لما يقع لوقوع غيره وأتى بالنسبة الدالة على التوقع للدلالة على انه لم يكن حينئذ لغيره وروا استعجاله فهي مصرحة بأنه لم يكن ومع ولا هو واقع في ذلك الوقت وأقول فيه نظر لان قوله حرف ليس بمتناول لا ذوالا لما وكيف يحترز عنهم ما قال بدر الدين بن مالك انما قالوه في تفسيره لو بامتناع الثاني لا امتناع الاول عندي تفسير صحيح وهو الذي قصده سيديو به من قوله لو لما كان سيقع لوقوع غيره يعني انها تقتضي فعلا ماضيا كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره والمتوقع غير واقع فكانه قال لو تقتضي فعلا امتنع لا امتناع ما كان يثبت لثبوته وهو نحو ما قاله غيره (قوله وقول ابن مالك حرف يدل على انتفاء نال يلزم لثبوته ثبوت ناليه) قال ابن مالك في شرح الكافية العبارة الجيدة في لو ان يقال حرف يدل على امتناع نال يلزم لثبوته ثبوت ناليه فقيام زيد من قولك لوقام زيد ان قام عمر ومحكوم بانتفائه فيما مضى وكونه مستلزما لثبوته لثبوت قيام عمرو وهل لعمر وقيام آخر غير اللازم عن قيام زيد او ليس له تعرض لذلك بل الاكثر كون الاول والثاني غير واقعين وقال في التسهيل لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه فقوله يقتضي امتناع ما يليه يعني الشرط لانه لو ثبت لثبت جوابه وكان الاخبار بذلك معلوما بان يجب ولم يكن اقوالا لوقام زيد قام عمر وفائدة وقوله واستلزامه لتاليه أي يقتضي استلزام شرطها الجواب فيلزم من تقدير وجود شرطها وجود جوابها ولا يقتضي امتناع الجواب في نفس الامر ولا ثبوته وفي بعض النسخ لو حرف يقتضي نفي ما يلزم لثبوته ثبوت غيره والعبارات الثلاث بمعنى كذا في شرح التسهيل لابن أم قاسم (قوله بل بان صفاته تعالى لانهاية لها) معنى عدم تنهاى صفاته تعالى هو عدم تنهاى متعلقاتها بمعنى ان متعلقاتها لا تنتهي الى حد لا يتصور ان فوقه آخر لا يعني ان ما لانهاية يدخل في الوجود فانه محال وفي البحر قال أبو علي المراد بالسكيمات والله أعلم ما في المقدور دون ما خرج منه الى الوجود وقالت فرقة المراد بكلمات الله معلوماته انتهى وأقول القول الاول مناسب لقول قتادة في قوله تعالى ان الله يشرك بكامة سمي عيسى بكامة لصدوره بكامة كن وكقول البعض ان قوله تعالى انما قولنا لشيء اذ اردناه ان نقول له كن فيكون حقيقة وأنه تعالى اجري سنته في تكوين الاشياء ان يكونهم هذه الكامة وان لم يمتنع تكوينها بغيرها والمعنى يقول له احدث فيحدث عقيب هذا القول

قوة بالمشاة المفتوحة والواو الساكنة بعدهما وحدة هو الخفاجي أحد عشاق العرب مات سنة خمس وسبعمائة ويلي الانجيلية صاحبه وقد ذكرناهما في أو الجندل الجارة والصفائح الجارة العراض والبشاشة طلاقة الوجه والاقبال وزقازقي وقاف صاح قال في الصحاح زقا الصدى يزقو يزق أي صاح وكل صاح زقا والزقية الصيحة (قوله لا يلفك) (راجيك الخ) العدم الفقير يعني العدم كالايم يعني المولم أو بمعنى العدم تنزيلا لوجود من لا مال له منزلة العدم (قوله وانما أوانا الترك بمشارفة الترك لان الخطاب للأوصياء) في الكشف لومع مافي حيزه صلة للذين والمراد بهم الأوصياء أمروا أن يتخشوا الله فيصاموا على من في حجورهم من اليتامى ويشفقوا عليهم خوفاً من أن يتركوهم ضعافاً وشقة عليهم أن يتدروا ذلك في أنفسهم ويصوروه حتى لا يجسر واعي خسلاف الشفقة والرحمة ويجوز أن يكون المعنى ويتخشوا على اليتامى من المضاع وقيل هم الذين يجلسون إلى المريض فيقولون ان ذريتك لا يذنون عنك من الله شيئاً فقدم مالك فيستغفره بالصيا فأمروا بأن يتخشوا ربهم ويتخشوا إلى أولاد المريض ويشفقوا عليهم شفقتهم على أولاد أنفسهم لو كانوا ويجوز أن يتصل بما قبله وان يكون أمرا للورثة بالشفقة على الذين يحضرون القسمة من ضعفاء أقاربهم واليتامى والمساكين وان ينصروا أنفسهم لو كانوا أولادهم بقوا خلفهم ضائعين محتاجين هل كانوا يخافون عليهم الحرمان والحماية فان قلت ما معنى وقوع لو تركوا وجوابه صلة للذين قلت معناه وليخش الذين صفتهم وحالتهم انهم لو شافوا ان يتركوا خلفهم ذرية ضعفاً وذلك عند احتضارهم ما عاينهم الضياع بعدهم لذهاب كافهم وكاسبهم انتهى وفي حاشية التتاراني ان الصلة يجب ان تكون مفعلة معلومة للمعطى ثابتة للوصول كالصفة للموصوف فكيف ذلك في الشرطية لواقعة صلة قاياب بان كون سال الأوصياء أو البهالسين أو الورثة وصفتهم مضمون هذه الشرطية قضية معلومة وأشار إلى انه لا بد من حمل لو تركوا إلى المشارفة ليصح وقوع خافوا حراله ضرورة انه لا خوف بعد - حقيقة الموت وترك الذرية وفي كلام بعض النحاة ان لو هذه بمعنى ان وهو انه هرو في الحاشية أيضا عند قوله تعالى هدى للمتقين والمعتبر في المجاز باعتباره المشارفة حال اعتبار الحليم لا مال الحليم وعصير الجرحته ان صار عند الاخبار خيرا لانه حال تعلق العصير به ليس بخمر وكذا عصير العصور أيضا مجاز وانما الحقيقة صر العنب ثم هذا النوع من المجاز قد يكون بطريق الحصول بان يحصل الاتصاف بالمعنى الحقيقي عقيب تعلق الحكم بالترخ كقيل للتمبل ومرس المريض وقد يكون بطريق المصير اليه بان يكون شأنه المصير إلى ذلك ولو بعد حين كقوله تعالى ولا يلدوا الا ذرا كهارا فان اتصاف المولود بذلك متأخر عن تعلق الولاد به انتهى (قوله ولهذا لا تقول لو يقوم زيد فممر ومناطق كما تقول ذلك مع ان) في الشرح ليس امتناع هذا التركيب قاضيا بانتفاء كونها لتعلق في المستقبل اذ ب حرف يكون بمعنى حرف ولا يساو به في جميع أحكامه وأقول لو كانت بمعناها لوقعت موقعها قال ابن الحاجب في أصوله يقع كل من المترادفين مكان الآخر لانه بمعناه ولا يجز في التركيب (قوله وكذلك أنكره بدر الدين بن مالك وزعم ان انكار ذلك قول أكثر المحققين) لدى في شرحه للالفيه وذهب بعض النحويين إلى ان لو كما تكون للشرط في الماضي تكون للشرط في المستقبل وعندى ان لو لا تكون غير الشرط في الماضي وما عسكوا به من نحو قوله تعالى وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعفاً فانا ما نأبىهم وقول الشاعر * ولو ان لبلى الانجيلية سلمت * لاجبة فيه لصفة حملة على المصى (قوله فاما ابن الحاجب فانه قال في اماليه) قال الرضى وقال المصنف يعنى ان الحاجب بل هي لامتناع الاول لامتناع الثانى قال وذلك لان الاول سبب والثانى مسبب والسبب قد يكون أعم من المسبب كالحراق الحاصل من النار والشمس قال فالاولى ان يقال لانماء الاول لانماء الثانى لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء كل السبب وفيما فانه نظر لان الشرط عندهم ملزوم والجزاء لا ربه سواء كان الشرط سببا كما في قولك لو كانت الشمس طالعة لمكان النهار موجودا أو شرطا كما في قولك لو كان لي مال لميت أولادى ولا سببا كما في قولك لو كان زيد أبى لميت ابنه ولو كان النهار موجودا لمكان الشمس طالعة والصحيح ان يقال هي موضوع لا مفعول الاول لامتناع الثانى أى امتناع الثانى يدل على امتناع الاول لكن لا للعلية التي ذكرها بل لان لو موضوعة ليهكون جزاؤها مقدر الوجود في الماضي والمقدر وجوده في الماضي يكون بمنعافه فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه أى الجزاء لان الملزوم ينتفى بانتفاء لازمه انتهى وقال التتاراني في مطوله ليس معنى قولهم لو لا امتناع الثانى لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثانى حتى يرد عليه ان انتفاء السبب أو الملزوم لا يدل على انتفاء السبب أو الملزوم بل

معناه انه السدالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فغنى لو شاء الله لهداكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشيئة فهي عندهم تستعمل الدلالة على ان علة انتفاء مشيئة من الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير ان ذات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم لولا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا على ذلك هو معناه ان وجوده الى سبب عدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يزل على ما ذكرنا فلما قول أبي العلاء ولودامت للدولت كانوا كغيرهم * رعايا ولا يكن لهم دوام الا ترى ان استثناء منقضى المندم لا ينفخ شيئا على ما تقر في المنطق وكذا قول الحماسي ولو طاردوا رقبتي * اطارت ولكي لم يطر أي عدم طيران تلك الضرس بسبب انه لم يطرذ وحافرها أو أم أرباب العقول فتدجملوا ولو ان ونحوها ادلة للالزام الدالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الحد القصد بانتفاء ما هو له اصح عندهم استثناء من المندم فتعولوا كانت الشمس طالعة فالتزام وجودها لكن الشمس طالعة فهم بسبب ما لو لم الدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة لعدم بقاء الجزاء الاول ضرورة انه انما المزموم بانتفاء المزموم من غير الدلالة الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها في التماسات لا كتساب العلوم والتسديدات ولا شك ان العلم بانتفاء المزموم لا يوجب العلم بانتفاء لازم بل الامر بالعكس واذا انصرفت ما وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة أكثر امكن قد تستعمل على قاعدة فهم تكافؤ قوله تعالى لو كان فهم ما آلهة الا لله لفسدت العالمين والافراد الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الآلهة لا ببيان سبب انتفاء الامداد علم ان اعتراض الشيخ المتفق يعني ابن الحاجب وأشباهه انما هو على ما هو من كلام القوم وقد انزلوا فيه غدا اصبر يا اكرم من عاب قولنا لا يهيج انتهى وقال السبكي في شاشته يفهم من طاهر قوله وأما رباب العقول فتدجملوا وقوله وادانهم او حذنا منهم لما على قاعدة اللغة أكثر المعنى الثاني انما هو بسبب الارضاع الاصطلاحية لارباب العقول وان الآية الكريمة واردة على منتهى اوضاعهم وبسبب بعد جدا والحق انه ليس من المعاني المتبعة عند أهل اللغة الواردة في اسمهم لانهم عرفوا منهم قديمتهم ولا يستدلون في الامور العرفية بما يبال له في البلد فنقول لا ادلو كان فيه حاضر تجلسه ابيستدل بعدم حضوره على عدم كونه من البلد وتسمى علماء البيان مثله بالطريقة البرهانية ايكنه أقل من اسم الامم المعنى الاول (قوله وخلاف ما فسروا به عبارتهم) الضمير في فسروا وفي عبارتهم لم يثبت الامتناع وما فسروا به هو قولهم لا مسمع الجواب لامتناع حرف الشرط وعبارتهم في قولهم حرف امتناع لا امتناع (قوله فان المعنى انقلب عامه) هذا جواب سؤال متقدمين بسبب تفسير بدر الدين عباراتهم بما يوافق ما قاله ابن الحاجب وقوله لنصرته اول دليل على انقلاب معنى لو على بدر الدين (قوله فانه من ابن الحاجب اخذ) هذا جواب سؤال متقدمين بسبب تفسير ابن الخطيب عباراتهم بما يوافق ما قاله ابن الحاجب (قوله ان ما قاله من التأويل ممكن في بعض المواضع) أراد بالتأويل ما نقله عنه من قوله وغاية ما في أدلة من أثبت ذلك الى آخره (قوله ومما لا يمكن ذلك فيه قوله تعالى وما أنت بمؤمن لنا) لا استحالة ان يرادوا كذا صادقين فيما مضى ما أنت بمصدق لنا الكلام تصديق (قوله قوم اذا ساروا بالحق) المآثر جمع منزركم الميم وهو الازار كقولهم ملحف وملحف ومقرم ومقرم ونرام وسد المآثر هنا كناية عن ترك الجماع والاطهار جمع طهر وهو زمن انقطاع الحيض (قوله أرى وأسمع ما لم يسمع النبل) هذا مجزئيت من قصيدة كعب بن زهير التي امتدح بها النبي صلى الله عليه وسلم وصدده انتدأ قوم مقاموا ليتوحيه وبعده نفل برعد الا أن يكون له من الرسول بادن الله تنويل (قوله قول فتيلة ما كان ضرك) فتيلة بالقاف المضمومة والمتناة الفوقية وباء المصغير قال السهيلي والصحيح انها بنت المضرب اخته قال الزبير بن بكار وغيره وكذلك وقع في كتاب الدلائل اه وقال الواقدي أسلمت فتيلة يوم النخ وكان النبي صلى الله عليه وسلم قتل المضرب صبرا بالصفر ابعده ان انصرف من ودة بدر فانشده فتيلة بعد قتله أي اياتا منها هذا البيت وقال عليه الصلاة والسلام لو سمعته ما قتلتها ولعفوت عنه ثم قال لا تقتل قريش بعد هذا صبرا قال الزبير بن بكار وسمعت بعض أهل العلم يقرأ أبياتهم او يدكرانها منوعة وكان من جملة أذى النضر للنبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقرأ أخبار الجحيم على العرب ويقول محمد يانيكم باخبار عادوثه وودانا آتيكم بخبر الا كاسرة والقياصرة والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظه يغيطه وفي القاموس الغيظ الغضب أو شدته أو سورته أو أوله والمخني اسم مفعول من أحنقه أي غاظه فهو توكيد للغيظ وما تافية أو استغفامية والمعنى أي شيء كان يضرك لو عفوت والفتى وان كان مغضبا منطويا على حنق وعداوة قديين ويعفو (قوله وربما فات قومنا الخ) جل الشيء معظمه والتأني

التوقف والحزم ضبط الامر والاخذ فيه بالثقة ومن تعليلية لغات (قوله تجاوزت احرام الخ) تجاوزت التي جرت والاحراس جمع حارس كاصحاب جمع صاحب وقيل جمع حرس كاجار جمع حرس وحرس جمع حارس تكسدم جمع خادم والمعر جساءة الناس وحراس جمع حريص كطرف جمع طرف وجاء ماضيه من باب ضرب ومن باب علم ويسرون يروى بالمهملة من الاسرار وهو الاظهار والاختفاء لفظ مشترك بين هذين الضدين ويرى بالهمزة وهو بمعنى الاظهار فقط (قوله فاعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه ان تدهن) وفي الشرح الذي يظهر ان تدهنوا منصوب بان مضرة جواز او المجموع منها ومن صلتها معطوف على المجموع من لو وصلتها و أقول لانسم ان اضمار ان بعد الفاء ههنا جائز لان ذلك اذا كان العطف بها على اسم ليس في تأويل الفعل نحو * لولا توقع معترفارضية * حتى لو كان العطف بها على اسم في تأويل الفعل نحو الطائر فيغضب زيد الذباب وجب الرفع وعلى ما قال الشارح يكون العطف بها على مجموع حرف وفعل صريح ذلك المجموع في تأويل اسم وهو اولي بوجوب الرفع على ان ما ذكره المصنف هو الوجه الثاني من الوجهين اللذين ذكرهما صاحب البصر حيث قال وجهه ورا المصاحف على اثبات النون وقال هرون انه في بعض المصاحف فيدهنوا ولنصبه وجهان أحدهما انه جواب ودو التضمنه معنى ايت والثاني انه على توهم انه نطق بان أي ودوا ان تدهن فيدهنوا عطف على التوهم ولا يبي هذا الوجه الا على قول من جعل لو مصدرة بمعنى ان (قوله ولا دليل في هذا الجواز ان يكون النصب في فافوز مثله في الواحيا ومن وراء جواب أو يرسل رسولا) هكذا رأيناه في نحو عشر نسخ معتمدة وفي بعض النسخ ما وافق نسخة الشارح وهو بدل فافوز فيكون ولا يبي ان الاشارة في قوله ولا دليل في هذا على النسخة الاولى الى انتصاب فافوز على نسخة الشارح الى انتصاب فيكون وتوجيه نسخة فيكون مذكور في الشرح وهو ان يكون منصوب بان مضرة والمصدر المسبوك منها ومن صلتها اسم معطوف على الاسم المتقدم وهو كره أي ايت لنار جو عفا فكوننا من المؤمنين واما نسخة فافوز فتوجيهها غير ظاهر اذ لم يتقدم اسم خالص يصح عطفه عليه كعطف يرسل على وحيا فان قيل قال السفاقي فافوز بنصب الزاي وهو جواب التثني ومذهب جمهور البصريين ان انتصاب باضممار ان بعد الفاء وهي حرف عطف عطفت المصدر المنسب اليه من ان المضرة والفعل المنصوب بها على مصدر متوهم ومذهب الكوفيين انه انتصب بالخلاف ومذهب الجري انه انتصب بالفاء نفسها أوجب بان ما ذكره السفاقي توجيهه لنصب المضارع الواقع جوابا للتثني ومراد المصنف وجه غير هذا وهو انتصب لا على انه جواب للتثني بل على انه لا عطف على اسم سابق (قوله وقول ميسون ولبس عباءة الخ) قول مجرور عطف على الواحيا وميسون بيم مفتوحة فتاء ثنية ساكنة فسين مهملة في آخره نون بنت بحدل بموحدة مفتوحة فحاء مهملة ساكنة فدا لمهملة مفتوحة فلام تزوجه امه اوية رضى الله عنه ونقلها من البدو الى الشام فكانت تكثر الحنين الى اناسها والتذكر الى مسقط رأسها فسميها ذات يوم تشدد لبيت تخفق الارواح فيه * أحب الى من قصر منيف ولبس عباءة وتقرعني * أحب الى من لبس الشفوف وأكل كسيرة في كسريتي * أحب الى من أكل الرغيف وأصوات الرياح بكل فج * أحب الى من نقر الدفوف وكلب ينبج الطراق دوف * أحب الى من قط ألوف وبكري تبع الاطمان صعب * أحب الى من يغسل رفوف وخرق من بني عمي نحيف * أحب الى من يحل عليف وفي بعض النسخ من علف عفيف لما سمع معاوية الايات قال امارضيت ابنة بحدل حتى جعلتني بحلا عليفاهكذا ذكره الحريري في درة القواص في أوها م الخواص والارباح جمع ربح والمنيف العالي المشرف وشف عليه ثوبه يشف شفوفاوشنيفاأيضاع الكسائي أي رق حتى يرى ما خلفه وثوب شف وشف أي رفيق وكسر البيت بكسر الكاف أسفل شقة الخباء التي تلي الارض من حيث يكسر جانباه والتبع الطريق الواسع بين جبلين وقيل الطريق الواسع والدفوف جمع دف بضم الدال وهو الذي يضرب به النساء وحكي أبو عبيد عن بعضهم ان الفتح فيه لغة والبكر بفتح الموحدة الفتى من الابل والخرق بكسر الخاء المحجمة الكريم السخي والنفيف الهزيل والاهل من ولد البقرة والعليف الذي يعتلف ولا يرسل المرعى والعج الرجل من كفار الجهم والعنيف الذي لا رفق فيه (قوله ولوبس المقابر الخ) هذا الشعر لاهل بن ربيعة بن الحارث بن ثعلبة بن وائل واسمه امرؤ القيس وقيل عدى قال ذلك حين أخذ بنتا راحيه كليب واسمه وائل وكنته أبو الماحد ذكر ذلك أبو عبيد البكري في شرح امالي القالي ويخبر مبنى للسؤل والذائب بجمعة فنون وفي آخره موحدة موضع والزير بكسر الزاي في أوله الذي يجب محادثة النساء ومجا لسنهن سمى بذلك لكثرته زيارته

لمن والجمع أوزار ووزيرة ووزير وفي الشرح وأي زبر المراد به كليب فهو وظاهر أنهم مقام المضر انتهى وفي هامش بعض نسخ
المتن والزيادة الذي يكثر الازار لانه لانه وهو كناية عن ملازمة البيوت وترك القتال كمادة الجبان ويوم الشتمين اسم لحرب
وقعت بالذات انتهى وما في الشرح هو الموافق لما في شرح رسالة ابن زيدون للشيخ جمال الدين بن نباتة وفي شرح الامالي
للمكرى والشهيدان شتم وشعيت ابناهما وية بن عامر بن دهل بن ثعلبة واسم شتم مارتة والباء في بالذات ظرفية (قوله أو انها
سرف وضع للتني كليت فمنوع لاستلزامه منع الجمع بينهما وبين فعل التني) في الشرح والظاهر ان هذا الوجه هو مراد
المتن شري فيكون مذهبه ان لو قدر انه مفيد للتني بحسب الوضع وما أورده من استلزامه منع الجمع بينهما وبين فعل التني
لا يرد عليه فانهم ساءوا عند مجامعهم الفيل التني تكون مجرد المصدرية مساوية للدلالة على التني فلا يمنع الجمع اذ ذلك ولا اشكال
لكن يحتاج هذا الى ثبوت ان المتن شري يوافق على بحسب المصدرية (قوله وفيه نظر) وجهه ان ما قيل فيه ذلك عند التحقيق
ليس معارج مما تقدم صرح بذلك ابن أم قاسم في الجني الداني وقال السفة قاسي ولو على أنفسكم لو شرطية بمعنى ان وعلى
أنفسكم متعلق محذوف أي ولو كنتم شهداء على أنفسكم وحذف كان بعد لو كثير وقدره أبو البقاء ولو شهدتم على أنفسكم ودل
عالمه شهداء وقدره المتن شري ولو كانت الشهادة وبالاعلى أنفسكم (قوله كقولهم لو ذات سوارا طمئني) أي كقولهم في المائل
ولو قال كننوله ايكا اول لان الذي قاله حاتم الباقى حين لطمته جارية وهو ما سوري في بعض أحاديث العرب ثم صار مثالا
وذات السوار اخره لان الاماء عند العرب لا يلبس السوار وجواب لو محذوف أي طمان على (قوله وقول عمر لو غيرك فالحسنا
يا أبا عبيدة) أخرجه البخاري ومسلم عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج الى الشام حتى
اذا كان بمرغ اقبه امرأه الاجناد أبو عبيدة ابن الجراح وأصحابه فاخبروه ان الوباء قد وقع بالشام قال ابن عباس فقال لي
عمر ادع لي المهاجرين الاولين فدعوتهم فاستشارهم وأخبرهم ان الوباء قد وقع بالشام فاختلشوا فقال بعضهم قد خرجت لاهي
لا نرى ان ترجع عنه وقال بعضهم معك بقية الناس وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نرى ان تقدمهم على هذا الوباء
فقال عمر ادعوا عني ثم قال ادع لي الانصار فدعوتهم فاستشارهم فسلوكوا سبيل المهاجرين واختلشوا كاختلافهم فقال
ارتفعوا عني ثم قال ادع لي من كان ههنا من مشجعة قريش من مهاجرة الفخ فدعوتهم فلم يختلف عليه رجلان فقالوا نرى
ان ترجع الداس ولا تقدمهم على هذا الوباء فنادى عمر في الناس اني مصبح على ظهر فاصبروا عليه فقال أبو عبيدة بن الجراح
وهو اذ ذاك أمير الشام افرار من قدر الله فقال عمر لو غيرك فالحسنا يا أبا عبيدة وكان عمر يكره خلافه نعم نفر من قدر الله الى قدر
الله أرايت لو كان لك ابل كثيرة فهدمت وادباله عدوتان احداهما خصبة والاخرى جدبة ألسنت ان رعيت الخصبة رعيتها
بقدر الله وان رعيت الجدبة رعيتها بقدر الله قال فجاء عبد الرحمن بن عوف وكان متغيبا في بعض حاجاته فقال ان عندي من هذا
لعلم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا سمعتم به بارض فلا تقدموا عليه واذا وقع بارض وأنتم بها فلا تخرجوا
فرار منه قال فحمد الله وعمر وانصرف (قوله لو غيركم الخ) المراد بالجل هذا الذمة والعهد وقوة كلامه ان المحذوف الواقع
غيركم تشديده عاق ويمكن ان يكون ما هو لقوله فيما بعد بحسبه وان يكون اجار لقوله ادى الجوار وفي الشرح والذي يظهر
ان غرض الشاعر ذم مخاطبته بانهم لا قوة لهم يحتمون بها من التجأ الى جوارهم يقول لو تمسك الزبير بذمة غيركم لم يلتفت
الى جوار قومك لكن غيركم من الحماية له بحيث يفرقون عصبة قومك يعني وأما أنتم فاستم به هذه المثابة فلا يعتدل الزبير باعتصامكم
بل هو متمسك بجوار قومك (قوله لا يأمن الدهر الخ) يحتمل ان تكون لانايسة فيكون ما بعد هاءم فوجوا وان تكون
ناهية فيكون مجزوما مكسورا لا لتقاء الساكنين والبعثي الظم والتعدي (قوله وقيل من الثالث أي لو كنتم تملكون) في
الشرح هذا سهو فان الثالث هو ان يلي لو خبر كان وفي الآية انما وليها اسم كان لا خبرها على هذا أو تا كيد الاسم لا الخبر
على رأي الجيب عن الرد وأقول لاسهون هذا القائل بل جعله من الثالث بناء على آخر كلامه فيه وهو ان الاصل لو كنتم
أنتم تملكون فحذف كان ومرفوعها وعلى ان التأكيدها لم يكن له دلالة على معنى زائد على مؤكده كان كالمعنى (قوله وفيه
نظر للجمع بين الحذف والتأكيده) في الشرح لان سلم ان الجمع بينهما مما يمنع فقد أجازها اماما العربية سيبويه والتحليل وقدم
الكلام فيه في فصل ان المكسورة المشددة ويأتي في الباب الخامس في الخاتمة التي تكام فيها على الحذف وشروطه (قوله
لو غير الماء حاقى شرق) قيل هذا البيت لعدي بن زيد وقيل له أبلغ النعمان عنى مالكا * انه قد طال حبسى وانتظاري

وكان النعمان قد بلغه عنه شيء فاحتال حتى وقع في يده فحبسه الى ان مات والمالك والماسكة يقيم مفتوحة فهو منزهة ساكنة
فلام مضمومة الرسالة وفيه نظيران ماذكرانه قبله من شواهد العروض ولم يذكره الا وانتظار يسكون الراء والشرق
بكسر الراء صفة مشبهة من شرق بريقه اذا غص والغصان بفخ الذين المجهة والصاد المهملة اسم فاعل من غصصت يارجل
تغص فانت غاص بالطعام وغصان والغصة بضم الغين المجهدة وتشديد الصاد المهملة ما يعترض في الخلق من ما كول
والاعتصار بالعين والصاد المهملتين ازالة الغصة بشرب الماء قليلا قليلا وبالماء متعلق بالاعتصار يعني لو شربت بغير الماء
لازلت شرقى بالماء الذي يزال به الشرق (قوله لو في طهية الخ) الطهية بضم الميم وفتح الهاء وتشديد الهمزة الغنية هي
من تميم نسبوا الى أمهم والاحلام العقول جمع حلم بكسر الميم المهملة وسكون اللام وعرضوا بمعنى اعترضوا واعلم ان في كون هذا
البيت والذي قبله من الرابع نظيران لان الرابع هو ان يلى لو اسم هو في الظاهر مبتدأ وما بعده خبره ولم يلى لو يسميها الا الجار
والجور فان قيل المبتدأ في كل من البيتين واللو في التمهيد وان لم يكن والياء في اللفظ لان الجار والجور في الاول
معمول الخبر وفي الثاني نفس الخبر وعمراده يلى لو افظا أو نيسة أجيب بان هذا وان أمكن حمل كلامه عليه لكن قوله
مبتدأ ما بعده خبره يأتي ذلك في البيت الثاني لان فيه المبتدأ ما قبل خبره ويكن أن يقال ان قوله أو اسم هو في الظاهر
مبتدأ وما بعده خبره معناه أو جملة اسمية بحسب الظاهر يشير الى ذلك قوله «يما بعد» وان الجملة الاسمية وليتها شذوذا
(قوله فهل انفس ليلى شفيها) هذا آخر بيت للصحة وقيل لقيس ابن الملاح وهو

ونبت ليلى أرسلت بشفاعة * الى فهل انفس ليلى شفيها (قوله وقال الفارسى هو من النوع الاول والاصل لو شرق
حاقى هو شرق) في الجنى الداني وذكر ابن مالك ان لو بدو لها مبتدأ وخبر كقول الشاعر * لو بغير الماء حاقى شرق * قيل
وهو مذهب الكوفيين وتأول ابن خروف هذا البيت على أنه ركان الشائبة وتأوله الفارسى على ان حاقى فاعل فعل محذوف
يفسر شرق وشرق خبر مبتدأ محذوف وفيه تكلف انتهى (قوله ولو قل الخ) اسق بفتح السين الفرجة وبكسر هاء الجانِب
والبيت محتمل لهما (قوله اذا ابن أبي موسى بلالا بلغته) هذا صدر بيت بحجزة * وقام يندسل بين وصاياك جازر * وبلال هو
أمير البصرة وقاضيا ابن أبي بردة عاصم بن أبي موسى الأشعري والخطاب للناقة وابن أبي موسى نائب بن فعل محذوف يفسره
بلغته وبلالا منصوب محذوف آخر يفسره بلغته والتقدير اذا بلغ ابن أبي موسى بلغت بلالا بلغته والمنصوب السيف
ووصلا للناقة المفصلان اللذان عند محل نحرها وفي الصحاح الاوصال المفاصل واحدها وصل والجار راسم فاعل من جزر
الناقة نحرها (قوله عندي اصطبار الخ) الاصطبار افتعال من الصبر وهو حبس النفس عن التلق والنجس عن التفتيش المصبر
والنوى البعد والبرى نعت السم وضعوه (قوله وذلك لان لعل) هذا يمان لكون نيان خبر المبتدأ الذي هو ان المسووعة مع
معمولها مؤخر ابعدا ما يشهد لتقديره مؤخر ابعدا لو وتقريره ان خبر هذا المبتدأ انما تقدم عليه دونه الاشتباه ان المبتدأ
المؤكدة بالمفتوحة التي هي لغة في لعل وهذا الاشتباه مفقود بعد اما وبعدا لولان لعل لا تقع بعدهما فاذا أتى هذا الخبر
مؤخر عن مبتدئه بعد اما وكان الاولى تقديره مؤخر ابعدا لولان الاصل في الخبر التأخير وبعدا انعدم ما يقتضى التأخير (قوله
ما أطيب العيش الخ) الفقى الشاب وتنمو تبعده والحوادث مصائب الزمان والموم المجتمع الاجراء (قوله ولوانها مسفورة
الخ) مسومة أى فرسامسومة وفي الصحاح بدل مسومة من غمة والزغمة شئ يقطع من طرف أذن البعير ويترك معاتبا يسا
واغما يفعل ذلك بالكرام من الابل وعيمه بضم العين واغما بفتح الميم وسكون الراء وفتح النون اسم شحيد أو قبيح من
من بني يربوع وقيل عيمه ابن بطن من الاوس وأزعم من يربوع (قوله لو ان حيا الخ) ٦ في الصحاح كان يقال لابي براء عاصم بن
مالك بن جعفر بن كلاب ملاعب الاسنة فجعله ليده ملاعب الرماح أبا براء مدره الشباح انتهى وفي التمرح ان صاحب الاختيار
أنشد ما ذكره المصنف وأقول لعل نسخة الشارح من الصحاح كما ذكره واما النسخة التي راجعها فليس فيها لا ما نقلته
ثم رأيت في نسخة أخرى منسب ما في نسخة الشارح (قوله وقد وجدت آية في التنزيل وقع فيها الخبر اسمها مشتق ولم يقبه
لها الرخشري كما لم يتنبه لآية اقبان) فيه نظيران لو في هذه الآية ليست بلو الشرطية أتى الكلام فيها قال الرخشري
في تفسير هذه الآية وان يأت الاخراب كرة ثانية تمنوا الحوقهم عما منوا به هذه الكرة انهم خارجون الى البدو حاصلون
بين الاعراب يسألون كل قادم من جانب المدينة عن أخباركم وعن ماجرى عليكم انتهى وقد مر في حرف الراء انه قال في رياء يود

٦ قوله أبا براء هكذا بالنسخ التي معنا وليتأمل فاعل فيها سقط اه

الذين كفروا ولو كانوا مسلمين أن لو حكاية لودادتهم عما جرى بهم على لفظ القسبة لأنهم مخبر عنهم وقال التفتازاني في مطوله
مفعول يود محذوف بدلالة قوله لو كانوا مسلمين بناء على أن لوليتي حكاية لودادتهم ومن زعم أن الواقعة بعد فعل يفهم منه
معنى التفتي مصدرية فمفعول يود عنده هو قوله لو كانوا مسلمين وقال ابن الحاجب في مناقبهم لو أنهم يادون في الأعراب لو
للقى أبس من ذال الباب وقال الرضي وأما قوله نه إلى يود والوانهم يادون في الأعراب فإن لو بمعنى أن المصدرية وليست
بشرطية لجبها بعد فعل دل على معنى التفتي (قوله ووجدت آية الخبر فيم اظرفا وهي لو أن عندنا ذكر من الأولين) في الشرح
ولاد بسل في الآية المذكورة على التخصيص لا احتمال أنه يجب فيه اتعاق الطرف بفعل ولا يجب فيه متعلق باسم الفاعل
وأقول لما كان متعلقا به الطرف محذوف على سبيل الوجوب وأقيم الطرف مكانه لأن الأخبار بالطرف غير الأخبار بالفاعل
وبالاسم المنق في مع الاستدراك به على من يقول يجب أن يكون الخبر لا (قوله لو يشاطر به الخ) هذا البيت لا صراحة من
بني الحارث بن كعب نرى شخصاً وقوله فارساً ما غادروا محلهما * خير زميل ولا نكس وتل يقال رجل * لهم يفتح
المهجمة أي ماضٍ بالقوم والزميل بالراي المضموم والميم المتوحدة المشددة الضعيف الجبان والنكس بكسر النون
المدح والوكل يشتمل على كل أمره إلى غيره ويكمل عليه والميم يفتح الميم وسكون التحتية وفتح العين المهملة
بعد هاء الهاء أي أبيت النشاط وأول جرى النرس ولا حتى الأطل أي صامراً الجنبين قد اختلفت طلبة باختلاف النسخ وقد جمع
الشاعر في موضع السبب والآن بال أحد ما جاء على فعل ذابل وهو الخاصر ذو فرس من تدمر يفتح النون وسكون الهاء أي جسم
مشرف وسجل يضم اناء المعجدة وفتح الصاد المهملة لجمع خمسة بضم الخاء المعجمة وسكون الصاد المهملة وهي الضف من الشعر
(قوله نأمت وواد الخ) في الصحاح تيمم الحب أي عجمه وذلك هو صميم وية ل أيساً تامة بدلالة قال لقيط بن زرارة نأمت
فوادك وأنشد البيت وفي الشرح لم يشده الجوهري بل هو وانما أنشده بلم وأقول لعل نسخة الشارح من الصحاح كذلك فاما
النسخة التي راجعها فاشتهر بها بلو (قوله والغالب على المنى تجرده منها) في الشرح ظاهر العبارة أن المنى مطلقاً سواء
كان منهياً بلم أو عما يتجرد عن اللام فإنه ليس كذلك فاللام لا يدخل على لم أصلاً ويمكن أن يجعل الالف واللام في المنى
لا عهد له كرى والمعهود أقرب شيء إلى هذا الكلام وهو المنى بما وقد يقال كان الأولى أن يقول والغالب على الذاتي تجرده
منه قال اللام انما تنسل بعرف اننى أو يتجرده هو منها لا بالفعل المنى وجوابه ان المنى صفة للجواب لا بالفعل وحده (قوله
كتول جرير لو شئت قد نفع البؤاد الخ) نسب ابن بري هذا البيت لجرير ونسبه صاحب الصحاح لليد فانه قال ويحده بالضم
لغة عامرية لا نقطه يربط في باب المثال قال لبيد وهو عامري وأنشد البيت لأنه ذكر مكان حوائث صوادي ويمكن أن
يكون هذا من توارد الخواطر بأن يكون كل منهما ماله كما يحكى عن ابن ميادة أنه أنشد لنفسه مفيد ومتلاف إذا ما أتيت *
تملى واهترأه تراز المهند فقيس له أين يذهب بك هذا اللعطمة فقال الآن علمت أني شاعر إذا وافقتة على قوله ولم أسمع
وتقع الماء العطش نقما وتنوعا سكنه والحاسم الذي يدور حول الماء ولا يصل إليه قالوا ولا يابل تأكل الأفاعي في الصيف
فصمى فتطلب الماء فإذا رآه امتنع من شربه وحامت عليه تنسمه لأنم الوشربته في تلك الحالة هلكت فلا تزال تحوم
حتى تذهب ثوران السم فتشربه فلا يضرها والغليل بالمعجمة حرارة العطش وقد وقع اقتران جواب لو الماضي وشرطها
تقدم في صحيح البخاري في باب رجم الحبلى بالزنا وفي باب الخس ولفظ الاول قال لي عبد الرحمن بن عوف لو رأيت رجلاً أتى
عمر فتألى بأمر المؤمنين هل لك في فلان يقول لو قدمت عراقة يابعت فلانا وفي الشرح وفلان الأخير هو طلحة بن عبيد الله
وقع ذلك في فوائد البغوي وفي المقدمة للماقظ ابن جرير أنه وقع كذلك في مسند البزار والجمعيات باسمه ما ضعف ووقع في
الانساب للبلاذري باسمه ما قوى أنه على وان فلانا لأول الزبير ولفظ الثاني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قد جاء مال
البصيرين قد أعطيتك هكذا وهكذا (قوله لو لا رجاؤك قد تلت أولادى) هذا انجزيت صدره

* كانوا ثمانين أوزاداً وثمانية * وقد تقدم الكلام عليه في أو (قوله قيل وقد يكون جواب لوجه اسمية مقرونة باللام
أو بالفاء كقوله تعالى ولو أنهم آمنوا واتقوا لثوبة من عند الله خير وقيل هي جواب لقسم مقدر) قال الرضي وأما قوله تعالى
ولو أنهم آمنوا واتقوا لثوبة من عند الله خير فلتعبدوا القسمة قبل لو وكون الاسمية جواب القسم لا جواب لو كما في قوله
تعالى وإن أطعتموهم إنكم لمشركون وقوله تعالى كلاً لو تعلمون * لم اليقين لترون الحليم وجواب القسم سادس * وجواب لو

وذهب جارا لله الى ان الامة في الآية جواب لوقال وانما جعل جوابها اسمية دلالة على استقرار مضمون الجزاء انتهى
 وقد ذكر المصنف هذه الآية قبل الكلام على لا وفي البصر اللام لام الابتداء الواقعة في جواب لو وجواب لو محذوف
 افهم المعنى أي لا يبيو انما ابتدئ على طريق الاخبار لا على طريق تعليقه بآياتهم وتقواهم وترتبهم عليها وهذا
 قول الانحطش أعني ان الجواب محذوف وقيل اللام هي الواقعة في جواب لو والجواب هو قوله المثوبة والاول اختيار
 الراغب والثاني اختيار الزمخشري ومختاره غير مختار لأنه لم يهتد في لسان العرب وقوع الجملة الابتدائية جوابا لوقال وانما
 هذا المختلف في تخريجها ولا تثبت القواعد الحكاية بالتحمل وليس مثل سلام عليكم اثبتت رفع سلام عليكم في لسان العرب
 انتهى وعبرة الزمخشري فان قلت كيف أثرت الجملة الاسمية على الفعلية في جواب لو قلت لما في ذلك من الدلالة على ثبات
 المثوبة واستقرارها كما عدل عن النصب الى الرفع في سلام عليكم لذلك ثم قال ويجوز ان يكون ولو انهم آمنوا تنبأ على سبيل
 المجاز عن ارادة ايمانهم واخبارهم له كانه قيل ليتم آمنوا ثم ابتدئ المثوبة من عند الله خير قال النعماني يرد على السؤال
 ان الامة لا تصلح جوابا لوقال فالاطلاق الصفة على انه لا تكون الافعية ماضية وامامه منى فلان خير به المثوبة
 لا تنقيد بآياتهم والتفاتهم ولا تنقضي بانتفاءها فالاول ان الجواب محذوف أي لا يبيو ويرد على الجواب ان الامة انما
 تدل على ثبات مدلولها وهو كون المثوبة بخير الا على ثبات المثوبة وما ذكره انما يتم لو قيل ان المثوبة لهم والجواب ان ماضوية
 تقدير اذا الاصل لا تأييد الله تعالى مثوبة لهم فعديل الى مثوبة لهم للدلالة على ثبات المثوبة لهم واستقرارها على تقدير الايمان
 والتقوى ثم الى مثوبة من عند الله خير تحسيرا لهم على حرمانهم الخير وترغيبا لمن سواهم في الايمان والتمسوى وقوله على سبيل
 المجاز عن الارادة لان التني على الله تعالى محال عند المعتزلة بخلاف ارادة ما لا يقع وامامه عند اهل الحق الثاني ما صنع المصنف
 فلا يجوز جعلها على التني الاحكاية على معنى انهم محال يتنى العارف ايمانهم واتقاءهم تلاوها هم انتهى وفي الشرح ولم يصرح
 به مني الزمخشري بكون الجملة على تقدير التني جواب قسم مقدر فيحتمل ان تكون اللام لام الابتداء اولادهم مقدر أصلا
 فيكون هذا قولنا الثاني الآية وأقول قول الزمخشري ثم ابتدئ المثوبة من عند الله خير صريح في ان اللام لام ابتداء
 (قوله قالت سلامة الخ) عادة خبر يكن ولك في محل نصب على الحال وان ترك الاعداء اسم يكن ونعذر مني للمعول من مدرته
 صيرته معذورا أو مبنى للفاعل من اعذر الرجل صار ذا عذر ﴿لولا﴾ ﴿قوله والاولا انعكس ماها﴾ أي وان لم يرد في
 الحديث مضاف بعد لولا هو المخافة وان لم يقيد الامر الذي هو فقه بالايجاب انعكس معنى لولا وصارت حرف وجود لا مضاف لان
 مطلق الامر بالسؤال موجود ونفس المشقة معدومة فان قلت فما تصنع في قوله تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته لمضت
 طاغية منهم ان يضاولك فانه وجد الله منهم قلت قال البيضاوي ليس القصد في جواب لولا هنا الى اني منهم بل الى اني نائيه
 فيه صلى الله عليه وسلم (قوله وليس المرفوع بعد لولا فاعلا بفعل محذوف ولا بلولا لنيابته عنه ولا به الصالة فلا في ذلك)
 القول بان المرفوع بعد لولا فاعلا بفعل محذوف قول الكسائي قاسه على المرفوع بعد لولا في تحولودات سوارطمتني والقول
 بانه مرفوع بلولا اصالة قول الفراء فاما القول بانه مرفوع بلولا لنيابته انما لم يوجد حكاية الفراء عن بعضهم ورد به بانك
 تقول لولا زيد لا عمر ولا تبتك ولا يعطف بلا بعد النفي اه (قوله أو مبتدأ لا خبر له أو فاعلا ثبت محذوف على الخلاف السابق
 في فصل لو) في الشرح هذا اللفظ وهو قوله أو مبتدأ لا خبر له الى قوله في فصل لو ثبت في بعض النسخ وهو من كل فان
 التخريج على انه فاعل لثبت محذوف لا يتأتى تفريعه على القول بان رفع الاسم الواقع بعد لولا بالابتداء وذلك انه قال به بسوق
 الخلاف بل رفعه بالابتداء ثم قال أكثرهم الى آخره اه فتأمل اه وأقول هذا اللفظ موجود في نسخ كثيرة ولا شك
 فان مراده بالمرفوع في قوله وليس المرفوع بعد لولا فاعلا الاسم المصريح دون المؤول لان ذلك لا يتلوه مرفوع بل في
 موضع رفع ولا شك ان صيرورة ان مع مواها الذين هم ذلك الاسم وخبره الذي هو كون خاص في موضع رفع ثبت
 محذوف فاستفزع على دخول ان على ذلك الاسم ودخولها عليه متفزع على كونه مبتدأ لانها ناسخ والناسخ لا يدخل
 الاعلى مبتدأ (قوله ولسن جماعة ممن أطلق وجوب حذف الخبر المعري في قوله في صفة سيقب يذيب الرعب الخ) المعري هو
 أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان تكلم فيه من جهة اعتقاده وكان عمي في صغره من الجدي ولد بعمره العمان في شهر
 ربيع الاول سنة ثلاث وستين وثلاثمائة وقال الشعر وهو ابن احدى عشرة سنة وتوفي في ربيع الاول سنة تسع وأربعمائة

يوم من أيام العرب وفي الشرح فإن قلت بم يتعلق هذا الطرف قلت محذوف تقديره لولا شأن فوارس يوم الصليخاء وقد أجازوا
تعلق الطرف بالشأن كما في قوله عليه الصلاة والسلام اني لاعلم اذ كنت على غضبي أي اني لاعلم شأنك اذ كنت ولا يصح نفيه
يلم يوفون لانه جواب لولا وما في حيز الجواب لا يتقدم عليه وأقول لا يتعين ان يكون متعلقاً بضاف محذوف لجواز ان يكون
هو الخبر عن فوارس على مذهب الرمانى ومن وافقه على ذكر الخبر اذا كان كونا خاصا ولو سلم فينبغي ان يكون التقدير لولا
وجود فوارس لدلالة لولا على وجود تاليها (قوله في اي يوى الخ) يقدر بضم المثناة التحتية وسكون القاف (قوله وقد أجرت
العرب الساكن المجاور المتحرك والمحرك مجرى الساكن اعطاء المجار حكم مجاوره) يتعين تخفيف الراء من الجار وفتحها
خطا والمعنى ان العرب لما أجزوا كلاما من الحرفين المتجاورين مجرى الآخر أجزوا الهمزة المتحركة من أم مجرى الراء
الساكنة من يقدر فسكنوها والراء الساكنة من يقدر مجرى الهمزة من أم فخر كوهانم قلبوا الهمزة ألام ثم الالف همزة
محركة بفتحة اتباعا لفتحة الراء لئلا يلتقي الساكنان وهما الالف والميم فان قيل لدلالة في كلام المصنف على قلب الالف بعد
ذلك همزة أجيب بانه سيصرح به في آخر هذا البحث وفي التعليق في الكلام تناف لان قول المصنف يعني ولم فتح
ما قبلها يقتضى ان فتح الراء متأخر عن كون الهمزة ألفا أو مقارن له وقول أبي الفتح وقد أجرت العرب الخ يقتضى ان
فتح الراء سابق عليه لانه يقتضى انه مقارن لسكون الهمزة السابق على ابدالها ألفا وأقول ليس في كلام المصنف تناف
مع كلام أبي الفتح لان قول المصنف يعني ولم فتح ما قبلها لا يقتضى ان فتح الراء متأخر عن كون الهمزة ألفا أو مقارن له
واقيا يقتضى ان لزوم فتح الراء متأخر عنه أو مقارن له وجاز ان يكون فتح الراء سابقا على سكون الهمزة ألفا ولم ذلك
الفتح متأخرا عن كون الهمزة ألفا أو مقارن له فليتأمل (قوله كان لم تراقبلى اسيراءانيا) هذا مجزئ بيت صدره • وأضحت
منى شحنة عشمية • منسوبة الى عبد شمس (قوله أرى ميني مالم تراه) أرى بضم الهمزة وكسر ثانيه ميني للماء (قوله ثم
حذفت الالف للجازم ثم أبدلت الهمزة ألفا) في الشرح فينبغي حينئذ ترابا لالف لا باباء وقد أسلفنا في فصل لو ان ابن السكيت
البطيوسى خرج على وجهه آخر وهو ان يكون ترا مضارع رأى (قوله وأقيس من تخريجهم ان يقال في قوله أبوه لم تقدر
نقلت حركة الهمزة الى راء يقدر ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفا كما في ولا الضالين فيمن همز وكذلك القول في المرأة والكافة
وقوله كان لم ترا ولكن لم تحرك الالف فيمن لعدم التقاء الساكنين) هكذا وقع في بعض النسخ وهو غير ظاهر بالنسبة الى وضع
قوله كما في ولا الضالين في هذا الموضع فانه يقتضى ان من همز ولا الضالين أبدل الهمزة ألفا وليس كذلك وإنما أبدل الالف
همزة قاله صاحب البحر وقرأ أيوب السخيتاني ولا الضالين ببدال الالف همزة فوارا من التقاء الساكنين ونس الفريون
على ان هذا الابدال غير قياسى لانه لم يكن كثرة توجب القياس قال أبو زيد سمعت عمرو بن عبيد يقرأ أبو منذر لا يسأل عن دنياه
انس ولا جان فظننته يلحن حتى سمعت من العرب دابة وشابه انتهى ويمكن تأويل هذه النسخة بان المشبه بمان ولا الضالين
فيمن همز ليس ابدال الهمزة الساكنة ألفا بل ما هو مترتب عليه ولا بد منه وهو ابدال الالف به ذلك همزة لا ترى الى قوله
ولكن لم تحرك الالف فيمن أى في المرأة الكافة ولم تراقبانه يشعر بتخريكها فيما سبق وهو يقدر ام وكلمة لم يدكر ذلك اعتمادا
على فهم الطالب ويقع في بعض النسخ بعد قوله ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفا ثم الالف همزة متحركة لا لقاء الساكنين
وكانت الحركة فتحة اتباعا لفتحة الراء كما في ولا الضالين فيمن همز وكذلك القول في المرأة والكافة وقوله كان لم ترا ولكن لم تحرك
الالف فيمن لعدم التقاء الساكنين وهذا البعض ظاهر ثم منه ما يقع فيه بعد هذا ثم الالف همزة متحركة لا لقاء الساكنين
وهو تنميم لقول أبي الفتح ومنه ما لا يقع فيه ذلك اكتفاء بذكره في تخريج المصنف وفي الشرح تعبيرا بأقيس يقتضى ان
مذهب أبي الفتح وأبي جاريان على القياس ولا شيء في تخريجهم ما بقياس بل ولا في تخريج المصنف الذى ادعى انه أقيس
سوى نقل الحركة الى الساكن قبلها ويحتمل ان يقال ان حركة الحاء من ألم نشرح اتباعا للحركة الراء التى قبلها أو الحركة اللام
التى بعدها وان حركة الراء من لم يقدر اتباعا لحركة الدال التى قبلها أو الهمزة التى بعدها انتهى وأقول اذا كان معنى قوا
المصنف وأقيس من تخريجهم ما وأولى من تخريجهم الم بردها عليه عما اعترض به (قوله ثم الالف همزة متحركة لا لقاء الساكنين
وكانت الحركة فتحة اتباعا لفتحة الراء) هذا يقع في أكثر النسخ ولا بد منه لان من غمام قول أبي الفتح وغمام ما ذكرناه أولا

من تخريجهما (قوله قد لا ولم الخ) الامتراء الشك والراء الجدل (قوله فانفتحت معانيها اقصارا رسوما الخ) المعاني بالمهمة جمع
معنى وهو الموضع الذي كان به أهله والقتار جمع تضر وهو المقارعة لانبثاقها ولا ما والرسوم جمع رسم وهو ما كان من آثار
الديار لا معقبا لأرض (قوله نأمنت فتبيرا ذاتي الخ) فقيرا حال من النأى عن الفاعل وذاتني مفعول ثان لظننت وضمير ذاته
لذاتي وذات بناء مفعول لمخروف منسربا إلى المذكور وغير واهب حال من فاعله يعني أنه في حال فقره كان متعطف فكيف عن
ذلك بطئته ذاتي وأنه حين صار غنيا على كل راج لنفسه ما يرجوه (قوله أحسدها أنت لا تقترن بأداة شرط)
قال الرضي واختصت ما أيضا بدم دخول أداة الشرط فلا تقول إن ما تضرب ومن ما تضرب ~~كما~~ ما تقول إن لم تضرب
ومن لم تضرب وكان ذلك لا يكون فاقصده قويا بين العامل الحرف وأوشبهه وفي الشرح يريد بتسببه الحرف ومعجولة أسماء
الشروط وهذا من الرضي نصح بان حرف الشرط هو العامل للجزم في المضارع المقترب بحرف النفي (قوله الذي إن منفيها
مستمر الذي إلى الخ) أي حال التكلم وهذا مراد من قال لأن الاستغراق لنفي وامتداده قال الرضي ومنع أنه تداعي من
معنى الاستغراق بها وقال هي مثل لم في احتمال الاستغراق وعدمه والظاهر هو الاستغراق كما ذهب إليه النحاة وأما لم
فيصور أنه قطع شهادون الحال ثم لم يضرب زيد أمس لكنه ضرب اليوم (قوله ومثل ابن مالك لا نفي المقطع بقوله
وكتبت اد كتبت ألهى وحده كما لم يكتبني يا ألهى قبلها) وتبعه ابنه فيما كتب على التسهيل وذلك وهم قاحش
جعل ابن مالك النفي في هذا البيت منقطعاً وذلك لوجود أشياء أخر لا تنصرف قبل زمن التكلم هذا النفي وهو المصنف لأن
النفي في البيت وجود شيء متبديا بالقبليّة عليه تعالى وهذا النفي مستمر لا ينقطع بوجود شيء بعد ذلك هكذا كنت كتبت على
هذا المثل ثم رأيت منقولاً عن المصنف وجعل الناطم وابنه من النفي المقطع هذا البيت خطأ وإنما ذلك لو كان في الشعر
لم يكتبني يا ألهى معكاه وعنه أيضا وفيه نظر إذ يتعذر أن يكون تقديره لم يكتبني شيء قبلك ثم كان شيء قبلك واعترض بأن هذا
لا يلزم إذ لا يؤخذ حدوث ذلك الشيء معقبا بالقبليّة بل مطلقة أي لم يكتبني يا ألهى قبلك ثم كان بعد ذلك وعن الشيخ سراج
الدين البلقيني والصواب ما قاله ابن مالك لأن القبليّة هي التي حق الله عز وجل بعبقير المعية فالنفي لم يكتبني معك قبل خلق
العالم ثم وجد العالم انتهى والبيت لعبد الله بن عبد لا علي بن أبي عمرة القرشي كان بدعيّا منهم في أمورهم (قوله ولا امتداد النفي
به) لما لم يجز اقترانهم بانعرف التعقيب بخلاف لم تقول قلت ولم تنم لأن معناه وماقت عتب قيامي ولا يجوز قلت فلما تنم
لأن معناه وماقت إلى الآن في الشرح لم ينفه رلى كون امتناع قلت فلما تنم مرتباً على ابتداء النفي بعد ما إذا ما منع أن يكون
قيام المضطرب منتهياً بعقيب قيام المنكلم واستمر نفيه إلى حالة التكلم وأقول ناهراً لما نحن ذلك من فضل الله تعالى وبيانه أن
في الدلالة على كون شيء عتب آخر دلالة على حصول ذلك الشيء بعد أن لم يكن فإذا جعل النفي عتب شيء كان ذلك النفي غير
متمم في جهة ذلك الشيء وكان بين التعقيب والابتداء تنافي في الجملة وفي بعض الصور فمعوا من اجتماع ضمته في الفعل كما
منه وأمن دخول علامة الاستقبال على الجملة المصدرة بمضارع مثبتة إذ وقعت الالاتفي بين الحال والاستقبال ومعلوم
أنه لا تنافي بين الحال بهذا المعنى وبين الاستقبال وإنما التناهي بينهما من جهة معنى آخر لفظ الحال فليست أم (قوله وعلة
هذه الأحكام كلها أن لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل) يعني بالأحكام الأمور الخمسة التي فارقته في عالمه وبيان هذه العلة في
الاول أن فعل يكون شرطاً فكذلك نفيه وهو لم يفعل وقد فعل لا تكون شرطاً فكذلك نفيه وهو لم يفعل وفي الثاني
والثالث أن قد فعل أخبار عن الماضي المتصل القريب من الحال فنفيه كذلك وفعل ليس كذلك فلا يكون نفيه كذلك وفي
الرابع أن قد فعل يفيد التوقع فنفيه كذلك وفعل لا يفيد نفيه كذلك وفي الخامس أنه قد يجوز حذف مدخولها فكذلك
مدخول لما (قوله ويقال فيها حرف وجود لوجود وبضمهم يقول وجوب لوجوب) قال بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص
ولما حرف عنده سيمويه يدل على ربط جملة بأخرى ربط السببية وفي الشرح وعلى هذا فاللام في قولهم حرف وجود لوجود
لام التعليل (قوله فيكون جوابها فعلا ماضيا اتفاقا وجملة اسمية مقرونة بأداة النجائية أو بالفاء عند ابن مالك) في الشرح وقوع
الاسمية المقرونة بأداة النجائية صافق عليه وكان ينبغي إيراد المصنف الكلام على وجه يقتضي أن قيد الاتفاق راجع لهذه
الفعلية الماضية (قوله وهي بمعنى سقط) أن قيل في الصحاح غير هذا وهو هو السقاء هي وهي إذا انخرق وانشق وفي السقاء
وهي بالنسكين ووهية أيضا على التصغير وهو خرقليل وفي المثل خل سبيل من وهي سقاؤه ومن هريق في الفلاة ماؤه

يضر بأمه لا يستقيم أمره وهي الحائط اذا ضعف وهم بالسقوط اهـ والجواب ان قول المصنف يعني سقط لا يقتضي
 أن يكون موضوعه ولا انه مجاز مشهور والصحيح انما بين المعاني التي هي كذلك وفي الشرح بعد ما نقل عن القاموس وهي
 الر جل حق وسقط وكان حق وهي ان تكتب بالياء لانه فعل ثلاثي من ذوات الياء لكنه كتب بالالف لاجل الالغاز (قوله
 قال له بالله ياذا البردين الخ) غنث بعين مجة مفتوحة فتون مكسورة فثلاثة ساكنة فثناه للخطاب قال في القاموس الغنث
 ان تشرب حتى تنفخس وفعله كعلم انتهى وقال ابن سيده قال الشيباني الغنث هنا كناية عن الجوع (قوله واما المركبة من
 كلمات فكما تقدم في وان كلاً لساليو فيهم) في الشرح لم يتقدم للمصنف كون لما في هذه الآية مركبة من كلمات أصلاً (قوله
 فلما كثرت الميمات حذففت الاولى) في الشرح كيف يتأق هذا التعليل مع ان قوله تعالى قيل يا نوح اهبط بسلام منا وبركات
 عليك وعلى أمم ممن معك وقد اجتمعت فيه ثمان ميمات قال ابن المنبر وهذا من الغريب ان يشكر أمثال ولا يفطن لذلك ولا يحس
 اللسان منه بقل ولا السمع بنبو بيان اجتماع ثمان ميمات ان في أمم ميمين وتنوين قلب ميم الملاقاة ميم من وميم من ونونها
 قلبت ميم الملاقاة ميم من وهذه النون قلبت ميم الملاقاة ميم مع فجاءت الثمانية (قوله واذا كان فعلى فها لا تكتب بالياء
 وهلا أماله من قاعدته الإمالة) في الشرح رسم المصحف سنة متبعة فم فيه من أشياء خارجة عن قياس رسم الخط والإمالة في
 التسلاوة متفقة بالرأية ففعل القاري لم يروها الا غير عمالة فلم يتمش شيء من هذين الوجهين وأقول الإمالة ونحوها الم تنطق
 بالتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم وانما هو من اختيارات القراء ذكر ذلك ابن الحاجب في أصوله وفي تقديره نظروجه
 النظر ان هذا الدال على المحذوف سابق عليه بكثير مع ان هذا المحذوف المقدر ليس من انظر هذا الذي قيل انه دال عليه
 (قوله الثاني ان منفي لما متوقع الثبوت كما قدمنا والاهل غير متوقع الثبوت) في الشرح لا نسلم ان منفي لما متوقع الثبوت
 دائماً بل قد لا يكون كذلك فنحن ابلس ولما ينفعه النعم وقد صرح الرضى بان توقع الثبوت في منفي ما غالب لا لزم سلباً
 انه لازم لكن لا نسلم ان ما قدره ابن الحاجب ليس بمتوقع الثبوت فان الكفار يتوقعونه ولا يشترط في توقع الثبوت أن
 يكون من المتكلم بل قد ينفي المتكلم شيئاً ببناء على ان غيره متوقع اثبوت كما يقول المؤذن قد قامت الصلاة أقوم بذكره
 الصلاة ويتوقعون قيامها (قوله واما قراءة النحويين) هما أبو عمرو بن العلاء والبصري أحمد الأعمش ثم جاء البصري وأبو
 الحسن علي بن حمزة الكسائي امام نحلة الكوفة ﴿ان﴾ (قوله لان المعروف انما هو ابدال النون أنشالا العكس)
 في الشرح العلة خاصة بان والدعوى عامة لها ولازم وأقول ليس هذه العلة لمجموع الدعوى وانما هو علة بعضها المقصود منها
 وهو ان ان ليس أصلاً لان لن هي المقصودة بالكلام هنا ويعرف منه علة البعض الآخر وهو ان لم ليس أصلاً
 وتلك العلة هي ان ابدال الف ميم ليس بمعروف (قوله بدايل جواز تقديم معمول مع هو لها علم انما هو زيد ان تشرب)
 هذا دليل على نفي أن يكون أصل ان لان وفي الشرح لا ينتهض هذا دليل لا مانع من ان تتغير الكلمة بالتركيب عن
 مقتضاها معنى وعملاً اذ هو وضع مستأنف وبهذا يجب أيضاً قوله ولان الموصول وسلته مفرد انتهى وأقول نظهر انقول
 بان الهمزة حذففت للتخفيف والالف لا لتقاء الساكنين مع قول المبرد ان ان وما بعده ما مبتدأ حذف خبره يقتضي انه لم
 يمرض بالتركيب وضع مستأنف (قوله وقول المبرد انه مبتدأ حذف خبره أي لا الفعل واقع مردود بانه لم ينطق به مع انه
 لم يسد شيء مسده) في الشرح قوله لم ينطق به ليس مقتضياً لامتناع تقديره فكل لفظ واجب الحذف كذلك يتدر ولا
 ينطق به وانما يرد عليه كونه حذف وجوباً بدون ساد مسده وأقول الرد على المبرد انما هو مجموع الامرين لا بكل واحد
 منهما (قوله قيل ولو كانت للتأيد لم يقيد منفيها باليوم في قال أكل اليوم انسيا) للقائل بانها لا تأيد ان يقول انما أقول بذلك
 عند اطلاق منفيها وخلقوا المقام عن مقيداته (قوله ولكان ذكر الأبد في وان يمتنوه أبدان تكرار والاصل عدمه) لقائل ان يقول
 ليس هذا تكرار باللفظ وهو ظاهر ولا بالمرادف لان الأبدال يرادف ان لان الاسم لا يرادف الحرف كما نقرر في غير هذا
 الموضع ولان التأيد بنفس معنى أبدأ وخز معنى لن وانما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على ما يفهم بالضم وله هنا فائدة وهي
 دفع ما يتوهم من ان لن مجرد النفي بناء على استبعاد نفي تمني الموت منهم على جهة التأيد (قوله ان تزالوا الخ) هذا البيت من
 بحر الخفيف وآخر صدره اللام ساكنة في زلت وفي الشرح وقد يقال لا تقوم بهذا البيت جهة لاحتمال ان يكون ان تزالوا
 كدلمكم خبر الادعاء ولا يعينه كون المعطوف بتم دعائيساعلى جواز عطف الانشاء على الاخبار وأقول ان لم يعينه كون

المطوف عليه دما منه كون ان زالوا لو كان خبر السكان لثني الاستقبال ولا معنى هنالك (قوله لم تقدم من مظهر شخصية) الشخصية
 باسم المضمومة والنون الساكنة والجيم المكسورة بعدها مرة واحدة المرأة التي أنت ولد نصيب صد المضافة وهي التي أنت ولد
 أحق (قوله فلن يحل له بنين بعدك منظر) يحل بفتح الهمزة من حليت المرأة في عيني بالكسر تحلى وأما حلا الشيء في في حضارته
 يحل وقال في الصحاح حلى ولان بمعنى بالكسر وفي عيني وبصدرى وفي صدرى يحلى حلاوة اذا أعجبك وحلا في في بالفتح وقال ابن
 مالك في حديث عبد الله بن عمر الذي في الصحيح وقول المالك ان زرع ان زرع فيه اشكال لان لن يجب انتصاب الفمل بعدها وقد
 ولم في هذا الكلام بصورة المجزوم والوجه ان يكون سكن عين زرع الوصف ثم شبه بسكون المجزوم فحذف الالف قبله كما تحذف
 قبل سكون المجزوم ثم أجرى الوصل مجرى الوقف ويتوزان يكون السكون سكون جزم على لغة من يجزم بلان وهي لغة
 حكاها الكسائي في قوله (قوله في البيت الشباب الخ) في الصحاح الشباب جمع شاب وكذلك الشبان والشباب أيضا الخدانة
 وكذلك الشبيبة وهو خلاف الشيب تقول شب الغلام يشب بالكسر شبابا وقد تقدم ان في كذب الطيب ان الشباب كون
 الحيو ان في زمان تكون حرارته الغريزية فيه مشبوبة أي قوية مشتتة وفي الصحاح الشيب والشيب واحد قال الاصب
 الشيب بهاض الشعر والشيب دخول الرجل في حد الشيب من الرجال (قوله وبالممكن قليلا) في المطول ويجب ان لا يكون
 للثني ترفع وطما عبة في وقوعه والاصار ترجيا (قوله لا يكون) أي ليس تقدير الخبر في البيت الاول يكون ايصيرر واجه الخبر
 كان وقوله ادم تقدم ان اولوا بشر طيبين تعبد لهذا لني وفيه نظر لان تقدم ان اولوا بشر طيبين ليس شرط الحذف كان
 وابتداء خبرها وانما هو شرط اكثرية ولا محذور في كون هذا البيت من التابل (قوله واكنه احتمال مرجوح لان حذف
 المائدة المردوع بالابتداء في صلة خبر اي مع عدم طول الصلة قليل) وفي الشرح لان لم عدم طول الصلة هنا بل هي طويلة
 بالصفة وقد سرح المصنف عنده في فصل ما من حرف الميم في قول امرئ القيس ولا سيما يوم بدارة جليل (قوله لا يعمل) (قوله
 وزعم يونس ان ذلك لغة بعض العرب وحكم لعل أباك منطلقا وتاويله عندنا على اضمحار يوجد وعند الكسائي على اضمحار
 يكون) في الشرح اذا ثبت ان بعض العرب ينصب بها الجزأين كان نقله يونس وتكام العربي الذي من لغته ذلك مثل لعل أباك
 منطلقا وكيف يقول كلامه على الحذف نعم ان سمع مثل ذلك من لغته نصب الاسم ورفع الخبر حسن التأويل وأقول في
 كلام المصنف ما يشهد بان ذلك لم يثبت لان لفظ زعم يونس في القول الذي لم يستند الى وثوق وأيضا اعتماد يونس في
 كون ذلك لغة على قول بعض العرب لعل أباك منطلقا وهو لا يقتضي ان لغته نصب الجزأين الجواز ان يكون ذلك على التأويل
 المذكور (قوله وقد مر ان عقيب لا ينفذون بها المبتدأ) عقيل بضم الميم صلة وفتح القاف وتقدم ذلك في الكلام على حل
 المشددة اللام (قوله لعل أي المغوار منك قريب) هذا مجزئ بيت صدره فقلت ادع أخرى وارفع الصوت مرة وهو من
 قول كعب الغنوي في رثاء أخيه وقبله وداع دعا يا من يحجب الى النداء * فلم يستجبه عند ذلك بحجب ويقال استجابه
 بمعنى أجابه وقيل التقدير فلم يستجب دعاءه على حذف مضاف وفعل الاستجابة يتعدى الى الدعاء بنفسه (قوله ومن فتح فهو
 على من يقول المسال لا يدب الفتح) يعني بفتح لام الجر الداخلة على الاسم الظاهر (قوله وهذا تكاف كثير ولم يثبت تخفيف
 لعل) وأيضا اسم الالاء على في ضمير الشأن وان فتح لام الجر مع الاسم الظاهر شاذ وقيل يجوز ان يكون لعل في البيت هي التي
 تقال للعاثر فاللام للجر والكلام جملة فاعلة بنفسها والموصوف محذوف تقديره فرج أو شبهه وهذا بعيد أيضا وقيل أراد
 الحكاية كذا في الجني الداني (قوله وقولك رب رجل) قولك مرفوع عطفا على محل لولاي وكذا قوله نحوه وقوله
 وجيران لنا كانوا كرام وهذا مجزئ بيت لامرئ القيس صدره فكيف اذا مررت بدار قوم ووجه المماثلة بين مجرور
 لعل وبينه على قول سيبويه ان كان زائدة وقول الجمهور ان الزائدة لا يعمل هو ان كلام من مجرور لعل والضمير به كان في محل
 رفع على الابتداء (قوله عقيل الاصل هم لنا) يعني بتقديم المبتدأ على الخبر ثم قدم الخبر على المبتدأ (قوله ثم وصل الضمير بكان
 الزائدة اصلا حال لفظ لا يقع الضمير المرفوع المنفصل الى جانب الفعل) في الشرح القاعده المقررة ان الضمير لا يتصل الا
 بعامله وكان الزائدة غير عاملة فكيف اتصل بها فالاعتذار باصلاح اللفظ نشأ منه فساد هذه القاعدة وأقول الاعتذار عن
 خروج فرد من قاعدة انما ينشأ منه اصلاح تلك القاعدة وتعيمها لا افسادها ثم في الشرح ووقوع المرفوع المنفصل الى جانب
 الفعل لا يضر اذا كان لغرض كافي قولنا انما قام أنتم ولولا في هنا بالمنفصل الى جانب كان الزائدة لغرض التنبية على زيادتها

وانها غير عاملة لكان مستقيماً وأقول لا بد أن يكون الغرض الذي استعمل اللفظ لأجله معتبراً عند العرب وذلك انما هو
معانوم عنهم في نحو وانما قام أنتم لا فائدة لظهور لا في كان هم لا فائدة التنبيه على زيادة كان (قوله وقيل بل هو معمول لكان
بالحقيقة) ليس هذا عطف على قيل السابق حتى يكون تفريراً على ان كان الزائدة لا تعمل شيئاً وانما هو عطف على صدر
الكلام بيان لقول مبين لما يفهم منه وهو ان الضمير ليس بمعمول لكان في البيت الا ترى انه فرع على هذا قولين بالفاء كما
فرع على صدر الكلام قولين بها (قوله لعلماء اضاءت لك النار الجوار المقيدا) هذا بعض بيت وهو قوله أعدت ظرايا عبد قيس
لعلماء اضاءت لك النار الجوار المقيد اوسيد ~~مكره~~ المصنف بتعامه قريبا وفي بعض شروح المفصل أي غرض هذا الشاعر
ههنا عبد قيس بانه يفعل بالنار الفعل الشنعاء وأضاء يستعمل لازما ومتعديا كما في البيت (قوله وفيها عشر لغات مشهورة)
في التسهيل وهي لعل وعل ولعن وعن ولان وان ورعن بالمهمل ورغن بالمهجمة ولغن بالمهجمة وعلت وفي الجني الداني وفي
لعل اثنتا عشرة لغة فذكر هذه الالفاظ وكرهن ورعل وغن بالمهجمة قال واختلف في الغين المهجمة في تلك الالفاظ الثلاث
فقيل بدل من المهمل وقيل ليست بدلا منها قال صاحب رصف المباني وهو أظهر لقلة وجود الغين بدلا من الميم (قوله
أحدها التوقع وهو ترجى المحبوب والاشفاق من المكروه) في حاشية الافتازاني لعل موضوع لتوقع محبوب وهو
الترجى أو مكروه وهو الاشفاق والتوقع على الوجهين قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما
كما يشهد به موارد الاستعمال (قوله وقول فرعون لعل أبلغ الاسباب اسباب السموات انما قاله جهلا أو تخفة وافكا) في
الكشاف قيل الصريح البناء الظاهر الذي لا يخفى على الناظر وان بعد اشفاقه من صرح الشئ اذا ظهر وأسباب
السموات طرقها وأبوابها وما يؤدي اليها وكل ما دلك الى شئ فهو سبب اليه كالشئ ونحوه وفي تفسير البيضاوي واهله
أراد ان يبنى رصده في موضع عال يرصده فيه أحوال الكواكب التي هي أسباب سماوية تدل على الحوادث الارضية فيرى
هل فيها ما يدل على ارسال الله تعالى اياه وان يرى فساد قول موسى بان اخباره عن الله السماء يتوقف على اطلاعه ووصوله
اليه وذلك لا يتأتى الا بالصعود الى السماء وهو مما لا يقوى عليه الانسان وذلك لجهله بالله وبكيفية استبانه امتن وفي
الصحيح وأما المخفة فكامة مولدة وفي القاموس الاختراق الاختلاف من الكذب (قوله والثاني النعميل أنبت به سماءه
منهمم الاخفش والكسائي وحملوا عليه وقولاه قولاً لا ينال عليه يتذكر أو يخشى ومن لم يثبت ذلك فعليه على الراجح
ويصرفه للمخاطبين أي اذهبوا على رجائكم) في الكشاف عند قوله تعالى لعلكم تتقون وعلل للترجى أو للاشفاق تقول اهل
زيد اكرموني واهله يهينني قال الله تعالى لعل يتذكر أو يخشى لعل الساعة قريب الا ترى الى قوله والذين آمنوا واثبتوا
وقد جاءت على سبيل الاطماع في مواضع من القرآن ولكن لانه اطماع من كريم رحيم اذا اطاع فعل ما يطمع فيه لا سبحانه
لجري اطماعه مجرى وعدده المحتوم وفاؤه به قال من قال ان لعل بمعنى كد لعل لا تكون بمعنى كد ولكن الحقيقة ما التفت
اليك وأيضا فندين المالك ان يقتصر وافي مواعيدهم التي يوطنون أنفسهم على انجازها على أن يتولوا عسى واسل
ونحوهما فعلى مثله كلام مالك المالك أو يحى على طريق الاطماع دون التحقيق لئلا يتشكل العباد كقوله توبوا الى الله توبة
نصوحا عسى ربكم أن يكفر عنكم سيئاتكم فان قلت فلهل التي في الآية مامعناها وموقعها قلت ليست بمأذ كونه في شئ
لان قوله خلقكم لعلكم تتقون لا يجوز ان يحمل على رجاء الله تقواهم لان الرجاء لا يجوز في عالم الغيب والشهادة وجهه على
ان يخلقهم راجين للنعوى ليس بسبب ايدى اهل واقعة في الآخرة موقع المجاز لا الحقيقة لان الله تعالى خلق عباده
وركب فيهم العقول وأزاح الالهة في اقرارهم بتمكينهم وهداهم الجدين ووضع في أيديهم زمام الاختيار وهو في صورة
المرجوم منهم أن يتقوا ليتبرح أمرهم كما ترجحت حالة المرتجى بين ان يفعل وان لا يفعل ومصدقه قوله تعالى اياكم أمركم
أحسن عملا وانما يلو ويختبر من تخفى عليه العواقب ولكن شبه بالاختيار بناء أمرهم على الاختيار وفي ملاحظة له اربى
ضبط هذا الكلام ان لعل موضوع لتوقع محبوب وهو الترجى أو مكروه وهو الاشفاق والتوقع على الوجهين قد يكون
من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال وقد ورد لعل في القرآن لا لا طماع أي
الايقاع في الطمع اما لانه كلام الكريم الذي لا فرق بين اطماعه وجزمه بمحصل المطموع فيه أو لانه كلام العظيم الذي
يناسبه الاقتصار في المواعيد المقطوع بانجازها الى التكامل بكامة عسى واهل كما هو دأب الملوك والعظماء ولان فيه الالهام

الى انه لا ينبغي أن يتشكل العبادة في كمال الاجتهاد في العبادة والحاصل ان اهل في مثل هذه المواضع لا يطامع مع التحقيق والتعبير عن التحقيق بطريق الامام اما ليدل على انه لا خلاف في الطماع الكرماء اوليكون على دأب كلام العبداء أو ليتنبه العبادة بالجسدية لما كان ما بعد ما قبل الامام ايمية فلهذا يحصل وما قبلها بما يناسب ان يدل به ذلك الحصول بحيث يكون ما بعد ما قبلها غير انما افترض لما افترضه ابن الانباري وجها من أئمة العربية ان لعل قد تكون بمعنى في حتى ما لو عليه كل صورة امتنع مع الترجي سواء كانت اطماعا مثل اعلكم تفلحون أو لا مثل اعلكم تشكرون واعلمكم تتقون ورده المصنف يعني صاحب الكشف بان جهو رائية اللغة انصهر رافي بيان معناها السابق على الترجي والاشفاق وبان عدم صلاحها بمجرد معنى العلية والغرضية مما وقع عليه الاتفاق الا ان لا تقول دخلت على المريض كما اوده ولا يصح اهل وقوله ليست مما ذكرناه في شيء يعني ليست للاشفاق وهو ظاهر ولا للترجي أمام من جهة الخالق فلا تستعالتهم وأمام من جهة المخلوقين فلا ينهم لم يكونوا حال الخلق عاين بالتقوى حتى يرجوها ولا لا طماع لانه انما يكون فيما يتوقعه المخاطب ويرغب فيه ولا يناله الا من جهة المنكاهم والنفوى بالعكس وانكها استعيرت من معنى الترجي للعالة الشبيهة به استعارة تسمية فالشبهة المحذوف المستعار له هي الخلة المخصوصة الشبيهة بالترجي في تردد أمرهم بتعبد الاختيار بين التقوى وعدمها مع ارادة التقوى منهم فان قيل لم لا يجوز ان يكون اهل على أصل الترجي متعلقا بعبادة أو أي عبادة وراجين أن تصلوا الى أقصى غاية العبادة أو يتغلقكم على معنى مقدر رباءكم التقوى فمكون التقدير من الله حال الخلق والرباء من العبادة ولو بعد حين كقوله تعالى وبشرناه يا صديق نبيا أي مقدر انوته قلنا أما الاول فلانه لا وجه لبعائته عن الاقرب بالعبادة وتوسط بين العبادة والخالق الذي جعلكم الارض فراشا موصول بربكم صفة أو مدح منصوص بأوصافها فمكون غير ان يقول اعبدوا ربك الخالق راجيا منه التقوى الراتب بنوسط الحال من فاعل اعبدين وصفي المنعول على ان تعبدوا العبادة برباء التقوى ليس له كبير معنى ونفع المناسب بقيدها بالتقوى واقتنائها بها أو برباء ثواب التقوى وفيه من البعد ما لا ينبغي واما الثاني فلان المقدر والمقوى حال الخلق هو التقوى لا رباء أو هما الا ترى الى قوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ولوسلم فكلاهما مجاز والاستعارة أكثر وافصح فلا يكون العدول عن اسميها مع تكلف وتعسف شديد وان كان لها وجه جواز ثم في الحاشية فان قيل عند اهلنا لا يصح تيسير لعل بمعنى الارادة لا سئلها وقوع المراد ولا بالتعليل عند من ينبغي تعليل فعل الله تعالى بالفرض فما يصنعون بل اهل الواقعة في كلام الله تعالى عند امتناع حملها على ترجي العبادة قلنا يجملونها للطلب وهو لا يستلزم وقوع المطلوب على ما تقر في علم الكلام من ان الطلب غير الارادة على ان يمنع التعليل بالفرض العائد الى العبادة بعبادة جدا لمخالفتها كثير من النصوص اه (قوله ولهذا علق بها الفعل) في الجنى الداني وذكر الشيخ أبو حيان انه ظهر له ان لعل من المعلقات لا فعل القلوب ومنه وما يدريك لعل الساعة تكون فريبا وما يدريك لعل يركي ثم قال وقفت لابي على الفارسي على شيء من هذا (قوله في الآية بحث سيحي) يعني في الباب الرابع في أقسام المطفوف في الباب الخامس في المثال الرابع من الجهة الرابعة (قوله لعلك يوم ان تلم ملة) هذا صدد ريت بحظه * عليك من اللائع يدعك اجدعا * وألم نزل والملة النازلة من نازل الدهر والجدع بالجيم والدال الملهمة الساكنة قطع الانف أو غيره من الاطراف تقول منه جدعته فهو اجدع بين الجدع والانشي جدعا وضبطه بعضهم بالحاء المحجمة والراء من الخرع بفختين وهو الضعف وما ضمه خرع بالكسر (قوله فتقول لها قول لا ريت الخ) رقيقا بالقاء من الرق وفي بعض النسخ بالقاف من الرقة وفي الصحاح والزهر أول صوت الحمار والشهيق آخره لان الزفير ادخال النفس والشهيق اخراجه وقد زفر يزفر والاسم الزفرة والعويل رفع الصوت بالبكاء يقال أعول أعوا والاسم العويل (قوله بد الى الخ) تقدم الكلام عليه في اذا (قوله وبدلت قرخالخ) هذا البيت لامرئ القيس وكان يقال له ذو القروح وهي جراحات في الجسد كالدمل وذلك ان أباه حجر الكندي كان طرده لاجل عشقه عنيزة وتشبيهه بها في اشعاره لما قتل المنذر حجر آلى امرؤ القيس على نفسه ان لا يأكل لحما ولا يشرب خمر حتى يأخذ بشرا أبيه فخرج الى قيصر مستصر خابه على المنذر فأكرمه وأزله فعشقه ابنة قيصر فكان يأتها وكان الطرمخ بن قيس الاسدي الشاعر عند قيصر فوثق به الى قيصر فطلبه فهرب فادركه الطاب عند انقره أو دونها قال الجوهري وانقره موضع فيه قلعة الروم وكان مع الرسول حلة مسمومة فالبسه اباه فتقرح لحمه ومات وداعيا بتقدم الميم وفي بعض النسخ داعما والمنايا

جمع منية وهي الموث والابوس جمع بوس وهو التسدة وفي الشرح فان قلت لعل تخصص بالمكن وتحول المنية شدة بحيث لا يقع ليس يمكن قلت جعله لقوة طعمه من قبيل الممكن (قوله ولا فرق على هذين كون الماضي معمولا لها أو معمولا لاساق حيزها) يعني ان هذا التعليل الذي ذكره لم يدخل لعل على الماضي لا يفتقر اطال فيه بين ان يكون الماضي معمولا لاساق بان يكون خبرها محمول على الله اطلع ولا بين ان يكون غير محمول لها وانما بعد هذا محمول على ما اضافت فقول المصنف أو معمولا لاساق حيزها ليس على ما ينبغي والصواب أو في حيزها (قوله فليت كفا فالف) في الشرح ثبت فيما رأيت من نسخ هذا الكتاب من توى باثبات الياء خطأ وهو اما ان يكون مثبتا على انه منصوب وقف عليه بالسكون الضرورة واما ان يكون مثبتا على انه مرفوع والوقف عليه بالياء كما في الوقف على قاضي المرفوع نحو هذا قاضي باثبات الياء وكذا لو كان مجرورا (قوله فخيرها اما محذوف تقديره كفا) في الشرح لا حاجة الى هذا التفسير فان كفا فالف مع كونه خبرا عنهما اذ هو مصدر صالح للاخبار به عن الاثنين وغيرهما وأقول وعلى هذا جاز ان يتعاقب عن كفا فالف المذكور وفي جعل المصنف من توفاعلا لا توى نظرا لاول وجه حيث نزل فع الماء وجوابه ان هذا على نصب الماء لا على رفعه (قوله واما من توفاعلا) هذا معطوف على اما محذوف (قوله ويروي بالنصب) عطوف على يروي بالرفع (قوله ويروي على الوجهين مرفوع) أحد الوجهين ينصب شرك على انه اسم لليت محذوف والثاني نصبه على العطوف على اسم ليت (قوله وان علقه بكما فالف محذوف على وجه مذكور ولا شك) ذلك الوجه هو ان شرك بالرفع معطوف على خيرك وخبره محذوف تقديره كفا فالف (قوله مشددة النون حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر) في الشرح لا يحسن رفع مشددة على انه خبر لكن اذ ليس المعنى عليه ولا يحسن نصبه على ان يكون حالا من الخبر المستتر في ينصب لانه يلزم عليه تقديم معمول الصفة على الموصوف وايضا فالضمير لا كروا الطاهر ان يكون حالا على تقدير مضاف أي مفسر لكن في حال كونها مشددة النون حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر وقد اختار المصنف تفرج النصب في قولهم الدليل لغة المرشد والاعراب في الاول ومضافين في الثاني والاصل تفسير الاعراب موضوع اهل اللغة أو موضوع اهل الاصطلاح ثم حذف المتضايقات على حذف حذفها في قوله تعالى فتبخت قبضة من اثر الرسول والملائكة الثالث هما الحال في الحقيقة التزم تنكيره لنيايته عن لازم التنكير كما في قولهم قبضة ولا بأحسن لها والاصل ولا مثل أي حسن لها فلما أنيب أبو الحسن عن مثل جرد من اداء التعريف ولك ان تقول الاصل موضوع اللغة أو موضوع الاصطلاح على نسبة الوضع الى اللغة والاصطلاح مجازا وحيث فلا يكون فيها الا حذف مضاف واحد ويصير نظير قول العرب كنت اظن العقب أشد لسمية من الزبور فاذا هو اياها على تأويل ابن الحاجب فانه أعرب اياها حالا على ان الاصل فاذا هو موجود مثلها فحذف الخبر كما حذف في خرجت فاذا الاسد ثم حذف المضاف وهو مثل وقام المضاف اليه متماها فنحو التمهيد بالجرور منصوبا اه وللصنف تعليق مستقل على قولهم الدليل لغة ذكر فيه أربعة أوجه آخر (قوله وفسر بان ينسب لاساقها) حكما مخالفا لحكم ما قبلها في الشرح قد يستشكل بان الغرض من الاستدراك حاصل بدون هذا الحرف ادعى نسب الحكم المخالف للحكم المتقدم وجده مقصود الاستدراك فاذن لا فائدة لهذا الحرف وجوابه ان فائدة الاثبات به الاعلام من أول الامر بان ما يأتي بعده من الحكم مخالف لما قبله فاذا ذكر الحكم استبعد مخالفته لما تقدم من جوهر اللفظ تسمية لا وأفاد الحرف المخالفة في ابتداء الامرا جمالا (قوله ولذلك لا بد ان يتقدمها كلام مناقض لما بعدها وما هذا كما لكنه متحرك أو ضله نحو ما هو أبيض لكنه أسود) اعلم ان النقيض هو الكلام الخبري المخالف لخبري آخر في النسبة الايجابية أو السلبية فقط نحو زيد قائم زيد ليس بقائم والضدان هما المعنيين اللذان يتنوع اجتماعهما في محل واحد من جهة واحدة كالسواد والبياض والحركة والسكون في الضدين الحقيقيين والاسود والابيض والمحرك والساك في الضدين المشهورين والمخالفان هما المعنيين اللذان يمكن اجتماعهما في محل واحد من جهة واحدة كالخلاوة والبياض والقيام والشرب واذ انقرر هذا اعلم ان قولنا لكنه متحرك ليس مناقضا لقولنا ما هذا سا كنالاهم الا ان يقال انه مناقض بالمعنى اللغوي وهو مراد المصنف (قوله منهم صاحب البسيط) هو ابن أبي الربيع السبتي (قوله وقال الفراء انها الساكن ان فطرحت الهزمة للتخفيف ونون لكن للساكنين) في الشرح طرح الهزمة للتخفيف وحذف النون الساكنة لملاقاة ساكن كلاهما غير مقبوس فلو ادعى ان الهزمة نقلت حركتها الى النون الساكنة قبلها ثم حذفت النون لاجتماع الامثال

لأن كان فيه تقليل لمخالفة القياس وأقول هذا وإن كان فيه تقليل لمخالفة القياس إلا أن فيه زيادة في العمل وهو نقل حركة
 الحمزة إلى الساكن قبلها ومخالفة الأصل وهو نقل الحركة في كلمتين على سبيل الزوم وذلك مما لا نظيره والذي يحسم
 هذه المادة أن عدم قياس طرح الحمزة للتخفيف وحذف النون للإفالة ساكن انما هو والتركيب بعد الوضع وما من فيه
 تركيب قبله وانما ادنا ان حذف نون لكن لا لقائه الساكنين لوجود حذف نون لكن لذلك كما في البيت الذي ذكره
 (قوله فلو كنت ضياء الخ) ضياء أي من بني ضبة والرعي بضم الراء وقصها واحد الزنج كسرا وواحد الزنج جيل من السودان
 والمشارف جمع مشفر وهو من البهيم كالجمل من الفرس وفي المطول واللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد يجوز أن يكون
 استعارة وأن يكون مجازا من سلاسل اعتبارين نحو المشفر على شفة الإنسان فان أراد تشبيهه بالمشفر الإنسان في اللفظ فهو
 استعارة وإن أراد به إطلاق المقيد على المطلق كما إطلاق المرص على الأنف من غير قصد إلى التشبيه فيجاز مرسل (قوله ولكن
 من لا يليق أمر الخ) الأمر هنا بمعنى الشيء وينوبه بصيبيه والعمدة بضم العين المهملة ما يدل على حوادث من مال أو سلاح
 والأعزل الذي لا سلاح معه (قوله ولكن من حب العمد) تقدم الكلام عليه في اللام المفردة **❦** ولكن **❦** ساكنة
 النون (قوله وخفيفة باصل لوضع) في الشرح عدم انما تكون مخففة من الثقيلة وانما تدخل لذلك على الجملتين فانظر بما إذا
 تغير الخفيفة عن الخفيفة اذا دخلت على الجملة (قوله ان ابن ورقاء الخ) ورقاء اسم رجل والباء جمع بادرة وهي الحدة والوقائع
 هنا جمع وقعة وهي القتال والحرب تؤنث يقال ونعت بينهم حرب قال الخليل وتصغيرها حريب بلا هاء رواية عن العرب
 قال المازني لانه في الأصل مصدر وقال المبرد الحرب قد تذكر **❦** وليس **❦** (قوله كلمة دالة على نفي الحال وتنفى غيره
 بالقرينة نحو وليس خافي الله مثله) قال الرضي قال سيبويه وتبعه ابن السراج ليس لانه في مدح الله قول ليس خافي الله مثله في
 الماضي وقال تعالى اليوم يا أيها الذين آمنوا ليس مصر وقائعهم في المستقبل وجمهور النصارى على انها في الحال قال الاندلسي ليس
 بين القولين تنافي لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الایجاب عليه في يجوز بدقائه واذ قيد بزمان
 من الأزمنة فهو على ما قيل به انتهى (قوله له نوافلات ما يغيب الخ) الضمير المجرور عائدا إلى النبي صلى الله عليه وسلم لان البيت
 من قصيدة الأعشى في مدح النبي صلى الله عليه وسلم والنوافلات جمع نافلة وهي العطية التي لا تجب ويغيب بضم أوله وكسر
 المجهمة مضارع أغيب من الغيب بكسر المجهمة وهو ان تردا لابل الماء يوما وتده يوما في الصحاح وأغيبنا ولان أنا أغيبا وفي
 السد يث أغبوا في عبادة المريض وأربعوا يقول عسى يوما ودع يوما ودع يومين وعسى اليوم الثالث انتهى ومعنى البيت
 ان عطائاه صلى الله عليه وسلم لا تأتي يوما وتقطع يوما بل تأتي كل يوم والنوال بفتح النون العطاء والمائل مثله (قوله
 فعل بالكسر ثم الترم تخفيفه) في الصحاح وأصل ليس ليس بكسر الياء فسكنت استثقالا ولم تقلب ألفا لانه لا تتصرف
 من حيث استعملت بلفظ الماضي للحال وفي شرح الرضي وأصل ليس ليس كما يقال علم في علم والتمزامهم تخفيفها
 بالاسكان وتركهم قلب يائها ألفا كما هو القياس لمخالفتها اخواتها في عدم التصرف (قوله ولم تقدره فعل بالفتح لانه لا يخفف)
 قال الرضي ولا يجوز أن يكون مفتوح الياء اذا الفتح لا تحذف في العين تخفيفا (قوله الا في هيو) أي حسنت هيئته
 ما خوذ من الهيئة (قوله وزعم ابن السراج انه حرف بمنزلة ما وتابعه الفارسي في الحلييات وابن شقير وجساعة والصواب
 الاول بدليل لست ولستم واسن ولسا ولسا واوليست) قال الرضي وسيبويه والا كثرون على انه فعل غير متصرف قال أبو علي
 في أحد قوليه انه حرف اذ لو كان مخفف فعل كصيد في صيداعات حركة الهمزة عند اتصال الضمير كصيدت والجواب
 ان ذلك لفارقة اخواته في عدم التصرف قال أي أبو علي واما الحاق الضمير به في لست ولستم فالتشبيه بالفعل لكونه على
 ثلاثة ومعنى ما كان وكونه رافعا وناصبا (قوله وان اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم) في الشرح ولا يرد على هذا
 ما ورد على قاموا ما خلا زيدا عند من جعل الفاعل فيه ضمير يعود إلى البعض المفهوم مما سبق لان البعض هنا في سياق النفي
 فشمس كل بعض من القوم فحصل المقصود من الاستثناء بخلاف فيما خلا وشبهه وأقول قد ذكرنا في حاشية هذا الايراد
 وبين انه لا يرد هناك أيضا (قوله وهذه المسئلة كانت سبب قراءة سيبويه النحر) حكى ابن السيد في كلامه على
 ألفاظ الموطأ ما يقتضي ان سبب قراءة سيبويه النحر غير هذا وذلك انه قال يروي ان سيبويه قال لحامد بن سلمة ما تقول في
 رجل رعى في الصلاة فقال له حماد لحنت يا سيبويه لا تقل رعى انما هو رعى فحصل سيبويه وقال سأقرأ علما لا لحنتي

معه ونهض الى الخليل فشكى اليه فقال الخليل رعت هي القصيدة ورعت غيرة قصيدة ولزم سيبويه الخليل فكان ذلك سبب براعته في صناعة النحو انتهى وفي الشرح وما حكاه المصنف هو الظاهر لان رفع الاسم الذي حقه ان ينصب انما يدرك من النحو وضم العين التي حقه ان تفخ لا يدرك من النحو وانما يدرك بالقل وأقول يطلق النحو على ما تناول ذلك أيضا ومثل هذه الحكاية عن سيبويه ما رواه الخطيب في تاريخه عن الفراء قال انما تعلم الكسائي النحو على كبره وكان سبب تعلمه انه مشى يوما حتى أتته جاس الى قوم ليس تريح فقال قد عييت بالنشيد يدبيري من فقه الالجب السنا وانت تلحن قال وكيف قالوا ان أردت من التعب فقل أعيت وان أردت من انقطاع الحيلة والتخير في الامر فقل عييت مخففا فنام من قوره وسأل عن من يعلم النحو فارتدوه الى معاذ فلزمه حتى أخذ ما عنده ثم خرج الى البصرة الى الخليل بن أحمد وقال له من أين أخذت علمك قال من أفواه العرب من الجواز ونجد وتم امة تخرج ورجع وقد أخذ من عشرة فقيهة من الحسرة في الكتابة سوى ما حفظه ولم يكن همه غير الخليل فوجد الخليل قدمات وجلس موضعه يونس فخرت بينهما مسائل أفقره يونس فيها وصدره موضعه (قوله تم وأدج الناس) في الصحاح أدج القوم اذا ساروا من أول الليل والاسم المدح بالتحريك واللبنة واللبنة أيضا مثل برهة من الدهر وبرهة فان ساروا من آخر الليل فتد ادجوا بالنشيد والاسم اللبنة واللبنة (قوله) وأجيب بان المصدر في الآية والبيت نوعي على حذف الصفة أي الاظنا ضعيفا والاعترا (ظيما) في المطول أي ظاهرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشبهة والضعف فالفعول المطلق ههنا للنوع لا للتأكيد وهكذا يعمل التشكيك على ما يفهم التنوع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك في كل ما وقع بعد الامن المفعول المطلق وبهذا ينحل الاشكال الذي يورث على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق - في بدخل به المستثنى به فيجب خروج بالاستثناء وليس مصدر يظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وحينئذ لا حاجة الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتأخير أي ان ضمن الاظن ظاهرا ولا الى ما ذكر بعضهم من ان قوله ضربت زيدا مثلا لا يتحمل من حيث توهم المخاطب ان يكون قد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كانه يدو الشروع في مقدمته به سدا الاحتمال يصير المستثنى كالمعتمد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكانت ما فعلت شأنا غير الضرب انتهى (قوله هي الشفاء لداني الخ) هذا البيت لمشام أخى ذى الرمة والداء المرض همزته أصلية والظفر الشوز والبذل بالهجة الاعطاء (قوله اين المضر الخ) المراد بالاشتمال هنا أبرهة بن الصباح صاحب الغيل الذي قصد تغريب الكعبة وقيل له أشتمر لانه كان مشروما الانف (قوله ومقتضى كلامه انه لو لا تقديره متصلا لم يجز حذفه وفيه نظر) وجه النظر هو انه لا مانع من حوازه مع تنديده منفصلا وفي الشرح اما ان ذلك مقتضى كلامه فظاهر لانه على حذفه بالاتصال يقال ثم حذف لاتصاله وأما ان فيه نظرا فليس معناه انه مشكل وانما المراد انه محل نظر وثبت فيبحث عن العقل فيه هل هو كذلك عند العرب

﴿حرف الميم﴾

(قوله فاما أوجه التسمية) في الكشف وما عام في كل شيء فاذا علم فرق بما ومن وكذا دليله لا قول العلماء من ما به قيل قال التفتازاني أي بصح إطلاقه على ذى العقل وغيره عند الابهام سواء كان الاستفهام أو غيره واذا لم ان الشيء من ذوى العقل والعلم فرق بين وما يخص من ذوى العلم وما غيره وبهذا الاعتبار يقال ان ما غير العقل واستدل على إطلاق ما على ذوى العقول باطباق أهل العربية على قولهم من لما يعقل من غير تجوز في ذلك حتى لو قيل من لما يعقل كان لغوا من الكلام بمنزلة أن يقال الذي عقل عاقل فان قيل ههنا يجب ان يفرق بما ومن لان ما يعقل معلوم انه من ذوى العلم قلنا نعم لكن بعد اعتبار الصلة أعني يعقل وأما الموصول نفسه فيجب أن يعتبر منه ما مراد به شيء ما يصح في موقع التفسير بالذات نسبة الى من لا يعلم مدلول من وليقع وصفه بيعقل مفيدا غير لغوي فليأمل (قوله لما نافع الخ) اللبيب العاقل والجمع ألبان ونحوه مرفوع بيبعد والدهر منصوب على الظرف وساعيا خبر ترك (قوله رعبا تكرر النفوس الخ) هذا البيت من قصيدة لامية ابن أبي الصات من بحر الخفيف والبيت مدرج آخر صدره الميم الساكنة من الامر وقبله صبر النفس عند كل ملم * ان في الصبر حيلة المختل لا تضيقن بالامور فقد يكششف غماؤها بغير احتيال والمم المنازل والغما بالممثل الغم والغمة والفرجة بفتح

القائل بالخروج من المسم قال في الصحاح والفرجسة التفتي من المسم وانشد البيت والفرجة بالضم فرجة الخائط وما أشبهه
 والعقال الحبل الذي يشد به يد الدابة لجمدها عن القيام ووجهه الشبهة هو السهولة والسرعة (قوله وفي هذا الآية المفردة من
 الجمع) لأنه نائب الامر عن الامور (قوله وفيه وفي الاول انابة الصفة الغير المفردة عن الموصوف اذا الجملة بعدهما صفة له)
 يعني وقد حذفوا بتمت هي ولا معنى للانابة الا ذلك ثم انه يريد بالجملة قوله له فرجة لا الجار والمجرور اعني من الامر لان
 اطلاق لفظ الجملة لا يتبادر منه الجار والمجرور ولانه قدرا للمفعول المحذوف بعد الجار والمجرور فلا يكون الجار والمجرور
 صفة لذلك المحذوف وفي كلام ابن الحاجب التصريح بان الصفة الثالثة مقام الموصوف هي قوله من الامر فانه قال ان
 الصفة اختاروا كونها موصوفة لا لا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور وهو من الامر مقامه وذلك قليل الا
 بالشرط الذي كور في باب الصفة قال الرضي هذا قوله ولا يتبع ان تكون من متعاقبة بتكرره وهي التبعيض كما في اخذت
 من الدراهم شيئا وقوله له فرجة صفة الامر لانه تميزه من ويجوز تضمين تكرره معنى تميز وتنبه (قوله فيما نكرة
 تامة تميز والجملة صفة) هكذا وقع في النسخ التي رأيناها والصواب ناقصة بدل تامة لانه جعل الجملة صفة لما والموصوف
 هي الناقصة وقد ذكر هذا الوجه غير المصنف ولم يذكر ان ما فيه تامة ولا ناقصة (قوله وقبل ما معرفة موصولة فاعل
 والجملة صلة) قال الرضي ويشبهه قوله وقوع الذي مصرح به فالانتم وبئس وزوم حذف الصلة باجتماعها في فاعلها هي
 لان هي مخصوصة (قوله وقبل غير ذلك) في الجاني الداني واذا جاء بعد ما لو افسدة بعدهم وبئس فعل فاعله مذكور
 وذكر التوليد الذين ذكرهم المصنف وثمانية آخر (قوله والتفسير الاول رأى الرميح شري وفيه ان ما حينئذ للشخص
 العاقل) في الكشف وقال قرينه هو الشيطان الذي قبض له في قوله نقيض له شيطانا فهو قرينه يشبهه قوله قال قرينه
 ربنا ما أطعمته هذا ما لدى عتيده هذان في ملكي عتيده بلهم والمعنى ان سلكا سوقه وآحر يشهد عليه وشيطانا مقرونا
 به يقول قد أدبته بلهم وهياته لما بانوا في واصلا في وفي الشرح وبيل قرينه كاتب الشمال والاشارة بحمل رجوعها الى كتاب
 السمات أو الى الشخص نفسه فقد قيل ان كاتب السمات هو سائقه وبيل قرينه من زبانية جهنم الموكل بإدخاله اياها والاشارة
 حينئذ الى ما أعد له من العذاب فإطلاق ما في هذا القول وفي أحد الاحتمالين الواقعين في القول الثاني على بابها من استعمالها فيما
 لا يقل (قوله جزم بذلك جمع البصريين الا الاخفش) قال الرضي ومذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو استعمال ما نكرة غير
 موصوفة نادرا فاعلم ما هي على قول ولم يسمع مع ذلك مبتداه (قوله وجوز ان تكون معرفة موصولة والجملة بعدهما صلة)
 قال الرضي وفيه بعد لان فيه حذف الخبر وجوباً مع عدم ما يسمي مسدداً وأيضا ليس فيه معنى الابهام اللائق بالتحجب كما كان
 في تندير سيبويه وقال النحويون ابن درستويه ما استفهامية وما بعدها خبرها قال الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان
 جهل بسبب حسنة فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو ما أدراك ما يوم الدين وأندري من هو قيل
 مذهب سيبويه من حيث انه نقل من الاستفهام الى التعجب والنقل من انشاء الى انشاء الم يثبت اه (قوله فيما نصب على
 التمييز عند كثير من المتأخرين منهم الرميح شري) في الشرح أو رد عليه ابن مالك ان ما مساوية للمضمرة في الابهام فلا تميز
 لان التمييز بين جنس المميز واجب بمنع مساواة المضمرة لان المراد بها شيء له عظم في هذا الاعتبار حصل التمييز (قوله
 وذلك على قراءة أبي عمرو وآل سحر) في البحر وقرأ أبو عمرو ومجاهد وأصحابه وابن القعقاع بمزة الاستفهام قالوا يجوز ان
 تكون ما استفهامية مبتداه أو السحر بدل منها وان تكون منصوبة بمضمرة يفسره جثتم به أو السحر خبر مبتداه المحذوف ويجوز
 عندي في هذا الوجه ان تكون ما موصولة مبتداه وجملة الاستفهام خبرا للنقد اهو السحر أو السحر هو فهو رابط
 كما تقول الذي جاءك أزيد هو وعلى هزة الوصل جاز ان تكون ما موصولة مبتداه والخبر السحر ويدل عليه قراءة عبد الله
 والاعشى سحر ويجوز عندي ان تكون في هذا الوجه استفهامية في موضع رفع بالابتداء أو في موضع نصب على الاشتغال
 وهو استفهام في سبيل التحذير لما جاؤ به والسحر خبر مبتداه المحذوف (قوله وأما من قرأ السحر على الخبر فاموصولة
 والسحر خبرها ويقويه قراءة عبد الله ما جثتم به سحر) في الشرح ظاهر كلامه انه يتعين على قراءة السحر بدون هزة
 الاستفهام ان تكون ما موصولة والسحر خبرها وليس كذلك بل يجوز ان يكون ما قاله ويجوز ان تكون ما استفهامية
 مبتداه وجثتم به خبره وقوله السحر خبر مبتداه المحذوف أي هو السحر وما اعتضده من قراءة ما جثتم به سحر لا دليل فيه

إذا احتمال المذكور بعينه قائم فيه اه وأقول بعد أن تسلم أن ظاهر كلامه تعيين أن ما موصولة والصبر خبرها انما قال ذلك بناء على ما هو الظاهر من بقاء الكلام على ظاهره وعدم تقدير شيء فيه وقد ذكر هذين الوجهين أبو البقاء وعبارته ويقرأ على لفظ الخبر وفيه وجهان أحدهما استفهام أيضاً في المعنى وحذفت الهمزة للعلم به أو الثاني هو خبر في المعنى فعلى هذا ما معنى الذي وجئتم به صلته والصبر خبرها ويجوز أن تكون ما استفهاما والصبر خبر مبتدأ محذوف (قوله فتلك مولاة السوء الخ) المكث بتثنية الميم واسكان الكاف اللبس والعناء بالهمزة والمدة التعب (قوله يا أبا الاسود الخ) الطارقات جمع طارق وهو الذي يأتي ليلاً والذ كز بكسر المجهمة وفتح الكاف جمع ذكرى (قوله وأما قراءة عكرمة وعيسى) عكرمة بكسر الراء المهملة هو أبو عبد الله مولى ابن عباس يروي عن مولاة وعائشة وأبي هريرة توفي سنة ست ومائة والمكرمة في اللغة أذى الجسام وفي الشرح عيسى هو ابن عمر الاسدي المقرئ الكوفي صاحب الحروف ويعرف بالهمزة مداني لا عيسى بن عمر الثقفي النحوي مات سنة ست وخمسين ومائة وأقول الظاهر الذي لا يعدل عنه الأدليل أن المراد هنا الثقي النحوي لأنه الذي كان له اختيارات في القراءة تفارق قراءة العامة ويستنكرها الناس وكان ذات تعبير في كلامه واستعمال الغريب فيه وفي فرائده ولا شك في غرابة هذه القراءة فإن قيل الثقي ليس بعدد وفي القراءة قلت قد ذكره أبو عمرو والداني في طبقات القراء وقد ذكر أن عن روى عنه في القرآن الأصمعي والخليل بن أحمد وذكر عن أبي عبيدة معمر بن المثنى قال وضع عيسى بن عمر كتابين في النحو سمى أحدهما الجامع والآخر المكمل فقال الخليل بن أحمد بطل النحوي جميعاً كله * غير ما أحدث عيسى بن عمر ذلك بال وهذا جامع * فبهما للناس شمس وقر وذكر عن القتيبي أنه مات سنة تسع وأربعين ومائة وقال ابن عيسى بن عمر الهمداني صاحب كتاب الحروف مات قبل الحسين ومائة وهذا خلاف ما في الشرح (قوله على ما قام يشتمني الخ) يشتمني بالضم والكسر لأن شتم جاء من باب نصر وباب ضرب والاثم خلاف الكرم وتغرغ غمك (قوله أنا قتلنا بقتلنا الخ) السراة بفتح السين المهملة جمع سرى وهو السيد وقيل اسم جمع واللاء بكسر اللام والمد العلم (قوله وهو بعيد لأن الذي غفر له هو الذنوب ويعد رادة الاطلاع عليها وان غفرت) قال أبو حيان الظاهر أن ما في قوله بما غفر لي ربي مصدريه وجوزوا أن تكون بمعنى الذي والعائد محذوف تقديره بالذي غفر لي ربي من الذنوب وليس هو مجيداً ذي قول إلى غنى عنهم بالذنوب المغفورة والذي يعنى غنى عنهم بمغفرة ذنوبه وجعله من المكرمين وفي تفسير البيضاوي وانما غنى علم قومه بحاله أي جعلهم على اكتساب مثاها بالدخول في الإيمان والطاعة على داب الأوامر من كظم الغيظ والترحم على الأعداء أو ليعلموا أنهم هم كلوا على خطايا عظيم في أمره وأنه كان على حق وما خبرية أو مصدرية والباء صلة يعلمون أو استفهامية جاءت على الأصل والباء صلة غفر أي بأي شيء غفر لي يريد بها هجرة عن دينهم والمصاهرة على أذيتهم وفي الشرح لا نسلم أن ما بتقدير كونها موصولة عبارة عن الذنوب بل هي عبارة عن الغفران والمعنى ياليت قومي يعلمون بالغفران الذي غفره لي ربي سلمنا أنها عبارة عن الذنوب لكن لا نسلم أنه يريد إرادة الاطلاع عليها مطلقاً فيجوز أن يكون الغرض من ذلك الاعلام بنظم مغفرة الله تعالى ووفور كرمه وسعة رحمته اه وأنت خير بان عدم تسليم بعد إرادة الاطلاع على الذنوب مكابرة وإن كون الغرض الاعلام بنظم مغفرة الله تعالى ووفور كرمه لا يلائم المقام (قوله ولأن ما النكرة الواقعة في غير الاستفهام والشرط لا تستغنى عن الوصف إلا في بابي التجهيز ونم وبئس وفي نحو قولهم اني عم ان أفعل على خلاف فبهن قد مر) هذا التعليل عطف على قوله ادم بدل ومجموعهما على أن يكون رحمته ليست بدلاً من ما وحاصل كلامه أن رحمة لو كانت بدلاً من ما فإن كانت ما استفهاما واجب اقتران رحمة بهمزة الاستفهام وإن كانت غير استفهام واجب وصف ما وكلاهما مفقود ههنا فسقط قوله في الشرح هذا لا مدخل له في الاعتراض فإن مدعى الامام أن ما للاستفهام التبعي فلا يرد عليه كون ما إذا لم تقع استفهامية ولا شرطية يجب وصفها إلا في الأبواب الثلاثة فإن قامت بحتم أن يكون مراده الواقعة في غير الاستفهام الحقيقي فينبغي الاعتراض قلت لو أراد ذلك لا تنقض بصور كثيرة كقوله تعالى وما تالك بيمينك يا موسى فان الاستفهام فيه غير حقيقي ولم توصف ما فيه بشيء اه وفي أعراب السنفاسي ما زائدة للتوكيد وزادتم ابين الياء وعن ومن والكاف وبين مجرور انتهى معروف في لسانهم وذهب بعضهم إلى أن النكرة تامة ورحمة بدل منها كأنه قيل فبشيء أجهم ثم أبدل على سبيل التوضيح وقيل استفهامية قال الرازي قال المحققون دخول المنط الماهل الوضع في كلام أحكم الحاكمين غير جائز وهما يجوز أن تكون ما استفهاما للتجهيز تقديره فبأي رحمة انتهى وما قاله

من امتناع دخول اللفظ المهم في كلام الله تعالى فسلم لكن لا نسلم ان زيادة ما ونحوها التاكيد من قبيل الميسل الوضع
ولا ينبغي زيادته في انهم ثم ان جعله ما استفهامية يستلزم ان تكون مضافة لرجة ولا يجوز اضافة ما الاستفهامية ولا
غيرها من أسماء الاستفهام الا بائنا فاقولكم على ما ذهب ابي اسحق فان قيل يجوز ان تكون رجعة بدلا من ما الاستفهامية
فلا يلزم ما ذكرتم قيل كان يلزم اعادة هزة الاستفهام في البدل وقد قال الزجاج في ما هذه انها صلة فيها معنى التاكيد باجماع
التصويين قلت لا يتم هذا الاجماع مع ما نقل أبو البقاء عن الاخفش وغيره انها مكررة بمعنى شيء وما قاله الرازي قد نقله الغزنوي
عن ابن كيسان انتهى ما في اعراب السفاقي (قوله ولان ما الاستفهامية لا توصف) لطيف على قوله لهذا وجموعه مائة
اكون رجعة ليست لطيف ببيان من ما والاشاره في هذا الكون المكررة الواقعة في غير الاستفهام والشرط لا توصف وتقرير
كلامه لو كانت رجعة عطفا ببيان من ما فان كانت ما غير استفهام وجب وصفها ولم توصف وان كانت استفهاما فاستفهامية
لا توصف وما لا يوصف فلا يضاف عليه عطفا ببيان (قوله فاذا ذكرت ما الاستفهامية مع ذالم تحذف الفها) في الشرح وقع في
الشرح مسلم في حديث كعب بن مالك احد الثلاثة الذين خلفوا قالوا يا بني انه توجه قافلا فحضر في هي وطفت اذ ذكر الكذب
واول بم ذا اخرج من خطه يحذفه الالف من مامع كونها مركبة مع ذافيه وهذا من قبيل الشاذ انتهى (قوله الاتسالة ان
المرء الى آخره) هذا البيت اوله سبعة للبيد بن ربيعة العامري في ذم الدنيا والزهديا والنصب النذر والمدة والوقت وفي
الشرح يجوز ان يكون المراد بالمرء شخصه مينا كما قاله صاحب الاقليد او غير معين كما قاله صاحب المقاليد ويحاول يريد أي
ما اريد به في تحصيل المال انذر يريد ان يقضيه ويوفي به أم سعيه ذلك صدر على غير بصيرة والنصب هنا النذر (قوله
فما مبتدأ بدليل ابداله المرفوع منها وذا موصول بدليل افتقاره للجملة بعده) في الشرح هذا غير متعين لاحتمال ان يكون
ما ذا كانه اسم واحد مرفوعا على انه مبتدأ ويحاول خبر والابط محذوف أي يماره ومثله في الشعر جاز ونصب بدل من المبتدأ
ويحتمل ان يكون ما ذا كانه في محله نصب على انه منقول يحاول ولا ضمير محذوف فان قلت يطلعه رفع البدل قلت لا يكون نصب
حينئذ بدلا بل يكون خبر مبتدأ ضمير انتهى وفي شرح الرضي ولفاظه ان يمنع مجيء ذام موصولة مطلقا يحكم في ما ذا صنعت
بزيادتها وأما رفع الجواب في قوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل انفقوا من فضل ما في قوله الاتسالة ان المرء ما ذا يحاول
انتعاب فيقضي أم ضلال وباطل فلان ما مبتدأ والفعل بعد ذلك الزيادة خبره على تقدير حذف الضمير من الجملة التي هي خبر
ما والذي جاءهم على ادعاء كون ذاهنا موصولة رفع الجواب والبدل في الفصح المشهور ولو جاز ان يدعى في الجواب انه غير
مطابق السؤال وان ذلك يجوز وان لم يكن كثيرا لم يجز دعوى عدم التقابل بين البدل والمبدل منه فوجب ان يكون ما ذا
يحاول جملة اسمية خبر المبتدأ فيها عملية وأما ما ذكر من حذف الضمير في خبر المبتدأ فاقيل نادر وتجرد الجملة الخبرية في نحو ما ذا
يحاول كثير غالب فعرفنا ان الجملة صلة لذا خبر ما لان حذف الضمير من الصلة كثير وهو أكثر من حذفه من الصفة وحذفه
من الصفة أكثر من حذفه من الخبر وانما قل مجيء الضمير منصوب في الجملة التي بعده من بين الموصولات لزومها ما
الاستفهامية أو من لان ذلك لا تكون موصولة الا قبلها أو كان النقل الحاصل باتصال الصلة بالموصول أكثر فكان
التحقيق بحذف الضمير الذي هو فضلة أولى وهذا كما جاز حذف المبتدأ في صلة أيهم في السعة دون صلة غيرها لتثاقلها بالمضاف
اليه (قوله وهو أربع الوجوه) في ويسألونك ماذا ينفقون قل انفقوا من فضل ما في قوله الاتسالة ان المرء ما ذا يحاول
هو عائد الى كون ما مبتدأ وذالسم موصول والوجه المرجوح هو كون ما ذا كانه استفهاما منصوبا ينفقون ووجه الرجحان
ان العنوجين خبر مبتدأ محذوف والاصل ان يطابق الجواب السؤال في اسمية الجملة أو فعلية وذلك في الوجه الاول دون
الثاني كقولك ما ذا جئت لان الف ما الاستفهامية لا تثبت مع وجود الجار (قوله يا خذ رطل ما ذا بال نسوتكم) هذا صدر
بيت عجزه لا يستفحق الى الذين تخناوا انخرز بضم الخاء المجهة واسكان الراي بعدها جمع أنخرز وفي الصحاح انخرز ضيق العين
وصغرها ورجل أنخرز بين انخرز ويقال هو ان يكون الانسان كانه ينظر بعين خمر عينه وتغلب بكسر اللام قبيلة من العرب
أبوها تغلب بن وائل والبال الحال ويستفحق بمعنى يقفن أو بمعنى يقفن من قولهم فلان ما يستفحق من الشراب أي ما يكف عنه
والذين ثنية دير وفي الصحاح ودير النصارى أصله الواو والجمع اديار وفي القاموس انه من ذوات الباء وفي الشرح والحنان
الشوق وهو منصوب على انه مفعول لاجله ان جعل يستفحق بمعنى يقفن أو على انه تمييز على النسبة ان جعل يستفحق بمعنى

يكف عن الاصل لا يستقيم تخلفه والى الذين متعلق بخلفان المذكور ان يجوز ان تقدم معمول المصدر عليه اذا كان ظرفا
او بمثله محذوفا ان منعناه ويجوز ان تكون الاستفهامية وذا موصولا وصدر الصلة محذوفا ولا يستقيم استئناف ويجوز
ان يكون حالا من والعامل ما تضمنه الكلام من معنى الانكار أى أنكر الممن في هذه الحالة وجاز وقوع الحال من المضاف
اليه لان المضاف بخبرته (قوله دعى ماذا علمت الى آخره) قال الرضى وقد جاء ازايدة بعد ما الموصولة وأنشد البيت وهذا غير
ما قاله المصنف ان ماذا مجموعه اسم موصول (قوله ولا علمت لانه لم يرد ان يستفهم عن معلومها ما هو) قيل عليه الباء مضمومة
لا مكسورة لان الكسري نافي آخر البيت والمعنى على الخبر لا الاستفهام أى دعى ما علمت ونبتني بما جهلت (قوله أنورا
سرع ماذا يا فروع) هذا صدر بيت لرغبة الباهلي هو بالراى المضمومة والغين المجهمة وبخبره وجعل لوصول منتكست حذيق
ونورا بفتح النون وسكون الواو وفروع بفتح لفاء فى أوله اسم امرأة أو صفة من خمد فروع بمعنى خائفة ومنتكست بثلاثة
فى آخره أى منتكض والحذيق بالحاء المهملة والذال المجهمة المقطوع (قوله يقال سرع ذاخر وجاء أى أسرع هذا فى الخروج)
فى الشرح الظاهر ان خروج ما يميز أى سرع خرج ذا مثل تصيب زيد عرفا وأما جعل سرع بمعنى أسرع وخرج وجاء منصوبا
على نزع اختلاف كما هو ظاهر عبارة المصنف فلا وجه له الا أن يقال هذا تفسير معنوى لان خروج جاء منصوب على التمييز
(قوله قال الفارسي يجوز كون ذا فاعل سرع ومازائدة ويجوز كون ماذا كلة اسما) فى الشرح وأحسن من هذين الخبرين
ان يكون نورا مصدر منصوبا بفعل محذوف والتقدير انرت نورا وسرع فعلا ماضيا سندا الى ضمير عائدا الى نورا والجملة صفته
وماذا مبتدأ والخبر والاستفهام تعجبى أو انكارى (قوله والتحقيق ان الاسماء لا تزداد) هذه الاشارة الى رد لوجه الاخير
والذى قبله (قوله ان العقل الى آخره) العقل هنا الدية وضمير به عائدا ليه باعتبارها وأنشد البيت صاحب الباب
بتذكير الضمير وهو ظاهر واصل العقل الحس حتى يقتل ومعنى البيت ان طولب بالعقل تطيق اداءه وان حيسس العقل
قصا صاحبس أنفسنا لذلك الحس الذى هو للقتل وفى الشرح الشاهدان العقل اذ هو حذف منه فعل الشرط وحده وأما
قوله ان صبرا فليس من ذلك انما هو من قبيل ما حذفته منه جملة الشرط بدون الاداة وأقول قول المصنف أى ان يكن العقل
وان يحبس حسبنا ظاهر فى ان كلامه ما شاهد لان فى كل منهما حذف فعل الشرط (قوله والارجح فى الآية انهما موصولة وان
الفاء اخذت على الخبر) تدخل الفاء فى خبر الموصول تنبيهه بالجزء الشرط لتشبيهه الموصول بكافة الشرط وتشبيهه صانده بجملة
الشرط فان قيل الشرط وما يشبهه به يكون الثانى فيه مسببا عن الاول والآية ليست كذلك قيل تدأ باب ابن الحاجب
عن هذا بان مسببه الثانى عن الاول قد يكون باعتبار نفس الثانى نحو الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية
فلهم أجرهم فان ثبوت الاجر لهم مسبب عن الاتفاق وقد يكون باعتبار الخطاب بالثانى والاخبار به نحو ان أكرمته اليوم
فقد أكرمته أمس فان الاكرام فى أمس ليس مسببا عن الاكرام فى اليوم وانما المسبب عنه الاخبار به أى ان أكرمته
اليوم اخبرتك باكرامى لك أمس ومنه الآية فان المسبب فيها الاخبار بكون النعمة من الله تعالى وقال الرضى ولا يلزم ان يكون
الاول سببا للثانى بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما فى جميع الشرط والجزاء فى قوله تعالى قل ان الموت
الذى تفرون منه فانه ملاقيكم الملاقاة لازمة للفرار وليس الفرار سببا للملاقاة وكذا فى قوله تعالى وما بكم من نعمه فان الله كون
النعمة منه لازم لموصول معنى ولا يغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء وفى البحر وما موصولة صلتها بكم والعامل فعل
الاستقرار أى وما استقر بكم ومن نعمة تفسيرها والخبر فى الله أى فهى من قبل الله وأجاز الفراء والعوفى ان تكون ما شرطية
وحذف فعل الشرط قال الفراء والتقدير وما يمكن بكم من نعمة وهذا ضعيف جدا لانه لا يجوز حذفه الا بعد ان وحدها فى باب
الاشتغال أو متلوة النافية مدلولها عليه بما قبله نحو بلا قوله فطاعتها فليست لها بكسوة والا يعمل مفردك الحسام وحذفه
بعد ان غير متلوة بلا مختص بالضرورة انتهى فقول المصنف الارجح ليس على ما ينبغي لانه ما بان كون ما شرطية راجع امله
وهو ظاهر فى قوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم مدة استقامتهم امكم فى الشرح يعنى ان كون ما
هذه الآية شرطية زمانية ظاهر ونحن لانسلم ظهوره بل هى محتملة للزمانية ولان قول المطلق على حد سواء يصح ان يكون
المتقدير أى زمن استقاموا أى استقامة وقوله أى استقيموا لهم مدة استقامتهم يقتضى انها مصدرية ظرفية لا شرطية
زمانية ويحتمل ان يكون هذا تفسير معنى لا تفسير اصناعيا وأقول امارات ظهور الفاء فى فاستقيموا لان المصدرية الزمانية

لا تحتاج الى الفاء وقصة مدد قول أبي حيان في البصر والظاهر ان ما مصدرية ظرفية وايمت شرطية أي استقيم المهم مدد
استقامتهم ورد قول الساجي انما شرطية غير زمانية فانه قال ما شرط في موضع رفع بالابتداء والخبر استقاموا ولاكم متعلق
باستقاموا والفاء جواب الشرط (قوله وما با) لوردت الى آخره في الشرح يمكن أن يقال بأس فعل ماض أصله بنفس بكسر
الهمزة يقال بنفس ولان اذا أصاب بؤسا أي شدة ثم خففت باسكانا كما قال شهاب ساكن الهاء في شهاب بكسر هاء ولو مصدرية
وهي وصاتها فاعل بنفس والاسناد مجاز اذا المراد انهم اصابوا بسبب رد التهمة ثم اسند الفعل الى الراد الملائس لها وأصل
عامها عيا أو عاير على انه مطلوب الدين ومخذوها (قوله ورد عليهم ابن مالك) بقوله ما يكور لي ان أبدله (لان أبدله مستقبلي
(قوله وأجيب بأن شرط كونه للعال اتفاقا فربما خسلا) يعني وهما وجدت قرينة خسلا فله وأجيب أيضا بان التقدير قل
ما يكون لي قصة ابدله (قوله وليست هذه يعني الذي لان الذي سقاء لهم الغنم) فان قيل جاز أن يكون يعني الذي
ويكون المراد به الماء الذي سقاء عنهم أجيب بان الاجر على السقي الذي هو فعله لا على الماء لانه كان مباحا (قوله ومنه بما
كانوا يكذبون) وليست هذه يعني الذي الى آخره وقوله ومنه ان أريد الاصلاح ما استطعت انما قال ومنه لوجود
الافعال بينه وبين ما تقدم بقوله أصله مدد دواي حيا الى آخره وفي الشرح يمكن أن يقال انما فصل المصنف هذه الامثلة
فيما تقدم بقوله ومنه لا رما فيها يتعمل أو تكون مصدرية غير ظرفية وان كان احتمالا مرجوحا أي الاستطاعة أي قدر
استطاعة أي وأقول لم يذكّر الشارح وجه الفصل في قوله ومنه بما كانوا يكذبون ولا وجه له الا ما ذكرناه وهو الوجه هنا
أيض (قوله اجارنا الى آخره) هذا البيت لا مرثي القيس وبعده ابارتنا ناغريمان ههنا * وكل غريب للغريب نسيب
والخطوب جمع خطب وهو السبب ثم كثر استعماله في الامر الصعب الشاق وتنوب مضارع نابه أي أصابه وعسيب اسم
جسدي (قوله ولو كان معنى كونه زمانية انما ساندل على الرمان بذاته الا بالنيابة لكانت اسما ولم تكن مصدرية كما قال ابن
السكيت) في الشرح نفاهر كلامه انما ساندل على الزمان بطريق النيابة والتحقيق انها لا تدل على الزمان أصلا لا بطريق
الاصالة ولا بطريق النيابة وانما لدال على الزمان في أمثلة هذه التراكيب ما وضع له وهو المضاف المحذوف بعد حذفه
يفهم بقرينة وأقول لا معنى لدلالة ما على الزمان بطريق النيابة الا انه حذف منها زمان مضاف فدل عليه القرينة
وأقيمت هي مقامه وابن السكيت هو أبو يوسف يعقوب بن اسحق وعرف بذلك اكثره سكونته وصحته كان يعيل الى تقديم على
ابن أبي طالب رضى الله عنه قال ثعلب لم يكن بعد ابن الاعرابي اعلم باللغة منه وكان المتوكل قد أكرمته بتأديب ولديه المعتر
والمؤيد ومن غريب ما وقع ان من شعره يصاب البني من عشرة من لسانه * وايس يصاب المرء من عشرة الرجل
فأثرته في القول تذهب رأسه * وعثرته في الرجل تبرأ الى مهل ثم اتفق ان المتوكل قال له يوما يا أبا عبد الله اليك ابناي
أم الحسن والحسين فقال والله ان قنبر اخادم على خير منك ومن آباءك فقال المتوكل لا تراكمه لو لسانه من قفاه ففعل ذلك به
فأثرت وقيل أمر المتوكل الاترك فداسوا بطنه فحمل الى داره فمات بعد ذلك اليوم لحسن وحسين من رجب سنة
أربع وأربعين وقيل سنة ست وأربعين ومائتين فكان أول كلام المتوكل مع ابن السكيت من احاث صار جدا (قوله
منا الذي هو مان طر شاربه * الى آخره) هذا البيت لا يقيس بن رفاعه الاوسى شاعر جاهلي وقيل قيس بن رفاعه
يرثي قومه اهل الكوا وكان السبب في هلاكهم انه كان يقع على دور بني خطمة من الاوس ثم بنى معاوية أيام الفجر كل عام
طائر عظيم يقال له الرماح فيأكل من ذلك ولا يتعرض له أحد فاد استوفى حاجته طار ولم يعد الى القابلة وقيل انه كان يقع على
اطام يثرب ويقول خرب خرب فرماه رجل منهم بسهم فقتله ثم قسم لحمه في الجيران فما امتنع من أخذ هذه الرفاعة بن مرار فلم
يعل الحول على أحد من أصاب من ذلك شيئا حتى مات وبنو معاوية هلكوا جميعا فقالوا في المثل أشام من الرماح وبعدها
البيت ونحن يحمدا الحادي ونطعمه * لحلم السنان له هبر وترعيب وفي الصحاح طر اليبطير بالضم طرور انبت
ومنه طر شارب الغلام وعنست الجارية تعنس بالضم عنوسا وعنسا فهي عانس وذلك اذا طال مكثها في منزل أهلها بعد
ادراكها حتى خرجت من عداد الا بكر هذا ما لم تتزوج فان تزوجت صرفة فلا يقال عنست ثم قال ويقال للرجل أيضا عانس
وأنشد البيت والهرجع هبرة وهي القطعة من اللحم والترعيب بكسر المنة الفوقية في أوله والعين المهملة جمع ترعب
بالكسر أيضا وهي القطعة من السنام (قوله ألا ترى أن العانس وهم الذين لم يتزوجوا لا يناسبون بقية الاقسام) في الشرح

يمكن أن يدفع هذا بان يقال لم يذكر العانسون من حيث هم غير متزوجين وانما ذكروا من حيث ما يقتضيه العانس من طول المدة التي يخرج بها عن كونه أمردا وكونه بمدة ثبات الشارب فان قيل ليس حينئذ قسيما للشيب اصدق العانس عليه قلت يقدر مع الشيب صفة يكون باعتبارها قسيما والتقدير والشيب غير العانسين وأقول لا يخفى ما فيه من التكافؤ ويكفي ان يقال ان في البيت تقسيمين والمماسية انما تطالب بين ما وقع في كل تقسيم على انفرادها وقد وجدت بين العانسين وبين الذي طر شاربه من جهة طول مدة عدم الزوج في العانس وقصرها في الذي طر شاربه (قوله وفي البيت مع هذا العيب شذوذاً . اطلاق العانس على المذكر وانما الاثر استعماله في المؤنث وجع الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتاء ولادالة على المفاضلة) في الشرح لم أر التصريح بشذوذ اطلاق العانس في كلام أحد من اللغويين ولعل المصنف استند الى نقله عنده وأما جمع الصفة بالواو والنون في غير ما ذكره قال الكوفيون يرون جوازه قياسا وان مثله شاذ وأقول لا يلزم من عدم التصريح بشذوذه عدم شذوذه فان شذوذه مبني على قلة وروده وأما جمع الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتاء ولادالة على المفاضلة فشاذ عند البصريين وكلام المصنف مبني عليه (قوله وثالث ما ان شبهه الى آخره) في الصحاح وامرأة شبهه اذا كانت نصف عاقلة وفي القاموس امسا أيضا الجوز وأوجد من وجد في الحزن (قوله ويرجح ان فيه تلميحاً من دعوى اشتراك الادعي اليه) أي يرجح اسمية ما المصدرية على حرفيتها ان كونها حرفاً فيه دعوى اشتراك ما بين المسمى المصدرية والحرفية وبين المعنى الاسمي الموصول وكونه اسماً فيه تخلص عن ذلك الاشتراك لان ما الاسمية الموصولة موضوعاً لما لا يعقل ومن جملة ما لا يعقل ما لا يعقل من جملة ما لا يعقل فيكون اطلاق ما على الحدث باعتبار أنه لا يعقل اطلاقاً باعتبار لوضع الاول لا باعتبار وضع جديد كاطلاق رجل على زيد باعتبار انه ذكر من بني آدم ولقائل أن يقول ان التخليص من دعوى الاشتراك يتيق ما المصدرية لان ما بالانتهاف موضوعاً بمعنى الذي وفروعه مما لا يعقل ومن جملة ذلك الاحداث وهي الموصولة الاسمية ولو كانت موضوعاً أيضاً بحيث ينسبك مع صلتها بمصدر لزوم الاشتراك الذي لا داعي اليه والجواب اننا لانسلم ان هذا الاشتراك لا داعي اليه بل اليه داع وهو الاختصار فان ما الموصولة الاسمية لا بد لها من عائدها من صلتها وما المصدرية لا يعود عليها من صلتها (قوله فادقيل أعجبنى ماقت قلنا التقدير أعجبنى الذي قتته) لا يخفى ان هذا رجوع اقول الانخفص ان المصدرية اسم الى أنها الموصولة الاسمية كما هو مقتضى ما نقله المصنف عن ابن الشجري وهو خلاف الظاهر (قوله وقوله ويرد ذلك) هذا رد للرجح الذي ذكره بالطعن في مقدمة من مقدماته وحاصل الرد الاول منع وسنده وحاصل الرد الثاني ارام تقدير الاول لانسلم ان ما الموصولة الاسمية موضوعاً لما لا يعقل مطابقاً لموضوعاً لما لا يعقل من الدواب ألا ترى ان نحو جلست ما جلست زيد يربيه الممكن بمنع مع ان الممكن مما لا يعقل (قوله لان الهاء المقدره مفعول مطلق) والمفعول المطلق ممكن مع كل صلة متدياً كان أو غير متدي (قوله وهذا اسم ومنهم) امامنه فلا قراره اياه وعدم تعقبه وأما منهم فلما قاله المصنف (قوله ولا عائد على ما لو قيل باسميتها) عبارة أبي البقاء وما المصدرية حرف عنده سيبويه واسم عند الانخفص ولى كلاً القواين لا يعود عليها من صلتها انتهى فان قيل هل لهذا الخلاف ثمة حينئذ قيل الى القول باسميتها يكون لها محل من الاعراب ويجوز أن يعود عليها ضمير من غير صلتها وعلى القول بحرفيتها لا يكون ذلك هذا ولكن في التسهيل ما يقتضي انها تفتقر الى ضمير من صلتها على قول الانخفص وعبارته وليست اسماً تفتقر الى ضمير خلافاً لابي الحسن وابن السراج وفي شرحه ذهب سيبويه والجمهور الى أن ما المصدرية حرف فلا تفتقر الى ضمير وذهب الانخفص وابن السراج وجماعة من الكوفيين الى انها اسم فتفتقر الى ضمير (قوله وكون يكذبون في موضع نصب لانه قدره خبر كان وكونه لا موضع له لانه قدره صلة ما) سيقول المصنف رحمه الله في آخر الجمل التي لا محل لها من الاعراب ولعل مراده ان المصدر انما ينسبك من ما يكذبون لانه ما من كان بناء على قول أبي العباس وأبي بكر وأبي علي وأبي الفتح وآخرين ان كان الناقصة لا مصدر لها (قوله واستغناء الموصول الاسمي عن عائد) لقائل أن يقول ان أراد بالاسمي ما هو بمعنى الذي وفروعه فلا نسلم تضمن كلام أبي البقاء استغناء عن عائده وان أراد ما هو منسبك مع صلتها بمصدر على ما هو ظاهر النقل عن الانخفص فلا نسلم امتناع استغنائها عن عائد (قوله فانه يجوز مصدرية ما في واتبع الذين ظلموا ما ترفوا فيه مع أنها قد عا عليها الضمير) في الشرح لم يتعرض في الكشف الى مفاد الضمير من فيه ما هو ولم يصرح بكون ما مصدرية أو موصولة الا أن تقديره يقتضي انه يجوز كلا منهما ولنا في الجواب عن اشكال المصنفات نقول لانسلم

هو الضمير المذكور على ما المصدرية بل هو عائدي على تقدير مصدرية إلى الظلم المفهوم من ظلموا في الأصحبة مثل ظلموا في
قومه في زينته والمضى واتبع الذين ظلموا تراهم مع ظلمهم (قوله أليس أميري إلى آخره) الباء في بانتمازائدة وهو فاعل أميري
أعني عن خبر ليس (قوله الوجه الثالث أن تكون زائدة) هكذا وقع في بعض النسخ ووقع في بعضها الوجه الثاني وهو ليس
بصواب لأن الثاني تقدم وهو أن تكون ما مصدرية (قوله فلما يشرح اللبيب إلى آخره) فلما يعني الذي هنا واللبيب العاقل
والجهد الكرم وإلى ما يورث متعلق بديار ما يورثه من ذلك الجيب (قوله وأما قول المزار) في القاموس وكشفه أن المزار الكافي وابن
سعيد الفقهسي وابن منقذ التميمي وابن سلامة الجلي وابن بشير الشيباني وابن معاذ الحرشي شعراء (قوله وقبل وجهها أنه قدم
الفاعل ورده ابن السيد بان البصريين لا يميزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر) في الشرح الذي قاله سيدي في الكتاب بنصه
وقد يجوز تقديم الاسم في الشعر قال صددت وأطوات الصدود وقلماء وصال على طول الصدود يدوم وهذا مصرع بان وجه
الضرورة تقديم الاسم على رافعه فلم يبق بعد ذلك وجه للاختلاف في توجيه كلامه على وجه الضرورة أيلا فاعلم مقدر
أو إقامة الاسم عن الفعلية ولم يبق وجه لرد ابن السيد القول بان وجه الضرورة تقديم الفاعل بان البصريين لا يميزون تقديم
الفاعل في شعر ولا نثر وفي بعض تعاليق المصنف والصواب في البيت أن يرداد عوض وصال وان كان سيدي به وغيره أورده
كذلك يعني أن تساعده الذي على دوام الوصال يقتضي وجود أصله وليس كذلك فإنه لا وصال أصلا مع الصدود طال أو لم يطل وقد
يقال صبر بالوصال عن إرادته وتوقفه أو حذفه مضاف للقربة انتهى وأقول إن إرادته لا وصال مع الصدود في زمنه فسلم لكن
لأن سلم أن ذلك مراد الشاعر وإن إرادته لا وصال مع الصدود مطلقا فمذموم لجواز تقديم الوصال على الصدود وتأخره عنه
والظاهر أن مراد المصنف أنه لا فائدة في قولنا لا يدوم وصال مع طول الصدود (قوله فهلا نفس ليلى شفيها) هذا آخر بيت
أوله « ونبت ليلى أرسلت بشفاة » إلى (قوله الثابتة الكافية عن عمل الرفع وهي المتصلة بان وأخواتها) قال أبو حيان والذي
تقرر في علم النحو أن ما لا دخله على أن وأخواتها كقوله لسان العمل فإن فهم حصر فن سياق الكلام لا منها ولو أفادت
الحصر لا فائدة أخواتها المكنوز فذمها واعلم أن المناسب لقوله فيما سبق ثلاثة أنواع أحدها وهو قوله فيما يأتي والثالث أن
يقول هنا الثاني إلا أنه راجع إلى المعنى فقال الثاني لأن هذه الأنواع لما الكافية وهي مؤنثة (قوله وتسمى المتلوة بفعل بهيئة)
المتلوة مرفوعة على أنه نائب عن فاعل تسمى وبهيئة مفعولة الثاني (قوله فأنتم أقد تفسر بالدعاء) وقع في بعض النسخ هكذا
بنائب الضمير وفي بعض ما ابتدأ كبره وهو ظاهري لعوده على ضمير الشأن ووجه الأول أنه عائدي على أن ونسب التفسير إليها على
سبيل المجاز (قوله وقراءة بعض السبعة) هو بالجر عطف على أما إن جزاك الله خيرا وذلك البعض هو نافع (قوله على أنا لا نسلم
أن اسم أن المخففة ينعين كونه ضمير شأن) في الشرح لما قدم أن ضمير الشأن بعد أن المخففة قد تفسر بالدعاء كان ذلك مظنة
لأن يوهوم أنه قائل بان اسم أن المخففة يلزم أن يكون ضمير شأن فرفع ذلك بالاستدلال الذي أورده بقوله على أنا لا نسلم
إلى آخره وأقول ليس قول القائل لا نسلم استدلالا وإنما هو منع وطلب للدليل كما تقرر ذلك في موضعه ويمكن أن يقال أنه
استدلال عند اللغويين وإن لم يكن استدلالا عند الجدلبيين أو أن قوله بالاستدلال إنما هو تحريف للنسخ وانما هو
بالاستدراك لأن على تكون الاستدراك وهو رفع ما توهم من كلام سابق (قوله والغائب في الثاني) هكذا وقع في نسخة من
المتن ووقع في نسخ منه الغائبة وهو ظاهر لأن المنذر في الثاني ضمير غائبة ووجه الأول أن المراد بالغائب مقابله المخاطب وهو
صادق على المؤنث (قوله ولا يمتنع أن يكون يعني الذي والعلماء خبر والعائد مستتر في يخشى وأطاعت ما على جماعة العقلاء)
في الشرح ولا يضرفوات الحصر المستفاد بانماط حصوله بطريق آخر كما في نحو أن الذي يكرمني الفاضل ويرد على المصنف رسم
ما في المصنف متصلة بان اذهو مانع من كونها بمعنى الذي لأنهم لا يتصلان خطأ إذا كانت ما حرفا فان قلت قد يتصل
المصنف بأن رسم المصنف سنة متبعة فلا تجوز على قانون الخط المصطلح قلت ياباه قوله في المثال الثاني من أمثلة الجهة الثانية
من الباب الخامس وحمل الرسم يعني في المصنف على خلاف الأصل مع إمكانه غير سيدي وقد أمكن هنا جعل ما حرفا كافا انتهى
وفي البحر وقرأ الجهور بنصب الجلالة ورفع العلماء وروى عن عمر بن عبد العزيز وأبي حنيفة عكس ذلك وتوالت هذه
القراءة على أن الخشبة مستعمارة للنعظيم لأن من خشى أهاب وأجل وعظم من خشيه وهابه ولعل ذلك لا يصح عنهما وقد
رأينا كتبنا في الشواذ ولم يذكر هذه القراءة وإنما ذكرها الزمخشري وذكرها عن أبي حيوة أبي القاسم يوسف بن جبارة

في كتابه الكامل (قوله قال لا يمتنع هذا الحام لنا) هذا مصدر بيت عجزه الى جامتنا ونصفه فقد وقد تقدم الكلام عليه في
 الا في حرف الالف (قوله وهو ضعيف لحذف الضمير المرفوع في صلة غير) أي مع عدم طول الصلة يمكن الجواب عن هذا
 بان طول الصلة بالصفة حسن حذف الضمير وسيقول المصنف مثل هذا بعد نحو ورقة ونصف عند قوله ولا سيما يوم بدارة
 جبل (قوله وهذا البحث مبني على مقدمتين باطلتين) في الجني الداني واستدل الامام الرازي على ان اغما للمصنف بان ان
 للاثبات وما للنفى فان لاثبات المذكور وما للنفى ما عداه ورد بوجوده منها ان فيسه انراج ما للنائية عما استقصاه من وقوهها
 صدرا ومنها ان فيه الجمع بين حرف نفى وحرف اثبات بلا فصل ومنها ان لو كانت نافية لجاز ان تعمل فيقال اغما زيد قاعنا ذكر
 بعضهم هذه الواجهة ولا يحتاج في بيان فساد هذا القول الى هذا فانه لا يخفى فسادها انتهى وقد ذكرنا في حرف اللام عن شمس
 الدين الكرمانى انه قال في شرح البخارى ان المراد اغما كلمة موضوعة للحصر وما ذكر سر الوضع لذلك لان السكامة والجملة
 هذه باقيتان على أصلهما مرادتان بوضعهما (قوله أو نفيًا مثل ان زيد ليس بقائم) فيه بحث لان ان لتوكيد النسبة التي بين
 اسمها وخبرها وهي لا تكون الا ثبوتًا وان كان نفس خبرها نفيًا (قوله وبعضهم ينسب القول بانها نافية للفارسي في كتاب
 الشيرازيات) في الجني الداني وذكر القرافي في شرح المحصول ان أبا علي الفارسي نقل في مسائله الشيرازيات ان ما في اغما
 للنفى وفي الشرح لعلمه يشير بعضهم الى الشيخ شهاب الدين القرافي المسالكي فانه حكى ذلك قال الشيخ هاء الدين السبكي في
 شرح التلخيص رأيت في الشيرازيات ما للعل القرافي أخذ منه وأقول هذا الذي ذكره هاء الدين يقتضي ان القرافي ذكر انما
 نافية ولم ينسبه لاحد ولا يقتضي انه نسبته للفارسي في كتاب الشيرازيات كما هو نص المصنف (قوله في كتاب الشيرازيات) يشتمل
 على مسائل أملاها أبو علي بشيرازي في القاموس وشيراز بن طهمورث بن قصبه ببلاد فارس فسميت به (قوله واغما يدافع عن
 احسابهم أنا أو مثلي) هذا من بيت وهو انا لاذ الطامى الذمار واغما يدافع عن احسابهم أنا أو مثلي والذائد من الذود جمعة
 فهملة الطرد والذمار بكسر الميم المجمة ما يلزمك حفظه وحجايته كذا في القاموس وفي المطول وهو العهد وفي الأساس وهو
 الطامى الذمار اذا حى ما لم يحسمه ليم وعنف من جاء وحريمه انتهى والحسب ما تعدد من مفاخر آبائك أو المال أو الدين
 أو الكرم أو الشرف في العفول أو في الفعل الصالحة أو في الالباء وفي المطول ولما كان غرضه ان يعرض المدافع لا المدافع
 عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال واغما أدافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل
 لا أدافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه واغما معناه ان المدافع عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز ان يقال انه محمول على
 الضرورة لانه كان يصح ان يقال واغما أدافع عن احسابهم انا على ان انا لا يجوز ان تكون ما موصولة اسم ان وانا
 تأكيد ولا يجوز ان تكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها أي ان الذي يدافع انا لان قوله انا لاذ الطامى دليل على ان الغرض
 الانحياز عن المتكلم بصدد الذود والمدافعة منه وليس بمستحسن ان يقال انا لاذ الطامى والمدافع انا مع انه لا ضرورة في العدول
 عن لفظ من الى لفظ ما وهو أظهر في المقصود فان قيل كيف صح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلنا لا نسلم ان الفعل
 غائب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المستند اليه ولو سلم فالمستند اليه بالحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب (قوله
 قد علمت سلمى الى آخره) قيل هذا البيت لعمر بن معدى كرب وقيل لفرزدق وبعده شككت بالرمح حيازيمه * وانخليل
 تجرى زيمًا بيننا سلمى بفتح السين اسم امرأة ويقال قطر الفارس بفتح القاف وتشديد الطاء المهملة أي القاه على قطريه بضم
 القاف وسكون الطاء وهاجابه وشككت بالشين المجمة وكافين يقال شككت بالرمح أي خرقة والحيازيم بالحاء المهملة
 والزاي جمع حيزوم وهو وسط الصدر واغما جمعه مع انه ليس في الفارس منه الا واحد على اعتبار تسمية كل جزء منه باسم كله
 الزيم بكسر الزاي وفتح المشاء التحتية المتفرق وفي الصحاح قال الاصمعي اللحم الزيم المتفرق وليس يجتمع في مكان فيبدن (قوله
 وقول أبي حيان لا يجوز فصل الضمير المحصور باغما) في الشرح المنقول ان سيبويه يرى ان فصل الضمير بعد اغما متع وان
 الزجاج أجاز الفصل ولم يوجب به وان ابن مالك أوجبه عند الحصر باغما قالوا وسيبويه لا يرى اغما للحصر فلذلك منع الحصر
 بعدها (قوله رعبًا أو فيت الى آخره) تقدم الكلام عليه في رب (قوله وقيل هو على حكاية حال ماضية مجاز امتل ونفخ في
 الصور) يعني فلا اعتبار بالحال أي بالفعل المضارع ولا اعتبار بالمعنى أي برعبا وتنظير المصنف بالآية اغما هو على تنزيل المستقبل
 منزلة الماضي لا في تنزيل المستقبل منزلة الحال الماضية وفي شرح الرضي والترم بن السراج وأبو علي في الايضاح كون الفعل

ماضي الاذن وضع رب التقييل في الماضي والعذر عند ما في نحو قوله نه الى ربما يود الذين كفروا ان مثل هذا المستقبل أي
الامور الاخرى غالب عليها في القرآن ذكرها بلفظ الماضي نحو وسبق الذين كفروا وانا نأدي افعال الجنة (قوله وقيل التقدير
ربما كانوا يود) قال الرضي وقال الرضي ربما كان يود وحذف كان لكثرة استعماله بعد ربما والمثبور دخول ربما على المضارع
بلنا ويل كما ذكره أبو علي في غير الايضاح انتهى وفي المطول وقوله وربما يود الذين كفروا من تنزيل المضارع منزلة الماضي
في أحد قولي البصريين وأما ~~المتكسر~~ فيكون فعلى انه يتقدم كان وحذف لكثرة استعماله بعد ربما وأما جعل ربما يكون
موصوفاً بيود والفعل المتعلق به ربما محذوفاً أي رب شيء يود الذين كفروا واشتق وثبت فلا يخفى ما فيه من التعسف (قوله
ربما الجاهل المؤمل فيهم) هذا صدر بيت بحجزة * وعنا جميع يبينن الهاء وقد تقدم الكلام عليه في رب (قوله كما سيف عمرو
لم تنه مضاربه) هذا بحر بيت صدره أخ ما جدم يخزني يوم مشهده وقد تقدم الكلام عليه في الكاف (قوله فلئن صرت
الى آخره) هذا البيت في شخص ميت ويحير بضم المثناة التحتية في أوله مضارع أحادية ال كتمته فإأحارجوا بأي ما رجعه
والجواب محذوف أي لم يتدح هذا في فصاحتك والمذكور بعد الباء سبب ذلك الجواب المحذوف وأقيم المضارع وهو ترى
مقام الماضي (قوله أحدثت مع الباء معنى التقييل) هو بالفاء لا بالعين الملهمة كناية وهم لقوله بعد ثم المناسب في البيت
معنى النكاح لا التقييل (قوله والظاهر ان الباء والكاف للتشبيه) هي كذا في بعض النسخ وفي بعض التعليل
وهو المناسب في اللفظ لقوله ان كلام من الكاف والباء تأتي للتعليل وقوله وقد سلم الى آخره جواب عما يقال ان ابن مالك انما لم
يعمل ما مع الباء في هذا البيت ومع الكاف في الآية على هذا الظاهر لانه يجمع اتيان كل من الباء والكاف بدون ما للتعليل
(قوله كقول أبي حية وانا لما اضرب الكعبس ضربة) هذا صدر بيت بحجزة * على صدره تأتي اللسان من الفم * وأبو حية
بالهاء الملهمة والمثناة التحتية والكعبس سيد النوم (قوله وضنت عايناً والضنين من الجمل) ضنت بخات (قوله علاقة أم الوليد
الى آخره) في الصحاح العلاقة بالكسر علاقة القوس والوطار ونحوهما والعلاقة بالفتح علاقة الخصوم وعلاقة الحب وأنشد
هذا البيت والوايد تصغير لولد وهو الهبي والاقدان جمع فن وهو الغصن والثغام بثلاثة مفتوحة ومهجمة نبت في الجبل اذا
يبس ايض والواحدة الثغامة والمجلس بانحاء المهجة اسم فاعل من أخلس النبات اذا خبط طرطبه يابس وفي الصحاح ان
البيت للرار يخاطب نفسه وفي الشرح وعلى هذا فالكاف من رأسك مفتوحة لا مكسورة وأم لوليد مفعول بفعل محذوف
أي أتعلق أم الوليد علاقة (قوله بينما نحن بالاراك الى آخره) في القاموس الاراك كسحاب القطعة من الارض وموضع
بعينه قرب غرة وجبل لهذيل وشجر يستأكل به (قوله فيبيننا نسوس الناس الى آخره) هذا البيت لبنت النعمان بن المنذر
وسياسة الناس أمرهم ونهيمهم والسوقة الرعية وتنصف بنونين أو لاها مضمومة مضارع أنصف وروي ينصف أي ينخدم
قال في الصحاح وتنصف أي خدم قالت حرة بنت النعمان بن المنذر وأنشد البيت (قوله والثالث والرابع) هكذا وقع في قليل
من النسخ وهو الصواب وفي غيره والرابع والخامس وليس بصواب لان الثالث لم يتقدم له ذكر (قوله وقول مهلهل لوبأباني
الى آخره) مهلهل بكسر الهاء الثانية وهو هنا امرؤ القيس بن ربيعة أخو كليب قيل سمي بذلك لانه أول من هلهل الشعر أي
أرقه من قولهم هلهل النساج اذا أرق نسجه وأبانان جبلان يقال لاحدهما أبان والأخر متالع عيم مضمومة فثناة فوقية وفي
آخره عين مهمله وزمل بالزاي المضمومة أي غطي هكذا ضبط هذا الحرف في بعض النسخ وهو ظاهر ما في الشرح وضبطه
بعضهم بالراء ومعناه لطخ قال في الصحاح في فصل الراء وملة بالدم فترمل وارتمل أي تلتطخ قال الشاعر ان بني رملوني بالدم *
شيشنة أعرفها من أخزم (قوله متى ماتناخى الى آخره) بثناة مضمومة في أوله ويخاء مبهمة في آخره مضارع مبنى للفعول من
أنخت الناقه بركتها وابن هاشم هو سيد المرسلين محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم واسمه عمرو وتراخي بثناة مضمومة
فوقية في أوله وبجاء مهمله في آخره مضارع مبنى للفعول من الأراحة ضد التعب والخطاب لناقته والندي بفتح النون والقصر
الجود وفي الشرح والفواضل جمع فاضلة وهي اسم للدرجة الرفيعة من الفضل كذا في القاموس (قوله ربما ضربة الى آخره)
تقدم الكلام عليه في رب (قوله وتنصر مولا الى آخره) تقدم الكلام عليه في الكاف المفردة (قوله نام الخلي فإأحسن الى
آخره) الخلي الخالي من الهيم وهو بخلاف الشبي قال المبرد بقاء الخلي مشددة وباء الشبي مخففة وقد يشدد وأحسن مضارع
أحسن الشيء وجدت حسه والرقاد النوم مطلقا وقيل في الليل ومحتضر بكسر الصاد المهجمة اسم فاعل من قولهم حضره الهيم

واحتضره والوساد بثلاث الواو المخذة وشقة في الخمانى (قوله ولا سيما يوم بدارة جبل) هذا خبر بيت صدره الاربع يوم صالح
لثمنهم ما وقد تقدم الكلام عليه في (قوله وفي الهيئات) في الشرح الهيئات بكسر الهاء وهي المسائل التي املاها ابو علي
الفارسي بهت وهي بلدة على الفرات انتهى وفي كثير من نسخ المتن مكتوب على الهامش ههنا هي مسائل تسكلم فيها
الفارسي على هيت وهات ونحوه فسميت الهيئات انتهى ويؤيد ما في الشرح ان له الحلييات وهي مسائل املاها بجلب
والشيرازيات وهي مسائل املاها بشيراز ثم ان كانت المسائل التي مسئلت عنها ببلد هيت متعلقة بكلمة هيت وهات
ونحوها حصل الجمع بين الكلامين (قوله وقال الفارسي ما حرف كاف لشيء عن الاضافة فاشبهت الاضافة في على النقرة
مثلا زيدا) فان اضافة مثل فيه الى الضمير كافة لمثل عن اضافته الى تمييزه حتى وجب نصب تمييزه (قوله وان قلت لا سيما زيد
جاز جزو يدور معه واه متنع نصبه) في الشرح يمكن أن ينصب باعنى مضمرة وما نكرة بمعنى شيء ولا مثل شيء أعنى زيدا
أقول ان مراد المصنف بقوله واه متنع نصبه النص الذي تقدم في قوله وأما من نصبه فهو تمييز لا مطلق النص فلا يرد
عليه جواز نصبه باعنى مضمرة (قوله وبعد أداة الشرط جازمة كانت نحو واما تخافن من قوم) في الشرح هذا تكرار
خال عن الفائدة فان الكلام تقدم على زيادتها بعد الجازم (قوله وقيل ما اسم نكرة صفة لمثلا أو بدل عنه) في نصب مثلا
وبعوضة في الآية أقوال أحدها الا فرأى ان مثلا مفعول يضرب وبعوضة صفة لما اذا جعلتها بدلا من مثل وتكون
ما حينئذ موصوفة باسم الجنس المنكر لا بهام ما وضعف بان الصفة باسماء الاجناس لا تنقاس الثاني ان مثلا مفعول
وبعوضة عطف بيار للمثل وضعف بان الجمهور على ان عطف البيان لا يكون في النكرات الثالث ان مثلا مفعول وبعوضة
بدل منه واختير الرابع ان بعوضة مفعول يضرب ومثلا حال منها لانه نكرة مقدم عليها الخامس ان مثلا مفعول أول
ليضرب وبعوضة الثانية وضعف بان الصحيح تعدى ضرب الى مفعول واحد فقط السادس ان بعوضة منه مفعول أول
ليضرب ومثلا الثاني وفيه ما تقدم السابع ان مثلا مفعول يضرب وبعوضة منصوب على اسقاط الخافض أي ما بين
بعوضة فافوقها وحكوا له عشرون مائة فخملا ونسبه ابن عطية لبعض الكوفيين والمهدوي للكوفيين وغيرهما للكسائي
والفراء وأنكره أبو العباس (قوله وقرارؤية) هو بضم الراء وسكون الهزة بعدها موحدة (قوله وذلك عند البصريين
والكوفيين على حذف المائدة مع عدم طول الصلة وهو شاذ عند البصريين قياسا عند الكوفيين) في الشرح والذي ينبغي أن
يقال الطول في الصلة هو موجود لا معدوم لان قوله فافوقها من جملة الصلة فلا شذوذ عند البصريين كما انه لا شذوذ عند
الكوفيين وأقول في كونه من جملة الصلة نظرا لان ما في فافوقها موصولة أو موصوفة وهي معطوفة على ما الاولى على ان
بعوضة منصوب صفة لها أو معطوفة على بعوضة على ان ماصفة لمثل أو زائدة وان رفع بعوضة وما الاولى استنهامية فالثانية
كذلك ويكون من عطف الجمل (قوله واختار الزمخشري كون ما استنهامية مبتدأ) قال السفاقي فيه غرابة وبعد عن معنى
الاستفهام وقيل ما زائدة أو صفة وبعوضة خبر مبتدأ محذوف أي هو بعوضة وتكون الجملة كالتفسير لما انطبق عليه
الكلام السابق واستحسن لعدم تكافئه (قوله اما ترى بنا الى آخره) ان شرطية وما زائدة وجواب الشرط محذوف تنديده فهو
امر غير مستمر ويدل عليه قوله انا كذلك الى آخره **فصل في عقدته للتدريب في ما** (قوله ويضعف كونه مبتدأ
محذوف المفعول المضمرة) لان حذف المفعول المضمرة المائدة الى المبتدأ من الجملة الواقعة خبرا عنه مؤخر من الخبر وسيد كر المصنف
هذا في الباب الرابع من الكتاب في الاشياء التي تحتاج الى رابط قليل قال الرضي حذف الضمير من الصلة كثير وهو أكثر من
حذفه من الصفة وحذفه من الصفة أكثر من حذفه من الخبر وسيد كر المصنف هذا في الباب الرابع من الكتاب في
الاشياء التي تحتاج الى رابط ويذكر هناك ان شاء الله تعالى ما قيل في تعليله (قوله ويجاب بانه يجوز أن يراد به الوالد) كون
المراد به هنا لولد قول ابن عباس قال صاحب الكشف لم ينفعه ماله وما كسب بحاله يعني رأس المال والارباح أو ماشيته وما
كسب من نساها ومنساقها أو ماله الذي ورثه من أبيه والذي كسبه بنفسه أو ماله النال والطريف والنال المال القديم
الاصلي الذي ولد عندك والطريف نقيضه وعن ابن عباس رضي الله عنهما ما كسب ولده وحكى ان بنى أبي لحب اقتنوا اوقافا
يحتجز بينهم فدفعه بعضهم فغضب وقال اخرجوا عنى الكسب الخبيث ومنه قوله صلى الله عليه وسلم ان أطيب ما يأكل الرجل
من كسبه وان ولده من كسبه وعن الضحاك ما ينفعه ماله وعمله الخبيث يعني كيده في عداوة رسول الله صلى الله عليه وسلم

ومن فتاده حمله الذي ظن انه منه على شيء انتهى وقوله ويرى بها النسيان في لما في منهم منهم وانما عينت النافية لقوله فتاده
ولا ابصارهم (قوله والاربع فيما وما ازل على الملكين انما موصولة عطفا على السور وقيل نافية قال وقف على السور) في
الشرح لم يظهر لي ترجيح أحد القواين على الآخر فتأمله وأقول انما كان أرجح ان ظهوره في بادي الرأي ولهذا جزم المعربون
به وحكوا كون النافية بقبل ولم يذكروا الزيادة في قول صاحب البحر وما ازل ظاهره ان ما موصولة اسمي منصوب وانه
معطوف على السور وظاهر العطف التاني فلا يكون السور ازل على الملكين وقيل هو معطوف على ما تتلو الشياطين وقيل
الجمهور الملكين ينتج اللام وظاهره انهم ما من الملائكة قبل جبريل وميكائيل وقبل هاروت وماروت وقيل غيرهما وقيل ابن
عباس والحسن وأبو الاسود وابن ابري بكسر اللام فقال ابن عباس هاروت وجلان ساحران كانا يبايل وقال الحسن هما علمان
ببابل العراق وقال أبو الاسود هما هاروت وماروت وقال ابن ابري هما داود وسليمان عليهما السلام وقيل هما شيطانان فعلى
قول ابن ابري تكون ما نافية وعلى سائر الاقوال في هذه القراءة تكون موصولة ومعنى الازال القذف في قلوبهم ما وفي نفسه
البيضاوي وما ازل على الملكين عطفا على السور وان كان المراد به ما واحد التغاير الاعتبار أولان المراد به نوع أقوى منه
وهاروت وماروت عطفاً على الملكين لمان لهما وهما ما كان ازال لتعليم السور ابتلاء من الله تعالى وقيل رجلان سميا
بملكين لأجل صلاحهما ونورتهما القراءة بكسر اللام وعلى هذه القراءة أيضاً هاروت وماروت لمان لهما وأما إذا كانت نافية
فيكون ما ازل معطوفاً على ما كثر وهو كذب لليهود في هذه القصة وهاروت وماروت بدل من الشياطين الثاني وهما
اسمان اتقيا بين من الشياطين وقيل بدل من الناس وعلى قراءة تنقيب نون لكن ورفع الشياطين فهم ما منصوبان على الذم
(قوله والاربع في لتندرقوما ما نذرا بآبؤهم أنها المافية بدليل وما أرسلنا اليهم قبلك من نذير) في الشرح لم يتضح لي كون هذا دليلاً
على ان ما نافية فان النفي في آية يس يتسلط على انذار آبائهم والنفي هنا ارسال النذير الى هؤلاء انفسهم ولم يعبر في ذلك
ذكر وكيف يكون هذا دليلاً على ذلك وأقول ليس المراد بالدليل هنا ما يفيد القطع واليقين كما في علم الكلام بل بما يفيد
الاولوية والرجحان من مشابهة أو نظير ولا شك في مشابهة هذه الآية لآية يس وما فيها نافية ليس الا فيترجح كون ما في آية
يس نافية وقال صاحب الكشف قوما ما نذرا بآبؤهم قوما غير منذرا بآبؤهم على الوصف ونحوه قوله لتندرقوما ما نذرا بآبؤهم من
نذير من قبلك وما أرسلنا اليهم قبلك من نذير وقد فسرها أنذر آبائهم على اثبات الانذار ووجه ذلك ان تجعل ما مصدرية
اتندرقوما ما نذرا بآبائهم أو موصولة منصوبة على المفعول الثاني لتندرقوما ما نذرا بآبؤهم من العذاب كقوله انا أنذركم
عذاباً قريباً فان قلت أي فرق بين تعاقب آتوله فهم غافلون على التفسيرين قلت هو على الاول منعلق بالنفي أي لم يندروا فهم
غافلون على ان عدم انذارهم هو سبب غفلتهم وعلى الثاني بقوله انك لمن المرسلين اتندركم تقول ارسلتك الى فلان لتندره فانه
غافل أو فهو غافل فان قلت كيف يكون منذر غير منذرين لما قضية هذا ما في الآتي آخر قلت لا مناقضة لان الآتي في
نفي انذارهم لاني نفي انذار آبائهم وآبائهم القدماء من ولد اسمعيل وكانت النذارة فيهم فان قلت ففي أحد التفسيرين ان آباءهم
لم يندروا وهو الظاهر فما صنع به قلت أريد آبائهم الادنون دون الاباعد (قوله * أمرتك الخسيف فاعمل ما أمرت به *)
هذا مصدرية بعجزه * وقد تركت ذمال وذانشب * والنشب بالشين المججمة قال في الصحاح انه المال والعقار وفي
القاموس انه المال الاصيل من الناطق والصامت (قوله فالنقد دير أي شيء ننسخ لا أي آية ننسخ لان ذلك لا يجتمع مع من
آية) لقائل أن يقول لا يلزم من عدم اجتماع أي آية ننسخ مع من آية عدم اجتماع ما مع أي آية مع من آية على أن تكون من
ليسان جنس ما (قوله واما على أنهم مفعول مطلق فالتقدير أي نسخ ننسخ فآية مفعول ننسخ ومن زائدة) في البحر ويجوز ان
تجى عما الشرطية مصدر اتقول ما تضرب زيداً تضرب مثله التقدير أي ضرب تضرب زيداً تضرب مثله وهذا الوجه فاسد
لانه يلزم عليه عدم الجواب عن ضمير يعود على اسم الشرط الاتري انك لو قلت أي ضرب تضرب هنسداً تضرب أحسن منها لم
يجز لان منها ما نداء على هنسداً على أي ضرب الذي هو اسم الشرط وبان زيادة من مشروطة بعدم الإيجاب والتذكير والشرط
ليس من قبيل غير الموجب فلا يجوز ان قام من رجل اقم معه وفيه خلاف ضعيف لبعض البصريين (قوله ورد هذا أبو البقاء
فان ما المصدرية لا تعمل) وهذا هو منه الذي في اعراب أبي البقاء بحروفه عند قوله تعالى ما ننسخ وقيل ما هنسداً مصدرية
وآية مفعول به والتقدير أي نسخ ننسخ آية انتهى وليس فيه رد لهذا القول ولا نقل عن صاحبه ان ما هنسداً مصدر بل فيه انها

مصدرية ولعل المصنف وقوله على كلام في غير هذا الموضع (قوله وقليل في معنى النقي) في الكشف قليلا ما يؤمنون
 قايما قليلا يؤمنون وما مزيدة وهو ايمانهم ببعض الكتاب ويجوز أن تكون القلة بمعنى العدم قال السفاقي واعترض
 بأن كون القلة بمعنى العدم انما نقله النحويون في نحو اقل رجل يقول ذلك وقل رجل يقول ذلك وقلما يقوم زيد وقيل من
 الرجال يقول ذلك وأما إذا كان قليلا منصوبا بفعل مثبت فنحو قلت قليلا وقليلا ما قلت فلا تذهب الى أنه بمعنى النقي المحض
 انتهى (قوله * قليل بها الاصوات الابعامها) * هذا مجزيت صدره * انصت فالقت بلدة فوق بلدة * وقد تقدم
 الكلام عليه في الابل كسر والتشديد (قوله ويرغم قوم ان ما هذه اسم كما قدمناه في مثلاما بوضحة) الاشارة به هذه الى
 ما المفيدة للتقريب وقدمه في مثلاما بوضحة حيث قال هناك وقيل ما اسم نكرة صفة لثلاثا اذا معنى لكونها صفة لثلاثا لا
 افادتها لتقريبه (قوله ويسمى ذلك شيئا ما على تقدير قليلا لاعتنا الطرف لانهم يتسمعون في الظروف) وفي الشرح الظاهر انه
 لا ينبغي ان يسهل عند المصنف ذلك ولا شيئا ما لانه صرح بان هذا الاتساع في تقديم الطرف المعلوم لما بعدهما عليها مخصوص
 بالشعر والكلام في غيره بل في أفصح الكلام وأقول لم يرد المصنف من هذا الكلام الا بيان ان هذا الرذيل في هذين
 التقديرين على حد سواء بل انه يسهل يسيرا على تقدير قليلا لاعتنا الطرف ولا يسهل شيئا على تقدير كونه نعتا المصدر ولا ينبغي ان
 ذلك لا يقتضي جواز تقديم الطرف المعلوم لما بعدهما النافية علمها في نثر الكلام فضلا عن أفصح وان في قوله يسهل شيئا
 ما اشارة الى جوازه في الشعر لكونه أدنى الجواز (قوله والثاني انهم لا يجمعون بين مجازين) في الشرح بيان الجمع بينهما في
 الآية المذكورة وهي قليلا ما يؤمنون ان فيها على ذلك التقدير حذف الموصوف وتقدم المعلوم على محله وكلاهما على
 خلاف الاصل على ان لقائل أن يمنع كونهم لا يجمعون بين مجازين في كلام واحد والسند احيا الارض شباب الزمان انتهى
 وأقول المجاز يكون صفة للنسبة لكونها السند في شيء الى غير ما حقه ان يسند اليه أو وقع فيها شيء على غير ما حقه ان يقع عليه
 أو اضيف فيها شيء الى غير ما حقه ان يضاف اليه وتكون صفة للكامة لكونها انقلت عن معناها الاصل الى غيره أو اكونها
 نقلت عن اعرابها الاصل لحذف نحو القرية في قوله تعالى واسأل القرية أولز يادة نحو مثل في قوله تعالى ليس كمثل شيء اذا
 تقرر هذا فاعلم أن مراد المصنف من انهم لا يجمعون بين مجازين كراهتهم لذلك لا منعه لهم وقد صرح بذلك في الباب الرابع من
 الباب السادس وان مراده من المجاز هنا غير الكامة المنقولة عن معناها الاصل الى غيره بدليل ما ذكره من الامثلة فلا يرد
 عليه نحو احيا الارض شباب الزمان لان المجاز في احيا وشباب لنقلهما عن معناها الاصل الى غيره (قوله ورد بان الغايات
 لا تقع اخبارا واصلات ولا صفات ولا احوالا) في اعراب أبي البقاء أي وتفريطكم في يوسف من قبل وهذا ضعيف لان قبل
 اذا وقعت خبرا أو صلة لا تقطع عن الاضافة لثلاثي نافية انتهى والغايات هي الظروف التي قطعت عن الاضافة وبنيت
 على الضم وذلك مجموع في قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف وأول ودون وأسفل وعن على وعن علو ولا يقاس
 عليها ما هو بمعناها نحو مجين وشمس والآخر وغير ذلك وبنيت على الحركة ليهلم ان لها عرقا في الاعراب وعلى الضم جبر ابا قوى
 الحركات لما لحقها من الوهن يحذف المحتاج اليه أعني المضاف اليه أو يكمل لها جميع الحركات لانها حال الاعراب اما
 مجرورة عن أو منصوبة أو متخالف حركة بنائها حركة اعرابها وسميت غايات لانه كان حقه ان لا تكون غاية لتضمن المعنى
 النسبي بل لكون الغاية هي المنسوب اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمنت معناه استغنى عن صيرورتها غاية للخالفة ذلك
 لوضعها فسميت بذلك الاسم لاستغرابه أو سميت بذلك لصيرورتها بعد الحذف غاية في النطق بعد ان كانت وسطا وانما امتنع
 وقوع الغايات اخبارا أو صلوات وصفات لنقصانها كما نقلناه عن أبي البقاء (قوله ويشكل عليه كيف كان عاقبة الذين من قبل)
 في الشرح هذا مبني على ان قوله من قبل هو صلة الموصول وهو ممنوع بل الصلة هي كان أكثرهم مشركين ومن قبل ظرف
 لغو متعلق بخبر كان لا مستقر على انه صلة انتهى وقيل انه متعلق بكان تامة محذوفة وقاعلاها صلة الذين والتقدير عاقبة الدين
 كانوا من قبل (قوله وقيل نصب عطفا على ان وصلتها) ذكر أبو البقاء وجه آخر وهو النصب عطفا على اسم ان ويرد عليه ما ورد
 على الذي قبله من ان فيه فصلا بين العاطف والمطوف بالطرف وفي الشرح من النصويين من لا يرى ان هذا لازم باطل
 وقد صرح به ابن مالك في التسهيل ومثله بعضهم بقوله تعالى ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى أهلها واداحكمتم بين
 الناس ان تحكموا بالعدل وقدح المصنف فيه في حواشيه على التسهيل بانه يجوز ان يقدر اذا أغنتم وحذف ثم عطف عليه اذا

حكمتهم أو يقدر وياهمكم إذا حكمتم فيكون على هذا الأخير من باب عطف الجمل قلت ويجاب عن آية يوسف على طريقته في حذف الغارف والمطاف عليه بآية التقدير في الم تعلم من قبل أخذ أيكم الموثق ومن قبل تفرطكم في حذف الأول وعطف عليه انتهى ما في الشرح (قوله وقيل بدل من النساء هو بعيد) في أمراب السفاسف وقيل ما موصولة أي النساء التي لم تمسوهن وحذف بان ما حيد يكون وصفا للنساء لانه قد رها بمعنى التي وما من الموصولات التي لا توصف بها بخلاف الذي والتي (قوله والجمل مفعول) أي ومجموع ما رصاتها مفعول فالجمل هنا بمعنى الأغوي (ومن يوم) (قوله أحدها ابتداء الغاية) قال الرضي كثير ما ينبغي في كلامهم أن من لا ابتداء الغاية والى لانتها الغاية ولا يفتى الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى الذي كان الاصل والأجل يستعملان بالزمانيين والغاية تستعمل في الزمان والمكان بخلاف الامد والاجل فانها يستعملان في الزمان فقط والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة اذ لا معنى لا ابتداء النهاية وانتهاء النهاية ثم قال وتعرف من الابتدائية بان يحسن في مقابلاتها إلى أو ما يفيد فائدة نحو قولك أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى أعوذ بالله التجني إليه فالجمل هنا أفادت معنى الانتهاء واذا قصدت عن مجرد كون المجرور بهاموضعا انفصل عنه الشيء وخرج منه لا كونه مبتدئا لشيء محتمل بآذان يقع موقعه عن لانها مجرد الضار وتقول انفصلت عنه ومنه ونهيت من كذا وعن كذا (قوله وتقع لذلك في غير الزمان) أي سواء كان المجرور بهامسكانا نحو من المسجد الحرام أم غيره نحو وانه من سليمان وفي قوله وتقع كذلك دون وهي كذلك نحو إلى مذهب الكوفيين (قوله بدليل من أول يوم) قال الرضي وأجاز الكوفيون استعماله في الزمان أيضا استدلالا بقوله تعالى من أول يوم وقوله تعالى نودي للصلاة من يوم الجمعة وأنا لا أرى في الآيتين من معنى الابتداء لان المقصود من معنى الابتداء في من أن يكون الفعل المتعدي عن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشي ونحوه ويكون المجرور بمن الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة أو يكون الفعل المتعدي بها أصلا لشيء الممتد تبرأت من فلان إلى فلان وكذا خرجت من الدار لان الخروج ليس شيئا ممتدا اذ يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو باق من خطوة وليس التأسيس والتسداء حدين متعديين ولا أصليين للمعنى الممتد بل هما حدثان واقعان فيما بعد من وهذا معنى في فن في الآيتين بمعنى في ومن في الظروف كثير ما يقع بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا وبينك حجاب واقامة بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيزة والظاهر مذهب الكوفيين اذ لا يمنع من قولك جئت من أول الليل إلى آخره وصحت من أول النهار إلى آخره وهو كثير في الاستعمال انتهى (قوله تخبرن من زمان إلى آخره) تخبرن مبني للفعل من تخبرت الشيء اصطفتيته وازمان جمع زمن ويوم حليلة يوم مشهور من أيام العرب قال صاحب القاموس وحليلة بنت الحارث بن أبي شمر ملك غسان وكان أبوها وجه جيشا إلى المنذر بن ماء السماء فانخرجت لهم من كنانة أو من طيب وطيبتهم منه فقالوا ما يوم حليلة بسري ضرب اسكل أمر مشهور وانتهى ما في القاموس وتتمام خبرهم انهم ذهبوا إلى المنذر فقالوا له اتيناك من عند صاحبنا وهو يدين لك ويعطيك حاجتك فتبأثر هو وأصحابه وغفلوا بعض الغفلة فحمل ذلك الجيش على المنذر فقتلوه ويقال انه ارتفع في هذا اليوم من الحجاج ما غطى عين الشمس وقبل هذا البيت ولا عيب فيهم غير ان سميوفهم • بهن فلول من قراع الكتائب والتجارب جمع تجرية مصدر قولك جربت الشيء اذا اختبرته وعرفته والمركن بكسر الميم وفي آخره نون الاجانة التي يغسل فيها الثياب وليس بوحدة فهملة (قوله ورده السهل) بانه لو قيل هكذا لا احتيج إلى تقدير الزمان وذلك ان المعنى على الظرفية الزمانية فيكون التقدير في البيت في زمان من مضى ازمان وفي الآية في زمان من تأسيس أول يوم قال أبو حيان قال ابن عطية ويحسن عندي ان يستغنى في الآية عن تقدير وان يكون من نحو لفظ أول لانها بمعنى البداية كانه قال من مبتدئ الايام وقد حكى لي هذا الذي أخبرته عن بعض أئمة النحاة انتهى (قوله وعلاقتها مكان سد بعض مسدها) قال الرضي وتعرف من التبعية بان يكون هنالك شيء ظاهر وهو بعض المجرور بمن كافي قوله تعالى نذ من أموالهم صدقة أو مقدر نحو أخذت من الدراهم أي من الدراهم شيئا قال المبرد وعبد القاهر والزحشرى ان أصل المعضة ابتداء الغاية لان الدراهم في قولك أخذت من الدراهم مبدأ لاخذ (قوله الثالث بيان الجنس) قال الرضي ويعرف بان يكون قبل من أو بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور بمن تفسيره وتوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم كما يقال مثلاً للرجس انه الاوثان وللعشرين انها الدراهم والضمير في قولك عز من قائل انه القائل

يخالف التبعية فأن المجرور بها لا يطاق على ما هو مذكور قبله أو بعده لأن ذلك المذكور به من المجرور واسم الكل لا يطلق على البعض (قوله ما يفتح الله للناس من رحمة فلا يحسبكم لهما أنسخ من آية) ذكر السفاقي في أعرابه غير هذا فإنه قال ومن في من آية للتبعية وآية مقردة وقع موقع الجمع أي شيء يفسخ من الآيات ومنه ما يفتح الله للناس من رحمة وما بكم من نعمة فمن الله والمقصود بهذا المجرور تخصيص عموم الشرط لوقفت من يضرب اضرب كان عاما فإذا قلت من رجل اختص بجنس الرجل (قوله مهمات أتتبه من آية) قال السفاقي موضع مهمات رفع بالابتداء أو نصب باضرب فعمل يفسره فعل الشرط من باب الاشتغال أي شخص يخص باتباعه وضمير به عائد على مهمات في بها عائد على معناها لأن المراد بهم في الآية أي آية كما عائد على ما في قوله ما نسخ من آية أو نساها (قوله وهي ونحو ضها في ذلك في موضع نصب على الحال) في الشرح أما في ما يفتح الله للناس من رحمة فالحالية ظاهرة وذو الحال ما لا نه في محلي نصب مفعول يفتح وكذا في ما نسخ من آية وأما مهمات أتتبه من آية فالظاهر أن مهمات مبتدأ والحال لا يقع منه على الصحيح فيمكن أن يكون ذو الحال ضمير الجرم به أو يجعل مهمات من باب المنصوب على الاشتغال لكن هذا من وجوه انتهى وأقول مهما وان كان الراجح كونه مبتدأ مفعول في المعنى والمعنى والمفعول في المعنى يصح اتیان الحال منه وانما الممتنع الاتیان بالحال من المبتدأ الذي ليس بفاع ولا مفعول في المعنى (قوله وان لم ينتهوا عما يقولون) فيه إيهام بالاعتباس وان المعنى وان لم ينته الطاعنون في العصاة عن طاعتهم (قوله وذلك من نبأه جاني) هذا صدر بيت لامرئ القيس عجزه وخبرته عن أبي الأسود (قوله يفضي حيا ويفضي من مهابة) هذا صدر بيت من قصيدة للفردق مدح بها بعض ولد الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عجزه فسايلكم الأحسين بينهم (قوله الخامس البذل) قال الرضي ويعرف بصحة قيام لنظير بدل مقامها (قوله ولا ينفع ذا الجدة منك الجدة) الصحيح المشهور فيه نفع الجيم وهو الغناء وقيل الذي تسميه العامة الجنت ويروي بكسر ها وهو الاجتماع وأنكر أبو عبيدة رواية الكسر وقال قد أمر الله بالجسد والعمل فكيف لا ينفع وأجاب ابن السيدان المعنى على رواية الكسر أن العبد لم يبلغ بحجده وعمله دخول الجنة إلا بفضل الله تعالى وفي الزاهر لا يكران إلا باري قال أبو عبيدة الجدة بالكسر الانكاس والله تعالى قد أمر بالانكاس على طاعته ولا يجوز أن يأمرهم به ثم يقول أنه لا ينفعهم قال أبو بكر ولا أظن الذين روه بالكسر ذهبوا إلى المعنى الذي أنكره أبو عبيدة ولكنهم أرادوا ولا ينفع ذا الانكاس والخرص على الدنيا انكاسه ولا حرصه على الغنى ينفعه العمل للآخر (قوله وقيل ضمن ينفع معنى يمنع ومتى عاقت من بالجدة انعكس المعنى في الصحاح أي لا ينفع ذا الغنى عندك غناه وانما ينفعه العمل بطاعتك ومنك معناه عندك انتهى وفي الفائق أنها اللبديسة ثم قال ويجوز أن تكون على معناها اللبديسة أو يتعلق أما ينفع وأما بالجدة والمعنى أن الجدة ولا ينفعه منك الجدة الذي مضته وانما ينفعه أن تمنحه التوفيق والالطف في الطاعة ولأن ينفع من وجده منك جده وانما ينفعه التوفيق منك انتهى والالطف ما يختاره المكلف عند فعل الطاعة أو ترك المعصية ويسمى الأول توفيقا والثاني عصمة وفي حاشية المتقارن وقد يتوهم أن فاعل ينفع مضمرة ومنك الجدة مبتدأ ونحو أي لا ينفع ذا الجدة جده وانما يكون الجدة منك وليس بشيء في الشرح لا يظهر أنها إذا عاقت بالجدة انعكس المعنى إذا المراد بالجدة هو الخط الذي يورى والغنى ولا شك أنه غير نافع إذا كان بدلا عن الطاعة سواء تعلق الجار والمجرور بالجدة أو ينفع انتهى وأقول بل هو ظاهر لأن الجدة حينئذ الخط الذي ليس بدنيوي اذ هو المنبأ من إطلاق الجدة مع إضافته إلى الله تعالى فيصير المعنى في نفع الخط الذي ليس بدنيوي وقد كان المعنى إثباته وفي نفع الخط الذي يورى ثم لا نسلم أن من إذا كانت متعلقة بالجدة تكون بمعنى بدل بل تكون معناها في أفلان حظ من الله وفي قول المصنف أي بدل خطه منك وقوله وأما فليس من الله في شيء فليس من هذا لأن المؤمن إذا اتخذ الكافر وليا من دون المؤمنين كان في شيء بدل ولا ية الله تعالى فلا يصح دعائه أنه ليس في شيء بدل ولا ية الله تعالى وفي الشرح بل المعنى صحيح إذا قدرت ليس في شيء بدل ولا ية الله تعالى أي ليس في شيء نافع معتد به بدل ذلك وأقول كلام المصنف ليس على هذا التأويل وانما هو على ظاهر هذا اللفظ وفي أعراب السفاقي في شيء خبر ليس ومن الله في موضع نصب على الحال لأنه لو تأخر لكان صفة وفيه حذف مضاف أي فليس من ولا ية الله ومن للتبعية (قوله وفي قول أي نخيلة ولم تذق من القول الفستق) هذا عجز بيت صدره جارية لم تأكل المرققا وأبو نخيلة بضم النون في أوله نص غير نخلة كي بذلك لأن أمه ولدته إلى جنب نخلة واسمها يعمر بن حزام والفسق بضم المثناة الفوقية وبفتحها معرب بسبه (قوله وقال

الجوهري ان الرواية النقول بالنون ومن علم التبويض والمضي على قول الجوهري انها على كل النقول (الافستق) في الشرح الذي رأيته في الصحاح في مادة بقل بالواحدة مانصه فلان هذا الامر ان الفستق من البقل وهكذا يروي بالباء وانما اظنه بالنون لان الفستق من النقل لا من البقل هذا كلامه وهو جازم على ان الرواية بالباء الواحدة وان عنده ظنان ان الكلمة بالنون وهذا ليس فيه جزم بان الرواية فيه بالنون كما حكاه عنه المصنف ثم انظر من اين جاء الحصر الذي جعل كلام الجوهري عليه والبقل يفتح الباء الواحدة وسكون القاف ما ثبت في زرر ولا في اصل ثابت وبضم النون ما ينتقل به على الشرا ب انتهى واقول لم أره في النسخة التي اراجعهما من الصحاح شيئا مما قاله الشارح ولا مما قاله المصنف في بقل بالباء الواحدة ولا في نقل بالنون وكان النسخ في ذلك مختلفة وفي الكلام على الشواهد بعضهم قال الجوهري الرواية من النقول بالنون فيكون من التبعيض وهو نظير ما قاله المصنف عنه وفي الجني الذي قال الجوهري واظنه النقول بالنون وهو نظير ما في الشرح ثم يمكن ان يكون جاء الحصر الذي جعل المصنف عليه كلام الجوهري من تخصيص الشاعر الفستق الذي هو بعض النقل في الذكر بعدم الذوق فانه يشعر بان ما عداه من النقول ذاقه هذه الجارية وهو معنى الحصر الذي قاله (قوله اخذوا الخاض الى آخره) في الصحاح والخاض ايضا الحوامل من النوق واحدها خلفه من غير لفظها ولا واحدها من لفظها والفصيل ولد الزاغة اذا فصل عنها والافيل صغير الابل بنت الخاض ونحوها والغلبة بالهجة واللام المضمومتين وتشد يد الباء الواحدة (قوله وانتصاب افيلا على الحكاية لانهم يكتبون ادي فلان افيلا) في الشرح هذا الغاييم على تقدير الاطلاع على ان كاتب الصدقة كتب هذه العبارة والوقوف على ذلك بعيد وله ان يكتب المأخوذ من فلان افيلا او غير ذلك مما يكون فيه افيلا من فوطا لا منصوبا ووجهه بدون اعتبار الحكاية ان يكون مفعولا يكتب وفي هذا الفعل ضمير مستتر نائب عن الفاعل يرجع الى المأخوذ أي يكتب المأخوذ افيلا يعني انه يصير بالحكمة افيلا على التضمن انتهى واقول لا يخفى على المصنف بعد هذا وقرب ما ذكره المصنف وسياتي في كلام الرضي انه قد اجيب عن قولهم قد كان من مطربانه على سبيل الحكاية المقدره فاشحن فيه يكون كذلك وايضا لا يشترط الاطلاع على تلك الكتابة بل يكفي ظنها (قوله يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا) هكذا وقع في نسخ من الماتن ووقع في نسخ منه لقد كنت في غفلة من هذا والصواب الاول لان قوله بعد وكان هذا الغافل يعلق معناه بويل لا يوافق الثاني لان الآية فيه ليس فيها كلمة ويل (قوله وقد يقال ولو كانت للمجاززة اصح في موضعها عن) فيه بحث لان محضة وقوع المراد في وقوع مرادفه انما هو اذ لم يمنع من ذلك مانع وههنا مانع وهو الاستعمال بان اسم التفضيل لا يصاحب من حرف الجر الا من (قوله السابغ مرادفه الباء في نحو ينظرون من طرف خفي قاله يونس والظاهر انها لا ابتداء) في الشرح ان اريد كون الطرف آلة فن بمعنى الباء كما قاله يونس وان اريد ان الطرف وقع ابتداء النظر منه فن لا ابتداء الغاية فهما معنيان متغايران موكولان الى ارادة المستعمل (قوله وانما المالح) تقدم الكلام عليه في ما (قوله والظاهر ان من فيها ابتداءية وما فيها مصدرية) هذا ليس بظاهر في قول سيبويه على ما لا يخفى وانظروا عندى انما أي من في اخذته من زيد وفي الجني الذي مثل ابن مالك لا انتهاء الغاية بمن تقرب منه فانه مساو لتقريب اليه (قوله ومهما تكن عند امرئ الى آخره) تكن بالمشناة الفوقية كما هو مقتضى كلام المصنف في مهما أو بالمشناة التحتية كما هو مقتضى كلام صاحب الكشف اليميني فان صاحب الكشف قال في قوله تعالى وقالوا مهما اتأتنا به من آية لتسخرنا بها والضمير ان في به وبها ارجعان الى مهما الا ان أحدهما ذكر على اللفظ والثاني أنت على المعنى لانه في معنى الآية ونحوه قول زهير وأنشد البيت وقال اليميني انه ذكر الضمير في يكن جلا على اللفظ في مهما وأنت الباقي جلا على معناه لانه في معنى الخليفة والخلق والخليفة واحد والتأنيث في الآية والبيت جاء بعد التبیین بقوله من آية ومن خليفة وخاله بالحاء المعجمة أي حسبها (قوله الثاني تقييد المفعول بقولنا به هي عبارة ابن مالك) عبارة هنا يعني تعبير حتى يصح جعلها اخبرا عن التقييد وتأنيث الضمير نظرا الى لفظها (قوله بمنزلة المجرور مع) يعني مع التي هي اسم لمكان الاجتماع أو زمانه فلا يرد ما حكاه سيبويه من قولهم ذهبت من معه ولا قراءة من قرأ وهذا ذكر من معي بتنوين ذكر وكسر ميم من لان مع فيها يعني عند (قوله والسياق يقتضيه) هو قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه الا امثالكم أي في حفظ أحوالها وتقدير أرزاقها وأجالاتها والمقصود من ذلك الدلالة على كمال قدرته وشمول علمه وسعة تدبيره ليكون كالدليل على انه قادر على ان ينزل آية (قوله وشهدت قراءة بعضهم ما كان ينبغي انما ان نتخذ من

دونك من أولياء بنياء لتخذ للفعول وجملها ابن مالك على شذوذ زيادة من في الحال) نقلت هذه القراءة عن أبي الدرداء وزيد بن ثابت وأبي رجاء ونصر بن علقمة وزيد بن علي وأخيه الباقر ومكحول والحسن وأبي جعفر وحفص بن عبيد والفضي والسلي وشيبة وأبي بشر والزعفراني واعترض عليهم سعيد بن جبير وغيره بدخول من في قوله من أولياء وأجيب بأن اتخذا بحاية مسدي تارة لو اُخذ كقوله تعالى أم اتخذوا آلهة من الأرض وعليه قراءة الجمهور وتارة إلى اثنين كقوله تعالى أفرأيت من اتخذ الله هواه وهذه القراءة منه فالاول الضمير في اتخذ والثاني من أولياء ومن للتبويض وقال أبو الفتح من أولياء في موضع الحال ودخلت من زيادة لمكان النفي المتقدم كما تقول ما اتخذت زيدا من وكيل وقال أبو البقاء يقرأ بفتح الذون وكسر الخاء المبهمة على تسمية الفاعل ومن أولياء هو المفعول الاول ومن دونك الثاني وجاز دخول من لانه في سياق النفي فهو كقوله ما اتخذ الله من ولد ويقرأ بضم النون وفتح الخاء على ما لم يسم فاعله والمفعول الاول مضموم ومن أولياء الثاني وهذا لا يجوز عند أكثر النحويين لان من لا تزداد في المفعول الثاني بل في الاول ويجوز ان يكون من دونك حالا من أولياء انتهى وفي تفسير البيضاوي وفري اتخذا ببناء للمفعول من اتخذ الذي له مفعولان كقوله تعالى واتخذ الله إبراهيم خليلا ومفعوله الثاني من أولياء ومن للتبويض (قوله لانيك اذا قلت ما كان لك أن تتخذ زيدا في حالة كونه خادلا لك فانت مثبت لخسارته لانه ناه عن اتخاذه) في هامش بعض نسخ المتن مكتوب ههنا وفيه نظر نعم هو محتمل فان اجتماع الحال مع عامله منتف وعكس من الحال والعامل بانفراده محتمل الثبوت والنفي وأقول هذا في النفي المحض وأما ما كان بمعنى التوبيخ والتندبم كما في المثال فان الفعل والحال فيه مثبتان على ما لا يخفى والآية للنفي المحض لان المعنى على هذه القراءة ما يصح لنا ان نتخذ دونك أولياء وكيف نعمل غيرنا على ان يتخذنا دونك أولياء وعلى قراءة الجمهور وما يصح لنا ان نتولى أحدا دونك فكيف يصح لنا ان نعمل غيرنا على ان يتولى أحدا دونك والجمهور على ان القائلين ذلك هم المعبودون والعلاء الذين لم يأمروا بعبادتهم كالملائكة وعيسى وعزير وقال الضعيف وعكرمة الاصنام بقدرها الله على هذه المقالة وقال السكاكي بحميم بالله يومئذ ككذيب عابدين (قوله وتقدير ما ليس بمشتق ولا منتقل ولا يظهر فيه معنى الحال حالا) تقدير معطوف على تخريج وحالا مفعول ثان للتندب لانه هنا بمعنى الجعل ولا يظهر عطف على ليس بمشتق وفي الشرح الاشتقاق والاتصال لا يسا بل لازمين للعالم وانما هما غالبا بان فلا يكون عدم اشتقاق آية وعدم اتصافا مبطلين دعوى حاليتها مع انه يمكن ان تتأول بمشتق وأما قوله ولا يظهر فيه معنى الحال فمنوع انتهى وأقول الحال وان كان ليس بلازم اشتقاقها واتصافها لا تقع جامدة الا في عشر مسائل ان تدل على تشبيه نحو كزيد أسدا أي كأسد أو تدل على مفعلة نحو بعته يدا يدا أو تدل على ترتيب نحو ادخلوا الاول فالاول أو تكون موصوفة نحو قرأنا عرييا أو دالة على سهو نحو بعته مذبذبا أو دالة على عدد نحو فتم ميقات ربه أربعين ليلة أو دالة على طور واقع فيه تفصيل نحو هذا بسر الطيب منه رطبا أو تكون نوعا لصاحبها نحو هذا مالك ذهابا أو فرعا له نحو هذا حديدك خاتما وأصلا له نحو هذا خاتمك حديد أو مانحن فيه ليس واحدا من هذه المسائل ولو سلم فاعتراض المصنف انما هو مجموع كونه ليس بمشتق ولا منتقل ولا يظهر فيه معنى الحال ومنع كونه لا يظهر فيه معنى الحال مكابرة فلا يسمع قوله والتنظير بما لا يناسب في الشرح قد يكون مراده التنظير في كون لفظ الآية وقع منكرًا حالا في الموضوعين لا في إيجاد المعنيين (قوله وتفسير اللفظ بما لا يحتمله وهو قوله قليلا وكثيرا وانما ذلك مستفاد من اسم الشرط لعمومه لا من آية) في الشرح ولقائل ان يقول وآية تفيد العموم لوقوعها في سياق الشرط وهي حال من العامل فيلزم عمومها (قوله واستدل بنحو ولقد جاءك من نبي المرسلين يغفر لكم من ذنوبكم) قال الرضي والكوفيون والاعفان لا يشترطون كونها في غير الايجاب ولا دخولها على النكرات استدلالا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم فمن في جنز الايجاب وهي داخلية على المعرفة وهي عند سيبويه مبعضة أي يغفر لكم من ذنوبكم شيئا قالوا وقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا يناقضه وأجيب بان قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم خطاب اقوم نوح وقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا خطاب لامة محمد صلى الله عليه وسلم ولو كانا أيضا خطابا لامة واحدة فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها (قوله نكفر عنكم من سيئاتكم) في الشرح في سورة البقرة ان تبدوا الصدقات فنعمها هي وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ونكفر عنكم من سيئاتكم فقرأ نافع وحذرة والكسائي نكفر بالذنون والجزم وقرأ ابن عامر وحفص بالياء والرفع وقراء الباقون بالنون والرفع والواو ثابتة بالاجماع والمصنف حذفها

حذفتها وقد وقع له أيضا فصل ما في قوله تعالى في سورة الاعراف فيما أغويتني أن تلاها يبدون قاه وهل مثل ذلك سائغ
 أولا هذه مسألة مهمة ألحظ فيها الشيخ هاء الدين السبكي في شرح مختصر ابن الحاجب الأصلي ثم ذكر الشارح كلامه فيها
 بكاه (قوله وينبغي إلى آخره) يقال غني بغنى وغنايته بمعنى زادوا الكتاب بالشيخين المجهة والهاء المهملة الذي يضمن لك العداوة
 ويضرب بكسر الصاد وتضعيف الراء مضارع ضار يضرب ضيرا بمعنى ضرو في الشرح استدل لال الكوفيين بهذا البيت لا يتجه على
 الفارسي لجواز أن تكون ما شرطية وتقدم التمرط عندهم مع زيادة كسبهم الذي وأخويه (قوله قراءة بعضهم لما
 آتيناكم) هي قراءة سعيد بن جبير والحسن قال أبو حيان وهذا التوجيه الذي لابن جني في غاية البعد وينزه كلام العرب
 أن يأتي فيه مثله فكيف كلام الله تعالى وقال أبو إسحق أي لما آتاكم الكتاب والحكمة اخذنا الميثاق وتكون لما تقول إلى
 الجزاء كما تقول لما جئتني أكرمك وقال ابن عطية يظهر أن ما هذه هي الظرفية أي لما كنتم بهذه الحال رؤساء الناس
 أخذناكم الميثاق فيجب على هذا المعنى كما في قراءة حمزة بكسر اللام قال أبو حيان وهو يخالف المذهب سيبويه فإن لما
 المتضمنة للجواب عنده حرف وجوب وجوب وليست ظرفا بمعنى حين ولا غيره وإنما مذهب إلى ظرفيتها أبو علي الفارسي (قوله
 وجوز أن يخشى في وما أنزلنا على قومه الآية كون المعنى ومن الذي كنا متراين فجوز زيادة مع المعرفة) في الشرح لم أر هذا
 في الكشف وفي تفسير سورة يس بل فيه في هذا المحل ما يقتضي أن ما من قوله وما كنا متراين نافية ولعله وقف على ذلك
 في موضع آخر انتهى وفي البحر وقالت فرقة ما في وما كنا متراين اسم معطوف على جند قال ابن عطية أي من جند ومن الذي
 كنا متراين على الاسم مثله وهذا التقدير لا يصح لأن من في قوله من جند زائدة ومذهب البصريين بشرط زيادتها أن يكون
 المجرور بهم انكسرة وإذا كان كذلك فلا يجوز أن يعطف على النكرة معرفة وهو قد قدر المعطوف بالذي انتهى وأقول الجواب
 عن ابن عطية أنه ينبغي هذا التقدير على أنه يقتضي في التابع ما لا يقتضي في المتبوع (قوله وقال المخالفون التقدير قد كان هو أي
 كان من جنس المطر) فنظر طرف مستقر في محل نصب على الحال من ذلك الضمير المفسر بكائن وقال الرضي وأجيب بأنه على
 سبيل الحكاية كأنه سئل هل كان من مطر فأجيب قد كان من مطر فزيدت في الموجب لأجل حكاية الزيادة في غير الموجب كما
 قال دعني من تمر تان وقول ابن الحاجب شيء من مطر ومن التبعية أو التبيين فيه نظر لأن حذف الموصوف وإقامة الجملة أو
 الظرف مقامه بلا شرط في باب الموصوف قليل وخاصة إذا كان الموصوف فاعلا لأن الجار والمجرور لا يكون فاعلا للفعل
 المبني للفاعل إلا إذا كان الجار زائدا لأن حرف الجر موصل للفعل القاصر إلى مكان يقصر عنه لولاه والفاعل لا يقصر عنه
 فعله (قوله ولقد جاءك هو أي جاء من الخبر كأننا من نبأ المرسلين) قال الرضي ويجوز أن يقال إن ضمير جاء للقرآن وقوله من نبأ
 حال (قوله وأجيب بأنهم ما غير متأصلين في الظرفية) في حاشية التسهيل للمصنف أنهم ما قد يكونان في الأشخاص فلهذا سهل
 دخول من عليهما (قوله فالحجور بدل بعض) لا بد على هذا الوجه من تقدير ضمير يعود على ما تنبت لأن بدل البعض كبديل
 الاشتغال في أنه لا بد فيه من ضمير لفظا أو تقدير يعود على المبدل منه (قوله من الأولى مثلها في زيد أفضل من عمرو) وفي الجني
 الداني اختلاف في معنى المصاحبة لأفعل التفضيل فقال المبرد وجماعة هي لا ابتداء الغاية ولا تقييد معنى التبعية وحكمه
 ابن عصفور وذهب سيبويه إلى أنها لا ابتداء الغاية ولا تخلو من التبعية (قوله على جعل كتمان عن الأداء الذي أوجبه الله كتمان
 عن الله) كتمان الأول مجرور بالاضافة منقول أول لجعل وكتمان الثاني منصوب على أنه مفعوله الثاني (قوله وقد مر أن كتم
 لا يتعدى عن) هكذا وقع في أكثر النسخ ولم يدرك من ذلك وفي بعض أوسياتي أن كتم لا يتعدى عن وفي الشرح كأنه نسي أن
 يوفي بما وعد فانه لم يذكر بعد هذا في موضع من مواضع الكتاب أن كتم لا يتعدى عن (قوله ومجرور الثانية بدل من مجرور
 الأولى بدل اشتغال) في الشرح لا بد على هذا من تقدير ضمير يعود على المبدل منه كما سبق ولقائل أن يقول إن تكرار من يغني عن
 تقدير الضمير نحو من (قوله على خمسة أوجه) هكذا وقع في كثير من النسخ والوجه الخامس هو النفي المفهوم من قوله وإذا
 قيل إلى آخره وفي بعضها على أربعة أوجه وهو مقتضى تفصيله الأوجه ورده من التي فيها معنى النفي إلى الاستفهامية وظاهر
 قوله في التنبيه الأول فتحمل من الأوجه الأربعة (قوله ولا يتقيد جواز ذلك بأن يتقدمها الواو خلافا لابن مالك بدليل من ذا
 الذي يشفع عنده إلا بذنه) في الشرح الذي قاله ابن مالك في التسهيل في باب تنميم الكلام على كلمات مفقودة لذلك مانعه ويكثر
 قيام من مقرونة بالواو مقام النافي فيجاء بالاقصه إلا يجب أن ينتهي وهذا نحو ومن يغفر الذنوب إلا الله ونحو ومن يرغب عن

تقدم الكلام عليه في من الزائدة (قوله وثبعه ابن يسمون) هو بمثابة تحتية وسين موهلة ساكنة فعين مهملة مضمومة فواو ساكنة فتون (قوله ولا أو بيت الى آخره) همزة مضمومة فواو ساكنة فباء موحدة مكسورة فتشاة تحتية نفوقية ساكنة فتأنيث فعل مبنى للمفعول من آيته بالمداى منه شرب الماء والضاوية الضيعة والبارق المهاب ذو برق وشمت البرق اذا تطرت الى مصابه ابن عطار (قوله وأنت ضميرها لانم الخليفة في المعنى) هذا يقتضى ان تكون بمثابة النفوقية وقد تقدم الكلام عليه في من الزائدة (قوله لا نسجتها من جنوب وشمال) هذا يعجز بيت لا معنى القيس صدوره فتوضع فالتقراءة لم يصف رسمها وتوضع بضم المثناء النفوقية وكسر الضاد المجهمة موضع وكذلك المقراءة بكسر الميم ورسم الدار مالم يصف بالارض من آثارها وفي الداموس والجندوب ويرج شمالا ويرج الشمال مهمان مطلع سهيل الى مطلع الثريا والشمال يقع الشمس وكسر ها الريح التي تهب من قبل البحر أو ما استقبلت عن يمينك وأنت مستقبل والضحج انه ما مهبه بين مطلع الشمس وبنات نهش ومن مطلع الشمس الى مسقط نسر الطائر ويكون اسما وصفة ولا تسكاد تهب ايلاوية قال فيها شمال عيم ساكنة فهو همزة مفتوحة كما في البيت ونسخ الريحين الدار اختلافا فجمعها فاحداها تسمى الاثار بالتراب والاخرى تزيله فلا يذهب أثرها ثم اوقيل معناه لم يفسد بسبب محورها في نسج الريح بل له أسباب كمر السنين وترادف الأمطار (قوله وهي بسيطة لا مركبة من هو ما الشرطية ولا من ما الشرطية وما الزائدة) قال التفتازاني واختلفوا فيه فقيس كلمة برأسها موضوعا لزيادة التعميم فوجه كونها أعم هو الوضع والمناسبة على ما قيل ان الزيادة في البناء لزيادة في المعنى وقيل معناه كلف وما هي الشرطية والمعنى اكلف عن كل شيء ما تفعل افعلى فتفيد انه ما من شيء تفعله الا وانا أفعله وهو ما فوق الامر بالكف عن كل شيء فالشرطية هي ما الثانية وقال اندلسي أصلها ما على ان الاولى هي الشرطية والثانية ايمامية متصلة بها لزيادة التعميم كما في متى ما وايماء وغير ذلك وفي حاشية التسهيل للمصنف يذبح ان قال بالبساطة ان يكتب مهمى بالياء وان قال أصلها ما ما ان يكتبها بالالف وفي الشرح وكذا اذا قيل أصلها ما ما انتهى وأقول من قال بان أصل مهمما ما ومن قال بان أصلها ما ما اتفقا على أصل آخر كل منهما ما ما يذبح في كتب آخرها على القول الاول يذبح على القول الثاني فلهذا لم يذكر المصنف ما قال الشارح (قوله وأشد حاتم فانك مهمما تعطل الى آخره) حاتم هو أبو عدي بن حاتم بن عبد الله بن سعد الطائي الجواد المشهور والسؤال بضم السين المهملة واسكان الهمزة وتغذف فتبدل واو ما يسأله الانسان وقبل هذا البيت آيت هضم الكسح مضطر الحشا من الجوع خشى الذم ان اتضعا وانى لاستحق رفيق ان يرى * مكان يدي من جانب الزاد اقرا (قوله ومهمما اتصلها أو بدأت براءة) هذا صدر بيت حمزة لتزيلها بالسيف لست مبسما وفي الشرح وقوله لتزيلها لتعيل اترك البسمة وبالسيف في محمل نصب على الحال من المضاف اليه وأشار بذلك الى ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سأل عليا رضي الله عنه لم تكتب في براءة بسم الله الرحمن الرحيم فقال لان البسمة امان وبراءة أزلت بالسيف واست مبسما لا جواب الشرط وهو محذوف الفاء وفي معنى النهي أي فلا تبسمل وفي شرح الشاطبية للغري مهمما في موضع نصب بفعل محذوف تقديره ومهما تفعل أي وأي شيء تفعل في براءة يعني من الوصل أو الابتداء وقولها اتصلها أو بدأت تفسير لذلك الفعل المحذوف ولما حذف ذلك الفعل وما اتصل به اشكل عود ضمير اتصلها فجعل ما كان يعود عليه وهو براءة بدلا منه للبيان أو منصوبا بياضمار أعني وفي شرحها للجبيري مهمما منصوبه بتقدير أي أي حالة تقرأ ثم فسر بفعل الشرط وقد توجه الى ظاهر بعدهما الى جهة المفعولية فاعمل الثاني على مختار البصريين لقربه وأضمر المفعول في الاول جواز او الا فصح حذفه (قوله فان قيل قدر مهمما واقعة على براءة) يعني انه اذا جعل مهمما براءة صح كون المنصوب في اتصالها مع كونه مفسرا ببراءة عائدا الى مهمما فيكون مهمما مبتدأ أو مفعولا محذوف يفسره تهل (قوله قلنا اسم الشرط عام وبراءة اسم خاص فضميرها كذلك ولا يرجع الى العام) لقائل ان يقول ان اسم الشرط وان كان عاما بحسب الوضع لكنه أريد به خاص وهو براءة فيصح رجوع ضميرها اليه باعتبار ما أريد به ولو سلم لجاز ان يعود الضمير الخاص على العام لكن لا باعتبار عموم بل باعتبار تناوله لذلك الخاص كضمير المطلقات طلاقا وجمعيا في قوله تعالى وبعولتهن أحق بردهن فإنه عائدا على المطلقات الأعم من الرجعية وغيرها لكن لا باعتبار عموم بل باعتبار الرجعية (قوله وبالوجه الذي بطل به ابتدائية مهمما) وهو عدم الرابطة في اتصالها لكونه حينئذ الخبر يبطل كون مهمما مشتغلا عنها العامل الذي بعدها بضميرها لان كلاما من ابتدائية مهمما واشتغال العامل عنها بضميرها يقتضى عود

المنسوب في وصلها عليها (قوله ومهما اتصلها مع أو آخر سورة) هذا مصدر بيت مجزؤه فلا تنقش الدهر فيه افتتلا * وأواخر جمع في موضع المفرد أي في آخر سورة وقوله فلا تنقش الدهر جواب الشرط وتنقل منصوب بإضمار أن بعد الفاء جوابا للنهي أي فتثقل يعني إذا وصفت البسملة بآخر السورة فلا تنقش عليها وتبتدي بالسورة الأخرى لأن البسملة لا وائل السورة لا ولا وآخرها وفي شرح المغربي وموضع مذهبنا نصب بفعل يفسره الفاعل الموجود والتقدير أي بسملة من البسملات الكائنة في أوائل السور تصل وصلها (قوله وأما هنا فيتمين كونها نظرا للتصل بتقدير وأي وقت تصل براءة أو مفعولا به حذف عامله) في الشرح لا يتعين ذلك بل يجوز أن تكون عبارة عن المصدر فتكون في محل نصب بتصل على انهما مفعول مطلق بمعنى أي وصل تصل سواء كان بآخر سورة أو بآخر آية وأن ترك البسملة في براءة مطلوب سواء ابتدأت بها أو وصلت بها بآخر سورة أو وصلت بها بآخر آية وأن ترك البسملة في براءة مطلوب سواء ابتدأت المراد وصلها بآخر السورة أو وصلها بآخر آية وأقول انما قال بعض شارحي الشاطبية ذلك نظر إلى الغالب **﴿ مع ﴾** (قوله لغة غنم وريبعة) في الصحاح وغنم بالتسكين أبو حنيفة وهو غنم بن وائل وفيه أيضا وفي عقيل ربيعة بن ربيعة بن ربيعة بن عامر بن عقيل وفي قيم ربيعة بن مالك بن زيد مناة بن قيم ويلقب بربيعة الجود وريبعة الصغرى وهو ربيعة بن حنظلة بن مالك وريبعة أبو حنيفة من هوازن وهو ربيعة بن عامر بن صعصعة وهم بنو محمد ومحمد أمهم نسبوا إليها وفي الشرح وفي العرب ربيعة الفرس وهو ابن نزار بن معد بن عدنان أبو قبيلة وأهلهم أدخايب هذه اللغة التي وفي الصحاح وانما سمي ربيعة الفرس لأنه أعطى من مبرات أبيه الخيل وأعطى أخوه مضر الذهب فسمى مضر الجراء (قوله أفقر أبي حرب وأهو وأنامعا) جمع هوى بالنصر وهو هوى النفس والواو للعال (قوله وفيل هي حال والخبر محذوف) في الشرح وذو الحال هو الضمير المستكن في ذلك الخبر أي وأهو أو أنا كائنة معا وعلى هذا فيعلق محذوف أيضا أي وأهو أو أنا كائنة في حال كونها معا وهذا كلف لا داعي إليه انتهى ولقائل أن يقول تقدير كائنة الخبر يعني عن تقدير كائنة أخرى يتعاقبها معا إذا فرق بينهما إلا بالخبرية والحالية والحال خبر في المعنى (قوله وفيه نظر) وجهه أنا لا نسلم ذلك بل هو سواء وقوله وقد عادل بينهما إلى آخره سند لهذا المنع الذي هو وجه النظر (قوله كنت ويحيى إلى آخره) يدي بالمتناه التحتية تنبيه يذري بفتح النون وكسر الميم ونزاي بضم النون وفتح الميم (قوله إذا حنت الأولى سمعن لها معا) حنت بالحاء المهملة والنون والأولى بضم الهاء أي الأولى وهو صفة لمحذوف أي الحامة الأولى وسمعن هدرن (قوله وأقنى رجالي إلى آخره) فاعل أقنى ضمير الدهر أو الموت وبأدوا وأهلكوا وفي الشرح ومستغزرا بفتح الفاء اسم مفعول من استغزرها الخوف إذا استغفها انتهى وفي بعض النسخ بالقاف المكسورة والراء اسم فاعل من استغزرا أي أصبح قلبي بسبب هلاكهم مستغزرا لأنني كنت أخشى عليهم ولا أخشى على غيرهم وضبطه بعضهم بكسر الفاء وبالزاي أي وفسره بغير مطمئن وفيه نظر لأن عدم الاطمئنان إنما هو معنى الاستيفاز والذي في البيت هو الاستغزاز قال في الصحاح واستغزرها الخوف أي استغفها وقعد مستغزرا أي غير مطمئن **﴿ مع ﴾** (قوله متى أضع العمامة تعرفوني) هذا مجزئ بيت لسحيم بن رثيل وصدره أنا بن جلا وطالع الثنايا وتقدم الكلام عليه في غير (قوله أخيل برقامتي حاب له زجل) في الصحاح واخلت فيه خالما من الخير وتحوّلت فيه خالا أي رأيت فيه تحيلة وفي الشرح أخيل بضم الهاء مضارع اخلت وحاب الظاهر أنه يعني دان قال الجوهري وكل دان فهو حاب والمصنف فسره بثقيل المشي ولم أقف عليه والزجل برأي وجيم مفتوحين الصوت يقال حاب زجل بفتح الزاي وكسر الجيم أي ذورعد (قوله شر بن بقاء البحر إلى آخره) تقدم الكلام عليه في الباء الموحدة **﴿ مع ﴾** (قوله فليل ها هنا مضافان) هذا القول لبعض البصريين وبنما عند هؤلاء انضمام معنى الحرف (قوله ورابع عفت آثاره منذ أزمان) هذا مجزئ بيت لامرئ القيس صدره * ففانيلك من ذكرى حبيب وعرفان * وفي القاموس وعرفان كعتبان مغنية مشهورة والرابع المنزل وعفت درست والآخر يرجع أثرو يروي بدل آثاره آياته وهي جمع آية وهي العلامة (قوله أقوين مذهب ومذهب *) هذا مجزئ بيت صدره * لمن الديار بقنة الحجر * والقنة بضم القاف وتشديد النون أعلى الجبل والحجر بكسر الحاء ديار غود ناحية الشام عند وادي القرى وأقوين خلون من سكانها والجمع بكسر الحاء المهملة جمع حجة وهي السنة (قوله فقال المبرد وابن السراج والقاربي مبتدآن وما بعدهما خبر) قال الرضي أن هذا مذهب الجمهور وفي الشرح هذا الأعراب هو الذي اختاره

اختاره ابن الحاجب في كافيته وصرح في غير هاتين مذهب المحققين مذهب لكنه مشكل بعد مذوم في الظروف مع اختياره
لهذا الاعراب فيما اذ كونها مبتدأين صانف لمكون ما ظرفين ولم اعترض على جواب مع شدة البصيرة فتأمل وأقول لا مناقاة
بين كونها مبتدأين وكونها ظرفين بل واز كونها مبتدأين بان يكونا مبتدأين وفي الشرح ومما استشكلت به الابتدائية
ان قبل ما الموجب لتقدمه وهلا جاز يومان مذ كما تقول يومان أم ذلك وأجيب بانهم أجروها رافعة مجراها خافضة في انها
لا تدخل الاعلى اسم الزمان (قوله وقال الاخفش والزجاج والراجح نظر فان خبرهم ماعمل بهما ومعناهما بين وبين
مضافين فعني ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان ولا خفاء بما فيه من التسف) في الشرح قال ابن الحاجب هذا المذهب
وهم لان المعنى واللفظ ياباه أما المعنى فلا تلك تخبر عن جميع المدة بانها يومان وذلك محقق وأما اللفظ فلا ان اليومان نسكرة
لا معصم لها فلا يستقيم أن يكون مبتدأ فان قيل تقديم الخبر الظرف على المبتدأ المنكر معصم له وهنا كذلك فيكون المعصم
موجودا فالجواب أن مجرد ذلك لا يكون معصما وانما يكون معصما ان لو كان الظرف خبر المبتدأ كقولك في الدار رجل
وفي يوم الجمعة صلاة فجميع المدة في قولنا جميع المدة يومان ليس ظرفا ليومان اذ لو كان ظرفا له لكان زائدا عليه
فمخوف في رمضان جهات وليس جميع المدة زائدا عليه اذ ليس المعنى في جميع مدة انتفاء الرؤية يومان بل المراد انه هو (قوله
ما زال مذكرا يداه ازاره) هذا مصدر بيت للفرزدق يرفى به يزيد بن الهلب عجزه * فسمعا فادرك خمسة الاشبار *
قيل أراد يادرك خمسة الاشبار البلوغ صباغ الرجال وقيل أراد الموت والدفن في خمسة اشبار من الارض وقيل أراد السيف
لانه في الأغلب يكون قدر خمسة اشبار وقيل غير ذلك وخبر زال قوله بعده يدني كتاب من كتاب تلتقي * في ظل
مترك الهجاء منار والمكتبة بالمتنائة الجيش تقول منه منذ كتب فلان الكاتب تكتيبا أي عباها كتيبة وتكتبت
الحيل تجمعت والمترك موضع المعركة والهجاء الغبار ومناصفة الهجاء على زيادة ال (قوله * وما زلت أبني المال مذانا
يانع) (اليفاع بالمتنائة التسمية الغلام الذي راهق العشرين وفي الصحاح اليافع ما ارتفع من الارض واشرف وأيفع الغلام
فهو يافع ولا يقال موفع وهذا من النوادر وغلام يفع ويفعة (قوله وقيل مبتدأ) هذا القول يقابل المشهور وليس
بمعطوف على قبل الذي قبله (قوله وأصل مذ من مذيل رجوعهم الى ضم ذال مذ عند ملاقة الساكن نحو هذا اليوم)
قال الرضي واما تحريك مذ عند ملاقة الساكن في نحو هذا اليوم بالضم للساكنين أكثر من الكسر فلا يدل على ان
أصله من مذ بل واز أن يكون لا تباع (قوله ولان بعضهم يقول مذ من طويل فيضم مع عدم الساكن) قال الرضي
وضم ذال مذ سواء كان بعده ساكن أو لا لغة عترية فعلى هذا يجوز أن يكون أصله الضم تخفيفا لما احتجج الى التحريك
للساكنين رد الى أصله انتهى

﴿حرف النون المفردة﴾

(قوله أحدها نون التوكيد وهي خفيفة وثقيلة) في الشرح لا يتأق تقسيم نون التوكيد اليها في هذا المحل لان المقسم أولا
هو النون المفردة ولا يصدق على الثقيلة اللهم الا أن يقال أراد المفردة خطأ انتهى وأقول بل أراد المفردة عن غيرها من باقي
الحروف وهي بهذا المعنى متناولة للثقيلة والخفيفة (قوله أقائلن أحضروا الشهودا) هو رؤية بن الهجاء وقيل
أريت ان جاءت به املودا * مر جلا ويلبس البرودا وارتأ أصله أريت حذف منه الهمزة الثانية تخفيفا والاملود
بضم الهمزة الناعم والمرجل بفتح الجيم قال في الصحاح شعر رجل ورجل اذ لم يكن شديد الجمودة ولا سبطا تقول منه رجل
شعره ترجيلا والمعنى أخبرني ان جاءت هذه المرأة بشباب يتزوجها وهو رجل الشعر حسن اللباس كالنعمان الناعم أتأمر
باحضار الشهود لعقد نكاحها عليه وفي الشرح وأقائل أن يقول لانسلم ان في قوله أقائلن توكيدا لاحتمال ان أصله أقائل
انا خذفت الهمزة اعتباطا ثم ادغمت التنوين في نون انا على حد لكأ هو الله ربى وههنا بحث وهو ان اسم الفاعل عند اتصال
نون التوكيد به هل يبنى أشبه بفعل الامر فانه اقعد الافعال بمذ النون اذ تلحقه بالاشراط هذا مما لم أرفيه نصا ولكن سمعت
شيوخنا يشدون البيت بضم اللام من أقائلن ولم أنف عليه مضبوطا في كتاب معتمد وأقول انما دخله النون لشبهه بالمضارع
لفظا ومعنى والاصل في الاسماء الاعراب فيبقى على أصله مع انه لا ضرورة في بئانه بل في لحاق النون به وقد اختلف في

المضارع المتصل به تونا التوكيد والجمهور على انه مبنى لتركبه مع النون والاعراب لا يكون في الوسط والنون حرف لاحتطاه في
الاعراب فيبقى الجزآن مبنيين وقال بهضم جميع ما اتصل به النونان من المضارع باق على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين
معرب لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المجتلية قبل اعراب الكلمة لا قبل الفرق صار الاعراب مقدر او قال بهضم
المضارع مع النون مبنى للتركيب الا اذا اسند الى الالف او الواو والياء لان الضمائر البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما
والمحذوف الساكن في حكم الثابت (قوله فضر ورة سوغه اشبه الوصف بالفعل) مبنى المضارع قال الرضي قيل وقد دخل اسم
الفاعل اضطرار تشبيها بالمضارع وهذا كما شبه به في دخول نون الوقاية في قوله * وليس حاملي الابن حاد (قوله فانزل
سكينة علينا) روى البخاري من حديث البراء رضي الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يوم الاحزاب ينقل التراب
وقد وارى التراب بياض بطنه وهو يقول اللهم لولا انت ما هتدينا * ولا تصدقنا ولا صلينا فانزل سكينة علينا
وثبت الاقدام ان لا قينا ان الاي تدبغوا علينا * اذا ارادوا فتنة ابينا (قوله * فاحربه بطول فقر واحريا) هذا عجز
بيت صدره * ومستبدل من بعد غضي صريعة * وفي الصحاح وغضي ايضا مائة من الابل وهي معرفة لاتنوين ولا يدخاها
الالف واللام وانشد البيت الا انه قال ومختلف مكان ومستبدل وصريعة تصغير صرمة والصرمة القطعة من الابل نحو
الثلاثين وفي القاموس والصرمة بالكسر القطعة من الابل ما بين العشرين الى الثلاثين او الى الخمسين او الاربعين او ما بين
العشرين الى الاربعين وما بين عشرة الى بضع عشرة واحرباء مهجلة ورا قال في الصحاح وتحدث الرجل فتقول بالجرى ان
يكون كذا وهذا الامر محرابه أي مقعنه مثل محراب * وما احراه مثل ما اتجاء واحربه مثل واجبه (قوله دامن سعدك الى
آخره) السكاف من سعدك ولولا مكسورة والمتيم من تيمه الحب أي عبده وذلك فهو متيم والصبابة بفتح الهمزة رقة
الشوق والجامح العائد ومنه قوله تعالى وان جنحوا للسلم فاجنح لها (قوله والذي سله انه يعني أفعل) أي دال على الامر
لان معناه ليدم سعدك (قوله وقربا من الوجوب بعد ما في نحو واما تغافن واما ينزغفك) يريد بالقرب من الوجوب
ما كثر استعماله بحيث لا يعثر على تركه الا نادرا ويريد بنحو واما تخافن أن يكون المضارع شرط لان المؤكدة بما (قوله لم
يوفون بالجار) هذا آخر بيت تقدم الكلام عليه في اللام وهو لولا فوار من من نعم واسرتهم * يوم الصلوة لم يوفون بالجار
(قوله كقولهم * ومن عضه ما ينبتن شكيرا) العضة واحدة العضاء وهي شجرة عظيمة لها شوك والشكير بالشين
المججمة ما ينبت حول الشجرة من أصلها قال الرضي هذا يضرب لما كان له أصل وامارة تدل على كونه من شيء آخر انتهى
وأراد المصنف بقوله كقولهم كل فعل مضارع وقع بعد ما زائدة التي ليست مسبوقة برب نحو قولهم دعين ما أرينك ويجهد
ما يبلغن وقول الشاعر قليلا به ما يحمدنك وارث قال بدر الدين ابن مالك وانما كان لهذا التوكيد شيوع من قبل ان ما لما
لازمت هذه المواضع أشبهت عندهم لام القسم فمالوا الفعل بعدها معاملة بعد اللام فان تقدمت رب على ما لم يوقد
الفعل بعدها الا فيما ندر من قول الشاعر * ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبي شمالات وقوله ربما يقولن ذلك حكاية
سيمويه لان رب تصير الفعل بعدها ماضى المعنى وفي الشرح بعد ما ذكر ان المصنف قسم في توضيحه على الالفية المضارع
بالنسبة الى توكيده بالنون الى خمس حالات وان الرابعة أن تكون قليلا وذلك بعد لا النافية وما الزائدة التي لم تسبق
بان كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين وقول القائل * ومن عضه ما ينبتن شكيرا وقوله قليلا به ما يحمدنك وقد
عرفت انه جعل ما في كل من قوله ما ينبتن وقوله ما يحمدنك زائدة ولا أدري الوجه الذي عين ذلك اذ يحتمل ان يكون ما في ينبتن
نافية وما في يحمدنك مصدرية انتهى وأقول الوجه الذي عين كون ما في ينبتن زائدة لانافية انه مثل لم يستعمل الا بمعنى الاثبات
لا النفي فان قيل انما هو عجز بيت صدره * اذامات منهم ميت سرق ابنه * أجيب بان الرضي قد صرح فيما نقلناه عنه
أنفائه مثله وفي قول المصنف كقولهم دون كقوله اشارة الى ذلك ولا منافاة بين كونه مثلا وكونه عجز بيت والوجه الذي
عين كون ما في يحمدنك زائدة لا مصدرية انها لو كانت مصدرية لارتفع قليلا على الخبرية اذ لا يصح نصبه بعمد ذلك لان
معمول الصلة لا يتقدم على الموصول وان كانت النون داخلة على المضارع في موضع لا يدخل عليه في الالفية الزائدة
(قوله ونون ضيقن للطفيل) في القاموس الضيقن من يحب متظفلا (قوله ولهمذ الوسميت به رجلا بقي ذلك التنوين
بعينه مع زوال التنكير) هكذا قال ابن الساجب وفي الشرح والقائل أن يقول لا نسلم أن التنوين في رجل حال علمته

هو التنوين الذي كان فيسه حال تنكيره لم لا يجوز ان يكون التنوين قبيل العملية للتكبير وبمعد هذا التمكن وايضا يرد به
اذا سمى به وحكى فان التنوين يثبت فيه مع كونه علما وتنوينه في الاصل للتكبير واقول الجواب عن الاول ان كونه عينيه
هو الظاهر الذي لا يدل عنه الالفاظ وجواز كونه غيره لا ينافي ظهور كونه عينيه اذ ظهور الشيء لا ينافي جواز غيره وعن
الثاني بان الثابت في صفة بعد العملية هو حكاية تنوين التكبير لانفسه مراد به معناه والذي لا يثبت بعد العملية هو نفسه
لا حكايته وقال الرضي وتنوين التكبير خصوصه ومعه ودح وسيبويه قائل ويختص بالصوت واسم الفعل وأما التنوين في نحو
رب أسجد و ابراهيم فليس للتكبير بل هو للتمكن لان الاسم معرب وانما أرى منعاً من ان يكون تنوين واحده للتمكن
والتكبيره اقرب حرف يفيد فائدتين كالالف والواو في مسلمات ومسلمون فتقول التنوين في رجل يفيد التكبير أيضاً فاذا
سميت بالاسم فبعض للتمكن انتهى وأقول على هذا يكون تنوين التكبير المختص بالصوت واسم الفعل هو المتمنع للدلالة
على التكبير (قوله وتنوين التمكن لا يجمع العلتين) أي العلتين الموجبتين لمنع الصرف وهما هنا العملية والتأنيث (قوله
وزعم المحشي ان عرفات مصروف لان تاء ليست التأنيث وانما هي والالف للجمع) وقال الرضي قال الربيعي وجار الله ان
ان التنوين في نحو مسلمات لا صرف قال جار الله وانما لم يسقط في عرفات لان التأنيث فيها ضعيف لان التاء التي فيها كانت لمحض
التأنيث سقطت والتاء فيه علامة جمع المؤنث و فيما قاله نظر لان عرفات مؤنث وان قلنا انه لا علامة تأنيث فيها الا متمنعة
للتأنيث ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا تقول هذه عرفات مباركا فيها ولا يجوز مباركا فيه الا بتأويل بعيد كما
في قوله ولا أرض أبقل ابقالها فتأنيثا لا يصح عن تأنيث مصر الذي هو بتأويل البقرة والاولى عندي ان يقال ان التنوين
للصرف والتمكن وانما لم يسقط في نحو عرفات لانه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع
السالم اذ الكسرية متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم يحدف الساكن (قوله فالاول بجوار وغواش
فانه عوض من الياء وقا قاسيويه والجمهور) قال الرضي فسر بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله
جوارى بالتنوين ثم جوارى بحذفه ثم جوارى بحذف الحركة للاستئصال ثم جوارى بحذف الياء لاستئصال الياء المكسورة ما قبلها
في غير المنصرف المقبل بسبب الفرعية وانما ابدل التنوين من الياء ليقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساقطة في الرجوع
اذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت واعترض عليه بانه لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح في قولك مررت
بجوارى لان منع الصرف يقتضي حذف التنوين وتبع الكسرة في السقوط وصيرورته فتحا وايضا يلزم ان يقال جاءني
الجوارى ومررت بالجوارى بحذف الياء لان الكسرة لا تخف بالالف واللام وثقل الفرعية باق معها وفسر السيرافي وهو
الحق قول سيبويه بان أصله جوارى بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف الياء الساكنين ثم وجد بعد
الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقدير الان المحذوف للاعلال كالتأنيث بخلاف المحذوف نسبيا فحذف تنوين الصرف ثم
خافوا رجوع الياء الى الوال الساكنين في غير المنصرف والمستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من
الياء (قوله وفتحها الدائبة عن الكسرة خلافا للبرد) احترز بقيد الدائبة عن الكسرة عن فتحها التي ليست بنسائية عنها فان تلك
لا تحذف لفتحها مطلقا بخلاف الدائبة عن الكسرة فانها ثقيلة باعتبار نيابتها عن الكسرة الثقيلة قال الرضي قال المبرد التنوين
في جوارى عوض من حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال وأصله جوارى بالتنوين ثم جوارى بحذفه ثم جوارى بحذف
الحركة ثم جوارى بتعويض التنوين من الحركة ليخف الثقل بحذف الياء الساكنين والاعتراض عليه انه لو كان منع الصرف
مقدما على الاعلال لوجب الفتح في قولك مررت بجوارى كما ورد على مذهب سيبويه (قوله اذ لو صح لعوض عن حركات
نحو حبل) في التمرح قد منع هذه الملازمة بناء على ان التعويض في نحو جوارى انما هو عن حركة يمكن التلظ بها ولو كانت
محذوف استئصالا فعوض عنها والحركة في نحو حبل متعذرة لا سبيل الى النطق بها فترك التعويض عنها واكتفى بتعديدها
ولان تقول حبل أنحق بالتعويض من جوارى لا متناع التلظ بالحركة فيها دون جوارى انتهى (قوله في جبال) هو بجمع فتنة
تحتية ساكنة فهمزة فلام اسم للضيع على فيعمل وهو معرفة بلا ألف ولا لام وقال الكسائي وهي جباله وقال أبو علي النحوي
انما قال وجعل بالتخفيف ويتركون الياء معجمة لان الهمزة وان كانت ماقامة من اللفظة فهي مبقاة في النية ومعاملة
معاملة المثبتة غير المحذوفة الا ترى انهم لم يقلعوا الياء انما كما قبلوها في ناب وتحوه لان الياء في نية سكون والضيع معروفة

ولا تقل ضبعة لان الذ كرضيعان والجمع ضباءين مثل سرحان وسراحين كذا في الصحاح (قوله لان حركة تاء كتف وهزة جيل منوي بالثبوت) هزة منصوب بالعطف على حركة لا مجرور بالعطف على تاء كتف لان حركة هزة جيل موجودة على الياء لا منوية (قوله والثاني بجندل) أراد بالثاني التنوين الذي هو عوض من حرف زائد وجندل بجمع فنون مفتوحة حتى في الهمزة مكسورة فلام هو هذا جندل محذوف فامنه ألف الجمع وفي القاموس الجندل بكسر ما يقوله الرجل من الجارة وتكسر الهمزة وكما بط الموضع الذي تجتمع فيه الجارة وأرض جندلة كعلبطة وقد تفتح كثيرها (قوله وهو الاصح في المطلق) في الشرح وكذا اللص والمقفاة أو المصرة وقد ذكرنا الفرق بين التقفية والتصريع في حرف اللام في الكلام على اللام الجازمة (قوله والذي صرح به سيدي وغيره من المحققين انه جى به لقطع التزم) في الشرح قال ابن عقيل فقولهم تنوين التزم كقولهم داود القياسي وفي الحديث ان القدرية بجوس هذه الامة وداود ينفى القياس والقدرية ينفون القدرية يقولون الامر انب قال المصنف في حواشيه على التسهيل وليس بشئ لانهم أثبتوا القدر لا أنفسهم وأما داود القياسي فلا يعلمهم يقولون وأقول القدرية طائفة ينكرون ان الله قدر الاشياء في القدم وقد انقضوا وصار القدرية لقباً للمعتزلة لا سناداً لهم أفعال العباد الى أنفسهم وإثباتهم القدر فيها لهم فكلام ابن عقيل بناء على الاول وكلام المصنف على الثاني قال النووي في شرح مسلم في باب الايمان واعلم ان مذهب أهل الحق اثبات القدر ومعناه ان الله تبارك وتعالى قدر الاشياء في القدم وعلم سبحانه انها مستقعة في أوقات معلومة عنده سبحانه وتعالى وعلى صفات مخصوصة فهي تقع على حسب ما قدرها سبحانه وتعالى وأنكرت القدرية هذا وزعمت انه سبحانه لم يقدرها ولم يتقدم علمه سبحانه بها وانها مستأنفة العلم أي اغايبها سبحانه بهدوقه وكونه كذو على الله سبحانه وتعالى وحسبت هذه الفرقة قدرية لانكارهم القدر قال أصحاب المقالات من المتكلمين وقد انقضت القدرية القائلون بهذا القول الشنيع الباطل ولم يبق أحد من أهل القبلة عليه وصارت القدرية في الزمان المناخرة بعد ثبوت القدر ولكن تقول الخير من الله والشر من غيره تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا (قوله وقول ان أصبت لقد أصاب) هذا بحزبيت مقفى صدره • أقلل اللوم عاذل والعتابن واللوم بفتح اللام المعذل بالذال المجعوع وعاذل ترخيم عاذلة وأصبت بكسر التاء كذا وجد في غيره هذا التصنيف بخط المصنف مضبوطا مكتوبا عليه صح (قوله لما نزل برحائه وكان قدى) هذا بحزبيت صدره أفد الترحل غير ان ركبانا وقد تقدم الكلام عليه في قد (قوله وقائم الاعماق حاوى المحترقن) • هذا صدر بيت بحزبه • مشبه الاعلام لماسع الخفقن والقائم القاتن الشديد السواد والاعماق بالعين المهملة جمع همق بفتح العين وضمه واو هو ما بعد من أطراف المغازة والحاوى الخالق والمحترق بسكون الخاء المجعوع وفتح المثناة الفوقية والراء الممر الواسع والاعلام جمع علم وهو الجبل وما يمتدى به في الطريق والخلق بفتح الفاء للضرورة وأصله الخلق بسكونهم مصدر خلق البرق اذا اضطرب وفي شرح الباب وأصل المحترقن المحترق بسكون القاف فلما ألحق التنوين به التقى ساكنان فيفتح ما قبله تشبيهاً بالنون الخفيفة أو تكسيرا لان الساكن اذا حرك حرك بالسكسر (قوله وقائده الفرق بين الوقف والوصل) في الشرح انه لو بقي بالسكان التثنية لم يعلم السامع ان هذا المنشد واقف أو واصل فان قلت كيف يتردد السامع في الوقف والقاف التي في آخر الكلمة ساكنة قلت لانه شعر فتسكنين الاخر لاجل ان الوزن يتقاضاه لاجل الوقف (قوله أي يجعل فيه غنة) في الصحاح الغنة صوت في الخيشوم والغن الذي يتكلم من قبل خياشيمه يقال طي أغن وادغن كثير العشب لانه اذا كان كذلك أغسه الذبان وفي أصواتها غنسة والذبان جمع كثرة للذباب وجمع القلة اذابة كغراب وغربان وأغربة (قوله وتثبت في الوقف) في الشرح قد يثار غ في ذلك فان الزمخشري قال في أحاجيه حيث أشار الى تنوين التزم هو التنوين الذي يقع في انشاد الشعر مكان حرف الاطلاق اذا وصل المنشد ولم يقف فهذا نص في انه لا يكون في حالة الوقف انتهى (قوله • ويوم دخلت الخدر خدر عزيزة •) هذا صدر بيت لامرئ القيس بحزبه • فقالت لك الويلات انك مر جلى • والخدر المستر كذا في الصحاح والمراد هنا ستر الهودج وهو مركب من مراكب النساء مقبب وغير مقبب وعزيزة بجملة مضعومة فنون مفتوحة فثناة شعية فزاي هي ابنة عمه والويلات جمع ويلة والويلة والويل شدة العذاب ومعنى مر جلى تاركى راجلة أي ماشية (قوله • سلام الله يا مطر عليها •) هذا صدر بيت بحزبه • وابس عليك يا مطر السلام • وهو للاحوص بن محمد بن عبد الله بن عاصم الانصاري من قصيدة في سلمى أخت امرأته وكانت جميلة وكان هو أيضا جميلا وكان يحبها حباً شديداً فافتروا جث رجل فبج المنظر يقال له مطر فتاب على الاحوص

الا حوص حبا حتى باع به ومن تلك الفريدة كان المبالكين نكاح سلى * غداة نكاحها مطرا نيام فان يكن النكاح
 أحل ثنى * فان نكاحها مطرا سرام فلا غمرا لاله لنكحها * ذنوبهم ولو صاوا وصاموا فلو لم ينكحوا الا كفا *
 لكان كفيها المالك الهمام فطافها ناست لها بكف * والابعل مفرق الحسام (قوله وبقوله أقول في الثاني دون الاول
 لان الاول تنوين التمكين لان الضرورة اباست الصرف) في الشرح فيه نظرا لان وجود العلتين في الاسم منافي للصرفه
 وانما جملته على ذلك قولهم يجوز صرف غير المنصرف للضرورة وفيه من الاشكال ما ذكرنا فينبغي ان يحمل كلامهم
 على انه يجوز للضطر ان يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الصورة باعتبار ادخال التنوين ولا يكون هذا التنوين تنوين
 الصرف لنافاته لوجود العلتين المحققتين وانما يكون تنوين الضرورة وأقول وجود العلتين في الاسم ليس منافي للصرف
 منافاة حقيقية حتى لا يمكن اجتماعهما معه في نفس الامر وانما هو منافي له منافاة اعتبارية وقد اعتبروا أيضا الاسم
 منصرف للضرورة مع العلتين والصرف هو دخول تنوين التمكين (قوله وفيما قاله نظرا لان الذي حكاه سماه تنويناف هذا
 دليل منه على انه سمعه في الوصل دون الوقف) في الشرح اذا كان النظر محكما يمكن ان يورد مثله على ابن مالك فيقال ان
 سيبيويه سمى ما هو الترم تنوينافه ودليل على انه سمعه في الوصل دون الوقف ويرجع بذلك ما حكاه آتباع الرنخشي
 وأقول ابن مالك استدلل بثلاثة أمور منها النبوت في الوقف صكها تقدم فلا يلزم من نفيه في ما استدلل عليه (قوله وهذا
 اعتراف منه بانه تنوين الصرف لانه الذي كان قبل التسمية حكى بعدها) في الشرح لكنه ليس في لفظ الحكاية تنوين
 صرف قطعا وكيف يجامع تنوين الصرف ما فيه علتان مانعتان من الصرف فثبت انه قسم برأسه وان كان المحكي تنوين
 صرف وأقول قد علمت الآن ان عدم مجامعة تنوين الصرف ما فيه علتان ليست الاعتبارية وضعية لاذنية فاذا وجد
 ما يدل على المجامعة اعتبر كما في الحكاية هنا (قوله الرابع نون الوقاية) في الشرح صرح ابن الحاجب في أماليه بان نون الوقاية
 كحرف المضارعة ليست بكامة وانما هي كالالف في ضارب والميم في مخرج والالف في سكري وغضبي وأطال الكلام فيه
 فلا ينبغي عدها في أقسام النون لانها جزء كلمة لا كلمة انتهى وأقول جزء الكامة له دخل في دلالتها على معناها ونون الوقاية
 لا دخل لها في دلالة ما ملقته على معناه ولا يكون جزءه (قوله اذهب القوم الكرام ايسى) هذا بيت من مشطور السريع تقدم
 الكلام عليه في قد (قوله فقبل النون الباقية نون الرفع) لانها مقدمة على نون الوقاية فيكون الثقل حصل بنون الوقاية
 فتحذف (قوله وقيل نون الوقاية وهو الصحيح) لان الحذف بنون الاعراب أولى لانها تحذف للجواز والناصب بخلاف نون
 الوقاية وسيد كرام المصنف في الباب الخامس انه اذا دار الامر بين كون المحذوف أولا أو ثانيا فكونه ثانيا أولى وان من ذلك
 نون الوقاية في نحو أحتاجوني وان القول يحذفها لابي العباس وأبي سعيد وأبي علي وأبي الفتح وأكثر المتأخرين وبحذف نون
 الرفع لسيبيويه واختاره ابن مالك (قوله الثاني اسم الفعل) قال الرضى ويجوز الحذف اسماء الافعال لادائها معنى الفعل ويجوز
 تركها أيضا لانها ليست أفعالا في الاصل (قوله * أمسني الى قومي شراحي) هذا مجزيت صدره وما أدري وظني كل ظن
 (قوله وبني ذلك على قوله في ضاربني ان الياء منصوبة) لان القول بانها مجرورة لا يتأتى معه القول بان هذه النون تنوين لان
 جرهما حذفت بالاضافة والتنوين لا يثبت مع الاضافة (قوله وليس الموافق ليرفد خائباه) هذا صدر بيت مجزوه وان له أضعاف
 ما كان أملا يقال وافي الصوم اذا أناهم والرفد العطاء والخيمة عدم حصول المطالب (قوله وفي الحديث غير الدجال أخوفني
 عليكم) لا يقال هذا التركيب يتضمن ان غير الدجال خائف فان أصل اسم التفضيل ان يكون من الثلاثي المبني للفاعل وانما
 المراد ان غير الدجال مخوف منه لانه يجاب بان أصل هذا التركيب خوف غير الدجال أخوف خوفا ثم حذف خوف الاول
 والثاني وخلفهما غير والياء ويجوز ان يكون أصل التركيب أخوف مخوفا ثم حذف المضاف فيكون من باب أشغل من ذات
 النهيين ويجوز ان يكون أصل التركيب غير لجال أخوف مخيفاتي ثم حذف المضاف وبهذا الذي ذكرناه من بيان أصل التركيب
 خرج الجواب عما يقال ان أفعل التفضيل انما يضاف الى بعضه والياء لا تقبل ذلك (قوله وفي الصحاح انه يقال بجلى ولا يقال
 بجلى وليس كذلك) الذي رأيناه في الصحاح ويجعل بمعنى حسب قاله الاخفش هي ساكنة أبدا يقولون بجلك كما يقولون قطك
 الا انهم لا يقولون بجلى كما يقولون قطنى ولكن يقولون بجلى ويجلى أى حسبي وفي الشرح وهو محتمل لان يكون عدم بجلى
 بالنون من مقول الاخفش * * * (قوله بفتح العين) في الشرح المراد به العين الهجائية لا التصريفية لان

ذلك انما يقال فيما يدخله التصريف ونعم هذه حرف لاحظ لها في ذلك (قوله وكثارة تكسرهما) في التشرح كانهم أرادوا بذلك التمييز بين الحرفية والاسمية وآثر واشرف اللفظين بانخف الحركتين فقالوا انهم بالفتح في واحد الانعام وقد جمع بين اللفتين من قال دعاني عبيد الله نفسي فداؤه * فيالك من داع دعاني نعم نعم الرواية بفتح عين الاول وكسره عين الثانية كذا قال المصنف في حواشيه على التسهيل (قوله وبعضهم يكسر النون اتباعا لكسرة العين) حكى المصنف ذلك في حواشيه التسهيل عن أبي حيان ثم قال انما اراه أصلا لا اتباعا لان الحرف لا يليق به التصريف الا ترى انه لا يجوز في ثم العاطفة ما جاز في منه ومنه من اللغات الثلاث ولو صح الاتباع لصح نعم ونعم يعني لصح اسكان ثانيه مع فتح الاول وكسره لان ما يصح اتباع اوله لثانيه مما هو على ثلاثة أحرف يصح تخفيفه باسكان ثانيه قبل الاتباع وبعده (قوله ويحتمل ان يفسر في هذا بالمعنى) هذا يقع في أكثر النسخ عقب قوله وبعد الاستفهام في نحو هل تعطيني ثم في بعضه يقع وصف المعنى بالثالث وفي بعضه لا يقع ومنها مع الوصف ويحتمل ان يفسر نعم بعد نحو هل تعطيني بالمعنى الثالث وهو الاعلام وبدون الوصف ويحتمل ان يفسر الاستفهام في نحو هل تعطيني بمعنى اقل فيكون داخل في قوله وما في معناه ولا يكون قسما آخر مستقلا (قوله والثالث المعنيين بعد الاستفهام) هكذا وقع في غالب النسخ وفي بعضها والثالث بدون ذكر المعنيين وتوجيهه الاولى ان ثالث اسم فاعل من الثلاثة استعمال مع مادون أصله لا فادة معنى التصيير أي مصير المعنيين السابقين ثلاثة وادخل ال على المضاف اضافة لفظية لكونه داخلية أيضا على المضاف اليه نحو الجعد الشعر (قوله وقول صاحب المقرب انها بعد الاستفهام للوعده غير مطرد لما بيناه) قول مبتدأ خبره غير مطرد وصاحب المقرب هو ابن عصفور وأشار بقوله لما بيناه الى ما ذكره من ان نعم لا اعلام بعد نحو هل جاء زيد ونحو فهل وجدتم ما وعد ربكم حقوا وثنا لاجرا (قوله قيل ونأى للتركيد اذا وقعت صدرا ونعم هذه اطلاقهم) قيل بكسر القاف وسكون المثناة التحتية واطلالهم بفتح الهززة وسكون الطاء المهملة جمع طلل بفتحين وهو ما شخس من آثار الديار (قوله ألسن ربكم) في البصر روى في الحديث من طرق ان الله تعالى أخذ من ظهر آدم ذريته وأخذ عليهم العهد بانه ربهم وان لا اله غيره فافقوا بذلك والتموه واختاف في كيفية الانحراج وهيئة المخرج والزمان والمكان وظاهر هذه الآية ينافي ظاهر ذلك الحديث وقد رام الجمع بينهما جماعة بما هو متكلف في التأويل وأحسن ما تكلم به على هذه الآية ما فسر به الزنجشري قال هو من باب التمثيل والتخييل ومعنى ذلك انه تعالى نصب لهم الادلة على ربوبيته ووحدانيته وشهدت بها عقولهم وبصائرهم التي ركبها فهم وجعلها مميزة بين الضلالة والهدى فكانه سبحانه وتعالى أشهدهم على أنفسهم وقرروهم وقال ألسن ربكم وكانهم قلوبا لي أنشأ بها شهداء على أنفسهم وأقرروا بوحديته وباب التمثيل واسع في كلام الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وفي كلام العرب وتطيره قوله عز وجل انما قولنا لشيء اذا أردناه أن نقول له كن فيكون ومعلوم انه لا قول ثم وانما هو تمثيل وتصوير للمعنى وان تقولوا مفعول له أي فعلنا ذلك من نصب الادلة الشاهدة على وحدانيته والشوق كراهة ان تقولوا يوم القيامة انا كنا عن هذا غافلين لم ينب عليه أو كراهة ان تقولوا انما أشرك آباؤنا من قبل وكنا ذرية من بعدهم فاقصد ينابهم لان نصب الادلة على التوحيد وما نبهوا عليه قائم معهم فلا عذر لهم في الاعراض عنه والاقبال على التقليد والافتداء بالآباء كما لا عذر لآبائهم في الشرك وأدلة التوحيد منصوبة لهم فان قلت بنو آدم وذرياتهم من هم قلت عنى بنى آدم اسلاف اليهود الذين أشركوا بالله تعالى حيث قالوا عزير ابن الله وبذرياتهم الذين كانوا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من اخلافهم المقتدين بآبائهم والدليل على انها في المشركين وأولادهم قوله تعالى أو تقولوا انما أشرك آباؤنا من قبل والدليل على انها في اليهود الآيات التي عطف عليها هي والتي عطف عليها هي على غطها وأسلوبها وذلك قوله تعالى واسألهم عن القرية التي واد قالت أمة منهم واذنأذن ربك واذنقة الجبل فوفهم واتل عليهم بآياتنا التي أنزلنا انتهى وقرأنا نافع والعريبان وهما ابن عامر وأبو عمر وذرياتهم بالجمع وهو مفعول أخذو ويحتمل ان يكون بدلا من ضمير ظهورهم كما ان من ظهورهم بدل من بنى آدم والمفعول محذوف تقديره الميثاق وقرأ باقي السبعة ذريتهم بالافراد وفتح التاء الفوقية وبتة بن ان يكون مفعول أخذوه هو على حذف مضاف أي ميثاق ذريتهم وانما كان أخذا الميثاق من ذرية بنى آدم لان بنى آدم اصله لم يكن فيهم مشرك انتهى ما في البحر (قوله وقول جحدر) بجيم مفتوحة فحاء مهملة ساكنة فدا له هملة مفتوحة فراء (قوله وهو أحسن) لان نعم حينئذ جواب عن متقدم عليها لفظا ومعنى

(حرف الهاء المفردة)

(قوله نحو ما هيه ونحوها هاهنا ووازيدها) أراد بنحو ما هيه ما كان بحركة غير اعرابية ولا شبيهة بها فخرج اسم لا المبني
 هه على الفتح وخرج نحو قبل وبعد المندوبين عن الاضافة المبنيين على الضم لان كلا من هذه الثلاثة حركته عارضة وكانت
 كالحركة الاعرابية واران بنحوها هاهنا الاسم المبني ونحو وازيدها الاسم المندوب (قوله واتي صواحبا لي آخره) منع اعطى
 ومضارعه يفتح بالفتح والكسر ويجناتا هجرنا وهو واوى اللام تقول جفونه ولا تقول جفيتها (قوله والتحقق ان لا تعد هذه
 لانها ليست باعرابية) في الشرح قد ذكر المصنف في حرف الالف مجيئها الى الاستفهام وهزته بدل من الهاء الاصلية فيرد عليه
 واقول المصنف ههنا هذه الهاء من اوجه الهاء المفردة ثم قال والتحقق ان لا تعد هذه بمعنى من اوجه الهاء المفردة لان
 المراد الاصلية وهذه بدل من اصل وهو لم يعد الى التي للاستفهام من اقسام ال وانما قال بعد ذكر اقسام ال مستثناة ومن
 الغريب ان ال تأتي للاستفهام (قوله على ان بعضهم زعم ان الاصل) أي أصل هذا في البيت هذا بابا فبينهما حذف الالف
 (قوله لانها جزء كلمة لا كلمة) قال الرضي ان هاء التانيث كلمة ركبت مع ما دخلت عليه فصارت الشدة الامتزاج ككلمة **هه**
 (قوله والثالث ان تكون للتنبيه فتدخل على أربعة) في الشرح حكى الزنجشيري في المفصل انه يقال هان زيد انطلق وهان اقبل
 كذا وهذا ليس شيئا من الاربعة التي ذكرها المصنف لكن قال الرضي لم اعثر لذلك على شاهد وهو عجيب فان الزنجشيري
 انشده في المفصل هان ناعذرة ان لم تكن قبلت * فان صاحبها قد ناه في البلاد وهذا شاهد على دخوله على الجملة الاسمية
 مثله ان زيد انطلق الا ان المسند اليه في البيت اسم اشارة ففعل الرضي يقول لا يصح هذا شاهد لدخولها على الاسمية
 الخالية من اسم الاشارة والمذرة بكسر العين المهملة واسكان الذال المجهمة نوع من الاعتماد كذا في المفصل وتناه ذهب متحيرا
 انتهى ما في الشرح واقول هان زيد انطلق وهان اقبل كذا قليل والمصنف انما ذكر ما يدخل عليه هان التنبيه كثيرا ثم عبارة
 الرضي واما هان فتدخل من بين جميع المفردات على اسماء الاشارة كثيرا وبفصل كثيرا بين اسماء الاشارة وبينها ما بالقسم نحوها
 والله ذاها الممر الله ذاوا ما بالضمير المرفوع المنفصل نحوها انتم أولا وبغيرها قليلا كقوله هان ناعذرة وقوله فقلت لهم هذا
 لهاها وذاها ثم قال وما حكى الزنجشيري من قولهم هان زيد انطلق وهان اقبل كذا مما لم اعثر له على شاهد فالاولى ان يقول
 هان التنبيه مختص باسم الاشارة وقد يفصل عنه كما هو لم يثبت دخوله في غيره من الجمل والمفردات انتهى فانت تراه كيف صرح
 بان قوله هان ناعذرة وهو البيت الذي انشده الزنجشيري في المفصل مما فصل فيه بين هان التنبيه وبين اسم الاشارة بفصل
 غير القسم وغير الضمير المرفوع المنفصل وان الذي لم يعثر له على شاهد هو دخوله على غير اسماء الاشارة وعلى غير فاصل بينها
 وبين اسماء الاشارة وحينئذ فيستجيب من تعجب الشارح وترجييه حينئذ فلا معنى لتعجب الشارح ولا لترجييه **هه** (قوله
 فيمتنع نحو هل زيد اضربت لان تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة) وصرح المصنف بامتناع هل زيدا
 ضربت وصرح صاحب التلخيص بقبحه دون امتناعه فانه قال وفتح هل زيد اضربت لان التقديم يستدعي حصول
 التصديق بنفس الفعل قال التفاتاني في شرحه فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون
 زيدا مفعول فعل محذوف بفسره الظاهر أي هل ضربت زيد اضربت لكنه يفح لعدم اشتغال المفسر بالضمير وقيل لا يمتنع
 لاحتمال ان يكون التقديم مجرد الاهتمام غير التخصيص وفيه نظرا لانه لا وجه حينئذ لتقبضه سوى ان الغالب في التقديم
 هو الاختصاص وهذا يوجب ان يفح وجه الحبيب اتنى على قصد الاهتمام ولا قائل به انتهى (قوله ونحو هل زيد قائم أم عمر وإذا
 أريد بام المتصلة) هذا التقديم مشعر بجواز ان يراد بام في هذا المثال المنقطعة وكلام التفاتاني يقتضي عدم جوازه فانه قال عند
 قول صاحب التلخيص وامتنع هل زيد قائم أم عمر ولان وقوع المفرد بعد أم دليل على كونها متصلة وأم المتصلة لطلب تعيين أحد
 الامرين مع العلم بتبوت أصل الحكم فهي لا تكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا
 لطلب التصديق فيبين ما تدافع فيمتنع فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق في
 أم المتصلة نحو أزيد قائم أم عمر وقلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى أحد المذكورين والمطلوب تصورا أحدهما
 على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لانه التصور بوجه ما انتهى وفي الشرح هذا كله مبني على ان هل
 مقصورة على طالب التصديق وقد أسلفنا في أوائل الكلام على الالف المفردة ان ابن مالك قال بان هل تأتي بمعنى الههزة

فتعاد لها أم المتصلة وفي شرح الرضي وربما تحبى أهل قبل المتصلة على الشذوذ (قوله الاطمان الا فرسان عادية) هذا صدر بيت
بجزءه الاتجشؤ ثم حول التناير وقد تقدم الكلام عليه عند الكلام على الابقع الهزلة والتخفيف (قوله والثالث تخصيصها
المضارع بالاستقبال) في الشرح هذا يحكم الوضع كالسين وسوف وقل من يتعرض لهذا من النضارة (قوله فن مبلغ الاحلاف الى
آخوه) الاحلاف بالحاء المهملة جمع حليف كاشهاد جمع شهيد وهم القوم يتخالفون على التعاضد والتناصر وذيان بذال مهمة
مضمومة وقد تكسر فوحدة ساكنة فتثناة تحتية فالف ونون أو قبيلة من قيس ومقسم مصدر مبني من الرباعي (قوله أن
ذكرتم) في الكشف وقرئ أن ذكرتم بهمزة الاستفهام وحرف الشرط وأن ذكرتم بالفبيتهما يعني ان تطيروا ان ذكرتم
وقرئ أن ذكرتم بهمزة الاستفهام وأن الناصبة يعني ان تطيروا لأن ذكرتم وقرئ ان وان بتغير استفهام يعني الاخبار أي تطيروا
لان ذكرتم أو ان ذكرتم تطيروا وقرئ أن ذكرتم على التخفيف (قوله وفي الحديث وهل تركنا عقيل من رابع) عقيل بفتح العين
المهملة هو ابن أبي طالب أخو علي رضي الله عنهم الابيه وأمه كان أسرع الناس جوابا فتنسبوه الى الخافقة قال ابن عباس كره دخل
عقيل على معاوية بعد ما ذهب بصره فاقعه معه على سريره وقال أنتم يا بني هائم تصابون في أبصاركم فقال عقيل وأنتم يا بني أمية
تصابون في بصائركم وقال هشام ان عقيل أقدم على أخيه على بالعراق فسأله فقال ما أعطيك شيئا فقال اني فقير ومحتاج فقال اصبر
حتى يخرج عطائي من المسلمين وأعطيك وألح عليه فقال على لرجل خذ بيده وانطلق به الى الحواشيت فافتح أفنائها وخذ ما في يدك
عقيل انت أردت أن تجعلني سارقا فقال على أنت أردت أن آخذ أموال المسلمين وأعطيك ياها فقال عقيل لا ذهب لي الخرج هو
أو صلي منك يعني معاوية فقال أنت وذلك فذهب الى معاوية فاعطاه مائة ألف درهم وقال اصعد المنبر واذكروا أولادك على
وما أولادك فصعد المنبر وقال أيها الناس اني اخبركم اني أردت على دينه فاختار دينه على واني أردت معاوية على دينه
فأخترني على دينه فقال معاوية هذا الذي تزعم فريش انه أحق وأعمأ عقل منه وكان طالب أسن من عقيل بعشر سنين وكان
عقيل أسن من جعفر بعشر سنين وكان على أصغرهم قال ابن عبد البر قدم المدينة قبل الحديبية مهاجرا وقال هشام أسلم سنة ثمان
من الهجرة وتوفي سنة خمسين والرابع بكسر الراء جمع ربيع بفتح الراء وسكون الباء الموحدة وهو الدار (قوله البيت شعري هل تم
هل آتينهم) هذا صدر بيت بجزءه أو يحوان دون ذلك حمام ويقع في بعض النسخ هذا البيت بنسبهم وآتينهم هو بجزء
ممدودة فتثناة فوقية مكسورة فتحتية مفتوحة فنون ساكنة مضارع أي مؤكدا بالنون الخفيفة (قوله التاسع أنها يراد
بالاستفهام بها النفي) في الشرح هذا يشعر بأن ثم استفهاما بها الكنه مجازي لاحقيقي وقوله بعد هذا انما الانكار على
مدعى ذلك ويلزم من ذلك الانتفاء لأن النفي ابتداء يقتضي ان هل موضوعه للنفي حيث يراد بالاستفهام بها النفي لانها
للاستفهام تجوز فيه بارادة النفي منه فبين كلاميه تناف وأقول لا تنافي بين كلاميه من الوجه الذي ذكره فان الباء في قوله
هنا يراد بالاستفهام معناها يدل أي يراد به بدل الاستفهام النفي وهذا لا يشعر بان ثم استفهاما وهو ظاهر وقوله فيما مر ابتداء
معناه بلا واسطة أي ان الهزلة تستعمل في الانكار ويلزمها النفي فدلالة النفي بواسطة استعمالها في الانكار بخلاف
هل فانها تستعمل في النفي فدلالة النفي عليه بلا واسطة وهذا لا يقتضي ان هل موضوعه للنفي ولا يخالف قوله ان هل يراد به ابدل
الاستفهام النفي وفي شرح الرضي ان الهزلة تستعمل للاستفهام وللانكار أيضا قال الله تعالى أتقولون على الله ما لا تعلمون
وقال الشاعر اطربا وانت قدسري ولا تستعمل هل للانكار وتختص بحكمين كونها للتقرير في الاثبات كقوله تعالى هل
توب الكفار أي توبوا واذا فادتم اذدة النافي حتى جازان يعني بعد هذا الا قصد الايجاب (قوله والباء في قوله الا هل أخو
عيش لذيد بديهم) هذا بجزء صدره يقول اذا اقلولي عليها وأقردت قال المصنف وهو الشرزق يرى به جريرا وقومه
كليبيا تيان الا ان كان بني فزارة يرمون باتيان الا بل قال لا تأمنن فزارا بخلوت به على قلوصلك واكتبها ياسياد وقبل
البيت وليس كليبى اذا جن ليله اذالم يذق طعم الا تان بنائم وفي الصحاح وقد اقلولي أي ارتفع والمقلولي المنجاني المستوفز
القلق ويقال اقلولي الرجل في أمره اذا انكش وأنشد خلف الأحمر يقول اذا اقلولي البيت وفيه أيضا واقرداى سكن
وتماوت وأنشد الأحمر يقول اذا اقلولي البيت وفي الشرح ظاهر هذا ان لولا النفي المراد به لم ترد الباء في الخبر وعلى هذا
لا تراد في نحو قولك هل زيد بقائم اذا أردت الاستفهام الحقيقي وفيه نظر وقد قال المصنف في حرف الباء ان زيادتها في الخبر
غير الموجب بنقاس والاستفهام عندهم من قبيل غير الموجب وأقول ليس الاستفهام عندهم من قبيل غير الموجب في كل

موضع وانما هو عندهم من قبيله في موضع صرحوا فيها بذلك ولم يصرحوا بهنا بشئ فالاصل انه ليس منه الا بدليل (قوله وان شغاني الى آخره) سياتي الكلام على هذا البيت في الباب الرابع في عطف الخبر على الانشاء وبالعكس (قوله لم يفهم) هو بضم المثناة التحتية وسكون الصاد المهملة وكسر الفاء مضارع اصفاء بالشئ آخره به (قوله سائل فوارس الى آخره) فوارس جمع فارس على سبيل الشذوذ لان فواعل لا يكون جمع فاعل صفة ان يعقل ويربوع أبو حنيفة من غيم والشددة بفتح الشين المهملة الجملة الواحدة في الحرب وبكسر هاء القوة وفتح الجبل أسفله حيث يسفح فيه الماء والقاع المستوي من الارض واللام بفتحين جمع أمة وهي التل (قوله وثبت في كتاب سيبويه) ما نقله عنه ذكره في باب أم المتصلة ولكنه فيه ما قد يخالفه فانه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلام) هكذا وقع في كثير من النسخ والنسخ والضمير المستتر في نقله للزنجشري والمجروورين والمستتر في ذكره سيبويه والبارز في نقله وفي ذكره وفي يخالفه ما الاول والمجروورين في كتاب سيبويه وعدة بكسر العين وتشديد الدال المهملة وفي الشرح وما اخال هذه النسخة صحيحة فقد قال بعد ذلك وقدمضي ان سيبويه لم يقل ذلك انتهى وأجيب بان معناه ان سيبويه لم يقل انما انتهى قد اعمأ في بعض النسخ ولم أرفي كتاب سيبويه ما نقله عنه وانما قال في باب عدة ما يكون عليه الكلام مانعه وهل هي للاستفهام لم يرد على ذلك ثم في الشرح لا يلزم من عدم رؤيته هو لذلك عدم وقوه وما نقله عن سيبويه مسطو في كتابه كما ذكره عنه ذكر ذلك في باب بيان أم لم دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الالف وذكره في أوائل الكتاب في بعض أبواب الاشتغال في باب ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب يتبنى على الفعل وهو باب الاستفهام ثم في الشرح فان قلت فما صنع في دفع المعارضة التي أشار اليها وهي مخالفة قول سيبويه في باب عدة ما يكون عليه الكلام لقوله في غيره ان هل انما تكون بمنزلة قد قلت حل ذلك على انهم الاستفهام باعتبار قيامها مقام الهمزة المحذوفة المفيدة للاستفهام لانها موضوع للاستفهام جمعها بين كلاميه انتهى (قوله فقال المعنى ألم يأت على الناس) حين من الدهر ذكر قول الزجاج باقطة بعد ما ذكره بالمعنى لان الزجاج ذكر في صدر كلامه ما قد يفهم منه ان المراد الجنس حيث قال ألم يأت على الانسان وفي آخره ما هو كما صرح في انه آدم حيث فسر الذين بمن تطويرة عليه الصلاة والسلام (قوله وجاءوا الى ذلك هل في ذلك قسم لذي حجر وقدره جواب القسم وهو بعيد) لانه للتقرير على عظم الاقسام التي قبله أي هل فهم ما منع في القسم لذي عقل والجواب محذوف أي ليعذب كما قال الزنجشري بدليل ألم ز كيف الى قوله فصب عليهم ربك سوط عذاب أو مذكور وهو ان ربك بالمرصاد كما قال ابن الانباري وفي البصر والذي يظهر ان الجواب محذوف يدل عليه ما قبله من آخر سورة الغاشية وهو قوله ان الينا اياهم ثم ان علينا حسابهم وتقديره لا يابهم الينا وحسابهم عينا وقول مقابله هل هنا في موضع ان تقديره ان في ذلك قسم لذي حجر فهل على هذا في موضع جواب القسم قول لم يصدر عن تأمل لان المقسم عليه على هذا التقدير لم يذ كر في قسم بلا مقسم عليه لان الذي قدر من ان في ذلك قسم لذي حجر لا يصح ان يكون متصفا عليه انتهى ما في البحر (قوله * ولا لسايم أبدا دواء *) هذا عجز بيت صدره * فلا والله لا يلقي لسايم * (قوله * فاصبح لا يسأل عنه عيابه *) هذا صدر بيت عجزه * أصعد في عوا الهوى أم نصوبا * و يروي فاصبح وهو لاسودين به فراجاه لي يكني أبا الجراح وصعد في الجبل يصعد اطلع فيه وتصوب نزل وعوا الدار بضم العين واللام وبكسر العين وسكون اللام تقيض سفلها بضم السين وكسر هاء

﴿حرف الواو المفردة﴾

(قوله انتهى مجموع ما ذكر من أقسامها الى أحد عشر) في الشرح اتفقت النسخ التي رأيتها على ذلك وهو مشكل فانه ذكر خمسة عشر قسما وبطل منها سبعة وهي واو الصرف التي ينتصب الفعل المضارع بعدها وواو وب وواو الثمانية والواو الداخلة على جملة النعت وواو الانكار وواو التذكروا والواو المبدلة من همزة الاستفهام فاما ان يقصد عدم ما قبل من الاقسام في الجملة وان كان بعضها ليس بهج عنده واما أن يكون غرضه عدم ما هو صحيح عنده من الاقسام فان كان الاول فليقل الى خمسة عشر وان كان الثاني فليقل الى ثمانية انتهى وأقول غرضه عدم غير الواو التي ينتصب المضارع بعدها لانه قال ان الحق أنها واو المطف وغير الواو التي للانكار والواو التي للتذكروا والواو المبدلة من همزة الاستفهام لانه قال الصواب ان لا تعد هذه

الثلاثة من أقسام الواو وما عدا هذه الأربعة هو أحد عشر فلا إشكال (قوله قال ابن مالك وكونها للمعية راجع والترتيب كثير ولعمركه قليل) قال ابن أم قاسم قيل وتفصيله ليس مذهب البصريين ولا الكوفيين فهو قول ثالث (قوله ويجوز أن يكون بين متعاطفين اتقارب وتراخ) هكذا وقع في بعض النسخ وفي البعض الآخر أوتراخ وهو معنى الأول لأن المراد منه جواز كونهم ما بين المتعاطفين لا على سبيل الاجتماع (قوله فإن الرديع يد بالقائه في اليم) وهذا بيان لوقت المعطوف عليه في هذا المثال عليه لم تراخ المعطوف فيه عن المعطوف عليه (قوله وقول بعضهم أن معناها الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الإطلاق) الجواب عن هذا أن ذكر المطلق ههنا ليس لتقييد بل لبيان الإطلاق وكثيرا ما يذكر اللفظ ويراد به ذلك ومنه قول المتكلمين المأهية من حيث هي والمأهية لا يشترط حيث لا يريدون بذلك التقييد بل يبين أن الإطلاق وفي الشرح عن شرح مختصر ابن الحاجب للشيخ بهاء الدين السبكي والظاهر أن العبارتين بمعنى الجمع المطلق ومطلق الجمع ههنا وان مؤداهما واحد لأن المطلق وهو الحقيقة بلا قيد كما صرح به غير واحد من علماء الأصول وغيرهم فالجمع المطلق ههنا هو الجمع لا بقيد وذلك موجود في الجمع بقيد الترتيب وبقيد عدمه ولا بقيد ضرورة وجود الأعم في الأخص والجمع لا بقيد أعم منه بقيد فيلزم وجود الأول في الثاني ثم قولنا مطلق الجمع معناه مطلق من الجمع فإن كان الجمع المطلق يقتضي تقييد الجمع فقولنا مطلق الجمع كذلك فإن التقييد بالاضافة والصفة سواء فكيف يتعقل فرق بين قولنا هذا مطلق من الجمع الذي هو مدلول مطلق الجمع وقولنا جمع مطلق وانما جاء الالتباس من قولهم أن الشيء المطلق هو الحقيقة بقيد وليس كذلك بل هو الحقيقة لا بقيد والذي أوقع هذا الوهم في نفوسهم ما ألفوه من الفرق بين الماء المطلق ومطلق الماء وليس ذلك مما نحن فيه في شيء فإن المطلق في قولنا الماء المطلق ليس هو المطلق في الاصطلاح الأصولي بل هو اصطلاح شرعي على بعض أنواع الماء فالفرق بينهما أن وقع من جهة أن مطلق من قولنا مطلق الماء يعني والمطلق من قولنا الماء المطلق يعني آخر بخلاف ما نحن فيه انتهى ما في شرح المختصر (قوله بل قال بإفادتها إياه قطرب والربيع والفراء وثعلب وأبو هريرة والزاهد وهشام والشافعي) في الشرح قال الشيخ بهاء الدين السبكي ولم ينص الشافعي على إفادتها للترتيب وانما أخذوه من قوله بالترتيب في الوضوء وليس بأخذ صحيح ونقل جماعة الترتيب عن أبي حنيفة أيضا وانما أخذوه من قوله إذا قال لغير المدخول بها أنت طالق وطالق وطالق يقع واحدة وليس بأخذ صحيح لأن الواحدة انما وقعت فقط لأنها بان قبل نطقه بالمعطوف فلم يبق محل للإطلاق ونقل ابن عبد البر في التمهيد أن بعض أصحاب الشافعي حكى في كتاب الأصول أن الكسائي والفراء يقولان بانها للترتيب وقال القرافي المشهور عنه أن الترتيب حيث يستحيل الجمع وظاهر هذا النقل أنها عنده للمعية لا للمانع فتكون للترتيب وأما حكاية الإجماع عن السيرافي فقد نقلها الشيخ أبو حيان عنه وعن القارسي وعن السهيلي وغلطهم بما ذكره من الخلاف قال الشيخ بهاء الدين وفيه نظر من أوجه أحدها أن قول القائل هؤلاء أجمعوا وقول الآخر هؤلاء اختلفوا مطلقتان فلا يتناقضان فيجوز أن يكون ثم خلاف سابق انعقد الإجماع بعده فيقع الخلاف في أن الإجماع بعد الخلاف حجة أولا وفيه خلاف ومذهبنا أنه ليس بحجة ويجوز أن يكون ثم خلاف لاحق عرض بعد الإجماع فلا أثر له وإذا كان كذلك فلا وجه للتعليل الثاني سلمنا أن المراد التوقيت المستمر فتعليل ناقل الإجماع وإن كثرت كلام أهل العلم وكان هو المتبادر إلى الذهن فإن ناقل الخلاف مثبت وناقل الإجماع كالنافي ينبغي أن يتوقف فيه وهذه قاعدة ينبغي التنبيه لها فإنها كثيرة الجدوى في المباحث ولم أر من تعرض لها والذي يظهر أن يقال إما أن يفرع على أن الإجماع السكوتي حجة أولا أن قلنا بحجته فينبغي أن يقدم ناقل الخلاف لأنه اعتمد الصريح وناقل الإجماع يجوز أن يكون اعتمد على مجرد الانتشار مع السكوت وبصير ذلك كما قال الفقهاء تقدم البينة الناقلة على البينة التي يحتمل أن تكون معتمدة على الاستصحاب وإن قلنا أن السكوت ليس بحجة فقد يقال يتعارضان لأنهما مثبتان وقد يقال بترجيح ناقل الخلاف لأنه نص في نسبة ذلك إلى قائله وناقل الإجماع كالناطق العام الذي لا يدل على الشخص المخالف الأضمة وقد يقال بترجيح ناقل الإجماع لأن الخلاف يرتفع بالإجماع من غير عكس فيكون حجة كل منهما في وقت وبصير ذلك كما ذهب إليه بعض أصحابنا من أن بينة الوقف تقدم على بينة الملك لأن الملك يقبل الانتقال إلى الوقف من غير عكس وإن كان الصحيح من مذهبنا أن بينة الملك والوقف متعارضتان الثالث سلمنا أن هذا الخلاف محقق مستمر لكن هؤلاء المخالفون قلة لئلا فينبغي أن يخرج ذلك على أن النادر الخارج هو بل يقدم في الإجماع أولا ولا ينبغي أن الكلام في ذلك مبني على أن

مقدمة

الاجماع في الاوضاع القنوية هل هو حجة ولا انتهى كلام الشيخ به الدين السبكي (قوله ونقل الامام في البرهان عن بعض
الحنفية انهم المعبية) في الجاني الذي وقال امام الحرمين في البرهان اشهر من مذهب الشافعي انهم بالترتيب وعند بعض الحنفية
انهم المعبية وقد زل الفريقان انتهى والامام هو امام الحرمين ابو المعالي عبد الملك الجويني الملقب بضياء الدين جاور بمكة
والمدينة أربع سنين يدرس ويفتي ويجمع طرق مذهب الشافعي فقبل له امام الحرمين ثم عاد الى نيسابور فبني له الوزير نظام
الملك المدرسة النظامية فخطب بها وجلس للوعظ والمناظرة وفوض اليه أمور الاوقاف لثلاثة عشر سنة وعشرة وأربع مائة
ومات سنة ثمان وسبعمائة وأربع مائة وأغلق الاسواق يوم موته وكانت تلامذته يومئذ قريبا من أربع مائة وعشرون في
قلوب العالمين على المعالي أيام الوري شبه الليالي انتم غصن أهل العصر يوما * وقدمات الامام ابو المعالي
(قوله أحدها) احتمال معاوية المعاني الثلاثة السابقة في الشرح هذا الحكيم الاول لا يختص به الواو بل يشاركه فيه حتى
وان افترقا من وجوه أخرى على ذلك غير ما واحد من النعاة وقال المصنف في فصل حتى الثاني من أوجه حتى ان تكون
عاطفة بمنزلة الواو الا ان بينهما فرقا من ثلاثة أوجه وهي ان معطوف حتى لا بد ان يكون ظاهرا بعضا مما قبله غاية له في زيادة
أو نقص ولا بد ان يكون مفردا ولا بد من إعادة الخافض معه ان عطف على مخفوض وهذه الوجة التي وقع الافتراق بها
لا تقدم في مشاركتها للواو في احتمال المعاني الثلاثة السابقة فان قلت مراده ان الواو تنفرد بمجموع هذه الخمسة عشر حكما
فلا يرد هذا فانها تشاركها تنفرد بكل منها بدليل قوله في الثاني عشر ولولا هذا التقييد لورد نحو واشترته بدرهم فصاعدا
انتهى وأقول هذا الحكيم تختص به الواو عند غير الجمهور ولا يشاركه فيه حتى وعليه بنى المصنف كلامه هنا وبني كلامه في
حتى على قول الجمهور وقال الجزولي المهمة في حتى أقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهمة فيها وبين ثم المهمة
للمهمة وقال ابن مالك في التسميل في حتى ولا تقتضي ترتيبا على الاصح وفي شرحه فهي كالواو عند الجمهور وقال الرضي والذي
أرى ان حتى العاطفة لا مهمة فيها بل تفيد ان المعطوف هو الجزء الفائق اما في القوة أو في الضعف على سائر أجزاء المعطوف
عليه وقد يكون تعلق الفعل العامل في المعطوف عليه والمعطوف بما بعده حتى أسبق من تعلقه بالجزاء الاخر كقوله توفي
الله كل أبلي حتى آدم وقد يكون تعلقه في أثناء تعلقه بالجزاء الاخر نحو مات الناس حتى الانبياء فالقصور ان الترتيب
الخارجي لا يعتبر فيها أيضا كما لا يعتبر فيها المهمة بل الاعتبار فيها ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى كما في مات
الناس حتى الانبياء أو من الاقوى الى الاضعف كما في قدم الحاج حتى المشاة (قوله والعطف حينئذ) أي حين اقترانها بال
لبنية ان العمل منفي عنهما في حاتى الاجتماع والافتراق (قوله فاذهب فاي فتى في الناس الى آخره) آخره بجماء مهمة وراء
وزاي أي جملة في حرز وهو الموضع الحصين والحنف بالحاء المهمة والمثناة الفوقية الموت والدعج جمع دعجاء وهي الشديدة
السواد والعرب تسمى أولى الحماق الدعجاء وهي ليلة ثمان وعشرين من الشهر والثانية السرار والثالثة الغلظة وهي ليلة
الثلاثين والجبل بالجيم والموحدة واحدة الجبال ويروي بالحاء المهمة المكسورة والمثناة النخية المفتوحة جمع حيلة وفي
الشرح لا يقال يلزم مما ذكره المصنف مشاركة غير هل من أدوات الاستفهام هل في كونها للنفي فيعارض ما تقدم له في هل
لانا نقول اختصاص هل بهذا الحكيم انما ورد هناك بالنسبة الى المهمة لا الى كل أدوات الاستفهام فلا معارضة اذن وهو
ظاهر انتهى (قوله وأما وما يستوى الاعشى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوى الاحياء
ولا الاموات فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد لا من اللبس) هذا جواب سؤال تقريره ان الاستواء فيه معنى المعية
كالاختصاص وقد ورد لافيه في هذه الآية وتقرير الجواب ان لا الواقعة بين المستويين في الآية زائدة لا نافية للفعل عن
الاثنين في حاتى الاجتماع والافتراق حتى لو كانت كذلك كما في المثال امتنع دخولها بين المستويين وفي حاشية التفاتاني
عند الكلام على قوله تعالى أو كصيب من السماء ولا في ولا الظلمات ولا النور ولا الظل مؤكدة مذكورة للنفي منها في
لم يبيد ولا عمرو بخلافها في ولا النور ولا الحرور ولا الاموات فانها زائدة محضة اذ لا يستقيم ولا يستوى النور انتهى
والاعشى والبصير مثل للكافر والمؤمن كما ضرب الله البحر من مثلهما وقيل الاعشى المصنم والبصير الله تعالى والظلمات
والنور والظل والحرور مثلان للبعق والباطل وما يؤيدان اليه من الثواب والعقاب والاحياء والاموات مثل آخر للمؤمن
والكافر أبلغ من الاول ولذلك كرر الفعل وقيل للعلماء والجهلاء والحرور فعول من الحر غلب على السموم وقيل الحرور

شدة حر الشمس وفي الكشف الحرور السعوم الا ان السعوم يكون بالنهار والحرور بالليل والنهار وقيل بالليل فان قلت
 لا المقرونة بواو العطف ما هي قلت اذا وقعت الواو في النفي قرنت بمالتا كيد معني النفي فان قلت هل من فرق بين الواوات
 قلت بعضها ضمت شفعا الى شفع وبعضها و ترا الى وترو قال ابن عطية دخول لامها على نية التكرار كانه قيل ولا الظلمات
 والنور ولا النور والظلمات واستغنى بذكر الاوائل عن الثواني ودل مذكور الكاذم على منزهة قال أبو حيان وما ذكر
 غير محتاج الى تقديره لانه اذا نفي استواء الظلمات والنور فأي فائدة في نفي استوائها ثانيا وادعاء محذوفين وانت تقول ما قام
 زيد ولا غير فتؤكد بلام معني النفي فكذا هذا (قوله والسادس عطف العقد على النيف نحو واحد وعشرون) في التمرح المراد
 بالعقد ما كان من مرتبة العشرات أو المئين أو الألوف والمراد بالنيف ما كان من مرتبة الآحاد وهو مشدد الياء وتخفف وهو
 واوى العين من نافي بنوف اذا زاد وفي الصحاح والقاموس وكلمنا زادا على العقد نيف حتى يبلغ العقد الثاني وما ذكره المصنف
 من هذا الوجه انما يكون عند ارادة تعلق العامل بالعقد والنيف دفعة واحدة أو غير دفعة مع انتهاء قصده الترتيب والاولا
 مانع من ان يقال قبضت منه ثلاثة فعشرين أو ثم عشرين اذا قصد الترتيب بالامهلة أو بها (قوله بكيت وما بكار رجل الى آخره)
 في الصحاح البكاء يمد ويقصر اذا مدت أردت الصوت الذي يكون مع البكاء واذا قصرت أردت الدموع ونحو وجه انتهى
 قيل ولم يحن من المصادر على فعل الاسرى وهدى وبكا والرابع المسلوب الذهب بالسكينة والبالى الذي بقيت آثاره (قوله
 الثامن عطف على ما حقه التثنية أو الجمع) في الشرح وفي قول المصنف ما حقه التثنية اشارة الى ان مثل هذا الواقع في البيت
 خرج عن حقه وأتى على ما لا ينبغي وفيه تطرف في التسميل ان العطف سائر بدون شذوذ وأقول ان المصنف يعني ما لا يصلح
 ان يثنى أو يجمع وان كان العطف فيه ليس بشاذ (قوله ان الرزية لا رزية مثلها) الرزية بالهمزة من المصيبة ويجوز تخفيف
 الهمزة بقلها ياء وادغام الياء الاولى فيها والمراد باحد المحمدين ولدا الحاج بن يوسف وبالا آخر أخو الحاج روى انهما نيا اليه في
 يوم واحد فقال سبحان الله محمد ومحمد في يوم (قوله أقناب الى آخره) في التمرح ذكر الشريف قاضي الجلاء بفرناطة أبو القاسم
 محمد السبتي في شرحه مقصورة حازم ان أبانواس مر بالمداث فعدل الى ساباط قال بعض أصحابه قد خلت ابوان كسرى فربما
 آثار في مكان حسن يدل على اجتماع كان لقوم قبلنا فاقننا خمسة أيام وسألنا أبانواس صفة الحال فقال

ودار نداهي عطاوها وادبلوا بها أثر من جديد ودارس مشاجب من جوارق على الثرى * وأضغاث ريحان جنى ويا بس
 ولم أدر من هم غير ما تهدت به * بشر في ساباط الديار البساسيس حبستهم باعجب جمعت شهم * واني على أمثال تلك الحباس
 أقناب يوم ما وثالثا * ويوم له يوم الترحل خامس ندار علينا راح في عسجدية * حشها باوواع التصاوير فارس
 فزارتها كسرى وفي جنباتها * مهاتدريها بالقصى الفوارس فلأراح مازرت عليه جيوبها * وللماء ما دارت عليه القلائس
 وفي هذه الحكاية تصريح بانهم أقاموا خمسة أيام وعليه فيذبحي ان يكون الضمير من قوله له يوم الترحل خامس يعود الى
 مجموع الاربعة المتقدمة يعني ان يوم الترحل خامس لما ذكر من الايام الاربعة وجعل يوم الترحل من أيام الإقامة
 باعتبار وقوع الإقامة في معظمه انتهى ونداهي جمع ندامان في الصحاح نادم على الشراب فهو نديم وندمان وجع النديم ندام
 وجع الندمان نداهي وأدب القوم ساروا من أول الليل وادبلوا بتشديد الدال ساروا من آخره والراق بكسر الزاي وبالشاف
 جمع كثرة للزق وهو السقاء وجمع قلته ارقاق والثرى بالمثلثة التراب التردى وأضغاث عجمتين وفي آخره مثانة جمع ضفت
 بكسر أوله وهو قبضة حشيش مختاطة الرطب بالياس والجنى الثمر حين جنى والساباط سقيفة بين حائطين تحتها طريق
 وهو هنا ساباط كسرى الذي عدائنه وهي المراد هنا بالديار والبساسيس جمع بسيس بوحدة تين ومهملتين وهو القفر
 والعسجدية نسبة الى العسجد وهو الذهب وفارس الفرس بالضم وفي الحديث وخدمتهم بنات فارس والروم والمها بالفتح
 جمع مهاة وهي البقرة الوحشية وتدرى بالبدال المهملات تستتر منها ما أخذ من الدرية وهي دابة يستتر بها الصائد فادامكم
 الصيد روى قال الاصمعي غيرهموز وقال أبو زيد هموز والجيوب بجيم مضومة فثناة تحتية جمع جيب وهو موضع الازرار
 من القميص ونحوه ومعنى البيت الاخير انهم كانوا يصوبون الراح في العسجدية الى ان تصل الى جيوب تصاوير الفوارس
 ويصبون الماء على الراح الى ان يصل الى رؤسها والعرض يان كثرة الراح وقلة الماء المزوج به (قوله والجواب ثمانية) في
 التمرح الصواب ان أيام الإقامة سبعة لان الثامن وهو خامس اليوم الرابع يوم ترحل لا يوم إقامة وقد عذر عن هذا بانه

جعل يوم الترحل من أيام الأقامة باعتبار وقوع الأقامة في معظمه (قوله وبشاركها في هذه الحسنة أم المتصلة) في الشرح
 هذا اعتراف منه بان الواو ضمير منفردة به هذا الحسنة فيعارض قوله أو لا تنفرد عن سائر أحرف العطف بما ذكره وأقول قوله
 أو لا بناء على ما قال غيره من النماء وقوله هنا اعتراض منه عليهم (قوله وبشاركها في هذه الحسنة الانخير حتى) في الشرح يرد
 على ما ورد على الذي قبله وأقول يباب عنه بما أجابته عن الذي قبله (قوله وزججن الجواب والعيونا) هذا انخير بيت صدره
 اذا ما الغانيات برزن يوما ومعنى زججن رققن وطوار (قوله اذ التقدير فذهب الثمن صاعدا) فالنماء عطف عام لا حذف وبقى
 معه وله على عامل آخر لكن لم يجمع بين المتعاطفين معنى واحد كما جمع بين التزجيج والتكجيل التحسين (قوله وألني قولها كذبا
 ومينا) هذا انخير بيت صدره وقد دلت الادب لراهشيه وهي من قصيدة لعدي بن الابرش يذكر فيه غر الزباء بلذية الابرش
 والبيت في قصيدة قبل الزباء بلذية الابرش وسند ~~مكرر~~ ها ان شاء الله تعالى في الباب الخامس والكذب واليمين معنى واحد
 والتقديده التقطيع والراهشان بالشسين المجمة عرفان في باطن الذراعي والضمير في راهشيه وفي النفي بلذية وفي قد دلت وفي
 قولها للزباء (قوله وزعم بهضهم ان الرواية كذبا مينا) قال بهاء الدين السبكي هذا أوفق لبقية القصيدة لان آياتها كلها
 مكسورة وفيها ما قبل التاء بخلاف ما رواه الجمهور والظاهر انه وهم (قوله والرابع عشر عطف المقدم على متبوعه للضرورة
 كقوله الا ياخذها الى آخره) انشد المصنف عجز هذا البيت في الباب السادس عند ذكر الامور التي اشتهرت بين العرب
 والصواب بخلافها وحكى عن أبي الفتح ان الاولى حمله على العطف على ضمير الظرف لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه
 وانه اعتراض بانه تخلص من ضرورة باخرى وهي العطف مع عدم الفصل وفي الشرح لا نسلم ان مثل هذا العطف ضرورة
 بدليل قول بعض العرب في التمر مررت برجل سواء والعدم وبدليل قول عمر بن أبي ربيعة «قلت اذا قبلت وزهر تهادي» وقول
 جرير «ما لم يكن وأب له اينالا» قال ابن مالك وهذا فعل مختار لا مضطر اذ من الممكن نصب زهر وأب وأقول العطف الذي قال
 المصنف انه ضرورة هو العطف على الضمير المستتر في الظرف من غير فصل كما في البيت الذي مظهره الا ياخذها وظاهر ان
 ما ذكر في الشرح من الدليل على انه ليس بضرورة لذلك وفي الشرح وكلام المصنف صريح في أن الواو مفردة بهذا الحسنة
 عن سائر أحرف العطف ثم في الشرح وفي شرح المفتاح للتقاراني وتقديم المعطوف جائز بشرط الضرورة وعدم التقدم على
 العامل وكون العاطف أحد الخمسة أعني الواو والفاء وثم وأو ولا وصرح به المحققون هذا كلامه انتهى ما في الشرح (قوله
 وفيه بحث سيأتي) يعني في آخر أبواب الكتاب في القاعدة الثانية منه وهو ان الذي عليه المحققون ان خفض الجوار يكون
 في النعت قليلا وفي التوكيد نادرا ولا يكون في النسق لان العاطف يمنع التجاور (قوله كما الناس مجرور عليه وجارم) هذا
 عجز بيت صدره وتنهزم ولا نأولنا علم انه وقد تقدم الكلام عليه في أو (قوله وقالوا نأت فاخترنا الى آخره) نأت بنون وهزة
 مفتوحة أي بهدت والغليل حرارة العطش والمراد به هنا مطلق الحرارة ويقع البيت في بعض النسخ بدون وقالوا ولا بد
 منها الوزن (قوله ونقول يحتمل ان الاصل فاخترنا من الصبر والبكاء) في الشرح ويحتمل وجها آخر وهو ان يكون البكاء
 مفعولا بفعل محذوف والتقدير وارتك البكاء ويدل عليه السياق والسباق فان الامر باختيار الصبر أمر في المعنى بترك البكاء
 وقوله ان البكاء أشقى اذ الغليل يشير الى ذلك (قوله وقال الشاطبي في باب البسمة وصل واسكنا) هذا بعض بيت من الشاطبية
 وهو ووصلك بين السورتين فصاحة وصل واسكتن كل جلاليه حصلا والفاء في فصاحة رمن حزة وأشار بالمصراع الاول
 الى ان حزة يصل بين السورتين ولا يفصل بينهما بالبسمة والكاف من كل والجيم من جلاليه والخاء من حصلا رمن ابن عامر
 وورش وأبي عمرو (قوله والثاني ان تكون بمعنى باء الجر كقولهم أنت اعلم ومالك وبعث الشاء شاة ودرهم اقاله جماعة وهو
 ظاهر) لان المعنى عليه مع خلوه من الحذف والتقدير قال المصنف في الباب الخامس في الخاتمة التي عقد بها الحذف والوجه
 ان الاصل بمالك ثم أنيب الواو ثاب الياء قصده التشاكل اللفظي لا الاشتراك المعنوي كما قصدها العطف في نحو وأرجلكم
 فبين خفض على القول بان الخفض للجوار وقال الرضي ولا يجوز النصب في أنت اعلم ومالك لانك لا تقصد فيه مصاحبة
 المخاطب في العلم لماله والتقدير الاصل في فيه أنت اعلم بحال مالك فانت ومالك ثم خفف بحذف معمول اعلم وحذف المبتدأ
 المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على كلاً المحذوفين ويقرب من ذلك حذف الجزء الثاني من المركب المضاف والجزء الاول
 من المركب المضاف اليه نحو ثالث عشر ثلاثة عشر وقولنا فانت ومالك مثل كل رجل وضعته أي فانت ومالك

مقترنان والمعنى اننا لا ادخل بينك وبين مالك ولا اشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت اعلم بما يصلحه ومنه انت اعلم وربك
وهذا يستعمل في التهديد أى انت اعلم بربك فلعل اجترأك عليه لماعلمت من ترك مكافاته للعبير من فانت وربك أى انتما
مقترنان فاننا لا ادخل بينكما ولا ادعوه عليك فانه حسبك وهذا المعنى ابلغ ما يكون في باب التهديد وقال عبد القاهر المعنى
انت اعلم وربك انت اعلم وربك مجاز بك فهو عنده على تقدير وحذف خبر المبتدأ من الجملة الثانية وليس ما ذهب اليه بذلك
وكذا ما قيل ان تقديره انت اعلم من غيرك وربك اعلم منك وهذا بعد ما تقدم من حيث المعنى المفهوم من انت اعلم
وربك انتهى وفي التعليق قلت وامابت الشاة ودرهما فيمكن ان يكون على حذف عامل في شاة وعامل في درهما
أى بعت شاة وانحذت درهما أى بعت شاة واتخذت درهما وحذف الناصب في الموضعين لقيام الدليل عليه وفي الشرح
واستظهار المصنف لكونها معنى الباء في المثالين غير ظاهر وأقول بل هو ظاهر لما ذكرنا (قوله الخارزنجي) هو بناء مهبة
فالف فراء سكونه فزاي مفتوحة فنون ساكنه فخيم فياء للنسبة الى خارزنج وهى بلد ذكرها صاحب القاموس (قوله
والصواب ان الواو فيهن للهيئة كما سيأتى) يعنى في الباب الرابع في آخر أقسام العطف (قوله اذ لو كانت واو العطف لا تنصب
تقر ولا تنصب أو انجزم تشرب ولجزم يذر كما قرأ الاخرى وللزم عطف الخبر على الامر) يعنى في واتقوا الله ويعلمكم
الله وفي الشرح يمكن منع هذه الملازمة في الكل اما في قوله وتقر فلا احتمال ان يكون معطوفاً الى ما تعلق به لتبين انكم أى
نفسه بل ذلك لتبين لكم القدرة الباهرة وتقر في الارحام ما نشاء وأما في قوله ويذرهم فلا احتمال ان يكون المعتمد بالعطف
مجموع الجملة المشتملة على الشرط والجزاء لاجلة الجزاء فقط وأما في البقية فبناء على جواز تخالف الجملة المتعاطفتين بالظهورية
والاشائية على ما ذهب اليه جماعة انتهى (قوله وهذا متعين للاستئناف) في الشرح هذا حاصل كلام ابن الحاجب رحمه الله
ويحتمل ان يكون يقصد في الأصل منصوباً ببيان مضمرة وان وصلتها عطف على ان وصلتها المتقدمة عليه أى عليه ان لا يجوز
وعليه ان يقصد أى يعدل ثم حذف ان ورفع الفعل كما في قوله ومن آياته يريكم البرق وقولهم تسمع بالاعيدى وقد سبق في فصل
لوان ابن مالك حتى الخلاف في كون ذلك مقبلاً في الصحاح قال الاخفش أراد ويبنى ان يقصد فلما حذفه وأوقع يقصد موقع
ينبغي رفعه لوقوعه موقع المرفوع وقال الفراء رفعه للمخالفة لان معناه مخالف لما قبله فخواف بينهما في الاعراب انتهى
كلامه وأقول الحكيم بتعين الاستئناف هنا انما هو بناء على الظاهر وعدم تقدير شيء في الكلام (قوله لانه لو نصب كان المعنى
ليجتمع تركك لعقوبتي وتركى لما تنهى عنه وهذا باطل لان طلبه لترك العقوبة انما هو في الحال فاذا تقييد ترك المنهى
بالحال لم يحصل غرض المؤدب) في الشرح وقد يقال هب ان الطلب واقع في الحال لانه انشاء لكن المطلوب مستقبل قطعا لانه
لو كان موجودا في الحال لزم الامر بتحصيل الحاصل وهو محال واذا كان مستقبلا جاز النصب والمعنى ليجتمع في المستقبل
كفك عن العقوبة وكفى عن العود الى المنهى عنه وأقول بعد تسليم ان قوله في الحال متعلق بطلبه لا بالترك ان المطلوب ههنا
أريد تحصيله في الحال أيضا ما على القول بان الامر يقتضى الفور فظاهر وأما على القول بانه لا يقتضيه فلان هذا الكلام
لا يقوله الا من هو موثق بأريده ما قبله وذلك انما يريد الترك في الحال كما في الاستقبال (قوله فان أراد بالابتداء الاستئناف)
يعنى ان مكانا أراد ههنا بالابتداء معنى الاستئناف ولم يرد به واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية يكون مساويا في الوهم لابي
البقاء لا أزيد منه فيه (قوله بأيدي رجال الى آخره) بشي ومضارع شمت السيف بكسر الميم اغمدته ويقال شتمه أيضا فعنى سلطه
فهو من الاضداد (قوله ولو قدرت للعطف لا تعلب المدح ذما) لان الواو اذا كانت للعطف كان المعنى انهم لم يعمدوا سيوفهم
وان القتل بهم اكثر واو هذا م لهم بالتصغير في الاقدام على القتل واذا كانت للحال كان المعنى انهم لم يعمدوا سيوفهم حال
عدم كثرة القتلى ومفهومة انهم اغمدوها حال كثرتهم وهذا مدح بالشجاعة وحصول المراد من نسكية الاعداء وفي الشرح
واقائل ان يمنع الفساد بناء على انه لم يخبر بعد عدم كثرة القتلى بها مطلقا بل قيد ذلك بقوله حين سلت ولا شك انما في حالة انما اجها
من الانماد لا يقع القتل بها وانما يقتل بها بعد ذلك فيحمل الكلام على مقارنة السبل أى لم تكثر القتلى بها بقرب سبلها بشي
بذلك الى ثبات أحكامها وعدم تهوورها وانهم لا يقدمون على القتل باثر سبل سيوفهم لان الغرض قتل الاكفاء ومن يقتل
بقتله فان قلت لم يشيوا سيوفهم صفة رجال فيلزم ان يكون في الجملة المعطوفة عامرا رابطا بربطها بالموصوف ولا رابط قائم
الرابط موجود بطريق التقدير أو النيابة بان تقول التقدير ولم تكثر القتلى منهم أو بان يجعل الالف واللام نائية عن ضمير

مضاف اليه والاصل ولم يكثر قتلاهم انتهى وأقول لا يثنى ما في بناء منه للفساد من البعد والتكافؤ والاحسن ان يمنع
 الفساد بناء على انهم لا يقتلون الا اكفاءهم وهم قليل (قوله وليس النصب بها خلافا للخرجاني) الصحيح ان نصب المفعول معه
 بما قبل الواو من فعل أو شبهه بواسطة الواو وذهب الخرجاني الى أنه بالواو ورد بانه لو كان بالواو لا تصل بها الضمير في نحو سرت
 وابالك وذهب الزجاج الى ان النصب بفعل مضمر بعد الواو وتقديره يلبس وضعف بان فيه احواله باب المفعول معه اذا المنسوب
 يلبس مفعول به وقال الكوفيون انه بالخلاف وهو ان ما بعد الواو مخالف لما قبلها الا ترى ان قولك استوى المساء والخشبة
 لم ترد به ان الخشبة ارتفعت كالسابل ان المساء ارتفع اليها وبلغها وضعف بان الخلاف معنى والمعاني المجردة لم يثبت النصب
 بها وقال الاخفش انتصابه انتصاب الظرف لان الاصل سرت مع النيل فلما جىء بالواو في موضع مع انتصب الاسم انتصاب
 مع (قوله ولم تأت في التثنية) يعني بل أنت فيه باحتمال (قوله وموجب التقدير في الوجهين ان اجمع لا يتعلق بالذوات
 بل بالمعاني) في الشرح قال ابن سيده في المحكم يتألف جمع الشيء عن تفرقة وجهه وأجمعه وذكر استعمال الجمع في المعاني اجمعت
 العزم وحيداً فيمكن ان يكون ضمركم معطوفاً على أمركم من غير تقدير وقد يقال قصاره ان يكون اجمع مشتركاً فاذا جمعت
 الواو في الآية لم ينفرد على مفرد لزم استعمال المشترك في معنييه معاً انتهى وأقول جاز ان لا يكون اجمع مشتركاً
 بل يكون المقدراً المشترك بين الذوات والمعاني (قوله والواو الداخلة على المضارع المنسوب لعطفه على اسم صريح أو مؤول)
 في الشرح جزمه بانها للعطف مع قوله بعد ذلك والحق ان هذه واو العطف فيه تناقضان قوله والحق ان هذه واو العطف
 يشترط ان الواو المتكلم فيها ليست كذلك وقد جزم أولاً بانها للعطف نعم لو قال أولاً بانها واو الصرف لا للعطف ثم قال والحق
 انها واو العطف التام الكلام انتهى وأقول العطف الاول بالمعنى اللغوي والثاني بالمعنى الاصطلاحي فلا تناقض ولو سلم ان الاول
 بالمعنى الاصطلاحي فانه اذا كرر ايضاً من أول الامر على ما هو الحق (قوله كقوله وليس عباداً وتقرعني الى آخره) تقدم
 الكلام عليه في فصل لو والضمير في كقوله لا قاتل والاقلال كقولهم لا قاتلهم ميسون زوج معاوية (قوله لا تنه عن خلق
 وتأتي مثله) هذا صدر بيت عجزه عار عليك اذا فعلت عظيم وبعده ابدأ بنفسك فانها عن غيرها فاذا انتهت عنه فانت حكيم
 فهناك يسع ما تقول ويقتدى بالتقول منك وينفع التعليم (قوله والحق ان هذه واو العطف كما سيأتي) في الباب الرابع في
 أقسام العطف عند الكلام على العطف على المعنى وفي الجني الداني الا انها في الاول عاطفة لمصدر مقدر على مصدر صريح
 وفي الثاني عاطفة لمصدر مقدر على مصدر متوهم واضماران بعدها في الاول جائز وفي الثاني راجب في شرح الرضي لما قصدوا
 في واو الصرف معنى الجمعية نصبوا المضارع ليكون الصرف عن سنن الكلام مرشداً من أول الامر الى انها ليست للعطف
 فهي اذن اما واو الحال وأكثر دخولها على الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوباً فاعني قم وأقوم قم وقيام
 ثابت أي في حال ثبوت قيامي واما معني مع أي قم مع قيامي كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو
 ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة أي ليكن قيام منك وقيام مني لم تكن فيه خصوصية على
 معنى الجمع انتهى (قوله وليل كموج البحر أرخى سدوله) هذا صدر بيت لامرئ القيس عجزه على بانواع العموم لبيتلي والسدول
 جمع سدل وهو الستر وعلى يتعلق بأرخى والباء في بانواع للمصاحبة وينبغي اختيار (قوله والصحيح انها واو العطف) قال الرضي أما الفاء
 وبل فلا خلاف عندهم ان الجري ليس بها بل برب المقدره بعدهم الا ان بل حرف عطف بها على ما قبلها والفاء جواب الشرط
 وأما الواو فلا عطف أيضاً عند سيويه وليست بجارة فان لم تكن في أول القصيدة والرجز فالعطف ظاهر وان كانت في أولهما
 كقوله وقاتم الاعماق فانه يقدر معطوف عليه كانه قال رب هول اقدمت عليه وقاتم الاعماق وعند الكوفيين انها كانت حرف
 عطف قائمة مقام رب جارة بنفسها الصيرورتهما بمعنى رب ولو كانت للعطف لجاز اطهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبل فهذه
 الواو عندهم كانت حرف عطف قياساً على الفاء وبل لكنهما صارت بمعنى رب فخرت كما تجر ومع ذلك لا يجوز دخول حرف
 العطف عليها بخلاف واو القسم فانها لم تكن في الاصل واو العطف فذلك جاز دخول واو العطف والفاء وتم عليها نحو ووالله
 وفوالله وتم والله (قوله وقاتم الاعماق حاوي المخترقن) تقدم الكلام عليه في النون المفردة (قوله فاجيب بجواز تقديم
 العطف على شيء في نفس المتكلم) واجيب أيضاً بجواز اسقاط الراوي أبياتاً من أوائل تلك القصائد (قوله ووالله لولا نمره

ما حبيته) هذا صدر بيت عجزه ولا كان أدنى من عبيد ومشرق وقيله أحب أنا مروان من أجل عمره • واعلم أن
الرفق بالمرء أرفق وهما الغيسلان بن شجسان التمشلي وقد أنشد هـ صاحب الصحاح هكذا باختلاف حركة الروي بالضم
والكسر وهو العيب المسمى بالاقواء ورواه العباس بن المبرد وكان عياض منه أدنى ومشرق بغير اقواء (قوله على القول
الاول) هو القول بزيادة الواو كما أن القول الثاني هو عدم زيادتها (قوله فبال من أسعى الى آخره) جبر العظم اصلاحه من
الكسر وحفاظا مفعول لاجله مصدر حافظ بمعنى راقب وفي الشرح ويمكن في البيت جعل الواو عاطفة لازادة والمعطوف
عليه محذوف أي هم مل أمري وينوي كسري (قوله • ولقد درمقتك في المجالس كلها • الى آخره) ردمقتك نظرت اليك
ويغني يقصده في أي بسوء (قوله واذا ما مثلهم بشر) هذا آخر بيت وهو فاصصوا قد أعاد الله نعمتهم • اذهبهم قريش
واذا ما مثلهم بشر (قوله قيل واغماقت لهم قبل مبعثهم اكراماً لهم عن ان يفتخروا حتى يفتح لهم) في التمرح ورد في
الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم أول من يقرع باب الجنة فيفتح له وقضية ذلك ان لا تفتح لا حد قبله ولو كان المراد بالفتح
قبل النجى الا كرام امكن عليه الصلاة والسلام أحق الخلق به وقد يقال ان المراد بالابواب التي تفتح قبل مبعثهم هي
أبواب منازلهم من الجنان والتي لا تفتح لا حد قبل النبي صلى الله عليه وسلم هو ما كان من المحيط الذي يفضي منه الى المنازل
فيندفع السؤل وفي الكشف وقيل أبواب جهنم لا تفتح الا عند دخول أهلها وأما أبواب الجنة فتقدم فتصعد ابدل قوله
تعالى جنات عدن مفتحة لهم الابواب فلذلك جئ بالواو وكأنه قيل حتى اذا جاؤوها وقد فتحت أبوابها قال النبي أراد أن جهنم
محبس لاهاها ومن عادة المحبس أن لا يفتح الا لدخل فيه أو الخارج منه ولهذا قالن فتصعد بجنتهم وأما الجنة فلا من
فيها من الحور والولدان يتشوقون الى أهلها ويتطلعون الى لقاءهم فيفتحونهم ابدل بجنتهم استبشار ابراهيم (قوله والظاهر
أن العطف في هذا الوصف بموصيته انما كان من جهة ان الامر وانتهى من حيث هـ امر ونهى متقابلة لان بخلاف
بقية الصفات) في الصحاح خصه بالشئ خصوصاً وخصه وصبة وخصه وخصه والفتح أفصح وخصي وفي الشرح ليس
المتقابل بشرط صحة العطف أو حسنه حتى يكون دخوله بين هذين الوصفين المتقابلين دون بقية الاوصاف موجه او يكفي
في العطف التغاير فيبقى السؤال على اختصاص هذين بتوسط العاطف بينهما أو قول لا يريد المصنف ان المتقابل شرط صحة
العطف ولا شرط حسنه وانما يريد ان هذين الوصفين لما امتازا بالتقابل عن بقية الاوصاف المذكورة امتازا بالعطف
اظهارا لامتيازهما على بقية الاوصاف (قوله فاشير الى الاعتداد بكل من الوصفين وأنه لا يكفي فيه ما يحصل في ضمن الآخر)
في الشرح يمكن أن يقال لا نسلم أن العاطف هو المقضي للاعتداد بكل منهما بل لو ذكر من غير عطف كان الاعتداد بكل حاصل
والذي قاله ابن المنير أن الله تعالى لما أراد تفخيم شأن الامر بالمعروف وعدا وضافه وان كان أحد الوصفين يتضمن الآخر
تفخيمه وتنويعاً للقدره فدخلت الواو في الوصف الثامن للتغاير بين الوصفين في اللفظ انتهى ما في الشرح وفي تفسير البضاوي
في قوله تعالى والناهون عن المنكر والعاطف هنا للدلالة على انه مع ما عطف عليه في حكم خصلة واحدة كأنه قال الجامعون
بين الوصفين وفي قوله والحافظون لحدود الله للتنبيه على ان ما قبله مفصل الفضائل وهذا مجملها (قوله ولذلك قالوا سبع في ثمانية
أي سبع أذرع في ثمانية أشبار) الاشارة بذلك الى كون السبعة عندهم عدداً تاماً لكان في وجه تعليل قولهم هـ ذاب نضاه
وعدم ظهور فلها كشط بعض الفضلاء من نصته كلمة في واثبت مكانها واوا وهو غير ظاهر لان ذلك لا يلائم ما بعده وهو قوله
أي سبع أذرع في ثمانية أشبار ولان ما رأينا من نسخ المعنى سوى نسخة هذا الفاضل وفروعها ومن نسخ اعراب أبي البتاء
ومن نسخ الصحاح انما هو بكامة في الا انه مدكور في الصحاح في فصل الذال المجهمة من باب العين دليل على تأنيث الذراع وهو
ظاهر ويمكن أن يكون وجه ما قال أبو البقاء هو ان الثمانية أشبار أقل مقداراً من السبع أذرع والاقول لا يكون ظرفاً لا كرو قد
جعل هنا ظرفاً وما ذاك الا لان السبعة عدد تام اذا لشيء بعد تمامه يجعل في طرف لحفظه وصيانتها (قوله ذكرها لقاضي
الفاضل) هو عبد الرحيم بن علي بن الحسن بن أحمد بن المبرح بن أحمد بن يحيى الدين أبو علي اللغمي العسقلاني المولد المصري الدار
كانت ولادته في خامس عشر جمادى الآخرة سنة تسع وعشرين وخمسمائة بمدينة عسقلان وتولى أمور القضاء بمدينة بيسان
ولذلك ينسب اليها ثم قدم الديار المصرية وتعاقد بالانشاء ثم تنقلت به الاحوال الى ان صار صاحب ديوان الانشاء في دولة السلطان
صلاح الدين يوسف بن أيوب وبعد وفاته استمر على ما كان عليه عند ولده الملك العزيز ولبا في الملك العزيز استمر كذلك عنده

الأفضل نور الدين ولم يزل كذلك الى ان وصل العادل واتخذ الديار المصرية فعند دخوله القاهرة توفي القاضي الفاضل وذلك
 في ليلة الاربعاء سابع شهر ربيع الاول سنة ست وتسعين وخمسمائة بالقاهرة فجأة وكان من محاسن الزمان رحمه الله (قوله
 والصواب ان هذه الواو وقعت بين صفتين) حكم ابن المنير في الالتصاق من شيخه أبي عمرو بن الحاجب ان القاضي الفاضل
 كان يعتقد ان الواو في هذه الآية واو الثمانية وكان يتبع باستخراجها زيادة على المواضع الثلاثة المشهورة آية براءة وآية
 الكهف وآية تنزيل قال ابن الحاجب ولم يزل الناضل يستحسن ذلك من نفسه الى ان ذكره يوما بمحاضرة أبي الجود النحوي
 المقرئ فبين له انه واهم في عدها من ذلك القبيل واحال البيان على المعنى الذي ذكره النحشري من دعاء الضرورة الاثبات
 بمساهمة لا متناه اجتماع الصفتين في موصوف واحد واو الثمانية ان ثبتت فانها ترد بحيث لا حاجة اليها الا الاشعار بتمام
 العدد الذي هو السبعة فانصفه القاضي الفاضل واستحسن ذلك منه (قوله وهذه الواو اثبتها النحشري ومن قلده) في الجني
 الداني وهو معترض من جهة ان دخول الواو على الصفة لم يقل به أحد من النحويين انتهى وفي شرح التسهيل لابن مالك
 ما ذهب اليه جار الله من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسد لان مذهبه في هذه المسئلة مذهب لا يعرف من البصريين
 ولا من الكوفيين معول عليه فوجب ان لا يلتفت اليه وايضا انه معال بما لا يناسب وذلك ان الواو تدل على الجمع بين ما قبلها
 وما بعدها وذلك مستلزم لنداءيرهما وهو ضد لما يراد من التوكيد فلا يصح أن يقال للمعاطف مؤكدا وايضا وصلت الواو
 لتوكيد الموصوف بالصفة لكان أولى الموضع بموضع الا يصلح للحال نحو ان رجلا رأيه سيد ليدفرايه سيد
 جملة نعمت بهار لا يجوز ان تراهم بالواو لعدم صلاحيتها للحال بخلاف ولها كتاب معلوم فانها جملة يصلح في موضعها الحال لانها
 بعد نفي وقال نجم الدين سعيد على الوجه الاول ان جار الله العلامة أعرف باللغة مع انه لا يلزم من عدم العرفان بالمعول عليه
 عدمه وعلى الثاني ان تغاير الشيتين لا ينافي تلاصقهما او الجملة التي هي صفة لها التصاق بالموصوف والواو أكدت الالتصاق
 باعتبار أنها في أصلها للجمع المناسب للالتصاق لانها لا تنعطف وعلى الثالث أن المراد من الالتصاق ليس الالتصاق
 اللفظي كما فهمه ابن مالك بل المعنوي وبالواو تأكد الثاني دون الاول وفي الشرح قوله أعرف باللغة مجرد دعوى مع انه لو
 سلمت لا يصلح ردان هذا المذهب غير معروف لبصري ولا كوفي وانما وجهه الردان يقال بل هو معروف ويبين من قال به
 منهم (قوله اذ لا يجوز التفريع في الصفات) سيد كرم المصنف معنى ما ذكره هنا في آخر الباب الثاني باشبع مما ذكره هنا
 وقد ذكرنا شيئا من ذلك عند الكلام على ان المكسورة الخفيفة (قوله شربت الى آخره) في الصحاح وبنات نعش الكبرى
 سبعة كواكب أربعة منها نعش وثلاثة منها بنات وكذلك بنات نعش الصغرى وقد جاء في الشعر بنو نعش وأنشد أبو عبيدة
 غزرتهم والديك يدعوص صاحبها * اذا ما بنو نعش دنوا فصوروا واتفق سيبويه والفراء على ترك صرف نعش للعرفة
 والتأنيث وفي الشرح الظاهر أن المراد ترك الصرف جواز الا وجوبه لانه ثلاثي ساكن الوسط كهند فيجوز فيه الامران
 انتهى وانما صوب النزل (قوله بنو لا بنات) يعني بنات الذي هو حق هذا الاسم الذي هو بنات نعش (قوله والذي سوغ
 ذلك ان ما فيه من تغيير نظم الواحد شبهه بجمع التكسير) الاشارة بذلك الى بنو وكذلك الضمير المجزوء بني عائد اليه وما اسم
 ان وشبهه بتشديد الموحدة خبرها وان مع اسمها وخبرها خبر الذي سوغ وفي بعض النسخ والذي سوغ ذلك ما فيه بدون أن
 وعلى هذه النسخة فمافيه خبر الذي سوغ وجملة شبهه بجمع التكسير في محل نصب على الحال ولا يصح أن تكون هذه الجملة
 خبرا عما فيه والمجموع خبرا عن الذي سوغ لانه لا رابط لهذا المجموع بالمتبدا على الذي سوغ (قوله يلومونني في اشتراء
 الفضيل الى آخره) ألوم اسم تفضيل للمفعول أي وكلهم أكثر ما لومية ويروى في اشتراقي الخليل ياء ساكنة بعد اشتراء هي فاعل
 المصدر ويروى بدل قومي أهلى (قوله أكلت بنيتك الى آخره) الكلا بغير مد العشب والويل الذي يستونخم ولا يوافق المزاج
 (قوله وجاهها على غير هذه اللغة أولى) هكذا وقع في بعض النسخ بتثنية الضمير المضاف اليه حمل وهو أظهر مما وقع في بعض
 آخر بافراده وتانيثه (قوله فهذه أحد عشر وجها) كأنه جعل المصوب على اضممار أدم أو أعنى وجها واحدا لانهم في المعنى
 كذلك ولولا ذلك لقال اثناء عشر وجها (قوله وكونه بدلا من الواو الاولى مثل اللهم صل على الرؤف الرحيم) يعني مثله في
 كونه بدل اسم ظاهر بدل كل من ضمير غائب (قوله وأقول اذا كان سبب دخوله بيان ان الفاعل الآتي جمع كان لحاقها هنا
 أولى لان الجمعية خفية) يعني انه وان لم يسمع الاعم ما لفظه جمع حقه ان يصح مع ما معناه فقط جمع من باب أولى لان سبب

دخول هذه الواو بيان معنى الجمع دون لفظه في الفاعل كما أن السبب في دخول تاء التأنيث في الفعل بيان معنى تأنيث فاعله دون لفظه فسقط قول الشارح لا يرد ما قاله فإن أبا حيان منع وأسند إلى عدم سماع هذا التركيب من العرب ولا يقدح في كلامه هذا القياس لقيام الفارق وذلك أن الجمع يرأى لفظه فلذلك يوثق معه بعلامة الجمعية في الفعل المسند إليه وأما من قافدتهم الجمع باعتبار ماها واعتبار المعنى فيها قليل وما استند إليه من تجوز الزنخري لما منعه أبو حيان لا ينمض رداعليه والمصنف معتق بضعف هذه اللغة فلا ينبغي حمل التثنية عليها (قوله * وقد أسلماء مبعود حليم *) هذا بحزب بيت صدره * نولى قتال المارقين بنفسه * وأراد بالمارقين الخوارج من هرق السهم من الرمية خرج منها وفي الشرح والمبدع اسم مفعول أريد به من أبعد عن نسب هذا المسلم انتهى وفي بعض النسخ تصحيفه بكسر الميم فيها على أنه اسم فاعل بمعنى البعيد عن نسب هذا المسلم والحليم القريب الذي يهتم بأمره (قوله لا تكثر الميم على المخصص) كل من لفظي الميم والمخصص اسم فاعل فإن الأخ على تقدير أنه نفس زيد ميم له والوجه لكونه بعض زيد مخصص له وأعمالا تعطف الميم على المخصص لأن عطفه عليه يشعر بأنه مخصص وهو ليس كذلك (قوله * من حوثا سلكوا أدنوا فانطور *) هذا بحزب بيت صدره * واتى حيثما ينثى الهوى بصري * وحث بالحاء الملهمة وسكون الواو لغة في حيث وقد روى البيت بماء في البحر أيضا ومن متعلق بادنوا (قوله * سقيت الغيث أيها الخيامو *) هذا بحزب بيت صدره * متى كان الخيام بذي طلوح * وفي الصحاح الخيمة بيت تنبيه العرب من عيدان الشجر وفي القاموس وأيضا ثل بيت مستديرا وثلاثة أعواد أو أربعة يلقى عليها الثمام ويستظل بها في الحر والطلوح جمع طلح وهو شجر عظيم له شوك (قوله كقراءة قبل واليه النشور وأمنتم قال فرعون وآمنتم) أبدل قبل همزة الاستفهام واو في هذين الموضعين لوجود الضمة قبلها فمما وعنه في الهمزة التي بعده هذه الواو المبدلة من همزة الاستفهام أربعة أوجه تخفيفها وتسهيلا لها وأبدلها ألفا واسكانها ولاجل أن أبدلها لوجود الضمة كما فعل المبدل في عمال آمنتم به بل قراه في طه بلفظ الخبر وفي الشعراء همزة الاستفهام ومدة بهد ها بقدر الفين (قوله وأجاز به صمم استعماله في النداء الحقيقي) قال الرضى قبل وقد يستعمل في النداء المحض وهو قليل انتهى (قوله وإياي أنت إلى آخره) الاشتب من الشنب في الصحاح وهو حدة في الأسنان ويقال برودة وذو بالذال المحجمة أي فرق والزنوب بفتح الزاي وسكون الراء وفتح النون ضرب من النبات (قوله * واهال سلمى ثم واهالهاها *) في الصحاح إذا تعجبت من طيب شيء قالت واهالها ما أطيبه قال أبو النجم * واهال يا ثم واهالهاها * ياليت عينيها لانا وفاها * بئس يرضى به أباهها * (قوله ووي كقولته وي كان من يكن إلى آخره) يعني وقد يقال في والتي هو اسم لا تعجب وي وذكر صاحب رصف المباني أنها حرف تنبيه معناه ها إلى الزجر كما أن هامعناها التنبيه على الخوض وقال في الصحاح في وي كان الله أن تكون حرف تنبيه والبيت مدرج من بحر الخفيف آخر صدره الحاء من يجيب والنشب بالمجمة المال (قوله * واقعد شفي نفسي *) إلى آخره) القيل بكسر القاف القول وعتر منادى مرخم عنتره وأقدم بكسر الميم فعل أمر (قوله والمعنى أعجب لان الله) أعجب بلفظ المضارع وفي الكشف عند قوله تعالى ويكأته وي مفصولة عن كان وهي كلمة تنبيه على الخطا ومعناه أن القوم قد تنبهوا على خطائهم في غنهم ثم قالوا كأنه لا يفلح الكافرون أي ما أشبه الحال بأن الكافرين لا ينالون الفلاح وهو مذهب الخليل وسيبويه وعند الكوفيين أن وي بك جمعى ويالك وان المعنى ألم تعلم أنه لا يفلح الكافرون ويجوز أن تكون الكاف كاف الخطاب مضمومة إلى وي كقوله ويك عنتر أقدم وأنه بمعنى لانه واللام لبيان المقول لاجله هذا القول (قوله كائنى حين إلى آخره) تكلمنى بالمتناه الفوقية وفي الصحاح تيمم الحب أي عبده وذلك هو متيم

﴿حرف اللام ألف﴾

(قوله توصل اليه باللام كما توصل إلى اللفظ بلام التعريف بالالف) يعني أن الالف التي هي همزة كما جعلت وصلة لا تبدل باللام الساكنة المعرفة جهات اللام وصلة لللفظ بالالف التي هي مدة لينة أرضا لا تفارق الالفين في الاسم والمخرج (قوله لان كلام اللام والالف قدم في ذكره) أراد بعض ذكره مضيه عند هذه الحروف إذا وصل العاد إلى هذا الحرف الذي الكلام فيه لان اللام قبله بأربعة أحرف والالف قبله بستة وعشرين حرفا وفي الشرح والظاهر أن قول الملمين لام ألف

ليس خطأ من الوجه الذي ذكره لأن الذي مر لهم ذكره لام مفردة والفت من اديم الهمزة ولام الفت حرف مركب من اللام
والالف الهوائى ولم يعض ذكره لأنهم يردان المراد سراد أسماء الحروف البسيطة لا المركبة انتهى وانما عين ابن جنى الالف
اسم الهمزة لانها في أوله كاندوته مما يمكن الابتداء به في أول اسمه (قوله أقبلت من عند زياد الى آخره) الخرف بفتح الخاء
المهية وكسر الراء من الخرف يفتحين وهو فساد العقل من الكبر يقال خرف بالكبر فهو خرف ونكتان بضم النون في أوله
وفتح الكاف وتشديد المثناة الفوقية المكسورة (قوله وأجاب بانه له تلقاه من أفواه العامة) في الشرح نسبة العربي
الفصيح الى انه اعتمد في النطق بهذا اللفظ على العامة أمر بعيد لا يلتفت اليه وأقول ليس ببعيد لأن هذا اللفظ صار مشهورا
على الألسنة وهذا العربي لم يقل هذا الشعر الا وهو في الحاضرة ومخالط العامة (قوله لأن الخط ليس له تعلق بالفصاحة)
هذا إشارة الى جواب سؤال يرد على قوله له له تلقاه من أفواه العامة وذلك السؤال هو كيف يصح تعلق العربي الفصيح
بالفاظ من العامة وجوابه ان هذه الافات تتعلق بالخط والعربي الفصيح جاز أن لا يكون عارفا بالخط ولا بالافات المتعاقبة
لأن الخط لا تعلق له بالفصاحة وكيف والعرب الاول فصحاء وليس عندهم الخط لأن أول من خط بالعربي على الصحيح تزار
ابن مرة من أهل الانبار قال الأصمعي ذكر وان قريش قبل لهم من أين لهم الكتابة فقالوا من الحيرة وقيل لا أهل الحيرة
فقالوا من الانبار وروى الكاظمي والهيثم بن عدي ان الباقل لهذه الكتابة من الحيرة الى الجحاز هو حرب بن أمية بن عبد شمس
ابن عبد مناف جد معاوية وكان قدم الحيرة ثم عاد الى مكة بهذه الكتابة وقيل لابي سفيان بن حرب عن أخذ أبوك هذه الكتابة
فقال من أسلم بن سيرة وقال سألت أسلم عن أخذت هذه الكتابة فقال من وأضمره تزار بن مرة فحدثت هذه الكتابة قبل
الاسلام بتليل والحيرة بالكسر مدينة بقرب الكوفة وكذلك الانبار فسقط قول الشارح هذا ساقط لأن ما صدر عنه لفظ
الخط ولعل مراد أبي النجم نكتان لا ما وألفا وليس مراده لام ألف الذي هو حرف مركب يقصد به لا فيكون قد حذف
التنوين وحرف العطف ووصل همزة القطع كل ذلك لأجل الضرورة ووقف على المنصوب بدون ألف ومراده انه تارة يمشى
مستقيما فتخط رجلاه خطا شبيها بالالف وتارة يمشى معوجا فتخط رجلاه خطا شبيها باللام فهذا يمكن ان يحمل عليه قول العربي
مع ما فيه يعني من البعد والتكافؤ (قوله وقدمضى ان التحقيق ان لا يعد هذا) مضى ذلك في أو آخره او المفردة ولو قال
نحو هذين لكان أحسن (قوله الرابع ان تكون علامة الاثنين) يعني في الفعل لأنه سيقول ان ألف التثنية لا يجوز ان تعد من
هذه الالف التي ترجع لها (قوله الفيتا عيناك عند القفا) هذا صدر بيت عجزه أولى فأولى لك ذا واقية وأولى أفعل من الولي
وهو القرب والثاني تأ كيد لا أول وهو دعاء مترص بين الحال وهو ذا وبين صاحبها وهو الكاف في عينك وواقية فاعله يعني
المصدر والمعنى لكثرة التفاتاته الى ورائه عند الحرب وجدت عيناه عند قفاه ويقال الفيت الشئ وجدته وتلا فيته تدار كته
(قوله ورمى ومارم تايداه الى آخره) صابني لغسة في أصابني يعني انه نظر الى صاب فاصاب فواده بهم مخالفا لعادة السهام فانه
معذب بعدم اهلاك المصاب بسرعة وتلك مريحة باهلا كلها المصاب بسرعة (قوله فيينا نسوس الناس الى آخره) تقدم الكلام
عليه في ما (قوله بينا تعاقبه الكاه الخ) تعاقبه بفتح المثناة الفوقية في أوله وفي آخره هاء للضمير والكاه بضم الكاف جمع
كمن يفتحها وكسر الميم وهو الشجاع المتكلم في سلاحه والروع بالغين المعجمة مصدر راع الى كذا مال اليه سرا والسلفع بالسين
المهمل والفاء من الرجال الجسور ومن النساء الجريئة ومن النباك الشديدة (قوله يا يزيد الى آخره) هذا مثال للنادى المستغاث
والآمل الراجي اسم فاعل من أمل يأمل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع (قوله يا عجبها هذه الفليقة) غمامه هل تذهبن
القوباء الريقة قال ابن السيد وهذا البيت لأعرابي أصابه القوباء فقبل له اجعل عليها شيا من ريقك وتعهد بها بذلك فانها
تذهب فحجب من ذلك ويروى هل تغلبن القوباء الريقة برفع القوباء فن نصها كان المعنى على ما تقدم ومن رفعها كان المعنى
ان الأعرابي كان يعتقد ان الريقة تبرى من القوباء فسمع قائلا يقول ان الريقة لا تبرئها فانكر ذلك والفليقة على وزن فعيلة
بالفاء في أوله والقاف في آخره الداهية والقوباء بضم القاف وفتح الواو وبالمداء معروف ينقشر ويتسع ويدع الجباريق
(قوله جلت أمر اعظم الى آخره) مثال للندوب وقيل له نبي النعامة أمير المؤمنين لنا يا خير من حج بيت الله واعتمر وبعده
فالشمس طالعة ليست بكاسفة * تبكي عليك نجوم الليل والقمر * واطلعت به قويت عليه وعمر هو أمير المؤمنين بن عبد
العزيز الاموي الامام العادل ولي الخلافة بعهد من ابن عمه سليمان بن عبد الملك في صغره سنة تسع وتسعين ولما ولي قدمته له

افراس الخلافة فلم يركبها وركب فرس نفسه ومنع من لعن الامام علي بن أبي طالب آخر الخطبة وكان ذلك من فعل بني أمية وجعل مكانه ان الله يأمر بالعدل والاحسان ووجع خمس نجات ومات بدير سمران سنة احدى ومائة ومناقبه رجه الله كثيرة ثم اعلم ان المغالبة بيني الفعل لها على فعل بفتح العين يفعل بضمها نحو ضاربني فضربتة يضاربني فاضربه الا اذا كان الفعل معتل العين أو اللام فانه لا ينقل الى يفعل بالضم بل يبقى على الكسر نحو بايعني فباعته أبعه وراماني فرميت أرميه وعلى هذا حمل الجوهري قول جرير تبيكي عليك نجوم الليل والقمر أي ان الشمس غابت فنجوم الليل والقمر في البكاء ويجوز ان ينتصب نجوم الليل بكسفة أي انهم لم تكسف نجوم الليل والقمر لعدم ضوءها وقبل يريد الوالو التي بمعنى مع أي الشمس تبيكي ونجوم الليل والقمر ثم حذفها وهذا بعيد (قوله ولا تعبد الشيطان والله فاعبد) هذا مجزيت للامش صدره وذا المنتصب المنصوب لا تنسكته أي لا تنسكن له أي لا تدع نسكك تتقرب بها اليه (قوله من طال كالاتحي انجما) هذا مجزيت صدره ماهاج اشجانا وتصبو اقدشجا والاشجان جمع شجن يفكتين وهو الحزن والشجوا أيضا الحزن يقال شجاء يشجوه شجوا اذا أجزه والطلال ما شقص من آثار الديار والاتحي بهم مزة مفتوحة فتناء فوقية ساكنة مخاء مهملة مفتوحة فيم فياء نسبة ضرب من البرود وانجج بفتح الهمزة وسكون النون وفي آخره جيم فعل ماض بمعنى خالق وبلى (قوله أعوذ بالله من المقراب) هذا بيت من مشطور السريع المكشوف وبعده السائلات عقد الاذئاب وانما وصف المقراب بالجمع وهي مفردة لان المراد بها الاستغراق تكافي قولهم الدينار الحر والدرهم البيض حكى ذلك الاخفش وأجازه جماعة منهم ابن مالك وان كان الجهور على منه (قوله وهي ألف اناء عند البصريين) انما قيد بالبصريين لان الكوفيين عندهم الضمير مجموع الهزمة والنون والالف (قوله ولا ألف التصغير نحو ذبا والذبا لما قدمنا) يعني في حرف الهاء وان التحقيق ان لانهما التانيث نحو روجه من الكلمات لان اجزء كلمة لا كلمة فاللام متعاقبة بلا يجوز وهو تعليل لعدم جواز هذه الالفات في حرف الالف هنا وتقريره ان هذه الالفات ابعاض كلمات وكلامنا في الالف التي هي كلمة مستقلة الا انه لو قال لما يأتي امكن احسن لانه سيقول هذا في حرف الياء نحو ثلاثة أسطر

﴿حرف الياء﴾

(قوله يا حرف موضوع انداء البعيد حقيقة أو حكما وقد ينادى به القريب توكيدا) في الكشف ويا حرف وضع في أصله لنداء البعيد وأماند القريب فله أي والهزمة ثم استعمل في مناداة من معها وغفل وان قرب تنزيلا له منزلة من بعد قادا فودي به القريب المقاطن فذلك لالتأ كيدا المؤذن بان الخطاب الذي يتلوه معنى به جدا فان قلت فبال الداعي يقول في جواره يارب وبأ الله وهو أقرب اليه من حبل الوريد قلت هو استقصار منه لنفسه واستبعاد لها عما يقرب الى رضوان الله تعالى مع فرط التسالك على استجابة دعوته والاذن لندائه وفي الانتصاف وهو اقناعي فان الداعي يقول في دعائه يا قريب يا غيب بعيد يا من هو أقرب اليك من حبل الوريد فان هذا الكلام من الانتصاب في مقام البعد انتهى وأقول ان هذا الكلام من الداعي غير منافي لانتصابه في مقام البعد ولا بعيد منه لان المراد استقصار نفسه واستبعادها عما يقرب به الى رضوان الله وأراد المصنف بالبعيد حكما ما ينزل منزلة البعيد لكونه نائما أو ساهيا حقيقة أو بالنسبة الى الامر الذي له ينادى به يعني انه أبلغ من علو الشأن الى حيث ان المخاطب لا يفي بما هو حقه من السعي فيه وان بذل وسعه واستفرغ جهده فكأنه غافل عنه بعيد (قوله وقيل هي مشتركة بين القريب والبعيد) كذا قال ابن الحاجب وعبارته ينادى به القريب والبعيد قال الرضي وما ذكره أولى لا سيما لما في القريب والبعيد على السواء دعوى المجاز في أحدهما خلاف الأصل (قوله الا يا سقياني قبل غارة سنجال) هذا صدر بيت عجزه من بحر الطويل الشماخ بمجتين وتشديد الميم وعجزه وقبل صروف عاديات وأوجال وسنجال بهملة مكسورة فتون ساكنة فيم اسم موضع والصروف جمع صرف كفلس وهي حوادث الدهر (قوله يا لهمنة الله الى آخره) يروي والمصالحون بالواو اما على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والأصل ولعنة الصالحين واما على العطف على محل الجرور قبله فانه مرفوع محلا على انه فاعل المصدر وسعان بكسر السين وعن السمعاني في الانصاب فتح السين وعن الخوارزمي الصحيح فتح السين ومن جار تميز (قوله فهي النداء لكثرة وقوع النداء قبلهما نحو يا آدم اسكن يا نوح اهبط ونحو يا مالك ليقيض علي بن ابي طالب) يقع في بعض النسخ بدل قبلهما بعدهما وهو سهو من النساخ والائتان الاوليان مثال لوقوع الامر بعد

النداء والالية الثالثة مثال لوقوع الدخايب منه (قوله والا نوى للتنبيه) أي وان لم يلهاد ماء أو امر فهو للتنبيه كالتنبيه على ما يليه
فهو يا ليتي والتي ولم احبذا فحرو يا حبا جبل الريان من جبل والتي ولها رب فحرو يا رب ساريات ما نوسدا والله أعلم

﴿ قوله الباب الثاني من الكتاب في تفسير الجملة ﴾

يجوز أن يكون من الكتاب خبر الباب الثاني وفي تفسير الجملة خبر أبعد خبر أو خبر مبتدأ محذوف ويجوز أن يكون الباب الثاني خبر مبتدأ محذوف ومن الكتاب حال من الخبر وفي تفسير الجملة خبر مبتدأ محذوف وفي الشرح الباب مبتدأ والثاني صفة له وفي تفسير الجملة خبره ومن الكتاب أما حال من الضمير المستكن في الخبر ولا يضر هنا تقديم الحال على عاملها المعنوي لأنهم انصرف وقد صرح ابن زهران بجوازها لتوسعه في الظروف وأما حال من المبتدأ على حد ما أجازه سيديويه في قول الشاعر
«لية موحش طالع» إذا صاحب الطالع عندده هو النكرة وهو عنده مرفوع بالابتداء وليس فاعلا كما يقول الانخفش والكوفيون والناصب للمحال الاستقرار الذي يتعلق به فكذلك ما نحن فيه وأما صفة للبتداء مؤكدة بأن تقدر متعلقة به معرفة أي الباب السكوت من الكتاب على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته فإن قلت لم لا يجوز أن يكون حالا من الضمير المستكن في الثاني إذا هو اسم فاعل من ثني ثني قلت لأنه هنا ليس بمعنى التصيير فلا يكون مشتقا فلا يتصل ضميرا وإنما يكون كذلك لو كان مراد به التصيير وأقول في كون الثاني هنا اسم فاعل من ثني ثني وكونه لا يكون مشتقا إلا إذا كان بمعنى التصيير نظرا وذلك أنهم قالوا في باب العدد يصاغ من اثنين فافوقه إلى عشرة وزن فاعل مجرد من الثاني في التذكير ومتصلا به في التأنيث ويستعمل مفردا نحو ثاني وثانية إلى عاشر وعاشرة ومركبا مع ما اشتق منه كثاني اثنين ومع ما يليه ما اشتق منه كثالث اثنين وهذا الأخير هو الذي يعني التصيير ولا معنى هنا للصوغ إلا الاشتقاق على أن الشارح جعل الثاني وصفا للباب وجوه النصاة شرطوا في الوصف الاشتقاق قال الرضي ولذلك استضعف سيديويه مررت برجل أسدوصة ولم يستضعف يزيد أسدا محال لأنه يشترط في الوصف لا في الحال الاشتقاق وفي الفرق نظرا والنصاة يشترطون ذلك فهم مأمروا بالمصنف يعني ابن الساجب لا يشترط ذلك فهم ما يكتبون الوصف دالا على معنى في متبوعه مشتقا كان أولا ويكون الحال هيئة للفاعل أو المفعول (قوله الكلام هو القول المفيد بالقصد) في الشرح أثر القول على اللفظ لأنه يطلق على الماهل والقول لا يطلق عليه فكان جنسا للكلام قريبا بالنسبة إلى اللفظ وقد يعارض بأن القول يطلق على الرأي والاعتقاد إطلاقا متعارفا حتى صار كالحقيقة العرفية ومثل هذا لم يعرض في اللفظ انتهى وأقول القول وان أطلق على غير اللفظ بطريق الاشتراك لكن هنا ما يدل على أن المراد به اللفظ واستعمال اللفظ المشتركة في الحدانما يكون نقصا فيه إذا لم تقم قرينة تعين المقصود وأما إذا قامت قرينة تعينه فانه لا يكون نقصا بخلاف وضع الجنس البعيد موضع الجنس القريب فانه نقص في الحد على كل حال فاذا ذكره الشارح في معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة ثم في الشرح واحترز بقيد القصد عن حديث النائم ونحوه فانه عارض القصد قال ابن الضائع وهذا غير محتاج إليه لأن الصادر من النائم قد خرج بقيد الافادة لأن مثل هذا لا يفيد بوجه فلو قال النائم زيد فاقدم مثلا ووافق ذلك قدومه فالفائدة لم تحصل من اخباره وإنما حصلت من مشاهدة القيدوم انتهى وأقول كلام ابن الضائع مبني على أن معنى مفيد محصل فائدة السامع ولم يفسره المصنف بذلك وإنما فسره بما دل على معنى يحسن السكوت عليه ولا شك أن قول النائم مثلا زيد فاقدم يدل على معنى يحسن السكوت عليه فلا بد من إخراج بقيد القصد (قوله وما كان بمنزلة أحدهما نحو ضرب اللص واقام الزيدان) وكان زيد قائما وظننته قائما الأول مثال لما كان بمنزلة الفاعل والفاعل بناء على أن المرفوع فيه نائب عن الفاعل لا فاعل كما هو مذهب المخشري والثاني والثالث يحتمل أن يكونا لما كان بمنزلة الفعل والفاعل وأن يكونا لما كان بمنزلة المبتدأ والخبر أما كون نحو أقام الزيدان بمنزلة الفعل والفاعل فلعدم الفعل وأما كونه بمنزلة المبتدأ والخبر فلعدم الخبر لأن المرفوع بالوصف ليس بخبر عند الأكثرين وأما كون نحو كان زيد قائما بمنزلة الفعل والفاعل فبناء على أن المرفوع بكان ليس فاعلا وإنما هو بمنزلة الفاعل وأما كونه بمنزلة المبتدأ والخبر فلأن مرفوع كان ومنصوبها مبتدأ وخبر في الأصل هذا ولكن كلامه في انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية صريح في أن نحو أقام الزيدان جملة اسمية وهو كالتصريح بأنه بمنزلة

المبتدأ والخبر وصريح في أن نحو كان زيد قائما جملة فعلية وهو كالتصريح بكونه بمنزلة الفعل والفاعل وأما الرابع وهو ظننت زيد قائما فلما كان بمنزلة المبتدأ والخبر لم يكن باعتبار مفعوليه لأنهما في الأصل مبتدأ وخبر وفي الشرح وأما الثالث وهو كان زيد قائما فيجتمعا أن يكون بمنزلة الفعل والفاعل من حيث أن مرفوع كان شبيه بالفاعل لا فاعل اصطلاحا وأما الرابع وهو ظننته قائما فإيراده فيما يتنزل بمنزلة أحد هما مشكل لأنه على التحقيق جملة فعلية منتظمة من فعل وفاعل بحسب الاصطلاح فلا يس مما تنزل بمنزلة الفعل والفاعل ولا بمنزلة المبتدأ والخبر فإن قلت لعله يشير إلى أنه مما تنزل بمنزلة المبتدأ والخبر باعتبار المفعول الأول والثاني فأنهم ما مبتدأ وخبر في الأصل وبعد دخول الناسخ يكونان بمنزلة المبتدأ والخبر قلت لو كان كذلك لزم كونهما جملة اسمية وهو باطل وإنما بعد دخول الناسخ مفردان يتسلط على العمل في كل واحد منهما وأقول لا نسلم أنه لو كان كذلك لزم كونهما جملة اسمية بعد دخول الناسخ وإنما اللازم أنهما بمنزلة الجملة الاسمية على أن في شرح الألفية لولد مصنفها ما يقتضي أنهما بعد دخول الناسخ جملة يساط الناسخ على خبرها فإنه قال في باب ظن ومن الأفعال أفعال واقعة معانها على مضمون الجمل فتدخل على المبتدأ والخبر بعد أخذها الفاعل فتصير مفعولين انتهى (قوله) ولهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما تشوهمه كثير من الناس) قال الرضي والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الاسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ فيخرج المصدر واسما للفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه والكلام ما تضمن الاسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس وفي الشرح ظاهر كلام الاندلسي في شرح الفصل أن كونهما مترادفين رأى الجميع فإنه قال في باب المبتدأ والخبر الجملة والكلام في اصطلاحهم مترادفان وظاهر كلام ابن الحاجب الترادف فإنه عرف الجملة بتعريف الكلام في مختصره في الأصول فإنه قال والجملة ما وضع لإفادة نسبة وهذا لا يبعد وهم فإنه اصطلاح عمل به هؤلاء وتواطؤ عليه وما قاله المصنف اصطلاح اقترع آخرون فليس توهم أو تلك بناء على اعتبار اصطلاحه بأول من توهمه هو بناء على اعتبار ذلك المصطلح ولا مشاحة في الاصطلاح وأقول ليس هذا من الاختلاف في الاصطلاح حتى لا يتأني المشاحة فيه وإنما هو من الاختلاف في نقل الاصطلاح فيتأني المشاحة فيه والتوهم (قوله) وهو ظاهر قول صاحب المفصل فإنه بعد أن فرغ من حشد الكلام قال ويسمى الجملة في الشرح ليس ذلك بظاهر فإنه لا يلزم من تسمية الكلام جملة تسمية الجملة كلاما لأنها أعم منه على رأيه وأقول بل هو ظاهر كلامه هنا لأن قوله ويسمى الجملة ظاهري في أن لفظ الجملة موضوع للعنى الذي وضع له لفظ الكلام لأن ذلك هو معنى التسمية وإذا كان لفظ الجملة موضوعا للعنى الذي وضع له لفظ الكلام كان لفظ الجملة مرادفا لفظ الكلام لأن المترادفين هما اللفظان الموضوعان لمعنى واحد وإنما قال ظاهر قول صاحب المفصل لاحتمال قوله ويسمى الجملة احتمالا مرجوحا أن اللفظ الجملة تطلق عليه لأنها أعم منه ولما كان الظاهر هو المعتبر من الكلام جزم ابن الحاجب بترادفهما في شرحه فقال وقوله يسمى يجوز أن يكون بالياء والتاء وضابطه أن كل لفظتين وضعتا لذات واحدة أحدهما مؤنثة والأخرى مذكرة وتوسطهما ضمير جازتأنيث الضمير وتذكيره والتأنيث هنا أحسن لأن الجملة مؤنثة وهي خبر عنه بمعنى في الأصل لأن الأصل الكلام الجملة ثم دخل الفعل أعني يسمى (قوله) أما قول ابن مالك فلائنه كان من حقه أن يبداهما (ان جعل) في الشرح بل كان من حقه أن يبداهما على مساق رأى المصنف تسعا والتاسعة هي قوله يكسبون فإن قلت لم يبداهما لأنها خبر مكان فهي من تمام الثامنة قلت فيلزم أن لا يبعد آمنوا جملة لأن أخبر أن ثم ليس في كلام الزمخشري ولا ابن مالك ما يدل على عد قوله وهم لا يشعرون من جعل الاعتراض أما الزمخشري فإنه قال في الكشف المعطوف عليه قوله فأخذناهم بغتة وقوله ولو أن أهل القرى إلى قوله يكسبون وقع اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه وأما ابن مالك فقال في باب الحال في شرح التسهيل قال الزمخشري في الكشف أن ولو أن أهل القرى آمنوا وتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه وهما فأخذناهم وأما من أهل القرى وهذا اعتراض بكلام تضمن سبع جمل انتهى (قوله) على الخلاف في أنها فعلية أو اسمية في الشرح اجراء اختلاف ههنا غير ظاهر لأنه يصح دما لزم على كلام الزمخشري وهو يرى أن هذه فعلية ليس إلا (قوله) والزمخشري يرى أن وصلت ههنا فاعلا بثبت) هكذا وقع في أكثر النسخ وهو ظاهر لأن المراد بان لفظها وهو مفعول أول يرى وفاعلا مفعول ثان له وفي بعض النسخ أن ان وصلت ههنا فاعلا وهو غير ظاهر لأن المراد بان الثانية لفظها وهي اسم ان الأول وفاعلا خبرها وان الأول مع اسمها خبرها

وغيرها حدث مسدود مفعولي يرى ولا يصح أن يكون فاء لا خبر إلا مع نفسه (قوله وهذا هو التحقيق) يعني عدم جدلية
وهم لا يشعرون وعُدَّ جمل الاعتراض في هذه الآية ثلاثة وفي الشرح وهذا التحقيق فيه والتحقيق أن يقال إن قوله تعالى
ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لَنُرِيَنَّهُمْ كَيْفَ يَكْسِبُونَ جملة واحدة باعتبار كونه معترضا فان جملة الاعتراض لا تكون إلا كلاما
تاماً والكلام التام هنا هو المجموع لا ارتباط بعضه ببعض وأما كل واحد من قوله تعالى ولكن كذبوا وقوله تعالى فأخذناهم بما
كانوا يكسبون فهو جزء كلام لا كلام تام ضرورة اقترانه بالعطف المفيد معنى مقصودية ثبوت بترك اعتباره وأقول لا نسلم أن
جملة الاعتراض لا تكون إلا كلاماً تاماً فسيأتي في الجملة الاعتراضية أن وإن شطبت نواها من قوله تعالى وإن شطبت نواها
أزورها جملة معترضة (قوله لأن الكلام هنا ليس في مطلق الجملة) فيه نظر لأنه يؤدي إلى أن من قال الاعتراض هنا
يسمع جمل مراده من الجمل المعترضة وهو ممنوع وإنما مراده من مطلق الجملة **﴿﴾** وانقسام الجملة إلى اسمية وفعلية
وظرفية **﴿﴾** (قوله وهيئات التحقيق) قال الرضي أعلم أن بعضهم يذهب إلى أن أسماء الأفعال مرفوعة المحمل على أنها مبتدأة
لا خبر لها كما في إقام الزيدان وليس بشيء لأن معنى قائم بمعنى الاسم وإن شابه الفعل فيصح أن يكون مبتدأ بخلاف اسم
الفعل فإنه ليس معنى الاسم فيه ولا اعتبار باللفظ فإن تسمع في قولك تسمع بالمعدي مبتدأ وإن كان لفظه فعلاً وما ذكر
بعضهم من أن أسماء الأفعال منصوبة المحل على المصدرية ليس بشيء إذ لو كانت كذلك لكانت الأفعال قبلها مقدرة فلم تكن
قائمة مقام الفعل فلم تكن مبنية (قوله وكان زيد قائماً) قال التفازاني عند قول صاحب الكشف أن خالصة نصب على الحال
من الدار في قوله تعالى قل إن كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة ومن لم يجز الحلال من اسم كان بناء على أنه ليس بفعل
جعلها حالاً من الضمير المستكن في لكم لكن اللائق بالنظر النحوي أنه فاعل إذ تداسد إليه الفعل على طريقة القيام
به وإن لم يكن قائماً به ولهذا لم يمدوه في المهمات بالفعل وقد صرح بذلك من قال إن الأفعال الماقصة ما وضع لتقرير
الفعل على صفة وذلك لأنها أفعال عندهم ولا شيء من الفعل بالأفعال انتهى وإنما قيد النظر بالنحوي لأن أهل المعاني
قالوا إن منطلقاً كان زيد منطلقاً هو المسند حقيقة وكان للدلالة على زمان النسبة فهو قيد منطلقاً (قوله وعلى أنه حذف
وحده وانتقل الضمير إلى الطرف بعد أن عمل فيه) في الشرح فيه نظر لأن عمل الطرف في الضمير إنما هو عند انتقاله إليه
لا قبل ذلك وقد يقال المعنى بعد أن أريد عمله فيه انتهى وأقول هذا النظر مبني على أن الضمير في عمل عائد على الطرف وهو
ممنوع ولم لا يكون عائد على الفعل المقدر من الاستقرار ولو سلم فالمراد بالبعدية هنا البعدية بحسب الرتبة وهي لا تنافي
المعية بحسب الزمان ولو سلم فانتقال الضمير للطرف استتاره فيه والضمير لا يستتر إلا في عامله كذا كر المصنف في حكم الطرف
والجار والمجرور بعد المعارف فيكون انتقال الضمير إلى الطرف بعد عمله فيه (قوله والتقدير ادعوا زيدا) هكذا وقع
فيما رأينا من النسخ وهو سبق قلم والصواب عند الله زيد **﴿﴾** **﴿﴾** (قوله ما يجب على المسؤول عنه أن يفصل
فيه لاحتماله للاسمية والفعلية لاختلاف التقدير أو لاختلاف النحويين) الضمير في عنه وفيه واحتماله عائد على ما واللام
الأولى لتعليل وجوب التفصيل والثانية للتقوية دخلت على مفعول احتمال لتقوية عامله والثانية لتعليل الاحتمال
ويفصل بكسر المهملة مبني للفاعل ولا بد في قوله فيه من تقدير مضاف أي في جوابه ويعني باختلاف التقدير اختلافه من
غير اختلاف النحويين حتى يصح عطف اختلاف النحويين عليه بأو (قوله وهذا مبني على الخلاف السابق في عامل إذا) في
الشرح الذي يظهر لي أن صدر الكلام في هذا المثال فعل سواء جعل عامل إذا شرطها أو ما في جوابها من فعل أو شبهه أما
الأول فظاهر وأما الثاني فلأن المانع من عمل الفعل الواقع في جملة الجواب قائم وهو فاء الربط فانها مانعة من عمل ما بعدها
فيما قبلها فينبغي أن يقدر فعل يدل عليه الجواب أي أكرم زيد إذا قام وأقول القائل بأن العامل في إذا هو ما في جوابها من
فعل أو معناه لم تهترأ فيه مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها لأن تقدم الاسم لغرض وهو تضمنه معنى الشرط الذي له
الصدر جواز ذلك (قوله فإن قلنا جوابها) أي ما في جوابها من فعل أو شبهه وإنما أطلق هنا اعتماداً على ما بينه في الكلام
على إذا (قوله ونظير ذلك قولك يوم يسافر زيد أنا مسافر) وذلك أن يوم مضاف إلى الجملة التي تليه فلا يكون معمولاً لشيء منها
وإنما هو مقدم من تأخير معمول لما بعدها (قوله «فبيننا نحن نرقبه أناناه») هذا صدر بيت بحزبه معلق وفضة وزناد راعي
ومعنى نرقبه نرصده والوفضة بفتح الواو وسكون الفاء وبالضاد المعجمة قال في الصحاح هي تى كالجعبة من آدم ليس فيها خشب
والجمع الوفاض وقال الزند المود الذي يقدح به النار وهو الأعلى والزند السفلى فيها ثقب وهي التي وإذا اجتمعتا قيل زندان
ولم يقل زندتان والجمع زندان وزناد وفي القاموس والوفضة خريطة الراعي زاده وأداته والجعبة من آدم (قوله الثالث نحو

يومان في نحو ما رأيت مذ يومان في الشرح يومان على كل اعراب ذكره مفردا مابتدا أو خبرا و فاعل واذا كان مفردا فكيف
يحمل أن يكون جملة اسمية أو فعلية نعم مذ يومان محتمل لهما لا يومان بمفرده وأقول مراد المصنف يومان مع ما يصير بضميسته
كلاما لا يومان بمفرده (قوله فقلت أهي سرت أم عادي حلم) هذا عجز بيت صدره فقلت للطيف مر تاما فارقي وقد
تقدم الكلام عليه في أم (قوله ولم يذكر الزمخشري غيره) أي غير مذهب الكوفيين إلا أنه يقدر الفعل مؤنرا ليكون مع موله
مقدمة ما فيفيد الاختصاص وليكون على وفق الوجود فان اسمه تعالى مقدم على القراءة وتقديره مناسبا لما جعلت التسمية
مبدأ له لان حرف الجر يدل على ان له متعلقا وليس بمذكور ههنا فيكون محذوف أو قرينة تعيين المحذوف في بسم الله هو
ما يتلوه ويتحقق بعده وهو ههنا القراءة لان الذي يتلوه في الذكر مقرر وان قيل ينبغي ان يقدر باسم الله ابتداء لان الابتداء
لعمومه أولى بالتقدير كما يقدر في الظرف المستقر الحصول والكون أجيب بأنه أثر ذلك لما فيه من الدلالة على تلبس الفعل كله
بسم الله تعالى بخلاف تقدير ابتداء والتعويون انما يقدر من متعلق الظرف المستقر عما اذا لم توجد قرينة الاختصاص هذا ولكن
قول الزمخشري بعد ذلك فوجب ان يقصد الموحدة في اختصاص اسم الله بالابتداء يشعر بان المقدرا ابتداء في مكانه أشار في
الموضعين الى استواء الامرين كذا في حاشية التفات راني (قوله التاسع قولهم ما جاءت حاجتك) أول من قال ذلك الطوارج قالوه
لابن عباس حين جاء رسولا اليهم من على رضى الله عنه وفي الشرح عده هذا المثال مما ينبغي ان يفصل في الجواب عنه لوجود
الاحتمال فيه مشكل فانه ليس مع الرفع الا الفعلية وليس مع النصب الا الاسمية والاعراب ظاهرة لا لبس فيه ولا احتمال انتهى
وأقول هذا المثال مما ينبغي ان يفصل فيه على القول بان استعمال جاء بمعنى صار مطرد وعلى وقوع الاسم بعد ها غير ظاهرة فيه
الاعراب وقد حكى طرد ذلك الاندلسي وابن الحاجب عن بعضهم قال الاندلسي لا يتجاوز هذين اعني جاء في ما جاءت حاجتك
وقعد في قعدت كأنها حربة الموضع الذي استعملت فيه العرب وطرد ذلك بعضهم (قوله وذلك ان قدرته مفعولا معه) أي اذا
قدرت موسى في هذا المثال مفعولا معه لانه حينئذ لا بد من تقدير فعل ليكون المفعول معه منصوبا به فان قدرته كان في ما خبر
وان قدرته يصنع فمفعول به (قوله وأما النصب فيجوز كونه على الخبرية أو الحالية) اما نصبه على الخبرية فعلى تقدير كيف
يكون واما نصبه على الحالية فعلى تقدير كيف يصنع (قوله انقسام الجملة الى صغرى وكبرى) (قوله وقيل حذف فافيا سيا بان نقلت
حركاتها ثم حذفتم ثم ادغمتم نون لكس في نون انا) رد المصنف هذا في الكلام على ان المكسورة المنخفضة بان المحذوف له لغة بمنزلة
الثابت وحينئذ لا يمنع الادغام لان الهمزة فاصلة في التقدير (قوله كان صغرى وكبرى من فواقعها الى آخره) هذا البيت لا في
نواس والضمير المضاف اليه فواقع عائد الى الخمر والفواقع جمع فاقعة وهي الفاخحة التي تعالوا الماء كالقارورة وفي الكشف
وعن المأمون ان ليس له زفت اليه بوران وهو على بساط منسوج من ذهب وقد نثرت عليه نساء دار الخلافة اللاوا ونظر اليه
منثورا على ذلك البساط فاستحسن المنظر وقال لله در أبي نواس كانه أبصر ههنا حيث يقول كان صغرى وكبرى من فواقعها
البيت (قوله وقول بعضهم ان من زائدة وانها مضافان) في الشرح ورأيت لهذه البلاد الهندية في شرح المنصل للفخر
الاسم فندري ما نصه قلت لقول أبي نواس وجهه تصحيح وهو ان يكون تقديره كان صغرى فواقعها وكبرى فواقعها فحذف
من الاول مضافا اليه لدلالة الثاني عليه ومن لا تضر لان البيان ونحوه باب حديد وباب من حديد وهما بمعنى وقد ظفرت بمنسل
هذا التصحيح في شرح سر الصناعة في قوله *ولا يك موقف منك الوداعا* أي موقفك انتهى وأقول مقتضى قول الفخر حذف
من الاول الى آخره ان كبرى في البيت مضافة الى فواقعها من غير زيادة من بان تكون بيانية وفي ذلك نظر ولا يفيد كونه
الاضافة وقطعها على جعل من بيانية بمعنى واحد لان المانع صناعي لا معنوي وأما ولا يك موقف منك الوداعا فلو انه من
القلب الداعي الى اعتباره أمر من جهة اللفظ وهو وقوع موقع ما هو المبتدأ منكرة وما هو الخبر معرفة والاصل ولا يك موقف
الوداع موقفك منك (قوله بين ذراعي وجهه الاسد) هذا عجز بيت للفرزدق صدره يا من رأى عارضا أسره (قوله اذا غاب عنكم
أسود العين الى آخره) المراد بأسود العين ههنا جبل والاثم جمع الام بمعنى اثم لان الفعل يجمع على افاعل وفعل لا يجمع عليه
(قوله اذ يحتمل آتيك ان يكون فعلا مضارعا) بان يكون الفه منقلبة عن هزة هي
فاء الكلمة اذا صله أأتى مضارع أتى (قوله وينبغي ان يجري ههنا الخلاف الذي في المسألة قبلها) وهو ان الظرف الواقع في
موقع الخبر هل العامل فيه اسم فاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا وهو مذهب الاخفش تصريحا ومذهب

لسيبويه ايماءوا الصحيح عند ابن مالك واثباته ان العامل فيه فعل لان اصل العمل للفعل وهو قول الفارسي والزمخشري
 وغيرهما ونسب الى سيبويه وفي الشرح وهذا الخلاف معروف ولم يذكره المصنف في المسألة السابقة واحال عليه لشبهة
 وفي قوله وينبغي اشعار بانهم لم يصرحوا به ايضا هنا انتهى ولا ينبغي انه وان لم يذكره في المسألة السابقة صريحا فقد أشار اليه
 حيث قال اذ يحتمل تقدير استقر وتقدير مستقر (قوله الامر ولي مستطاع رجوعه) هذا صدر بيت حمزة في باب ما أثبتت يد
 انفصالات وقد تقدم الكلام عليه في الابقع المسهرة وتخفيف اللام (قوله بناء على ما قدمنا) يعني في التفسير الاول من
 التبيين السابقين وهو قوله وقد يقال كانه يكون الكبري مصدرة بالابتداء تكون مصدرة بالفعل نحو طننت زيدا يقوم أبوه
 في الجمل التي لا محل لها من الاعراب (قوله الثاني الجملة المنقطعة عما قبلها نحو مات فلان رجه الله) في الشرح مراده
 بالقطعة التي قطع تماقها عما قبلها الفظا ومعنى فالاول كالمثلية التي أوردناها فان جملة الدعاء بالرحمة متعاقبة بالاولى
 من جهة المعنى اذ لا رابط لفظي باربطها والثاني نحو أولم يروا كيف بيده الله الخلق ثم يعيده فان الربط المعنوي مفقود كما
 يقوله المصنف بعدم ان إعادة الخلق لم يقع بعد فيقرر برؤيته مع ان الربط اللفظي موجود وهو حرف العطف (قوله
 ويخص البيانون الاستئناف بما كان جوابا لسؤال مقدر) قالوا وهو ثلاثة ضرب لان السؤال اما عن سبب الحكم مطلقا
 نحو قال لي كيف أنت قلت عليل * سهر دائم وخرن طويل فسهر دائم جواب لسؤال مقدر عن سبب علته كانه قال ما سبب
 علته لان العادة اذا قيل فلان عليل ان يسأل عن سبب علته مطلقا لا عن سبب الخاص بان يقال هل علته كذا وكذا ولا سيما
 السهر والخرن فانه قل ما يقال هل سبب علته السهر والخرن لانهم ما أبعد اسباب المرض واما عن سبب خاص نحو وما أبرئ
 نفسي ان النفس لا مارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس لا مارة بالسوء والتأ كيد دليل على
 ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤول كد واما عن سبب المطلق والسبب الخاص نحو
 قال سلام في الآية وصدقوا في البيت (قوله زعم العواذل الى آخره) في القاموس الزعم مثلة القول الحق والباطل
 والكذب ضده وأكثرا يقال فيما يشك وفي شرح التلخيص إيهاء الدين السبكي ولم يستعمل الزعم في القرآن العظيم الا
 للباطل واستعمل في غيره للصحيح كقول هرقل لابي سفيان زعمت وهو كثير ولكن اذا تأملته تجده يستعمل حيث يكون
 المتكلم شاهكا فهو لقول لم يقم الدليل على محتمسه وان كان محتميا في نفس الامر قال وقد يستشكل قوله صدقوا بضمير
 المذكورين والعواذل جمع عاذلة وهو مؤنث وفي الشرح والجواب ان المراد بالعاذلة الجماعة العاذلة واطلاق مثله على
 المذكورين جائز فالعني زعم الجماعات العواذل المذكور انتهى وهذا الجواب ذكره التفزازي في مطوله في الكلام على
 هذا البيت وعبارته والعواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امرأة عاذلة بدليل قوله صدقوا والغمرة الشدة ولا ينبغي
 لا تنكشف (قوله اذلا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع) هذا انما عليل ابطال كون جملة لا يسمعون صفة أو حالا وقال ابن المنير
 يصح في لا يسمعون ان يكون وصفا وان يكون حالا والجواب عن اشكال الزمخشري انه لا معنى للحفظ من شياطين
 لا يسمعون ولا يسمعون هو ان عدم سماع الشيطان سببه الحفظ منه فالشيطان حال كونه محفوظا منه هي حال كونه
 لا يسمع واحدى الحالين لازمة للآخرى فلا مانع ان يجمع الحفظ منه وكونه موصوفا بعدم السماع في حالة واحدة وليس
 المراد ان عدم السماع ثابت قبل الحفظ وانما هو معه وبسببه واعترضه اليني بأن الصفة هنا كاشفة فلا بد من حصولها للوصف
 قبل وصفه والالم تكن كاشفة هذا هو الاصل والسابق الى الفهم واما تسميته الشيء باسم ما يؤول اليه فجاز والاصل الحقيقة
 وأقول الصفة الكاشفة هي التي تكشف معنى المتبوع وتبينه وظاهر ان جملة لا يسمعون اذا جعلت صفة للشياطين ليست
 كذلك (قوله وانما هي استئناف نحوي) في الشرح ولان تقول اذا جعل استئنفا فنحويا كان اخبارا عن هؤلاء الشياطين
 المحفوظ منهم بانهم لا يسمعون فيرد الاشكال وهو انه لا معنى للحفظ عن هو في نفس الامر لا يسمع كما أخبر عنه فيكون
 المصنف قد وقع فيما فرم منه فان قلت التقدير لا يسمعون بعد الحفظ فلا اشكال قلت هذا التقدير يصح مع جعل الجملة صفة أيضا
 فتخصيص التقدير بحالة الاستئناف يكون تحكما وأقول يمكن الجواب عن أصل السؤال بانه اذا جعل استئنفا فنحويا يكون
 اخبارا عن هؤلاء الشياطين لا بوصف كونهم محفوظا منهم (قوله ولا يكون استئنفا فإني انما الفساد المعنى أيضا) في الشرح
 انما يفسد المعنى بتقدير ان يجعل هذا جوابا عن السؤال عن العلة كما أشار اليه الزمخشري واما على ان يكون جوابا للسؤال

عن حال الشياطين بعد الحفظ منهم لآعن السبب المقتضى للحفظ منهم فلا يفسد المعنى فأطلق المصنف القول بامتناع الاستثناف اليباني لما يترتب عليه من الفساد غير ظاهر (قوله إلا أي هذا الزاجري أحضر الوغي) هذا صدر بيت من معاقبة طرفة بجزره وإن أشهد الذات هل أنت مخلدي (قوله واستضعف الزنجشري الجمع بين الحذفين) قال ابن المنير إن اجتماع حذفين سائغ كما في قوله تعالى يبين الله لكم أن تضلوا لأن الأصل لثلاث تضلوا وحذف الباء وحرف النفي قال البني وهذا غير وارد على الزنجشري لأنه لم يذكره بل قال المعنى كراهة أن تضلوا وأقول ولو ذكره لا يرد عليه لأن ما استضعفه هو حذف اللام وإن ويرفع الفصل وما أورده ابن المنير عليه ليس كذلك (قوله ذات الذي يقدر وجوده معنى الحال هو صاحبها كافي قولك مررت برجل معه صقر صاندا به قد أي مقدر حال المرور به أنه يصيد به غدا أو الشياطين لا يقدر وجوده مع عدم السماع ولا يريدونه) في الشرح وهو ضعيف أما أولا فلا نسلم أن الذي يقدر وجوده معنى الحال هو صاحبها ولم لا يجوز أن يقدرها غيره ولو قيل معنى المثال مررت برجل معه صقر مقدر عدم الصيد به في الغد على أن يكون مقدر اسم مفعول لصح سواء كان هو المقدر أو غيره وأما ثانياً فاعلى تقدير تسليم أن الذي يقدر هو صاحب الحال لا يمتنع في الآية أن يكون الشياطين يقدر وجوده مع عدم سماعهم بعد الحفظ لما رواه من القذف بالشهب والطرده عن الاستراق وأما ثالثاً فلا نفي لقوله ولا يريدونه لا مدخل له في كون الحال مقدره لأنهم قد تنفع حيث لا يكون صاحب الحال مريداً لها كما إذا قال الأمير لظلم ادخل السجن خالداً في عذابه وانما عدلت عن التمسيل بقوله تعالى ادخلوا أبواب جهنم خالدين فيها لا احتمال أن يقال عدوا مرادين بما ارتكبهوه من جريمة الكفر وأقول الدليل على أن الذي يقدر وجوده معنى الحال هو صاحبها أن في الحال ضميراً يعود على صاحبها فيجب أن يكون في مقدر ذلك لأنه بمنزلة ما فيجب أن يكون مقدر الحال صاحبها ويمتنع في الآية أن تكون الشياطين يقدر وجوده مع عدم سماعهم بعد الحفظ لأن عدم سماعهم لازم للحفظ منهم والحفظ منهم مقارن لوجود الكواكب غير مقارن له فلو كانوا مقدرين عدم سماعهم بعد الحفظ لكانوا مقدرين عدم سماعهم في حال عدم سماعهم لأن عدم سماعهم عدم واحد مستمر ولكانوا متصفين بالحال المقدره في وقت تقديرها والحال المقدره لا يتصف بمصاحبها في وقت تقديرها بل بعده كافي المثال وقوله ولا يريدونه نفي لتقدير هذه الحال يريد أن كان قوله لا يقدر ونفي لتقديرها مقدرها وانما قال ذلك لأنه قال في حرف الالف في الألف في الفصل الثاني في آخر وجهاء عن الاستقبال أنهم يقدر ون مقدر الصيدين غداً وأوضح منه أن يقال مريداً به الصيدين غداً لا ينبغي أن كلمة عدم في قول الشارح ولو قيل معنى المثال مررت برجل معه صقر مقدر عدم الصيد به في الغد من طغيان القلم (قوله الثالث أن العزة لله جميعاً بعد فلا يحزنك قولهم) في الشرح ثبت فيما رأيت من نسخ الكتاب فلا يحزنك بالفاء والتلاوة فيها انما هي بالواو لا بالفاء (قوله والصواب أنه ليس في جميع القرآن وقف واجب) يمكن التوفيق بين هذا وبين كلام السخاوي بأن مراد الثاني في الواجب عند الفقهاء وهو إذا ثبت الواجب عند القراء (قوله الخامس زعم أبو حاتم أن من ذلك تشييراً للارض) أبو حاتم هو سهل بن محمد السجستاني النخعي اللغوي نزيل البصرة قرأ كتاب سيديويه على الاخفش مرتين وكان كثيراً راية عن أبي زيد وأبي عبيدة والاصمعي بيعت كتبه بعد وفاته بأربعة عشر ألف دينار على ما حكاه الوزير القفطي قال ابن دريد مات أبو حاتم بالبصرة سنة خمس وخمسين ومائتين والاشارة بذلك ليس إلى الاستثناف الذي قد يخفى بل إلى مطلق الاستثناف لأن المصنف لم يذكر عن أبي حاتم إلا أن الاستثناف تشريجي ويبقى كونه خفياً من قول المصنف لظهور أن تشريعتهم لا منقطع عنه قال صاحب الكشف ولا الأولى للنفي والثانية مريدة لتوكيد الأولى لأن المعنى لا ذلول تشيرونسقي على أن الفعلين صفتان لا ذلول كأنه قيل لا ذلول مثيرة وساقية وقال صاحب البحر تشيرونسقي لا ذلول وهي صفة داخلية في حيز النفي أي لا تشيرونسقي لا ذلول ولا تشيرونسقي الحرف نفي معادل لقوله لا ذلول والجملة صفة والصفتان من حيث المعنى متوافقتان في الفعلية لأن تشيرونسقي من حيث المعنى كما كان نسقي كذلك والمعنى لم تذلل بالعمل لا في حث ولا في سقي وقال الحسن كانت تلك البقرة وحشية فلذلك وصفت بأنها لا تشيرونسقي بالحرث ولا يسقي علماً فتنسقي وقيل المعنى تشيرونسقي من البطراذ من عادة البقرة إذا بطرت أن تضرب بقرونها واطرافها فتشتراب الارض (قوله ورده أبو البقاء يان ولا انما تعطف على النفي) في الشرح العاطف انما هو الواو فقط لا مجموع قوله ولا والمصنف ترك هذا التعقب مع شغفه بمناقشة أبي البقاء وأقول لا يبيح حاتم أن يمنع أن لا تسقي معطوف وانما هو حال وعبرة أبو البقاء ليس فيها وإن لا تعطف ونص ما في أعرابه تشيرونسقي في موضع نصب حالاً من الضمير في ذلول تقديره لا تذلل في حال انما هو ويجوز أن يكون اتباعاً

اتباع الذلول وقيل هو مستأنف أي هي تثير وهذا قول من قال إن البقرة كانت تثير الأرض ولم تكن تسقى الأرض وهو قول
بعض الأصحاب لوجهين أحدهم أنه عطف عليه قوله ولا تسقى الحراثت لنفي المعطوف فيجب أن يكون المعطوف عليه كذلك لأنه في
المعنى واحد لا ترى أنك لا تقول صررت برجل قائم ولا قاعد بل تقول لا قاعد بغيره أو كذلك فيجب أن يكون هنا والثاني أنها
لو أثارت الأرض لمكانت دلولا وقد نفي ذلك انتهى (قوله ويرد اعتراضه الأول صحة صررت برجل يصلي ولا ياتفت) يجب
من هذا منع أن الواو من ولا ياتفت للمعطوف بل هي للعالم ولو سلم فليس المنفي هنا بمعنى المعطوف عليه وكلام أبي البقاء على
ما نقلناه عنه ظاهر في أنه فيما كان معناه (قوله وانما وجه الرد أن الخبر لم يأت بأن ذلك من عجايبهم) فيه نظر إذا يلزم من عدم
إتيان الخبر بأن ذلك من عجايبهم عدم كونه من عجايبهم بل جاز أن يكون من عجايبهم وقد وصفتها الله تعالى به فعلماء منه (قوله وبأنه
كان يجب تكرار لا في لا ذلول) في الشرح قد يكون أبو حاتم ذهب إلى أن لا اسم بمعنى غير كما قاله الكوفيون وصرح به السخاوي
وغيره مثل غصبت من لا شيء وجئت بلا زاد لكن لمكون في صورة الحرف ظهر أعرابهم بما بعدهما كالأذا كانت بمعنى غير
وعليه فلا حاجة إلى التكرار لأنك لو قلت غير ذلول اكتفى به والتكرير انما هو في حرف النفي وهذه اسم لا حرف وأقول وقد
يكون أبو حاتم لا يقول بوجوب تكرار لا في الصفات وهو قول المبرد ومن وافقه (قوله أحدهما ما إذا جمل على الاستئناف
احتجج إلى تقدير برجز يكون معه كلاما نحو زيد من قولك نعم الرجل زيد) في الشرح ليس زيد عما يحتمل أن يكون استئنافا
لأنه مفرد والكلام في الجمل وأقول هذه صانفة في غاية السهولة لأن زيد يحتمل الاستئناف لكن باعتبار ما ينضم إليه
ويصير به كلاما (قوله قال المفسري الأحسن والأبلغ أن تكون مستأنفات على وجه التعليل) في الكشف فإن قلت
كيف موقع هذه الجمل قلت يجوز أن يكون لا يألونكم صفة لبطانة وكذلك وقد بدت البغضاء كأنه قيل ببطانة غير آليكم خبالا بادية
بغضاؤهم وأما قد بينا الكلام مبتدأ وأحسن منه وأبلغ أن تكون مستأنفات كلها على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم ببطانة
انتهى وفي حاشية التفنيز في قوله كيف موقع هذه الجمل يعني لا يألونكم قد بدت البغضاء قد بينا لكم لظهور أن قوله وما تخفى
صدورهم أكبر حال وإن قوله ودوا ما عنتم بيان وتوكيد لقوله لا يألونكم خبالا فكلمه حكمه ولذا لم يذكره عند تفصيل المواقع
وقيل أنه لما وقع بين الصفتين تعين أنه صفة وقوله وأحسن منه أي عما ذكر ذلك لما في الاستئناف من الفوائد وما في الصفات
من الدلالة على خلاف المقصود أو إيهامه وهو تقييد للنهي بكون البطانة على هذه الصفات وليس معنى قوله مستأنفات كلها
أن الكل علة واحدة بالأجتماع بل أن كلامهم علة للنهي بالاستقلال ترك تعاطفها تنبيه على الاستقلال كما في قوله تعالى
ذلك بأنهم كانوا ذلك بما عصوا أو بمعنى أنها مستأنفات للتعليل على طريق الترتيب بأن يكون اللاحق علة السابق إلى أن تكون
الأولى علة للنهي ويتم التعليل بل بالمجموع أي لا اتخذوا منهم ببطانة لأنهم لا يألونكم خبالا لأنهم يودون شدة ضرركم بدليل أنه
قد تبعدوا والبغضاء من أفواههم وإن كانوا يخفون الكبير لكن لا يحسن ذلك في قد بينا ألا يصلح تعليل الابد والبغضاء من
أفواههم ويصلح تعليل للنهي أي فإنا بينا الآيات الدالة على وجوب معاداة أعداء الله تعالى وإن كان الأحسن أن
يكون ابتداء كلام ولا يبعد أن يكون قوله مستأنفات كلها إشارة إلى ما سواه انتهى (قوله وتبعه على هذا رجالان لخصاص
تفسيره أعرابا) هما السخاوي وشهاب الدين الحامبي المعروف بالسمين كل واحد منهما ما لخص أعرابا لأنهما اجتمعا على تخصيص
أعراب ك ما قد تشعر به عبارته (قوله أحدهما نحو أقوم من قولك إن قام زيد أقوم) قال الرضي إذا كان الجزء مضارعا
والشرط ماضيا في ذلك الجزء وجهان الرفع والجزم والثاني أكثر وعند الكوفيين يجب الرفع لأن الجزم في الجواب
للجواز فإذا لم يجزم الشرط لم يجزم الجواب وعد النحاة الرفع في ذلك الجواب لأحد وجهين أما لكونه في نية التقديم وأما
لنية الفاء قبل الفعل وفيه نظر لأن هذين الوجهين يختصان بالضرورة وكلامنا في حال السعة والأولى أن يقال تغير عمل إن
وضعت في هذه الصورة عن جزم الجواب لحيلة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه فلما لم يعمل في الشرط لم يعمل في الجزء
فتكون الأداة جازمة لشيء واحد وهو الشرط تقديرا كما يجزم ساثر الجوازم عملا واحدا أي معمول واحد كالم ولما ولا م
ولا للنهي (قوله ويؤيده التزامهم في مثل ذلك كون الشرط ماضيا) وجه التأيد ضعف أداة الشرط حينئذ عن العمل في
الجواب لحيلة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه فيتأتى فيه دعوى الاستئناف بنية التقديم بخلاف ما إذا كان الشرط
مضارعا إذا لم تضعف الأداة عن العمل في الجواب لعماله في الشرط حينئذ ولا يتأتى دعوى الاستئناف فالضمير في قوله

يؤيده رأي سيديويه والاشارة بذلك الى اقوم من قولك ان قام زيد اقوم وفي الشرح وجه التأيد انه استقر من قواعدهم
 ان الجواب متى حذف لم يجزى الشرط بصيغة الماضي أو المضارع المقرون بلم ولا يجزى على خلاف ذلك الا في الضرورة
 (قوله والجزم بالعطف على محل الفاء المقدرة وما بعدها) في الشرح هذا الكلام ظاهر في أن الجملة الواقعة بعد الفاء لا محل
 لها وهو خلاف ما يأتي له من أن الجملة الواقعة بعد الفاء جوازها بالشرط جازم في محل جزم وأقول بل هذا الكلام ظاهر في
 أن الجملة الواقعة بعد الفاء المقدرة لها محل مع الفاء وان المحل لمجموع الفاء وما بعدها (قوله وليس بشئ لعدم الرابط) في
 الشرح بل هو شئ وجه ذلك أن المعنى عند بعضهم يبنى وبين لقائه بومان فالرابط بحسب المعنى موجود ولا يضر بكونه
 بحسب اللفظ مفقود أو أقول هذا عجيب فان الرابط اللفظي في الجملة الاسمية الحالية لا بد منه لفظاً أو تقديرًا وهو اما الواو
 أو الضمير أو هما وسيدكر المصنف ذلك في الباب الرابع في الأشياء التي تحتاج الى الرابط (قوله الرابع الجملة بعد حتى
 الابتدائية) في الشرح اذا فرض الكلام في حتى الابتدائية امتنع جريان الخلاف في الجملة الواقعة بعدها هل لها
 محل من الاعراب أولا فان القائل بان الجملة بعد حتى في محل جلا يرى حتى ابتدائية وأقول قد نزل المصنف عن الزجاج
 وابن درستويه ان الجملة بعد حتى الابتدائية في موضع جريحتي فان قيل ما الفرق حينئذ بيننا وبين حتى الجارة فلما ان
 هذه لا تقع بعدها الا الجملة وتلك لا يقع بعدها الا المفرد (قوله حتى ماء دجلة أشكل) هذا بعض بيت وهو فإزالت القلتى
 قمع دماءها * بدجلة حتى ماء دجلة أشكل وفي الصحاح دم أشكل اذا كان فيه بياض وجمرة قال ابن دريد انما سمي
 الدم أشكل للجمرة والبياض المختلطين فيه (قوله وقد تقدم) يعني في حرف الهاء في الكلام على حتى في الجملة الثانية
 المعارضة * (قوله بين شيئين) يعني سواء كانا مفردين في جملة أو كانا جملةين متصلتين معنى وسواء كانت الجملة المعارضة
 جملة واحدة أو أكثر (قوله شجالة أظن ربع الطاعنين) هذا صدر بيت بعجزه ولم تعبأ به نزل العاذلينا * والربع الدار
 نفسها أو المحلة واعترض باننا لا نسلم ان شجالة فعل ومفعول بل مضاف ومضاف اليه مبتدأ وربع الطاعنين خبر عنه على تقدير
 رفعه ومفعول أول مقدم وربع الطاعنين مفعول ثان وأظن عامل على تقدير نصبه قال في الصحاح الشجوة لهم والمزون يقال
 شجوة شجوة شجوة اذا أحرزته وأشجاء يشجيه أشجاء اذا غصه تقول منهم ما شجى يشجى شجاء (قوله وقد أدركتني الى آخره)
 الحوادث نازل الدهر والجملة بنسخ الجيم الكثيرة والعزل جمع أعزل وهو الذي لا سلاح معه وضماف وعزل مجروران
 بالتبعية لقوم (قوله ألم يأتيك الى آخره) يقال غي الخبر اذا شاع والانباء جمع نبا وهو الخبر واللبون هنا جماعة الابل ذات
 اللبن وبنو زياد ربيع بن زياد واخوته وقد ذكر بعضهم ان فاعل يأتيك ضمير يعود الى النبأ دلالة الانباء عليه وأنه لبون على
 حذف مضاف أى ألم يأتيك خبر لبون بن زياد (قوله ويدلت والدهر ذو تبدل الى آخره) في الصحاح الهيف يعني ينسخ
 الهاء وسكون الياء مثل الهوف يعني بضم الهاء وهي ريح حارة تأتي من قبيل اليمن وهي النسكاء التي تجري بين الجنوب
 والديور من تحت مجرى سميل والصبار مع مهب المستوى مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار والشمال يفتح الشين
 وسكون الميم بعدها همزة مفتوحة لغة في الشمال يفتح الشين والميم وبعدها ألف وقد دخلت الياء هناء على المتروك وهو
 الاستعمال المشهور (قوله وفيه والايام الى آخره) هذا البيت لمن بن أوس وقبيله رأيت رجالا يكرهون بناتهم *
 وفيه لا تكذب نساء صواح وخمير عائلته عائد الى النذب المفهوم من نوادب (قوله وبجملة الاختصاص في نحو قوله عليه
 الصلاة والسلام نحو معاشر الانبياء لا نورث) في المطول ان جملة الاختصاص في محل نصب على الحال وكذا قال الرضى
 أيضا فلا تكون اعتراضية فإى في أنا فاعل كذا أيها الرجل مضموم والرجل مرفوع كافي النداء والمجموع في محل نصب
 على الحال وتقديره متخصصا من بين الرجال وقد يقوم مقام أى اسم منصوب امام معرف باللام نحو نحن العرب اقربى الناس
 للضيف أو مضاف نحو انما معاشر الانبياء لا نورث ورعا يكون علما نحو بناتكم ما يكشف الضباب قال ابن الحاجب المرف
 ليس منقولاً عن النداء لان المنادى لا يكون ذالام ونحو أيها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف محتمل أمرين الفصل
 فيكون منصوبا بيا مقدرة وكونه مثل المرف فيكون منصوبا بتقدير أعنى أو أخص وفي شرح اللفية لولد مصنفها
 ما يقتضى ان الاختصاص جملة اعتراضية كما قال المصنف وذلك انه قال الاختصاص خبر يستعمل بلفظ النداء كقولهم
 اللهم اغفر لنا أيها العصابة ونحن نفعل كذا أيها القوم وأنا نفعل كذا أيها الرجل يراد بهذا النوع من الكلام الاختصاص

على معنى "تخصيص من بين العسايب ونحن نضل مخصوصين من بين الاقوام وأنا اهل كذا مخصوص من بين الرجال وهو في الحقيقة منسوب باخص لازم الاضمار غير مفسد بحمل اعراب انتهى ويمكن التوفيق بين كلام المصنف والرضي بان من قال انما جملة اراضية اراضية اراضية ومن قال انما جملة اراضية اراضية اراضية وهو وجسه التوفيق بين قول ولد المصنف اولاً على معنى "تخصيص من بين مخصوصين ومخصوصاً حيث يقتضي انما اراضية وبين كلامه آخر (قوله نحن بنات طارق) هذا البيت له بنت عتبة زوجة أبي سفيان بن حرب قالت قبل اسلامها في يوم احدث عرض به المشركين على قتال رسول الله صلى الله عليه وسلم وبهذه المسلك في الفارق والدر في الخناق ان تقبلوا معاني ونفرض الفارق اوتدبروا فارق فراق وبرواق والمراد بطارق هنا النجم وقيل هو له بنت ساضة بن رياح بن طارق الا يدي قالت حين لقبت لباد بجيش النمرس بالجيزة وكان رئيس اباد ساضة بن رياح بن طارق الا يدي وقيل غير ذلك وفي الشرح قولها ونفرض الفارق يقتضي ان يكون الروى ساكن في الكل وهذه الايات من منبوك الرخا لانه دخله القطع والخبث شذوذاً (قوله وانى لرام الى آخره) شطط بهت والنوى جوة القصد من السفر (قوله وذلك على تقدير ازار وها خبر له على وتقدير الصلة محذوفة) احترز بذلك عما أتى في الثامن من تقدير ازار وها صلة وتقدير خبر اهل محذوف (قوله ههناك والموعود حق اقاؤه * الى آخره) التاموس بنوع التام من الابل والبدء انتقال الرأى من شئ الى شئ (قوله يا ليت شعري الى آخره) المني جمع منية وهي المني وعندها تامة والجملة بعده في محل نصب على الحال وقد ذكر المصنف في الكلام على أم ان معنى علمت أزيد قائم علمت جواب أزيد قائم وكذلك المني ههنا جواب هل أعندوا يوماً وأمرى مجمع (قوله اذا قيل بان جملة الاسم تفهام خبر) أي عن اسم ليت وهو شعري (قوله ان الثمانين الى آخره) في الصحاح ويقال قد ترجم كلامه اذا فسره بلسان آخر ومنه الترجان ولك ان انضم التادئة الجيم وفي القاموس ان فيه فتح التاء والجيم كزعفران (قوله وقول ابن هرمة ان سلمي الى آخره) هرمة بنسخ الهاء وسكون الراء ويكأوها يحفظها ووضفت بخت وبرزوها ينقصها وهذا بيت واحد من مقفى المشرح (قوله انى واسطار الى آخره) هذان بيتان من مشطور السريع ونصر الثالث بمعنى العطاء ونصر الاول منادى والثاني تاكيد له على اللفظ قال في الصحاح والنصر العطاء قال رؤبة وأنشده البيت الا انه أنشده بنصب الثاني والثالث وفي الباب ان الصغاني قال أنشده سيدي به هذا البيت لرؤبة وايس لرؤبة وهو مع ذلك تصحيف والرواية يا نصر نصر بالضاد المجهة ونصر هذا صاحب نصرين يسار والاسطار جمع سطر بنسخ الطاء المهملة وهو الخط مثل سبب وأسباب وسية كالمصنف على هذا البيت في الباب الرابع فيما افرق فيه عطف البيان والبدل (قوله انى ونهياى الى آخره) التيام بمعنى الهيام وهو شبه جنون من العشق وتخلت بالطاء المجهة نصبت وتوا اتخذ مباءة أى منزل اثم على قول أبى على الاعتراض في هذا البيت بجملة اسمية خبرية وعلى ما أبازه أبو النخج بجملة فعلية قسمية (قوله والظاهر أن الجواب قاله أولى بهما) يعنى أنه جواب بحسب اللفظ قائم مقام الجواب بحسب الحقيقة لانه قال في الباب انما س في الجماعة التي ذكر فيها المحذوف ان التحقيق ان من حذف الجواب مثل من كان يرجو لقاء الله أى فليبادر العمل فان أجل الله لا ت وذلك انه لا بد من كون الجواب مسبباً عن الشرط واتيان أجل الله ايس مسبباً عن رجاء لقاء الله تعالى فكذلك ههنا أولوية اللهيم ما ليست مسببة عن الكون غنياً وفقيراً وهذا الذى استظهره المصنف هو قول الانخس ان أو بمعنى الواو والمعنى قاله أولى بالغنى والفقير حيث شرع الشهادة عليهم ما وهو أنظر لهم ما منكم ولولا ان الشهادة عليهم ما مصلحة لما شرعها وقال أبو حيان الجواب محذوف تقديره فليشهد عليه ولا يراهي الفنى لغناه ولا الفقير لفقره وليس قاله أولى بهما هو الجواب بل لما جرى ذكر الغنى والفقير عاد الضمير على ما دل عليه كانه قيل قاله أولى بجنس الغنى والفقير أى بالاغنياء والفقراء وفي قراءة أبى قاله أولى بهم ما يشهد بارادة الجنس وقال السفاقي الجواب قاله أولى بهما والضمير عائد على الفنى والفقير المدلول عليهم ما بقوله تعالى غنياً وفقيراً والمشمود عليه داخل جزماً كما يقول ان يكن هذا الرجل زيدا أو عمر اناي أحب ما أى أحب زيدا أو عمر افيكون الرجل داخل في ذلك (قوله لان أو ههنا للتوزيع) أى التقسيم (قوله فباطل) يعنى لما تقدم من ان أو في الآية للتوزيع وان حكمها وجوب المطابقة (قوله نص عليه الا بذي) في الشرح هو بضمزة مضمومة وباء واحدة مشددة مفتوحة وذال موحدة منسوب الى أبدة بلاد من بلاد الاندلس كذا ضبطته عن شيخنا برهان الدين الاندلسي وهو أعرف ببلاده وفي القاموس في باب الدال المهملة وأبدة كقبرة ببلد الاندلس انتهى وأقول أخبرني بعض فضلاء الاندلسيين ان خيارهم لا يقولونها الا بالله جملة وانها

بيد الفرغ إلا ن وهم يقولون يا أبا الجهم مع تحريف في لفظها (قوله أحدها أن أحق خبر عنهما) في الكشف وحاشيته عند
قوله تعالى يخادعون الله والذين آمنوا والله ورسوله أحق أن يرضوه وحدا الضمير فيه دلالة على أن المقصود إرضاء الرسول
وإشادة كرامته إلى لا فائدة قوة اختصاص الرسول به وكونه منه بكان وكذا يؤذون الله ورسوله فانهم لا يؤذون حقيقة إلا
الرسول وحده (قوله والثاني أن أحق خبر) في تفسير ابن عطية وتقديره عند سيبويه والله أحق أن يرضوه ورسوله أحق أن
يرضوه كقول الشاعر نحن بعبادتنا وأنت بعبادتنا * عندك راض والرأي مختلف ومذهب المبردان في الكلام تقديم
وتأخير وتقديره والله أحق أن يرضوه ورسوله وقبل الضمير عائداً إلى المذكور انتهى (قوله بل في موضع رفع بدلاً من أحد
الاسمين وحذف من الآخرة مثل ذلك) في الشرح يلزم عليه حذف البديل وهو محل تطرّف في تحرير النقل فيه انتهى وأعلم
أن المصنف لم يترجم بل حذف البديل في الملاحظة التي ذكرها المحذوف وقضية هذا أنه لا يحذف وأجاز حذفه في هذه الآية وفي
الملاحظة في حذف السجل في قوله تعالى والذين اتخذوا من دونه أولياء حيث قال إن التقدير يقولون ما نهى بهم وإن هذا المقدّر
يحتل أن يكون بدلاً من الملاحظة إذا كان خبر الذين أن الله يحكم بينهم (قوله لعمرى إلى آخره) في الصحاح هو الرجل جعل بالكسر
به عمر أو عمرأى غير قياس لأن قياس مصدره الضرب أي عاش زماناً طويلاً ومنه قولهم أطال الله عمرك وعمرتك وعمرأى
كأنه مصدرين بمعنى إلا أنه استعمل في القسم أحدهما وهو المفتوح والبطل مصدر بطل الشيء يبطل بطلاً إذا كان خبر حق وهو
صفة المحذوف أي نطقاً بطلاً والآخر علقاً بالقياس جمع أقرع (قوله فاعمل القول في لفظ واو القسم ويجوز ورهاني في سبيل الحكاية)
الذي في الكشف بنصه والحق أقول أي ولا أقول إلا الحق على حكاية لفظ القسم به (قوله قيل أي فالحق قسمي أو فالحق
منى أو فالحق أنا) هـ ذاق في بعض النسخ وفي بعضها بدل فالحق منى فالحق بمعنى والصواب الأول لأن معنى قسمي
فكيف يطف عليه بما وثم لا ينبغي أن الحاق مقابل للباطل أن كان التقدير منى واسم من أسماءه تعالى أن كان التقدير أنا ومحملي
لهما أن كان التقدير قسمي (قوله والتاسع بين أجزاء الصلة) الظاهر أن يقول بين جنتين غير مستقلتين بأن تكون الأولى صلة
والثانية عطفاً عليهما لأن ترهقهم ذلة إذا كان معطوفاً على الصلة تكون صلة لأجزاء الصلة والصلة بجملة غير مستقلة (قوله ثم أنه)
أي كون جملة ما لهم من الله من عاصم خبر عن الذين كسبوا السيئات ليس بتعين لجواز أن يكون الخبر جزءاً سيئة عتلاها بأن
يقدر وفيه رابط يربطها بالابتداء نحو لهم كما سيأتي إليه المصنف (قوله ويحتمل وهو الظاهر) في البصر وأجاز ابن عطية أن يكون
الذين في موضع جر عطفاً على قوله للذين أحسنوا أو يكون جزءاً خبره قوله والذين على إسقاط حرف الجر أي وللذين كسبوا
السيئات جزءاً سيئة عتلاها فيتعادل التقسيم كما تقول في الدار زيد والقصر عمرو أي وفي هذا القصر عمرو وانتهى وهذا هو
الاحتمال الذي ذكره المصنف إلا أن تقرير ابن عطية ظاهر في أنه على قول سيبويه في قولهم في الدار زيد والجرة عمرو وتقرير
المصنف ظاهر في أنه على قول الاخفش ولا حاجة إلى تكلف جعله على قول سيبويه لأن المصنف يميز قول الاخفش لأنه قال
في الباب الرابع في آخر العطف على معمول عاملين وبعد فالحق جواز العطف على معمول عاملين مختلفين (قوله وذلك من
العطف على معمول عاملين مختلفين عند الاخفش وعلى انضمام الجار عند سيبويه والمختلfin) الإشارة بذلك إلى قولهم في الدار
زيد والجرة عمرو وقوله على ضم الجار عطف على من العطف (قوله ولا أخاف علم زيد) قال الرضي وجاء على قوله لكن لا إلى حد
الشذوذ في المتن وجمع المذكر السالم وفي الأب والآخر من بين الأسماء الستة إذا واصلها باللام الجر أن دعوى حكم الإضافة بحذف
نون المثنى والجمع واثبات الالف في الأب والآخر حتى يكون مضافاً واللام زائدة فيكون معرباً ومذهب النحويين وجهور
النحاة أنه مضاف حقيقة باعتبار المعنى فقليل لهم اللام لا يظهر بين المضاف والمضاف إليه بل تقدر أجابوا بأن اللام ههنا أيضاً
مقدرة وهذه الظاهرة تأكيدها وقال ابن الحاجب الوجه أن يقال أنه شبه المضاف فاعطى حكمه من اثبات الالف في أبا
وأخا وحذف النون في ثلاثي ومسلمي (قوله مكره أخاك) أصل هذا أن شخصاً رأى في موقف حرب فقليل له في ذلك فقال
مكره أخاك لا بطل (قوله * كان وقد أتى حول تمل إلى آخره) الحول السنة والكميل الكامل والاثني بالثلاثة جمع اثنية
بضم الهاء وكبرها مع تشديد المنة التحتية وهي الجبري وضع عليه القدر وتشديد الياء في الجمع وتخفيف والمنول من الاضداد
يطلق على المنتهيات وعلى الملتصقات بالأرض (قوله ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية تقدمت على صاحبها) هذا مبنى على
جواز تقديم الحال المصدرة بالواو وقد منه الغاربية وإجازه الجمهور (قوله كان قلوب الطير إلى آخره) هذا البيت لا مرئي

القبس يد كرفيه العذاب وهي معروفة بأننا كل نلوب الطير والحشف أردنا الثمر اليساس وربطها وباسا حالان من
القلوب على معنى ربطا به ضم او يابس به ضم (قوله ليت وهل ينفع شيأ ليت الى آخره) آيت الثالثة مؤكدة للاولى وأما الثانية
فأريد بها (قوله وما أدري وسوف الى آخره) تقدم الكلام عليه في أم (قوله * أخالد قد والله أطا عشوة *) هذا
صدر بيت غيره * وما قائل المعروف فينايه نف * وقد تقدم الكلام عليه في قد (قوله وقد تضمنت هذه الآية الاعتراض
بأكثر من جملة) هكذا قال صاحب التلخيص واعترضه بهاء الدين السبكي بأن المراد بقولنا أكثر من جملة أن لا تكون احدا هم
معهم ولذا لا نرى والا ففى في حكم جملة واحدة وقوله تعالى يجب التواين خبران وقوله ويجب التطهيرين معطوف على
الخبر فلا يكون مع ما قبله جملتين معترضتين وفي الشرح يحتمل ان تكون هذه الجملة خبرا لمبتدأ محذوف والجملة عطف على الجملة
الاولى المستأنفة ويكون التمثيل وقع على هذا الوجه المحتمل وان كان الاول أولى والآية مثال لا دليل وأقول فيه نظرا
لو كان التمثيل على هذا الوجه المحتمل لبيّنوا انه عليه ولم يطابقوا بل الجواب منع ان المراد ان لا تكون احدا هم معمولة
للاخرى (قوله وفي التلخيص نظر) يجب عنه بان في هذه الآية الثانية اعتراض واحد بجملة من لان مجموع جاتي قوله وانه لقسم
وقوله تعالى لو تعلمون اعتراض بين قوله تعالى فلا أقسم بمواقع النجوم وقوله تعالى انه لقرآن كريم ثم إحدى الجملتين وقعت
ا. تراضابين خبر الجملة الاخرى ونعمته وذلك لا يخرج مجموع الجملتين عن كونه اعتراضا واحدا بين شيئين (قوله وقد مر ان
التمشيري أجاز في سورة الاعراف الاعتراض بسبع جمل على ما ذكر ابن مالك وزعم أبو علي انه لا يعترض بأكثر من جملة) في
الشرح ظاهر هذا الكلام انه أخذ لا يفي على من كلامه على هذا البيت القول بامتناع الاعتراض بأكثر من جملة وفيه نظر لانه
ليس في كلامه هذا ما يؤخذ منه منع ذلك مطلقا لا احتمال ان يكون الباعث في هذا البيت على منع الاعتراض بجملة من ما يلزم
على ذلك من تكثير خلاف الاصل وذلك لان الاعتراض على خلاف الاصل والحذف كذلك وهذا لا يلزم منه المنع مطلقا
انتهى وأقول قول أبي علي لئلا يلزم الاعتراض بجملة من ظاهر في منع الاعتراض بجملة من مطلقا وكذلك فهمه ابن مالك كما دل
عليه قول المصنف وقد اعترض ابن مالك الى آخره ثم في الشرح ولشأن ان يقول لا يلزم من تقدير آية مصدر الاو بت الاعتراض
بجملة من لا احتمال ان تكون هذه المقدرة مفعولا ثانيا لارافى وقوله قد طالبت غير منبيل حال من فاعل أرى أو مفعوله الاول
ومنبيل اسم فاعل من أنال اذا عطى (قوله وعلى قولهم يخرج الحديث لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت وأما على قول
البصريين فيجب تنوينه وليكن الرواية لتأجأت بغير تنوين) في الشرح بل ويخرج على قول البصريين أيضا بان يجعل مانع
اسم لامفردا مبنيا وانما محذوف أى لا مانع مانع لما أعطيت واللام للتقوية فلان تقول تتعلق ولك ان تقول لا تتعلق
وكذا القول في ولا معطى لما منعت وجوز الحذف ذكر مثل ما حذف وحسنه دفع التكرار وقد ذكر المصنف في الباب
الخامس في المثال الثالث من الجملة الثانية ان جماعة علماء الظروف من قوله تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله لا تريب
عائكم اليوم ومن قوله عليه السلام لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت باسم لا قال وذلك باطل عند البصريين لان اسم
لا حينئذ مطول فيجب نصبه وتنوينه وانما يتعلق بمحذوف الا عند البغداديين قلت يخرج الحديث على وجه جائز عند البصريين
وهو يتعلق بمحذوف وذلك منافي للحصر المفاد هنا بتقديم المفعول من قوله وعلى قولهم أى قول البغداديين يخرج الحديث
وأقول بعد تسليم ان تقديم المفعول من قوله وعلى قولهم لا فادة الحصر لا يريد بقوله يخرج الحديث تخريجه مطلقا اعتمادا
على ما سبق قوله في الباب الخامس وانما يريد تخريجه بقيد تعلق اللام باسم لا وذلك انما هو على قول البغداديين وأما على قول
البصريين فيجب تنوينه (قوله لعمرى والخطوب مغيرات الى آخره) المظن مصدر ميمي يقال ظعن اذا سار والمصدر ظعن
باسكان العين ونحوها وباليتة عدته وأكثر ثبته وهو متعده بنفسه (قوله وبانه يجب ان يقدر للباء متعلق محذوف أى أرسلناهم
بالبيئات) في الشرح كيف يجب تقدير المتعلق مع احتمال المقام لا مورشتى خلافه قال الزمخشري اما ان يتعلق بما أرسلنا اذلا
تحت حكم الاستثناء مع رجالا أى وما أرسلنا الا رجالا بالبيئات كقولك ما ضربت الا زيدا بالسوط لان أصله ضربت زيدا بالسوط
وأما رجالا صفة له أى رجالا متتابعين بالبيئات واما ما أرسلناهم كما قيل بم أرسلنا فقلت بالبيئات فهو على كلامين والاول
على كلام واحد واما يوحى أى يوحى اليهم بالبيئات واما بلا تعلمون على ان الشرط في معنى التبعييت والالزام كقول الجبر
ان كنت عمات لا فاعطاني حتى وهب ان المصنف أبطل بعض هذه المحتملات بقوله ولا يستثنى بأداة واحدة شيئا ولا يعمل

ما قبل الا فيما بعد هذا الا في المسائل الثلاث التي ذكرها فاحتمال تعلقه بالاعلمون ظاهر لم يعط له شيء فثبت ان وجوب تعلقه
بمحذوف منتف انتفى ما في الشرح (قوله لانه لا يستثنى باداة واحدة شيئا) في الشرح كان ينبغي ان يقول باداة واحدة دون
عطف ليسلم من النقض بنحو ما قام الازيد وعمر وروما ضربت الابكر او خالد افان مثل هذا اجاز بانفاق و أقول لا حاجة الى
الاحترار بما ذكر لان ما قام الازيد وعمر وروما ضربت الابكر او خالد الم يستثنى فيه باداة واحدة شيئا وانما المستثنى شيء
واحد واتبع بالعطف عليه آخر ثم في الشرح وأما اذا لم يكن ثم عطف ففي المسئلة خلاف فتع من ذلك جماعة منهم ابن مالك
وأجازة آخرون وعليه معنى صاحب الكشف في مواضع منها هذه الآية ومنها قوله تعالى لا تدخلوا بيوت النبي الا به
قال ان المستثنى الطرف والحال جميعا وان المحصر في كل منهما مقصود أي لا تدخلوا في وقت من الاوقات على حال من
الاحوال الا في هذا الوقت على هذه الحال (قوله أو تابعه بنحو ما قام أحد الازيد افاضل) في الشرح يلزم على اجازة هذا
التركيب وقوع الفصل بين الموصوف وصفته بالا وهو ممتنع على ما صرح به المصنف في آخر هذا الباب نقلا عن الانخفش
وارنضاه وجوابه ان ذلك حيث تكون الصفة واقعة في مركزها الاصل كما اذا وقع التفريع في النعت بنحو ما صرحت باحد
الاقائم بالجزم فيمتنع وأما حيث تكون الصفة من الة عن المحل الذي تستحقه بطريق الاصل فلا يضر لان اصاله المحل تجزئها
الى التقدم واللصوق بالموصوف فكانه لم يقع فصل في التحقيق نظر الى الاصل كما نحن فيه فان الصفة من قولنا ما قام أحد
الازيد افاضل محلها ان تقع الى جانب أحد الموصوفين والفصل عرض لغرض فلم يكثر به وأقول الفصل الذي عرض هنا لغرض
ان كان الا فينبغي ان لا يمتنع التفريع اذا وقع في النعت وحده وان كان المستثنى فعدم الاكثرات في هذا المعارض لا يؤدي الى
لصوق الصفة بالموصوف وانما يؤدي الى لصوقها بالافينبغي ان يمتنع كلا الصورتين فالاولى الجواب بان ما سبقه قوله المصنف
مذهب الانخفش وما ذكره هنا مذهب غيره ثم في الشرح فان قلت من المعلوم ان البدل في غير ما موجب هو الراجح وزيد
هنا مستثنى من احد الواقع في غير الايجاب فكان الاولى فيه الرفع على البدل فبال المصنف عدل عن النطاق به كذلك قلت
ليس المستثنى منه أحد بمجرد مع قطع النظر عن صفته والاستثناء منه منظور الى الصفة والمستثنى منه المجموع وقد أخر
به عن المستثنى فصدق ان المستثنى لم يقع بعد المستثنى منه بل يقدم على بعضه فلذلك نص به (قوله وان المعنى ولا تظهروا
تصديقكم بان أحد ايؤتى من كتب الله مثل ما أوتيتهم وبان ذلك الاحدي حاجوكم) أشار في هذا التقرير الى ان يحتاجوكم على
هذا الوجه معطوف على تؤمنوا وان فاعل يحتاجوكم عائد الى أحد دلالة في معنى الجمع لكونه في سياق الذي وفسرأ وبالواو
لان لا الناهية اذا دخلت على معطوف ومعطوف عليه باوعم النهى كل واحد منهما مالا ن أول احد الأمرين مهم ما وامتناع
المهم من أمرين لا يتصور الا بامتناع مجموعهما (قوله وهو متعلق بمحذوف مؤخر) لان القصد افاة الالهتسام والظاهر
وذلك بتقديم المعمول ويحتاجوكم على هذا الوجه معطوف على يؤتى واوله تنوين وأجازوا ان يكون هدى الله بدلا من الهدى
لاخبار الان والخبر قوله ان يؤتى ويكون يحتاجوكم منصوبا باضمار ان بعد أو أي حتى يحتاجوكم عند ربكم فيغلبوكم لانكم تعلمون
حجة دين الاسلام واحد على هذا الوجه ليس بمعنى الجميع لان ذلك لا يكون الا في نفي بل بمعنى الواحد وهو مقرر دعني به النبي
صلى الله عليه وسلم (قوله والثاني ان في الوجه الاول عمل ما قبل الا فيما بعد هاهنا مع انه ليس من المسائل الثلاث المذكورة آنفا)
في الشرح فيه نظر وذلك ان المدعى أولا ان الوجهين صحيحان وان الثاني منهما أرجح من الاول فلا ينأى حينئذ لتعليل ذلك
بما أورده هنا لان مقتضاه بطلان الوجه الاول من حيث اشتماله على المحذور الذي أشار اليه فتأمل وأقول لم يدع المصنف
حجة الوجهين ولم يتعرض في كلامه لذلك وكون الثاني أرجح من الاول لا ينافي كون الاول مشتملا على محذور أو مكره ليس
في الثاني بل ذلك سبب لبرئانه على الاول ولو سلم فترجح المصنف هذا على الاول ليس بالنسبة الى من يمنع على ما قبل الا فيما بعد هاهنا
وليس واحدا من الثلاث المذكورة لان الوجه الاول ليس بصحيح عنده بل بالنسبة الى من يجيز ذلك وحاصله ان هذا الوجه
أرجح من الاول لخاوه عن هذا الذي قيل انه ممتنع واشتمال الاول عليه (قوله ان الثمانين الى آخره) تقدم الكلام عليه
وعلى البيتين اللذين بعده من قريب (قوله فيمن ضم الباء) ينبغي ان يقول وقرى بباء الغيبة احترازاعن من ضمها
وقرى بالتاء خطا بالؤمنين فان هذه القراءة ليست من تعدى الفعل المتصل الى ضميره المتصل وسكان المصنف لم
يحترز عنها لان مراده فيمن ضم الباء من السبعة وهذه ليست منهم (قوله فانما يتبع في الآية العطف) هذا جواب شرط
مقدم أي اذا قرر هذا فانما يصح في الآية العطف ولقائل ان يقول يصح العطف المذكور بدون ما ذكر لان التسامع

يغتفر فيه مالا يغتفر في غيره (قوله وقد فهم مما أوردته من ان المعارضة تقع طلبية ان الحالية لا تكون الاخبارية وذلك بالاجماع)
قال الرضى اما وجوب كون الحال جملة خبرية فلان مقصود المجي بالحال تخصيص وقوع مضمون عام له بوقت وقوع مضمون
الحال فمضى قولنا جازي زيد راكبا ان المجي الذي هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال ومن
ثم قيل ان الحال تشبه الظرف معنى والانشائية اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء وانت في الطلب لست على يقين من حصول
مضمونك فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول المضمون واما الايقاعية فتجوز وتزوجت وطلقت فان
المتكلم به لا ينظر الى وقت يصح له فيه مضمون بل مقصوده مجرد ايقاع مضمون وهو مناف لقصد وقت الوقوع بل يعرف
بالعقل لا من دلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه انتهى وفي الشرح وقرر الحديث وجهه انه تراط
الخبرية في الحالية بان قال الحال وان كانت تكبر المبتدأ في المعنى الا انها حكم خبري لانها قيد والقيود قد تكون ثابتة باقية مع
ما قيد بها او الانشاء لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويؤول بزواله فلا يصلح للقيد ولذا لم يقع الانشاء شرطا ولا صفة الا اذا قامت
المجوز لوقوع الانشاء خبرا او صفة بالنحو بل ينبغي ان يجوز وقوعه حالا بالتأويل ادلا فرق انتهى واقول الامر كذلك فقد
قال السيد في حاشية المطول الجملة الانشائية لا يصلح ان تقع حالا غير مؤولة بالقول كما في قوله جذب الليالي ابطى او اسرع
والحقيق ان الحال هذا هو القول المقدر والجملة الانشائية مقولة فلا تكون حالا الا على سبيل المجاز انتهى وسيد كر
المصنف في اول الكلام على الجملة التفسيرية ان جملة هل هذا الا بشر مثلكم يجوز ان تكون معمولة لقول محذوف هو حال
لا يقال هذا مناف لقول بان الحالية لا تكون الاخبارية ولتخطئة من قال في ولا تضجر ان الوالوال ولا نهاية لانا نقول ذلك
على ان يكون الحال نفس الجملة وهذا على ان يكون مفردا من لفظ القول والجملة مقولة ثم في الشرح وانظر من أين فهم
من كون المعارضة تقع طلبية ان الحالية لا تكون الاخبارية وانما فهم انهم لا تقع طلبية وهذا اعم من كونها لا تقع الاخبارية
والاعم لا اشعاره بالانحس واقول اراد بالطلبية هنا الجملة التي ليست بخبرية دل على ذلك قوله في صدر المسئلة ان المعارضة تقيد
عن الحالية بانها تكون غير خبرية ودل ايضا على انها تفرد عن الحالية بغير الاخبارية وتشترك معها في الاخبارية وذلك مستلزم
لكون الحالية لا تكون الاخبارية (قوله واما قول بعضهم في قول القائل اطلب ولا تضجر من مطلب) هذا مصدر بيت عجزه فاقه
الطالب ان يضجرا وبعده اما ترى الجبل به كراهه في الصخرة الصماء قد اثرا وصرح المصنف في الباب الخامس في النوع
الثامن من الجهة السادسة بان ذلك البعض هو الامم المحلى (قوله فقلت ادعى الى آخره) اندى من الندى بفتح النون والقصر
وهو بعد ذهاب الصوت يقال فلان اندى صوتا من فلان اذا كان بعيد الصوت كذا في الصحاح وادعوا بالنصب ولصوت بكسر
اللام وينادى بكسر الدال ونصب آخره وانشد صاحب الصحاح هذا البيت فقلت ادعى وادعوا فان اندى الى آخره (قوله الثاني
انه يجوز تصديرها بدليل استقبال) أي الثاني من الامور التي غير المعارضة من الحالية ان المعارضة يجوز تصديرها بدليل
استقبال بخلاف الحالية قال التقاضي في المطول ويشترط في الجملة الواقعة حالا خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن
ونحوهما وذلك لان هذه الحال والحال التي تقابل الاستقبال وان تباينتا حقيقة لان لفظ يركب في قولنا يجي زيد غد ايركب
حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم لكنهم استنبطوا تصدير الجملة الحالية بعلم
الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الجملة وفي حاشية السيد هذا توجيه منقول من كلام الرضى وهو مستبشع جدا
وكيف لا والحال بالمعنى الذي نحن بصدده يجمع كلاما من الازمنة الثلاثة على السواء ولا ينافي الحال بمعنى الزمان الحاضر
المقابل للاستقبال الا في اطلاق لفظ الحال على كل منهما شرا كالفظيا وذلك لا يقتضى استنباط تصدير الجملة الحالية بعلم
الاستقبال كما لا يخفى على أحد والصواب ان الافعال اذا وقعت قيودا لماله اختصاص باحد الازمنة فهم منها المستقبلية
وحاليتها وماضويتها بالقياس الى ذلك المقيد لا بالقياس الى زمن التكلم كما في معاني الحقيقة وحينئذ يظهر صحة كلامهم
في وجوب تجريدها الجملة الواقعة حالا عن علامة الاستقبال اذ لو صدرت بهم الفهم كونها مستقبلية بالقياس الى عاملها (قوله
وكالشرطي فهل عسيتم ان تؤايم ان تفسدوا) في الشرح قال المطرزي لا تقع جملة الشرط حالا لانها مستقبلية فلا يجوز جازي
ان يسأل يعط فان أردت صحة ذلك فاجعل الجملة الشرطية خبرا من الحال له كقوله جاء زيد وهو ان يسأل يعط ويكون الحال
حينئذ الجملة الاسمية انتهى وفي المطول فان قامت هل تقع الجملة الشرطية حالا أم لا قالت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا أريد ذلك

لزم ان تجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما أريد الحال عنه نحو جاءني زيد وهو ان يسأل به طليكون الواقع موقع الحال هو
الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضى اصدار الكلام لا يكاد يرتبط بشئ قباه الا ان يكون
له فضل قوة ومنزلة اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعمة فان المبتدأ لعدم استغنائه عن الخبر يصرف الى نفسه ما وقع بعده مما فيه
أدنى صلاح لذلك وكذا النعمة لما بينه وبين النعمت من الاشتراك والاتحاد المعنوي حتى كأنهما شئ واحد بخلاف الحال فانها
فضلة تنقطع عن صاحبها (قوله وانما جاز لا ضرب بنه ان ذهب وان مكث لان المعنى لا ضرب بنه على كل حال) في الشرح ومن هنا
جاء الزمخشري الجملة الشرطية في قوله تعالى فقل له كمثل الكلب ان تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث حالا وذلك لان معنى
الشرط غير مراد الا ترى ان الله قد علق على الحل وتركه ولذلك قال كانه قيل كمثل الكلب ذابلا دائم الذلالة لا هتافا في الحالين
وإظهار هذا قولك أحسن من الزيد وان اساء اليك فتعمل وان اساء حالا مع وجود ان لا يسلخ الشرط هنا عنه او هي التي
يسمونها بان الوصاية والمتصلة انتهى واعلم ان اللام في قول المصنف لان المعنى بمعنى مع كافي قول الشاعر فلما نفرقنا كافي
ومالك • اطول اجقاع لم نبت ليله معا وان قوله اذ لا يصح تعليل بقدر مفهوم من الكلام هو لان كلمة الشرط هنا تجردت
عن معناه وذلك ان كلامه لما اقتضى ان الجملة الحالية يجب تجردها عن الشرط ورد عليه نحو لا ضرب بنه ان ذهب وان مكث
مع ان المعنى فيه على الحال فاجاب بان جملة الشرط هنا تجردت عنه اذ لا يصح ان يشترط وجود الشئ وعدمه شئ واحد
والاقرب ان تكون اللام للتعليل ويكون معنى قوله لان المعنى لا ضرب بنه على كل حال لان كلمة الشرط هنا تجردت عن معناه
ويكون قوله اذ لا يصح تعليل لهذا التعليل (قوله واعلم فعمل المرء ينعمه الى آخره) ان تخففه من الثقيلة واسمها محذوف (قوله
الرابع انه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت كقول المتنبي يا حاديي غيرها الى آخره) انما لم يجر ذلك في الحالية
لان المضارع المثبت لما كان على وزن اسم الفاعل ومعناه وجب ان يربط بما يربط به اسم الفاعل والذي يربط به اسم الفاعل
اذا كان حالا انما هو الضمير لا الواو وحاديي بالحاء المهملة تشبيهه ما دام فاعل من الحد وبالذال المهملة وهو سوف الابل والغذاء
لهما وقد حذوت الابل حذوا وحذاء ويقال للشمال حد والانهما الحد والحد والحد أي تسوقه والعبر بكسر الهمزة المهملة الابل
التي تحمل الميرة (قوله تنبيهه للبيانين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح الصويين) في التخصيص الاعتراض يكون
في اثناء كلام أو بين كلامين متصلين بمعنى بجملة أو أكثر لا محمل لها من الاعراب لئلا تكون سوى دفع الابهام وليس المراد
بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون
الثنائي بيان الاول أو توكيدا أو بدلا منه وقال قوم قد تكون النكته في الاعتراض دفع الابهام ثم يجوز بعض هؤلاء وقوع
الاعتراض آخر جملة لا تليها جملة متصلة بهم ابان لا يليها جملة أصلا فيكون الاعتراض في آخر الكلام أو تليها جملة غير متصلة بها
معنى وهذا صريح في مواضع من الكشف في قوله الجملة الثالثة التفسيرية وهي الفضلة الكاشفة للحقيقة ما تليها في
الشرح وهذا تعريف غير مانع لصدقه على الجملة الحالية في قولنا سررت الى زيد النحوي وهو ما جاز الاحسان الا الاحسان
اذ هي فضلة كاشفة للحقيقة ما تليها من النحوي فيلزم ان لا يكون لها محل من الاعراب وهو باطل انتهى وأقول بعد تسليم ان
مثل هذه الجملة في محل نصب على الحال مراد المصنف بالفضلة الجملة التي لا محل لها من الاعراب فلا ترد الجملة التي أوردناها لان لها
محللا منه وذلك انه قال عند الثامن من مواضع المفسرة انه احتراز بالفضلة عن المفسرة التي لها محل وهي المفسرة لتفسير الشأن
وعن المفسرة في باب الاشتغال فقد قيل انما تكون ذات محل (قوله فخافه وما بعده تفسير المثل آدم لا يا بارة ما يعطيه ناهرا لفظ
الجملة من كونه قدر جسد من طين ثم كون) فيه نظرا لان خلقه وما بعده اذا كان تفسير المثل آدم كان باعتباره ما يعطيه ناهرا
اللفظ وقد أراد المصنف ما قال الزمخشري الا ان عبارته سالمة عن هذا النظر فانه قال في الكشف وقوله خلقه من تراب بجملة
مفسرة لما شبهه عيسى بآدم أي خلق آدم من تراب ولم يكن من أب ولا أم فكذلك حال عيسى فان قلت كيف شبه به وقد وجد
هو بغير أب ووجد آدم بغير أب وأم قلت هو مثله في أحد الطرفين ولا يمنع اختصاصه دون بالدارف الاخر من تشبيهه به لان
حال المماثلة مشاركة في بعض الاوصاف ولانه شبه به في انه وجد وجودا خارجا عن العادة المستمرة وهما في ذلك تطيران ولان
الوجود من غير أب وأم أغرب واخرق للعادة من الوجود من غير أب فتشبهه الغريب بالاغرب ايمكون أقطع للخصم واحسن
لمسادة شبهته اذ انظر فيما هو أغرب مما استعربه وعن بعض العلماء انه أسرى بالروم فقال لم تعبدون عيسى قالوا لانه لا أب له قال
فآدم أولى لانه لا أبوين له قالوا كان يحبي الموفى قال فخر قيسل أولى لان عيسى أحياء أربعة نفر وخر قيسل أحياء ثمانية آلاف
قالوا

قالوا لك ان يبرئ الائمة والارض قال فجر جيس اولي لانه ذبح واسرق ثم قام سالما انتهى ما في الكشف (قوله وعلى الاول
 فالجزم في جواب الاستفهام تزيلا للسبب وهو الدلالة منزلة السبب وهو الامتنان) وهذا جواب عن اعتراض الزاجح على
 الوجه الاول فانه قال وقد غلط به من الضميرين في قوله ان يفر لكم جواب هل ادلسم لانه ليس اذا دلسم النبي صلى الله عليه
 وسلم على ما ينفعهم غفر الله لهم وانما هو جواب تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله لان معناه الامر اى آمنوا بالله
 وبما هدوا في سبيله يفر لكم (قوله الرابع وما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم) في الكشف ومثل الذين خلوا من قبلكم حالهم
 التي هي مثل في الشدة ومستم بيان للمثل وهو استئناف كان قائلا قال وكيف كان ذلك المثل فقيل مستم اياه اساء قال
 التفتازاني ولا يخفى ان الذي يصيهم مثل حالهم وشبهه لان نفسه في الكلام حذف (قوله والحال لا تأتي من المضاف اليه في
 مثل هذا) وذلك ان المضاف هنا ليس بجائز العمل في الحال كما في قولك يهني ضرب اللص مكتوبا ولا يجوز من المضاف اليه كما
 في قوله تعالى وزعمنا في صدورهم من غل اخوانا ولا يشبهه جزء من المضاف اليه كما في قوله تعالى ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا
 ولا يأتى الحال من المضاف اليه الا اذا كان المضاف واحدا من هذه الثلاثة وفي التعليق والحالية متجهة من الضمير في خلوا
 (قوله وترميني بالطرف اى انت مذنب) هذا صدر بيت بحزبه وتقليدني لكن اياك لا اقلى وقد تقدم في اى بالفتح والسكون
 (قوله ان لم تتدر الباء قبل ان) انما قيد بذلك لان الباء اذا قدرت قبل ان كانت ان مصدرية لا تفسيرية (قوله والتحقيق انها
 جواب لقسم مقدروا ان المفسر مجموع الجملتين ولا يمنع من ذلك كون القسم انشاء لان المفسر هنا انما هو المعنى المتحصل من
 الجواب وهو خبري) في الشرح هذا الكلام فيه تدافع لانه اذا كان التحقيق ان المفسر مجموع الجملتين فكيف يقال ان المفسر
 هنا انما هو المعنى المتحصل من الجواب وهذا يلزم منه ان لا يكون للجملة الاولى مدخل في التفسير فلا يكون التحقيق ان
 مجموع الجملتين هو المفسر وأقول العمد من الكلام القسمة هو الجواب والقسم تأكيده فلذا قال ان المفسر هو المعنى
 المتحصل من الجواب (قوله ثم اعلم انه لا يمنع كون الجملة الانشائية مفسرة بنفسها) يعني بدون حرف تفسير اى وان (قوله
 والثاني ان يكون مفردا مؤديا عن جملة نحو وأسر والنجوى الذين ظلموا) في الشرح لا يتعين في هل هذا الا بشر مثلكم ان
 تكون جملة مفسرة للنجوى لا محصل لها من الاعراب بل يجوز ان تكون في محل نصب على انها بدل من المفعول به الذي هو
 النجوى فان قلت ليس هذا من الابواب التي يصح وقوع الجملة فيها مفعولا قلت الجملة هنا مراد بها لفظها على تقدير البدلية
 فهي في حكم المفرد وكأنه قيل وأسر وهذا الكلام وأقول لا يلزم من التمثيل بهل هذا الا بشر مثلكم للجملة المفسرة
 تعينه لها وانما يلزم جوازها وتذكر المصنف في اول الكلام على الجملة المفسرة انه يجوز في هل هذا الا بشر مثلكم ان
 يكون تفسير النجوى وبذلك لا منه على قول الكوفيين وان يكون معمولا لا قول محذوف هو حال ولا حاجة الى جواب الشارح
 بان الجملة هنا مراد بها لفظها لان الجملة على تقدير كونها بدلا من النجوى ليست مفعولا به وانما هي تابعة للمفعول به ويغفر في
 التوابع والثواني ما لا يغفر في المتبوعات والاولى (قوله وانما قلنا فيما مضى ان الاستفهام مراد به النفي تفسير لما اقتضاه
 المعنى وأوجبه الصنعة لاجل الاستثناء المفرغ لان التفسير أوجب ذلك) هذا جواب سؤال يرد على ما تضمنه قوله الثاني
 ان يكون مفردا مؤديا عن جملة نحو وأسر والنجوى الذين ظلموا فانه يتضمن كون هذه الجملة أعني هل هذا الا بشر مثلكم
 انشائية تفسيرية وتقرر السؤال انه قد مضى في اول هذه الجملة ان هل هذا النفي ومعلوم ان النفي من قبيل الخبر وفي الكلام
 على الجملة المعترضة حيث اعترض على ابن مالك وفي الكلام على هل ان الاستفهام في هذه الآية مراد به النفي والجملة خبرية
 وتقدير الجواب انما نقل فيما مضى ان الاستفهام هنا مراد به النفي لاجل ان الجملة تفسيرية بل قلناه لاجل ان المعنى اقتضاه
 وأوجبه الصنعة لاجل الاستثناء المفرغ فهذه الجملة خبرية معنى انشائية لفظا (قوله ويجوز ان تكون ليس بجنه جوابا
 لبدأ) لانه من أفعال القلوب يقال بداله في هذا الامر بدء أى نشأله فيه رأى (قوله ولقد علمت لتأتين منيتي) هذا صدر بيت بحزبه
 * ان المنايا لا تطيش سهامها وفي الشرح اختلاف في الجملة الواقعة بعد الفعل الذي ضمن معنى القسم كهذا المثال فقيل في
 محلي نصب بذلك الفعل وقيل لا لان القسم لا يعمل في جوابه وزعم ابن خروف ان دخول معنى القسم في علم لا يكون الامع اسم
 الله تعالى ورده ما أنشده المصنف (قوله وقال الكوفيون الجملة فاعل ثم قال هشام وثعلب وجاعة يجوز ذلك في كل جملة) في
 الشرح ما أظن ان أحدا من الكوفيين ولا غيرهم ينزع في ان من خصائص الاسم كونه مسندا اليه فيحمل ما ذكره من

جواز وقوع الفاعل جملة على معنى ان المصدر المفهوم من الجملة هو الفاعل المستند اليه معنى وغايته ان التأويل هنا وقع
 بغير واسطة حرف مصدرى فهو كما يقول الكل في نحو وقت حين قام زيد من ان الجملة وقعت مضافا اليه مع ان الاضافة من
 خصائص الاسم كالاستناد اليه لكن الجملة هنا مؤولة عندهم بفرد أى حين قيام زيد ولا بدع في هذا لانه وجد مطردا في
 الاضافة وفي باب النسوية نحو سوا على أقت أم قدمت أى قيامك وقعودك وفي لا تأكل السمك وتشرب اللبن أى لا يكن منك
 أكل سمك مع شرب لبن فهو شام ومن قال بقوله الحق وامثل يهينى يقوم زيد بتلك الابواب (قوله ويعد فعندى ان المسئلة
 صحيحة ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات وعلى ان الاستناد الى مضاف محذوف لا الى الجملة) في الشرح يمكن ان
 يكون هذا مراد القرا ومن ذهب الى قوله أعنى ان الاستناد في التحقيق الى مضاف محذوف لا الى الجملة لكن لما حذف
 المضاف وأقيمت الجملة مقامه جعل الاستناد اليها وتقدير ذلك مع كون المعلق استفهاما ما ذكره المصنف وأما اذا كان غير
 استفهام نحو ظهر لي ما قام زيد فيقال الاصل ظهر لي مضمون ما قام زيد (قوله ويعد في واذ قيل ان وعد الله حق) بعده
 عطف على بانه وفي التعليق وعده في هذه الآية لا يرد على أوامك القوم لانهم لم يقولوا النسائب الجار والمجرور وانما
 قلوا به في محل خاص لقيام المتقضى لذلك عندهم فلا يرد عليهم كون الجار والمجرور مفقودا من محل آخر انتهى وأقول اذا كان
 القائل بان الطرف في هذا المحل نائب عن الفاعل انما قال ذلك فرارا من ككون الجملة نائبة عن الفاعل ومنعاه ورد عليه
 ما لا ظرف فيه وانما فيه الجملة وحدها (قوله وفي المثل زعموا مطية الكذب) شبه ما يقدمه المتكلم امام كلامه ويتوصل
 به الى غرضه من قوله زعموا كذا وكذا بالمطية التي يتوصل بها الى حاجته فان الرجل اذا أراد المسير الى بلد في حاجته ركب
 مطية وسار حتى يقضى حاجته وفي بعض النسخ مظنة بكسر الفاء المعجمة بعد هان ون مشددة وهو تصحيف (قوله وعن الجملة
 المفسرة في باب الاشتغال فتدقيل انما تكون ذات محل كما سيأتى) هو ما ذكره به نحو سطرين عن الشالويين انما بسبب
 ما يفسره وفي الشرح لا يخرج الجملة المفسرة في هذا الباب بقيد الفضلة في مثل قولنا قام زيد عمر اضربه لانها هنا مفسرة
 للمحال فهي فضلة وأقول قد بينا ان مراده بالفضلة الجملة التي لا محل لها من الاعراب فلا يرد عليه ما أورده لان له محالا (قوله
 ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة) في الشرح قد أجازوا في قوله تعالى واتقوا الذي أمركم بساته لمون أمركم بانعام
 وبنين وجنات وعيون ان تكون جملة أمركم الثانية بدلا من الاولى وأجازوا في قول الشاعر * أقول له ارحل لا تقين عندنا
 ان تكون لا تقين بدلا من ارحل ولم أر من انتقد ذلك بانه خلاف مذهب الجمهور فينبغي تحرير النقل في ذلك وأقول الذين
 أثبتوا في الآية والبيت البدل هم البيانون أثبتوا في الآية بدل البعض وفي البيت بدل الاستئصال وهم بالنسبة الى باقي
 النخبة خلاف الجمهور وفي حاشية التفتازاني عند قول صاحب الكشاف ان انما نحن مستترون بدل من انما هم ثم النادر
 انه بمنزلة بدل الكل وأرباب البيان لا يقولون بذلك في الجمل التي لا محل لها ويعنون بمالا محل له مالا يكون خبرا أو صفة أو حالا
 وان كان في موضع المفعول للقول انتهى (قوله وقد بينت ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة
 مفسرة) هذا اعتراض ثان على الشالويين وحاصله انه أطلق المفسرة على جملة الاشتغال وهو خلاف الاصطلاح ويمكن الجواب
 عنه بان الشالويين أراد المفسرة بالمعنى اللغوي دون الاصطلاحى وهو متناول لجملة الاشتغال (قوله ان الجزم في ذلك) أى في
 المفسر في البيت المذكور وهو مؤمنه (قوله * لا تجزى ان منفسا أهلا كتبه) هذا صدر بيت بحزبه * فاداهما كت فعند ذلك
 فاجزى * (قوله وساغ اضماران) يعنى في هذا البيت ونحوه وان لم يجز اضمار لام الامر يعنى في المحل الصالحة له الاضرورة
 يعنى ضرورة الشعر مع ان كلامهم ما أداه جزم لا تساءلهم في ان مالم يتسأ وافي لام الامر (قوله ولان تقدمها) عطف على
 لا تساءلهم تعليل آخر لتفريقهم بين ان واللام وهو بالنظر الى المحل الصالح لهما كتؤمنه في البيت الاول والتعليل الاول
 بالنظر الى أنفسهم (قوله ولهذا أجاز سيبويه عن تمرر أمرر) حيث حذف صلة أمرر وهي به التقدم ذكر نظيرها وهي صلة
 تمرر (قوله وقال) عطف على أجاز مشاركا له في الترتيب على ان المتقدم مقول الادلة وذلك ان اضمار رب في المحل الذي ذكره
 اضمار مالم يتقدم واضمار خافض صالح فطالح اضمار ما تقدم لان التقدير ان لا أمرر بصالح فقد همرت بطالح (قوله ثم
 يحسن للضرورة) أى للحاجة ولا يريد ضرورة الشعولان حسن ضربوني وضربت ليس بخصوص بالشعر (قوله واستغنى)
 عطف على ما بعد بل على تكرير ان لان معناه بل انجزام الثانى على تكرير ان (قوله كما استغنى في نحو ازيد اظننته فثما عن ثانى

مفعول ظننت المقدرة بثنائي مفعول المذكورة في الشرح لا يتعين كون قائما ثنائي مفعول ظننت المذكورة بل يجوز كونه
ثنائي مفعول المقدرة وهو الاولى لان المقدرة هي المقصودة بالذات والثانية انما تأتي بالضرورة التفسير وأقول الظاهر ان
قائما ثنائي مفعول ظننت المذكورة وكلام المصنف انما هو بناء على الظاهر في الجملة الرابعة في المجاب بالقسم (قوله
وحذف القسم مع كون الجواب منفيان) قبل في كون هذا استحذورا لظن ان قوله تعالى ولئن زلتا ان أمسكنهما من أحد من
بعده (قوله ويؤيده ان بعده ونولو او أقيموا أو آتوا) وجه التأييد ان هذه الثلاثة انشاء لفظا ومعنى فيحمل لانه بدون الذي هو
خبر انقطاع على انه منهي معنى لتوجد المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه وقائده اخرج النهي في صورة النفي المبالغة في
النهي حتى كان المكاف امثله للنهي فاحذر عنه بنفي ما نهى عنه (قوله تعش فان عاهدتني الى آخره) قبل هذا البيت فقلت له
لما تكسر ضاحكا وقائم سيفي من يدي يمكن وبعده وأنت امرؤ ياذب والغدر كنهما أخيين كانا أرضعنا بلبان وتكسر بالشين
المهمة كنه عن نابه قال ابن السكيت التكسر التيسر يقال كسر الرجل وانسل وأقتر وابتم كل ذلك تبد ومنه الاسنان (قوله
أرى محمرا الخ) محمرا اسم رجل وأغريته بكذا أي جعلته عليه (قوله والمعنى شاهد للجوابية) لان المعنى على المعاهدة والخلف على
ذلك لا على الخلف في هذه الحالة على نفي آخر (قوله وقد يحتمل للعالية بقوله أيضا ألم ترقى عاهدتني الى آخره) في الشرح هذا
يجيب كيف يكون اللفظ الواقع حالا في تركيب خاص بحجة على ان لفظا آخر وقع في تركيب مابين لذلك التركيب حالا هذا
لا سبيل الى القول به أصلا وأقول لما كان كل من الجملتين في البيتين نظير الاخرى في انها فعلية مضارعة منفية بلا محتملة للجواب
والعالية وقامت القرينة في احدهما على العالية ترجح على الاخرى على العالية لعدم الفارق بينهما ما فيما ذكرناه مع عدم
المانع من العالية ولا ينبغي ان هذا الاحتجاج ليس للمصنف وانما ذكره ليرده بقوله والذي عليه المحققون الى آخره (قوله
كما عكس في ان أصبح ماؤكم غورا) يعني حيث أنيب المصدر فيه وهو غور عن غائر (قوله ومراده) يعني ان مراد ثعلب من جملة
القسم في قوله لا تقع جملة القسم خبرا مجموع جملة القسم وجوابه قال الرضي قال ثعلب لا يجوز ان يكون الخبر قسمية نحو زيد والله
لا ضربه والاولى الجواز اذا لم مانع (قوله اذ لا ينقل) هذا تعليل لصحة ارادة مجموع جاتي القسم وجوابه بجملة القسم (قوله وجعلنا
القسم والجواب يمكن ان يكون لهما محل) هذا رد لتعليل السابق لقول ثعلب تقريره ان قولنا لا محل للقسم وجوابه ليس معناه
نفي امكان المحل عنهما بل نفي المحل دون امكانه فتكون قضية مطلقة وقولنا لهما محل لاجل وقوعهما خبرا مطلقة أخرى
والا لقتان لا يتناقضان (قوله فلا يكون خبرا) يعني ويلزم ان لا يكونا خبرا بل يكون الخبر أحدهما وهو الجواب ولهذا ظهر
ان هذا المانع مانع لكون القسم وجوابه لا يكونان خبرا الا ظاهرا من نقل المصنف عن ثعلب انه لا يكون جملة القسم وحدها
خبرا كما يتوهم (قوله لان الجملتين هنالما استاكمتا الشرح والجزاء) هذا جواب عما يقال ان جملة القسم فيها ضمير المبتدأ حكا
وان لم يكن فيها لفظ ولا تقدير الان ضمير المبتدأ في جوابه يغني عنه فيها كما يغني ضمير المبتدأ في جزاء الشرط عنه في جملة الشرط
(قوله وله ما منع قوم من الكوفيين) قال الرضي وقال ابن النباري وبعض الكوفيين لا يصح ان يكون الخبر طائفة لان
الخبر بما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما أتوا من قبل ايهام لفظ خبر المبتدأ وليس المراد بخبر المبتدأ ما يحتمل الصدق
والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيئا ويدل على جواز كونها طائفة قوله تعالى بل أنتم لا مرحبا بكم وأيضاً اتفقوا
على جواز الرفع في نحو زيد اضربه وأقول في هذا الاخير نظرفان اتفاق غيرهم لا يلزمهم واتفاقهم وغيرهم ممنوع الا يرى
الى حكاية المصنف منع زيد اضربه عن ابن النباري ومن منعه (قوله وزعم ابن عصفور) ساق المصنف هذا الكلام لم يوافيه
من تقوية كون جاتي القسم وجوابه من تبطتين بجملة واحدة وذلك ان ابن عصفور قال انهما واقعا صلة الموصول وجملة الصلة
بجملة الخبر في وجوب الربط وانما قال زعم مع ان قوله موافق لغرضه نظر الى ما في دليله من الضعف الذي ذكره (قوله
لا خبر المبتدأ) أي ليس الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب خبر المبتدأ للاتفاق بينهما وبينهم على ان الاصل في الخبر
الافراد والمفرد لا يحتمل الصدق والكذب فلا يشترط فيه ذلك واذا لم يشترط في أصل الخبر ذلك لا يشترط في فرعه وهو الجملة
(قوله للاتفاق على ان أصله الافراد) قال الرضي قالوا انما كان أصله الافراد لانه القول يقتضي النسبة أمر الى أمر فينبغي
ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب اليه والا كانت هناك نسبتان أو أكثر فيكون خبرا لا خبر واحد فالتقدير في زيد
ضرب غلامه زيد ماله لغلाम ضارب والجواب ان المنسوب يكون شيئا واحدا كما قلتم لكنه ذو نسبة في نفسه فلا تقدره

بالمفرد فالنسوب الى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة انتهى (قوله جشأت فقلت اللذخشيث
ليأتين) هذا مصدر بيت مجزؤه واذا اتاك فلا تصين مناص وفاعل جشأت ضمير يعود على النفس والمناص التأخر والفرار (قوله
التقدير والله اعلم من اين لم ينتهوا بمن) تقدير اللام هنا قبل ان ليس على ما ينبغي (قوله وقع لمكي وأبي البقاء وهم هو) يسكون
الهاء ان تذهب التوبة الواهية الى شيء والمراد خلافه وبفتحها الغلط والسمو (قوله وقد سبقه الى هذا الاعراب) الاشارة هنا
الى اعراب ايجهم عنكم بدلا من الرحمة وفي وان من ذلك الى كون اللام بمعنى ان المصدرية وكونهم اجمع صلتها بدلا فان ليس صلتها
بدل من المستتر في بداوه وهو ضمير مصدره أو ضمير السجين كما اختاره أبو حيان (قوله والصواب ان اللام الجواب وانها منقطعة
عما قبلها ان قدر قسم) هذا شامل لقوله تعالى ايجهم عنكم ولقوله تعالى ليس صلتها وقوله أو متصل به اتصال الجواب بالقسم خاص
بليس صلتها (قوله ومن كتاب مثل من آية في نسخ) قال أبو البقاء فيما ننسخ ومن آية في موضع نصب على التمييز والمميز ما
والتقدير أي شيء ننسخ من آية ويجوز ان تكون زائدة وآية حالا والمعنى أي شيء ننسخ قليلا أو كثيرا (قوله في خبره الاخبار عن
الموصول قبل كمال الصلة) لقائل ان يقول هذا كمال بالتابع ويعتبر في التابع ما لا يعتد في غيره فلاخبار عن الموصول قبل كمال
صلته بغير التابع لا يعتد وقيل كمالا بالتابع يعتد (قوله الثاني ان تجوز كونه يؤمن خبرا مع تقديره اياه جوابا لا خسدا
الميثاق يقتضي ان له موضع ما وان لا موضع له) لقائل ان يقول انه يفترق بين جواب نفس القسم وجواب ما هو بعينه فتدول
ان جواب نفس القسم لا يقع في محل كما ان القسم كذلك وجواب ما هو بمعنى القسم يقع في محل كما ان ما هو بمعنى القسم
كذلك (قوله وقد يقال لو أراد هذا لم يحصر الدليل فيما ذكر) أي لم يقتصر على الدليل الذي ذكره مع وجود ما هو أقوى منه
في العبارة نسامح (قوله فانه عائد الى الموصول) هو ما التي في قوله لمامعكم (قوله ولو ان ما عالجنا الى آخره) واولوهنا مستوحدة
بفصحة منقولة اليها من هـ مرة ان ولا يجوز نسكينها الثلاث بصير المصدر من بحر الطويل والعجز من بحر الكامل وينبغي
ان تكتب ما من منفصلة عن ان لانها اسمها والعائد محذوف أي به واستلزم به خبران والجنديل وهو الجارة نائب عن فاعله
وللان جواب لو وفاعله ضمير الجنديل (قوله اذا قال قدني الى آخره) تندم الكلام عليه في حرف اللام الا ان المنصف أنشده
هناك اذا قلت قدني الى آخره وضمير قات هناك للتكامل الضيف وضمير قال للضيف وهما الامر بالعكس (قوله وليس فيه
ما يكون واتصني معطوفاعليه) الظاهر ان يقول ما يكون اتصني لانه المعطوف دون الواو (قوله ما استدله) ليس على ما ينبغي
لانه لم يسبق كلام الاخفش على وجه يكون فيه البيت والاية دليلان في قوله الجملة الخامسة الواقعة جوابا للشرط غير جازم
مطلقا أو جازم ولم تقتصر بالفاء ولا بأذا الفجائية في الشرح الحق ان جملة جواب الشرط لا محل لها من الاصل وذلك ان كل
جملة لا تقع موقع المفرد فلا محل لها وجملة الجواب لا تقع موقع المفرد فلا يكون لها محل وسيأتي الكلام في ذلك مشبهما في الجملة
الخامسة من اجل اني لا محل لها من الاعراب (قوله فالاول جواب لو ولولا وما) كون لما للشرط انما هو على ما ذهب اليه
الكثيرون من ان اسأرف وجود لو وجودا على ما ذهب اليه ابن مالك من انها ظرف بمعنى اذ فيه معنى الشرط لا ما على ما ذهب
اليه ابن السراج والفارسي وابن جنى من انها ظرف بمعنى حين في الجملة السادسة في (قوله والصلة لا محل لها) وذلك لانها
مجزئة الجزء من الاسم والجزء من الاسم لا محل له وانما ليست في موضع مفرد حتى يكون لها اعرابه وفي الشرح وهو هنا بحث وهو
ان الجماعة أطلقوا القول بان جملة الصلة لا محل لها من الاعراب وينبغي ان يستثنى من ذلك الجملة التي تتبع صلة لال امامع القول
بان ذلك لا يكون الا لضرورة مطلقا كما يقول الجمهور أو مع القول بان ذلك يجوز في السعة قليلا ان كانت فعلية ذات مضارع
كما يقوله الاخفش وابن مالك فان جملة الصلة في هذه الحالة تكون ذات محل من الاعراب لوقوعها موقع المفرد وأقول لا نسلم
ان كل جملة واقعة موقع المفرد لها محل من الاعراب وانما ذلك للواقعة موقع المفرد بطريق الاصاله والموقع بعد ال الموصولة
ليس للمفرد بطريق الاصاله كباقي الموصولات الاسمية ولو سلم فاما ذلك للواقعة موقع المفرد الذي له محل والمفرد الذي هو صلة
ال لا محل له والاعراب الذي فيه بطريق العارية من ال فانها لما كانت في صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها بطريق العارية
كما في الاعمى غير وقد الغر بذلك بعض الاندلسيين فقال حاجيتكم لتخبروا ما اسمان وأول اعرابه في الثاني وذلك مبني بكل
حال ما هو للناظر كالبيان وفي حاشية التفتازاني والجمهور على ان اللام التي هي من الموصولات اسم موضوع برأسه انتم
دخول الاسم لكونه في صورة حرف التعريف وظهور اعرابه في ذلك فهو اسم في صورة الحرف وصلته فعل في صورة الاسم
(قوله)

(قوله فحسبي من ذي عندهم ما تكفيني) هذا مجزئ بيت صدره فاما كرم موثرون لقيتهم (قوله وقال العقيلي نحن اللذون فصبغوا الصباغ) هذا صدر بيت مجزئ يوم النصب غارة ملحا والاعقيلي بضم العين وفتح القاف وفي الشرح واللذون يكتب بالامين بخلافه في لغة من الزمه الياء في جميع الحالات قيل والسرفيه انه في حالة بنائه شبه بالحرف واللام للتعريف على قول ومثابه لما على القول بان تعريته بالهه الذي في الصلة فاقترعوا عدم ظهورها خطأ في حالة البناء وأظهروها في حالة الاعراب لان شبه الحرف الخي والخييل بضم النون وفتح الصاد المجهمة بعد هاء مثناة تحتية ساكنة اسم لواضع والمراد به هنا موضع بالشام (قوله ولعل مراده ان المصدر انما ينسب لك من ماويكذبون لانها من كان) يعني انه جاز ان لا يريد بقوله وصاتها يكذبون ان يكذبون صلة ما حتى يتناقض كلامه وانما يريد به ان يكذبون هو الذي ينسبك منه ومن ما المصدر واما الصلة فجملة كانوا يكذبون فلا تناقض ويجوز ان يكون اطلاق الصلة على يكذبون لانه العمدة منها ومحط الفائدة فيها (قوله الجملة السابعة التابعة لما لا محل له من الاصل) قال قيل التابع كل ثان باعراب سابته من جهة واحدة فلا بد ان يكون متبوعه محل من الاعراب احيى بيان المراد بالتابع هنا اللغوي لا الاصطلاحي الذي لا بد ان يكون متبوعه محل من الاعراب كما عرفت ابن الحاجب اواط لاق التابعة هنا مجاز لعلاقة المشابهة وينبغي ان يعلم ان العطف بالواو في الجمل التي لا محل لها الاقادة ثبوت مضمون الجملة لان مثل قولنا ضرب زيداً كرم عمر وبدون عطف يحتمل الانسراب والرجوع عن الاول بخلاف ما اذا عطف نص على ذلك عبد القاهر (قوله الجمل التي لا محل من الاعراب) (قوله وقيل نصب بقول من هو الخبر) في الشرح انما القول لا يعين النصب اذ يجوز ان يتقدم مقول فيه كذا فيكون المحكي في محل رفع على انه نائب عن الفاعل ويجوز ان يتقدم قول فيسه فيكون في محل نصب (قوله وقد مر ابطاله) يعني في الجملة الرابعة المحاب بها القسم حيث قال واما الثاني فلان الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسم الانشاء لا خبر المبتدأ لا اتفاق على ان أصله الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفة الكلام (قوله الجملة الثانية) (قوله لان الذكر مختص بصفته مع انه قد سبق بالنفي) هذا جواب سؤال تقديره كيف صح جعل محذوا واستمعوه حالا من فاعل يأتهم وهو نكرة وتقرر الجواب ان النكرة تدفع انتصاب الحال عنها اذا وصفت او كانت في سياق النفي وهنا وجد الامر ان فان ما تافيه ومن ربه صفة ذكر ولما جاز ان لا يكون صفة لذكر بل يكون متعلقا بآتيهم اتي بكامة مع ويجوز في محذوا ان يكون حالا من المستتر في من ربه وهو ضمير ذكر وعلى هذا فلا سؤال (قوله فالحال ان على الاول مثلها في قولك مالى الزيد بن عمر ومصدع الا مصدع بن وعلى الثاني مثلها في قولك مالى الزيد بن عمرو واكبا الا ضاحكا) يريد بالحالين محذوا واستمعوه وبالأول كون استمعوه حالا من مفعول يأتهم وبالثاني كونه حالا من فاعله (قوله فالحال ان متداخلاً) الحال المتداخلة هي التي صاحبها في حال أخرى والمتعددة هي التي صاحبها صاحب حال أخرى (قوله فيكون من التعدد) أي فيكون لاهية وهم يلعبون من تعدد الحال وان كان مع استمعوه من تداخلها (قوله من أحوال عامة) ليس على ما ينبغي والاولى من حال عامة أي متناولة لهذا المفرغ وغيره (قوله بايدي حال الى آخره) تقدم الكلام عليه في حرف الواو (قوله وقول كعب صاف باطع اضحى وهو مشمول) هذا مجزئ بيت من قصيدة كعب التي امتدح بها النبي صلى الله عليه وسلم وصدره * نجت بذي شيم من ماء مخنية * وقبله تجلوعوارض ذي ظلم اذا ابتسمت * كانه منهل بالراح معلول والعوارض جمع عارض وهو جانب الاستنان الذي في عرض الفم والظلم بفتح المجهمة ماء الاسنان وبريقها والمنهل اسم مفعول من انهلته اذا سقيته السقي الاول والمعلول من علته اذا سقيته السقي الثاني والراح الخرو ونبجت كسرت من أعلاها لان الشخ لا يكون الا في الرأس والشيم بفتح فوحدة قال في الصحاح الشيم بالتحريك البرد يقال غداة ذات شيم وقد شيم الماء بالكسر فهو شيم أبو عمرو والشيم الذي يجدد البرد مع الجوع والمخنية بفتح الميم واسكان الحاء المهملة وكسر النون وتخفيف المثناة التحتية منعطف الوادي والابطح مسيل واسع فيسه دقاق الحصى والمشمول الذي يضربه ريح الشمال حتى يبرد (قوله واضحى تامة) في الشرح انما ادعى المصنف ان اضحى تامة لوجود الواو في الجملة المذكورة بعدها فيمتنع ان يكون خبر الماء أسلفه من ان الخبر لا يقترب بالواو وقد حكى الرضى ان ذلك يقع قليلا في الافعال الناقصة فلا يمتنع حينئذ ان تكون ناقصة انتهى (قوله الجملة الثالثة) (قوله) (قوله) ومحلهما النصب ان لم تنب عن الفاعل) في الشرح انما الكلام في جملة لا يراد به الغظها فان التي يراد بها الغظها هي حكم المفرد وليس الكلام فيه انتهى وأقول لا نسلم ذلك وانما الكلام في مطلق الجملة سواء أُراد بها الغظها أو معناها (قوله والصواب

بخلاف ذلك) هو ان يكون الفاعل مستترا عايدا الى مصدر هذه الافعال لان الفاعل أو نائبه مسند اليه والمسند اليه لا يكون
الاسم مفردا أو ما هو بمنزلة (قوله أحدها باب الحكاية بالقول أو مرادفه) قال بدر الدين بن مالك معنى حكاية الجملة بالقول
ان تحكي ومعها القول لان الجملة اذا حكى بها القول فقد حكيت هي نفسها مع مصاحبة القول (قوله ثانيه ما اختار ابن
الحاجب) أي ثاني المذهبين وهو ان الجملة المحكية مفعول مطلق نوعي (قوله والصواب قول الجمهور) أي المذهب الاول
وهو ان الجملة المحكية مفعول به قال التفتازاني عند كلام صاحب الكشف على قوله تعالى واذا قيل لهم آمنوا بالصحيح ان
القول متعدد وان المحكي بعده مفعول به لانه مفعول وتعمل القول موقوف عليه واطلاق القول عليه من قبيل ضرب الامير
أي مضروبه والغلط انما نشأ من هذا (قوله والثاني نوعان مامعه حرف التفسير) يريد بالثاني ما الحكاية في مرادف القول
وبالاول ما الحكاية فيه بالقول وفي الشرح مورد التقسيم يجب ان يكون مشتركين أقسامه ومن المعلوم ان المصنف قسم
الجملة الواقعة مفعولا الى ثلاثة أبواب فيجب ان يكون وقوعها مفعولا موجودا في كل باب من الابواب الثلاثة التي جعلها
أقسامها وقد جعل أحد نوعي الباب الثاني من تلك الابواب وهو مامعه حرف التفسير لا تكون الجملة فيه ذات محل فلا يكون
مفعولا فكيف يكون ما ليس مفعولا ولا محل له قسمها هو مفعول وله محل وأقول لم يقسم المصنف الجملة الواقعة مفعولا الى
ثلاثة أبواب وانما قال انها تقع في ثلاثة أبواب ووقوعها في ثلاثة أبواب يصدق بوقوعها من كل باب في نوع منه فهي تقع في باب
الحكاية بالقول أو مرادفه لكن لا في كل نوع من أنواع مرادفه فقسم المصنف الحكاية بمرادفه ليعلم ما يقع فيه منه فلا
اعتراض على المصنف بل على الشارح في قوله وقد جعل أحد نوعي الباب الثاني من تلك الابواب فانه يشترط ان المراد بالثاني
ثاني الابواب الثلاثة وليس كذلك وانما هو ثاني الاول الذي هو الحكاية بالقول وهو الحكاية بمرادف القول وعبارته في
التعليق أحسن منها هنا وهي وقد جعل قسمان أحد الابواب الثلاثة (قوله اذا لم يقدر بالجر) يعني قبل ان وقيد بذلك لان
الباء لو قدرت قبلها لم يكن حرف تفسير بل تكون مصدرية (قوله والجملة في هذا النوع مفسرة للفعل) تقدم في حرف الالف
في ان المنوحة الهزلة الساكنة النون ان الرضى قال انها تفسر مفعولا مقدر او قد تفسر مفعولا ظاهرا وتقدم الكلام
في ذلك (قوله رجلا من مكة الى آخره) رجلا من بسكون الجيم للتخفيف تشبيهه برجل كعضد وأشار بقوله روى بالكسر الى انه
لو روى بالفتح لكان حرف الجر مقدر اقليم يمكن مما نحن فيه (قوله في نحو وتنادى نوح ربه فقال رب ان ابني من أهلي ونحو واذا نادى
ربه نداء خفيا قال رب اني وهن العظم مني) في الكشف أي مع القول في الجملة الاولى بالنداء دون الثانية لان المراد بالنداء
في الاولى ارادته فكانه قيل وأراد نوح النداء فقال وفي الثانية نفسه فلم يعطف جملة القول عليه بل جاءت مفسرة له (قوله وقال
المنخشي ان الجملة الاولى) أي يوصيكم الله في اولادكم اجمال والثانية أي للذكر مثل حظ الانثيين تفصيل لها وهذا يقتضي
انها عنده مفسرة لا محل لها وهو الظاهر اعرض عليه بان هذا يجري في جميع الجمل التي تقع بعدمعنى القول ولم تقتصر بعرف
تفسير فيستوى ما فيه حرف تفسير وما ليس فيه في عدم المحل ويكون هذا النوع وهو الحكاية بمرادف القول مستندرا
وأقول بعد تسليم ان هذا يجري في جميع الجمل التي تقع بعدمعنى القول ان المصنف ذكر ذلك على قول البصريين والكوفيين
لما محل لا على ما اقتضاه كلام المنخشي واستظهره المصنف من ان لا محل لها (قوله الم تراني الى آخره) في التماموس الجو
الهواء وما انخفض من الارض وداخل البيت واليامة وثلاثة عشر موضعا غير ها وفيه أيضا وسويقة كهيئة موضع وهضبة
وجبل بين ينبع والمدينة وموضع بالسبيالة وموضع بيطن مكة وبنواحي المدينة يسكنه آل علي بن أبي طالب وموضع عمرو
وبلد بالمغرب وتسعة مواضع ببغداد (قوله وقد قيل في قوله تعالى يدعو ان شره أقرب من نفسه) في تفسير البيضاوي يدعو
من دون الله ما لا يضره ولا ينفعه يعبد جادا الا يضر بنفسه ولا ينفع ذلك هو الضلال البعيد عن المقصد مستعار من ضل في
التيه ضلالا يدعو ان يضره بكونه معبودا لانه يوجب القتل في الدنيا والعذاب في الآخرة أقرب من نفسه الذي يتوقع وهو
الشفاعة والتوسل بها الى الله تعالى واللام معلقة ايدعو من حيث انه بمعنى يزعم والزعم قول مع ائتمت اوداخلة على الجملة
الواقعة مفعولا اجراء له مجرى يقول أي يقول الكافر ذلك بدعاء وصراخ حين يرى استضراره به أو مستأنفة على ان يدعو كبر
للاول (قوله يدعو عنتر الى آخره) عنتر بالضم منادى من رخم عنتره وهو ابن معاوية بن شداد العبسي وذلك على لغة من لا ينوي
المحذوف و يروى بالفتح على لغة من ينوي المحذوف أو على انه غير منادى رخم للضرورة وهو مفعول يدعو والاشطان جمع

شطن وهو الجبل وقال الخليل الجبل الطويل واللبان بالفتح في أوله والنون في آخره ما جرى عليه اليب من ضلوا الضمن
 (قوله وجلة من وخبرها محكية يدعوا أي ان الكافر يقول ذلك في القيامة) في الشرح في هذه الآية اشكال معروف
 وذلك انه تعالى قال أولا يدعون من دون الله ما لا يضره أي ان لم يعبد ولا ينفعه أي ان عبده ذلك هو الضلال البعيد أي عن
 الصواب ففي الضر والنفع عن الاصنام ثم قال يدعون ان ضره أقرب من نفعه وفي هذا اثبات الضر والنفع للاصنام وأجيب
 بان الثاني اخبار عن الكافرياته يقول هذا الكلام حين يرى استضراره بالاصنام ولا يرى أثر شفاعتها التي كان يستعقد وقوعها
 حين عبدها وأقول ويحجب أيضا بان النفع والضر المنفيين هما نفعه وضره بنفسه والنفع والضر المثبتين هما نفعه باعتباره وقوع
 الكافر منه الشفاعة وتوسله به الى الله تعالى وضره باعتباره ان عبادته توجب القتل في الدنيا والعذاب في الآخرة كما يشير
 اليه ما تناوله عليه السلام من تفسير البيضاوي (قوله ولك ان تقدرهما مبتدا وخبر اعلی الحكاية كما في قوله تعالى أم تقولون
 ابراهيم واسماعيل واسحق الاية) يعني على قراءة تقولون بناء الخطاب لانه قال ان القول في الآية استوفى شروط اجرائه
 مجرى الظن وشروطه أن يكون مضارعا للخطاب بعد استيفاء متصل أو منفصل بظرف أو بجار ومجرور أو بمفعول ويجوز
 مع وجود هذه الشروط أن لا يجري القول مجرى الظن بل يحكى ما بعده بالقول لان هذه الشروط ليست مشروطة بالوجوب
 اجراء القول مجرى الظن وانما هي شروط لجوازه (قوله وتبع الزمخشري أبا على في التقدير المذكور) فانه قال في المفصل
 ومن المواضع ما يحتمل المفرد والجملة فيجوز فيه ايقاع أيهما شئت نحو قولك أول ما أقول اني أحمد الله ان جعلته اخبر الالبتدا
 فحقت كائنات أول مقولي حمد الله وان قدرت الخبر محذوفاً كسرت ما كيا (قوله والصواب خلاف قولهم ما فان فتحت
 فالهني حمد الله يعني بأي عبارة كانت لان لفظ الحمد على هذا التقدير ليس محكي وانما كان الصواب خلاف قولهما لما قرره في
 المتن وهو ما أخذ من كلام ابن الحاجب (قوله كقوله تعالى فماذا تأمرون بعد قال الملا من قوم فرعون ان هذا الساحر
 علم لان قولهم ثم عند قوله من أرضكم) هكذا وقع في بعض النسخ وهو الصواب وفي بعضها لان قولهم ثم عند بسحرة وبرد عليه
 ان الآية التي فيها قال الملا من قوم فرعون في سورة الاعراف وليس فيها بسحرة ولفظها قال الملا من قوم فرعون ان هذا
 لساحر علم يريد أن يخرجكم من أرضكم فماذا تأمرون والآية التي فيها بسحرة في الشعراء وليس فيها قال الملا من قوم فرعون
 ولفظها قال للملاحولة ان هذا الساحر علم يريد أن يخرجكم من أرضكم بسحرة فماذا تأمرون (قوله قالت له وهو بعيش ضحك
 الى آخره) الضحك الضيق في كل شيء (قوله حذف المحكية بالمدكور) يعني بعض المحكية أو المحكية بالمدكور وحده لان
 المحكية هنا بالمحذوف بعض المحكية بالمدكور لان المحكية بالمدكور وقد اثبت المحكية بالمحذوف فلا
 يصدق ان المحكية بالمدكور حذف بل حذف بعضها ويصدق ان المحكية بالمدكور وحده حذف (قوله لان جملة الانكار
 هنا محكية بالقول الاول وان لم تكن محكية بالثاني) يعني فلا تكون الآية مما نحن فيه لان الكلام فيما اذا كانت الجملة غير
 محكية وهذه الجملة في الآية محكية (قوله وقد مر البحث فيها) يعني في هذه الآية وذلك في الكلام على الجملة المستأنفة (قوله
 الخاء من قد يوصل بالمحكية غير محكي وهو الذي تسميه المحدثون مدرجا ومنه وكذلك يفعلون بعد حكاية قولها وهذه الجملة
 ونحوها مستأنفة لا يقدر لها قول) هذا الخاء من بجميعة يقع في بعض النسخ دون بعض والمدرج في اصطلاح المحدثين أقسام منها
 ما ذكره المصنف هنا وهو ان يعل الراوي بين حديث نبوي كلاما لنفسه أو لغيره فيتوهم ان ذلك الكلام من ذلك الحديث وفي
 الكشف ثم قالت وكذلك يفعلون ارادت وهذه عادتهم المستمرة الثابتة التي لا تتغير وقيل هو تصديق من الله لقولها (قوله
 فان ترعبنى الى آخره) في حاشية التفتازاني زعم من أفعال القلوب أحد مفعوليه ضمير المتكلم والآخرة كنت أجهل أي
 اتسافه على الناس فيما بينكم وقد يتوهم ان أجهل هنا أفعل تفضيل فيروي بالنصب والمعنى أجهل الناس كما توهموا ان
 الزعم هو ناعم في القول فذكر بعدها الجملة ولا يكون زعمت الا من أفعال القلوب أو بمعنى كفت ومصدره الزعامة أو بمعنى
 يكذب ويطمع انتهى (قوله بل هو جائر في كل فعل قاي) أراد بالقلبي هنا ما يفيد معنى العلم سواء كان بوضعه له كعلمت وظننت
 أو بوضعه لما يطلب هو به كتفكرت وبلوت وجميع أفعال الخواص (قوله ولهذا انقسمت هذه الجملة الى ثلاثة أقسام أحدها
 أن تكون في موضع مفعول مقيم بالجار) في الشرح هذا الكلام وان كان ابن مالك قاله ويرى مشكلا لان هذه الجملة اما
 أن تجعل في محل نصب باعتبار ان الفعل بعد اسقاط الجار تعدي الى مفعول بنفسه فجعلت الجملة الواقعة في محله منصوبة باعتبار

المحل وأما أن يجعل في محل جرياً باعتبار ارادة ذلك الجار الذي يتعدى به ذلك الفعل المذكور وكلاهما غير متأت اما الاول فلان هذا تركيب متعيب ونصب الفعل للمفعول المتبدي بعد استنطاق الجار ليس بمقيس وأما الثاني فلان ارادة حرف الجر بحيث يكون عاملاً في ما بعده ملزوم في هذا المحل لتعلقه وحرف الجر لا يعلق عن العمل والظاهر ان يجعل المعلق فعلاً عليه لا محذوراً يدل عليه المذكور فتكون الجملة في محل نصب مفعول الفعل العلمي والتقدير أولم يتفكر والعلوم ما يصاحبهم من جنة فليست نظراً يعلم أيها أركي طعماً ما يسألون ليعلموا ايان يوم الدين انتهى وأقول الجواب عن اشكاله ان هذه الجملة في محل نصب باعتبار وقوعها في موضع المفعول المتبدي بالجار مع قده وعدم تقدير الحرف مع الجملة الواقعة في موضعه لا ينافي كون الفعل المعلق طالباً لذلك المفعول على معنى ذلك الحرف فليتامل (قوله وأصكها) أي هذه الافعال الثلاثة علقته هنا أي في الآيات الثلاث بالاستفهام وهذا ظاهر في الآخرين وأما الاولى فالظاهر ان التعليق فيها بالنفي أي لم يتفكر وفي انتفاء الجنة عن محمد صلى الله عليه وسلم فيعلموا ان اثباتها لا يجوز عليه فاطلاق المصنف الاستفهام عليها بالتغليب وقيل ما فيها الاستفهام معناه النفي والتقدير اى شئ يصاحبكم من الجنون أي ليس به شئ من ذلك (قوله الا سمع المعلقة باسم عين نحو سمعت زيدا يقرأ فقبل متعدية لاثنتين فانها الجملة وقيل الى واحد والجملة حال) القول الاول جوزه أبو علي لكن بشرط أن يكون الثاني مما يسمع نحو سمعت زيدا يقول كذا فلو قلت سمعت زيدا الخ لم يجوز والقول الثاني هو الصحيح وهو على تقدير مضاف أي سمعت كلام زيد لان السمع لا يقع على الذوات ثم تبين هذا المحذوف بالحال المذكور فهي حال مبينة فلا يجوز حذفها (قوله وعما يوههمون في انشاده واعرابه ستعلم ليلى الى آخره) يوههمون كيغلطون وزنا ومعنى قال في الصحاح وهمت أوهم وهما اذا غلطت فيه وسهوت وهمت في الشئ بالغف أوهم وهما اذا ذهب وهما كالبه وأنت تريد غيره ووههم في انشاد البيت واعرابه هو رفع أي الاولى وجعلها مبتدأ (قوله على حد انتصايه في أي منقلب الا انها مفعول به لا مفعول مطلق) حد انتصايه على هذا كونها منصوبة بالفعل الذي بعده وهذا الذي لم يكن دين مصدر المحذوف الزوائد والاصل أي تداين وأما اذا كان كذلك فيكون مفعولاً مطلقاً وكان المصنف لم يذكر هذا لان الحذف خلاف الاصل (قوله وقيل بدل من المنصوب) سيد كرم المصنف فيما افرق فيه البديل وعطف البيان ان هذا الاصح (قوله واضطرب في ذلك كلام الزمخشري) في التمرح وقد ماول الطيبي رفع الاضطراب بما حاصله ان الفعل المعلق في سورة هود محذوف والتقدير ايايكم فيعلم أيكم أحسن عملاً ويكون المراد بقوله تعليق فعل البلوى تعليق ما هو سبب عنه وهو العلم فاكفى بالسبب وهو الابتلاء عن السبب وهو العلم وهو المراد من قوله لانه طريق اليه كالنظر والسمع وأما في سورة المائدة فلا حذف ولكن ضمن فعل البلوى معنى العلم كانه قيل ليعلمكم أيكم أحسن عملاً وامتنع التعليق لانه انما يكون حيث يقع بعد المعلق ما يسهل مسدود المفعولين جميعاً وهذا سبق للمفعول الاول وهو المضمر المنصوب فامتنع القول بالتعليق فالزمخشري اختار في هذا الموضع التسمين وهو باب واسع فتشج من حيث العربية واليه الاشارة بقوله من حيث تضمن معنى العلم قال وأما قول صاحب التفسير لا تقع الجملة الاستفهامية مفعولاً ثانياً فضعف لانها اذا وقعت مفعولاً اولاً في قوله تعالى ثم لنزعهن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتية أي انترعن الفريق الذي يتسأل في حقهم أيهم أشد كما هو مذهب الخليل فكيف يمتنع وقوعها مفعولاً ثانياً بالتأويل أي ليعلمكم الفريق الذي يقال في حقهم أيهم أحسن عملاً وقد انصف صاحب الانصاف حيث قال التعليق عن أحد المفعولين فيه خلاف والاصح هو الذي اختاره الزمخشري انتهى كلام الطيبي وفي حاشية اليمنى ما يدفع هذا الاضطراب فانه قال اثبت في سورة هود التعليق المعنوي ولم يبين التعليق الاصل مطلقاً حتى اكتفاء بذكره في سورة المائدة فاذن لا تناقض والمراد بالتعليق المعنوي الاتصال انتهى وأقول في هذا بعد من وجهين أحدهما حمل التعليق في سورة هود على غير المصطلح عليه وثانيهما الا كتفاء بالذكري الاوخر عن الاوائل وهو خلاف عادة المفسرين من الا كتفاء بالذكري الاوائل عن الاوخر (قوله ولم أقف على تعليق النظر البصري والاستماع الامن جهته) قال الرضي يقع الاستفهام بعد كل فعل يفيد معنى العلم كعلمت وتبينت ودريت وبعد كل فعل يطلب به العلم كتفكرت وامتنعت وبلوت واستفهمت جميع أفعال الحواس كسمعت وأبصرت ونظرت وسمعت وسمعت وذقت فيعلقه (قوله يقول كثير وما كنت أدري الى آخره) بالفاظ التصغير هو أبو حنيفة بن عبد الرحمن بن أبي جعة الخزاعي أحد عشاق العرب المشهورين وانما قيل له كثير لانه كان حفيراً شديداً والقصر وكان اذا دخل على عبد العزيز بن مروان يقول له طأ طأ رأسك انما يؤذيك

السفوف يمازحه بذلك وكان شديد التصعب لآل أبي طالب وعزه بفتح العين المهمة وتشديد الزاي هي بنت جيسل بن
 حفص صاحبة كثير من معاصكيات مشهورة وكان كثير بمصر وعزة بالمدينة فاشتاق اليها فصار فلقها في الطريق وهي
 متوجهة الى مصر وجري بينهما كلام وقد مدت مصر ثم بعد ذلك عاد كثيرا الى مصر فوافي الناس منصرفين من جنازتها توفي
 رحمه الله سنة خمس ومائة في اليوم الذي توفي فيه عكرمة مولى ابن عباس فصرى عليه جميعا وقال الناس مات أفقه الناس
 وأشعر الناس حتى أبو الفرج الأصماني في كتاب الاغانى ان كثيرا خرج من عند عبد الملك وعليه مطرف فاعتزته بمحور في
 الطريق قد اقتبست نار في روثه فتأفف كثيرا في وجهها فقالت من أنت قال كثيرا قالت ألسن القائل فصار وضعة زهراء
 طيبة الثرى هيج الندي جثباتها وعرارها بأطيب من أردان عزة موهنا ادا أو قدت بالندل الرطب نارها فقال نعم فقالت
 لو وضع الندل الرطب على هذه الروثه لطيب ريحها هلا قلت كما قال امرؤ القيس ألم تريا في كل اجنت زائرا وجعدت به اطيبا
 وان لم تطيب فناولها المطرف وقال استري على هذا والجثبات نبت طيب الرائحة وكذلك العرار والاردان جمع ردن وهو
 أصل الهم وأراد بالندل عود البخور قوله في الجملة الرابعة المضاف اليها في الشرح لا ينبغي ان تنتظم هذه في سلك الجمل التي لها
 محل من الاعراب ضرورة ان المراد منها ما يكون جملة حقيقية ولا يكون في معنى المفرد والمضاف اليه لا يكون جملة حقيقية
 كيف وهو لا يكون الاسما أو ما في تأويل الاسم وأقول لا نسلم ان المراد من الجمل التي لها محل من الاعراب ما لا يكون في
 معنى المفرد بل المراد منها ما هو أعم من ذلك وما ادعاه من الضرورة ليس بصحيح ثم في الشرح وقد أنشد ابن جني في الخصائص
 له قول طرفه بجفان تهرى نادينا من سديف حين هاج الصنبر والجفان جمع جفنة وهي كالقصعة وتهرى نادينا تفرشي محلنا
 وتأتبه والسديف سنام البعير أو الناقة والصنبر بصاد مهملة مكسورة فتون مشددة مفتوحة فباء موحدة ساكنة فراء هو
 البرد ثم قال ابن جني في توجيه ذلك كان حق هذا اذا نقلت الحركة ان تكون الباء مضمومة لان الراء مرفوعة ولكنه قد
 الإضافة الى الفعل يعني المصدر كأنه قال حين هاج الصنبر يعني انه نقل الكسرة في الوقف الى الباء الساكنة وسكنت الراء
 وهذا من الغرائب فان الصنبر لا شك انه فاعل بهاج لكنه أعرب بالكسرة نظر الى ان الفعل في معنى المصدر المضاف الى هذا
 الفعل ثم نقل الكسرة وعلى ذلك يتنزل اللغز الذي نظمته فيه قريبا وهو أيا علماء الهنداني سائل * فنوا تحقيق به يظهر السر
 أرى فاعلا بالفعل أعرب لفظه * بجرو ولا حرف يكون به الجر وليس يحكى ولا يجاور * لذى الخفض والانسان للبحث يضطر
 فهل من جواب عندكم استفيده * فن بجر كم مازال يستخرج الدر وانما نظمته مريدا به بيت طرفه اعتمادا على توجيهه
 ابن جني وأقول سبقه الى اللغز في ذلك أبو سعيد فرج بن قاسم المعروف بابن النخوي الاندلسي في منظومته النونية في
 الاغاز النخوية فقال ما فاعل بالفعل لكن جره * مع السكون فيه ثابتان وفي شرحها يعني الصنبر من قول طرفه بجفان البيت
 (قوله أحدها أسماء الزمان ظروفا كانت أو أسماء) أي سواء كانت منصوبة على الطرف أو غير منصوبة عليه (قوله وبدل
 منه في الثالثة) يعني من المفعول الثاني وهو يوم التلاق لان مفعوله الاول محذوف والتقدير اينسذره يوم التلاق (قوله
 ويمكن في الثالثة ان تكون ظرفا يخفى) هذا الوجه ذكره ابن عطية قال ويحتمل ان يكون انتصابه على الطرف والعامل فيه
 قوله لا يخفى (قوله واذا عند الجمهور) قيدهم لان اضافة اذا انشأتني على قولهم ان العامل في اذا ما في جوابها من فعل
 أو شبهه لا على قول غيرهم ان العامل فيها شرطها (قوله وكن لي شفيعا الى آخره) روى أصحاب السير من حديث محمد بن كعب
 القرظي قال بينما عمر بن الخطاب جالسا اذا امر به رجل فقيل يا أمير المؤمنين هذا سواد بن قارب الذي أتاه رئيسه بظهور النبي
 صلى الله عليه وسلم فقال له عمر أنت سواد بن قارب قال نعم قال أنت على ما كنت عليه من الكهانة فغضب فقال عمر سبحان الله
 ما كنا عليه من الشرك أعظم مما كنت عليه فانخبرني بآياتك رثيك بظهور النبي صلى الله عليه وسلم فقال بينا انا ذات ليلة
 بين النائم واليقظان اذا تاني فضر بني برجله وقال قم يا سواد بن قارب فاسمع مقالتي واعقل ان كنت تعقل انه قد بعث رسول من
 أوى بن غالب يدعو الى الله والى عبادته ثم أنشأ يقول عجبت للجن ونطالبا * وشدها العيس باقتابها تهوى الى مكة تبغى الهدى *
 ما صادق الجن اكذابها فارحبل الى الصفوة من هاشم * ليس قدما ما كادنا بها قلت دعني أنام فاني أمسيت ناعسا فلما
 كانت الليلة الثانية أتاني فضر بني برجله وقال قم يا سواد بن قارب فاسمع مقالتي واعقل ان كنت تعقل انه قد بعث رسول من لؤي
 ابن غالب يدعو الى الله والى عبادته ثم أنشأ يقول عجبت للجن ونطالبا * وشدها العيس باقتابها تهوى الى مكة تبغى الهدى *

ما مؤمن الجن ككفارها فأرجل إلى الصفوة من هاشم * بين روايتها وأخبارها قلت دعني أنام فاني أمسيت ناعسا
 فلما كانت الليلة الثالثة أتاني فصرخ بي برجس له وقال قم يا سواد بن قارب فاسمع مقالتي واعقل ان كنت تعقل انه قد بعث رسول
 من نوى بن غالب يدعو إلى الله وإلى عبادته ثم أنشأ يقول عجب للجن وتجاسسها * وشدها العيس باجلاسها
 ثم وى إلى مكة تبغي الهدى * ما خير الجن كائناتهما فأرجل إلى الصفوة من هاشم * واسمع بعينيك إلى راسها
 قال فرحات ناقتي وأتيت المدينة فاذا برسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه حوله فأنشأت أقول أتاني نبي بين هدهور قد *
 ولم أكن فيمأ قد تلوت بكاذب ثلاث ليل إلى قوله كل ليلة * أتاك رسول من نوى بن غالب فشرحت عن ذيلي الأزار ووسط *
 بي الذعاب الوجناء بين السباب فاشهد ان الله لا رب غيره * وانك ما مؤمن على كل غائب وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة *
 بمنى فتبى سواد بن قارب قال ففرح رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه بمقالتي قال فوثب عمر بن الخطاب والتزمه
 وقال كنت أشتهي ان أسمع هذا الحديث منك فهل يأتيك اليوم قال أمامه قرأت القرآن فلا والذعاب بجمعة مكسورة فمهمة
 ساكنة فلام مكسورة فمهمة الناقة السريمة وفي الصباح الوجنين المارض من الأرض مرتفع قليلا وهو غليظ ومنه
 الوجناء وهي الناقة الشديدة شمت به في صلاتها وقال قوم هي العظيمة الوجنتين والسبب بجمعتين وموعدة بين المفازة
 والقتيل ما يكون مثل الخيط في شق النواة وقيل ما يقتل بين الأصابع من الوسخ وهو منصوب على انه مفعول عطاف
 والمعنى بمن اغناء ما (قوله اغنا يشترط حمل الزمان المستقبل على اذا كان ظرفا) يشترط مبنى للفاعل والمفعول فيه عائدا على
 سيبويه وحمل مفعوله والضمير المستتر في كان عائدا على الزمان المستقبلي وقوله يشترط ليس على ما ينبغي والاولى ان يقول
 اغنا يجوز لان الذي ذهب إليه سيبويه هو جواز اضافة اسم الزمان المبهم المستقبلي إلى ما يضاف إليه اذا وجوب (قوله ولا يأتي
 هذا الجواب في البيت) في الشرح ان لم يأت فيه هذا بعينه يتأتى فيه وجه آخر وهو ان يكون ذو شفاعة اسم ليس يكون محدودة
 والباء في بمن زائدة في خبر يكون (قوله وزعم المهدي شارح الدرر يدي) المهدي منسوب إلى المهدي ببلد من بلاد المغرب
 والنسبة إليها كذلك على غير القياس والدرر يدي قصيدة مطلعها أما ترى رأسي حاكى لونه * طرة صبح تحت أذيال الدجا
 وهي منسوبة إلى ابن دريد وهو امام عصره في الادب والشعر أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد البصري عرض له في رأس
 التسعين من عمره فالحسنى له الترياق فبرئ ثم عاوده بعد أحوال اغذاء تناوله فكان يحرك يديه حركة ضعيفة وبطل من شعره
 إلى قدمه وكان مع هذا الحال ثابت الذهن كامل العقل توفي سنة احدى وعشرين وثلاثمائة قال رأيت في النوم رجلا طويلا
 أصفر الوجه كوسج ادخل علي وأخذ بعضادتي الباب وقال أنشدني أحسن ما قلت في الحرف قلت ما ترك أبو نواس لا حشياً
 فقال أنا شعر منه فقلت ومن أنت قال أبو ناجة من أهل الشام وأنشدني وجراء قبل المزج صفراء بعده * أنت بين ثوبي
 رجبس وشقائق حكمت وجنة المعشوق صر فاسلطوا * عليها من اجافا كتبت لون عاشق فقلت أسأت قال ولم قلت لانك
 قدمت الحجرة ثم قلت ثوبي رجبس وشقائق فقد مدت الصفرة فها قدمت الحجرة أيضا فقال وما هذا الاستقصاء يا بني (قوله
 ثم راح إلى آخره) ثم العاطفة تلحقها التاء لتأنيث اللفظ وتختص بعطف الجمل والمبين جمع ماب وهو من يقول لبيك اللهم
 لبيك وتحبي أقام والمأزمان عيم مفتوحة فمهمة ساكنة فمهمة مكان ضيق بير من دلالة وعرفة قال في الصباح
 المأزم كل طريق ضيق بير جليل وموضع الحرب أيضا مأزم ومنه سمي الموضع الذي بين المشعر وبين عرفة مأزمين ومعنى
 مقصور موضع النحر بكة وهو مذ كرم صرف قبل سمي بذلك لما يني به من الدماء وقيل لان جبريل لما أراد ان يفارق عنده
 آدم قال له عن قال أتني الجنة (قوله وليس بشئ لما قدمناه في أسماء الزمان) يعني بما قدمناه ما أشار إليه بقوله أحد هاء أسماء
 الزمان ظروفًا كانت أو اسماء من ان خروج ظرف الزمان عن الظرفية إلى الاسمية لا يمنع من الاضافة إلى الجملة وفي الشرح
 وفيه نظر اذ لا يلزم من ثبوت هذا الحكم في أسماء الزمان ثبوته في أسماء المكان الا ترى ان أسماء الزمان تضاف كلها إلى الجملة
 وأسماء المكان لا يضاف منها الا حيث نعم يتوجه السؤال عن سبب البناء على رأى المهدي فانهم ضافة عنده أصلا وانما
 هي بمعنى مكار أي المكان أقام فيه المأزمان ومعنى وأقول لم يرد المصنف الزم وما غا أراد ان ذلك يفهم في أسماء المكان من
 ذكره في أسماء الزمان بناء على استوائهما في مطلق الظرفية (قوله بآية يقدمون الخيل شعنا) هذا صدر بيت بحره كان على
 سنا بكة هاما ويقع في بعض النسخ البيت بنماه والشعث جمع أشعث وهو المغبر الرأس والسنا بكة جمع سنا بكة بضم أوله
 وثالثه

وثالثه وهو ظرف مقدم الحافر والادام الجري يعني ان سنايك الخيل لكونها دامية كان عليها خراوفي الشرح وضمير يقدمون
ضمير غيبة يعود على بني نعيم المذكورين في بيت قبله وهو الامن مبلغ عنى غيبا بآية ما يحبون الطعاما وأقول الذي رأيناه في
نسخ المائتي تقدمون ويحبون بالثناة الفوقية وقول المصنف ناقلا عن أبي الفتح أي بآية اذ دامكم يدل على ذلك وكان الذي حمل
الشرح على ما قاله انه جعل الآيتين علامة للبلغ على المبلغ اليه وليس بذلك لأن الشاعر مره ير المبلغ اليه بما يمينه ويقطع
احتمال غيره وهو قوله غيبا وانما ما يقوله المبلغ لهم بخلاف قول الآخر بآية ما كانوا ضاعا فاولا عزلا فان الآية فيه علامة
على المرسل اليه لان قائله ذكر في صدر البيت ما يقوله الرسول وهو السلام ولم يذكر ما يمين قوم له فكانت الآية
المذكورة علامة عليهم (قوله ثم هو غير متأت في قوله بآية ما كانوا ضاعا فاولا عزلا) هذا عجز بهت صدره ألكنى الى قوى
السلام رسالته ويقع في بعض النسخ بتمامه وألكنى بكسر اللام وسكون الكاف من الالوكة وهي الرسالة وفي الشرح
بل هو متأت بان تكون مامصدرية ولا النافية محذوفة لدلالة ما بعدها عليها وأقول هذا احتمال بعيد والكلام انما هو على
الظاهر (قوله لزمنا الدن سألتمونا وفاقكم الى آخره) يقع في بعض النسخ بدل سألتمونا سألتمونا فاعلى الاول مفعول لزمنا محذوف
يدل عليه المفعول الثاني سألتمونا عنى وفاقكم وعلى الثاني مفعوله وفاقكم المذكور والجنوح الميل وهو اسم يكون ومنكم
خبرها وللخلاف متعلق به (قوله خلية الى رفا الى آخره) في الصحاح راث على خبرك يرتش ريثا أي أبطأ واللينة بضم اللام
الحاجة والعرضات جمع عرصة وهي كل بتعة من الدور واسعة ليس فيها بناء وتجمع أيضا على عراض والعهد جمع عهد
وهو المنزل الذي لا يزال به القوم اذا اتوا واعنه رجعوا اليه وكذلك العهد (قوله والاول قوله في التسهيل وشرحه) هكذا يقع
في بعض النسخ وفي بعضها الاولى والاول هو المصواب (قوله من لدشولا) هذا بضع بيت أنشده سيديويه وتمامه قال
اتلاثا والشول بفتح الشين المعجمة وسكون الواو والنون التي جفت لبنها وانكمش ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر
أو ثمانية والواحدة شائلة وهو جمع على غير القياس والاتلاء بكسر الهزة وسكون المثناة الفوقية مصدر أتلت الناقة
اذ اتلاها ولدها وروى الجرمي شولا بلاثون على ان أصله المدوقصر للضرورة (قوله قول بالرجال الى آخره) الكهول
جمع كهول وفي الصحاح وهو من الرجال من جاوز الثلاثين وخطه الشيب وفي القاموس الكهول من وخطه الشيب أو من
جاوز الثلاثين أو أربعين وثلاثين الى إحدى وخمسين (قوله وأجبت قائل كيف أنت بصالح الى آخره) ملأت على وزن
علمت بمعنى سئمت والموادبتشديد الواو جمع عائد من العيادة وهي زيارة المريض وفي الشرح لا ينبغي ان يعد هذا من
البيتان من قبيل ما هو بصدده لان الجملة التي أضيف اليها كل من قول وقائل مرادها اللفظها فهي في حكم المفرد وليس الكلام
فيه وأقول لا نسلم ان الكلام ليس فيه بل الكلام فيما هو أعم منه بخلاف قوله الجملة الخامسة في الواقعة بعد الفاء أو اذا
جوابا للشرط جازم لانهم تصدروا بغير دفع فصل الجزم لفظا كما في قولك ان تقم أقم أو محلا كما في قولك ان جئتني أكرمك
في الشرح والذي في كلام الجماعة ان المحل في جواب الشرط الجازم محكوم به لمجموع الفاء وما بعده ما هو مصدر المصنف
به قبل هذا في الثالث من التمهيدات التي ذكرها عقب الكلام على الجملة الابتدائية من الجمل التي لا محل لها حيث قال
وعلى قول المبرد ينبغي ان يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل والجزم بالعطف على محل الفاء المقدر وما بعده ما هو صرح به
أيضا فيما يأتي به فربما حيث قال وقيل عطف على محل الفاء وما بعده ما هو صرح به في أقسام العطف من الباب الرابع بان هذا
قول الجميع وسبب ما أتى الكلام عليه وأقول يحتمل كلامه هنا على ما صرح به في تلك المواضع بان يكون مراده بالجملة
الواقعة بعد الفاء أو اذا مجموع الجملة والفاء أو اذا ثم في الشرح وهذا الذي ذكره الجماعة ربما يتخيل على ما فيه وذلك لان
الفاء وما بعدها لو وقع موقعهما ما هو مصدر مضارع للجزم فيحكم على المجموع بانه في محل جزم لهذا الاعتبار وهو معترض بان
المضارع المجزوم لم يقع وحده موقع الفاء وما بعده وانما الواقع مجموع الجملة التي هو صدرها ولو كان المراد بالمفرد ما يظهر
فيه الاعراب غير ملاحظ فيه ما يصحبه للزم الحكم على كثير من الجمل التي لا محل لها من الاعراب بانها ذات محل نظر الى
هذا المعنى ألا ترى ان الواقعة جوابا للشرط غير جازم لا محل لها بالاجتماع مثل اذ اقام زيد فهو مكرم مع أنها يمكن أن تصدر
بمضارع مرفوع فتقول اذ اقام زيد أكرمه فلما عتبر ما تقدم للزم أن تكون هذه الجملة ذات محل وهو باطل وأقول
اذا كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب الذي يقتضيه العامل السابق لم يرد عليه هذا الذي أوردته ثم في الشرح وأما
ما قاله هنا من أن الجزم محكوم به لما بعده الفاء فلا وجه له فان الجزم لا يحل في هذا الموضع وكيف وهذا الفاء مانعة من

يجزم ما بعدهما وأقول قدينا ان مراده أن الجزم محكوم به لما بعد الفاء مع الفاء (قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها) هذا صدر بيت عجزه * والشرع بالشرع عند الله مثلان * وقد تقدم الكلام عليه في أمثال الفتح والتشديد (قوله وقول زهير وان أتاه خليل إلى آخره) قول مجرور بالعطف على محل ان قلت أقوم والخليل هنا الفقير المحتل الحال والمسألة السؤال ويروي يوم مسغبة أي بجاعة والحرم بفتح الحاء المهملة وكسر الراء مصدر كالحرمان وهو مبتدأ حذف خبره أي ولا عندى حرمان ويجوز أن يكون معطوفا على غائب بشرط أن يكون معنى محروم (قوله وهو أحد الوجهين سند سيويو) في الشرح الضهير من قوله وهو ما تدل على جعل مثل الجملة المذكورة جوابا مقرونا بالفاء مقدرة وهذا الوجه سكنت المصنف من نفسه في ثالث التنبهات الذي عقده لما جرى فيه من الجمل خلاف مستأنف أم لا (قوله ويجوز أن يفسر) عطف على لا يجوز (قوله ومنع المبرد تقدير التقديم مخجبان الشيء إذا حل في موضعه لا ينوي به غيره والابحار ضرب غلام زيدا) في الشرح ولسيويو به أن يمنع ان أقوم من قولك ان قلت أقوم واقام موقعه اذ لو كان كذلك لجزم وتقدير الفاء المانعة من الجزم على خلاف الأصل لا سيما وتقديرها يوجب تقدير مبتدأ يكون أقوم خبرا عنه لتكون الجملة اسمية حتى تقتصر على تقدير البناء فان قلت وتأخير الشيء عن محله على خلاف الأصل فهو مشترك الا لزام قلت لكن يترجح مذهب سيويو به بالانتماء العرب في مثل هذا التركيب كون الشرط ماضيا وهو آية كور الجواب محذوف (قوله وكذا القول في الشرط) يعني أن المحل فيه لا فعل لا للجملة كما أن المحل في الجواب الذي ليس بمقرون بالفاء ولا بأداة الفعل لا للجملة (قوله قيل ولهذا جاز نحو ان قام ويقعد الخ) على أعمال الاول ولو كان محل الجزم للجملة بأسرها لزم العطف على الجملة قبل أن تسكمل) يقع في بعض النسخ ويقعد بإفراد الضمير وفي بعضها ويقعد ابتنائية وهو الواجب لان الكلام على أعمال الاول وأعمال الثاني فيجب ضمائر الفاعل في الفصل الثاني وهذا هنا مثنى وفي الشرح وهذا متقدم من وجهين أحدهما ان هذا اللازم ليس بباطل في باب التنازع وما استدلل به منه والثاني ان قضية هذا الاستدلال أن يكون المعطوف المذكور ليس من عطف الجمل بل من عطف المفردات وحيث أن يكون الفصل المجزوم لفظا معطوفا على الفعل المجزوم محذوف فاعل هذا الفعل المجزوم وهو ألف الاثنين معطوفا على الفاعل الواقع بعده وهو أخوك فقد وقع هذا القائل فيما فرغ منه وكان المصنف لم يرتض هذا لدليل لما ذكرنا وأخبره فأوردته على سبيل الحكاية بصيغة أشعر بالتمريض (قوله تنبيهه قرأ غير أبي عمرو ولولا آخرتي إلى أجل قريب فاصدقوا) كمن بالجزم) فيدبر أبي عمرو لان أبا عمرو قرأ بالنصب عطفاء على المنصوب وهو أصدق وفي الشرح فان قلت المنقول ان المصاحف انتقلت على كتابة هذا الحرف بدون واو فساو وجهه قلت لها حذف اختصارا من الخط كما وقع في كثير من المواضع وان كان ذلك خارجا عن مصطلح أهل الخط والنقل الصحيح ثابت بهذه القراءة فلا يعارضه مثل هذا (قوله وقيل عطف على محل الفاء وما بعدهما) يقع في بعض النسخ بعدهما وهو أصدق ومحله الجزم لانه جواب التخصيص ويجز بان مقدرة (قوله وعلى هذا فيضاف إلى الضابط المذكور) وهو قوله الواقعة بعد الفاء أو اذ اجواب الشرط جازم (قوله فاباوني بليتيم إلى آخره) أبأوني بمزة قطع أي عطوف من أبليتته معروفا فاذ أعطيته والبلية الناقة التي كانت تعقل في الجاهلية عند قبر صاحبها فلا تعلق ولا تسقى حتى تموت أو يحفر لها حفرة وتترك فيها إلى أن تموت والاستدراج الادعاء على سبيل التدرج والنوى الجهة التي ينوي المسافر واصل نوبانواي قلب الشاعر آلاف ياء وأدغمها في ياء الضمير وهي لغة هذيل والشاعر منهم (في الجملة السادسة) (قوله ومن مثل المنصوبة المحل ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا) انما فصل هذه المثل عما قبلها الاختلاف بين العبد وعدم احتمال ما قبلها وفي الكشف أي يكون يوم تزولها عيدا قيل هو يوم الاحد فمن ثم اتخذ المصاري عيدا وقيل العيد السرور والعائد ولذلك يقال يوم عيد فكان معناه يكون لنا سرور وفرح انتهت (قوله ونحوه) فهو ليس من ذلك ولا يبرئني أي وليا وارثا وذلك فمن رفع برث) الذين رفعوا برث من السبعة هم غير أبي عمرو والكسائي وفي الكشف والمراد بالارث ارث الشرع والعلم لان الانبياء لا تورث المال وقيل يرثي الجبورة وكان حبرا ويرث من آل يعقوب المثلث يقال ورثته وورثت منه لغتان وقيل للتبعية لان آل يعقوب لم يكونوا كلهم أنبياء ولا علماء وكان ذكر ياء عليه السلام من نسل يعقوب بن اسحق وقيل هو يعقوب بن ميثان أخوزكريا وقيل هذا عمران أبو هارم أخوان من نسل سليمان بن داود (قوله وأما من جزمه فهو جواب للدعاء) في اعراب أبي البقاء قوله تعالى يرثي ويرث يعقوب الجزم فيه - معا على الجواب أي ان ثوب يرث وبالرفع

فهما على الصفة لولي وهو أقوى من الأولى لأنه سأل وليا هذه صفة والجزم لا يحصل هذا المعنى انتهى وفي الشرح وقيل الجزم
أولى والرفع محمول على الاستئناف لا على الصفة لئلا يلزم أنه لم يوجب له ما طالبه الموت يحيى في حياة كبرياء عليها الصلاة والسلام
(قوله قرئ برفع يصدق وجزمه) الذين قرؤا بالرفع من السبعة هم ماعذ أحزة وعاصم والردء لعون ومعنى تصديقه لموسى
أعانه له في بيان دعواه أن احتاج (قوله وقال أبو البقاء في قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة
الأصل فهي تصبح) في أعراب أبي البقاء تخارفع الفعل هنا وإن كان قبله لفظ الاستفهام لا منين أحدهما أنه استفهام بمعنى
الظير أي قدر أيت فلا يكون له جواب والثاني أن ما بعد الفاء انما ينتصب إذا كان المستفهم عنه سبيله ورؤيته لا تزال السماء
لا توجب اخضرار الأرض وانما يجب عن الماء والتقدير فهي تصبح أي القصة وتصبح الخبر ويجوز أن يكون تصبح بمعنى
أصبحت وهو معطوف على أنزل فلا موضع له انتهى وأقول انما قد رخصه ير مؤنث لأن المختار تأنيث هذا الضمير إذا كان في
الكلام مؤنث غير فضيلة فهو هي هذه ماضية وقوله تعالى فأنمى الاتعنى الأبصار قصد ما إلى المطابقة لا إلى أنه راجع إلى ذلك
المؤنث ولم يسم نحو هي الأمير بنى غرفة وهي زيد عالم وإن كان القياس يقتضي جوازه (قوله والثاني تقديره الفعل
المعطوف على الفعل المخبر به لا محله) في الشرح لا محله من كلام المصنف جملة حاله من الفعل أي تقديره الفعل خاليا
من المحل وفي كلامه تجوز فإن المخبر به ليس الفعل فقط والمعطوف أيضا كذلك وانما المخبر به الجملة وكذا المعطوف هو الجملة
لكنه عبر عن الكل بلفظ الجزاء وأقول الظاهر أن لا محله من كلام المصنف مفعول ثانی لتقديره لا حال من الفعل (قوله
وجواب الأول أنه قدر الكلام مستأنفا) في الشرح وفي كلام المصنف أشياء منها أنه سلم لا في البقاء تقدير ضمير القصة مرفوعا
ولا نعلم أن أحد الأجازة ومقتضى المنع قائم وهو عدم الدليل عليه لو حذف إذا خبر مستقل ليس فيه رابط وأما حذفه منصوبا في
أن من يدخل الكنيسة يوما • يأتي فيها جازا ذرا وطباء فالصيرورته بالنصب في صورة الفضلات مع قيام الدليل عليه وهو أن
الناسخ لا يدخل على أداة مجازاة وأقول جعلوا حذف ضمير الشأن في نحو هذا البيت من الضرورة وهو خلاف ما يتبادر من
كلام الشارح قال الرضى ولا يجوز تقدير ضمير الشأن إلا بعد أن المحففة قياسا وإن وأخواتها ضرورة انتهى فإن قيل قد
جوزوا في قول الشاعر قنافة هذه أجون حول بيوتهم • بما كان إياهم عطية عودا • إن اسم كان ضمير الشأن
والنقد ير بما كان هو أي الشأن اجيب بأنهم لم يجوزوا في هذا البيت أنه محذوف وانما يجوز وأنه مستتر في كان والكلام
في الأول دون الثاني ثم قال الشارح ومنها تجويزه أن يكون مراد النحاة أن الاستئناف لا يكون إلا على تقدير مبتدأ وفيه نظر
لاطلاقتهم القول بأن مثل يشرب مستأنف ولو قدر خبر المبتدأ محذوف لم يكن مستأنفا وحمل الكلام على أن مرادهم بكونه
مستأنفا أنه بعض كلام مستأنف بعيد وأقول مرادهم أنه مستأنف مع ما هو خبر عنه ولا بعده منه ثم قال الشارح ومنها
استدلالة على أن مرادهم ذلك بأنه لو لم يقدّر مبتدأ لم العطف الذي هو مقتضى الظاهر وهذا غير الظاهر لأن لزوم العطف
انما هو عند قصد المشاركة كما إذا قصد أن الشرب منه في كماله في المثال المتقدم وأما عند انتفاء هذا القصد بان يكون
الغرض من الثاني إفادة معناه على طريق الاستقلال فكيف يلزم عطفه على الأول مع كون العطف بخلاف الغرض المطلوب
وليت شعري ماذا يصنع المصنف بمثل قوله تعالى واتقوا الله ويعلمكم الله فقد قالوا ونقله هو عنهم في حرف الواو إن يعلمكم
مستأنف فيمكن أن يقال هنا لم يقدّر مبتدأ أي وأنتم يعلمكم الله لم العطف الذي هو مقتضى الظاهر وأقول كون لزوم
العطف في الشرب انما هو عند قصد مشاركة الشرب للكل في أنه منه في عنه صحيح إذا كان المراد العطف على المنهى عنه وهو
ممنوع وانما المراد بالعطف على الحرف الناهي والمنهى عنه جميعا (قوله وجاز اسناد يقال إلى الجملة كما جاء وإذا قيل إن وعد الله
حق) هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعض أوجه اسناد يقال إلى الجملة كما جاء وإذا قيل وفي الشرح وهذا الاعتذار قاض بمؤاخذة
على المصنف فإن الكلام في الجملة الباقية على جليته لا التي هي في حكم المفرد فاذن ادخال هذه النوع فيما نحن فيه غير
مستقيم وقد مر التنبيه على مثله وأقول ومرنا نحن أيضا الكلام عليه ﴿ في الجملة السابعة ﴾ ﴿ قوله ويقع ذلك في بابي
النسق والبذل خاصة ﴾ لأن النعت لا يكون تابعا للجملة وعطف البيان كالنعت والتوكيد لا يكون تابعا للجملة إلا إذا كان اعظما
واللفظي تذكر اللفظ الأول وفي الشرح هذا الحصر يبطل بمثل قولنا زيد قام أبوه فإن الفعلية الثانية في محل رفع على أنها
تأكيد للجملة الخبرية تابعة للجملة المحل وليست في باب النسق ولا في باب البذل أه وأقول لا نسلم أن هذا من تأكيد الجمل ولم

لا يكون من تأكيد المفردات وان سلم فلان سلم ان الثانية في محل رفع وانما هي مجرد تنكير لفظ الاولى (قوله نحو وانما الذي
أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين وجنات وعيون) في الشرح فيه نظر لان الكلام في الجملة التابعة لجملة ذات محل من
الاعراب والالية ليست كذلك فان الجملة الاولى وهي قوله أمدكم بما تعلمون صلة الموصول فلا محل لها والثانية وهي قوله
أمدكم بأنعام وبنين وجنات وعيون بدل منها فلا محل لها أيضا وقد يعتذر بان التمثيل في الالية الشريفة انما هو ليكون جملة
البديل أو في بالدلالة على المقصود من الجملة المبدل منها الا ان الجملة الثانية تابعة لما له محل (قوله أمدكم بما تعلمون) لا تقعين عندنا
هذا صدر بيت بحجته * والافكن في السرو والجهر مسلما * وفي الشرح ويأتي في البيت ما قاله المصنف في قال زيد عبد الله
منطلق وعمر ومقيم من ان المحل لمجموع الجملتين اذ هو المقول وكل منهما على انفراد جزء المقول وذلك ان جملتي ارحل لا تقعين
عندنا هو المقول وكل واحدة من الجملتين جزءه فلا محل لها والقول بأنه أراد التمثيل ليكون الثانية أو في بذاتية المعنى المراد
لا تكون الثانية ذات محل كما أسلفناه في الاعتذار المتقدم بعيد لان المصنف يكون حينئذ لم يمثل للسئلة المقصودة بالكلام
عليها وانما مثل لشرطها أو أقول هذا البيت وان كان يأتي فيه ما قاله المصنف في قال زيد عبد الله منطلق وعمر ومقيم لم يثبت به
بناء على قوله وانما مثل به تبعاً للعلماء المعاني وهم انما يمثلون به بناء على ان الجملة الاولى محكية والثانية تابعة لها (قوله فان
دلالة الثانية على ما أراده من اظهار الكراهية لاقامته بالمطابقة بخلاف الاولى) في المطول فان قلت قوله لا تقعين عندنا انما
يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهي واما اظهار كراهية النهي فنلوازمه ومقتضياته فدلالة
عليه تكون بالاتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا لا يقع عندنا بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهية حضوره
والنأ كيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فصار لا تقعين عندنا اذ لا يقع في كمال اظهار الكراهية لاقامته بالمطابقة انتهى (قوله
ذكرتك والخطي الى آخره) هذا البيت من الحاسة وهو لا يبي عطاء السندي والخطي ينفع انشاء المجهر مع منسوب الى خط
هجر وهو موضع باليمن من حمل اليه الرماح من بلاد الهند فتقوده وخطار الرمح ينظر بفتح الطاء المهملة في الماضي وكسرهما
في المضارع ونهمل بكسر الهاء اذا شرب الشرب الاول والمنتفعة الرماح المسواة (قوله فانه ابدل وقد نهات من قوله والخطي
ينظر بيننا يدل اشتمال) لا يقال كيف يجوز البديل مع توسط الواو لا تا قول البديل الواو وما بعدها (قوله كما قال في العطف في
نحو استكن أنت وزوجك الجنة) انما قال ابن مالك بذلك هناك لانه شرط في عطف المفرد على المفرد ان يكون المضاف أو مافى
معناه صالحا لمباشرة العامل والاسم الظاهر لا يصلح ان يرتفع بفعل الامر (قوله تنبيهه هذا القول الذي ذكرته من انحصار
الجل التي لها محل في سماع جار على ما قرروا) هذا التنبيه بجميعه يقع في بعض النسخ ويقع في بعضه على غير هذا الوجه عما هو
بمعناه (قوله قال ابن خروف من مبتدأ او يعذبه الله الخبر) يعني والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع ودخلت الاء
في الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط قال صاحب الكشف الا من تولى استثناء منقطع أي استعصى على علمهم وان كان من تولى
منهم فان الله الولاية والقهر فهو يعذبه العذاب الاكبر الذي هو عذاب جهنم انتهى وقيل متصل فان جهاد الكفار وقتلهم
تسلط وكائنه أو عدهم بالجهاد في الدنيا وقيل هو استثناء من قوله فذ كراي فذ كرا لا من انقطع طمعه من ايمانه وتولى
فاستحق العذاب الاكبر وما بينهما اعتراض ويؤيد الاول أعني الانقطاع قراءة الا بفتح الهمزة على التنبيه (قوله وقال جماعة
في الامر أنك بالرفع انه مبتدأ والجملة بعده خبر) قال بد الدين بن مالك ويمكن أن يكون من هذا أي من المستثنى المنقطع
الآتي جملة قراءة ابن كثير وأبي عمرو الامر أنك انه مصيما أصابهم وبهذا التوجيه يكون الاستثناء في النصيب والرفع
من فأسر باهلك وهو أولى من ان يستثنى المنصوب من أهلاك والرفع من أحد وقال والده في التوضيح على الجامع الصحيح
حق المستثنى بالامن كلام تام موجب أن ينصب مفردا كان أو مكملا لاسمائه بما بعده نحو قوله تعالى انما يحبهم أجمعين الا
امر أنه قد رونا انهم من الغابرين ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا الا النصيب وقد أغفلوا وروده مرفوعا
بالابتداء ثابت الخبر ومخذوفه في الاول قول أبو قتادة أحرصوا كاهم الا أبو قتادة لم يحرم فالأبني لكن وأبو قتادة مبتدأ
ولم يحرم خبره وقوله عليه السلام ما للشيء اطين من سلاح أبلغ في الصالحين من النساء الا المتزوجون أولئك المظهرون
المبرؤون من الخنا ومن الثاني قوله عليه السلام ولا تدري نفس باي أرض غوث الا الله أي لم يكن الله يعلم وقوله كل أسقى معافي
الا المجاهرون أي لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون (قوله وليس من ذلك ما صرحت باحد الانبياء خبره من جملة هذا

حال من أحد باتفاق أو صفة له عند الانخفص) اعترض عليه بأنه سيأتي في آخر هذا الباب أن الانخفص منع الفصل بالابن
الصفة والموصوف فكيف يقول هذا إن الجملة صفة لاحد وفي الشرح ويمكن أن يجاب بأن الضمير من قوله صفة له ليس عائدا
إلى أحد المذكورين وإنما هو عائداً إلى نظيره كما في قوله له على درهم ونصفه أي ونصف درهم آخر هذه الجملة التي هي
زيد خير منه صفة لاحد محذوفاً وهو يدل من أحد المذكورين قبله فلم يفصل بالابن الصفة والموصوف وإنما فصل بهما بين
البدل والبدل منه وهو جائز عند الانخفص وغيره لكن يلزم على هذا حذف الموصوف في السعة مع أن الصفة جملة وموصوفها
ليس بعضاً من متقدم مجرورين أو في (قوله وأجازهما هشام وتعلب) أي أجازهما أجازهما القراء وهو ما إذا كان الفعل قلبياً
ووجد المعاق عن العمل وما منه وهو ما إذا لم يكن الفعل كذلك وإنما ذكر هذا مع أنه يفهم من قوله أولاً وأجازة أي كون
الفاعل ونائبه جملة هشام وتعلب مطلقاً يعني عليه قوله واحتجاً (قوله وما راعني إلا سير بشرطة) هذا صدر بيت حمزة وهو عهدي
به قيناً يسير بكبر والشرطة كالغرفة وأحد الشرط كالغرف وهم طائفة من أعوان الولاة ويقال للواحد أيضاً شرطى كتركى
وشرطى بكهني سموا بذلك لأنهم أعلموا أنفسهم بعلامات يعرفون بها كذا في القاموس والقين الحداد والجمع القيون والكبير
الحداد وهو زرقاً وجاد غايظ ذو حوات وأما المبنى من طين فهو الكور (قوله وتسمع ويسير على انهاران) في الشرح أحسن
من هذا التأويل في التصريح أن يقال إن فاعل راعني ضمير يعود إلى ما يعود إليه ضمير يسير ونحوه يسير جملة في محل نصب على
أنها حال من فاعل راعني والاستثناء مفرغ أي مراعي هو في حال من الأحوال إلا في حال كونه يسيراً انتهى ويمكن أن يخرج
البيت أيضاً على تقدير معلق أي لا يسير بشرطة كما قالوا في أن وجدت ملاك الشيمة الأدب أن التقدير ملاك الشيمة
يؤدح الجبل بعد النكرات (قوله وإنما أعيد ذكر الأهل) هذا الكلام كله مأخوذ من كلام ابن الحاجب في أماليه وعبارته إذا
أعاد الأهل بالفظ الظاهر لا أحد أمرين أحدهما أن استطعماهم لقرية ولا بد من ضمير يعود من الصفة الجملة إليها
ولا يمكن عوده إلا كذلك لأنه لو قيل استطعماهم لكان الضمير ضميرها ولو قيل استطعماهم لكان على التجوز إذا القرية
لا استطعم فلما لم يكن بد من ذكر الضمير المأثري القرية ولا يمكن ذكره وهو مضاف إليه لا بد من المضاف ولا يمكن ذكر
المضاف مضمراً التمهيد إضافة الضميرتين ذكره ظاهراً والثاني أن الأهل لو أضمراً لكان مدلوله مدلول الأول ومعلوم أن مدلول
الأول جميع الأهل إلا ترى أنك لو قلت أتيت أهل قرية كذا فالتعني وصلة الهمم بالخصوصية لبعضهم دون بعض
والاستطعام في العادة إنما يكون إن يلى النازل بهم منهم وهم بعضهم فوجب أن يقال استطعماهم أهلها لا يفهم أنهم استطعموا
جميع الأهل وليس كذلك وفي الشرح وعلى قوله لو قيل استطعماهم لكان الضمير ضميرها مناشئة بمعنى فيلزم عدم ارتباط
الصفة بالموصوف ظاهراً من ضمير فلقائل أن يعترضه بناء على الارتباط المعنوي وذلك لأن الضمير المنصوب ليس عائداً إلى الأهل
طائفة بل إلى الأهل المقيد بإضافته إلى القرية المتقدمة المذكور فحصل الربط بهذا الاعتبار وعلى قوله ولو قيل استطعموا
لكان على التجوز مناقشة فلقائل أن يلتمسه ويكون مثل وأسأل القرية والقرآن العزيز مشحون بالمجاز انتهى وأقول
لم يعتبروا في ربط الصفة بموصوفها إلا الضمير لا الربط المعنوي ولا بما هم غير الضمير قال الرضي عند قول ابن الحاجب في كافيته
وتوصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم الضمير في الصفة والصلة ليحصل الربط بين الموصوف وصفته وبين الموصول وصلته
سبل بذلك الربط انصاف الموصوف والموصول بضمون الصفة والصلة فيحصل لهم ما هذا الاتصال في تخصيص
وتعريف ولو سلم صحة اعتبار الربط المعنوي في الصفة فلا نسلم صحة اعتباره في هذه الآية لأنني لو قيل استطعماهم
كانت هذه الجملة صفة لأهل والضمير رابطها لا صفة لقرية والربط المعنوي دليل على ذلك وقول ابن الحاجب ولو قيل
استطعموا أهلها لكان على التجوز يعني وهو خلاف الأصل فيكون مرجوحاً وإن كان فصيحاً واقعاً في القرآن على الصحيح وفي
البحر وقد يظهر لتكرير لفظ الأهل فائدة غير التوكيد وهي أنهم ما حين أتيا أهل القرية لم يأتيا جميع أهلها بل
أتيا بعضهم بخي بلفظ الأهل للدلالة على تعميمهم بالاستطعام ولو قيل استطعماهم لكان الضمير عائداً إلى الماتى الهم
(قوله وأيضاً فلان الجواب في قصة الغلام قال) يعني لو شئت لخذت عليه أجراً والفاء في فلان زائدة أو جواب شرط مقدر
(قوله لا تقتله أي ليس الجواب في قصة الغلام فقتله لأن الماضي المقرون بقوله لا يكون جواباً) هكذا نقل عن خط المصنف
والظاهر أنه يقال المقرون بالفاء وفي الشرح فإن قلت يقع في بعض نسخ المعنى لأن الماضي المقرون بالفاء لا يكون جواباً كما
وقع في أمالي ابن الحاجب وهو ظاهر ويقع في بعضها لأن الماضي المقرون بقوله لا يكون جواباً فوجهه قلت وجهه أن

الاقتران بالفاء يقتضي تقدير قد كونه تعالى ان كان فيه قدم من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وان كان فيه قدم من دبر
 فكذبت وهو من الصادقين وتقدر قد يوجب تحقيق الماضي فيما دخلت عليه من الفعل الماضي فلا يصلح اذن ان يكون جوابا
 للشرط المستعمل (قوله ومثل النوع الثاني وهو الواقع حالا لا يؤول لوقوعه بعد المعارف المحضة ولا تمنى مستحالة لا تقر بها
 الصلاة وانتم سكارى) في الشرح قد ينتقض بمثل قولهم في نداء الباري جل وعلا يا حليما لا يهمل ويأجواد الا يضل فان الجملة لو اقامة
 بعد الاسم المنصوب في موضع نصب على الصفة له مع ان الموصوف معرفة محضة لانه منادى معين مقصود نص عليه ان
 السيد في اجوبة المسائل انتهى وافول الجواب ان هذا من نداء الموصوف لا من وصف المنادى وفي كلام الرضى اشارة الى
 هذا الجواب عند الكلام على الشبيه بالمضاف وانه قد يكون ممنوعا بجملة أو ظرف حيث قال وكان القياس في الموصوف
 بالجملة والظرف ان يجوز ايضا حليما لا يهمل القدوس لكنه كره وصف المعرفة بالمعرفة بعد وصفه بالذكورة فالوجه ان لا يوصف
 الا بالذكورة على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات الذكورية قبل النداء (قوله وهذا الظاهر اسلامته اساسياتي) هو
 ما ضعف به كونه حالا (قوله ومثال النوع الرابع وهو المحتمل لما بعد المعرفة كمثل الجار يحمل اسقارا) في الشرح قد يتوهم ان
 تجوز ان المصنف الحالية من المضاف اليه مع ان المضاف كلمة مثل معارض لرد على أي البقاء تجوز به الحالية مستهم البأساء والضرا
 عن الموصول في قوله تعالى والباياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم البأساء والضرا الآية بان الحال لا تأتي من المضاف
 اليه في مثل هذا والمضاف في كل من الآيتين كلمة مثل وجوابه ان صلاحية المضاف للسقوط في آية الجمعة سوغ الحالية اذ الحال
 حينئذ كانا غير مضاف اليه وعدم الصلاحية في آية البقرة منع من ذلك وقد مر الكلام في هذا كله في الجملة التفسيرية انتهى ولا
 يخفى ان قوله كانا غير مضاف اليه على ما رأينا في النسخ ليس بمنسجم ولعله سقط من النسخ كلمة من والاصل اذ الحال حينئذ
 كانا من غير مضاف اليه (قوله واقد امر على التميم يسنني) هذا مصدر بيت عجزه فضيقت فلت لا يعني وقد تقدم الكلام
 عليه في حرف الباء الموحدة (قوله وقد استعمل الضابط المذكور على قيود) يريد بالضابط المذكور قوله فيما سبق هو ان يقال
 ان الجملة النبرية التي لم يستلزمها ما قبلها ان كانت مرتبطة بذكر الى آخره (قوله لان الانشاء لا يكون نعتا ولا حالا) في الشرح
 اما كون الانشاء لا يقع حالا فقد مر تعليله في آخر الكلام على الجملة المترضة وأما كونه لا يتبع نعتا فقال الرضى وانما اوجب في
 الجملة التي هي صفة أو صلة كونها خبرية لانها انما تنجي بالصفة والصلة لتعرف المخاطب الموصوف والموصول الميمين بما كان
 المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف والموصول من اوصافهم بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز اذن الا ان تكون الصفة والصلة
 جملتين متضمنتين للعلم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية اما الانشائية فتعرب وتطقت
 وأنت حرو ونحوه أو الطائفة كالأمر والنهي والاستفهام والتعني والعرض فلا يعرف المخاطب حصوله منهم الا بعد ذكرها
 (قوله ويضعف من جهة المعنى ان يكون حالا) وذلك لانه ليس الغرض ان القول حالة الانعام وان كان هو فيها ولان الحال
 في دعاءهم او عامها هو العامل في صاحبها وصاحبها هذان رجلان فيلزم ان يكون القول من الرجاءين مقبدا بحالة انعام الله تعالى
 عليهم (قوله ومنها قوله تعالى أو جاؤكم حصرت صدورهم) جاؤكم عطف على يصلون أعني صلة الذين وهو استثناء من ضمير
 النصيب في قوله نخذوهم واقتلوهم حيث وجدتموهم أو عطف على موضع صفة قوم وهي بينكم وبينهم ميثاق والمعنى ان
 الكفار الذين يصلون الى قوم معاهدين أو يصلون الى قوم جاؤكم غير متتابعين ولا مقاتلين فوجههم وكالاعطافين بجوز
 الزخشي وباب عطية قال الزخشي والوجه العطف على الصلة لقوله فان اعترلوكم فلم يقاتلوكم الآية بعد قوله نخذوهم واقتلوهم
 فقران كفهم عن القتال أحسن سببي استحقاقهم لتترك التعرض لهم وترك الايقاع بهم قال ابن عطية وهذا أيضا حكم قبل ان
 يستحكم أمر الاسلام فكان المشرك اذا جاء الى دار الاسلام مسالما كره القتل قومه مع المسلمين ولقتال المسلمين مع قومه
 لا سبيل عليه وهذه نسخة أيضا بما في براءة (قوله ثم اختلفوا فقال جماعة منهم الاخفش هي حال من فاعل جاء على اضمار قد)
 في الشرح نقل السبكي في شرحه للتخفيف عن شيخه أبي حيان ان الاخفش والجمهور على ان الماضي الواقع حالا لا يقدر
 معه قد بل يجوز ان يخلو من القضاة وتقديرا قال أبو حيان وهذا هو الصحيح وهو مخالف لنقل المصنف عن الاخفش بل
 هو مخالف لما ذكره المصنف في قدم من حرف القاف حيث قال الثاني وجوب دخولها عند البصريين الا الاخفش على الماضي
 الواقع حالا (قوله ويؤيده قراءة الحسن حصرة) هي قراءة قتادة أيضا ومقبوب قال المهدوي وعن عاصم في رواية حفص وقرأ

الحسن حصر استوفى حاضرات وقرأ حصره بالرفع على أنه خبر مقدم والجملة في موضع البذل (قوله لا يحتاج إلى إجماع قد)
 هذا بناء على أن الجملة الماضية الواقعة حالاً لا بد منها من قد ظاهرة أو مقدره (قوله قيل الموصوف منصوب بخنوفنا أي
 قوما) قال أبو البقاء وهذا المحذوف حال موطنه (قوله وقبل مخفوض) هذا والذي بعده في كلام أبي البقاء إلا أنه قال وما بينهما
 صفة أيضا و جاؤكم مترض فاراد ما بينهما جملة بينكم وبينهم ميثاق وقد اختصر ذلك إلى قوله وما بينهما ما اعتراض وليس على
 ما ينبغي لشموله جملة بينكم وبينهم ميثاق وهو صفة لا اعتراض (قوله ويؤيده أنه قرئ بإسقاط أوفى معصم أبي) وقرأته ميثاق
 جاؤكم (قوله وعلى ذلك) أي على إسقاط أو يكون جاؤكم صفة لقوم ويكون حصر صفة ثانية أي ثانية عن جاؤكم وإن كانت
 ثالثة عن بينكم وبينهم ميثاق وفي الكشف ووجه هذه القراءة أن يكون جاؤكم بياناً ليلصقون أو بدلاً أو استئنافاً و صفة بعد
 صفة لقوم قال أبو حبان وهذه وجود محتملة وفي بعضها ضعف وهو البيان والبدل لأن البيان لا يكون في الأفعال ولأن البدل
 لا يأتي لكونه ليس إياه ولا بعضاً ولا مشتملاً وفي حاشية التفتازاني وذلك أي كون جاؤكم بياناً وبدلاً ليلصقون لأن الانتهاء
 إلى المعاهدتين والاتصال بهما حاصله الكف عن قتال المسلمين فصح أن يجعل مجيئهم إلى المسلمين بهذه الصفة بياناً لاتصالهم
 بالمعاهدتين أو بدلاً منه كالأو بعضاً أو اشتمالاً على ما قيل وأما الاستئناف فعلى أنه جواب كيف وصلوا إلى المعاهدتين ومن أين
 علم ذلك (قوله وفيه بدلاً من الحصر من صفة الجائين) يعني لا من صفة المجيء حتى يكون بدل اشتمال منه وفي الشرح هذا لا ينبغي
 الملازمة بينه وبين المجيء فيمكن بدل الاشتمال لأن مجيء الجائين ملابس لحصر صدورهم بغير الجزئية والكلية وأقول ليس
 كل ملابس بالتبوعه بغير الجزئية والكلية يصح أن يكون بدل اشتمال فإن بدل الاشتمال على ما قال ابن جعفر وتبعه
 المحققون هو البدل الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملاً عليه لا كاشتمال الطرف على الأطراف
 بل من حيث كونه دالاً عليه اجتمالا ومقتضاه إليه بوجه ما يجب تبقي النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة إلى ذكره منتظرة
 له فيجئ وهو مبدئنا ومخلصنا أجل أولاً ومعلوم أن حصر صدورهم ليس بالنسبة إلى مجيئهم كذلك غاية أنه صفة قائمة بهم
 كما أن مجيئهم كذلك فيكونان صفتين قائمتين بوصف واحد (قوله ورد بان الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يجبه)
 سيد كرم المصنف رحمه الله تعالى في لتاسع عشر من الجهة الأولى من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهة تاف
 الباب الخامس أن أراد هو الفارسي وأنه يمكن الجواب بان المراد الدعاء عليهم بأن يسلبوا أهلية القتال حتى لا يستطيعوا
 أن يقاتلوا أحد البتة وفي البحر رد الفارسي على المبرد في أنه دعاء عليهم بأن أمرنا أن نول اللهم أوقع بين الكفار العداوة فيكون
 في قوله أو يقاتلوا قومهم م نفي ما اقضاه دعاء المسلمين عليهم قال ابن عطية ويخرج قول المبرد على أن الدعاء عليهم بأن لا يقاتلوا
 المسلمين تجهيزاً لهم والدعاء عليهم بأن لا يقاتلوا قومهم تحقير لهم أي هم أقل وأحقروا يستغنى عنهم كما تقول إذا أردت هذا المعنى
 اجعل الله فلان على ولا معي استغنى عنه واستقل دونه وقال غير ابن عطية أو يكون سؤال الموتهم على أن قوله قومهم قديم
 به من ليسوا منهم بل عن معادهم وفي الشرح وانما لا يجبه الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن مقاتلة قومهم لأن قومهم كفار
 قتالهم مطاوب والدعاء عليهم بضيق صدورهم عن جهاد الكفار غير مناسب وهذا مبني على أن قوله أن يقاتلوا أو يقاتلوا
 قومهم متعلق بحصرت أي حصرت صدورهم عن قتالكم أو قتالهم قومهم وهو غير متعين لجواز أن يكون القاتل بان
 حصرت صدورهم جملة دعائية لا يرى ذلك بل يجعل الجملة معترضة بين جاؤكم وبين ما هو من متعلقاته وذلك قوله أن يقاتلوا
 أو يقاتلوا قومهم أي جاؤكم كراهة الدخول في القتال مطلقاً فلا يريدون قتالكم ولا قتال قومهم معكم بل هم يسكون لاكم
 ولا عايكم فيجبه حينئذ الدعاء عليهم بذلك لأنه لم يذكر للضيق متعلق بل دعاء عليهم بخرج الصدور وضيقها (قوله ولا يكون خبراً
 لأنهم لم يفعلوا كل شيء) في الشرح قد يورد على هذا الكلام أنه انما يستقيم أن لو لم يكن في الز بر صفة لكل شيء أما إذا جعل صفة
 له استقام لأن المعنى حينئذ وكل شيء مثبت في الز بر أي صحائف أعمالهم فمفعولهم فمفعولهم فمفعولهم فمفعولهم فمفعولهم فمفعولهم
 والموصوف بالاجزي وهو الخبر وأما معنى فلان المراد في هذه الآية ما أريد في قوله تعالى وكل صغير وكبير مستطير فمفعولهم
 صفة لكل شيء وفي الز بر الخبر أي كلما فمفعولهم مثبت في صحائف أعمالهم (قوله ولا يكون خبراً لما أشيرنا إليه ولا ينقض الأول
 بقولهم لولا رأسك مدهونا ولا الثاني بقول الزبير * ولولا بنوها حوله الخبطتها*) يريد بما أشار إليه ما نبه عليه بقوله كما لا يذكر
 الخبر من أن الخبر لا يذكر بعد لولا وأراد بالاول عدم ذكر الحال بعد لولا لأنه أول بالنسبة إلى عدم ذكر الخبر بعد لولا وبالثاني عدم

في كراخبر بعد لولا في بعض النسخ ولا ينقص الثاني بقوله لم لولا رأسك مدهونا ولا الثالث بقول الزبير وعلى هذا فالمراد بالثاني عدم كراخبر بدل لولا لانه ثان بالنسبة الى عدم عمل الابتداء في الحال وبالثالث عدم كراخبر والاول منقول عن خط المصنف وقسم قول الزبير في نسخة مصفون ولم اتعلم في نسخ المفتي وبعض نسخ شرح الالفية لابن الناطم خطبه في تقديم الطاء المهمة على الباء الموحدة وهو ليس بصواب (قوله لنذورهما) تعليل لقوله ولا ينقص وهو مبني على مذهب الاكثرين في ان انذير بدل لولا واجب الحذف وقد ذكر المصنف في اوائل حاشية الحروف المذكورة في الباب الخامس من هذا الباب ان هذا المذهب مردود (قوله أحدهما يمنع حالية كانت متعينة لولا وجوده ويتعين حينئذ الاستثناف نحو زار في زيد ما كافته أولن أنسى له ذلك) في الشرح قد يمنع تعيين الحالية في هذين المثالين على تقدير زوال المانع اذا احتمال الاستثناف فيهما على تقدير زوال المانع ثابت وأقول الدليل على تعيين الحالية لولا وجود هذا المانع ان المعنى على تقييد الفعل المتقدم وسببه المصنف على نحو هذا في الثاني (قوله وأما قول بعضهم في وقال اني ذاهب الى ربي سمعدين ان سمعدين حال تارة قول سأذهب مهد يافه هو) وجهه ما تقدم الا ان الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال لاجتماع متمافين بحسب الظاهر وهما الحال والاستقبال في محل واحد وهذا مفقود فيما فاس عليه فان دليل الاستقبال فيه ليس في الحال بل في عاملها (قوله مضى زمن والناس يستشفون في) هذا صدر بيت عجزه فهل لي الى ليلى الغداة شفيع (قوله والثالث ما يمنعهما معاشعور وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون وقدم مضى البعث فيهما) ضمير عنهما وفيهما عائد الى الوصفية والحالية والذي مضى فيه البحث فيهما هو اثر الكلام على الجملة الاولى من الجمل التي لا تحصل لها من الاعراب وفي كثير من النسخ مضى البحث فيهما بضمير المفرد المؤنث وهو عائد على الآية (قوله فان جملة تخشى على حال من الضمير قائمة ولا يجوز ان تكون صفة لها لان اسم الماعل لا يوصف قبل العمل) في الشرح هذا ليس بتعين لجواز ان يكون سيؤدي محكا بمعدوف أي يتول سيؤدي فلا يمنع كون تخشى على صفة لا ارتفاع المانع انتهى ولا يخفى ان كلام المصنف انما هو على الظاهر وعدم الحذف

باب الثالث من الكتاب

(قوله أو ما يشير الى معناه) أي معنى الفعل (قوله وقال الكوفيون انما صب أمر معنوي وهو كونهما متخالفين للبنداء) قال الرضي يعنون ان انذير لما كان هو المبتدأ في زيد قائم أو كانه هو في نحو وازواجه أمهاتهم ثم ارتفع ارتقاءه وما كان متخالفه بحيث لا يطلق اسم انذير على المبتدأ فلا يقال في نحو زيد عندك ان زيد هو عندك خالفه في الاعراب فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التي انصف بها انذير ولا تحتاج عندهم الى تقدير شيء يتعلق به انذير انتهى (قوله مثال التعلق بالعمل وبشبهه قوله تعالى أنعمت عليهم غير المنصوب عليهم) قال التفتازاني في حاشية الكشف وما ذكر ابن جني من انه أسند النعمة اليه بطريق الخطأ بقرى وانحرف عن ذلك الى الغيبة في ذكر الغصب تأديا كلام حسن ومعنى الغيبة ترك الخطأ (قوله واشتمل المبيض في مسوده الى آخره) الضمير المضاف اليه المسود عائد على الرأس المذكور قبله في قوله اما ترى رأسي حاكى لونه طرحة صبيحت أذيال الدجا والجزل ما غلظ من الخطب ويبس والغضا شجر (قوله قوله تعالى وهو الذي في السماء له) هذه قراءة الجمهور وقرأ عمر وعبد الله وأبي وعلى وبلال بن أبي بردة وجابر وابن زيد وعمر بن عبد العزيز وهو الذي في السماء الله وفي الأرض الله (قوله والله خبر لموعذوقا) هو المائد على الموصول وحسن حذفه طول الصلة بالمعطف كما حسن حذفه في قولهم ما انا بالذي قائل لك شيئا طوطا بالامول (قوله ولا يحسن تقدير الطرف صلة) فيه رد على أبي حيان حيث قال ويجوز ان تكون الصلة الجار والمجرور والمعنى انه فيهم بالوهيته وروبيته اذ يستحيل جملة على الاستقرار (قوله وتقدر في الأرض انه معطوفا كذلك) أي الطرف صلة والله بدل من الضمير المستتر فيه (قوله لتضمنه الابدال من ضمير المائد مرتين) هذا على لقوله ولا يحسن وقد ذكر المصنف في الباب الاول في الكلام على اذني مسألة تلزم اذا اضافة انه لا يعرف تكرار البديل الا في بدل الاضرب واعترض عليه ابن الصائغ بان تكرار البديل في غير الاضرب معروف نحو لا تمر ربيم الا الفتى الا العلافان الاول يتعارف فيه الاتباع على البديل والثاني بدل وأجبت بان مراده انه لا يعرف تكرار البديل والمبدل منه واحد والمثال المترض به المبدل منه متعدد فان الفتى بدل من الضمير والعلاف بدل من الفتى كاذ كذا المصنف في توضيحه (قوله وفيه بعد حتى قبل بامتناعه) الضمير المجرور ربي وبامتناع عائد على الابدال من ضمير المائد (قوله ولان الجملة على الوجه البعيد ينبغي ان يكون

يكون سببه التخلص به من محذور كما ان يكون هو موقعا لهما يخرج الى تأويلين فلا يقع في بعض النسخ لان الجمل يكونان
والصواب ما في أكثرها وهو الموجود بخط المصنف ولان الجمل بالواو عطف على انضمامه الابدال واحد التأويلين نفس الابدال
من الضمير المستتر في الطرف الاول والتأويل الآخر نفس الابدال من الضمير المستتر في الطرف الثاني وفي الشرح قد يكون
مراده بالتأويلين الذين يحوج اليهما هذا التقدير ان المبدل منه في حكم المطروح فتصير الصلة خالية من طائفة يقال هو وان
طرح تقدير اموجود حسا فلا تضرب في طرحة مع وجوده اقطا فلعل هذا هو التأويل الذي اراده ولا شك انه يحتاج في الجملة
الآخرى وهي قوله وفي الارض الى مثل ذلك فجاء التأويلان وأقول التأويل هو جعل الكلام على خلاف ظاهره
لا الاعتراض عليه وجوابه والعادة فيما فيه اعتراض وجوابه ان يقال وفيه بحيث فالوجه ما ذكرناه (قوله ولا يجوز على هذا
الوجه ان يكون وفي الارض الى مبتدأ وخبر التلازم فساد المعنى ان استوفى وخلا الصلة من عائذان عطف) في الشرح
مراده بالوجه الذي اشار اليه تقدير الطرف صلة والى بدل من الضمير المستتر فيه وهذا مشكوك لان فساد المعنى بتقدير
الاستئناف لا خصوصية له بهذا الوجه الذي فرع عليه اذ لو جعل الى خبر مبتدأ محذوف وفي السماء متعلق به أي وهو الذي
هو الى في السماء وجعل وفي الارض الى استئنافا لفساد المعنى أيضا وأقول لا اشكال لانه لم يفرع على هذا الوجه فساد المعنى
بتقدير الاستئناف فتطبل فساد المعنى بتقدير الاستئناف وخلا الصلة من عائذان عطف وهذا المجموع له خصوصية بهذا الوجه
الذي فرع عليه دون غيره (قوله وان لسانى شهدة الى آخره) في الصحاح والشهد العسل في شمعها والشهادة أنحص منها والجمع شهادة
والعالم شجر مر ويقال للعنظل ولكل شئ اشتدت مرارته علقم وتشديد واو هو وباء هي لغة همدان يسكون الميم وبالدال المهملة
(قوله بما فيه راثيته) أي راثية الفعل (قوله انا أبو المنال بعض الاحيان) هـ ذامن مشطور السريعة الموقوف (قوله انا ابن
ماوية اذ اجد النقر) هـ ذامن مشطور الرجز وفي الصحاح وقد تقرت بالفرس نقر او هو صوت ترعجه به وذلك ان تلتصق لسانك
بعضتك ثم تفتح وقول الشاعر انا ابن ماوية اذ جد النقر اراد النقر بالخليل فلما وقف ثقل حركة الراء الى القاف اذ كان ساكنا يعلم
السامع انها حركة الحرف في الوصل كما تقول هذا بكر ومررت ببكر ولا يكون ذلك في النصب انتهى (قوله فتعلق بعض واو
بالاسمين العليمين لا التأويل لما باسم يشبه الفعل بل لما فهم من معنى تولك الشجاع أو البواد) في الشرح ولوقيل ان التعلق
باعتبار تأويلهما باسم يشبه الفعل لم يلزم محذورا أصلا وأقول علميتهما هي المرادة منهما وهي تمنع من تأويلهما باسم يشبه الفعل
لان تأويلهما به يخرجهما عن العلمية (قوله حتى شأها كليل موهنا عمل) هذا صدر بيت عجزه باتت ضربا وبات الليل لم ينم
وهو في وصف برق وشأها باتين معجزة فوهزة فالف معنى سبقها والضمير للسحاب والكليل الذي حصل له كلال أي اعياء وقعب
والموهن بفتح الميم وكسر الهاء نحو نصف الليل وكذا الوهن والعمل بكسر الميم المطبوع على العمل (قوله فان في الاول جعل
الكلام على الجاز) في الشرح المجاز لازم سواء جعل كليل بمعنى مكل للوقت أو جعل من كل مسند الى البرق اذ الكلال الذي
هو التعب لا يتصف به البرق حقيقة وأقول الذي في كل منهما مجاز عقلي لان كلا من نسبة الكلال والا كلال الى البرق مجاز
وهو ليس بمراد المصنف وانما مراده المجاز اللغوي ولا شك انه في الاول دون الثاني لان الاول فيه اطلاق كليل الذي هو حقيقة
في اسم فاعل الثلاثي المجرد على اسم فاعل الثلاثي المزيد الهمزة وهو مجاز في اللفظ (قوله ونعم من هو في سروا علان) هذا عجز
بيت صدره ونعم من كائن ضاقت مذاهبه وقد تقدم في من (قوله وقد أجيز في قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض
تعلقه باسم الله) أصل هذا القول للزجاج الا انه قال انه متعلق بما تضمنه اسم الله تعالى من المعاني قال ابن عطية وهذا عندى
أفضل الأقوال وأكثرها حراza فصاحة اللفظ لانه أراد ان يدل على قدرته واحاطته واستيلانه ونحو هذه الصفات فجمع ذلك
كله في قوله وهو الله أي الذي له هذه الصفات كلها في السموات وفي الارض قال أبو حيان وهذا صحيح من حيث المعنى لكن
صناعة النحوي لا تساعد لان تلك المعاني جميعها لا تعمل في لفظ السموات اذ لو صرح بها جميعها لم تعمل فيه بل العمل فيه من
حيث اللفظ لو احدى منها وان كان من حيث المعنى بلجميعها والاولى ان يعمل في الجرو وما تضمنه لفظ الله من معنى الألوهية
وان كان علما وقد قال الزمخشري نحو ما من هذا حيث قال في السموات متعلقة بمعنى اسم الله كأنه قيل هو المعبود فيها ومنه قوله
تعالى وهو الذي في السماء وفي الارض الى أو هو المعروف بالألوهية أو المتوحد بالألوهية فيها أو هو الذي يقال له الله فيها وقال
الفتازاني لا خلاف انه لا يجوز تعلقه بالفظ الله لكونه اسما لا صفة وكذا قوله في السماء وفي الارض الى لان الهاء اسم وان

كان بمعنى المعبود كالكتاب بمعنى المكتوب بل هو متعلق بالمعنى الوصفى الذى ضمنه اسم الله وذلك المعنى يجوز ان يكون مأخوذا من أصل اشتقاق الاسم أعنى العبودية أو ما شتهر به الاسم من الالهية وصفات الكمال ودل عليه هو الله مثل أنا أبو النجم أى المعروف بذلك أو ما يدل عليه التركيب الحصرى من التوحيد والتفرد بالالهية أو ما تقرر عند الكل من مقولية هذا الاسم عليه خاصة ومعنى كونه فيها انه عالم بما فيها على التشبيه والتمثيل شبهت حالة علمهم بحالة كونه فيها لان العالم اذا كان فى مكان كان عالما به وبما فيه بحيث لا يخفى عليه شئ ويجوز أن يكون كناية فحين لم يشترط جواز المعنى الاصلى ولا يستقيم الكلام بدون هذا المجاز أو الكتابة وكذا قوله تعالى وهو معكم أينما كنتم (قوله على معنى وهو المعبود أو هو المسمى بهذا الاسم) لا يخفى أن يكون العلم على معنى المعبود أو المسمى لا يقتضى تأوله به كما أن كون ابن مارية وأبى المنهال على معنى الشباع أو الجواد لم يقتضى تأوله ما به لان كون الاسم على معنى اسم قد يكون مع تأوله به وقد لا يكون (قوله وأجيز تعلقه بـ يعلم) المجيز لذلك هو أبو على الفارسي فانه قال هو ضمير الشأن والله مبتدأ خبره يعلم والجملة مفسرة لضمير الشأن قال أبو حيان وانما فرأى هذا ولم يقل مثل الجمهور ان ضمير هو عائد على ما عادت اليه الضمائر قبله وهو الله لانه اذا لم يكن ضمير الشأن كان عائد على الله تعالى فيصير التقدير والله الله فينقد مبتدأ وخبر من اسمين متحدين لغيا ومعنى لانه نسبة بين ما السبادية وذلك لا يجوز (قوله وبخبر محذوف) قال الزمخشري ويجوز أن يكون الله فى السموات خبرا بخبر على معنى انه الله وانته فى السموات والارض بمعنى انه عالم بما فيها لا يخفى عليه منه شئ كان ذاته فيها (قوله ورد الثانى) هو ذاته بـ سر كم وجه كم دى ناي الاله ثانى قوله وأجيز تعلقه بـ يعلم (قوله وايس بشئ لان المدد ههنا ليس مقدر ابخبر مصدرى وصلته) فى التشرح لانه لم ذلك ولم لا يجوز أن يكون مقدر ابايسرون وما يجهرون وأقول ليس السر مصدر قال فى الصحاح السر الذى يكتم والجمع الاسرار والسريرة مثله والجمع الاسرار واذ لم يكن السر مصدر الا يقدر بحرف مصدرى وصلته وأما الجهر فهو مصدر الا انه ههنا أريد به ما يقابل السر وهو الذى لا يكتم لانه ما المصدرى فلا يكون ههنا مقدر ابخبر مصدرى وصلته ثم لا يخفى أن المراد ههنا بسبب الحرف المصدرى فعل ذلك المصدر المقدر وحينئذ نقول الشارح مقدر ابايسرون ليس على ما ينبغي لان يسر فعل الاسرار لا السر قوله هل يتعلقتان بالناسخ قال الرضى وانما سميت ناقصة لانها لا تتم بالرفع بها كالمباين بالرفع مع المنصوب بخلاف الافعال التامة فانما تتم كلاما بالرفع دون المنصوب وما قال بعضهم من انها سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر ايسر بشئ لان كان فى نحو كان زيد قائما يدل على الكون الذى هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المنصوص وهو كون القيام أى حصوله فى أوله لا يلفظ دال على حصول ما تم عين بالخبر ذلك الحاصل بل وكما نك قلت حصل شئ ثم قلت حصل القيام فالثاندة فى ايراد مطلق الحصول أولان تم تخصيصه كالثاندة فى ضمير الشأن قبل تعيين الشأن مع فائدة أخرى وهى دلالة على تعيين زمان ذلك الحصول ولو قلنا قام زيد لم تحصل هاتان الثاندتان معا كان يدل على حصول حدث مطلق تقييده فى خبره وخبره يدل على حدث معين واقع فى زمان مطلق تقييده فى كان لكان دلالة كان على الحدث المطلق أى الكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية وأما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال وأصبح الدال على الكون فى الصبح ومادام الدال على معنى الكون الدائم وما زال الدال على الاستمرار وليس الدال على الانتهاء فدلالته على حدث لا يدل عليه الخبر فى غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذى قاله (قوله والصحيح انها كلها دالة عليه الا ايسر) فى شرح التسهيل ويبطل القول بانها لا تدل على الحدث أوجه أحدها انه قد صرح بمصدرها مع لامها فى قوله ببذل وحلم ساد فى قومه الفتى * وكونك اياه عليك يسير واعترض بانه يحتمل أن يكون التقدير وكونك نفسه فلهذا حذف الفعل انفصل الضمير الثانى ان الافعال تستلزم الدلالة على الحدث والزمان معا الدال على الحدث وحده مصدر وعلى الزمان وحده اسم زمان وللخصم ان يمنع هذا الاستلزام فى مطلق الفعل ويقول انما هو فى الفعل التام فقط الثالث ان الأصل فى كل فعل الدلالة على معنيين فلا يقبل اخراجهما عن الأصل الا بدليل الرابع انما لو كانت دلالتها مخصوصة لجاز أن ينعقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى كما ينعقد منه ومن اسم زمان الخامس أن الافعال لا تمتاز بالحدث وان تساوت بالزمان فاذا زال ما به الافتراق وبقي ما به التساوى فلا فرق بين كان زيد غنيا وبين صار زيد غنيا والفرق حاصل فبطل ما يوجب خلافه السادس ان من جملة انك ولا بد معهما من ناف فلا كانت لا تدل على الحدث لزم أن يكون معنى ما انك زيد غنيا

ما زيد غنيافي وقت من الاوقات الماضية وذلك تقيض المراد السابع وقوع دام صلة المصدرية الثامن ان دلالة الفعل على الحدث اقوى فكانت أولى بالبقاء التاسع مجي اسم الفاعل منها واسم الفاعل لادلالة فيه على الزمان بل دال على الحدث وما هو قائم به او صادر عنه العاشر انها لو كانت مجردة من الحدث لم يكن منها امر كقوله تعالى كبرت اقوامين بالقسط (قوله ولا باوحينا الفساد المعنى) اذ ان تقدير حينئذ ان اوحينا للناس ان انذر الناس ولقائل ان يقول لان اسم الفساد المعنى حينئذ اذا كان الى رجل بدلا من الناس وقد كانوا يحبون ايضا من كون الرسول بشرا وفي اعراب أبي البقاء وتيسل عجب ههنا معني محجب والمصدر اذا وقع موقع اسم مفعول او فاعل جاز ان يتقدم معموله عليه كاسم المفعول انتهى ويؤيد تعلقه بعجا ما روى عن ابن جريج انه ذل عجب قريش ان بشرا رجل منهم فنزلت هذه الآية (قوله وقدم مضى عن قريب ان المصدر الذي ليس في التقدير حرف موصول وصلته لا يمنع التقديم عليه) هذا الاعتراض على قوله لا يتعلق بعجا لانه مصدر مؤخر وقوله حرف موصول منصوب على انه خبر ليس وصلته منه بوب بالعطف عليه ويقع في بعض النسخ ليس في تقدير حرف موصول بدون الوباضافة تقدير الى حرف وأشار بقوله عن قريب الى ما ذكره قبل هـ ذاني الرد على من منع تعلق الطرف من وهو الله في السموات وفي الارض يعلم سركم وجهركم (قوله ويجوز ايضا ان تكون متعلقة بمحذوف هو حال من عجا على حسده قوله لمة موحش اطال) يعني يجوز ان يكون للناس في الاصل صفة لعجا لما قدم عليه انتصب على الحال كما ان موحش في الاصل صفة اطال فلما قدم عليه انتصب على الحال نحو قوله هل يتعلقان بالفعل الجامد في هذا الفصل بكاله ساقط في بعض النسخ (قوله وكيف اذهب امر الى آخره) اذهب اخاف وأراع أخوف لجهل بتعلقان بأحرف المعاني (قوله وما سعاد الى آخره) في القاموس الغداة البكرة أو ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس والبين هنا الفراق وظي أغن اذا كان يخرج صوته من خياشيمه وغضيض الطرف فاترا العين وفي الصحاح والطرف العين ولا يجمع لانه في الاصل مصدر يكون واحدا ويكون جماعة قال الله تعالى لا يرتد اليهم طرفهم (قوله ومثله في التعلق بحرف النفي ما أكرمت المسمى لتأديبه وما أهنت المحسن لكفائه اذ لوعلى ههنا بالفعل فسد المعنى المراد) وذلك ان المراد ليس نفي الاكرام المخصوص بالتأديب ولا الاهانة المخصوصة بالكفاة بل المراد نفي مطابق الاكرام ومطابق الاهانة وهو غير لازم من التعلق بالفعل لان النفي ان تسلط على القيد وحده بقي أصل الفعل مثبتا وان تسلط على الفعل مع قيده فلا يلزم من نفي القيد نفي المطلق (قوله فينبغي على قولهم ان يقدر ان المتعلق بفعل دل عليه النافي أي انتفي ذلك بنعمة ربك) في المنتخب ان المعنى انتفي عنك الجنون بنعمة ربك وهو ظاهر في أن الباء متعلقة بفعل دل عليه النافي وفي البحر ويظهر لي ان بنعمة ربك قسم اعترض به بين المحكوم عليه والحكم على سبيل التوكيد والمبالغة في انتفاء الوصف الذميمة عنه عليه السلام وقال ابن عطية بنعمة ربك اعترض كما يقول الانسان أنت بحمد الله فاضل وقال الزنجشري يتعلق بمجنون منغيا كما يتعلق بماتل مثبتا في قولك أنت بنعمة الله عاقل مستويا في ذلك الاثبات والنفي استواء ههنا في قولك ضرب زيد عمرا وما ضرب زيد عمرا تعمل الفعل مثبتا ومنغيا اعمالا واحدا ومحله النصب على الحال كانه قيل ما أنت بمجنون من نعماء عليك بذلك ولم يمنع الباء ان يعمل مجنون فيما قبله لانها زائدة لتأكيد النفي والمعنى استبعد اما كان نسبه اليه كفار مكة عداوة وحسدا وانه من انعام الله عليه بحصافة العقل والتهامة التي يقتضيها التأهل للنبوته بمثل انتهي والحصافة بمهملتين وفاء بعد الاف الاحكام قال أبو حيان وما ذهب اليه من ان بنعمة ربك متعلق بمجنون وانه في موضع الحال يحتاج الى تأمل وذلك انه اذا تسلط النفي على محكوم به له معمول ففي ذلك طريقان أحدهما ان النفي يتسلط على ذلك المعمول فقط والاخر انه يتسلط على المحكوم به فينتفي معه - موله لا تنفاه بسان ذلك تقول ما زيد بقائم مسرعا فالتبادر الى الذهن ان اسرعه منتف دون قيامه فيكون قد قام غير مسرع والوجه الاخر انه انتفي قيامه فانتفي اسرعه أي لا قيام فلا امرع وهذا الذي قررناه لا يتأني معه قول الزنجشري بوجه بل يؤدي الى ما لا يجوز ان ينطق به في حق المعصوم صلى الله عليه وسلم وقال السفاحسي والجواب ان المتبادر للذهن في نحو ما زيد بقائم ضاحكا نفي القيام في هذه الحالة ولا يلزم منه نفي تلك الحالة في غير القيام الا أن يكون المحكوم به لازما لتلك الحالة فيلزم من نفيه نفيها فقوله والثاني نفي المحكوم به فينتفي معه موله بانتفائه غير مسلم الا حيث الملازمة كما ذكرنا والجنون ههنا غير لازم لحالة النعمة وتثنيها بما زيد بقائم مسرعا غير مطابق لان القيام لازم لا اسراع فلهذا لزم من نفيه نفي الاسراع غاية ما يقال لا يلزم من نفي الجنون في حالة النعمة نفيها في غيرها بل المفهوم يقتضي ثبوته في غيرها

فلنا حالة النعمة لازمة له صلى الله عليه وسلم أبدا فيلزم نفي الجنون مطلقا (قوله وذلك على ان الاصل وما كسما عاد الا نبي أغن
على التشبيه المعكوس للبالغة لئلا يكون الظرف متقدما في التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه) في الذم ح لان سلم لزوم
ذلك لجواز أن يكون التقدير وما حال سعاد غداة البين الاحال ظبي أغن والتشبيه على بابيه ووجه الشبه هو النفور والظرف
متعلق بالحال المحذوفة كما في قوله تعالى واذا كوفي الجباب مريم اذا تبتذلت فقد جعل كثير من المعربين الظرف فيه متعلقا
بمحذوف أى واذا كرف حال مريم أو قصتها اذا تبتذلت وذكر بعضهم ان نحو القصصه والنبأ والحديث يجوز انما له في الظرف
خاصة وان لم يرد به معنى مصدرى كقوله تعالى وهى اناك نبالا لخصم اذ تسور والمحراب وهى اناك حديث ضيف ابراهيم
المكرمى اذ دخلوا عليه والسرفى جواز الاعمال تضمن معانيها الحصول والكون وقد ألم المصنف ببعض هذا في آخر الفصل
الذى عقده لخروج اذ عن الظرفية وأقول ليس المراد تشبيه حال سعاد بحال الظبي في النفور حتى يقال ان التقدير وما حال
سعاد الاحال الظبي وانما المراد تشبيه نفس سعاد بنفس الظبي في النفور والبعث الذى ذكر عنه هو السبب ذكر ذلك في
حاشية المطول ثم في الشرح على انه لو سلم لزوم تقدم الظرف على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه لم يضر ذلك بجرده اذ الظرف
يجوز أن يتقدم على عامله المعنوى نعم ان أريد خصوصية العامل هنا من حيث هو واقع بعد الا وقد علم ان امانته من عمل
ما بعدها فيساقبلها استقام وبقي الاعتراض المتقدم انتهى وقوله على التشبيه المعكوس بدل من قوله على ان الاصل ولم يرد
بالتقدير قسم اللفظ لان تقدم الظرف في هذا الوجه على عامله ملفوظ به لا مقدر (قوله ابن عمرو) هو بفتح العين المهملة
وسكون الميم وضم الراء والمشهور فيه الصرف والفارسي يمنع للعلمية وشبهه الجمة (قوله كالقلوب الطير الى آخره) تقدم
الكلام عليه في الجملة المعترضة (قوله مع ان الحال شبهة بالمفعول به) يعنى من جهة انما فضلة ومن جهة ان الفعل يتسلط على
نفسها من غير توسط حرف ملفوظ أو مقدر (قوله وايا كان فاحجة فائضة به) في الشرح لا يلزم من عمل حرف التشبيه في التمييز
عمله في الظرف لان التمييز معمول ضعيف يسوغ ان يعمل فيه حتى الجامد المحض من غير تأويل كعشرين درهما (قوله
تعبيرنا الى آخره) العالة انقراء جمع عائل وكذلك الصعاليك جمع صعولك كعصفور وهو الذئير (قوله لئلا يتقدم الحال على
عاملها المعنوى) الذى في بيت كعب بن زهير ظرف للاحال وان كان لما كان بين الحال والظرف مناسبة أطلق اسم الحال على
الظرف (قوله قلت سوغه الذى سوغ تقديم يسرافى هذا يسرا الطيب منه رطبا وان كان معمول اسم التفضيل لا يتقدم
عليه في نحو هوأ كفاهم ناصر او هو خشية اختلاط المعنى) قال الرضى ولا نرى بأسا ان يقال زيد احسن فائضا منه فاعدا كما
يقال ضرب زيد قائما عمر فاعدا المدم الانباس وقال المصنف فى حواشى التسهيل وانما اغتفر نحو هذا يسرا الطيب منه رطبا
فرقابن المفضل والمفضل عليه اذ لو آخر التيسافان قيل اجعل احدهما تاليا لافعل قلنا لا يؤدى الى فصل افعل عن من ومجرورها
وهما كالوصول والصلة فان قيل قد فصل بالظرف والمجرور والتمييز قلنا فصل جائز وهذا يكون فصلا واجبا لازما في نوع هذا
التركيب فلم يحتمل (قوله وقد خطئ في ذلك وقيل انه كلام لا معنى له وليس كذلك بل هو متجه على بعده فيه وهو أن يكون
معاليك مفعول عالة) في الشرح فيه نظرم وجهين الاول ان كلاما من الجاهل الذين حمل الكلام على ما ياباه الحاربرى نحن
وانتم بعطف أحد الضميرين على الآخر لا سيما على قوله في الوجه الثانى ان انتم توكيد لضمير نعوذكم المحذوف وهو ضمير
المفعول يعنى ونحن توكيد لضمير عالة فكيف يعطف توكيد المفعول على توكيد الفاعل وبطلان هذا معلوم وأقول هذا هو
وجه البعد الذى اعترف به المصنف في توجيه الثانى من وجهى النظر ان دعواه امتناع جعل انتم توكيد الضمير صاعاليك من
أجل تخالفهما بالضرورة والغيبة غير مسلمة لان الاحال على تقديره هو ضمير المخاطبين المحذوف من نعوذكم ويكون الضمير
الذى يتحمله الوصف الواقع حال فيه ضمير خطاب قطعا كما في قولك فمت أنت ضاحكا والضمير الذى يتحمله ضاحكا فى هذا
التركيب ضمير خطاب بلاشك وأقول اذا كان صاعاليك مفعولا لالة يكون فى المعنى صفة لمحذوف أى اناس صاعاليك فيكون
الضمير الذى فيه غيبة وكذلك اذا كان مفعول نعوذكم اذ المعنى فى حال كونكم اناس صاعاليك الا ان فى الكلام
ضمير المخاطبين على هذا لوجه وهو مفعول نعوذكم فيكون انتم توكيد له وعلى الوجه الاول الصاعاليك مخاطبون
فمحتمل كونه راعى المعنى وأكد الضمير الذى فيه بانتم فان قيل فلم يجعل المصنف على الوجه الاول انتم خبر مبتدأ محذوف أى
صاعاليك هم انتم أجيب بان عطف الحاربرى انتم على نحن الذى هو توكيد ياباه ويقضى انه توكيد يؤخذ كرمالا يتعلق من حروف
الجر (قوله بالعامل المقوى) هو بضم الميم وفتح القاف وتشديد الواو المفتوحة (قوله لعل أبى المغوار منك قريب) تقدم

الكلام عليه في الفعل (قوله جروا بها منبهة) هو بفتح مفتوحة فتون ساكنة فباء موحدة مفتوحة بمعنى التنبيه أو بفتح مفتوحة فتون مفتوحة موحدة مشددة اسم فاعل من نبه (قوله اغائبت في الكلام) الضمير في ثبت عائد على النيبلة لاكتسابها التذكير من المضاف اليه أو لانها بمعنى الابقاع وهو مذكر (قوله الايجاورنا الاك ديار) هذا بضم بيت صدره وهو ما نبأ الى اذا ما كانت جارتنا (قوله نحن بغرس الودي الى آخره) الغرس مصدر غرس الشجر اغرسه غرسا وفي الصحاح والودي على فعل الفسيل واحده ودية والفسيل بقاء مفتوحة فسين مكسورة مهملة فتاة تحتية صفار النخل وفيه قال الاصمعي السدفة والسدفة في لغة أهل نجد الظلمة وفي لغة غيرهم الضوء وهو من الاضداد وكذلك السدف بالتحريك وقال أبو عبيدة وبعضهم يجعل السدفة اختلاط الضوء والظلمة معا كوقت ما بين طلوع الفجر الى الاسفار واسدف اذا ظلم والسدف اللبيل قال الشاعر تزور العدو على نايه يبارعن كالسدف المظلم والسدف أيضا الصبح واقباله ذكره الفراء وانشد لسعد القرقره نحن بغرس الودي اعلمنا منابر كض الجياد في السدف انتهى وفي الشرح شاهدت في كراسة بخط المصنف ضبط السدف بضم السين وفتح الدال (قوله من تخليط الاعراب) هو بفتح المهملة وسكون المهملة (قوله وذلك عكس معنى التعدية الذي هو اتصال معنى الفعل الى الاسم) تقدم في خلا الجواب عن هذا بان تعدية الحرف اتصال معنى الفعل الى المجرور به على الوجه الذي يقتضيه ذلك الحرف وان المصنف صرح بذلك في على الاستدراكية فهذه الكلمات اذا جرت تقتضي اتصال معنى الفعل للمجرور بها على جهة الثبوت كما في ما قام القوم خلا زيدا ١٠ بحكمها بعد المعارف والنكرات ١٠ (قوله فهم صفتان في نحو رأيت طائرا فوق غصن أو على غصن لانها بعد نكرة محضة) لقائل ان يقول لا يلزم من كونها بعد نكرة محضة ان يكونا صفتين لها فقد ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى فاتوا بسورة من مثله انه يجوز في من مثله ان يكون صفة اسورة وان يتعلق بقاؤها وعبارته بنصها من مثله متعلق بسورة صفة لها أي بسورة كائنة من مثله والضمير لما نزلنا أولعبدنا ويجوز ان يتعلق بقوله فاتوا والضمير للعبد انتهى ثم انه قد وقع نزاع بين الشيخ فخر الدين أحمد بن الحسن الجاربردي شارح قصريف ابن الحاجب وبين القاضي عضد الدين عبد الرحمن الشيرازي في تخصيص صاحب الكشف الوجه الاول بكون الضمير لما نزلنا واسنفتي القاضي عضد الدين أهل عصره في ذلك وانتصر للجاربردي ولده ابراهيم في رسالة سماها السيف الصارم في قطع العضد الظالم وصورة الفتوى يا ادلاء الهدى ومصابيح الدجا حياكم الله وبياتكم وألهمنا الحق بتحقيقه وياتكم يسالمكم فيما هو من نوركم مقتبس وبضوء ناركم للهدى ملتمس متمتع بالقصور لا تمتحن ذو غرور ينشد باطلاق لسان وادق جنان الاقل لسكان وادي الحبيب * هنيا لكم في الجنان الخلود افيضوا علينا من الماء فيضيا فاناء عطاش وأنتم ورود قد استبهم علينا قول صاحب الكشف افيضت عليه بحال اللطاف من مثله متعلق بسورة صفة لها أي بسورة كائنة والضمير لما نزلنا أولعبدنا ويجوز ان يتعلق بقوله فاتوا والضمير للعبد حيث يجوز في الوجه الاول كون الضمير لما نزلنا نصريحا وخطره في الوجه الثاني تلويحافيت شعري ما الفرق بين فاتوا بسورة كائنة من مثل ما نزلنا على عبدنا وفاتوا من مثل ما نزلنا بسورة وهل لغة حكمة خفية أو نكتة معنوية أو هو تحكم بحسب بل هذا مستبعد من مثله فان رأيتم كشف الرينة واماطة الشبهة والانعام بالجواب اثبت اجزل الاجر والثواب وقد أجاب المفتازاني في حاشيته عن هذا وتعرض لما أجاب به غيره فقال والجواب ان هذا أمر تهيجز باعتبار الماتى به والذوق شاهد بان تعلق من مثله بالاتيان يقتضى وجود المثل ورجوع الجز الى ان يؤثر منه شيء ومثل النبي عليه السلام في البشرية والعربية موجود بخلاف مثل القرآن في البلاغة والفصاحة واما اذا كان صفة للسورة فالمحوز عنه هو الاتيان بالسورة الموصوفة ولا يقتضى وجود المثل بل ربما يقتضى انتفاء حيث تعلق به أمر التهيجز وحاصله ان قولنا اثبت من مثل الجاسة يبييت يقتضى وجود المثل بخلاف قولنا اثبت بيت من مثل الجاسة وقد يجاب بوجوه اخر الاول انه اذا تعلق بقاؤها فن لا ابتداء قطعاً ولا مبهم بين ولا سبيل الى البعضية لانه لا معنى لاتيان البعض ولا مجال لتقدير الباء مع من كيف وقد ذكر الماتى به صريحاً وهو السورة واذا كانت من لا ابتداء تعين كون الضمير للعبد لانه المبدء للاتيان لا مثل القرآن وفيه نظر لان المبدء الذي يقتضيه من الابتداءية ليس هو الفاعل حتى ينصرف مبدء الاتيان بالكلام في المتكلم على انك اذا تأملت فالتكلم ليس مبدء الاتيان بالكلام منه بل للكلام نفسه بل معناه ان يتصل به الاثر الذي اعتبر له امتداد حقيقة أو توها كالبصرة للخروج والقرآن للاتيان بسورة منه وبهذا يدفع ما يقال ان المعتبر

من المبدأ هو الفاعل أو المادى أو الذاتى أو جهة تلبس به أو لا يصح شئ من ذلك فيما نحن فيه على أن يكون مثل القرآن مبدأ ماديا
للاتيان بالسورة ليس أبعد من كون مثل البعد مبدأ فاعليا له الذى انه اذا كان الضمير لما زلنا ومن صفة فأتوا كان المعنى فأتوا
من منزل مثله بسورة فكان مثله ذلك المنزل لهذا المنزل هو المطاوع لا بمثاله سورة واحدة منه بسورة من هذا وظاهر أن
المقصود بخلافه كما نطق به الآتى الحروف فيه نظرا لأن إضافة المثل إلى المنزل لا يقتضى أن يتبرر وصفه منزلا لا ترى انه
إذا جعل صفة سورة لم يكن المعنى سورة من منزل مثل القرآن بل من كلام وكيف يتوهم ذلك والمقصود بتجديدهم عن أن يأتوا
من عند أنفسهم بكلام مثل القرآن ولو سلم قساده من لزوم خلاف المقصود وغيب بين ولا مابين الثالث انما اذا كانت صفة
فاتوا كان المعنى فاتوا من عند المثل كما يقال اتوا من زيد بكتاب أى من عنده ولا يصح اتوا من عند مثل القرآن بخلاف مثل
العبد وهذا أيضا بين الفساد انتهى (قوله فى نحو يهين الزهر فى الكمامه والتمر على اغصانه) فى الصحاح الكى والكمامه وعاء
الطلع وقطاه النور والجمع كأم وأمة والكمام والتمر بالمثلثة وفتح الميم (قوله فى نحو هذا تمر يابح على اغصانه) التمر هنا أيضا بالمثلثة
وفتح الميم واليانع النضج يقال ينع الثمر ينع وينع بنعا وينعا وينوعا أى أدرك ونضج وينع مثله وقري وينع وينع وهو
مثل النضج والنضج (قوله فى نحو المرفوع بعد ما يفتح) (قوله أحده ان الارح كونه مبتدأ مخبرا عنه بالظرف أو المجرور ويجوز
كونه فاعلا) فى الشرح هذا قدح فى قولهم انه متى أوقع تقدم الخبر فى الياس لمبتدأ بالفاعل وجب تأخير شعور يذوق وأقوا
أن قولهم ذلك انما هو فى فاعل نفس الفعل الصريح بدليل تجوزهم فى نحو اقام زيدان يكون زيدا مبتدأ وان يكون فاعلا له
اغنى عن خبره (قوله وحيث اعرب فاعلا) يعنى على سبيل المرجوحية أو على سبيل الارجحية أو على سبيل الوجوب (قوله
أحدهما امتناع تقديم الحال فى محوز يذوق الدواجاله ولو كان العامل الفعل لم يمتنع) فى الشرح قد يجاب عن هذا بأنه لا يلزم
من جواز تقديم الحال على العامل الملفوظ به جواز تقديمه عليه اذا ضمر لضعفه بالانتماء وجوب الحذف وأقول المقصود
عندهم كالملفوظ بتقديم المفعول عليه كدفعه على الملفوظ وجوب حذف العامل لا يقتضى ضعفه لانه لا يكون الا قربة
تدل عليه ولفظ بدمسده تم على تقدير كون العامل هو الظرف أو المجرور انما بينهما عن استقرار المحذوف لا يكون تقديم الحال
على الظرف أو المجرور ولا تقديمه على عامله الملفوظ وأيضا يمكن تقديم الحال فيما نحن فيه على الظرف أو المجرور من غير تقديمه
على الفعل المضمربان يضرر الفعل سابقا على الحال السابقة على الظرف أو المجرور (قوله ولقوله) عطف على قوله أحدهما امتناع
تقديم الحال لانه فى معنى لا امتناع تقديم الحال (قوله ولا يصح أن يكون توكيد الضمير محذوف مع الاستغناء عن التوكيد
والحذف متافيان) فى الشرح قد يمنع ذلك فان مذهب سيدي وشيخه الخليل جواز حذف المؤكد وبقاء النوكيد وادفهما
على ذلك جماعة كما نص عليه المصنف فى الباب الخامس حيث تعرض الى شروط الحذف فى الخاتمة التى عقدها لذلك (قوله
ولا لاسم ان على محله من الرفع بالابتداء لان الطالب للمحل قد زال) هذا مبنى على ما سبق قوله فى الباب الرابع فى أقسام العطف
أن جمهور البصريين على اشتراط الطالب للمحل خلافا لجمهور البصريين والجميع الكوفيين لا يقال ذلك الكلام فى العطف
وهذا الكلام فى التأكيد لا نأقول قال الجرمى والزجاج أن حكم التأكيد حكم عطف النسق سواء كان الاعراب ظاهرا أو غير
ظاهرا واليه ذهب الفراء لكن شرط خفاء الاعراب وفؤادى من هذا القبيل قال الرضى ولم يذكر غيرهم فى ذلك منعا ولا اجازة
والاصل الجواز اذا فارق (قوله تنبيهات) هو بالمثلثة الفوقية فى آخره جمع تنبيه (قوله ظلت الى آخره) أصل ظلت طلات
حذفت اللام الاولى لانهذا مع اجتماع المائتين والتخفيف مطاوع واختصت الاولى بالحذف لانها تدغم وقبل الثانية
لان الثقل انما يحصل عندها ويجوز فتح أوله كما هو أصله وكسره نقلا لكسرة اللام اليه والخطاب فى طلت لنفسه والباء
فى به نظرية والتضحية فعيلة من نصح اللعم اذا تكامل طبعه والمراد هنا شدة الحرارة والخطاب بكسر الخاء المجهة وسكون اللام
وفى آخره باء موحدة فسر المصنف بزيادة الكبد أو بحجاب القلب أو بحباب الكبد والقاب وفى القاموس هو لحية رقيقة
تصل بين الأضلاع أو الكبد أو زيادتها أو حجابها أو هى شئ أبيض رقيق لازق بها (قوله أو بالابتداء) هذا متعلق بمحذوف
معطوف على فاعله والتقدير أو مرفوعه بالابتداء (قوله وأضاف اليد الى الكبد لانه لا يسهل بينهما فانهمانى الشخص) فى الشرح
الاحسن أن تقرر الملاسة هنا بين اليد والكبد بانها قد فرض وضعها على خلب الكبد وأقول بل الاحسن ما قاله المصنف
لان خلب الكبد الذى فوقه اليد لا يتأتى الملاسة بينهما وبين الكبد على النفس بين الاخيرين الذين ذكرهما المصنف

للغلب الا بينهما في الشخص فالتسكن اضافة اليد الى الكبد لذلك (قوله ولا خلاف في تعيين الابتداء في نحو في داره زيد لئلا يعود الضمير على مؤخر لفظا ورتبة) هذا هو التنبيه الثاني وفي الشرح ينبغي ان يجري فيه الخلاف وذلك ان عندنا من يجوز ضرب غلامه زيدا ولا يلتفت الى عود الضمير الى المؤخر لفظا ورتبة فكذلك هذا وفيه بحث انتهى واقول القائل يجوز ضرب غلامه زيدا وهو الانخفش ومن تبعه كابن جني لا يسلم انه لا يلتفت الى عود الضمير الى المؤخر لفظا ورتبة بل يلتفت اليه وانما اجاز نحو ضرب غلامه زيد الشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كقتضائه للفاعل قال الرضي والاولى تجوز ما ذهب اليه لسكن على قلة وليس للبصرية منه مع قولهم في باب التنارع ما قالوا او كان في قول الشارح وفيه بحث اشارة الى هذا الذي قلناه (قوله أما على الفاعلية فلما قدمناه) هو قوله فيما سبق لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله وأجازها البصريون على ان يكون المرفوع مبتدأ لافاعلا) لانه اذا كان مبتدأ كان متقدما بحسب الرتبة دون اللفظ وعود الضمير على ما هو كذلك جائز وادا كان فاعلا كان مؤخرا بحسب اللفظ والرتبة وعود الضمير على ما هو كذلك غير جائز عندهم (قوله لقولهم في أ كفانه درج الميت) لقولهم هو بلام مكسورة في أوله ودرج بفتح الدال المهملة وسكون الراء وفي آخره جيم مصدر بمعنى الطي واللف (قوله يسمونه هلاك الهى أو بختاته) في الشرح في الصحاح المسعاة واحدة المساعي في الكلام والجود وفي القاموس وغلط الجوهري فقال بديل في السكرم في الكلام انتهى واقول الذي رأيت في نسخة الصحاح التي أراجعتها وهي نسخة في مدرسة جمال الدين والمسعاة واحدة المساعي في السكرم والجود انتهى والهالك بضم الهاء وسكون اللام قال في الصحاح هلاك الشيء هلاك هلاكاً وهلاكاً ومهلكاً وتهلكة والاسم الهالك بالضم (قوله واذا كان اسم في نية التقديم كان ما هو من مقامه كذلك) هذا جواب عن تعليل الكوفيين عدم جواز الابتداء في نحو في داره زيد بان الضمير لم يعد على المبتدأ بل على ما أضيف اليه المبتدأ والمستحق للتقديم انما هو المبتدأ (قوله والارجح تعيين الابتداء في نحو هل أفضل منك زيد لان اسم التفضيل لا يرفع الفاعل الظاهر عند الاكثر على هذا الحد هذا هو التنبيه الثالث وأشار بقوله على هذا الحد الى ان اسم التفضيل يرفع الفاعل الظاهر على غير هذا الحد وهو ما اذا سبق على اسم التفضيل في وكان مرفوع اسم التفضيل أجنياً مفضلاً على نفسه باعتبارين نحو ما رأيت رجلاً أحسن في عينيه الكحل منه في عين زيد ويسمى ذلك بمسئلة الكحل (قوله ومن المشكل قوله في خبر الى آخره) هذا هو التنبيه الرابع وقد تقدم الكلام على هذا البيت في حرف اللام (قوله لزم اعمال الوصف غير معقد ولم يثبت) لا يقال قد ثبت بقول الشاعر (خبير بنو لهب فلانك ملغيا) مقالة لبي اذا طير صرت) لا نأقول قد أجيب عنه بان خبر خبر مقدم ولا يلزم عليه الاخبار عن الجمع بالمفرد لان فعلا يستعمل للواحد وغيره قال الله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهيريما يجب فيه تعلقهما بعذوف (قوله أحدها أن يقعاصفة نحو أو كصيب من السماء) في الشرح واعلم ان الطرف عندهم بحسب متعلقه قسمان مستقر ولغو فالمتقرر ما كان متعلقه عاماً واجب الحذف فخرج بقولنا عاماً نحو زيد جالس في الدار وأما قولنا واجب الحذف فلم يذ كر الا حذوا اذا المتعلق العام واجب الحذف دائماً على المختار وانما ذكر ليان الواقع وزيادة الايضاح واللغو ما كان متعلقه خاصاً سواء وجب حذفه نحو يوم الجمعة صمت فيه أو جاز نحو زيد راكب على الفرس فان قلت ما وجه تسمية الاول مستقراً بفتح القاف والثاني لغواً أو ما نجي قلت لما كان المتعلق العام اذا حذف انتقل الضمير الذي كان مستتراً فيه الى الطرف سمي ذلك الطرف مستقراً الاستقرار الضمير فيه فهو في الاصل مستقر فيه ثم حذف الصلة اختصاراً لكثرة دوره بينهم كقولهم في المشترك فيه مشترك ولما كان الاخر لم ينتقل اليه شيء من متعلقه سمي لغواً أو ما نجي كأنه ألغى وقال اليماني مستقر الا انه يتعاقب بالاستقرار فهو مستقر فيه والظاهر انه أخذه من الرضى فانه كثير الاعتماد عليه والنقل منه وان لم يسمه قال الرضى قال سيبويه تقديم الخبر اذا كان ظرفاً مستحقاً ويسمى ذلك الطرف مستقراً وكذا كل ظرف عام له مقدر لان ناصبه هو استقرار مقدر قبله وقولك كان في الدار زيد أي كان مستقراً في الدار زيد فالطرف مستقر فيه ثم حذف الجار كما يقال المحصول للمحصل عليه هذا كلامه قال الشارح ولا ينبغي ان المناسبة التي ذكرتها أولاً وهو الذي سمعته من بعض أشياخنا أولى مما ذكره الرضى واليماني أما أولاً فلان الطرف المستقر لا يلزم تقديره بالاستقرار على الخصوص بل يجوز ان يقدر بحصل وثبت ونحو ذلك مما يدل على كون عام فلم اشتق له الاسم من استقرار غيره وأما ثانياً فلان الطرف

لأنهم أيضا من قولنا صحت يوم الجمعة يصدق عليه أنه مستقر إذا قد استقر في اليوم المذكور الصوم وإن لم يكن متعلقا بلفظ استقر انتهى وأقول الجواب عن الأول أنه يكفي في مناسبة تسميته مستقرا تعلقه بلفظ الاستقرار أو ما يعناه وعن الثاني أنه مستقر بمعنى أنه يتعلق بلفظ الاستقرار أو ما هو بعناه لا بمعنى أنه يلزمه معنى الاستقرار لثبوت الصورة التي ذكرها ثم المناسبة التي ذكرها الشارح عن بعض شيوخه لا تنافي على ما ذهب إليه السيرافي من أن الضمير حذف مع المتعلق وإنما تنافي على ما ذهب إليه أبو علي ومن تبعه من أن الضمير انتقل عن المتعلق إلى الظرف والمناسبة التي ذكرها الرضي تنافي علم ما فتكون أولى ثم في الشرح فإن قلت إذا قيل زيد على الفرس والمعنى أنه راكب عليه فهل تسميته مستقرا أو لا وإن قلت إن قدر راكب ابتداء بضمه فهو لغو والحذف جائز وإن قدر مستقرا أولا وأريد منه بحسب القرينة راكب فهو ظرف مستقر والحذف واجب وأقول فيه نظر لأن كون الظرف مستقرا إنما هو تعلقه بمعنى مطبق الاستقرار فإذا أريد بمستقرا معنى راكب لم يكن الظرف المتعلق به مستقرا بل لغو ولم يكن حذفه واجبا بل جائزا لدليل قوله وأما قوله سبحانه فلما رآه مستقرا عنده رأى بصريته ومستقرا حال من مفعولها وعند ظرف مستقر ثم قال ابن عطية هو ما بقدر عند وقوع الظرف حالا قد ظهر هذا وقال أبو البقاء هو كون خاص بمعنى عدم التحرك (قوله لك الزماني آخره) هان يهون منه عزه عزو الهون بالضم الهوان والذل وبجبرو حة الشيء بجاءين مهملتين وباءين مضمومتين وسطه وفي الشرح ولغائل أن يقول لا نسلم تعلق لدى بكائن بل بمذوق وهو خبر كائن الذي هو اسم فاعل من كان الناقصة سلما أنه متعلق بكائن إلا أن كائنا في البيت كون خاص وهو الثبوت وعدم التزلزل فهو اسم فاعل من كان بمعنى ثبت وحينئذ لا شاهد في البيت انتهى وأقول الكون بمعنى الثبوت هو الكون العام الذي يقدر وسيأتي عن قريب ما يدل على ذلك من كلام التفناني (قوله صرح ابن جني بجواز إظهاره) هكذا وقع في نسخة المصنف وينبغي أن يقال إظهار متعلقه (قوله وهو غريب) لأنه لم يقل به غيره (قوله وقولهم للمرس بالفاء والبنين) المرس من أمرس الرجل بنى بأهله أو اتخذ عرسا وهي بالكسر أمرأة الرجل والرفاء بكسر الراء والمد الا انشام والاتفاق وهزته أصابة قال ابن السكيت وإن شئت كان معناه السكون والطمانينة فيكون أصله غير الهسرة من قولهم رفوت الرجل إذا سكنته (قوله وبالوجهين قرئ في الآية) يريد بالوجهين الرفع بالابتداء والنصب ويريد بالآية قوله تعالى يدخل من يشاء في رحمة (الظلامين) أعد لهم عذابا أليما وقراءة النصب قراءة السبعة وقراءة الرفع شاذة وكذلك قراءة الجر وقراءة الرفع قراءة ابن الزبير وأبان بن عثمان وابن أبي عمير وقراءة الجر قراءة عبد الله (قوله فيه نظر) أي تردد لا شتمال كل من التقديرين على مناسبة هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف (قوله لقله ذلك وأطرادهذا) الإشارة بذلك إلى حذف قراءة بعضهم تسماء على الذي أحسن وبهذا إلى نحو جاء الذي في الدار وإنما أشار بالقريب للسابق على ما أشار إليه بالبعد ليس مما كلامه فيه وما أشار إليه بالقريب منه (قوله لأن الفاء يجوز في نحو رجل يأتيني فله درهم ويمتنع في نحو رجل صالح فله درهم) الفرق بينهما أن ما بهت كلمة الشرط وشابهت الجملة التي هي صفة لها جملة الشرط فدخلت الفاء في الخبر لمشايمته حينئذ لجواب الشرط (قوله كل أمر إلى آخره) المنوط المعاق من نطت الشيء أنوطه نوطا علقته ومباعد بكسر العين المهملة اسم فاعل كداني (قوله ولأن الفعل في ذلك لا يد من تقديره بالوصف) يعني أن الفعل إذا وقع خبرا أو حالا أو نعتا يقدر بوصف وهذا يدل على أن ما يتعلق بالظرف به إذا وقع واحدا من هذه الأشياء يكون وصفا (قوله ولأن تعاميل المقدر أولى) وذلك لأن الفعل مع مرفوعه جملة والوصف مع مرفوعه مفرد كيفية تقديره باعتبار المعنى (قوله وليس المانع مع كل متعد بالحرف ولا مع كل سببي) يعني ليس المانع الصناعي في نحو زيد امررت به مع كل متعد بالحرف وليس المانع المعنوي في نحو زيد امررت أخاه مع كل سببي وإنما لم يفصل كذلك قصدا إلى الاختصار وفي الشرح وكان ينبغي أن يقول وليس المانع مع كل متعد بالحرف وكل سببي ليكون المانعان موزعين على المتعدي بالحرف والسببي وجود لا كما صنع المصنف مقتض لتصور المانعين معاني بعض صور ما يتعدي بالحرف وفي بعض السببي ولا يتحقق ذلك على العموم نعم يمكن تصورهما في المتعدي بالحرف نحو زيد امررت باخيه فإن المانع الصناعي قائم وهو عدم الفعل المتعدي بنفسه والمعنوي كذلك إذا مرور باخيه زيد ليس مرفوعا يزيد وأقول تخصيص إمكان تصورهما بالمتعدي بالحرف بوجه عدم إمكانه في السببي وليس كذلك بل

هو ممكن فيه أيضا كما في هذه الصورة بعينها (قوله وأما في المثل) هو يفتح الميم والمثلثة إشارة إلى قوله السادس أن يستعمل المتعلق محذوفا في مثل أو شبهه (قوله وأما في البواق) هي الظرف والجار والمجرور إذا كانا صفة أو حالا أو صفة أو خبرا أو رفعا الاسم الظاهر (قوله وهو كثر أو مستقر) قال التفتازاني عند قوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو على سفر فاعتن به له أنه إذا قيل في الظرف المستقر كان أو كثر فهو من كان التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة إليه لغولا بالاقصصة والا كان الظرف في موضع الخبر فيقدر كان أخرى وتتسلسل القديرات (قوله وإذا جهلت المعنى فقدر الوصف فإنه صالح في الأزمنة كلها وإن كانت حقيقة الحال) في الشرح كيف تقدم مع الجهل ما هو ظاهر في الحال الذي هو من جملة الأمور المجعولة وهل هذا الاتهامت وأقول لا تهافت لأن تقدير الوصف إنما هو لما لوحده للأزمنة كلها دون غيرها (قوله وقد ينافس ثلاث الشبهة) هي أن الكون الخاص لا يحذف والذي بين به فسادها (قوله ويطلبه أنما يتفقون على جواز حذف الخبر) إلى آخره (قوله) وإنما بعد ذلك أيضا أن لا تعلم معنى المضاف الذي تقدم مع المبتدأ إلا بعد تمام الكلام وإنما حسن الحذف أن يعلم عنده موضع تقديره نحو واسئل القرية) الإشارة هنا بذلك إلى تقديره ضايفين مع كثر في قوله اللهم إلا أن يقدروا مع ذلك إلى كثر وفي الشرح موضع التقدير هو ما بين أسأل والمفعول الذي هو القرية ولا يعلم المحذوف هنا إلا بعد ذكر القرية وليس هو موضع المحذوف وأقول في كلام المصنف مضاف محذوف وتقدير كلامه عند موضع تحقق تقديره والبيانية بين شيئين لا تتحقق إلا عند وجود ثانيهما فمحذوف هنا لا يعلم إلا عند ذكر القرية فهو موضع تحقق المحذوف (قوله وأما جعل قراءة السبعة على لغة مرجوحة وهي ابدال المستثنى المنقطع كزعم الزمخشرى فإنه زعم أن الاستثناء منقطع) في الشرح ولكنه اعترضه بقوله فإن قلت ما الداعي إلى اختيار المذهب التميمي على المذهب الجازي قلت دعت إليه نكتة سرية أي سيدة النكت حيث أخرج المستثنى مخرج قوله إلا إلى ما قبله بعد قوله ليس ما أنيس ليؤمل المعنى إلى قولك إن كان الله عن في السموات والأرض فهم يعلمون الغيب يعني أن علمهم بالغيب في استحالة أن يكون الله منهم كما أن معنى ما في البيت أن كانت العايفر أنيسا ففهم أنيس قال صاحب التقریب وفي الكلام تعقيد فضل بيان أمرين أحدهما توقف النكتة على اللغة التميمية والثاني موازنة الآية بالبيت أما الأول فتحليصه أن كان الله فيهما وهو يعلم الغيب ففهم أنيس استحالة كاستحالة وأما الثاني فلتوقفهما على تقدير شرطية مثل أن كان العايفر أنيسا ففهم أنيس وهذا إنما يصح على المذهب التميمي وجعله من جنس الأول على سبيل الفرض والتقدير لتصح تلك الشرطية وأما الجازي فنصبه على أنه مستثنى منقطع أي مذكور بعد لا غير مخرج فليس فيه أنه من جنس الأول لا حقيقة ولا فرضا فقد انكشف المقصود والله الحمد تعيين موضع التقدير (قوله فالأول نحو في الدار زيد لأن المحذوف هو الخبر وأصله أن يتأخر عن المبتدأ) قال المصنف في بيان مكان المقدور في الخاتمة التي ذكرها في الباب الخامس وإن قدمنا في نحو في الدار زيد أن متعلق الظرف بقدر مؤخر أعني زيد لأنه في الحقيقة الخبر وأصل الخبر أن يتأخر عن المبتدأ ثم ظهر لنا أنه يحتمل تقديره مقصد المعارضة أصل آخر وهو أنه عامل في الظرف وأصل العامل أن يتقدم على المفعول اللهم إلا أن يقدر المتعلق فعلا فيجب التأخير لأن الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ في مثل هذا (قوله ويلزم من قدر المتعلق فعلا أن يقدره مؤخر في جميع المسائل لأن الخبر إذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ) في هذا نظر وكذا في قوله في الخاتمة اللهم إلا أن يقدر المتعلق فعلا فيجب التأخير لأن الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ وأوجه النظر أن العلة في امتناع تقديم الخبر إذا كان فعليا في باب المبتدأ هي خشية التباس الاسم بالفعلية وذلك مع التلطف الاعم الحذف والتقدير وجوابه أن المقدور عندهم في حكم الملفوظ فما امتنع في الوقوع وإن كان علة المنع لا توجد في المقدور

❦ الباب الرابع من الكتاب ❦

(قوله أحدها أن يكونا معرفتين تساوت رتبتهما نحو الله ربنا) هذا التمثيل مبني على ما ذهب إليه الأندلسيون من أن المضاف في رتبة المضاف إليه إلا المضاف إلى الضمير فإنه في رتبة العلم وأن الاسم الشريف علم وفي مطول التفتازاني وأصله إلا أنه حذف منه الهمزة وعوض منها حرف التعريف ثم جعل علماء على الذات الواجب الوجود الخالق لكل شيء ومن زعم أنه اسم لمفهوم الواجب لذاته أو المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصري فرد فلا يكون علما لأن مفهوم العلم جزءي فقد سهى لأن المراد

بالإله في كلمة الشهادة أما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه أو مطلق المعبود فيلزم الكذب أكثر المعبودات الباطلة فيجب أن يكون الإله بمعنى المعبود بحق والله تعالى لا الفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للمعبودية له في الوجود أو وجوده إلا الفرد الذي هو خالق وهذا معنى قول صاحب الكشف أن الله تعالى يختص بالمعبودية بالحق لم يطلق على غيره أي بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق تعالى وتقدس انتهى وفي تفسير البضاوي وقيل علم لذاته المخصوص من لانه يوصف ولا يوصف به ولانه لا بدله من اسم تجري عليه صفاته ولا يصلح له مما يطلق عليه سواء ولانه لو كان وحدة لم يكن قول القائل لا إله إلا الله توحيداً مثل لا إله إلا الرحمن فانه لا يمنع الشراكة والظاهر أنه وصف في أصله لكنه لما غلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره وصار كالعالم مثل الثريا والصفق أجرى مجراه في اجراء الاوصاف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال الشراكة اليه لانه ذاته تعالى من حيث هو بلا اعتبار أمر آخر حقيقي أو غيره غير معتول للبشر فلا يمكن أن يدل عليه لفظاً ولانه لو دل على مجرد ذاته المخصوص لما أفاد ظاهراً قوله تعالى وهو الله في السموات معني شحيحاً ولان معنى الاشتقاق وهو كون أحد المضافين مشاركالاً تخفى المعنى والتركيب حاصل بينهما وبين الاصول المذكورة انتهى (قوله وقيل المشتق خبر وان تقدم نحو وانتم زيد) فائق هذا القول هو الامام نجر الدين الرازي ووجهه انه ليس المبتدأ مبتدأ الكونه منطوقاً به أو لا بل الكونه مسند اليه ومثبته المعنى وليس الخبر خبر الكونه منطوقاً به ثانياً بل الكونه مسنداً او مثبتاً به المعنى والذات هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوب فسواء قلنا زيد المنطوق أو المنطوق زيد يكون زيد مبتدأ أو المنطوق خبره قال صاحب الفقيهين ورد بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم فالصفة قد جعلت دالة على الذات ومسند اليها والاسم جعل دالة على أمر نسبي ومسند اليه قال بهاء الدين السبكي وقد يقال ان الدال على الوصفية انما هو منطوق اما المنطوق فالالف واللام فيه موصول بمعنى الذي فهو في الجود والدلالة على الذات كزيد (قوله والتحقيق ان المبتدأ ما كان أعرف) يعني وان تأخر كزيد في المثال المذكور وهو القائم زيد أو كان هو المعلوم عند المخاطب يعني وان تأخر كما يقول من القائم زيد القائم فان القائم معلوم عند هذا المخاطب فان علمه اوجبه النسبة فالمقدم المبتدأ ينبغي أن يعلم ان بين الاعرف والمعلوم عند المخاطب هو ما وخصوصاً من وجه وطريق تناولهما الاقسام بحيث لا يكون تدخيل انه أراد بالاعرف الاعرف من المعلومين أو من الجهولين والا عرف المعلوم مع غير المعلوم وأراد بالمعلوم المعلوم غير الاعرف مع الاعرف غير المعلوم والمعلوم من المتساويين في الرتبة وفي المطول والضابط في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف عرف السامع انصافه بأحداهما دون الأخرى حتى يجوز أن يكونا وصفين لشيئين متعددين في الخارج فإيه ما كان بحيث يعرف السامع انصاف الذات به وهو كالمطالب بحسب زعمك أن تحكم عليه بالآخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه ويجعله مبتدأ أو أيها ما كان بحيث تجهل انصاف الذات به وهو كالمطالب أن يحكم بنبوته للذات أو بنفيه عنها يجب أن يؤخر اللفظ الدال عليه ويجعله خبراً فاد اعرف السامع زيداً بعينه واسميه ولا يعرف انصافه بانه أخوه وأردت ان تعرفه ذلك قلت زيد أخوك واذا عرف أخاله ولا يعرفه على التعيين وأردت ان تعينه عنده قلت أخوك زيد وهذا بضمح في قولنا (رأيت أسوداً غاباً الرماح • ولا يصح رماحها الغاب) يعني لانه لا بد لا سود من الغاب فيكون معلوماً ولذا قيل في بيت السقط بحوض بحر انقعه ماؤه ان الصواب ماؤه نفعه لان السامع يعرف له ماء وانما تطلب تعينه وكذا اذا عرف زيداً وعلم انه كان من انسان ولم يعرف انصاف زيد بانه المنطوق المعبود وأردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطوق وان أردت ان تعرفه ذلك قلت المطلق زيد بناء على انه يطلب به على التعيين ويقول من المنطوق قلت المنطوق زيد ولا يصح زيد المنطوق (قوله واما سيبويه فيجعل المبتدأ) ظاهر كلام ابن مالك ان ذلك عند سيبويه مخصوص بما اذا كان المبتدأ اسم استفهام أو اسم تفضيل (قوله وحسبنا الله) قال المصنف في أوضح المسالك لحسب استعما لان أحدهما أن يكون بمعنى كاف فيستعمل استعمال الصفات المنكرة فيكون نعتاً للمكرة كمررت برجل حسبك من رجل أي كاف لك من غيره وحالا معرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل واستعمال الاسماء نحو حسبهم جهنم فان حسبك الله والثاني أن يكون بمنزلة لا غير في المعنى فيستعمل مفردة وهذه هي حسب المتقدمة وليكن عند قطعها عن الاضافة يحدد لها اشرايم هذا المعنى وملازمة الوصفية أو الحالية أو الابتدائية وبناءً على الضم كرأيت رجلاً حسب ورأيت زيداً حسب انتهى (قوله ويتجه عندي جواز الوجهين اعمالاً للدليلين) في الشرح واتجاه الامرين عنده اعمالاً

للدلائل المذكورة من مناف ما قدمه من التحقيق الذي قرره أولا وذلك لان احدهما من الدلائل هو شبه المرفوعين في
المتل المذكور ونحوه يعرفان الآخر الاخص منهم ما ولا شك ان هذا مقتضى الحكم بابتدائية الاخص جريا على مقتضى تحقيقه
المتقدم وانما ذكر هذا توجيه الحكم بابتدائية غير الاخص فهاهنا الذي قاله واقول لا منافاة لان ذلك التحقيق بالنظر الى
اختياره دون قولهم وهذا الاتجاه بالنظر الى قول سيبويه وان كان لم يذ كر دليل قول الجمهور لظهوره لا ما ذكره من
توجيه قول سيبويه كما يفهم من كلام الشارح لان مجموع ما ذكره في توجيه قول سيبويه دليل واحد مركب من شيئين
لادليلان (قوله وتطير بتأويلهم ما جاءت حاجتك بالرفع والاصل ما حاجتك قد دخل الناسخ بعد تقدم المعرفة مبتدأ ولولا هذا
التقدم لم يدخل ادلا بهما في الاستفهام ما قبله) يعني انه لو لم يقدر حاجتك مبتدأ بل قدر خبر لم يدخل الناسخ في هذا الكلام
لانه لو دخل فيه لدخل على ما لا نه المبتدأ حينئذ والناسخ لا يدخل الاعليه ويلزم ان يعمل في الاستفهام ما قبله وذلك مخرج
للاستفهام عن ما يستفهمه من التصدير لا يقال انما يلزم ذلك لو دخل الناسخ على ما تقدم ما علم وهو ممنوع لاننا نقول ههنا
اللازم مبنى على كون حاجتك خبرا عن ما هو معلوم ان اسم الناسخ لا يتقدم عليه وانه لا يكون الا مبتدأ لو دخل الناسخ لدخل
على ما تقدم ما علم (قوله وأما من نسب فالاصل ما هي حاجتك بمعنى أى حاجة هي حاجتك ثم دخل الناسخ على الضمير
فاستغنى عنه) قال الرضي ومن الملحقات بكان جاءني ما جاءت حاجتك أى ما كانت حاجتك وما استغنى عنه وأنت الضمير اراجع
اليه ليكون الخبر عن ذلك الضمير مؤنثا كما في من كانت أمك وروى برفع حاجتك على انها اسم كانت وما خبرها وأول من قال
ذلك اللوارج قالوا ابن عباس حين جاء اليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (قوله بناء على انه من التشبيه المعكوس
للمباغة) هو التشبيه الذي جعل فيه الناقص في وجه الشبه مشمابه ويسمى التشبيه المقلوب كقول محمد بن وهيب
وبد الصباح كأن غرته * وجه الخليفة حين يتدح فانه قصدا يهيم ان وجه الخليفة أتم من الصباح في الوضوح والضياء
في ما يعرف به الاسم من الخبر (قوله وان كان يعلم ما يرجع لانتساب أحدهما الى الآخر) في هذا وفي قوله من قبل
في المسألة الاولى فان علمهما وجهل النسبة اشارة الى أن كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيد الاسماع
فائدة مجهولة لان ما يستفهمه السامع من الكلام فهو انتساب الخبر الى المبتدأ او كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتدأ
والخبر لا يوجب العلم بانتساب أحدهما الى الآخر والحاصل ان السامع قد علم أمرين لكنه يجوز أن يكونا متعددين في الخارج
فاستفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات (قوله ويستثنى من مختلفي الرتبة) يعني في هذا الباب
وفي باب المبتدأ أقوله بعد فان الانصاف في باب المبتدأ اورد بضو هذا كل اسم اشارة اتصال به التثنية والامع الضمير استثناء مفرغ
من ظرف عام مقدروا التقدير ويستثنى من مختلفي الرتبة نحو هذا مع كل معرفة الامع الضمير والاشارة في ولا يتأق ذلك الى
دخول التثنية على الضمير (قوله واعلم انهم حكموا الان وان المقدرين بمصدر معرف بحكم الضمير لانه لا يوصف كما أن الضمير كذلك)
في الشرح هذا مشكل لان كونه لا يوصف لا يقتضى تنزيه منزلة الضمير فكم من الاسماء لا يوصف ولم يجعه لوه بمثابة الضمير
وأقول جاز أن يكون في تلك الاسماء مانع من جعلها بمثابة الضمير لان عدم المانع ليس جزأ من المقتضى ولا شرطاً في وجوده وفي
الشرح ثم الحكم على هذا المصدر المسبوك من ان وان وصلت ما المعرف بالاضافة سواء أضيف الى ضمير أو غيره بحكم الضمير بما
يقتضى ان المضاف الى ذى الاداة بمثابة الضمير ولم يقله أحد فيما علمت وأقول هذا الحكم لا يقتضى ان المضاف الى ذى الاداة
اذا كان غير مصدر مسبوك من ان وان وما بعده بمنزلة الضمير وانما يقتضى ان المضاف الى ذى الاداة اذا كان مصدر مسبوك
من ذلك بمنزلة الضمير ولا يلزم من عدم القول بالاول عدم القول بالثاني وان أراد المضاف الى ذى الاداة المسبوك من ان وان
وما بعده اجوابه انه لا يلزم من عدم العلم بعدم ومن نقل حجة على من لم ينقل وفي الشرح ثم تخصيص ان وان المصدر يتبين هذا
الحكم دون بقية الحرف المصدرية ليس بظاهر وقد وقع للمصنف في الباب الخامس في النوع الثاني من الجهة السادسة ان
قال والحرف المصدرى وصلته في نحو ذلك معرفة فلا يقع صفة للمكرة ولم يخصه به بان وان وأقول تضيده ههنا بان وان اتفاني
لا لا حترافلا ينافي ذلك اطلاقه في الباب الخامس وفي الشرح ثم قوله المقدرين بمصدر معرف يقتضى انهم مالمو كانهما مقدرين
بمصدر منكر لم يثبت لهما حكم الضمير فيجوز وصفهما كما اذا قيل اعجبنى ما صنع رجل حسن على ان يجعل الصفة للمصدر المقدر
أى صنع رجل حسن وفي حوازمه نظرا فتمله انتهى وأقول لا يلزم من عدم ثبوت مرتبة الضمير لهما اجواز وصفه الان

امتناع الوصف أعظم من مرتبة الضمير كما ذكره الشارح أولا (قوله الحالة الثالثة ان يكونا مختلفين فعمل المعرفة الاسم والنكرة الخبر) في الشرح لم يفصل المصنف في النكرة بين ان يكون لها مفعول وان لا يكون وقد قالوا اذا كان لها مفعول فلا حسن ان يجعلها الخبر نحو كان عبدا لله رجلا صالحا ولك ان يجعلها الاسم فتقول كان رجلا صالحا عبدا لله وان لم يكن لها مفعول فلا يجوز جعلها الاسم الا في الضرورة وأقول مراد المصنف انما هو النكرة التي لا مفعول لها بدليل قوله في آخر هذا الكلام واعتذر له أي الزاج بان النكرة قد تخصصت بهم (قوله ولا يعكس الا في الضرورة) يعني ولا يجوز جعل النكرة الاسم والمعرفة الخبر الا في الضرورة ولم يخص ابن مالك ذلك بالضرورة بل سوغه في السعة قياسا على الفاعل والمفعول وعلى اسم ان ونحو خبرها بشرط في ذلك ان لا تكون النكرة متميزة للوصفية فلا يجوز عنده كان قائم زيدا ويجوز كان قرشي زيدا (قوله ولا يك موقف منك الوداع) هذا مجزئ بيت للقطامي صدره قفي قبل التفرق يا ضباعا وبهذه قفي داري اسيرك ان قومي وقومك لا أرى لهم اجتماعا وضباعا من ختم ضباعة اسم امرأة والوداع اسم للتوديع والمداخلة الملاينة والمداخلة وأسيرك محبك الذي أسرته محبتك وقيل اسيرايك لان أباهاز فراب الحارث كان قد أسر القسامي ثم من عليه واعطاه مائة من الابل وفي الشرح قال بعض شارحي آيات المنصلي يجوز ان يجعل كان تامة وموقف فاعلمها والوداع منصوب بموقف لانه مصدر أي قفي انت ولا تقفي الوداع وهذا غلط لان المصدر لا يعمل بعد وصفه وقد وصف هنا بك قبل العمل وقيل منصوب تقفي أي قفي الوداع ولا تجلبه ولا يك موقف منك وداعا حذف هذا الدلالة لوداع المتقدم في التقدير عليه وقيل منصوب بفعل ضمير أي اترك الوداع وقيل منصوب مفعولا له وناصبه اما قفي أو يك موقف وفي المطول والقلب ضربان أحدهما ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو في موقع المبتدأ نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة كقوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداع أي لا يك موقف الوداع موقفا منك والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا لتوقفه عن صحة الناقصة على الخوض (قوله يكون من اجها عمل وماء) هذا مجزئ بيت لحسان صدره كان سيئة من يت رأس وقد ذكره المصنف في الناعذة العاشرة في الباب الثامن (قوله فردوه لما ذكرنا) يعني من ان الاسم والخبر اذا كانا مختلفين تجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر ﴿وما يعرف به الفاعل من المفعول﴾ (قوله اما ناقصا) أراد به الاسم الموصول (قوله اسماء معناه في العتيل وعدمه) أي في كون معناه ممن يعقل أو معالا يعقل (قوله ويجوز النصب) ينبغي ان يقول ويجب النصب أي نصب زيد في العجب زيدا ما كره عمرو ولا ن اعراب زيد في هذا المثال لما دار بين النصب والرفع وامتنع الرفع وجب النصب (قوله فان أوقعت ما على أنواع من يعقل) هذا عطف على ان أوقعت ما على ما لا يعقل وفاعل جاز ضمير عائدة على فاعل فلا يجوز وهو أعجب زيدا ما كره عمرو (قوله وان كان الاسم الناقص من أوالذي) يعني في المثال المذكور جاز لوجهان وهما رفع زيد ونصبه كما جاز في ما ان أوقعت ما على أنواع من يعقل لان ما حينئذ ومن والذي ان يعقل وهو يصح ان يكون مجبيا ومجبا بخلاف من لا يعقل فانه يكون مجبيا لا مجبيا (قوله ويمتنع العكس) وهو رفع زيد في المثال الاول ونصبه في المثال الثاني (قوله لانه لا يجوز دعوت الثوب الى الخروج وكره من الخروج) في كره ضمير يعود على الثوب والاولى ان يقول وكرهني الثوب من الخروج الا انه لما كان قصده الى بيان المانع في العكس وهو وقوع الدعاء على الثوب في الاول واسناد الكراهة الى الثوب في الثاني اقتصر على ذلك ﴿وما يفرق فيه عطف البيان والبدل﴾ قال الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وعطف البيان بل ما أرى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيدي فنه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبدا لله كانه قبل من مررت أو ظن انه يقال ذلك فابدل مكانه ما هو أعرف منه ومثله وانك اتهدى الى صراط مستقيم صراط الله ثم قل الرضى قلوا ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول والجواب اننا لانسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود بهما دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الابدال الثلاثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لا تحصل لو لم يذكرها صونا لكلام النحاة عن اللغو ولا سيما الكلام في تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واشتماله

واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر قال ثم نقول في بدل الكل ان الفائدة في ذكرها مع
أحد ثلاثة أشياء بالاستقراء اما كون الاول أشهر والثاني متصفا بصفة تجوز يدرج صلح أو كون اولهما متصفا بصفة
والثاني أشهر فحسب العالم زيد ويرجل صلح زيد وقد يكون الثاني مجرد التفسير بعد الإجماع مع انه ليس في الاول فائدة ليست
في الثاني وذلك لان الإجماع أولا ثم التفسير ثانيا واقعا وتأثيرا وليس للبيان بالمفسر ولا نحو ويرجل زيد فان الفائدة الخاصة
من رجل تحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الفرض ما ذكرناه ولا يجوز العكس نحو ويرجل اذلا فائدة في الإجماع بعد
التفسير ثم يسمى بعطف البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثاني موضع اللول والاغاب أن يكون البديل جامدا بحيث
لو حذفت الاول لاستقل الثاني ولم يتبعه في قوله في المعنى فان لم يكن جامدا قدر الموصوف بخلاف المصفة فانك
لو حذفت الاول في جاء في زيد العالم لا احتاج الثاني الى مقدر قبس له لان الوصف لا يبدله من موصوف بخلاف التأكيده فانه
وان كان جامدا لكن كون معناه مفهوما من المتبوع لو سكت عليه منع من اعتباره مستقلا ولما لم يكن للبديل معنى في
المتبوع كما فهم ذلك في تأكيده جازا اعتباره مستقلا لفظا أي صالحا لان يقوم مقام المتبوع ولما كان اعرابه بتبعية الاول جاز
ان يعتبر غير مستقل آخر فالاول نحو يارب يا خانا زيد مدين والثاني يا غلام بشروا بعرب بالوجهين ويا خانا زيدا
بالنصب وكذا قوله انا ابن التارك البكري بشر يا بحر وكذا المعطوف يجوز جعله مستقلا نحو يارب يدو عمرو وغير مستقل نحو
ياريد والحارث لليلة المذكورة بعينها وانما لم يجز يارب يدو عمرو ولا يارب يدو عمرو بالتثنية كما جاز يا غلام بشروا بشر في البديل
لان العاطف يحرف النداء والمعطوف صالح لباشرته له والفائدة في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الاجال والتفسير بعد
الإجماع لماس فيه من التأثير في التفسير وذلك ان المتكلم تحقق بالثاني بعد التجوز والمساخنة بالاول تقول آكات الرغيف ثلثه
فتعده بالرغيف ثالث الرغيف ثم تبين ذلك بقولك ثلثه وكذلك في بدل الاشتمال فان الاول فيه بحث أن يكون بحيث يجوز ان
يطلق ويراد الثاني نحو اعجبني زيد علمه وسلب زيد قوته فانك قد تقول اعجبني زيد اذا أعجبك علمه وسلب زيد اذا سلب قوته على
حذف المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه قالوا والفرق الاخر ان البديل في حكم تكرير العامل
ولو سلمنا ذلك فيما تكرر العامل فيه ظاهر اقبأى شيء يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه ولنا ان ندعي ذلك فيما موه عطف
بيان مع التسليم في البديل وفرقوا ايضا بينهم ابعدهم وجوب توافق البديل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف عطف البيان
الجواب تجوز الخالف في المسمى عطف بيان أيضا انتهى (قوله وأما جازة النخشي في ان اعبدوا الله أن يكون بينا للهائه
ومن قوله تعالى الا ما أمرتني به فقدم مضى رده) يعني في ان المفتوحة الهمة الساكنة النون اذا كانت مفسرة (قوله ونحو قل
ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب) فان علام الغيوب صفة على المدح للضمير المستتر في يقذف (قوله فلا تله ان ينال البائس)
هذا عجز بيت صدره قد أصبحت بقرقرى كوانسا وقد قرئ بقافين على وزن فعلى موضع والكوانس جمع كانس وهو الظبي
يدخل في كناسه وموضعه في الشجر يكن فيه ويستتر بالبائس صفة للضمير المنصوب بتسلم وهو اسم فاعل من بشس الرجل
يبأس بؤسا وبؤسا اشتدت حاجته فهو بئس (قوله فعلى هذا لا يمنع مثل ذلك في عطف البيان على قول الكسائي) الاشارة
الاولى راجعة الى ما ذكر عن النخشي اخرا والثانية الى ما ذكر عن الكسائي أي فعلى ما قال النخشي من ان عطف البيان
في الآية للمدح كالصفة يجوز ان يكون عطف البيان من الضمير للمدح أو للذم أو للترحم بناء على قول الكسائي ان الضمير
ينعت كذلك (قوله وما انسانيه الا الشيطان ان اذكره) فان اذكره في موضع نصب بدلا من الهاء في انسانيه (قوله وانما
أمتنع النخشي من تجوز كون ان اعبدوا الله بدلا من الهاء في به توهمانه ان ذلك يخل بعائد الموصول وقد مضى رده) بمعنى
في ان المفتوحة الهمة الساكنة النون اذا كانت مفسرة ومضى أيضا الكلام فيه وفي الترح فان قلت في كلام المصنف
اعمال المصدر بعد وصفه وهو يمنع اذ قوله ان ذلك مفعول بتوهم او قد وصف بقوله منه قلت لا نسلم انه معمول للتوهم بل
للطرف المستقر والجار محذوف أي توهم اصد منه بان ذلك أو في ان ذلك فلا اشكال (قوله وأما قول النخشي ان مقام
ابراهيم عطف على آيات بيّنات فسهو) سيجيب المصنف عنه في النوع الثاني من الجهة السادسة من الباب الخامس بانه قد
يكون عبر عن البديل بعطف البيان لتأخيرهما وفيما نقلناه عن الرضي من تجوز الخالف في عطف البيان بالتعريف والتنكير
جواب عند أيضا (قوله نحو ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم) فان جملة ان ربك

لذو مغفرة بدل من ما قد قيل (قوله نحو وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم) فان جملة هل هذا الا بشر
 مثلكم بدل من النجوى (قوله لقد اذهلتني أم عمر والى آخره) في الشرح لا ينبغي ان يعد هذا ما هو بصده لان جملة البديل
 هنا راجعها لفظها فهي بمنزلة المفرد أي لقد اذهلتني بهذا اللفظ ويؤيده ان العامل حرف جر وهو انما يدخل على اسم أو ما في
 تأويله وأطاق على الجملة الاستفهامية لفظ الكلمة مع انها كلام لانه قد يراد بالكلمة الكلام نحو قولنا كلمة الشهادتين حق
 انتهى وأقول قد سبق غير مرة ان الكلام في مطلق الجملة سواء كانت بمنزلة المفرد أم لا (قوله نحو واتبعوا المرسلين اتبعوا
 من لا يسألكم أجزاؤكم بما تعملون أم دكم بما نعام وبنين وقوله أقول له ارحل لا تقمين عندنا) في الشرح صرح هذان
 الجملة الثانية تابعة للاولى بطريق البدلية مع ان الاولى لا محل لها وكل تابع ذوات اعراب اما الفظي أوتة يدري أو محلي ولا
 اعراب هنا فها هذه التبعية اللهم الا ان يريد الامر اللغوي لا الاصطلاحي وجعل قوله لا تقمين بدلا من قوله ارحل مع ان
 المنقول هو المجموع فيلزم ان لا يكون لشي من أجزائه محل وقد سبق الكلام فيه في ان الجملة السابقة من اجل التي لا محل لها
 من الاعراب وقد قال المصنف فيما سبق في أواخر الجملة الثالثة من اجل التي لا محل لها من الاعراب ولم يثبت الجمهور
 وقوع البيان والبديل جملة انتهى وأقول أراد التابع اللغوي لا الاصطلاحي وقد سبق الكلام على ذلك في الجملة السابعة من
 اجل التي لا محل لها من الاعراب ولا نسلم ان المقول في البيت هو المجموع ولم يجعله أحدهما والذي سبق في الجملة
 السابعة انما هو الزام من الشارح للمصنف بما قاله في آخر الجملة السادسة في نحو قال زيد عبد الله مقبم وعمر ومنطوق
 من ان الجملة الاولى ليست في محل نصب والثانية تابعة لها بل الجملتان معاني موضع نصب ولا محل لواحدة منهما ما لو سلم
 فكلامه في البيت انما هو على ما قال الناس فيه والذي قاله هنا من وقوع البيان والبديل جملة انما هو على قول غير الجمهور
 (قوله رويدني شيئا الى آخره) في الصحاح وتفسير رويده هلا وتفسير رويدك أمهل لان الكاف انما يدخله اذا كان بمعنى
 افعل دون غيره وانما سركت الدال من رويد لا لقاء الساكنين ونصبت نصب المصاح وهو مصدرا مأمورا به لان تصغير
 الترخيم من الارواد وهو مصدر أرود يرودوله أربعة أوجه اسم للفعل وصفة وحال ومصدر فالاسم نحو رويد عمر أي أرود
 عمر يعني أموله والصفة نحو سار وسيرار ويدوا الحبال نحو سار القوم رويدا المتصل بالمعرفة صارحنا والمصدر نحو
 رويد عمر وبالإضافة كقوله تعالى فضرب الرقاب وبنى شيان منادى محذوف الاداة وبعض وعيدكم منفعول محذوف أي
 كفوا بعض وعيدكم وسفوات بالمهملة والفاء والنحر بك اسم ماء على اميال من البصرة والجياد جمع جواد وهو البر من الجبل
 ويجوز ان يراد بالجياد هنا الفرسان والوغي بفتح الواو والغين المحجمة الحزب والمأزق يسكون الهمزة وكسر الراء المضممة
 والمتداني المتقارب والحد ثان نوائب الدهر ومصائبه (قوله ولهذا منع سيبويه من المسكين وبك المسكين درن به المسكين) اما
 منع من المسكين وبك المسكين فلانه لو جاز البديل فيه ما كان البديل انقص في التعريف من البديل منه فيكون انقص في
 الفائدة لان مدلول البديل مدلول البديل منه في بدل الكل والبديل منه في الاو اثن فيه زيادة تعريف فليست في البديل
 ليكون ضمير المخاطب والمتكلم أعرف المعارف وأما عدم منع به المسكين فلان ضمير الغيبة يصلح لكل أحد فيتمين بالبديل ان
 الضمير لمن اسمه زيد فيكون قولك مررت به زيد بمنزلة أخيه زيد (قوله وعلى ذلك أجازوا الوجهين في نحو قولك يارب زيد
 اليه ملات وياتيم تيم عدى) أراد بالوجهين البيان والبديل وفي قوله في قولك دلالة على انه لم ير ديار يارب زيد اليه ملات
 البيت الذي هو مطلع ولا ياتيم تيم عدى البيت الذي هذا مطلع فان الاول مطلع بيت هو يارب زيد اليه ملات البيت
 قطاوول الليل عليك فانزل والثاني مطلع بيت هو ياتيم تيم عدى لا أبالكم لا يبلغنكم في نسوة عمر واليه ملات جمع بعملة
 بفتح الميم وهي النافذة المطبوعة على العمل والذيل جمع ذابله من ذبل البقل يذبل ذبولا وذبلا أو من ذبل الفرس ضمير واغايده
 بقوله اذا ضمنت المنادى فيه ما لانه اذ فتح المنادى فيه ما فهو على مذهب سيبويه منادى مضاف الى ما بعده الثاني والثاني
 مفعول بين المضاف والمضاف اليه وعلى مذهب المراد الاول منادى مضاف الى محذوف دل عليه الاخر والثاني مضاف الى
 الاخر ومن النحويين من جعل الاسمين عند فتح الاول مركبين تركيب خمسة عشر واعلم انه اذا كرر اسم مضاف في النداء
 نحو ياتيم تيم عدى تيمين نصب الثاني وجاز في الاول الضم والفتح أما وجه الفتح فقد ذكرناه وأما وجه الضم فلا به منادى مفرد
 معرفة ونصب الثاني حينئذ دلالة منادى مضاف أو توكيد أو عطف بيان أو بديل على المحل أو منصوب باضمار أعني
 (قوله)

[illegible]

شاحط دارا) قال الزمخشرى في مفصله الصفة المشبهة هي التي ليست من الصفات الجارية وانما هي مشبهة بها في انما تذكر وتوث وتثنى وتجمع انتهى وهو ظاهر كلام أبي علي في الايضاح ورد بانهم متفقون على ان شاحط في هذا البيت وهو يشين معجزة وحاوطا معجزة بمعنى بعيد صفة مشبهة بحار المضارع (قوله ولا يكون معجزة لها الاسبب باتقول زيد حسن وجهه أو الوجه) قال المصنف في اوضح المسالك أي منه وقيل ال فيه خلف عن المضاف اليه وقول ابن الماطم ان جواز ضموز يترك فرح مبطل لعدم قولهم ان المفعول لا يكون الاسمي ما مؤخر امرود لان المراد بالمفعول ما عملها فيه بحق التشبيه وانما عملها في الطرف بما فيها من معنى الفعل وكذا عملها في الحال وفي التمييز وهو ذلك (قوله فاما الحديث ان امرأة كانت تهرق الدماء فالسما تميز على زيادة آل) تهرق مضارع هراق وأصله أراق قلبت هزته هاء ولم تحذف من المضارع كما حذف في الهززة منه لا لتفاعله الحذف وهي اجتماع هزتين اذا كان حرف المضارعة هززة وينبغي ان يعلم ان المصنف لم يذكر هذا الحديث لانه مما نحن فيه بل ذكره استطراد التشبيه بينه وبين ما نحن فيه وهو ان تهرق في الحديث نصب مالم يندبه المبني منه للفاعل وهو المفعول الثاني مع ان المبني للمفعول فرع عن المبني للفاعل كما ان الصفة المشبهة نصبت مالم ينصبه فعلها مع انها فرع عنه أورد كره دونه السؤال يرد على قوله ويمتنع زيد حسن وجهه وذلك السؤال هو كيف يمتنع ذلك وقد ثبت نظيره وهو هذا الحديث فان تهرق فعل فاعله من المفعول الثاني وقد بني هذا للمفعول وأسند الى ذي السببي ونصب سببيه فسقط ما وجد مكنو بانخط ابن السبكي وهو هذا يجب فان تهرق فعل مضارع لا اسم فاعل ولا صفة مشبهة فليس مما نحن فيه فان أراد أن تهرق الدماء فاعل وان هراقه صفة مشبهة وقد خالفه في العمل لان تهرق عمل النصب فيقول وكذلك هراقه سواء انتهى قال ابن الحاجب في اماليه ويجوز ان يكون الدماء منصوب بفعل مقدرا أي يريق الدماء ويجوز ان يكون على التشبيه بالمفعول به كما في زيد حسن الوجه وعلم ما فاقست ال رائدة ويجوز ان يكون منه وباء على توهم التمدي الى مفعول ثان لان الهززة دخلت على الهاء التي هي عوض عن الهززة التي في أراق فعداها الى مفعول آخر كان المبني جعلها غير هاء هززة الدماء ويجوز رفع الدماء على البدل من السهر في تهرق كما قيل تهرق دمها فعمل الفعل أولا لها ثم أبدل منه كما تقول أعجبني الجارية وجهها وحذف الضمير لانه انتهى وفي الشرح تخريج نصب الدماء على التشبيه بالمفعول به بخلاف فيه وكثير من النفاذ ياباه ان نصب عندهم على التشبيه لا يكون في الاعمال وتخريجه على توهم التمدي الى مفعول ثان ضعيف انتهى (قوله لا بشرط ذلك تعرك الياه) لم يشترط ابن مالك في التسهيل ذلك بل شرط كون الياه لا ماقول المصنف وهذه ليست لا ما وعنده شرط ذلك ان تكون لا ما لكان أحسن (قوله وأما العطف على محل المخوض فمتنع عندهم شرط وجود المحرز كما سيأتي) يعني في هذا الباب عند ذكر أقسام العطف والمحرز بضم معجزة في قوله موهلة ساكنة فراء ذراي هو الطالب لذلك المثل كذا في المصنف فيمالياتي (قوله لانها لا تعمل تحذو ولا معجزة لها لا يتقدمها وما لا يعمل لا يفسر عاملا) التعليل الاول لقوله ولا يجوز مررت برجل حسن لوجه والفعل يخفض الوجه ونصب الفعل والتعليل الثاني لقوله ولا مررت برجل وجهه حسنه بنصب الوجه وخفض الصفة في الكلام اف وان مررت ب (قوله الثامن انه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل وازادته الى مضاف الى ضميره نحو مررت بقائل أبيه وينصح مررت بحسن وجهه) في الشرح وكذا لا يقبح في اسم الفاعل ان تقول برجل قائل أبيه وينصح في السنة ان تقول مررت برجل حسن وجهه فليست المسئلة مقبولة بحذف الموصوف وعبارة المصنف توهم تقبيدها بذلك (قوله التاسع انه يفسد على مرفوعه ومنه و به) يفسد بضم اوله وفتح ثالثة معنى للمفعول (قوله قاله الزحاج ومناخر والمغاربة) مستندهم في ذلك عدم السماع من العرب وحكمته ان معمول الصفة لما كان سببا أشبهه الضمير لكونه راجعا الى مقدمه والضمير لا ينعى وكذا لما أشبهه (قوله ويشكل عليهم الحديث في صفة الدجال أعور عينه اليمنى) في الشرح خرجه بعضهم على أن اليمنى خبر لا يتسد المحذوف لاصفة لعينه كأنه لما قبل أعور عينه قبل أي عينيه قبل اليمنى وأقول وخرجه أيضا بعضهم على انه منصوب بفعل محذوف وهو أعني (قوله فظل طهارة اللحم الى آخره) الطهارة جمع ط وهو الطباخ وفي بعض ثمر روح المعاني الطهارة الانضاج وهو يشبه طبخ اللحم وشبهه والصفيف اللحم المصفوف على الجارة ليوضح والقدير اللحم المطبوخ في القدور والمعنى ان الصيد كثير حتى طبخوا واشتروا (قوله وخرج على ان الاصل أوطاخ قد يرمح حذف المضاف وأبقى جرا المضاف اليه) في الشرح لا حاجة بنا الى التخريج على هذا الوجه الشاذ بل نقول حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه على الطريقة المشهورة

وأقول قال المصنف في التوضيح فإن كان المحذوف المضاف فالغالب أن يخففه في أعرابه وقد بقي على جره وشرط ذلك في الغالب أن يكون المحذوف معطوفاً على مضاف بعناه كقوله أكل امرئ تحسبين امرأه * ونار توعد بالليل نارا أي وكل نار ومن غير الغالب والله يريد الآخر أي على الآخر انتهى ولا يخفى أن خفيفة المضاف إليه للمضاف في أعرابه هي حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ومقتضى ذلك عدم قيامه مقامه إذا وافقه في أعرابه كما هيأت فيه ثم قول المصنف كقراءة بعضهم والله يريد الآخر بأنقص ليس على ما ينبغي والأولى أن يقول أكل امرئ تحسبين امرأه ونار الان المحذوف فيما نحن فيه معطوف على مضاف بعناه إذ الطابع في المضاف لا ترى إلى ما سيذكر المصنف في العطف عن البعداديين أن جر قد ير بالعطف على محل صفيق * ما لا ترق فيه الحال والتمييز وما اجتمع عليه * (قوله والتمييز لا يكون إلا اسماً) يعني غير ظرف أي يكون قسماً للجملة والظرف (قوله والثاني أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها) لقائل أن يقول أن التمييز أيضاً قد يتوقف معنى الكلام عليه نحو ما طاب زيد إلا نفسها (قوله * انما الميت من يعيش كتيبا * إلى آخره) قبل هذا البيت ليس من مات فاستراح ميت * انما الميت ميت الأحياء وفي الصحاح الكتابة سوء الحال والآنكسار من الحزن وقد كتب الرجل يكتب كاتبة وكاتبة مثله رآفة ورأفة ونشأة ونشأة فهو كتيب وامرأة كتيبة وكاتباء أيضاً ورجل كسف البال أي سئ الحال والبال يطلق على الحال وعلى القلب وعلى رخاء النفس وفي التمرح والرخاء بالفتح والمدسة الحال وأقول هذا التفسير يقتضي أنه بالنسبة المجهة والموجود في غالب النسخ ضبطه بالميم (قوله والثالث أن الحال مبنية للهيات والتمييز مبنية للذوات) في الشرح قال المصنف في حواشي التسهيل المراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر وحينئذ يخرج مثل تكلم صادقاً ومسلماً وعاش كافراً أن أرادوا الصفة فالتعبير بها أوفق لقوله ودهم لكن يخرج منه مثل جاء زيد والشمس طالعة وجاء زيد وعمر وجالس قلت هما في معنى جاء مفارنا لطلوع الشمس وجاوس عمر وفصحت التأويل لا يخرجان لأنهما أحدهما مبنيان للصفة انتهى ما في الشرح وأقول سيد كرم المصنف في آخر الكلام إلى الحال اختلاف الناس في تأويل الحال الواقعة بجهة وقال السيد ركن الدين في شرحه الكبير على كافيته ابن الحاجب أعلم أنك إذا قلت أنتك وزيد قائم فإن الحال هنا لم تبين هيئة الفاعل ولا المفعول وانما هي بيان للزمان الذي هو لازم الفاعل أو المفعول وقد اشتهرت العبارة عن المزموم باللازم فكأنه بيان ذاتهما (قوله إلى إذا ما زرت ابني إلى آخره) الرجلان المسائي وانتصب رجلان وحافيا على الحال من فاعل المصدر إذ التقدير زيارتي بيت الله أو من الضمير لمجرور بعلى ويجوز أن يكون حافيا حالاً من الضمير في رجلان فيكون البيت من الحال المتداخلة وفي حواشي التسهيل للمصنف حرف هذا البيت أعجمي فقرأه أرجلاني مكان رجلان وأعرابه فاعلا بزيارة وحافيا حالاً منهما على حذف قوله به العينان تنهل وذكر على حذف قوله ولا أرض أبقل أبقالها فقليل له يقال زرت البيت ولا يقال زارت رجلاني البيت انتهى وفي شرح المفتاح للسيد الجرجاني نحو هذا وإن هذه الواقعة كانت في الشام (قوله لأن الحق قول العلم وابن مالك) قال صاحب البحر وذهب العلم وغيره إلى أن الرحمن بدل وزعم أنه علم وإن كان مشتقاً من الرحمة لكنه ليس بمنزلة الرحيم ولا الرحيم بل هو مثل الدبران وإن كان مشتقاً من دبر صيغ للعلمية فجاء على بناء لا يكون للنعوت قال ويدل على علميته ورود غير تابع لاسم قبله قال الله تعالى الرحمن علم القرآن قال أبو زيد السميلى البدل فيه عندي ممتنع وكذلك عطف البيان لأن الاسم الأول لا يفتقر إلى تبيين لأنه أعرف بالأعلام كله وأبينها ألا ترى أنهم قالوا وما الرحمن ولم يقولوا وما لله فهو وصف يراد به الثناء وإن كان يجري مجرى الأعلام (قوله لأنه لم يستعمل صفة ولا مجرد اسم آل) في الشرح هذا الاستدلال ضعيف فإن المشتقات الكائنة باليجوز ذلك فيها نحو القائم زيد ولا تخرج به عن الوصفية وعلمية الغلبة يردها أن الرحمن لم يستعمل إلا له تعالى فلا تتحقق الغلبة وقد صرح المصنف في النوع التاسع من الجهة السادسة من الباب الخامس أن الكسائي جعل الرحمن الرحيم من نحو لا اله إلا هو الرحمن الرحيم نعتين له وفيه دليل على أن الكسائي لا يرى الرحمن علماً وأقول انما استدلل المصنف بان لفظ الرحمن لم يستعمل في وقت من الاوقات صفة ولا مجرد اسم آل ولا يجوز استعماله كذلك حتى يقال إن ذلك يجوز في نحو القائم زيد ولا يخرج به عن الوصفية واما عدم استعمال لفظ الرحمن في غيره تعالى فانه يمنع الغلبة الحقيقية لا التقديرية والقائل بأنه علم يدعي أنه علم بالغلبة التقديرية (قوله وإن السؤال الذي سأله المخشري وغيره) قال صاحب البحر قيل دلالاتهم ما واحدة نحو ندان ونديم وقيل معناه ما مختلف فالرحمن أكثر مبالغة وكان القياس الترفيع لكن أردف الرحمن الذي تناول جملة الأئمة وأصولها بالرحيم ليكون كالتمتة والرديف ليتناول ما دق منها ولطف واختاره

الزنجشري وقيل الرحيم أكثره بالغة والذي يظهر اوجهه المبالغة مختلفة فلذلك جمع بينهما فلا يكون من باب التوكيد فبالغة
فعلان مثل غضبان وسكران من حيث الامتلاء والقلبة ومبالغة فعيل من حيث التكرار والوقوع ففعال الرحمة ولذلك لا يتعدى
فعلان ويتعدى فعيل تقول زيد رحيم المساكين كما تعدي فاعلا قلوا ان يحفظ علمك وعلم غيرك حكاه ابن سيده عن العرب ومن
رأى انهم اعمى واحد ولم يذهب الى توكيد أحدهما بالآخر احتاج ان يخص كل واحد بشئ وان كان أصل الموضوع عنده واحدا
ليخرج بذلك عن التأكيد فقال مجاهد رحن الدنيا ورحن الآخرة وقال ثعلب
الرحن أمدح والرحم الطف وقيل الرحن المنعم بما لا يتصور جنسه من العباد والرحيم المنعم بما يتصور من العباد (قوله مع
ان عادتهم تقديم غير الأبلغ) هكذا وقع في بعض النسخ وهو الصواب ووقع في بعض آخر تقديم الأبلغ وهو ليس بصواب (قوله
كأنهم عالم ضمير) هو بكسر النون العالم المتقن من شعره لم أتقنه (قوله غير متجه) هذا خبر ان السؤال وانما كان غير متجه
لأنه مبني على ان الرحن صفة (قوله نحو خاشعاً أبصارهم يخرجون) هذا مثال لتقديم الحال على عاملها الذي هو فعل وفي
اعراب أبي البقاء خاشعاً هو حال وفي العامل فيه وجهار أحدهما يدعوى أي يدعوه وهم الداعي ومما حذف الضمير المحذوف
وأبصارهم مرفوع بحشمة أجاز ان يعمل الجمع لأنه مكسر والثاني يخرجون وقرئ خاشعاً ولم يؤنث لأن تأنيث الفاعل تأنيث
الجمع وليس بحقيق ويجوز ان ينتصب خاشعاً يدعوه على أنه مفعوله ويخرجون على هذا حال من أحجاب الأبصار وكانهم حال
من الضمير في يخرجون وموطعين حال من الضمير في منتشر عند قوم وهو بعيد لان الضمير في منتشر للجراد وانما هو حال من
يخرجون أو من الضمير المحذوف وتقول حال من الضمير في موطعين (قوله نجوت وهذا تحمليين طليق) هذا مجزئ بيت صدره
* عدس ما لعباد عليك اماره * وعدس بفتح السين والدال وسكون السين المهملات قال في الصحاح هو زجر البغل قال أبو
مفرغ * عدس ما لعباد عليك اماره * ونجوت وهذا تحمليين طليق * ورجاء هو البغل عدس بزجره انتهى وكان هذا الشاعر
* عاباد بن زياد بن أبي سفيان * كتب * هجوه على الحيطان لما ظفريه ألزمه هجوه باظفاره ففسدت أنامله ثم أطال صغره
فكأموافيه معاوية فوجهه يريد افاخرجه وقدمت له بقلة ايركها فنفرت فقال * عدس ما لعباد البيت * وما قاله المصنف من
ان تحمليين حال مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان ذام موصول وتحمليين صلتته والعائد محذوف أي والذي تحمليينه
طليق ويستدلون به على أن اسم الإشارة يكون اسما موصولا سواء كان بعد ما الاستفهامية أو لم يكن (قوله رددت بمنى السيد
الى آخره) قبل هذا البيت واردة كأنها عصب القطا * تتبرعجا بالسنابل أصمها والعصب بهملتين متعومة مفتوحة
جمع عصبه وهي من الرجال والخيل والطير ما بين العشرة الى اربعين كالعصابة والجماع الغبار والدخان ورعاع الناس
وهو هنا الغبار والسنابل بفتح المهملة جمع سنبل بضمها وهو مقدم طرف الحافر وفي القاموس والصهب والصهبه
والصهوبة حرة أو شقرة في الشعر والاصهب بعير ليس بشديد البياض والسيد بكسر الميم المهملة الذئب وفي الصحاح وفرس
نهد بفتح النون أي جسم مشرف وفرس مقاص بكسر اللام أي مشرف مشرطويل القوائم وفرس كمش وكيمش صنف
الجردان والجردان بالضم فضيب الفرس وغيره والمراد بالماء في البيت العرق وتحابس (قوله اذا المرعى بنا الى آخره) ترى
الرجل أكثر ماله ولم يعن بالبناء للمفعول أي لم يمت (قوله فسهولان عطفاه والمرءى مرفوعان محذوف يفسره المذكور) فيه نظر لان
ابن مالك عنده انهما مبتدآن فانه قال في التسهيل في اذا وندى في ابتدائية اسم بعدهما عن تقدير فعل وفاقالا لا تخش فكان
على المصنف ان لا يقول فسهولان فلا يصلح ان لا يستدل للاحتمال ان عطفاه والمرءى مرفوعان محذوف الى آخره (قوله
هو ما رعبت وشيار رأسي اشتعل) هذا مجزئ بيت صدره * ضيغت خزي في ابعادي الاملا * (قوله فضرورتان)
في الشرح يمكن جعلهما كالبيتين السابقين أي مما يجعل فيه الناصب للتمييز محذوفاً يفسره المذكور والتقدير واشتعل شيبا
رأسي اشتعل وأنطيب نفسا تطيب فان قلت هذا التقدير في البيت الثاني ظاهر وأما في الاول فليس المعنى فيسه على العطف
بل المراد فيه الحالية أي وما رعبت في حال اشتعال رأسي شيبا واذا كان كذلك قالوا وحالية ورأسي مبتدأ واشتعل خبره
ولا يصح في مثل زيد قام تقدير زيد فاعلا محذوف يفسره المذكور بعده فاذا تعين ان يكون تقديم التمييز في هذا البيت
ضروره كما قول المصنف فانت امان المعنى على الحالية فـ لم ولكن ذلك لا يمنع من جعل رأسي فاعلا محذوف يفسره المذكور
وما أوردته من ان نحو زيد قام يتبين ان يكون جملة اسمية ولا يجوز ان يكون فعلية حذف فعلها مفسرا بعباد كـ بعد هذا
مذهب

مذهب الجمهور وجوز المبرد وابن العريفي وابن مالك فعليهما على الأضمار والتعريف كما صرح به المصنف في الباب الثاني فبطل
انقسام الجملة الى الصغرى والكبرى وإذا كان كذلك اتجه ما قلناه لانه كلام مع ابن مالك على مقتضى مذهبه فان قلت يلزم
حذف قدم مع حذف الفعل المفسر ومثله لا يحسن وان حسن اضمار قد عجزد ها قلت هذا تفريع على غير مذهب ابن مالك
وأما هو فلا يوجب اضمار قدم مع الماضوية الواقعة حالا (قوله وتختون الجبال يبتون) هكذا وقع في كثير من النسخ ووقع
في بعضها وتختون من الجبال يبتون والآية الاولى في الاعراف والتخيل بها هو الذي ينبغي والثانية في الشعراء والتخيل بها
ليس ينبغي لانها مشتملة على منصوب واحد هو مفعول تختون بخلاف آية الاعراف فانها مشتملة على منصوبين (قوله ويقع
التمييز مشتقا من قوله فارسا) قال قوم ان انتصاب نحو فارسا في مثل هذا التركيب على الحال وضعفه ابن الحاجب في امالي
المفصل بانه لا يخلو اما ان يكون حالا مقيدة أو مؤكدة وكلاهما غير مستقيم اما المقيدة فلان قولك لله دره فارسا لم ترد به المدح
في حال الفروسية وانما تريد مدحه مطلقا بل انك تقول لله دره كاتب وان لم يكتب بل تريد الاطلاق بذلك وكذلك لله دره
عالم والحال المؤكدة أيضا غير مستقيمة لان الحال المؤكدة شرطها ان يكون معنى الحال مفهوما من الجملة التي قبلها وانما
ههنا الوقت لله دره لسكان محتملا للفروسية وغيرها وان كان قولك لله دره عالما أو رجلا أو كاتبالا فيفسد الاما فاده الاول
ولا خلاف في جواز ذلك فدل والحالة هذه على انتفاء الحال المقيدة والحال المؤكدة واذا بطلت التمييز وكذا الكلام
في ابرحت جار او عظمت جار او قوله ياجار تاما أنت جارة وشبهه انتهى كلام ابن الحاجب وقال الرضي وانا لا أدري بينهما فرقا
لان معنى التمييز عنده ما أحسن فروسيته فلا يدح في حال فروسيته الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا ما أحسنه في
حال فروسيته (قوله فاما ان عدة الشهور عند الله اثني عشر شهرا فاشهر امؤ كد ما فهم من ان عدة الشهور واما بالنسبة الى عامله
وهو اثني عشر فبين) في الشرح لا نسلم ان شهر امؤ كد ما فهم من ان عدة الشهور ولا مبين لاثني عشر اما الاول فواضح واما
الثاني فلانه قد فهم من الاخبار عن عدة الشهور بقوله اثني عشر ان اثني عشر شهرا وفيكون التمييز الواقع في هذه الصورة
بعد العدد الذي علم نوعه مؤكدا لامبينا كما في قولك الرجال الذي عندي عشر ورجلا وأقول ليس الاول بواضح لان عدة
الشهور يفهم منه الشهر من غير شك فيكون شهر امؤ كد ما فهم من ان عدة الشهور واما الثاني فلان العامل في التمييز
المبين للاسم هو ذلك الاسم مع قطع النظر عن غيره فيكون ذلك التمييز بالنسبة الى نفس المميز مبينا وان كان بالنسبة الى
انه أخبر به عن عدة الشهور مؤكدا (قوله واما اجازة المبرد ومن وافقه نعم الرجل رجلا لا يفر دود) هكذا وقع في غالب
النسخ والظاهر ما في بهضم او هو مردودة ووجه الرد ان الابهام قد ارتفع بظهور الفاعل فلا حاجة الى التمييز وهذا مذهب
سيدويه وعن وافق المبرد ابن السراج والفارسي وابن مالك (قوله فالصحيح ان زاد معمول لتزود) خرجه أبو حيان على ان في نعم
ضمير او زاد تمييز آخر عن المخصوص وزاد أي بك بدل منه **ب** أقسام الحال **ب** (قوله تنقسم باعتبارات) فيه اشارة الى ان هذه
الانقسامات ليست للحال بحسب الذات ولهذا كانت متداخلة (قوله بخلاف نحو بعتته يد ايده فانه معنى متقابضين) قال الرضي
ومن الحال التي جاءت غير مشتقة قياسا الحال في نحو بوبته بابا بابا ورجلا رجلا ورجلا رجلا ورجلا رجلا
رجلا أي مفصلا هذا التفصيل المعين وضابطه ان تأتي للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا وكذا ان تأتي لبيان الترتيب
بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفا عليه بالفاء أو بتم نحو دخلوا رجلا رجلا ومضوا كبكة ثم كبكة أي مرتبين هذا الترتيب
المعين وفي شرح التفسير لابن أم قاسم ومثل الترتيب ادخلوا رجلا رجلا أي مرتبين وعلمته الحساب بابا بابا أي مفصلا
أو متغايرا في نصب الثاني من المكرر بخلاف ذهب الزجاج الى انه توكيد وذهب ابن جني الى انه صفة للاول أي ذاباب
وذهب الفارسي الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل ورد مذهب الزجاج بانه لو كان توكيد لآدى
ما أدى الاول والمختار انه وما قبله منصوبان بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر ههنا حلوا حامض ولو
ذهب ذاهب الى ان نصبه بالعطف على تقدير حذف الفاء وان المعنى بابا بابا كان مذهبنا حسنا وزعم أبو الحسن انه لا يجوز
ان يدخل حرف العطف في شيء من هذه المكررات الا الفاء (قوله فلو او منه وهو الحق مصدقا لان الحق لا يكون الا مصدقا
والعواب انه يكون مصدقا ومكذبا وغيرهما) في الشرح الذي يظهر انهم أرادوا الحق المذكور في هذه الآية وهو
قوله تعالى وهو الحق مصدقا لما معكم والمراد بما معكم التوراة وهو مصدق لها البتة لا مكذب ولا لا مصدق ولا مكذب

انتهى وفي البصر منه صدق حال مؤكدة اذ تصديق القرآن لازم لا ينتقل لاسمهم وهو النوراة أو التوراة والانبيا
 لانهم انزلوا على بني اسرائيل ورسا غير مخالف لقرآن وفيه رد عليهم لان من لم يصدق ما وافق التوراة لم يصدق بما وافق
 اعراب أبي البقاء ومصدق حال مؤكدة والعامل فيها ما في الحق من معنى الفعل اذ المعنى وهو ثابت مصدقاً وصاحب الحال
 الضمير المستتر في الحق عند قوم وعند آخرين صاحب الحال ضمير دل عليه الكلام والحق مصدر لا يتصل بالضمير على حسب
 جعل اسم الفاعل له فندهم فلما المصدر الذي ينوب عن الفعل أقول ذلك ضمير يزيل فيحصل الضمير عند قوم انتهى وقال بدر
 الدين ابن مالك والعامل في الحال من هذا النوع يعني الحال المؤكدة مضمون جملة مضمون بعد الخبر تقديره أحقه وأعرفه ان
 كان المبتدأ غير أنا وان كان أنا فالقدير أحق وأعرف أو أعرفني وقال الزجاج العامل هو الخبر أنا وله معنى وقال ابن خروف
 العامل هو المبتدأ التضمنه معنى تنبيه وكلا التواين ضعيف لا سنلزام الاول الجار والثاني جواز تقديم الحال على الخبر وانما جمتمع
 فالعامل اذا ضمير كاذكرنا وهو لازم الاضمار لتزليل الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظية كالمشعر عامل الحال في غير
 ذلك (قوله قال ابن مالك بدر الدين ومنه وهو الذي انزل اليكم الكتاب مفصلاً وهداهم ومنه لا الكتاب قدم) الجواب عن
 هذا ان انزل الذي هو عامل في الحال يدل على تجديد مفعوله الذي هو صاحب الحال ولا يلزم من دلالة على تعدده تعدده اقيام
 الدليل القاطع على قدمه وعلى صرف هذه الدلالة عن مظهرها على ان الذي يمتنع تعدده هو الكلام الذي التام بذاته
 تعالى لا العبارة الدالة عليه والتمتع بالانزول هو الثاني لا الاول (قوله وتنع الملازمة) هو بكسر الراء (قوله ومنه فأنما
 بالقسط اذا عرب حالاً) في ذلك احتراز عن انتصابه على المدح وعن انتصابه على انعتاب اسم لا ابني معناه على النسخ والاطلاق
 الحال يشتمل الحال من فاعل شهد والحال من الضمير ارفع وفي الكشف فان قلت ليس من حق المنتصب على المدح ان
 يكون معرفة كقولك الحمد لله الحميد انما عشر الانبياء لا نورث ان ابني ثم شل لا ندعي لآب قلت قد جاء نكرة كجاء معرفة وأشد
 سيمويه بما جاء منه نكرة قول الحمد لله وبأوى الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالى ثم في الكشف فان قلت هل
 يجوز ان يكون صفة للذي كانه قيل لا اله فاعلم بالقسط الا هو قات لا يبعد فقد رأينا هم يتسعون في الفصل بين الصفة والموصوف
 قال التتمة اني بين جواز ايراد المعطوف عليه بالحال كالمعطوف في ناله وفي بيان جوة تأخير عن المعطوفين وكان الدلالة
 على عاوردتهم ما وقرب منزلة ما ثم بين جواز كون المنتصب على المدح نكرة بالقتل والاستعمال وفي بيان جواز ذلك فيما اذا كان
 المنتصب عنه معرفة كافي الآية والبيت ليس كذلك والقياس المدح لانه منزلة لوصف ثم الفصل بين الموصوف والصفة بالجر
 والبدل أعني الا هو عملاً لا كلام فيه لانه ليس باجتنبي فاعتذر عن الفصل بالاجتنبي من كل وجه أعني المعطوفين بانه من
 اتساعهم في اللغة وتجويزهم في بعض المواضع ما يمتنع في القياس ويشل في الاستعمال لا غرض تنعاق بذلك مثل ما ذكرنا
 من قرب المنزلة وفي بيان اتساع هذا الاتباع بحيث يفضي الى الفصل بين ما هو بمنزلة اجزاء الكلمة الواحدة أعني ما هو في
 صلة ان المفتوحة ولو ثبت للاختفاء في انه بعيد غاية البعد فكان الانسب ان يقول نعم مكان قوله لا يبعد وأما الاستبعاد
 من جهة ان في المعبود القائم بالقسط لا يوجب في المعبود ولا يتم التوحيد بل ربما يوجبهم على قاعدة مفهوم الصفة ورجوع
 النفي الى القيمة اثبات معبود آخر غير قائم بالقسط قد دفع عن هذا لوصف مسمو والموصوف لان كل مستحق للعبادة قائم
 بالقسط بالضرورة ففقيه فيه لكن تتوجه المطالبة بفائدة هذا الوصف ولا وجه للمدح في مقام النفي والجواب انها التعديل
 بعد التوحيد وانسحاب الشهادة على الامر بن (قوله وقول جاءة انها مؤكدة وهم لان دعاهان يرسم معاد مما قبلها) في
 الشرح بل هو مستند لما قبلها فان ذالحال المذكور هو الاله الحق الواجب الوجود الجامع لصفات الكمال والقيام
 بالقسط منها أو أقول عند المصنف أن المراد من كون معنى الحال مستفاداً مما قبلها أن يكون ما قبلها دالة على بحسب الوضع
 نحو ولي مدبر او ما نحن فيه ليس كذلك لكن في الكشف وانتصابه على انه حال مؤكدة كقوله وهو الحق مصدقاً فان قلت لم
 جاز ان ارد به نصب الخاين دون المعطوفين عليه ولو قلت جاء في زيد وعمر وراكباً لم يجز قات انما جاز هذا لعدم الالباس كما جاز
 في قوله وهو بناله الحق ويعقوب نائلة انتصب نائلة عن يعقوب ولو قلت جاء في زيد وهند راكباً جاز لتقديره بالذ كورة أو على
 المدح فان قلت قد جعلته حالاً من فاعل ثم مدحى بل يصح أن ينتصب حالاً عن هو في لاله الا هو قلت نعم لان حال مؤكدة
 والحال المؤكدة لا يستدعي أن تكون في الجملة التي هي زيادة في ذاتهم عامل فيها كقولك ناعبد الله شجباً وكذلك لو قلت

لأرجل الأعمى الله سبحانه وهو أوجه من انتصابه عن فاعل شهد وكذلك انتصابه على المدح انتهى (قوله ومنه ادخلوها خالدين
 لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمين محققين رؤسكم ومقصرين ومحكية وهي الماضية نحو جاء زيد أمس راكباً) هكذا وقع
 في بعض النسخ ادخلوها بدون فاء ووقع في بعض ما دخلوها بالفاء وفي الشرح أما كون الحال مقدرة في ادخلوها خالدين
 فواضح ضرورة أن الخلود غير مقارن للدخول وأما آمين في الآية الأخرى فيمكن جعله من قبيل الحال المقارنة أي لتدخلن
 في حال آمين المحقق فلا حاجة إلى جعل الحال مقدرة نعم التحقيق والتقصير بعد الدخول لا معنى فالحال بالنسبة اليه ما
 مقدرة وأقول ليس في كلام المصنف ما يدل على أن آمين حال مقدرة وتغيبه بالآية للحال المقدرة يصح باعتبار محققين
 ومقصرين ثم في الشرح وأما المثال فأى داع إلى ارتكاب كون الحال فيه محكية مع إمكان جعلها مقارنة بأن يكون راكباً
 أو يدر منه الماضي المقارن لمن عامله وأقول الداعي إلى ذلك إيضاح المسئلة بذكر جزئ من جزئياتها ويكفي في المثال لحكم
 إمكانه فيه ومحتله على أن ظاهر كلام المصنف أن الحال المقارنة هي التي معناها مقارن للتركيب والمقدرة معناها مستقبل
 عنه والمحكية معناها ماض عنه وعلى هذا فلا إشكال في كون آمين حالاً مقدرة ولا في كون راكباً من جازيد أمس راكباً
 حالاً محكية ثم الحال التي سماها المصنف منارته سماها ابن أم قاسم مستحبة فانه قال الحال المستحبة نحو هو ذا زيد راكباً
 والمحكية نحو رأيت زيدا أمس صاحباً والمقدرة نحو مررت برجل معه صقر صائد به غداً (قوله ومثل ابن مالك ولده بتلك
 الأمثلة للمؤكدة لعمامها وهو سهو) الإشارة بتلك الأمثلة إلى ولي مدبر أو جاء القوم طرأوا لمن من في الأرض كلهم جميعاً
 ووجه السهو أن المثالين الآخرين ليسا من تأكيد عامل الحال بل من تأكيد صاحبها (قوله وتذاغندي والطير في وكناتها) هذا
 صدر بيت من معلقة امرء القيس بجزءه * بنجر دقيد الأوابد هيكل * وأغندي أذهب غدوة والوكنات هنا بضم الواو والسكاف
 أو بفتح السكاف لا يسكونه إلا جمل الوزن جمع وكمة قال أبو عمرو والوكنة والأكمة بالضم مواقع الطير حيث أوقعت والجمع وكنات
 ووكنات ووكن والوكن بفتح الواو وسكون السكاف عش الطائر في جبل أو جدار أو موكن مثله الأصمعي الوكن ماوى الطير في
 غير عش والوكن بالراء ما كان في عش المنجرد اسم فاعل من انجرد في سيره مضى وقيل المنجرد القهير الشمر وفي الصحاح ويقال
 للفرس الجواد قبد الأوابد لأنه يمنع الوحش من الفوات لسرعته وأنشد بجزء البيت والهيكل الفرس الطويل الضخم قال العجاج
 وهي طرف هيكل (قوله ويجوز أن يقدر وبحرها أي ببحر الأرض) قال البني يزيد به أن عود الضمير إلى الأرض بمثابة عوده
 إلى ذي الحال في الآية وهو ما في الأرض نحو قوله أعراب أسماء الشرط والاسنفهام ونحوها يحير بنحوها كم الخبرية (قوله وإذا
 وقع اسم الشرط مبتدأ فهل خبره فعل الشرط وحده) في الشرح خبر المبتدأ انما هو جملة الشرط بأسرها لا الفعل وحده وعلى
 القول الآخر الخبر هو مجموع جملة الجزاء لا الفعل وحده وأقول كثيراً ما يطلق لفظ الفعل ويراد به الفعل مع فاعله المضمرة كما يطلق
 حرف الجر ويراد به هو مع مجروره فن الأول قول ابن الحاجب كما في كافيته في باب المبتدأ أو كان الخبر فعلاً له نحو زيد قام والخبر
 انما هو الفعل مع الضمير المستتر فيه ومن الثاني قول ابن مالك في الفيته وأخبروا بطرف أو بحرف جر * والخبر انما هو مجموع
 الجار والمجرور بل ما يتعلق به من فعل أو شبهه ثم في الشرح وعلى هذا يأتي في مثل قولك من يقوم فاني أكرمه أن تكون جملة
 الجزاء في محل جزم لأنهم أوقعت مقترنة بالفاء جواباً للشرط جازم كما قرره المصنف في الباب الثاني وفي محل رفع لأنهم أخبروا بالبداية عند
 هذا القائل فيثبت لها محالان باعتبارين وإذا قلت من يقوم أكرمه فجملة أكرمه لا محل لها من حيث هي جواب لشرط جازم
 لم تقترن بالفاء ولها محل من الأعراب وهو الرفع من حيث هي خبر المبتدأ على هذا القول وجبت في دفع اعتراض المصنف
 الثاني على أبي البقاء حيث قال في فصل ما ولا في البقاء في هذه الآية أوها م متعددة فتضمنت مقالاته الفصل بين ما الحرفية
 وصلتها وكون يكذبون في موضع نصب لأنه قدوة خبر كان وكونه لا موضع له لأنه قدوة صلة ما واستغنى الموصول الاسمي عن
 عائدها كلامه وقد عرفت اندفاع اعتراضه الثاني بأن الجملة قد يكون لها محل ولا محل لها باعتبارين مختلفين على أن المصنف
 قد اعتذر عن اعتراضه في الباب الثاني في آخر الكلام على الجمل التي لها محل من الأعراب نحو مستوعات الابتداء بالنكرة
 (قوله لم يبول المنقذون في ضابط ذلك الأعلى حصول الفائدة) قال الرضي قال ابن الدهان وما أحسن ما قال إذا حصلت
 الفائدة فإخبر عن أي نكرة شئت وذلك أن الغرض من الكلام إفادة المخاطب فإذا حصلت جازاً لحكم تخصص المحكوم
 عليه بشئ أولاً (قوله فن مقل مقل) في الشرح من مقل خبر مبتدأ محذوف ومن للتبعض ومقل مقل مقل مخفوضان على أنهما

صفتان لمقدراى فهم بعض فريق اتهم بالاقلال والاخلال ويحتمل أن تكون بمعنى في والمعنى فالنقص واني فريق مقل
وفريق مكثروا أن تكون بمعنى عن والمعنى فلم يخرجوا عن فريق مقل ونحو (قوله فالاول نحو وأجل مسمى
عنده) في الكشف أن التقديم هنا واجب لان المعنى وای أجل مسمى عنده تعاقبا لسان الساعة فلما جرى فيه هذا المعنى
وجب التقديم (قوله واعبدوه ومن خیر من مشرك) هذا هو المشهور عند الجمهور وهو أن المذبح لا يتبداء بالنسبة في هذه
الآية وصفها وقال ابن الساجب أن المصحح لا يتبداء بالنسبة في هذه الآية انما هو معنى العموم (قوله ومن ذلك قولهم
ضعيف عاذ بقرملة) عاذ بالذال المجهة أى لجأ وفي الصحاح القرملة تجر ضفاف لاشوك له وفي المثل ذليل ماذ بقرملة قال جرير
ان الفرزدق اذ به وذبحاله * مثل الذليل يعود تحت القرملة (قوله وقولهم تراه ذئاب) هذا مثل يضرب في ظهور أمارات
الشرب والمراد بذئاب السكاب وصرح ابن الساجب وغيره بان المذبح لا يتبداء بالنسبة فيه كونها في معنى الفاعل وعبارته في
أما في كافيته وانما إز أن يكون مبتدأ وهو نكرة لانه في معنى الفاعل ويجوز أن يكون نكرة وان كان في المعنى محكوما
عليه لسانيه من التخصيص فكذلك ههنا وجه التخصيص في الفاعل ان حكمه ان كان متقدما صار المحكوم عليه لا يذكر
الا بعد تقرير الحكم في الذهن فلما تقدم العلم بالحكم صار كالصفة في كونه متقدما عليه لكون الصفة لا فرق بينهما وبين العلم الا
تقدم العلم بهادونه ثم جاز أن يكون الفاعل نكرة مطلقا ولما كان هذا المبتدأ في معنى الفاعل جاز أن يكون نكرة انتهى كلامه
(قوله وقد راحلك ذا الحجاز) لو اؤلاه طغف من كلام المصنف وما بعده بعض بيت وهو قد راحلك ذا الحجاز وقد أرى * وأبي مالك
ذو الحجاز يدار وذو الحجاز موضع عني كان به سوق في الجاهلية وأبي بن شيد الياء في آخره على انه من رد لام الابد عند المبرد اذا
اضيف الى ياء المتكلم وعلى انه جمع تصحج مضاف الى ياء المتكلم عند غيره وما نافية ولك بار ومجروح (قوله والثاني أن تكون
عامة امار فعاثموقائم الزيدان عند من اجازة) الذي اجازة هو الانخفش والكوفيون وفي الشرح والصواب ان يمثل هذه
المسئلة بنحو ضرب الزيدان حسن وأما قائم الزيدان فليس مما نحن فيه لان الكلام انما هو في أحد قسمي المبتدأ وهو المحكوم
عليه لان هذا القسم هو الذي احماج الضاد الى الاعتذار عن وقوعه نكرة اذ المحكوم عليه ينبغي أن يكون معينا فاعترض به هو
المناسب لا تنكيره فشرطوا تخصيص النكرة لتقريب من المعرفة فيسوغ الحكم عليهم او اما القسم الآخر من قسمي المبتدأ وهو
المحكوم به كالوصف في المثال المذكور فيشرط أن يكون نكرة ولا يتصور تعريفه كانه صوابه بالاجابة في وقوعه مبتدأ مع
تنكيره الى ان يقال تخصص بالعمل وأقول ليس كلام المصنف في أحد قسمي المبتدأ وهو المحكوم عليه وانما كلامه في كلامه
بدليل ماسية وله في المذبح السابع (قوله أو نصائح وأمر معروف صدقة وأفضل منك جاني) في الشرح لا ينبغي ايراد المثال
الثاني في هذا المقام فانه قد صاب على النحويين قولهم يتبدأ بالنسبة اذا كانت موصوفة أو خالفا عن موصوف وادعى ان الصواب
الحكم على الموصوف المحذوف في مثل ضعيف عاذ بقرملة بأنه المبتدأ ولا شك ان اسم الفضيل في نحو أفضل منك جاء في صفة
لمحذوف فيكون الصواب على رأيه ان يحكم على الموصوف المحذوف فيسه بأنه المبتدأ الاعلى اسم التفضيل الذي هو خالف عن
الموصوف فكأنه نسي ما قدمه قريبا وأقول لم ينس ما قدمه وانما ينبغي كلامه هنا على قول النحويين لا على ما استصوب به هو
(قوله وشرط هذه أن يكون المضاف اليه نكرة كما هي ثناء أو معرفة والمضاف محال لا يعرف بالاضافة نحو مثلك لا يصل وغيره
لا يوجد) الاشارة بهذه الى النكرة العاملة للبر وفي الشرح لاحاجة الى هذا الشرط فان المسئلة مفروضة فيما اذا كان
المبتدأ نكرة فمن في غنية عن التنبية على هذا الشرط وهل هذا الامثلة أن يقول بشرط في الابتداء بالنسبة العاملة جوا ان
تكون نكرة لا معرفة فيكون فيه جعل صورة المسئلة شرطا لها وهذا عين ما تقدمه على أبي حيان فيما يأتي حيث قال ومن
الغريب قول أبي حيان ان من شرط العطف على الموضع أن يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع فجعل صورة المسئلة شرطا
لها وأقول كلام أبي حيان ظاهر في جعل صورة المسئلة شرطا لها بخلاف كلام المصنف فان مسئلته هي كون عمل المبتدأ
للجزم مسوغا للابتداء بها نكرة وشرطها هو أن يكون المضاف اليه نكرة أو معرفة والمضاف محال لا يعرف بالاضافة ولا شك
ان هذا غير ذلك وأما قوله لاحاجة الى هذا الشرط فان المسئلة مفروضة فيما اذا كان المبتدأ نكرة فجوابه ان هذا شرط مبين
للاواقع ومخصص لدلول الكلام لان قولنا عمل المبتدأ للجزم مسوغ للابتداء بالنسبة أعم بحسب المفهوم من كون المضاف
اليه نكرة أو معرفة والمضاف محال لا يعرف بالاضافة وان كان مساويا له بحسب الصدق (قوله والثالث العطف بشرط كون
المعطوف

المطوف أو العطوف عليه مما يسوغ الابتداء به في الشرح إذا امتنع نحو رجل قائم فأي أثر لمطوفه على ما يجوز الابتداء به
أو عطف ذلك عليه في تجويز ما كان محتجاً بقيام المانع وأقول لما كان حرف العطف مشركاً بين العطوف والمطوف فلهذا
في الحكم وجعل العطوف مع العطوف عليه كشيء واحد كان المسوغ للابتداء في أحدهما مسوغاً له في الآخر ولا نسلم أنه
يتمنع نحو رجل قائم ثم بعطفه على ما يجوز الابتداء به أو بعطف ذلك عليه يجوز وإنما ذلك جائز من أول الأمر لأن الكلام
كلام كثرى واحداً قال التفتازاني في حاشية الكشف أنه ليس في القواعد احتياج العطوف إلى المبتدأ إلى التعريف أو
التخصيص وقال ابن مالك في شرح التسهيل إن مطلق العطف مسوغ للابتداء بالنكرة وجعل من ذلك قوله شهر ثرى وشهر
نرى وشهر رمى وقول الشاعر فيوم علينا ويوم لنا * ويوم نساء ويوم نسر والمسوغ لهذا عند غيره التفصيل ولم
يذكره هو في المسوغات (قوله نحو طاعة وقول معروف أي أمثل) سيذكر المصنف في أماكن الحذف من الباب الخامس
أنه يجوز أن تكون طاعة وقول معروف خبر مبتدأ محذوف أي المطلوب منكم طاعة (قوله فان الخبر هنا ظرف مختص وهذا
خبر بدء مسوغ كما قدمنا) في الشرح الظاهر أن قوله كما قدمنا وقوله وقد أسلفنا مسوغاً لم يقدم ذلك ولا أسلفه في موضع من
هذا الكتاب وإنما ذكره في الرابع من مسوغات الابتداء بالنكرة كما تراها الآن (قوله والرابع أن يكون خبرها ظرفاً أو
مجروراً قال ابن مالك أو جملة) هكذا وقع في غالب النسخ وفي بعضه الرابع أن يكون خبرها عند سيبويه ظرفاً أو مجروراً قال
ابن مالك أو جملة وأراد بالمجرور مجموع الجار والمجرور وقوله أو جملة العطف على مقدر والمقدر قال ابن مالك يكون خبرها
ظرفاً أو مجروراً أو جملة لا العطف على المذكر أو قول غير ابن مالك ولم يقل كون خبرها جملة إلا ابن مالك قال أبو حيان
ولا أعلم أن أحد أجاز هذه الجملة مجرى الطرف والمجرور إلا هذا المصنف يعني ابن مالك (قوله وشرط الخبر في الاختصاص)
المراد بالاختصاص هنا أن يكون المجرور بالطرف والمضاف إليه الطرف والمسند إليه في الجملة صالحاً للخبر عنه (قوله
وأقول إنما وجب التقديم هنا لدفع توهم الصفة فاشترطه هنا هوهم أن له مدخلاً في التخصيص) المراد بالتخصيص هنا
تسوية الابتداء بالنكرة والاشارة الأولى بهما إلى كون خبر النكرة ظرفاً أو مجروراً أو جملة والثانية إلى مسوغ الابتداء
بالنكرة يعني أن وجوب التقديم في هذه الثلاثة إنما هو لدفع توهم أنها صفة فاشترط تقديمها في مسوغ الابتداء بالنكرة
بأنهم أن تقديمها مدخل في التسوية وليس كذلك وبذلك على ما قلنا أنهم ذكروا المسئلة فيما يجب فيه تقديم الخبر (قوله
والله ما أن تكون عامة أما بذاتها كاسماء الشرط وأسماء الاستفهام أو بخبرها نحو ما رجل في الدار وهل رجل في الدار
وآله مع الله) في الشرح وأما النكرة في المثال الثاني وهو قوله هل رجل في الدار عامة فنظور فيه لأنها في سياق الإثبات
وليس دخول الاسم فيها ما يقتضي علم بالذي يجب كونه عامة فان قلت عدهم هذا المعنى في تخصصات النكرة التي يسوغ
الابتداء بها مشكل إذا العموم ضد الخصوص فكيف يصح أن يقال حصل بالتعميم تخصيص حتى ساغ الابتداء قلت هذا إنما
يرد على من قال أن النكرة لا يبتدأ بها إلا إذا تخصصت بوجه والمصنف لم يقله وإنما عدهم هذا في مسوغات الابتداء بالنكرة
فليس وجه التسوية تخصيص النكرة حتى يرد ما قلت وإنما لوحده فيه أن الاسم النكرة بسبب عمومته مائل المعرفة من
حيث أنه يصلح لمتعدد إلى البدل فساغ الابتداء به انتهى وأقول ولا يرد أيضاً على من قال أن النكرة لا يبتدأ بها إلا إذا
تخصصت بوجه لأنه لا يريد بالتخصيص ضداً تعميم وإنما يريد به حصول المسوغ ثم أنه قد تكون النكرة في سياق الإثبات
لعموم نحو تمر خير من جراءة كما ذكره ابن الحاجب والمصنف في حواشي التسهيل على أنه يمكن أن يقرر العموم في نحو
هل رجل في الدار بنحو ما قرر المصنف في حواشي التسهيل في نحو رجل خير من امرأة يقال لما استفهم عن الحكم على
واحد من الجنس من غير خصوصية أفرد على فرد حصل الشباع (قوله وفي شرح المنظومة لابن الحاجب له أن الاستفهام
لمسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بأم نحو أر رجل في الدار أم امرأة كما مثل به في الكافية وليس كما قال) قال الرضي لو كان يجوز
في أر رجل في الدار أم امرأة معرفة المتكلم بكون أحدهما في الدار لزم امتناع أر رجل في الدار وهل رجل في الدار وأرجل
في الدار أو امرأة لعدم لفظة أم الدالة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شيء آخر يخصص به المبتدأ انتهى (قوله السادس
أن يكون مراداً بها صاحب الحقيقة من حيث هي نحو رجل خير من امرأة وتمر خير من جراءة) لظاهر أن يقول مراداً
بها الحقيقة بدون كلمة صاحب وفي الشرح جعل المصنف هذا في حواشيه على التسهيل من قبيل ما المصحح فيه معنى العموم

وقرر به أنه ما فضل واحد من جنس على واحد من جنس علم أنه لا خصوصية لفرد منه على فرد فيحصل الشيعاء انتهى والمثال الثاني من كلام عمر روى مالك في الموطأ أن رجلا سأل عمر عن جرادة قتله أو هو محرم فقال عمر لا كعب تعالى حتى نعلمكم فقال كعب درهم فقال عمر كعب أنك اتجدهم درهم ثمانية من جرادة (قوله السابع أن يكون في معنى الفعل) في تعلق ابن النحاس على مقرب بن عصفور والسابع والعشرون أن يكون في معنى الفعل من غير اعتماد نحو قائم الزيدان على رأى الكوفيين والاختصاص (قوله ونحو قائم الزيدان عند من يجوزها) يعني أن كون النكرة في معنى الفعل شامل لنحو قائم الزيدان عند من يجوزها هذه الصورة وهم الاختصاص والكوفيين ولا يخفى أن في هذه الصورة عندهم مسوغين أحدهما العمل كما تقدم والآخر معنى الفعل (قوله وعلى هذا في نحو ما قائم الزيدان مسوغان كما في قوله تعالى وعندنا كتاب حفيظ مسوغان) في التبرع يعني به ما تقدمه أولا من كون النكرة عامة لماد كرهها من كون النكرة في معنى الفعل قلت بل فيه على رآيه ثلاثة أمور هذا أن يكون النكرة عامة لوقوعه في سباق الذي وقد أسلفنا أنه لا ينبغي عند ذلك في هذا الباب لأن الكلام في المبتدأ الذي هو محكوم عليه لا محكوم به والوصف المذکور من الثاني لأن الأول انتهى وأقول ليس النوع في سباق الذي مسوغا في نحو هذا المثال وإنما هو شرط للعمل أو شرط لا كتمان بالفاعل على أظهر القولين كما سئل المصنف وفيه نظر بلحوازه كونه مسوغا أو شرط المسوغ أو لا من آخر وقد أسلفنا نحن أن الكلام في مطلق المبتدأ لا في المبتدأ الذي هو محكوم عليه واحد المسوغين في قوله تعالى وعندنا كتاب حفيظ المصنف والآخر كون الظاهر بغير فاعله (قوله والثاني أن اشتراط الاعتماد أن يكون الوصف بمعنى الحال أو لا سئل المصنف في المصنف لا يطلق العمل) وذلك أن العمل في الموضع يكفي فيه الاعتماد فقط (قوله إذا لا توجب العادة أن لا يخلو الحال من أن يشاهدك عند خروجك أسدا ورأى) أي لا يخلو الحال من ذلك فيه. هذا الخبر وإنما سئلنا كل من به هذا أنه اشتمل على ناهيين فيكون مثبتا لأن في الثاني إثبات (قوله سريفا ونعم قد أضاعنا إلى آخره) سريفا سريفا لا وأمرينا بغيرنا، وبدن ظهور والميا لوجهه والناظر في هذا الكون كمنب (قوله وعلمه الجواز ما ذكرناه في المسئلة قبلها) يشير إلى قوله في المسئلة السابقة إذا لا توجب العادة أن لا يخلو الحال من أن يشاهدك عند خروجك أسدا ورأى رجل وتقريره هذه العادة أن لا يخلو السري من أضاعه نفعهم ما أي لا يخلو السري من ذلك (قوله الذئب يطرقها إلى آخره) الطروق المحي إلى الأضيق المصوب بطرق مائة إلى الغنم والمدينة الشفرة وهي السكين العظيمة وقيل هذا البيت تركت ضا في تود الذئب راعها وأنما لا تراه في آخر الأبد (قوله ولا يتعسن أن يكون بدلا من الياء) في الشرح بل يحسن أن يكون بدل اشتمال من ضمير المتكلم في تراه ولا مانع منه إذا الظاهر ببدل من ضمير المتكلم عند الجمهور إذا كان بدل بهض كما عجبني وجهك أو بدل اشتمال كما عجبني كلامك أو بدل كل مفيد إلا أنه نحو وتكون ليا بعد الأول أو آخرنا والربط موجود في البيت انتهى وأقول بل هنا مانع من بدل الاستعمال وهو ما ذكرناه غير مرة أن بدل الاستعمال هو أن يشتمل المبدل منه على البديل لا كاشتمال الطرف على المنظر وفيل من حيث يكون مشعر به أجمالا ومنقاضا له بوجه ما عيب تبق النفس عند ذكر المبدل منه متشوية إلى ذكره منتظرة له وليست المدينة مع ضمير المتكلم هذه الصفة (قوله عرضنا فسئلنا إلى آخره) عرضنا يعني اعتراضنا وتعدية التبريح الشدة والجهد والوجد بفتح الواو والمزن (قوله ولادليل فإما) في الشرح هذا عجيب فان ابن مالك لم يذكر الآية والبيت على وجه الاستدلال بهما بل على جهة التمثيل وقول المصنف ومثل ابن مالك صريح فيه فاذن لا وجه لقوله ولادليل فيه ما وكلام ابن مالك مستقيم نعم لو ادعى أنه آية معينة للمعنى أدى ذكره إلى الاعتراض على دعوى التعيين بقيام الاحتمال وأقول بل له وجه لأن الظاهر من ذكر مثال من كلام من يستدل بكلامه أنه للاستدلال لا لجرد التمثيل (قوله ومما ذكره من المسوغات) لم يذكر المصنف من هذه المسوغات وقوع النكرة بعد لولا نحو لولا اصطبار لا يؤدي كل ذي متعة لما استنقذت مطاياهن للطنم ولعله إنما لم يذكره لأنه رأى دخوله في النكرة الموصوفة به فنه محذوفة وأودى هلاك والمقنة الحب واستنقذت مضت والطنم بمجة فوله فتوحته بين السير (قوله وقوله ثم شمر ترى وشهر ترى وشهر مرعى) وجد بخط المصنف ترى بالتعوين لكن قال ابن بري في رده ما اقتضت ابن الخشاب على مقامات الحريري اعلم أن الصحيح في الضرورة تضاهي ضرورة الوزن في الشعر من الزيادة والنقصان والابدال وغير ذلك ألا تراهم حركوا الساكن فيه كما يحركونه في الشعر كقولهم في صفة إياي القمر ثلاث ذرع وكان قياسه درع بسكون الراء وإنما

حركوا اتباع قولهم ثلاث ظرو وثلاث ظلم وحذفوا التثوين منه كما حذفوه في الشعر فقالوا شهر ترى وشهر ترى وشهر ترى
 فحذفوا التثوين من ترى ومرعى اتباع قولهم ترى لكونه فعلا (قوله اما الاولى فلا تنال ابتداء فم بالفتحة صحيح قبل مجيء
 انما) في الشرح يثنى في قولهم انما في الدار رجل وهـ ذاق دح في المثال الخاص ولا يلزم منه تطرق الفتح الى تلك القاعدة
 المقررة ألا ترى انما اذفة على مثل قولنا انما فاقم رجل والاحتمال الذي أبداه المصنف غير متأت فيه (قوله وأما الثانية
 فلا احتمال لرجل الاول للبدلية) في الشرح هذا مشكل فان البديل انما هو مجموع المتعاطفين اذ هذا من قبيل بديل السكل من
 السكل فان قامت فايكن بديل بعض ولا إشكال قلت يلزم الافتقار الى الضمير ولا حاجة الى ارتكابه حتى يقدّر رابط فان
 التركيب صحيح بدونه ولم يرب بديل تفصيل ما فوظامه بالضمير ولا يحتاج الى تقديره وذلك آية كونه بديل كل فان قلت اذا كان
 مجموع المتعاطفين هو البديل في ارفع كل واحد من الجزأين على انفرادهم مع انه غير بديل الى هذا لتقدير قلت هو نظير قولهم
 الرمان حلوا حامض فان المجموع هو الحلو وكل واحد من الجزأين مرفوع فيحتاج الى عامل ولم يضر في ذلك جواب
 ارضيه انتهى وأقول كل واحد من حلوا وحامض خبر من جهة اللفظ ولهذا اعدم أنواع تعدد الخبر والعامل في كل واحد
 منهما ما يعمل في الخبر وأما من جهة المعنى فالمجموع هو الخبر ولهذا قالوا لا يجوز في هذا النوع من الخبر العطف خلافا لابي
 علي وقالوا لا يبر عنه بغير لفظ الوحد الا بجاز لا يقال في حلوا حامض خبران وانما يقال خبر وقال أبو علي الفارسي ان نحو
 حلوا حامض فيه ضمير واحد تحمله الثاني لان الاول منزل من الثاني منزلة الجزء وصار الخبر انما هو بتمامهما وقال الاكثرون
 لا يجوز الفصل بين هذين الخبرين ولا تقديمهما على المبتدأ ولا تقدم أحدهما وتأخر الآخر ثم لا نسلم ان نظير بديل التفصيل
 في باب الخبر قولهم الرمان حلوا حامض وانما نظيره بنوز يد رجل فقيه ورجل كاتب ورجل شاعر ما تعدد الخبر فيه لتعدد
 صاحبه حقيقة ولا يستعمل هذا النوع من الخبر من دون عطف (قوله ولا احتمال شهر الاول للخبرية) يعني وشهر الثاني
 والثالث معطوفان عليه والخبر في المعنى هو المجموع وفي اللفظ الاول بطريق الاصل والثاني والثالث بطريق التبعية
 كقولك بنوز يد فقيه وكاتب وشاعر (قوله وحبيب ممنوع الصرف لانه اسم امه) في تاريخ النخلة لا لوزير القفطي وحبيب
 اسم امه عند اكثر الرواة ووجد بخط العلماء غير مصروفي وبهضم يصرفه بناء على انه اسم أبيه وكان عالما بالنسب وأخبار
 العرب مكثرا من رواية اللغة وذكر أبو طاهر القاضى ان محمد بن حبيب ينسب الى أمه وهى حبيب وانه ابن ملاء عنه وكان
 بغداديا توفي اسبوع بقرين من ذى الحجة سنة خمس وأربعين ومائتين بسمر من رأى **هو** أقسام العطف **هو** (قوله وله عند
 المحققين ثلاثة شروط أحدها ان كان ظهور ذلك المحل في الفصح) في الشرح ينتقض بنحو رب امرأة صالحة لقيت ورجلا
 صالحا فان هذا يجوز كثيرا مع انه عطف على محل لا يمكن ظهوره في الفصح اذ لا يلقى لمرأة صالحة لقيت بالنصب على ان
 الاصل رب امرأة ثم حذف الجار وقد صرح المصنف في حرف الراء حيث تكلم على رب بانها انفردت بجوز مراعات محل
 مجرورها كثيرا وان لم يجز نحو مررت بزيد وعمر الا قليلا وأقول لا نسلم انه لا يقال امرأة صالحة لقيت بالنصب على أن يكون
 الاصل رب امرأة صالحة لقيت ثم حذف الجار وأوقع الفعل على المجرور اذ قامت قرينة تدل على ذلك (قوله * ثمرون الديار ولم
 تعوجوا) هـ اذ صدر بيت بحزبه كلامكم على اذا حرام (قوله * فان لم تجد من دون عدنان * الى آخره) فاتركك بفتح
 الراى كذا وجد مضبوط بخط المصنف وذلك انه يقال وزعته أو زعه وزعا أى كفته والموائل بالذال المعجمة اللوام جمع عاذلة
 صفة للمرأة أو للجماعة (قوله منضج صفيق شواء أو قديد مهجل وقد مر جوابه) هذا بعض بيت لامر القيس من الكلام عليه
 وجوابه في آخر الكلام على ما اترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة (قوله وهو توارد عاملين ان والابتداء على معمول
 واحد وهو الخبر) هذا على رأى بعض البصريين ان الابتداء عامل في المبتدأ والخبر ولم يوجد ذلك في الصورة الثانية لان
 المعطوف فيه الخبر معطوف على الخبر المذكور (قوله ولا يمكن شرط الفراء لصحة الرفع قبل مجيء الخبر خفاء اعراب
 الاسم) هذا يصدق على الاسم المتنى نحو هذا الاسم الذى اعراه تقديره نحو موسى (قوله وحجته) أى الكسافى واقرأه
 على صحة لرفع قبل الخبر فانما يجوز ان ذلك لكن اقرأه بشرط خفاء اعراب الاسم والكسافى لا يشترطه (قوله خليلي هل
 طب الى آخره) الطب بتشديد المهملة وهو في اللغة الاصلاح والصبر والعادة والحدق وفي الاصطلاح علم ية وتبين يعرف
 منها أحوال بدن الانسان من جهة الصحة وعدمها التحفظ حاصلة وتحصل غير حاصلة ما أمكن والمراد به هنا الدواء وباح تكلم

حقيقية وتارة جائب الالتي والحال فتجعل لفظية والثبوت على القرائن والمقامات وقل أيضا عند الكلام على قوله تعالى
وجاعل الليل سكا ونفي كونه في معنى المضي لا يستلزم كون الاضافة غير حقيقية لجواز ان يكون معنى الاستقرار ايضا ما يتبع
من كونها غير حقيقية على ما صرح به في ماله يوم الدين ولهذا كان بين كلاميه تدافع وذكر في وجه التوفيق ان الاستقرار
لما تناول الماضي والحال والاستقبال فالنظر الى حال الماضي يجعل الاضافة حقيقية كما في ماله يوم الدين والى الاخرين
غير حقيقية كما في جاعل الليل سكا لئلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع ماله يوم الدين عن الوصفية الى البدلية ويجعل سكا
منصوبا بفعل محذوف فليتأمل فان هذا هو المنشأ وما يقال انه لما بعد بمعنى المضي عن شبه الفعل فبني الاستقرار اولى ايس
بشي لان شبه الخاص انما هو بالمضارع وباعتباره يعمل ولهذا يشترط معنى الحال أو الاستقبال لذي هو حقيقة المضارع
عند الجمهور والمضارع قد يعنى الاستقرار كثيرا فاسم الفاعل بالاستقرار لا يبعد عن شبه الفعل بخلاف معنى المضي وأما
ان اللام الموصولة تدخل الى الذي بمعنى المضي دون الذي بمعنى الاستقرار فلان الاعتبار في الكون صلة هو محض الحدث الذي
هو أصل الفعل حتى يقولوا انه فعل في صورة الاسم كما ان اللام اسم في صورة الحرف محاطة على كون ما دخلته اللام التي في
هورة حرف التعريف اسم مصورة والاستقرار يبعد عن معنى الحدث الفعلي فيكون محض مفرد فلا يقع صلة بخلاف المضي وقال
السيد الجرجاني عند قوله تعالى ماله يوم الدين وأجيب أيضا بأنه لا منافاة بين ان يكون المستقر عاملا ومضافا اضافة حقيقية
لان الاستقرار لا يحتوى على المضي ومقابليه روى الجهتان معا فجملة الاضافة حقيقية نظرا الى الجهة الاولى واسم الفاعل
عاملا نظرا الى الثانية وابس شي لان مدار كون اضافته حقيقية أو غيرهما الى كونه عاملا أو غير عاملا ويمكن ان يقال
الاستقرار في ماله يوم الدين ثبوت وفي جاعل الليل سكا تجددى متعاقبا فإرادته فكان الثاني عاملا واضافته لفظية لورود المضارع
بعينه دون الاول وفي الشرح حاصل كلام المصنف انه يافض كلام صاحب الكشف حيث ادعى كون اضافة جاعل محضة
وأثبت له العمل مع ذلك وانما تنمى محضة الاضافة حيث يمنع الاعمال كاسم الفاعل بمعنى الماضي وجوابه اننا لم نعلم ان بين
الاضافة المحضة والعمل تنافيا الا ترى ان المصدر المضاف الى الفاعل مثلا اضافته محضة ويجوز مع ذلك عمله في المفعول
كقوله أعجبني ضرب الامير اللص واذا ثبت ذلك فلازم مخشري ان يقول جملة اضافته محضة جملة على اسم الفاعل بمعنى
الماضي وأعمل جملة على اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال لان الفرض كونه مراد به الزمن المستمر ولا منافاة بين الامرين
لما قررناه هكذا كنت رأيت من قديم في دفع التناقض ظاننا ان أحد الميق له تم وقفت بهذه البلاد على ما هو قريب منه
في شرح الكشف للبنى وهو ان اسم الفاعل المضاف اذا كان بمعنى الماضي فقط كانت اضافته حقيقية لانهاء المشابهة
اللفظية اتي هي جزء العمل في اعمال اسم الفاعل واذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فقط تكون اضافته غير حقيقية لوجود
المشابهة التامة المقتضية للعمل وأما اذا كان بمعنى الاستقرار ففي اضافته اعتبار ان أحدهما انما محضة باعتبار معنى المضي
فيه وبهذا الاعتبار يقع صفة المعرفة ولا تعمل وثانيهما انما غير محضة باعتبار معنى الحال والاستقبال وبهذا الاعتبار تقع صفة
اللمكرة ويعمل فيما أضيف اليه انتهى وأقول هذا بعينه هو معنى ما قاله التفات في كتابه عنه فلامعني لتبجح الشارح به على
ان قول التمهتاز في ذكر وجه التوفيق بصيغة المجرول يقتضى ان غيره قاله وسيد كر المصنف أيضا هذا التناقض الذي
في كلام المخشري في ثالث الامور التي يكتسبها لاسم بالاضافة (قوله قد كنت رأيت الى آخره) يحتمل ان يكون هـ ذا بيتا
واحدا من وافي الجزء صرعا وان يكون يتين من مشطور السريع الموقوف وفي الصحاح وقد أفلس الرجل صار مفلسا كغنا
صارت دراهمه فلو ساوز يوقا كما يقال أحببت الرجل اذا صار أصحابه خبة واقطف صارت ابته قطوفا ويجوز ان يراد به انه
صار الى حال يقل فيه ايس معه فاس كما يقال أتهر الرجل صار الى حال يتهر عليه واذل الرجل صار الى حال يذل فيها والليان
الطل يقال لو اهدى بدنه ليا واما انا اذ مطلة (قوله ما يلزم الشهم الى آخره) الحزم الضابط لامره الاخذ به بالثقة والشهم
الجلد الدكى الفؤاد والمقدام الكثير الاقدم على العدو والبطل الشجاع (قوله وكما وقع هذا العطف في المجرور وقع في أخيه
المجزوم) جعل المجزوم أخا للمجرور اشاركتهما في ان العامل في كل واحد منهما عمل في نوع من السكام ولا يعمل في نوع آخر
غيره (قوله فان معنى لولا آخرتي فاصدق ومعنى ان آخرتي اصدق واحد) في الشرح قد يستشكل هذا بان التحضية دالة
على الطاب والشرطية دلالة لها عليه فكيف يجعل معناها واحد او يجاب بان الشرطية وان لم تدل عليه وضعا لكان المتام

يدل عليه وذلك ان التصديق والصالح لما كانا محبوبين مطلوبين وعاقبا على التأخير الذي هو بيد المختار كان ذلك منه ما يطلب
العبد تأخير ربه اياه ليقع التصديق والصالح المقتضيان لمصالح السعادة الابدية كما قال رب ان وفقتني عمات صالحا
فيكون مشعرا بطلب التوفيق فمن هذه الحكمة كانت الشرطية المذكورة في معنى النصفيية (قوله وقال السرياني
والفارسي هو عطف على محمل فاصدق كقول الجميع في قراءة الاخوين) وهما حرة والكسافي من يضل الله فلا هادي له
ويذرهم يجرم يذر عطفاء على محمل فلا هادي له وفيه نظرفان صاحب البحر قال ان فاصدق ليس في محمل جزم بخلاف فلا هادي
له لو جود الشرط فيه ألا ترى أنه لو وقع موضعه قبل كان مجزوما قال والفرق بين العطف على المحمل والعطف على التوهم ان
العامل في العطف على المحمل موجود دون ثمره والعامل في العطف على التوهم مفقود دون أثره فظاهر ان جزم أكر على توهم
الشرط الذي يدل عليه القمى لا على المحمل ادم الشرط وان جزم يدر على العكس من ذلك (قوله واراد الفعل في تأويل مصدر
مطوق على مصدره توهم) في الشرح قد لا يجهل ان المصدر مطوقا على مصدره توهم حتى يكون من عطف المنردات ولا
يمكن تقدير الشرط بل يقولان ان المصدر المسمول من ان وصلت ما بعد حذف خبره والجملة جواب شرطه قد رأى ان آخرتي
فصدق ثابت وأمكن فالفاء حينئذ رابطة للجواب وأمكن مطوقا على محمل الفاء وما بعدها كقول الجميع فلا هادي له
ويذرهم وقد أسلف الماهنف الاشارة الى شيء من كلامه هنا عند كلامه على الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الاعراب
(قوله وياتي القولان في قول الهذلي فأبالي في آخره) يريد بآية ما قبل قول سيديو به والتلايل وقول السرياني والفارسي وقد
تقدم الكلام على البيت في الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الاعراب (قوله أي نوى) أي يعني ان نوبالهم
مقصود مضاف الى باب السكام على انه هذيل كقوله سبقه وهوى وأهوى وهوهم (قوله فاسأله بالجد والجديدا) هذا
بجزييت صدره معاوى انما بشر فاصح ومعاوى مرخمه دوية وانجرح مل وارفق (قوله وقوله الفارسي) أي بالعطف
على التوهم في المجزوم (قوله وانما جزم بصبر على معنى من) أي على توهم ان من شرطية وينقشزومها (قوله وقوله بل وصل
بصبرانية الوقف) أي قيل ان يصبر صر فوع وسكن بنيسة الوقف (قوله أو هو هذه الياء لام التثنية) أو هو الياء التثنية لا يروى
لأنه لا يتوابع الاقوال قل صاحب البحر وهذا أحسن الاقوال ولا يرجع الى قول أي على ان هذه التثنية لا تجعل الياء
لانه انما يجيء في الشعر لافي الكلام لان غيره من رؤساء النحويين قد نقلوا انه انسية (قوله فحين فتح الياء) وهم ابن عامر وحرة
وحنص وزيد بن علي (قوله كأنه قيل وهو بنو الهه) هكذا يقع في بعض نسخ الكشف وفي بعضها وهو بنو الهه والمسا والمساب
فوهب الله بالفساء وضمير الموث لان الآية فبشرناها بالفساء وضمير الموث وانما اختصت المرأة بالبشارة لان النساء انهم
سرور بالولادة ولا يمكن لها ولد وكان لبراهيم عليه السلام ولد من نيرها وهو اسمعيل (قوله ثم أيم اسوا وضمير الى
آخره) لم يذكر المخشري من هذا البيت الا نصه الاول ومحمل الشاهد ولم يقع في خط المصنف كلمة مسأيم بل وقع اسوا
صلح الى آخر البيت والبيت لابي الاحوص الرياحي ويروى مكان يبين بشؤم ونائب اسم قابل من النقيب وهو صبحاح
الفراب وانما جعله المخشري من العطف على التوهم لاجل ما ورد على جرد ياء العطف على انفا امصق وعلى نسبة ياء عطف
على محله (قوله وقيل هو مجرور عطفاء على باصق أو منه بوب عطفاء على محله) المطاهران يقول عطفاء على اسحق وأوهنا
لتوابع الاقوال لا لشك ولا للخير (قوله ويرد الاول) أي أول الاخوين ان لا يجوز انفس على بين العطف والمطوف
على المجزوم وانما تعرض لرد الاول ولم يتعرض لرد الثاني لان رد الثاني يتوهم مما سبق من أن شرط العطف على المحمل امكان
ظهوره في الفصح والمحل في الثاني لا يظفر في النصيب (قوله ويحتمل ان يكون منزهولا لاجله) يعني بطريق الاصل لان لوجه
الاول مفعول لاجله لكن بطريق التبعية (قوله وأما المنصوب فلهذا فكثر ان بعضهم وردوا لوتدهن فبهذه هو احلا على
معنى ودوا ان تدهن) هذا وجه في الآية وتقدم في لوجه آخر وهو جعل تدهنوا منه ويا بان تدهنوا والمصدر المسمول منها
ومن صلتها مطوقا على المصدر المسمول من لوتدهن بناء على ان لوم مصدر يدهن في البحر وقال هرون في بعض المصاحف
فيدهنوا (قوله فان خبره بل يقترب بان كثير انحو فاعل بعضهم ان يكون الخبر مجتبه من بعض) هذا قيل المجزوم ان خبره بل
بان (قوله وابس عبادة وتقرعني) هذا مصدر بيت تقدم في ما سبق في بعض النسخ هنا وفي ما قبلها وفي بعضها هنا
لابس باللام بدل الواو (قوله ومع هذه اذن الاحتمالين فيندفع قول الكوفي) هكذا وقع فيما رأينا من النسخ والاولى يندفع
وسيد كرم المصنف في الجهة الرابعة في المثال الرابع ان فاطم يجوز ان يكون جوابا للامرو وهو ان لي سرحا (قوله على تقدير

ليشرككم وليذيقكم) هل مبشرات على يد شركم وهو معنى مركب وعطف عليه ايذيقكم (قوله ويحتمل ان التقدير وليذيقكم
وليكون كذا وكذا) أي ولتجري القلائد باهره ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون أرساه فلا يكون عطفا على التوهم (قوله
ولم تقرأ فتسنى) هو نسخ المنة الفوقمة فيهما مثال آخر لما القطع فيه واضح (قوله غير أنالم تأتينا يقين إلى آخره) اليقين هنا وفي
قوله إذا ما نى أنه لم يأت باليقين صفة محذوف تقديره في الأول بخبر يقين وفي الثاني بالخبر اليقين (قوله لأنه يصير منفيا على حدته
كالاول إذا جزم ومنفيا على الجمع إذا نصب) كلمة إذا الأولى متعلقة به برصد أو ثانية متعلقة به تبعاً أو أراد بالجمع ما يقابل على
حدته فسقط ما قبل أن نفي الجمع يكون مع الواو أما الفاء فتكون معها أمانفيمـ ما أوفى الثاني وكلاهما غير مراد (قوله وأما
أجازتهم ذلك في المثال السابق فمفسكة لأن الحديث لا يمكن مع عدم الاتيان) الإشارة بذلك إلى القطع وكون ما بعد الفاء موجبا
والمثال السابق هو ما تأتينا فتحد ثمار قوله وقد يوجه قوله لم يأت بان يكون معناه ما تأتينا في المستقبل فانت تحذرننا الآن) قال
الرضي ولا يجوز أن ينفي الأول فقط لأن الحديث الذي يكون بعد الاتيان لا يكون من دون الاتيان بل ان جاءت ما بعد
الفاء على القطع والاستئناف لا يعطوفاً على الفعل الأول جاز هذا المعنى فيكون المراد ما تأتينا فانت تحذرننا عما تحدث به
الجاهل بل بالناس (قوله وقرأ السبعة ولا يؤذن لهم فيعته ذرون وقد كان النصب محكما مثله في فيموتوا ولو كان عدل عنه
لمتناسب الفواصل) هذا كلام ابن عطية إلا أن عبارته ولم ينصب في جواب النفي ليشابه رؤس الآي والوجهان جائزان
واعترض عليه أبو حيان فقال ظاهر كلامه استواء الرفع والنصب وان معناه واحداً وليس كذلك لأن الرفع لا يكون
متمم بل صريح عطف والنصب يكون متسبباً وفي نفسه يراد بالبيضاوى فيعته ذرون عطف على يؤذن ليبدل على نفي الأذن
والاعتذار فيبطله مطلقاً ولو جعل جواباً للدل على ان عدم الاعتذار لهم لعدم الأذن فأوهم ذلك أن لهم عذراً لكن لم يؤذن
لهم فيه (قوله فلا يأتى العذر منهم بعد ذلك) يعني بعد نفي الأذن لهم في الاعتذار ونعيمهم في ذلك اليوم عن الاعتذار أما الأول
فلأن الاعتذار بالكلام ولا تكلم نفس الأباذنه وأما الثاني فلأن ما نهي العبد في ذلك اليوم عنه لا يقع منه فسقط ما قبل
أنه لا منافاة بين نفي الأذن في الاعتذار وبين ثبوت الاعتذار ولا بين النهي عن الاعتذار وبين وقوع الاعتذار (قوله وزعم
بدر الدين بن مالك أنه سبعة أنف بتهقير فهم يعتذرون وهو سائغ على مذهب الجماعة هكذا وقع في كثير من النسخ وليس
على ما ينبغي وكأنه سقط من الباطن كلمة غير ويوقع في بعض النسخ وهو شـ على مذهب الجماعة وذلك ظاهر لأن
مذهبهم نفي الأذن ونفي الاعتذار ومقتضى ما قال ابن مالك ثبوت الاعتذار (قوله ولصحة الاستئناف يحمل ثبوت
الاعتذار مع محي لا تعتذر اليوم على اختلاف المواقف) اللام في لصحة متعلقة بحمل وفي الكشف في سورة هود فإن
قلت كيف يوفق بين هـ ذا يعني قوله تعالى يوم تأتي لا تكلم نفس الأباذنه وبين قوله يوم تأتي كل نفس تجادل عن نفسها قلت
ذلك يوم طويل له مواقف في بعضها يجادلون عن أنفسهم وفي بعضها يكفون عن الكلام وفي بعضها يختم على أفواههم
ونكلم أيديهم وفي الشرح ظ هر كلام المصنف يشعر بان هذا القول مرجع عند ابن الحاجب والواقع خلاف ذلك لأنه قال
في الايضاح ويجوز أن يكون سـ تأنيفاً يكون المعنى أنهم يعتذرون ويكون ذلك في موقف آخر لأن المواقف متعددة
ولكنه ضعيف فالأولى أن لا يحمل عليه في هذا الموضع لسياقه بعد قوله ولا يؤذن لهم وان ثبت أنهم يعتذرون في موقف آخر
(قوله تنبيهه) لا تأكل مما كثر شرباً لئلا ان جزم فاعطف على اللفظ والنهي عن كل منهما) في الشرح وفيه نظر إذا لا
موجب لتعين أن يكون النهي عن كل واحد منهما على كل حال ولا مانع من أن يكون المراد النهي عن الجمع بينهما كما قالوا إذا
قلت ما جاءني زيد وعمر واحتمل أن المراد نفي كل منهما على كل حال وان يراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء فإذا جىء بلا صار
الكلام نصاً في المعنى الأول وأقول يرتفع هذا الظاهر بان معنى قوله هم والنهي عن كل واحد منهما أي ظاهر فلا ينافي ذلك
الاحتمال النهي عن الجمع بينهما في عطف الخبر على الانشاء وبالعكس (قوله منعه البيانين) هذا هو المشهور بين الجمهور
وقال السيد في حاشية المطول ان منع البيانين اغما هو في الجمل التي لا محل لها وان ذلك جائز في الجمل التي لها محل من الأعراب
نص عليه العلامة يعني صاحب الكشف في سورة نوح ومثل بقولك قال زيد نودي للصلاة وصل في المسجد وكفالة حجة
قاطعة على جوازه قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل وليس هذا الجواب مختصاً بالجمل فان هذه الواو من الحكاية
لا من المحكي أي قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل وليس هذا الجواز مختصاً بالجمل المحكية بعد القول إذ لا يشك من به مسكة

في حسن قولك زيد أبوهم صالح وما أسفه وعمر وأبوهم بخيل وما أجوده وقال أيضا في باب الفصل والوصل ويدل على جوازهم
 قولا ان الجملة الاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب اولاً وعلى الاول ان قصد تشريك الثانية للاولى في حكم ذلك الاعراب
 عطفت عليها كما فردود كروا شرط كون هذا العطف بالواو مقبولا ان يكون بين الجملتين جهة جامعة على قياس العطف
 بين المفردين فقد جعلوا الجمل التي لها محل من الاعراب في حكم المفردات واكتفوا بالجهة الجامعة ولم يلقوا في هذا القسم
 الى اختلاف خبرا وانشاء على ظهوره فائدة في العطف بالواو أغنى عن التشريك المذكور وانما اعتبروا ذلك الاختلاف ونحوه
 في القسم الثاني وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب فلو كانت تلك الاحوال أعني ما يوجب نكال الانقطاع
 وتطائره جارية في القسمين لكان ذلك التقسيم وتخصيص اعتبار تلك الاحوال بالقسم الثاني ضائعا فان قلت اختلاف الجملتين
 خبرا وانشاء لفظا ومعنى أو معنى فقط ان أوجب نكال الانقطاع بينهما أوجب مطلقا سواء كان للاولى محل من الاعراب أولا
 قلت الجمل التي لها محل منها واحدة موقع المفردات وايسر النسب بين أجزائها مقصودة بالذات فلا يفتات ان اختلاف تلك
 للنسب بالتجربة والانشائية نحو وصافي الجملة لمحكمة بعد القول بل الجمل حينئذ في حكم المفردات التي وقعت هي موقفة
 بخلاف ما لا محل لها فان نسبها مقصودة بذواتها فتعتبر أحوالها العارضة لها انتهى (قوله وأجازة الصغار وجاءة مستند
 بقوله تعالى ويبشر الذين آمنوا في سورة البقرة) أي بمسألة قوله تعالى فان لم تنفوا وان تنفوا فتنفوا النار التي وقودها الناس
 والجاراة أعدت للكافرين وبشر المؤمنين في سورة الصف أي بمسألة قوله تعالى ذلك الفوز العظيم وأخرى تبجوتهم انصر من الله
 وفتح قريب وبشر المؤمنين وفي شرح التلخيص إيهاء الدين السبكي ان أهل هذا الفن يعني أهل البيان متفقون على منعه
 وظاهر كلام كثير من النحاة جوازه ولا خلاف بين الفريقين لانه عند من جوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة انتهى وفي
 الشرح في غير هذا الموضع فان قلت ما وجه استدلال الصغار وغيره بآية البقرة مع انه لا خبر فيها وانما هذا كجملات
 انشائية قلت لمعل ذلك معني على ما قدمناه من ان الانشاء لا يقبل التعليق بانواعه على انشائية فاذ وقع مع انشاء احتيج
 الى تأويله بما يكور خبرا في المعنى فكان التقدير في الآية فان لم تنفوا فتنفوا وان تنفوا فتنفوا ثم النار من الآية منكم قال
 الامر الى كون الجملة الشرطية في المعنى خبرا وقد عطفت الزائفة عليها وهي انشائية لفظا ومعنى فحسب ما قلناه في
 وافسائل ان يقول وجه الاستدلال بآية البقرة تنعدم أعدت للكافرين وهي جملة خبرية على بشر (قوله قال أبو حيان)
 في البحر والاصح ان يكون وبشر جملة معطوفة على ما قبلها وان لم تنفق معاني الجمل بل نذهب اليه سيويه وقد استدل
 لذلك بقول الشاعر تناغى غزلا البيت وقول امرئ القيس * وان شئت في عبرة ان سفعها * البيت وأجاز سيويه بهاء في زيد
 ومن أبوك العاقلان على أن يكون العاقلان خبر مبتدأ مضمر (قوله وان شئت في آخره) هذا البيت من معاني امرئ
 القيس والعبرة بفتح المهملة وسكون الموحدة الدمع ومهرافه مرافه بزيادة الهاء الى غير قياس والرسم الاثر والدراس
 المنحصى والمعول مصدر ميمي أو اسم مكان من عول الرجل اذا بكرا فعا صوته أو اسم مفعول محذوف الصلة من عولت
 على فلان اعتمدت عليه (قوله تناغى غزلا الى آخره) في الصحاح والمرأة تناغى الصبي أي تكلم به بما يحب ويسره والمآقي جمع
 سوق وهو طرف العين مائل الى الانف وهو مجر الدمع والمعاظ طرفها مائل الى الاذن ويجمع ايضا على آفاق مثل آبار وآبار
 كذا في الصحاح وفي الفاء وس هو طرفها مائل الى الف وهو مجرى الدمع من العين أو مقدمها أو مؤخرها والاعقب بكسر الهمزة
 والميم وسكون المثناة بينهما أو اجمال الدال مجرى كمثل به (قوله واستدل الصغار بم هذا البيت) وقوله الاشارة به الى
 الذي مطلقه تناغى وقوله ومجرور بالعطف على هذا فيكون الصغار شارك من استدلال الذي مطلقه تناغى وانفرد بالاستدلال
 بالذي مطلقه وقائلة (قوله وأقول اما آية البقرة) يقال الزمخشري ليس المعتمد بالعطف الامر حتى يطلب له مشاغل بل
 المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين كقولك زيد يعاقب بالقيود وبشر فلانا بالاطلاق وجوز عطفه على
 اتقوا التفاتا زاني وحاصله عطف مجموع على مجموع لا باعتبار عطف شيء من هذا على شيء من ذلك وقد يقع مثل هذا
 في المفردات كما قيل في قوله تعالى هو الاول والاخر والظاهر والباطن أن الواو الوسطى لعطف مجموع الصفتين الاخرين
 على مجموع الاولين ويجوز أن يكون معطوفا على فاتة ووجه ربطه بالشرط المذكور ان تبشر المؤمنين أيضا مرتب على
 عدم معارضة الكفرة القرآن والالم يكن مجزأ لا يثبت صدق النبي ولا يكون تصديقه وسيملة نيل الثواب كانه قيل
 فان

فان لم يأتوا بسورة من مثله فقد ثبت تصديقه فاتركوا العناد واتقوا النار أيها الكافرون وبشر المؤمنين بالجنات أيها النبي أوليكم البشر وما في الوجهين من البعد سيمى الثاني فان في ربطه بالشروط تكلفا وعطف الامر لمخاطب على الامر لمخاطب آخر من غير تصريح بالنداء مما منعه النفاذ ذهب صاحب المفتاح الى انه عطف على قل مراد اقبل يا أيها الناس كأنه قيل قل كذا وكذا وبشر المؤمنين انتهى ثم الطاهر أن المصنف ذكر كلام الزمخشري للجواب عن احتجاج الخصم وبيانه بما قال السيد في حاشية المطول لفظ الجملة في عبارة الكشف لم يرد به ما هو المقصود في هذه المباحث بل أريد معنى المجموع أي المعتقد بالعطف هو مجموع قصة بين في ثواب المؤمنين على مجموع قصة بين في عقاب الكافرين قال صاحب الكشف أي ليس من باب عطف جملة على جملة ليطالب مناسبة الثانية مع الأولى بل من باب ضم جل مسوقة لغرض الى أخرى مسوقة لآخر والمقصود بالعطف المجموع وشروطه المناسبة بين الغرضين فكما كانت أشد كان العطف أحسن ولم يذكر السكاكي هذا القسم من العطف انتهى ثم قال السيد فان قلت ليس في قوله زيد يعاقب بالقيس والازهاق وبشر عمر أباهم والعفو والاطلاق عطف بجل مسوقة لغرض على جملة أخرى مسوقة لغرض آخر بل هنالك جملتان مختلفتان خبرا وانشاء عطف أحدهما على الأخرى قلت أراد بذلك المثال عطف قصة عمر والدالة على حسن حاله على قصة زيد والدالة على سوء حاله ليوافق ما مثل به من الآية لكنه اقتصر من القصصتين على ما هو العمدة فيهما ويفهم منه الباقي منه ما فسكاكي قال زيد يعاقب بالقيس والازهاق في أسوأ حاله وما أخسره الى غير ذلك وبشر عمر أباهم والعفو والاطلاق في أحسن حاله وما أرحمه (قوله ومعنى هذا فيشرهؤلاء الأماندين بأنه لاحظ لهم في الجنة) يريد أنه يفهم منه بطريق التعريض لأنه عينه (قوله تنزيلا لسبب السبب منزلة السبب) لأن الدالة على التجارة التي هي الإيمان سبب للإيمان والإيمان سبب للغفران فاقم سبب سبب الغفران وهو الدالة مقام سبب الغفران وهو الإيمان (قوله لأن تخالف الفاعلين لا يقدح) هذا جواب عن قوله ولا يقدح في ذلك وقوله ولأن المؤمنين لا يتعين للتفسير بجواب عن قوله ولا أن يقال في المؤمنين أنه تفسير للتجارة أي أن المؤمنين لا يتعين للتفسير بل يجوز أن يكون بمعنى الطلب ويحصل الفرض على هذا التقدير (قوله بأن يكون معنى الكلام السابق اتجروا وتجارة تنجيكم من عذاب أليم) انما احتاج الى هذا لأن الجملة المفسرة تكون طلبية اذا كان المفسر جملة طلبية أو كان مفردا يؤدي معنى جملة ويمكن أن يقال المراد بالتجارة ما يؤدي معنى جملة (قوله وقال السكاكي الامر ان معطوفان على قل مقسمة قبل يا أيها) يعني بالامرين الامر الذي في آية البقرة والامر الذي في آية البقرة قل يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم الى آخر الآية وفي آية الصف قل يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم الى آخر الآية وفي حاشية التفتازاني وما فيه من البعد من جهة اشتغال الكلام السابق على قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وهو لا يصلح مقولا للنبي صلى الله عليه وسلم لا بتركه وهو أن يكون مسوقا على طريق كلام الامر ويكون المقصود ذكره بعبارة تليق بحاله مثل ان كنتم في ريب مما نزلنا الله على ذهب بعضهم الى انه عطف على قل مراد اقبل فان لم تفعلوا أو على محذوف يقابل بشر أي فأنذر الكافرين وبشر المؤمنين (قوله مثله في هل يهلك الا القوم الظالمون) هكذا وقع في بعض النسخ وهو الصواب وفي بعضها فهل بالفاء وليس بصواب لأن آية فهل في الاحقاف وهي فهل يهلك الا القوم الفاسقون (قوله واذ قد استدل بذلك) الظاهر ان الإشارة الى قول الشاعر وقائلة خولان البيت ويرد عليه ان المستدل به انما هو الصفار وحده فكيف قال استدلا فالصواب ان الإشارة الى هذا البيت والى الذي مطاعه تناهى وان الضمير في استدلال الصفار وللشارك في الاستدلال بالذي مطاعه تناهى (قوله وكل ما قيل فيوقوف على النظر فيما قبله من الآيات) هذا يقع في بعض النسخ وهو معطوف على هذه خولان وفي بعضها أو أما وكل ما قيل وهو ظاهر (قوله وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه فغلط عليه) في الشرح الذي نقل أبو حيان عن سيبويه اجازته ان تقول جاءني زيد ومن عمرو والعاقلان ووجه الغلط الذي أشار اليه المصنف ان كلام سيبويه ظاهر في ان الفساد جاء من جهة وجود الوصف وليس مراده الوصف الصناعي الذي هو تابع لانه ممنوع في المثال ضرورة اختلاف العاملين في الموصوفين وانما مراده الوصف المقطوع بوجهيه أي وجه الرفع ووجه النصب فحمل أبو حيان كلام الصفار على النعت الصناعي واعتقد ان زواله يصح المسئلة فقال اذا كان العاقلان خبر مبتدأ محذوف جازت المسئلة لفقد النعت المصطلح عليه وهذا غلط ظاهر فان سيبويه مصرح بامتناع المسئلة مع وجود الوصف المقطوع وانما مراد الصفار

انه اذ زال الذمت المقطوع ابنته والقرض نهذر الذمت الصناعي بان يقول من عبس الله وهذا زيد كان التركيب جائز المقعد
 ما بني سبويه عليه المنع فثبت حينئذ جواز عطف الخبر على الانشاء وجوابه ما ذكره المصنف من انه قد يكون للشيء ما نعان
 وبقية تصرف على أحدها لاقتضاء المقام له عطف التسمية على الفعلية وبالعكس (قوله والثاني المنع مطلقا حتى ابن جني انه
 قال في قوله عائشة الى آخره) هكذا رأينا في النسخ بنير واو قبل انه وفي الشرح والثاني المنع مطلقا حتى عن ابن جني وانه قال
 ويوجد في بعض نسخ المتن في هذا المجلد حتى عن ابن - في انه قال بدون واو في شبه ان يكون ذلك تنبيها على ما أخذ هذا القول
 يعني انه استنبط من كلام ابن جني على هذا البيت منع العطف المذكور فان كان هذا هو المراد فبفساد نظريته وان يكون
 معنى ما ذكره ابن جني من ان الضمير فاعل لا مبتدأ أن ذلك هو الاول نظر الى رعاية التناسب لأنه ممنوع انتهى وأقول
 الظاهر من قول ابن جني انه فاعل بمعذوق وليس مبتدأ أن ذلك على سبيل الوجوب لا على سبيل الاولوية والتمسك بكسر
 القاف المتأكل اسم فاعل من نقدت السنن بالكسر اذ أنا كلفت وتكسرت ومعنى البيت أبهذه المرأة مؤمنة بالله غلاما
 تزوجته بعد ما وصلت في الكبر الى هذه الجملة (قوله وأضغف الثلاثة القول الثاني) لمجي هذا العطف كغيره وقوله تعالى
 سواء عليكم أذعنوههم أم أنتم صامتون (قوله وأنهم زعموا ان قول الشافعي يحمل أكل متروك التسمية) مذهب الشافعي ان
 متروك التسمية عمدا كان الترك أو نسيانا يحمل أكله وهو قول أبي هريرة وابن عباس في رواية وأبي عبيد وأبي رافع وعطاء
 وابن المسيب والحسن وجابر وعكرمة وطاوس والنخعي وقتادة وربيعة ومالك في رواية وذهب أبو حنيفة وأصحابه وسفيان
 الثوري الى ان الترك ان كان عمدا لا يؤكل وان كان نسيانا يؤكل وهو قول مجاهد ووطي وأبي داود وابن شهاب وابن جرير
 وعطاء في رواية والحسن بن يحيى والحسن بن صالح واسحق ومالك في رواية وأحمد في رواية وابن القاسم وعيسى وأبو داود
 القاسم وقال لا يسمى فاسقا اذا كان ناسيا وذهب أشهب والزهري الى ان ترك التسمية عمدا ان كان ناسيا فلا يؤكل والا
 يؤكل وظاهر الآية تحريم ما لم يذكر اسم الله عليه عمدا كان الترك أو نسيانا وبه قال ابن عباس وابن عمر وعبد الله بن عباس
 ابن أبي ربيعة وعبد الله بن يزيد الخطمي وابن سيرين والشعبي ونافع وأبو ثور ودأود وأحمد في رواية (قوله وانه فسق) قال الحسن
 لكفر قال الكرماني يريد مع الاستقلال وقال غير الحسن لمعنيته والضمير في انه عائد الى الاكل وجوز الخوفا ان يعود على
 ما وجوز ابن عطية ان يعود على المصدر المفهوم من لم يذكر يعني ترك الذكرو في البصر وهذه الجملة لا موضع لها من الأعراب
 وتضمنت معنى التعليل كأنه قيل لفسقه (قوله فبقي ان تكون للحال فتكون جملة الحال متقدمة للنهي) في ما شبه التفازاني
 واعترض بان التأكيديان واللام ينفي كون الجملة الحالية لانه انما يحسن فيما قصد الاعلام بقتله آية الرد على منكر
 تحقيقا وتقديرا على ما بين في علم المعاني والحال لواقع من الامر والنهي مبناه على التقدير كأنه قيل لا تأكلوا منه ان كان
 فسقا فلا يحسن وانه لفسق بل وهو فسق والجواب انه لما كان المراد بالفسق ههنا الاهلال لغير الله كان التأكيدي مناسباً كأنه
 قيل لا تأكلوا منه اذا كان هذا النوع من الفسق الذي الحكم به متحقق والمشركون ينكرون انتهى واعترض بانه لو سلم
 كونهما الحالية فلا نسلم أنهما قيد للنهي بمعنى انه يكون النهي عن أكله في هذه الحالة دون غيرها بل تكون اشارة الى المعنى الموجب
 للنهي كما يقال لا تنزبه او هو أخوك ولا تؤذ فلانا وهو محسن اليك ولا تشرب الخمر وهو حرام عليك ولا يكون قيد للنهي
 لانه حينئذ لا يكون له فائدة لان كونه منياعنه حال كونه فسقا معلوم لا حاجة الى بيانه (قوله فانه لا تأكلوا منه اذا سمى
 عليه غير الله) في الشرح اعترض هذا أيضا بان ما قدره أخص مما لم يذكر اسم الله عليه اذ الذي لم يذكر اسم الله عليه ينقسم
 الى ما أهل به لغير الله والى ما لا يهل به لاحد بان لم يذكر عليه اسم الله ولا اسم غيره وجل الكلام على أعم المحايين أول لانه
 أعم فائدة فيحرم متروك التسمية عمدا به موم هذا ولا يخص الضمير بما أهل به لغير الله وأقول ما قدره وان كان أخص
 من مطلق ما لم يذكر اسم الله عليه لكنه مساو لما لم يذكر اسم الله عليه المقيد بكونه فسقا أهل به لغير الله كما هو المراد
 والمفروض ثم في الشرح وأيضا فالتحريم انما كان للاعراض عن تسمية الخالق الرزق والاخلال بتعظيمه لانه مناسب وهو
 معنى عام يشمل متروك التسمية عمدا والمهل به لغير الله وهذا أولى من ان يجعل المناسب تسمية غير الله لانها كالأشراك اذ هذا
 مناسب خاص ببعض الصور والاول عام مشترك بين الصور فكانت اضافة الحكم اليه أولى من اضافته الى المناسب الخاص
 بعطف على معمولي عاملين (قوله وقوله على عاملين فيه تجوز) يعني بحذف المضاف قال الرضي معنى قولهم العطف على

عاملين ان يعطى بحرف واحد معمولين مختلفين كاتاني الاعراب كالمصوب والمرفوع أو متفقين كالمصوب والمرفوع على معمولي عاملين مختلفين نحو ان زيد اضرب عمرو وبكر اخالدا فذا عطف متفق الاعراب على معمولي عاملين مختلفين وقولان ان زيد اضرب غلامه وبكر اخوه عطف مختلف الاعراب ولا يعطى المعمولان على عاملين بل على معمول واحد فذا القول منقسم على حذف مضاف (قوله ولان فيه تعادل المتعاطفات) قبل في عبارته تسامح لان الذي فيه ليس بتعادل المتعاطفات وانما هو تناسلها ولانه لا يقال للمعطوف مع المعطوف عليه متعاطفات لان وضع التفاعل على نسبة الفعل المشتركين فيه ولا شركة للمعطوف عليه مع المعطوف في نسبة فعل العطف (قوله قرأها الاخوان بالنصب) هما جزو والكسائي وقرأها أيضا بعقوب (قوله وقد استدل بالفرائدين في آيات الثالثة) فيدبها لان الثانية لا دليل في قراءتها أما بالنصب فلا يكونه يعطى على آيات على اسم ان وعطف في خلقكم على خبرها وهو عطف معمولين على معمول واحد لا على معمولي عاملين مختلفين وأما الرفع فلا احتمال ان يكون آيات مبتدأ وفي خلقكم خبرها فيكون العامل في آيات الابتداء وفي خلقكم ان ويكون مما نحن عطفه على محمل اسم ان الاولى وفي خلقكم عطف على خبرها فيكون العامل في آيات الابتداء وفي خلقكم ان ويكون مما نحن فيه (قوله أما الرفع فعلى نيابة الواو من ان الابتداء وفي وأما النصب فعلى نيابة ما من ان وفي) هذا مني على ان حرف العطف عامل في المعطوف لنيابة ما من ان العامل في المعطوف عليه وهو غير المختار قال صاحب الكشاف وأما آيات لقوم يعقلون فن العطف على عاملين سواء نصب أو رفعت فالعاملان ادانصبتهما ان وفي أقيمت الواو مقامهما فعملت الجرفي واختلاف الليل والنهار والنصب في آيات واذا رفعت فالعاملان الابتداء وفي عملت الرفع في آيات والجرفي واختلاف واعترضه أوحى ان بان نسبة عمل الجرو والنصب والجرو الرفع الواو ليس بصحيح لان الصحيح من المذهب ان حرف العطف لا يعمل وان العمل للعامل في المعطوف عليه انتهى وأقول في عبارة الكشاف تسامح آخر وهو ذكر الواو في قوله فعلمت الجرفي واختلاف وفي قوله والجرفي واختلاف والظاهر استقاطها منه ما وان يقول في اختلاف (قوله يعني ان اذا عطف على اذا المنصوبة باقسم والمحفوظات عطف على الشمس) أشار به الى ان العطف على معمولي عاملين مختلفين في هذه الآية على تقدير ان الواو فيها غير الاولى للعطف انما هو بالنسبة الى اذا الثانية والثالثة لان اذا الاولى ليست بعطوفة على معمول قبلها وكذلك العطف على معمولي عاملين مختلفين في قوله تعالى فلا أقسم بالخمس الجوار الكنس والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس انما هو في الواو الثانية (قوله ثم اعترض عليه لقوله تعالى فلا أقسم بالخمس الجوار الكنس والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس فان الجار هنا الباء وقد صرح معه بفعل القسم فلا تنزل الباء منزلة الناصبة الخافضة) قد أسلفنا في آخر الكلام على اذا كلام الرضى على نحو هذه الآية وانه قد رفيه مضافا بعد الواو وهو العامل في مدخول الواو وفي الطرف والتقدير وعظيمة الليل اذا يغشى فيكون العطف حينئذ على معمولي عامل واحد في قوله الموضع التي يعود الضمير فيها على مائتا حرفا ورتبة وهي سبعة فيقال الرضى فان قلت فاي شيء الحامل لم على مخالفة وضعه بتأخير مفسره عنه قلت قصدوا التفتيح والتعظيم في ذكر ذلك المفسر بان يذكر وأولا شيئا منهما حتى تتشوق نفس السامع الى العثور على المراد به ثم يفسره فيكون أوقع في النفس وأيضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين بالاجال أولا والتفصيل ثانيا فيكون أكد فان قلت فهذا الضمير الذي هذا حاله يبقى على وضعه عرفا أم يصير نكرة له عدم شرط التعريف أعني تقديم المفسر قلت الذي أرى انه نكرة كما ينبغي في باب المعرفة وعنده النجاة يبقى معرفا لكن تعريفه أنقص مما كان في الاول لان التفسير يحصل به ذكره مما قبل الوصول الى التفسير فيه الابهام الذي في النكرات ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات وانما حكموا بابقائه على وضعه من التعريف لانه حصل جبران ما قاته بذكر المفسر بعده بلا فصل فهو كالمضاف الذي يكتب التعريف من المضاف اليه (قوله ولا يفسر الا بالتمييز نحو نعم رجلا لا زيد وبئس رجلا عمرو) يجب تأخير التمييز عن نعم وبئس وأما تأخيره عن المخصوص نحو نعم زيد رجلا فذهب سيديو والبصريون الى منعه وذهب الكوفيون الى جوازه الا الفراء فانه عنده قبيح (قوله ويلحق به ما فعل الذي يراد به المدح والذم نحو ساء مثلا القوم وكبرت كلمة) فعل الذي يراد به المدح أو الذم قد يكون بناؤه من فعل بضم العين وقد يكون من فعل بكسر هاء وقد يكون من فعل يفصحها نحو حسن الرجل زيد وعلم الرجل زيد وفضل الرجل زيد ومعنى الحاق هذا النوع بنعم وبئس أنه ثبت له من الاحكام ما ثبت لنعم وبئس وأصل ساء سوا بضم الواو قلبت ألفا تصر كها وانفتاح ما قبلها وقرئ ككبرت بسكون الباء الموحدة (قوله وعن الفراء والكسائي ان المخصوص هو الفاعل ولا ضمير

في الفعل) قد اختلفا بعد هذا الاتفاق فقال الكسائي ان الذاكرة المنصوبة حال وقال الفراء انها غير منقولة (قوله ويرده نعم رجلا كان زيد ولا يدخل الناصح على الفاعل) فان قيل كان في مثل هذا التركيب زائدة قلنا الاصل عدم زيادتها (قوله فقال الكسائي بحذف الفاعل) انما قال ذلك فرارا من الاضمار قبل الذكر وما فر اليه اشنع مما فر عنه وهذا الذي ذكره المصنف عن الكسائي هو المشهور عنه وفي شرح الايضاح في باب الاستثناء حذف الفاعل لا يجوز عند أحد من البصريين ولا من الكوفيين وما حكاه البصريون عن الكسائي انه يجوز حذف الفاعل في قولك ضربني وضربت الزيد بن باطل بل هو عنده مضموم مستتر في الفعل مفرد في الاحوال كلها انتهى (قوله وقال الفراء بضمرو ويؤخر عن المفسر) في شرح التسهيل لابن أم قاسم والمشهور عن الفراء في هذه المسئلة وجوب اعمال الاول ومنع اعمال الثاني ونقل عنه ابن مالك انه يجوز اعمال الاول في هذه المسئلة بشرط تأخير الضمير فتقول ضربني وضربت قومك هم فرارا من الاضمار قبل الذكر قال ابن النحاس ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير كلام ابن مالك وهو الثقة فيما نقل انتهى وقد نقل ذلك أيضا بعض متأخري المغاربة ونقل عن الفراء أيضا انه يقر مثل ضربني وضربت زيدا على السماع حكاه في البسيط انتهى ما في شرح التسهيل (قوله فان استوى العاملان في طلب الرفع) في شرح الرضي والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا ان الثاني ان طلب أيضا افعالية نحو ضرب وأكرم زيد جازا ان يعمل العاملان في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للآخرين لانهما اجتماع المؤثرين الناهيين على أثر واحد مدلول على فساده في الاصول وهم يجرون نحو اول النحو كما تؤثرات الحقيقة قال وجازا ان يأتي بفعل الاول ضمير بهد المتنازع نحو ضربني وأكرمني زيدا هو حيث جئت بالمتصل له من المتصل يلزم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني المتنازع للمفعولية مع طلب الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربني وأكرم زيدا هو تعين عنده الايمان بالضمير بهد المتنازع كما رأيت كل هذا حذرا من الزم البصريين والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الناهي انتهى (قوله وفي كلام ابن مالك أيضا ضعف لا مكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره وهو كون هي ضمير القصة) في الشرح ظاهر عبارة الرخشي ان حمل الماهي على كون المفسر فيها خبرا متعين ويكفي من حاول القدر في ذلك ابداء محتمل آخر كما صنع ابن مالك اما انه يلزم ابداء جميع المحتملات في هذا المقام فلا ان الغرض ابطال دعوى التعين وهو حاصل بايداء بعض ما يتحمله اللفظ وأقول عبارة الرخشي على ما نقله المصنف صريحة في ان المثالين من قبيل الآية في كون المفسر هو الخبر ولا ينبغي ان مراده بذلك الظهور ودون الشاع فلا يرد عليه احتمال آخر اذ ظهور الشيء لا ينافي احتمال غيره ولا نسلم ان الغرض ابطال دعوى التعين في المثالين بل اطهر ارفق وانظره فيما ثم في الشرح فان قلت سيقول المصنف بعد هذا انه لا ينبغي الحمل عليه اذا أمكن غيره ومن ثم ضعف قول الرخشي في انه يراكم ان اسم ان ضمير الشأن والاولى كونه ضمير الشيطان فكيف يتجه له بعد ذلك تضعيف كلام ابن مالك بان الضمير في المثالين محتمل لان يكون ضمير القصة وقد وافق على امكان غيره وهل هذا الا الزام لابن مالك بان يفعل ما لا ينبغي له فعله وهو عن مظان القبول بعزل قلت المراد ان ضمير الشأن والقصة لا ينبغي الحمل عليه اذا أمكن غيره مما لا يندالف القياس اما اذا كانت المحتملات كلها خارجة عن القياس فقد تساوت اقدامها في الحمل عليها فلا يخص به بعض دون بعض ولا شك ان جعل الضمير في المثالين منسوبا لغيره لا ينافي ما لا يندالف القياس لانه يلزم على كل من ماعود الضمير على المتأخر لفظا ورتبة فان لاتنافي بين كلام المصنف في الموضوعين وقائل ان يقول ضمير الشأن والقصة مخالف للقياس من خمسة أوجه والوجهان اللذان ذكرهما الرخشي وابن مالك ليس فيهما مخالفة الضمير للقياس الا من وجه واحد فلهذا امرية على ذلك فاعمل هذا هو الحامل لابن مالك على الاقتصار عليهما والاعراض عن ذلك انتهى ما في الشرح وأقول الزام المصنف هما لابن مالك انه هو بإمكان كون الضمير للشأن لا بأولوية الحمل عليه وكلامه الذي سبق له بعد اغاها وأولوية الحمل على غيره اذا أمكن فلا تنافي بين كلاميه في الموضوعين (قوله أسكران الى آخره) المراغة اسم مكان من القمير وهي هنا القبة أم جبر الساع قال في الصحاح لقيها به الاخطل أي يمتزج عابها الرجال وقال فيه الجوما بين السماء والارض قال أبو عمرو في قول طرفة * خلالك الجوف فيضي واصفري * هو ما اتسع من الاودية والمتساكر الذي يظهر السكر وايس به (قوله والصواب ان كان زائدة) يعني فحين رفع سكران وابن المراغة (قوله له مرفوع) جملة في محل جر صفة لمفرد (قوله وأجاز الكوفيون انه قام وانه ضرب على حذف المرفوع) في الشرح هذا بقضي ان الكوفيين قاطبة يجوزون حذف الفاعل وليس ذلك بالمعروف والمقول ان الكسائي منهم هو الذي

يجوز حذفه وقد مر ان الفراء منهم لا يجوز حذف الفاعل في نحو ضربني واكرمك زيد ابل يوجب الايمان به ضمير منفصلا
مؤخر عن الظاهر المتنازع فيه واقول اراد بالكوفيين معظمهم بقريضة ما ذكره فيما مر عن الفراء (قوله والثالث انه
لا يتبع بتابع فلا يؤكده ولا يعطف عليه ولا يبدل منه) لم يذكر النعت لان عدم اتباعه بالنعت ظاهر لان الضمائر لا تنعت و اراد
بقوله ولا يعطف عليه ما يعم عطف البيان والنسق وفي الشرح اما كونه لا يؤكده فلانه اشدايم اما من النكرات والنكرات
لا تؤكده واما كونه لا يبدل منه ولا يعطف عليه عطف بيان فلان لا يزول الابهام المقصود منه وانظر ما وجه كونه لا يعطف
عليه عطف نسق واقول وجهه ان الجملة التي هي خبر ضمير الشأن لا تحتاج الى رابط لتكون انفسه فلو عطف عليه عطف نسق
لشاركه المعطوف عليه في الاخبار عنه بالجملة ولزم خلو خبر المعطوف عليه من رابط وهو ممنوع اقول لا مانع من تقدير الرابط
فلا يلزم ذلك (قوله واذا تقرر هذا علم انه لا ينبغي الحمل عليه اذا لم يكن غيره) يعني بل الاولى الحمل على غيره بدل على ان هذا
مراده قوله والاولى كونه ضمير الشيطان وقوله والاولى ان يعاد على غيره اذا لم يكن وفي الشرح ذكر المصنف في الباب
الخامس في النوع السادس من الجهة السادسة ما يقتضي جواز كون الضمير الذي هو اسم ان من قوله تعالى ومن يكتمها
فانه آثم قلبه ضمير الشأن مع امكان كونه عائدا على من واقول لا معارضة بين هذا وبين ما ذكره المصنف هنا على ما لا يخفى
(قوله ويؤيده انه قرئ وقبيله بالنصب وضمير الشأن لا يعطف عليه) في الشرح لم يتعين تخرج النصب على ذلك بل يجوز كونه
مفعولا معه أي يراكم مع قبيله وان كان العطف أرجح واقول انما لم يذكر المصنف هذا الوجه لرجوح حقيقته بالعطف ثم الذي قرأ
بنصب قبيله هو اليزيدي وقبيل ابليس وجنوده نوره وذريته وهم عند اهل السنة اجسام لطيفة شريرة لها قدرة التصور
به ورة الاجسام الكثيفة قال الزنجشيري في الآية دليل على أن الجن لا يرون ولا يظهر ولا لانس وان اظهروا هم لانفسهم
اي في استطاعتهم وان زعم من يدعي رؤيتهم زور ومخرقة انتهى وردبانه لدلالة الآية على ما ذكر لانه تعالى أثبت انهم
يروننا من جهة لانراهم فيها وهي الجهة التي يكونون فيها على اصل خلقهم من الجسمية اللطيفة ولو كان المراد في رؤيتناهم
على العموم لكان التركيب انه يراكم هو وقبيله وانتم لا ترونهم ورؤية بعض البشر لهم معلوم في الشريعة بالا حادث الصحاح
التي تفيد القطع بذلك كحديث أبي هريرة حين حفظ ثمر الصدقة وحديث العفريت الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم
لولا دعوة أخي سليمان لربطته بسارية وحديث خالد بن سيرا كسر ذي الخلصة الى غير ذلك (قوله وقول كثير) هو من فروع
معطوف على قول الزنجشيري (قوله ويؤيده قول سيبويه) الضمير في يؤيده عائدا الى الاولى ان يعاد ويحل الشاهد من هذا
الكلام هو قوله ان تقديره أنك وقوله يرفع على أنك (قوله الخامس ان يجرب رب) هذا خامس المواضع التي يعود الضمير فيها
على ما تأخر لفظا ورتبة (قوله ربه فتية الى آخره) فتية جمع فتى وهو السخى الكريم ويجمع أبضا على فتيان وداثبا أي مستقرا
(قوله ويؤول على ان مراده أن سبع سموات بدل وظاهر تشبيهه بربه رجلا يباه) في الكشف في سورة فصلت عند قوله تعالى
ففضاهن سبع سموات ما بين مراده هنا فانه قال هناك يجوز ان يرجع الضمير فيه الى السماء على المعنى كما قال طائعين ونحوه
أعجاز نخل خاوية ويجوز ان يكون ضمير امهم مفسرا بسبع سموات والفرق بين النصبين أن أحدهما على الحال والثاني
على التميز (قوله وقوله فلا تله ان ينال البائس) هذا مجزيت صدره قد أصبحت بقرقرى كوا نسا ورعا أثبت البيت
بكمالته في بعض النسخ وقد مر الكلام عليه فيما اترق فيه عطف البيان والبدل وقوله منصوب بالعطف على مفعول
خرجوا وهو قولهم (قوله وقال سيبويه هو باضمار اذم) في المخرج البائس هو الذي اشتدت حاجته فهذه أيضا صفة ترحم
فلا وجه لجعل الناصب المحذوف فعل ذم وانما ينبغي ان يقدر ارحم واقول ان شدة الحاجة أيضا صفة ذم فلعل سيبويه
لهذا قد اذم (قوله وقوله قاما أخواك وقاموا أخوتك وفق نسوتك وقيل على التقديم والتأخير وقيل الالف والواو
والنون كالتاء في قامت هندوهو المختار) قولهم منصوب بالعطف على مفعول خرجوا وفي شرح الالفية لبدو الدين بن مالك
ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على الابدال والتقديم والتأخير لان لغة اتفقوا على ان قومنا من العرب يجعلون الالف
والواو والنون علامات للتنبيه والجمع كأنهم ينو ذلك على ان من العرب من ياتزم مع تأخير الاسم الظاهر الالف في فعل
الاثنين والواو في فعل جمع المذكور والنون في فعل جمع المؤنث فوجب ان تكون عندهم لا حروفا وقد لزممت للدلالة على التنبيه
والجمع كما قد تكرر التأكيد لانه لو كانت اسماء لازم اما وجوب الابدال أو التقديم والتأخير واما اسناد الفعل
مرتين وذلك باطل لا يقول به أحد (قوله وأبو عبد الله الطوال) هو بضم الطاء المهملة وتخفيف الواو وانما أجازوه لشدة

أقتضاه الفعل للمفعول كالفعل (قوله ولو ان مجد الى آخره) المجد الشرف ومطعم بكسر الميم علم على رجل (قوله كسا حمله
الى آخره) السالم الاثارة والسودد السيادة والندى الجود والذرى بضم الذال المهجة جمع ذرة بالضم والكسر وهى أعلى الشئ
اقوله ويمنع بالاجماع نحو صاحبها فى الدار لاتصال الضمير بغير الفاعل ونحو ضرب غلامها عيسه هذه لفظة بغيره بغير المفعول
لما اشتمل قوله السابغ أن يكون متصلا بفاعل مقسم ومفسره مفعول مؤخر على قيدى أحدهما اتصال الضمير بالفاعل
والآخر عوده على المفعول المؤخر اشارة الى بيان ما وقع الاحتراز عنه بدينك القيدى (قوله وقال الزمخشري فلا يحسن
الذين يفرحون بما اتوا الاية وفى قراءة أبي عمرو ولا يحسنهم بالغيبة وضم آخر الفعل) هكذا يقع فى بعض النسخ ويقع فى بعض
آخر فى قراءة بدون واو احتراز بالغيبة وضم آخر الفعل يعنى من فلا تحسبهم عن قراءة حمزة والكسافى وعاصم بقاء الخطاب فى
الضمان وضم الباء الموحدة فيها وخرجت على وجهين أحدهما ذكره ابن عطية أن المفعول الاول الذين يفرحون والثانى
محمذوف لدلالة ما بعده وحسن تكرار الفعل لطول الكلام والثانى ذكره الزمخشري أن أحسن المفعولين الذين يفرحون
والثانى بمنزلة ولا تحسبهم توكيدوا احترازاً أيضاً عن قراءة نافع وابن عامر لا يحسن بالغيبة ولا تحسبهم بالخطاب وفتح الباء
الموحدة فيها وخرجت هذه القراءة على حذف مفعولى يحسن لدلالة ما بعدهما عليها ولا يجوز على هذه القراءة أن يكون
فلا تحسبهم بدلا من لا يحسن لاختلاف الفاعل وإذا كان فلا تحسبهم توكيداً فدخل الفاء انما يجزى على انما زائدة وكذا إذا
كان بدلا فى غير هذه القراءة (قوله ورده أبو حيان باستلزامه عود الضمير على المؤخر) لانه قد رخصهم المحذوف متدما على
الذين يفرحون مع انه عائد اليه ومفسره قال فى البحر وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ولا يحسن ولا يحسنهم بالياء ذمهم وورفع
ياء يحسنهم على اسناد يحسن للذين وخرجت هذه القراءة على وجهين أحدهما ما قاله أبو علي وهو ان لا يحسن لم يمنع على شئ
والذين رفع به قال ابن عطية فتجبه القراءة بكون فلا يحسنهم بدلا من الاول وقد تعدى الى المفعولين وهما الضمير وبمنزلة
واستغنى بذلك عن المفعولين كما استغنى فى قوله باى كتاب أم باية سنة ترى حيزهم عاراً على وتجب أى وتجب
حيزهم عاراً على والوجه الثانى ما قاله الزمخشري وهو أن يكون المفعول الاول محذوفاً على لا يحسنهم الذين يفرحون بمنزلة
يعنى لا يحسن أنفسهم الذين يفرحون فائزين ولا يحسنهم توكيداً وتقدم لنا الرد على الزمخشري فى تقديره لا يحسنهم الذين
فى قوله تعالى ولا يحسن الذين كفروا وأنما فان هذا التقدير لا يصح فليطالع هذا وأقول لم يتقدم له الرد على الزمخشري هذه
وأنما تقدم له عند قوله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا فى سبيل الله أمواتاً وذلك أنه قال وقرأ الجمهور ولا تحسبن بالياء أى ولا
تحسبن أيم السامع وقال الزمخشري الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم أو لكل أحد وقرأ حميد بن قيس وهشام بخلاف
هذه بالياء أى ولا يحسن هو أى حاسب أو واحد قال ابن عطية وأرى هذه القراءة بضم الباء فالمعنى ولا يحسن الناس انتهى
وقال الزمخشري ويجوز أن يكون الذين قتلوا فاعلاً ويكون التقدير ولا يحسنهم الذين قتلوا أمواتاً أى لا يحسن الذين قتلوا
أنفسهم أمواتاً فان قلت كيف جاز حذف المفعول الاول قلت هو فى الأصل مبتدأ محذوف كما حذف المبتدأ فى قوله تعالى أحياء
والمعنى هم أحياء لدلالة الكلام عليهم ما انتهى وما ذهب اليه من ان التقدير ولا يحسنهم الذين قتلوا أمواتاً لا يجوز لان
فيه تقديم المضمير على مفسره وهو محصور فى أماكن وهى باب رب بلا خلاف وباب نعم وبئس فى نحو نعم رجلاً زيد على
مذهب البصريين وباب التنازع على مذهب سيبويه فى نحو ضربانى وضربت الزيدى وضمير الامر والشان وباب البدل
على خلاف فيه بين البصريين فى نحو مررت به زيدوزاد بهض أعبابنا أن يكون الظاهر المفسر خبر المضمير وهذا الذى قدره
الزمخشري ليس واحداً من هذه الامور المذكورة الى هنا كلامه فى البحر (قوله ووقع له تطير هذه فى قول القائل مررت
برجل ذاهبة فرسه مكسوراً من رجاها فقال تقديم الحال هنا على عاملها وهو ذاهبة متمتع لان فيه تقديم الضمير على مفسره)
يعنى لفظاً ورتبة اما لفظاً فظاهر واما رتبة فلان فاعل الصفة حينئذ وهو فرسه رتبته المتأخر عنها وقد تقدم الضمير المفسر به
على الصفة فعاد الضمير على متأخر فى الرتبة لئلا ينظر الى نفس الضمير وما عاد عليه بل بالنظر الى كون ما عاد عليه الضمير
فاعلاً لصفة التى تقدم عليها الضمير وفاعل الصفة يجب تأخيرها عنها (قوله ولا شك انه لو قدم لكان كقولك غلامه ضرب
زيد) هذا اعتراض على أبي حيان توجيهه انه لو صح ما ذكره لا امتنع قولك غلامه ضرب زيد بنصب غلامه وهو غير متمتع بيان
الملازمة ان هذه الصورة كالمصورة التى ذكرها فى تأخرها على متأخر فى اللفظ وفى الرتبة لئلا ينظر الى نفس

الضمير وما عاد عليه بل بالنظر الى كون ما عاد عليه فاعلا للفعل الذي تقدم الضمير عليه وفاعل الفعل يجب تأخير ما عاد عليه عنه وقد يفرق بينهما بشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كالفاعل بخلاف الحال (قوله ولو قدم تود لغير التركيب) هذا جواب سؤال يرد على قوله فان الضمير الآن عائد على متقدم لفظا تقدير ذلك السؤال هو ان عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة لم يلزم من هذا التركيب وانما يلزم من تقدير تقديم تود وتقرير الجواب أن الواقع في التركيب الآن تأخير تود وما تعديه فتركيب آخر غير هذا التركيب (قوله ويلزمه ان يمنع ضرب زيد اغلامه لان زيدا في نية التأخير) انما ائيل ان يمنع كونه في نية التأخير بل هو في محله غاية انه محل غير أصلي (قوله وقد استشعر وروى ذلك وفرق بينهما بما لا مفعول عليه) في الشرح وجهه التفريق الذي أشار المصنف الى تضعيفه هو أن أبا حيان قال اشتمال الدليل على ضمير اسم الشرط يوجب تأخره عنه لعود الضمير فيلزم من ذلك اقتضاء جملة الشرط لجملة الدليل وجملة الشرط انما تقتضي جملة الجزاء لا جملة دالمة لانها ليست بعاملة فيها وجملة الدليل لا محل لها في دفع حالها لانها من حيث هي دليل لا يقتضيها فعل الشرط ومن حيث عود الضمير على اسم الشرط اقتضاءها فتدافعا وهذا بخلاف ضرب زيد اغلامه فانها جملة واحدة والفعل عامل في الفاعل والمفعول معاف كل واحد منهما يقتضي صاحبه فلذلك جاز ضرب غلامها عند بعضهم وامتنع ضرب غلامها بعد هذاهذ افرقه الذي اعتمد عليه ولا يخفى انه ضعيف كما أشار اليه المصنف في شرح حال الضمير المعنى فصلا وعمادا (قوله أحدهما كونه مبتدأ في الحال) يعني في حال التكلم أو في الأصل بان يدخل عليه حال التكلم ناسخ من نواحي الابتداء (قوله وأجاز الانخفش وقوعه بين الحال وصاحبها) في اعراب السفاقي ان المجيز الكسائي وفي البحر وقد أجاز ذلك بعضهم (قوله وجعل منه هؤلاء بناتي هن أطهر لكم فمن نصب أطهر ولحن أبو عمرو ومن قرأ بذلك) قال الرضي وروى عن محمد بن مروان وهو أحد ثراء المدينة هؤلاء بناتي هن أطهر لكم بالنصب وكذا روى عن سعيد بن جبير قال أبو عمرو بن العلاء اعتنى بن مروان في لحنه يعني في ايقاع الفصل بين الحال وصاحبها وقال أبو حيان وقرأ الحسن وزيد بن علي وعيسى بن عمرو وسعيد بن جبير ومحمد بن مروان أطهر بالنصب ورويت هذه القراءة عن ابن مروان بن الحكم وقال سيبويه لحن (قوله وفيها انتظار أما الأول فلان بناتي جامد غير مؤول بالمشتق فلا يتحمل ضمير عند البصريين) الضمير المجزوء ربي عائد الى كون هن توكيدا وكونه مبتدأ خبره لكم وفي الشرح لان سلم انه جامد محض اذ هو في معنى مولود في فيكون في معنى المشتق فيتحمل الضمير وانما قال عند البصريين لان الكوفيين يرون ان الجامد الذي لا يؤول بالمشتق يتحمل الضمير نقله بدر الدين بن مالك في شرح الالفية ونقله غيره أيضا وانما نقل في التسمييل عن الكسائي وأقول لا ضرورة تدعو الى تأويله بالمشتق فلا يؤول به فلا يتحمل ضمير او اعلم ان اقتراح الاول ذكره ابن عصفور في شرح المقرب وعبارته هن توكيدا للضمير المستكن في بناتي على ان بناتي في معنى المشتق فيتحمل الضمير قال ويدل عليه قولهم مررت بنساء بنات لعمر ووصفوا به (قوله واما الثاني فلان الحال لا يتقدم على عاملها الظرفي عند أكثرهم) في الشرح القراءة المخرجة على ذلك شاذة فاي حرج في تخريجها على قول غير الأكثرين وليس كثرة القائلين بحكمه وجبة لا طراح قول الاقليات بحيث لا يلتفت اليه ولا يخرج تركيب عليه ولقد حجب المرتكب لذلك واسعا وفي اعراب السفاقي وهن مبتدأ أولكم خبره وأطهر حال والعامل ما في هن من معنى التوكيد بتكرير المعنى وقبل لكم بما فيه من معنى الاستقرار وأجاز النخشي أن ينصب هؤلاء بفعل مضمرا أي خذ هؤلاء وهن فل وأطهر حال والعامل فيه الفعل المضممر (قوله وكونه معرفة أو كالمعرفة في انه لا يقبل ال كانه تقدم في خير أو أقل) قال الرضي وأجاز الجزولي وقوعه بين أفعال التفضيل نحو خير من زيد هو أفضل من عمرو وجوز بعضهم وقوعه قبل مثلك وغيرك نحو رأيت زيدا هو مثلك وهو غيرك وكذا جوز نحو رأيت مثلك هو مثل زيد كونه نحو مثلك وغيرك في صورة المعرفة وامتناع دخول اللام عليها وكذا جوز بعضهم وقوعه قبل المضاف الى المعرفة نحو اني أنا أخوك وجوز بعضهم وقوعه قبل العلم نحو اني أنا زيد والحق ان كل هذا دعوى لم تثبت بحتمها بينة من قرآن وكلام موثوق به ونحو قوله اني أنا أخوك ليس بنص اذ يتحمل ان يكون مبتدأ وما بعده خبره والجملة خبر ان بل لو ثبت في كلام يصح الاستدلال به نحو ما أظن أحدا هو خير منك وكان خبر من زيد هو أفضل من عمرو ورأيت زيدا هو مثلك أو غيرك وكان مثلك هو مثل زيد وكنت أنا أخاك وظنيتك أنت زيدا ينصب ما بعده صيغة الضمائر المذكورة في ذلك لحكمها بكونها فصلا ولا يثبت ذلك بمجرد القياس والغناء الضمير ليس بامر هي فيقتصر على موضع

السماع ولم يثبت الا بين معرفتين ثابتهما ذات الالام أو بين معرفة ونكرة وهي أفضل التفضيل كما ذكر سيبيويه (قوله وخالف في ذلك الجرجاني فالحق المضارع بالاسم لتشابه ما وجعل منه شعوانه هو يبدى ويعيد وهو عند غيره توكيد أو مبتدأ) قال الرضى وأجاز المازني وقوعه قبل المضارع لتشابه الالام وامتناع دخول الالام عليه فشابه الاسم المعرفة قال ولا يجوز زيد هو قال لان الماضي لا يشابه الاسم حتى يقال فيه كأن الماضي اسم امتنع دخول الالام عليه وهذا الذي قاله أيضا دعوى بلا صحة وقوله تعالى ومكر أولئك هو يبور ليس بنص في كونه فصلا لجواز كونه مبتدأ ما بعده خبره وقوله لا يجوز زيد هو قال ليس بشئ لقوله تعالى وأنه هو أنحك وأبكي وأنه هو أمات وأحي (قوله فقال في شرح الايضاح لا فرق بين كون امتناع ال اعارض كإفعل من والمضارع كمثل) المعارض هنا وقوعه بعد أفعل والاضافة في الجاءد (قوله وتعلمه بسلام زيد مراد دلالة معرفة) لقائل أن يقول انما مثل به مجرد ما امتنع فيه ال اعارض (قوله وقد يقال انه يلزمه اجازة ذلك) أي ان ابن الجلبان يلزمه اجازة الفصل قبل الماضي لانه قال أولذاته وامتناع ال في الماضي لذاته (قوله وأما الثالث فلم يدعه أحسن من الناس) يعني ثالثا خلق الزوجين الذي دل عليه قوله وأنه خلق الزوجين (قوله وتبدل لتول الجرجاني بقوله تعالى ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق ويهدي فاعطف يهدي على الحق الواقع خبرا بعد الفاصل) في الشرح وانما قال وقد يستدل لان هذا ليس بتقاطع اذ يمكن ان يقال لان اسم أنه معطوف على الخبر بل هو مفعول محذوف أي ويرى من يهدي فيكون من باب عطف الجمل سلما ولا يمكن لان اسم ان وقوعه معطوفا على الخبر كوقوعه هو خبرا اذ لا ينفصل في المقام في الاوائل (قوله أحدهما أن يكون بصيغة المرفوع) قال الرضى وانما جى بصيغة ضمير مرفوع من فصل مطابق للبدء ليكون في صورة مبتدأ ثان ما بعده خبر والجملة خبر المبتدأ الاول فيتميز بهذا السبب ذوالالام عن الالام لان الخبر لا يوصف و ليس بمبتدأ حقيقة اذ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده في نحو نزلت زيدا هو والقائم (قوله والثاني ان مطابق ما قبله) أي في الالامه والخطاب والتكلم (قوله فاما قول جرير بن الحنظلي وكان بالباطح الى آخره) يقع في بعض النسخ حذف الالف من ابن وفي بعضها اثباتهم وفي الشرح الذي ثبت في النسخ الذي وقعت عليها من هذا الكتاب اثبات الف ابن ويذهبون أن يكون جرير مثنونا ولعل هذا من المصنف مبني على الكون بان الالف انما تحذف من ابن اذا وقع صفة بين علمين ولم يكن الابن مضافا الى الجاهل الى الاب الاقرب وكذا التنوين لا يحذف من العلم الاول في هذه الصورة على هذا القول وسيأتي الكلام فيه في باب هذا ان شاء الله تعالى والخطابي ليس أبأ أقرب لجرير لان جرير هو ابن عطية بن حذيفة وحذيفة هو الخطابي يلقب بذلك وفي القاموس في مادة خطف وكجمرى لقب حذيفة جد جرير الشاعر وفي الصحاح والخطابي أيضا لقب عوف وهو جد جرير بن عطية بن عوف انتهى وكان به مخرجة مكسورة بعد الالف ونون ساكنة بمعنى كائن (قوله وانما هو توكيد للفاء) يعني في يراني (قوله أي يرى مصابي والمصاب حينئذ مصدر) هكذا يقع في بعض النسخ والمصاب بالصاد المهملة والياء الموحدة ويتبع في بعضه والمضاف بالاضاء المعجمة والفاء (قوله أي نافعا لان أعمالهم توزن) في الشرح هذا المأني غير متعين لجواز أن يكون المراد انما قال الرضى شري وغيره فتزدرى بهم ولا يكون لهم عندنا وزن ولا مقدار ومثله في الاستعمال شائع يقال لا نقيم افلاان وزنا أي لا يعاينهم ولا يلتفت اليه وهو من قبيل السكينة وعاليه فلا حذف في الآية (قوله وعلى ما قدمناه من تقدير الصفة لا يتجه الاعتراض) في الشرح الصفة التي أشار اليها انما قدرها على جعل المصاب مصدرا لاسم مفعول وكلام ابن الحاجب فيما اذا كان المصاب اسم مفعول لا مصدر اول ذلك جعله مفعولا ثانيا ليري والمفعول الاول هو الياء ولولا ذلك لما صح بحسب الظاهر قلت والاعتراض الذي أشار اليه ابن الحاجب غير متجه مع الاعتراض عن تقدير الصفة وذلك لان مبناه على أن يكون مصابا باسم مفعول مكرذو لو افع في البيت ليس نكرة بل هو معرف بال والمصدر مستفاد من التركيب كقولك زيد الناضل أي هو الناضل لا غيره وكذا المأني في البيت أي لو أصبت رأي المصاب يعني أنه لا يرى المصاب الا يابى دون غيره كنه لعظم مكانته عنده وتسد صدقة له لئلا يثي عنه مصائب غير صدقة فلا يرى غيره مصابا ولا يرى المصاب الا ياء مبالغه فالمعنى صحيح متجه كرايت بدون تقدير صفة (قوله ولهذا سمي فصلا لانه فصل بين الخبر والتابع) قال الرضى يسمى فصلا عند البصريين قال المتأخرون لانه فصل بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد القائم جازان يتوهم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر فثبت بالفصل لتعين كونه خبرا لصفة وقال الخليل وسيبويه سمي فصلا لانه الاسم الذي قبله ما بعده بدل لانه على انه ليس من غامبه بل هو خبره وما ل المعنيين الى شئ واحد الا ان تقربرا أحسن من تقريرهم (قوله وعماد الاله يعتمد عليه معنى الكلام) قال الرضى

والكوفيون يسمونه حماد الكونه حافظة لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرة كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط
قال ابن الحاجب في شرح المفصل وتسمية أهل البصرة أقرب إلى الاصطلاح لأن الشيء يسمى باسم معناه في أكثر الألفاظ
والا كان المعنى في هذه الألفاظ الفصل كان تسميتها فصلاً أخرى من تسمية الكوفيين لها عماداً نظر إلى أن المتكلم أو السامع
أو ساجداً يعتقد أنهما على الفصل بين الصفة والخبر فسموها باسم ما يلزمها ويؤدي إلى معناها فكانت تسمية البصريين
أظهر (قوله وذكر التابع أولى من ذكر أكثرهم الصفة لوقوع الفصل في نحو كنت أنت الرقيب عليهم والضمائر لا توصف)
أقول بل إن يقول مرادهم أنه يفصل من أول الأمر بين كون ما بعده خبراً لصفة وإن كان هناك ما يمنع من كونه صفة فلا
اعتراض عليهم وفي الشرح كما أن الصفة هنا منفية كذلك غيرها من التوابع إذا لم يصلح في هذه الآية شيء منها البتة أما
عطف النسق والتوكيد فظاهر وأما عطف اليان فلا اشتقاق وشرطه الجود ولأن ما لا توصف لا يعطف عليه عطف بيان
على الصحيح وأما البديل فلأنه لا يبدل ظاهر من ضمير حضور إلا إذا كان يدل بعض أو اشتمال أو يدل كل مفيد للإحاطة والكل
هنا منتهى فلا استناد إلى هذه الآية في أن التعبير بالتابع أولى من التعبير بالصفة لا يظهر له وجه انتهى وأقول بل يظهر له
وجه بناء على أن المراد بالتابع اللغوي لا الاصطلاحي (قوله والثاني معنوي وهو التأكيد ذكره جماعة) اعتراض عليه أن
الحاجب في أماليه بأنه لو كان تأكيداً لم يحل من أن يكون لفظياً أو معنوياً وكلاهما باطل أما الأول فلأن اللفظي إعادة للنظ
بعينه مثل قام زيد زيد أو بعناه مثل كنت أنت وأما الثاني فلأن المعنوي بالفاظ محصورة تحفظ ولا يقاس عليها وفي الشرح
التأكيد الذي رده بين الأمرين هو الذي يذكره النحاة في باب التوابع وليس الكلام في الفصل بهذا المعنى وليست شعري
ماذا يقول الشيخ رحمه الله تعالى في التأكيد بأن واللام ونحو ذلك وأما اعتراض على من يقول أن الفصل تأكيد
إليه فينتج اعتراضه حينئذ واماكن الذي صرح به بعض المحققين أنه تأكيد للحكم بما فيه من زيادة الربط انتهى وأقول كائنة
بما يريه بعض المحققين التفاتاً في حاشية الكشف ذكر يعني صاحب الكشف ضمير الفصل ثلاثة فوائد الأولى
الدلالة على أن ما بعده خبر لا نعمت لأنه انماية توسط بين المبتدأ والخبر لا بين الموصوف والصفة ولهذا الاعتبار سمي ضمير الفصل
الثانية تأكيد الحكم بما فيه من زيادة الربط وما قيل أنه تأكيد المستند إليه لأنه بمنزلة زيد نفسه العادل ليس بشيء الثالثة
إفادة قصر المسند على المسند إليه بشهادة الاستعمال مثل أن الله هو الرزاق كنت أنت الرقيب عليهم ونحو ذلك وهذا انما
يتم إذا ثبت القصر في مثل كان زيد هو أفضل من عمرو والخبر فيه نكرة والافتعريف الخبر بلام الجنس يفيد قصره على
المبتدأ وإن لم يكن هناك ضمير فصل مثل زيد الأمير وعمرو الشجاع وتعريف المبتدأ بلام الجنس يفيد قصره على الخبر وإن
كان مع ضمير الفصل نحو الكرم هو التقوى أي لا كرم إلا التقوى وفي المطول ثم التحقيق أن الفصل قد يكون للتخصيص
أي قصر المسند على المسند إليه نحو زيد هو أفضل من عمرو وزيد هو مقاوم الأسد ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى
أولم يعلموا أن الله هو يقبل التوبة هو لا تخصيص والتأكيد وقد يكون مجرد التأكيد إذا كان التخصيص حاصلًا بدونه بأن
يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند إليه نحو أن الله هو الرزاق أي لا رزاق إلا هو أو قصر المسند إليه على المسند
نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال أي لا كرم إلا التقوى ولا حسب إلا المال (قوله وبنو عليه أنه لا يجمع التوكيد
فلا يقال زيد نفسه هو الفاضل) في الشرح منعوا ذلك لئلا يجتمع تأكيد على شيء واحد وهو بناء منهم على أنه تأكيد للمسند
إليه وقد تقدم أن التحقيق خلافه سلمنا أنه تأكيد للمسند إليه لكن ما المانع من اجتماعه مع تأكيد آخر وأنت تقول جاء زيد
نفسه عينه وجاء زيد زيد نفسه ولا حاجة بعد ثبوت كلمتين بمعنى واحد في استعمالين إلى سماعهما من العرب مجتمعتين في
تركيب واحد ولهذا تقول جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون من غير توقف على ورود السماع بها مجتمعة
وأقول ليس مانع فيه نظير جاء زيد نفسه عينه ولا جاء زيد نفسه وانما هو نظير زيد نفسه زيد الفاضل لأن التأكيد بضمير
الفصل عنده هو لا من باب التأكيد اللفظي لأنه عندهم تكرار معنى المؤكد بأعادة لفظه أو تقويته بمرادفه ويمكن أن يكون
مراد الشارح من التنظير بجاء زيد نفسه عينه وجاء زيد زيد نفسه انما هو في مجرد اجتماع تأكيد (قوله وإيجاب أن فائدة
المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره) في الشرح وسألت مرة بعض الأصحاب عن الحكمة في التفريق بين شأن المؤمنين
والكافرين في سورة البلد حيث ترك ضمير الفصل في حق الأولين فقبل أولئك أصحاب المينة وأتى به في حق الآخرين فقبل

والذين كفروا بآياتنا هم أصحاب المشأمة فتأمله انتهى وأقول المسكنة ان اسم الإشارة يوقى به التميز ما يريد به التميز لخصه
احضاره في ذهن السامع بواسطة الإشارة حسا كقول ابن الرومي * هذا أبو الصقر فردا في محاسنه * ولا كذلك الضمير وان اسم
الإشارة البعيد يجعل ذريعة الى تعظيم المشار اليه القريب ذهبا الى بعد درجته ورفعة محله كقوله تعالى حكايه عن امرأة
العزير فذا لکن الذي لکنني فيه حيث لم تقل فهذا وهو حاضر وفي تفسير البيضاوي إشارة الى السؤال وجوابه فإنه قال وتواصوا
بالصبر وأوصى بعضهم بعضا بالصبر على طاعة الله وتواصوا بالمرجة بالمرجة على عباده أو بوجبات رحمة الله وأولئك أصحاب الميمنة
اليمين أو اليمين والذين كفروا بآياتنا هم أصحاب المشأمة الشمال أو الشؤم
ولتكريه ذكر المؤمنين باسم الإشارة والكفار بالضمير شان لا ينبغي (قوله ثم قال أكثرهم انه حرف فلاشكال) يعني في انه لا محل
له من الاعراب قال الرضي لما كان الغرض من الاتيان بالفصل دفع التباس الظاهر الذي بعده بالصفة وهذا معنى الحرف أعني
إفادة المعنى في غيره صار حرفا وانحلت عنه لباس الاسمية فلم يسم صيغة معينة أي صيغة الضمير المرفوع وان تميز ما بعده عن الرفع
الى النصب لان الحروف عديدة التصرف لكنه بقي فيه تصرف واحد كان فيه حالة الاسمية أعني كونه مفردا ومثنى ومجموعا
ومذكرا ومؤنثا ومتكافيا ومخاطبا وغائبا لعدم عراقة في الحرفية ومثله كاف الخطاب في هذا التصرف المتجرد عن معنى
الاسمية ودخله معنى الحرفية أي إقادته في غيره وثلاث الفائدة كون اسم الإشارة الذي قبله مخاطبا به واحدا ومثنى أو مجموعا
مذكرا ومؤنثا فإنه صار حرفا مع بقاء التصرف المذكور فيه (قوله وقال انما يدل اسم) في الشرح بشكل هذا من جهة ان
الاسم الواقع في التركيب لا بد له من اعراب وأقول قد رفع المصنف هذا الاشكال بقوله وتطيره على هذا القول أسماء الأفعال
فمن يراها غير معمولة لأنني وأل الموصولة اسم ثم في الشرح ليس هذا ارفع للاشكال بل هو توسيع لدائرته فان ما ورد على
الاول يرد على هذا وأقول معنى كلام المصنف ان هذا القول ليس بمتبعه فقد قيل بتطيره في هذين الشيتين (قوله وأل
الموصولة) في الشرح يعني عند من يراها اسم والتطير به هذا فيه شيء فان أل الاسمية لما كانت في صورة الحرفية نقل اعرابها
الى صلتها بطريق الارية كما في الاتي يعني غير وأقول قول المصنف وأل الموصولة يعني به فمن يراها غير معمولة لأنني (قوله
ثم قال الكسافي محله بحسب ما بعده) في الشرح أنه بعضهم يانه يتبع مع ما بعده كالشيء الواحد ولا تدخل عليه لام الابتداء
تحوالك لانت الحليم الرشيد وهذا القول مشكل أيضا لان اسم ما بعده في الاعراب (قوله وقال الشرايعي بحسب
ما قبله) في الشرح قيل ويكون على هذا تأكيد الماتبلة وهو مشكل لان الضمير لا يؤكد به الظاهر وايضا فان اللام الداخلة
في خبر ان لا تدخل في تأكيد الاسم فلا يقال ان زيد نفسه كريم (قوله ووهو أبو البقاء فابا في ان شائت هو الا بتر التوكيد)
في الشرح اذا كان أبو البقاء أطلق القول بانه توكيد ولم يصرح بان توكيد النفس شائت محتمل ان يريد انه توكيد للضمير المستتر
في شائت وهو محتمل صحيح كيف يجعل بالوهم عليه ولا ينبغي حمل الكلام على الفساد ما وجد سبيل الى محله على الصحة
* قوله روابط الجملته بما هي خبر عنه * الباء متعلقة بروابط (قوله كراء ابن عامر في سورة الحديد وكل وعد الله
الحسن) في التسهيل الاجماع على منع حذف الضمير العائد الى كلمة كل اذا كان مبتدأ وفي غيره ان المصنف مذهب البصريين
ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وقال ابن أبي الربيع ان ذلك جاء في الشعر وفي قليل من الكلام كقراءة
ابن عامر وحكي الصفا عن الكسافي والفرأ اجازة ذلك (قوله وقول أبي النجم كله لم أصنع) هذا آخر بيت وهو
قد أصبحت أم الخيام رندي * على ذنبا كله لم أصنع وقد تقدم الكلام عليه في فصل بل وقول في كلام المصنف مجرور
بالعطف على قراءة ابن عامر (قوله لما بيناه في فصل كل) هكذا يقع في غالب النسخ ويتبع في بعضها ما بيننا في فصل لو وليس
بصواب اذ لم يقدّم ذلك في فصل لو بل في فصل كل والذي يبر في فصل كل ان نصب كل يقتضي دخولها في خبر التي
فيتوجه النفي حينئذ للشمول خاصة ويفيد ثبوت الفعل لبعض الافراد ليكون أبو النجم مترقا ببعض الذنب الذي ادعاه
أم الخيام عليه وهو خلاف الغرض (قوله وقراءة جماعة) هو أيضا مجرور وبالعطف على قراءة ابن عامر (قوله ومجرورا)
عطف على مرفوعا (قوله وقول امرأة هو) مجرور وبالعطف على محمل جملة السمن منوان بدرهم وهذه المرأة إحدى
النساء اللاتي اجتمعن وتعاقدن على ان يصفن أزواجهن وقصصهن في صحح البخاري ويعرف حديثهن بحديث أم زرع
والارب واحد الارانب قيل يطلق على الذكر والاتي وقيل انما يطلق على الاتي ويقال لذلك كرها خرز بهجات على
زينة صردو الزنوب بزي فراء فنون فباء موحدة طيب وقيل شجر طيب الرائحة (قوله وقوله تعالى ولمن صبر) هو بالجر
معطوف

معطوف أيضا على محل السمن منوان بدزهم (قوله سواء أقدرنا اللام للابتداء) أي اللام الداخلة على من صبر (قوله اما على
الاول فلان الجملة خبر) يريد بالاول كون من موصولة وبالجملة جملة ان ذلك ان عزم الامور (قوله واما على الثاني فلان لا بد
في جواب اسم الشرط المرتفع بالابتداء من ان يشتمل على ضميره) في الشرح يريد بالثاني ان تكون اللام في وان صبر وغفر
لام الابتداء ومن شرطية واذا كان كذلك فالجملة التي يقدر فيها الضمير هي قوله ان ذلك ان عزم الامور وهي اسمية فكيف
تكون جوابا للشرط مع عدم اقترانها بالفاء والمصنف قد قال بآثار هذا الكلام وقول أبي البقاء والخوف ان الجملة جواب
الشرط مردود لانها اسمية وقوله ما انتهى الى اضممار الفاء مردود لاختصاص ذلك بالشعر فافهم هذا الذي فعله المصنف وجوابه انه
لم يجزم بان من شرطية كما جزم أبو البقاء والخوف وانما قال وان قدر كونها شرطية فلا بد من تقدير الضمير في الجواب ثم ابطال
الجوابية لعدم الاقتران بالفاء ويلزم من ذلك ابطال كونها شرطية مع جعل اللام للابتداء فتأمل له انتهى واعلم ان ما قاله
المصنف من لزوم تقدير منه في الواجهة الثلاثة انما هو ان كانت الاشارة بذلك الى مصدر صبر ومصدر غفر اما ان كانت
الى من وكانت جملة ان ذلك ان عزم الامور خبرا لاجوابا قل ابطال اسم الاشارة ولا يحتاج حينئذ الى تقدير منه بل الى تقدير
مضاف أي ان ذلك ان ذوى عزم الامور (قوله اجداها ان يكون معطوفا بغير الواو) احترز به هذا القيد عما اذا كان معطوفا
بالواو فان الضمير حينئذ يكون رابطا وفي حوائى التسهيل للمصنف وانما كان ذلك لان الواو لمطلق الجمع فالاسمان معها أو
الاسماء بمنزلة اسم مثني أو مجموع فيه ضمير (قوله والثانية ان يعاد العامل نحو زيد قام عمرو وقام هو) في حوائى التسهيل
لان الواو ليست للجمع في الجمل بل في المفردات ولهذا منعه الزيدان يقوم ويقعد وأجاز واقام وقاعد وأما قول بعض
المعربين وأظنه أبو البقاء في هذا من شيعته وهذا من عدوه ان الجملة من صفة ثانية لرجلين فردود (قوله والثالثة ان يكون
بدلا من حسن الجارية أعجبتني هو) فكذا يقع في بعض النسخ ويقع في بعضها حسن الجارية أعجبتني هو (قوله فان
قدرته بيانا جازا باتفاق) في الشرح هذا الاتفاق انما يتم لو ثبت ان العامل في عطف البيان هو العامل في متبوعه اتفاقا
وانى ثبت هذا وتصدر جوابا لخلاف في عامل التابع هل هو العامل في المتبوع أو غيره من غير تفصيل أو بتفصيل بين البديل
وغيره الى غير ذلك مما حكوه من الاقوال فاذا كان من النحاة من يقول بان العامل في التابع ليس هو العامل في المتبوع
وانما هو عامل آخر مقدر سواء كان التابع عطف بيان أو غيره لم يثبت القول بجواز هذه المسئلة على تقدير كون التابع
فيها بيانا على سبيل الاتفاق وأقول انما حكم الاتفاق لان القول بان العامل في البيان مقدر من جنس الاول قول لا يعتد به
ولذا لم يحكمه ابن أم قاسم وحكماه الرضى عن بعضهم قال ابن أم قاسم اما النعت والتوكيد وعطف البيان فعمل العامل فيها هو
العامل في المتبوع ونسب الى سيبويه وقيل العامل فيها تبعيته لما جرت عليه وهو مذهب الخليل والاختش قيل وسيبويه
وأكثر المحققين وقال الرضى اما الصفة والتأكييد وعطف البيان ففيها ثلاثة أقوال قال سيبويه العامل فيها هو العامل في
المتبوع وقال الاختش العامل فيها معنوى كما في المبتدأ والخبر وهو كونها تابعة وقال بعضهم ان عامل الثاني مقدر
من جنس الاول وأما البديل فالاختش والرماني والفارسي وأكثر المتأخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول
وسيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب ان العامل في البديل هو العامل في البديل منه وأما عطف النسق ففيه
ثلاثة أقوال قال سيبويه العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وقال الفارسي في الايضاح وابن جني في سر الصناعة
ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة (قوله ويحتمل له ولباس التقوى
ذلك خير) في الشرح لان ذلك يمكن ان يكون مبتدأ خبره خير والجملة خبر لباس التقوى ويمكن ان يكون بدلا أو بيانا فالخبر
مفرد لا جملة قلت والاحتمال الذي ابداه المصنف حق لكن ظاهر تخصيصه بذلك هذه الآية يقتضى ان الآيتين اللتين تلاهما
أولاهما قوله تعالى والذين كذبوا بآياتنا واسستكبروا عنها أولئك أصحاب النار وقوله تعالى والذين آمنوا وعملوا الصالحات
لا نكلف نفسا الا وسعها أولئك أصحاب الجنة متعینتان لما استشهد بهما عليه وليس كذلك بل احتمال البديل والبيان جار فيهما
أيضا (قوله والثالث اعادة المبتدأ بلفظه وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم) في عباب الباب وضع الظاهر
في معرض التفخيم والتعظيم جاز قياسا وفي غيره يجوز عند سيبويه في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاختش
يجوز في الشعر وغيره وان لم يكن بلفظ الاول نحو زيد قام أي طاهر اذا كان أبو طاهر كنية زيد (قوله لا يرى الموت الى آخره)

بروى يسبق مكان يشبه ويقال نقص الله عليه العيش تنبص أي كدره (قوله أو ضمه يمحذوف أي منهم أي من بهنية
 لا تبعيضه لأن الذين يمسكون بالكتاب لا يكونون غير مصلحين حتى يكون المصالحون بعضهم (قوله والخامس عموم يشمل
 المبتدأ نحو زيد نعم الرجل) في الشرح ظاهره أن العموم جاء من قبل أن الالف واللام للاستغراق قال ابن الساجب وهذا
 غلط لأننا نطع أن المنة كالم بقوله نعم العبد صعب لم يقصد مدح جميع من في العام وإنما قصد مدح ما يوافق هذا الفاعل
 المذكور فجعله للعموم غلط وفي الباب أن خبر المبتدأ إذا كان جملة يشتمل على جنس يندرج فيه هو لم يتحقق إلى ضمير نحو زيد
 نعم الرجل قال صاحب العباب فإن اللام في الرجل لما كان للجنس كما قبل وإن لم يكن على سبيل الاستغراق والجنس مشتمل
 على كل أفراد كان الرجل مشتملا على زيد وغيره بخبري اشتماله عليه مجرى الذكر للفظي وأقول هذا الذي ذكره الشارح ووجه
 آخر لضعف هذا الخامس لا اعتراض على المصنف لأنه تبرأ منه بقوله كذا قالوا (قوله فاما الضمير عنها فلا صرا) هذا آخر بيت
 أوله الأليث شعري هل إلى أم معمر سبيل (قوله أما المثال فتدل الربط إعادة المبتدأ بعنايه بناء على قول أبي الحسن في نسخة
 ثلاث المسئلة) هي كون روابط الجملة بما هي خبر عنه إعادة المبتدأ بعنايه والمثال هو زيد نعم الرجل وفي الشرح وإبازته
 لا يختص به أبو الحسن حتى يخرج على مذهبه فالقائلون بنسخة هذا التركيب وبأن إعادة المبتدأ بعنايه إنما يكون عند انقضاء
 الضمير في الشعر كما يراه سيبويه كيف يتأق منهم تخريج هذا المثال الذي يستعمل هو ونحوه في السعة على مذهب الأنس
 وهم لا يرون صحة هذا إنما لا سبيل إليه (قوله وإنسان عني إلى آخره) هذا البيت مثل الحكم الأول وهو أن يعطف ببناء
 السببية جملة مشتملة على الضمير على جملة خالية منه والآية مثال للحكم الثاني وهو أن يعطف ببناء السببية جملة ما ابنة من
 الضمير على جملة مشتملة عليه وإنسان العين المثال الذي يرى في سوادها ويجمع أيضا على أناسي ويحصر بضم السين المهملة
 وكسر هاء مضارع حصر بفتحها أي انكشف وهذا لازم ومصدره الحسور ويقال حصره بمعنى كشفه فيكون متعديا ومصدره
 مضمر العين ومكسور هاء ومصدره الحسور كالقتل والضرب ويجمع بضم الجيم وكسر هاء مضارع جهم وما أي نثر واجتمع
 ويفرق بفتح الراء مضارع فرق بكسر هاء وفي الشرح فإن قلت يمتنع أن يكون قوله أو بالعكس وما هذا العطف قلت يتعلق
 بمحذوف والعطف من قبيل عطف الجمل والتقدير أو يقع العطف ملتبأ بالعكس (قوله وفي المسألة تعني تقدم في موضعه)
 يعني في الجملة السادسة من الجمل التي لها محل من الأعراب وهو قوله أن الفاء زات الجملتين منزلة الجملة الواحدة ولهذا كفي
 منهما ضمير واحد وحينئذ فان خبر مجموعهما كما في جملة الشرط والجزاء الواقعتين خبرا والمحل لذلك المجموع (قوله الثامن
 شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام) مدلول هو بالرفع على أنه صفة ثانية لشرط وفي الشرح
 الرابط في ذلك هو الضمير الذي اشتمل عليه الشرط بلا شك فهو من صورة القسم الأول فلا بد من قسمين قبل أن يسميه وأقول
 القسم الأول يكون الضمير واقعا في الخبر وهذا ليس كذلك بل الخبر لا ضمير فيه دل على الجواب الذي شرطه اشتمل على الضمير
 (قوله والعاشر كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى نحو هبيري أبي بكر لا اله الا الله) في شرح التسهيل لابن أم قائم أي قوله في
 المجازة وفي الصحاح والهجج برمهال الفتيق الدأب والمادة وكذلك الهجيري والاهجيري يقال مازال ذلك هجيرا وهجيرا
 واجرياه أي دأبه وعادته انتهى وفي الشرح الجملة في هذا المثال ونحوه ليست مما الكلام فيه لأنها في حكم المفرد إذ مرادها
 لفظها وأقول لأن سلم أن الجملة في هذا المثال ليست مما الكلام فيه فإن الكلام في مطلق الجملة وقد تقدم أن خبر هذا غير مرة ثم في
 الشرح فإن قلت ماذا كره هذا معارض ما ذكره في التنبيه الآتي به دهذا قريبا وذلك أنه صرح فيه بأن الجملة التي هي
 نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج إلى رابط وهو مناف لما رها هنا في روابط الجملة بما هي خبر عنه قلت يحتاج أن يريد بما ذكره
 في ذلك التنبيه أنها لا تحتاج إلى رابط آخر غير كونها نفس المبتدأ في المعنى فالمتن في ليس مطلق الرابط بل رابط مقيد (قوله
 ومن هذا أخبار ضمير الشأن والقصة نحو قل هو الله أحد ونحوه فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا) في المطول ويختار تأنيث
 هذا الضمير إذا كان في الكلام مؤنث غير فضيلة نحو هي هند مليحة وفانها لا تعنى إلا بصار قصد إلى المطابقة لا إلى أنه
 راجع إلى ذلك المؤنث ولم يسمع نحو هي الأمير بنى غرفة وهي زيد عالم وإن كان القياس يقتضي جوازه (قوله في قوله تعالى
 والذين يتوفون منكم) قرأ الجمهور بضم المثناة التحتية مبنيا للفعول وقرأ على والفضل بن عاصم بفتحها مبنيا للنساء على ومعنى
 هذه القراءة يستوفون أجالهم (قوله أي أزواجهم ينربصن وهو قول الأخفش) عن صاحب البصر هذا القول للبرد وعزا
 القول

القول الذي بعده لا خفش (قوله وقال الكسائي) وتبعه ابن مالك في البحر وذهب الكسائي والفراء إلى أن الذين يتوفون مبتدأ لا خبر له بل أخبر عن الزوجات المتصل ذكرهن بالذين لأن الحديث معهن في الاعتدال لا شهر بقاء الخبر عما هو المقصود والمعنى من مات عنهما زوجها تربصت وقيل خبره محذوف قبل المبتدأ أي فيما يلي عليكم حكم الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجهن وقوله يتر بصن بيان الحكم المتأخر وهي جملة لا موضع لها من الأعراب قالوا وهذا قول سيبويه وقال الزجاج الخبر يتر بصن ولا حذف يصح معنى الخبر لأنه ربط من جهة المعنى لأن النون في يتر بصن عائدة على أزواج الذين يتوفون ولو صرح بذلك فقليل يتر بصن أزواجهم لم يحتاج إلى حذف وكان أخباراً صحيحاً كذلك ما هو بعينه في الأشياء التي تحتاج إلى الربط (قوله وقول ابن عطية في فالحق والحق أقول لا ملأني جهنم) في البحر وقال ابن عطية أما الأول فرفع على الابتداء وخبره في قوله لا ملأني أن الملأ انتهى وهذا ليس بشيء لأن لا ملأ جواب قسم ويجب أن يكون جملة فلا يتقدم به رد وأيضاً ليس مصدر مقدر بحرف مصدرى والفعل حتى يصل اليها ولو كان له اسناد ما قدر إلى المبتدأ حكم أنه خبر عنه انتهى ما في البحر وفي الكشف وقرئ فالحق والحق أقول منصوبين على أن الأول مقسم به كقوله في * أن على الله أن تباعها وجوابه لا ملأني والحق أقول اعتراض بين المقسم به والمقسم عليه ومعناه ولا أقول إلا الحق والمراد بالحق ما اسمه عز وجل الذي في قوله أن الله هو الحق وأما تقيض الباطل عظمه الله بأسمائه به ومرفوعين على أن الأول مبتدأ محذوف الخبر كقوله لعمر كأي فالحق قسمي لا ملأني والحق أقول أي أقوله كقوله كله لم أضع ومجرورين على أن الأول مقسم به قد أضمر حرف قسمه كقوله لا فعلان والحق أقول أي ولا أقول إلا الحق على حكاية لفظ المقسم به ومعناه التوكيد والتشديد وهذه الوجه جاز في المرفوع والمنصوب أيضاً وهو وجه حسن قال أبو حيان ومثل هذه أنه عمل القول في لفظ القسمية على سبيل الحكاية (قوله ومائتي حيت بمسبح) هذا بمنزلة صدره * حيت حتى تمامه بعد نجد * وفي الصحاح ونجد من بلاد العرب بخلاف الغور والغور تهامة وكل ما ارتفع من تهامة إلى أرض العراق فهو نجد (قوله وهل حذف الجار والمجرور وما أوحذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل) في البحر وأدوى الفعل إلى الضمير أولاً أنساها وهذا اختيار أبي علي وإياه اختار انتهى وكان المصنف يرى أن هذا هو الثاني بعينه فلهذا لم يذكره (قوله ويوما شهدناه سلباً وعاصراً) هذا صدر بيت عجزه * قليل سوى الطعن النبال فأناله * والطعن بالطاء والعين المهملة والنبال جمع نبل كجمال جمع نبل والنبل جمع ناهل كطالب جمع طالب والناهل من الأضداد يطلق على الريان وعلى العطشان والنوافل جمع نافلة وهي العطية التي لا يجب فعلها وقليل هنا بمعنى النفي أي لا عطايا في ذلك اليوم سوى الطعن (قوله وهو مخالف لما نقله غيره) هذا اعتراض على ابن السكيت أن غيرة لم ينقل هكذا بل نقل عن سيبويه أنهم ما حذفوا معاً وعن أبي الحسن أن الجار حذف أولاً وفي البحر عن المهدي ما وافق نقل ابن السكيت وهو الوجهان يعني لا يجزى فيه ولا يجزى به جائز أن عند سيبويه والاختفش والزجاج وقال الكسائي لا يكون المحذوف إلا الهاء وقال لا يجوز أن تقول هذا رجل قصدت ولا رأيت رجلاً أرغب وأنت تريد قصدت إليه وأرغب فيه انتهى (قوله وزعم أبو حيان أن الأولى أن لا يقدري الآية الأولى ضمير) عبارة أبي حيان وقد يجوز على رأي الكوفيين أن لا يكون ثم رابط فلا تكون الجملة صفة بل مضاف إليها يوم محذوف لدلالة ما قبله عليه التقدير واتقوا يوماً يوم لا يجزى فحذف يوم لدلالة يوم ما عليه فيصير المحذوف في الإضافة تطيراً المقفوظ به في قوله تعالى هذا يوم لا ينطقون وقوله يوم لا تنال ولا تحتاج الجملة إلى ضمير ويكون أعراب ذلك المحذوف بدلاً وهو بدل كل من كل ولم يجز البصريون ما أجازهم الكوفيون من حذف المضاف وترك المضاف إليه على خفضه في يجزى قيام زيد ولا يبعد حذف يوم في الآية لدلالة ما قبله عليه ويحسن هذا التخريج كون المضاف إليه جملة فلا يظهر فيها أعراب فيتنافر مع أعراب ما قبله وإذا جاز ذلك في نثرهم مع التنافر على ما حكى الكسائي عن العرب أطعمنا الحما ميمنا شاة ذبحوها أي لحم شاة فلان يجوز مع عدم التنافر أولى هذا كلامه وهو لا يدل على أن الأولى في الآية أن لا يقدري ضمير ولا يقتضي ذلك (قوله أو أنها انبئت عن المضاف فلا تكون الجملة مفعولاً في مثل هذا الموضع) يعني أن ادعى أن الجملة انبئت هنا عن المضاف كانت مفعولاً لأنها نائبة عن البدل من المفعول والنائب حكمه حكم المنوب عنه والمبدل حكمه حكم المبدل منه وهي لا تكون مفعولاً في مثل هذا الموضع (قوله وفيها ما تشبهه النفس) هذه الآية في سورة الزخرف وإثبات الهاء فيها قراءة نافع وحفص وابن عامر وحذف الهاء منها قراءة

الباقين وانفق القراء على حذف الهاء من قوله تعالى في سورة فصلت ولا يحكم فيها ما تشتهي أنفسكم (قوله والحذف من الصلة أقوى منه من الصفة ومن الصفة أقوى منه من الخبر) قال ابن الحاجب في أماليه وذلك ان الصلة مع الموصول جزء واحد فاستغنى بالربط اللفظي عن الالتزام لذكر الضمير وخبر المبتدأ مع المبتدأ مستقل في الجزئية والصفة ليست كالصلة في الجزئية ولا كالخبر في الاستقلال فلما كانت بينهما جعل لها حكم بينهما فلم تكن كالصلة في استواء جواز الحذف والاثبات وقال الرضي جواز حذف الضمير في الصلة أحسن منه في الصفة لتكون اتصالها بالموصول أشد اذ لا غنى للموصول عنها ومما تقدم ذكره في هذا الذي بعث الله رسولا ثم الحذف بعدها في الصفة أحسن منه في خبر المبتدأ ان خرج في رجل ضربت لانها مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتدأ جملة فالخفيف فيهما هو مع غيره كالكلمة الواحدة أولى وانما كان الحذف في الصفة انقص منه حسنا في الصلة اذا كانت الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضرورياته (قوله وكانهم كرهوا بناء قليل على قليل) القليل الاول هو ربط صلة الموصول الواقع خبرا عن ضمير الخطاب بالاسم الظاهر والتبديل الثاني هو ربط ذلك بضمير المخاطب (قوله وعلى هذا نقول الزمخشري في قوله تعالى الحمد لله الذي خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون انه يجوز كون العطف بضم على الجملة النعمانية ضمه يفي لانه يلزمه أن يكون من هذا القليل فيكون الاصل كفروا) به يمكن الجواب عن هذا بانه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل وعبارة الزمخشري فان قلت علام عطف قوله ثم الذين كفروا بربهم يعدلون اما على قوله الحمد لله على معنى ان الله حقيق بالحمد على ما خلق لانه ما خلقه الا نعمة ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فيكفرون نعمته واما على قوله خلق السموات على انه خلق ما خلق مما لا يقدر عليه أحد سواه ثم هم يعدلون به مما لا يقدر على شيء منه فان قلت فاسم معنى ثم قلت استبعاد ان يعدلوا به بعد وضوح آيات قدرته وكذلك ثم أنتم فترون استبعاد لان يتروا فيه بعد ما ثبت انه محييهم ومميتهم وباعثهم وفي ما شئتم لتفتارني فان قيل أي حاجة الى قوله لانه ما خلقه الا نعمة والحمد قد يكون على غير النعمة قلنا الظهور ان هذا الحمد على النعمة دون مجرد الاوصاف والافعال الكبرية وقوله ثم الذين كفروا بربهم يعدلون وفي لوجه الثاني ثم هم يعدلون به اسم عاربان الباء في الاول صلة كفروا ويعدلون من العدول وفي الثاني صلة يعدلون من العدول بمعنى التسوية وتقديم الصلة للاهتمام وتعميق الاستبعاد وهذا تخصيص من غير محض لتأني التقديرين على كل من الوجهين ووضع الظاهر أعني بربهم موضع المصدر لبيان موضع الاستبعاد ولفظ الكتاب يوهم أن القرآن ثم الذين كفروا به يعدلون وليس كذلك وهذا العطف على الصلة ليس على انه صلة واحدة برأسه ليتوجه الاعتراض بانه لا معنى لقولنا الحمد لله الذي عدلوا به بل هو داخل تحت الصلة بحيث يكون المجموع صلة واحدة كانه قيل الحمد لله الذي كان منه تلك النعم العظام ثم من الكفرة الكفر ان انتهى وبهذا يدفع أيضا اعتراض صاحب الانتصاف على الكشف بان العطف على الصلة موجب للدخول في حكمها ولوقفت الحمد لله الذي الذين كفروا بربهم يعدلون لم يستقم (قوله وزعم الزمخشري في الثالثة انه اشادة نادرة) فانه قال في الفصل فان كانت اسمية قالوا الا ماشاء من قولهم كلمته فوه الى في وما عسى ان يعثر عليه في النادرة وفي البحر وليس بجيء الجملة الاسمية الواقعة حالا بالضمير دون الواو اذا خلا فالقراء ومن وافقه كالزمخشري وأجازمكي أن يكون جملة بعضهم بعضا من أخبار من الله تعالى بعد اوة بعضهم لبعض وكانه فر من الحلال لانه ينبغي ان يلزم من القيد في الامر ان يكون مأهورا به أو كالمأمور به وليس ذلك بل لازم وفي الشرح لكنه قال في الكشف في قوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدوان الاسمية حال أي متعادين وفي قوله تعالى والله يحكم لامعقب حكمه انما أيضا حال كانه قيل والله يحكم نافذ حكمه كما تقول جاءني زيد لاعمامة على رأسه ولا قلنسوة تريد حاسر اقال أي وقديكون مراده ان الاكتفاء من الاسمية بالضمير انما يكون في جملة يمكن ان ينتزع من طرفها هيئة تدل على معنى مفرد ولا كذلك جاءني زيد هو فارس قلت ويرد عليه انه حكم بالشذوذ في قولهم كلمته فوه الى في مع امكان الانتزاع المذكور اذ لا معنى لكلمته مشافها (قوله فتبذوه ورائه وراهم كأنهم لا يعلمون) هكذا وقع فيما رأينا من النسخ ولبست التلاوة كذلك لان الآية التي فيها تبذوه ورائه وراهم ليس فيها كأنهم لا يعلمون وانما هي فتبذوه ورائه وراهم واشترطوا به تناقلا فلا فينس ما يشتركون والآية التي فيها كأنهم لا يعلمون ليس فيها فتبذوه ورائه وراهم وانما هي تبذرون من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله ورائه وراهم كأنهم لا يعلمون (قوله ونصف النهار الماء غامرة الى آخره) في الصحاح ونصف النهار

واتصف بمعنى ومنه قول المسيب بن علس وذكر غائضا نصف النهار المساء غامرة هـ ورفيقه بالغيب لا يدري يريد بالمياه غامرة محذوف واوالحال انتهى وفي الشرح وقوله المساء غامرة حال من النهار ولا واقفا وهو ظاهر ولا ضمير يعود الى صاحب الحال اذ الضمير الملفوظ به عائد الى الغائض فاحتجج الى تقدير رابط وهو اما الواو او الضمير فلم قدر هذا الواو على الخصوص مع انه يمكن تقدير الضمير بل هو اولى لانه الاصل في الربط فيقال المساء غامرة فيه واقول انما قدرها هنا الواو دون الضمير جلا على الكثير في ربط الجملة الاسمية وهو الربط بالواو (قوله فان قدرته بدلا لم يصح نصب الاسم على الاشتغال ولا رفعه على الابتداء) لانه حينئذ يكون من جملة اخرى (قوله وتعمسا مصدر لفعل محذوف هو الخبر) في البحر وتقديره فتعمسهم الله تعمسا ويجوز ان يكون الذين منه ويا على اضممار فعل يفسره قوله فتعمسهم كما تقول زيد اجدد عاله وقال الزمخشري فان قلت علام عطف قوله واضل أعمالهم قلت على الفعل الذي نصب تعمسا لان المعنى فقال لهم تعمسا او فتضى تعمسهم وتعمسا تفيض لعاله انتهى واضمار ما هو من لفظ المصدر اولى لان فيه دلالة على حذف انتهى ما في البحر (قوله وكذا لا يجوز زيد اجدد عاله ولا عمرا سقياله خلافا لجماعة منهم أبو حيان لان اللام متعلقة بمحذوف) يعني غير فعل هذا المصدر لانه قال انها لا تتعلق بهذا المصدر لكونه لا يمتد باللام ويلزم من هذا ان لا تتعلق بفعله وهذا جنوح منه الى تقدير الزمخشري وهو قال لهم تعمسا ورد لتقدير أبي حيان وهو تعمسهم الله تعمسا وفي الشرح تقدم في حرف اللام ان ابن مالك قال في باب النعت من كتاب التسهيل ان اللام في سقيالك متعلقة بالمصدر وهي للتبيين وقول المصنف ان فيه تهافتا لانهم اذا اطلقوا القول بان اللام للتبيين فانما يريدون بانها متعلقة بمحذوف استوفى للتبيين قد لا يسلم له وادعاؤه انها لازمة معارض بقول ابن الحاجب في شرح المفصل انها تسقط فيقال سقيازيد اوجد عالياه (قوله وقوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية ان قدرت من زائدة فيكم مبتدأ ومفعول لا آتيناهم قدر بعده) في الشرح وجه ذلك ان كم استفهامية كناية عن جماعة وحذف تمييزها للعلم به وآية مفعول ثان لا آتيناهم زيدت فيه من بناء على انها تراد بعد الاستفهام ولو بغير هل والمعنى كم جماعة آتيناهم آية فيكم مبتدأ وآتيناهم آية خبره أو كم مفعول لمحذوف يفسره الفعل المذكور وذلك المحذوف مقدر بعده لان الاستفهام له المصدر (قوله وجوز الزمخشري في كم الخبرية والاستفهامية) يعني على سبيل التقرير في الشرح قال أبو حيان وهو ليس بجيد لان جملة خبرية يقتضى اقتطاع الجملة التي هي فيها من جملة السؤال وبصير المعنى سل بني اسرائيل ولم يذكر المسؤول عنه ثم قال كثير من الآيات آتيناهم فيصير هذا الكلام مفعلا مما قبله لان جملة كم آتيناهم على هذا التقدير خبر صرف لا تتعلق به سل وانت ترى معنى الكلام ومصعب السؤال على هذه الجملة وهذا لا يكون الا في الاستفهامية ويحتاج في جعلها خبرية الى تقدير محذوف هو المفعول الثاني لسل ويكون المعنى سل بني اسرائيل عن الآيات التي آتيناهم ثم انه أخبر تعالى انه آتاهاهم كثيرا من الآيات وفي حاشية التفتازاني فان قيل على تقدير خبرية ما معنى السؤال وعلى تقدير الاستفهامية كيف يكون السؤال للتقريب والاستفهام للتقرير ومعنى التقريب الاستسكار والاستنبه ودوم معنى التقرير التحقيق والتثبيت قلنا على تقدير خبرية فالسؤال عن حالهم وفعلهم في مباشرة أسباب التقريب وعلى تقدير الاستفهام فمعنى التقرير الجمل على الاقرار وهو لا ينافي التقريب وكم آتيناهم قيل في موضع المصدر أي سلهم هذا السؤال وقيل المفعول به وقيل بيان المقصود كانه قيل سلهم جواب هذا السؤال وقيل في موقع الحال أي سلهم قائلا كم آتيناهم وأما كلمة كم فمفعول ثان لا آتيناهم ومن آية تمييز على زيادة من قالوا واذا فصل كم وتمييزها بفعل متعدد حسن ان يؤتى بمن وهذا السؤال المأمور به للرسول صلى الله عليه وسلم أول كل أحد لقصد تقريب بني اسرائيل لا لقصد ان يجيبوا فيعلم من جوابهم امر والآيات المتواترة يحتمل أن تكون معجزات انبيائهم عليهم السلام على ما هو المعنى اللغوي وان تكون آيات كتبهم على ما هو المتعارف من آيات القرآن وغيره انتهى ولا يخفى ما في جوابه عن السؤال الذي سألته من دفع اعتراض أبي حيان فليتامل (قوله ولم يذكر النحويون أن كم الخبرية تعلق العامل عن العمل) هذا اعتراض على الزمخشري بانه يلزم على جعلها خبرية تعلق الفعل وهو سل عن العمل وكم الخبرية لا تعلق العامل عن العمل وفي الشرح وفيه نظرا ما أولا فلان المصنف ذكر في الباب الخامس في النوع الثاني عشر من الجهة السادسة ان كم الخبرية تعلق خلافا لاكثرهم فيمكن الخلاف بين النحويين واختاره الماذكر هنا ان النحويين لم يذكروه وأما ثانيا فان سلم انها لا تعلق فلان سلم أن سل عامل في الجملة التي فيها كم باعتبار المحل حتى يلزم التعلق بل عمله في محذوف أي سل

يثي اسرائيل هما آتيناهم من الآيات كثير من الآيات آتيناهم وأقول يكسر الجواب عن الاول بان مراده بالنحويين هنا
أكثرهم وعن الثاني بان كلام المصنف انما هو على الظاهر المتبادر وهو عمل سل في الجملة التي فيها كم باعتبار المحصل لان معنى
الكلام ومصعب السؤال على هذه الجملة (قوله لقد كان في حول الى آخره) الحول السبغة والنواء الالقامة واللبانات بهم
لللام جمع لبانة وهي الحاجة من غير فاقة والسامة الملاة ويسام منه صوب بان مضمة جواز اوهى مع صلتها موزولة يصدر
معطوف على المصدر المذكور أي تقضي لبانات وسامة سائم (قوله وزعم ابن سيده أنه يجوز كون الهاء في ثوبته للحول على
الاتساع في ضمير الطرف محذوف كلمة في وايس بشئ لحال الصفة حينئذ من ضمير الموصوف) في الشرح ان أراد خصالها من
الضمير لفظا وتقديرافه نوع وان أراد خلوها لفظا فاسم ولا يضر والحاصل ان في البيت موصوفا ومبدلا منه بدل اشتمال
وكل منهما يحتاج الى ضمير وايس في البيت الا ضمير واحد فان قدر رابطا للصفة احتجج الى تقدير ضمير آخر يربط البديل أي
قوته فيه وان قدر رابط البديل احتجج الى ضمير آخر يربط الصفة أي ثوبته اياه فالمتصل يعود الى حول والمنفصل يعود الى
قواء غير ان تقدير المصنف أولى من تقدير ابن سيده فالامته من الاتساع الذي هو خلاف الاصل هذا ان قلنا ان الجار
والجور وحذافهما وان قلنا على التدرج فالانساع لازم على تقدير المصنف أيضا (قوله ولا يشترط الرابط في بدل البهش وجب
في نحو قولك مررت بثلاثة زيد وعمر والقطع بتقديره ثم لانه لو انبع لكان بدل بهش من غير ضمير) في الشرح لان سلم وجوب
القطع في ذلك على الاطلاق بل هو قيد عائد الى بنو معطوف محذوف يعصل به منضمما الى المذكور الوفاء بالتفصيل اما اذا نوى
فلا يجب القطع بل يجوز هو والاتباع ومنه قوله صلى الله عليه وسلم اجتنبوا السبع الموبقات السكر والشرك وتدرسي
بالرفع على القطع وهو ظاهر وروي بالنصب على البديل ونسبة معطوف محذوف كانه قيل اجتنبوا السبع الموبقات الشرك
والسكر وأخواتهما وقد ثبت تفصيل السبع في حديث آخر لكن اقتصر منها هاهنا على هاتين الثلثين نفسها الى انها أحق
بالاجتناب قلت ومنه تجوز التخشيري في قوله تعالى فيه آيات بينات مقام ابراهيم ومن دخله كالآمة ان تذكرها بان
الآيات ويطوى ذكر غيرهما دلالة على تكرار الآيات كانه قيل فيه آيات بينات مقام ابراهيم وأمن من دخله وكثير سواهما قال
التخشيري ونحوه في ما ذكر قول جرير كانت حفيضة اثلاثا مثلهم من العبيد ونات من موالها ومنه قوله عليه السلام
حبيب الى من دنيا ثم ثلاث النساء والطيب وقرة عيني في الصلاة هذا كلامه فان قلت كيف يكون ما جوزه التخشيري في
هذه الآية من ذلك نظير ما الكلام فيه وهو قد صرح بان مقام ابراهيم عطف بيان لقوله آيات بينات قلت قد اعترضه
المصنف في آخر النوع الثاني من الجهة السادسة من الباب الخامس بأنه قد يكون عبر عن البديل بعطف البيان اما انهما
واذا كان مراده بعطف البيان هنا البديل استقام ما ذكرناه (قوله وقال تعالى وان للمتعقين لحسن مآب) في البحر وقرأ الجهور
جنات بالنصب وهو بدل فان كان عدن علما فبديل معرفة من ذكره وان كان نكرة فبديل نكرة من ذكره وقال التخشيري
جنات عدن معرفة لقوله جنات عدن التي وعد المتقون وانتصابها على انها عطفية ان الحسن مآب ومفتحة مال والعامل فيها
ما في للمتعقين من معنى الفعل وفي مفتحة ضمير الجنات والابواب بدل من الضمير تقديره مفتحة هي الابواب كقولهم ضرب زيد
اليدين والرجل وهو مراد بدل الاشتمال انتهى ولا يتعين أن يكون جنات عدن معرفة بالدليل الذي استدل به وهو قوله جنات
عدن التي لانه اعنف ان التي صفة لجنات عدن ولا يتعين ما ذكره اذ يجوز أن يكون التي بدلا من جنات عدن ألا ترى ان الذي
والتي وجوعهما يستعمل استعمال الاسماء على العوامل فلا يلزم أن يكون صفة واما انتصابها على انها عطفية ان لا يجوز
لان النحويين في ذلك على مذهبين أحدهما ان ذلك لا يكون الا في المعارف ولا يكون عطف البيان الا تابع المعرفة وهو مذهب
البصريين والثاني انه يجوز أن يكون في النكرات فيكون عطف البيان تابعا للنكرة كما تكون المعرفة فيه تابعة لمعرفة وهذا
مذهب الكوفيين وتبعهم القارسي واما تخالفهما في التمييز والتعريف فلم يذهب اليه أحد سوى هذا المصنف وقد أجاز
ذلك في قوله مقام ابراهيم فاعربه عطف بيان تابعا للنكرة وهو آيات بينات واما قوله وفي مفتحة ضمير الجنات فجاء في النحويين
اعربوا الابواب مفعولا لم يسم فاعله مرفوعا مفتحة وجاء أبو على فقال اذا كان كذلك لم يكن في ذلك ضمير يعود على جنات عدن
من الحال ان أعرب مفتحة حالا أو من النعت ان أعرب نعت الجنات عدن فقال في مفتحة ضمير يعود على الجنات حتى ترتبط
الحال بصاحبها أو النعت بمنعوتها والابواب بدل وقال من أعرب الابواب مفعولا لم يسم فاعله العائد على الجنات محذوف
تقديره

تقديره الابواب منها والزم ابا على أن البديل في مثل هذا لا بد فيه من الضمير اما مفعولاً ومقدراً واذا كان الكلام محتاجاً الى تقدير واحد كان أولى مما يحتاج الى تقديرين وأما الكوفيون فالرابط عندهم هو اللفظ لقيامه مقام الضمير فكأنه قال مفتحة لهم ابواباً وأما قوله وهو من بدل الاشتغال فان عنى بقوله وهو قوله اليسد والرجل فهو وهم وانما هو بدل بعض من كل وان عنى الابواب فقد يصح لان ابواب الجنات ليست بعضها من الجنات وأما تشبيهه ما قدره من قوله مفتحة هي الابواب بقولهم ضرب زيد الرجل واليد فوجهه ان الابواب بدل من ذلك الضمير المستكن كما ان اليد والرجل بدل من الظاهر الذي هو زيد وقال ابو اسحاق وتبعه ابن عطية مفتحة نعت لجنات عدن وقال الخوفي مفتحة حال والعامل فيها محذوف يدل عليه المعنى تقديره يدخلونها (قوله والاول أولى لضعف مثل مررت بامرأة حسنة الوجه) لان حسنة مجرورة على الصفة رافع لضمير موصوفه والوجه يدل من ذلك الضمير وابدال ذي اللام من الضمير مما يشترط فيه الضمير فيجوز عند البصريين (قوله وهذا البديل بدل بعض لا اشتغال خلافاً للزمخشري) والاشارة لهذا البديل الى بدل الابواب من ضمير مستتر في مفتحة وفي الشرح هذا الخلاف مبنى على ان ابواب الدار هي بعض من الدار وليست بعضها منها وانما هي مشتملة على الدار فالزمخشري تنظر الى الثاني والمصنف تنظر الى الاول انتهى وفي كتب الحنفية ان الدار اسم لعروضة ادير عليها الحائط والبنا عروضة فيها وهو يقوى قول الزمخشري على أنه لا يلزم من كون باب الدار جزءاً من الدار ان يكون باب الجنة جزءاً منها قال في الصحاح والجنة البستان والرب تسمى الخيل جنة (قوله فن تكون الحضارة) الى آخره الحضارة بكسر الحاء المهملة وفتحها خلاف البدو وهي أيضاً بكسر الباء الموحدة وفتحها قال المرزوقي اراد أهل الحضارة يدل على ذلك قوله فاي اناس بادية لان التفصيل انما يصح بين الحضريين والبدويين يقال من اعجبته رجال الحضرة فاي الناس نحن وان كنا من أهل البدو والمراد التمدح والتعجب (قوله فلا بد من ارتباطها) في اعراب السفاقي لم أر ذلك الا لابن عصفور وخالفه غيره وقد اجاز الفارسي في ههنا ههنا العقيق وأهله وابن ابي الربيع في قام قعدز يدان يكون من باب الاعمال (قوله أو عمل أولهما في ثانيهما) في الشرح فيه تسامح فان الاول وهو كان وظن ليس عاملاً في نفس الفعل الثاني وانما هو عامل في محل الجملة التي منها الفعل الثاني وكذا في بقية كلامه هنا مسامحة (قوله ولذلك بطل قول الكوفيين) اشار بذلك الى وجوب ارتباط العاملين في باب التنازع ولا يتحقق ان قولهم لا يبطل لاجل ذلك الاعلى تقديره استئناف ولم أطلب (قوله كفاني ولم أطلب قائل من المال) هذا مجزئيت سيذكر المصنف صدره بعد اسطر وهو ولو ان ما سعى لادنى معيشة وقد تقدم الكلام عليه في لو (قوله وفيه تنظر لان المعنى حينئذ لو ثبت اني أسعى لادنى معيشة بكفاني التاميل في حالة اني غير طالب له فيكون انتفاء كفاية القائل المقيّد بعدم طلبه موقوفاً على طلبه له فيتوقف عدم الشيء على وجوده) في الشرح هذا مشكل وذلك لان كلامه يقتضي أنه جعل المعاق امتناع الجزاء والمعاق عليه نفس الشرط وهو فاسد فلو حذف الانتفاء وقال فيكون كفاية القائل المقيّد بعدم طلبه موقوفة على طلبه بناء على ان لولته معاق الثبوت على الثبوت مع القطع بالانتفاء لاستقام لكن يصير قوله بعد ذلك فيتوقف عدم الشيء على وجوده غير مستقيم فنأمله انتهى واعتراض أيضاً على كون البيت من التنازع الى تقدير كون الواو للحال بما ذكره بعد اقراره في دلائل الانحياز وهو ان حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقدير بوجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان لم يقع له خصوصاً فانه يقتضي ان لم أطلبه مثبتاً لكونه قديماً الكفاية في الواقع جواباً للو المقتضية لانتفاء جوابه ويلزم ان يكون قائل البيت غير طالب لقائل وطالبه (قوله ولهذا القاعدة أيضاً بطل قول بعضهم في فلما تبين له قال اعلم ان الله لي كل شيء تقديره ان فاعل تبين ضمير راجع الى المصدر المفهوم من أن وصلت بناء على أن تبين واعلم قد تنزهاه) كأنه يريد به بعضهم الزمخشري فانه قال في الكشف وقائل تبين مضمير تقديره فلما تبين له ان الله على كل شيء قد ير قال اعلم ان الله على كل شيء قد ير فحذف من الاول دلالة الثاني عليه كما في قولهم ضرب بنى وضربت زيد اقال انما ازان في قوله فحذف من الاول أي اسقط من اللفظ وجعل موضعه الضمير وهذا على قانون البصريين في باب التنازع وفي الشرح الظاهر ان هذا القول صحيح لا باطل فان لما رابط بين الجملتين الواقعتين بعدها وتبين جزء من الاولى وقال جزء من الثانية واعلم ان معمولات هذا الجزء الثاني فظهر ان بين تبين واعلم ارتباطاً بهذا الاعتبار كما كان الربط متحققاً في قوله تعالى وانهم لم يظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احداً (قوله على أنه لو صح لم يحسن حمل التبريل عليه لضعف الاضمار قبل الذكر في باب التنازع) في الشرح هذا ممنوع وقد ذكر المصنف قريياً في قوله تعالى لقد

تقطع بينكم وصل عندكم ما كنتم ترعون في من فتح بيننا ان بعضهم قال ان بين طرف والفادى شير راجع الى مصدر الفعل او الى لوصول لان ما نرى معكم شفعاءكم يدل على التهاجر وهو يسلم عدم التوصل الى ما كنتم ترعون على ان الفاعل تنازعاه قلت في التنازع يكون لا يشترط قبل الذكرو وهو مثل ما في هذا المحل مع انه لم يستغضه (قوله وقول بعض من عاصرناه) هو قاضي القضاة ابي الدين ابو شامة عبد الله بن عبد الرحمن بن قتيب الا تسمى المصري الشافعي ولد سنة سبع وتسعين وسبعمائة ولازم الشيخ ابا حيان اثني عشرة سنة الى ان قال ماتت اديم السماء انجى من ابن قتيب قال الشيخ قتيب لدين بن العراقي اخبرني الشيخ سراج الدين الباقيني انه سمع الشيخ ابا حيان يقول ذلك وناب في السلام بباب الفتوح عن القزويني ثم بعصر من ابن جماعة ثم وقع بينهما فاستمر مقصولا الى ان ولي قضاء القضاة بالديار المصرية اصرف ابن جماعة عنه ثم درس بالمشايبة بعد وفاة ابن جماعة كان رحمه الله كريما ولذلك اسامات وجد عليه دين توفي سنة تسع وستين وسبعمائة ودفن بترية قربها من الشاذلي (قوله وقول الفراء والزنجشري في قراءة بعضهم) قول هو بالرفع عطف على قول الهروي وبعضهم هو ابن السكيتي وعيسى بن همر وعبدارة الكشف وقرأ كلاهما على التأكيد لاسم ان وهو معرفة والتهوين عوض عن المضاف اليه يريد انا كذا فيها قلت هل يجوز ان يكون كلاهما قد عمل فيها قلت لا لان الظرف لا يعمل في الحال متقدمة كما يعمل في الظرف متقدمة ما تقول كل يوم لك ثوب ولا تقول فانه في الدار زيد انتهى وقال ابن مالك في تسميل الفوائد قد تكلم على كل ولا يستغنى بنية اصادفه بخلاف الفراء والزنجشري قال ابو حيان وهذا المذهب منقول عن الكوفيين وقد رده ابن مالك في شرحه للتسميل وهذا الذي منه الزنجشري اجازه الانخفاض اذ توسطت الحال نحو زيد قائما في الدار فيجوز تغريج الآية عليه على مذهبه والتشيل الذي ذكره ليس مطابقة المضاف الى الآية لان الحال فيه غير متوسطة وقد ذكر بعضهم ان المنع فيه اجماع من النحاة وقال ابن مالك والقول المرضي عندي ان كلا في القراءة المذكورة منصوب على الحال من التسمير المرفوع المنوي في ذهابها وهو العامل وقد تقدمت الحال عليه مع عدم تصرفه كما تقدمت في قراءة من قرأوا السموات مطويات بيمينه قال ابو حيان والذي اختاره ان كلا بدل من اسم ان لا كلا يتصرف فيها بالابتداء او نواسخه وغـير ذلك وكما قال انا كلاهما (قوله واحترزت بذلك الاول عن اجمع واخوانه فانه انما يكون كذا بعد كل نحو فوجد الملائكة كلهم اجمعون) في الشرح قد اسموا نواظره وقد قال الله تعالى فكذبوا فيها هم والغاوون وجمودا ليس اجمعون وقال تعالى حكاية ولا غوينهم اجمعين وقال في سورة الاعراف ثم لا صابنكم اجمعين وفي سورة وقال انا المنجوه هم اجمعين وقال ان جهنم اوعدهم اجمعين وقال لا ملائكة جهنم من الجنة والناس اجمعين فتبدأ كذا في هذه الآيات كلها بابا اجمعين دون الاتيان بكل في حالات اعراب الاسم الثلاث ومن الجيب خفاء مثل هذا على المصنف انتهى واقول من المصنف ان اجمع واخوانه لا يؤكدهم بجمعة مع الفاظ التأكيد لا بعد كل وهذا كلام صحيح ولا يريد ان لا يؤكدهم مطلقا لا بعد كل حتى يرد عليه فتجوز لا صابنكم اجمعين قال الرضى اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التأكيد المعنوي قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمع ثم اخوانه من اكنهين الى اية عشرين وان لم تقصد الجمع بين هذه الالفاظ ذلك الاقتصار على ايم اشئت ومن النفس الى اجمع لا يلزم ان يكون الاخير تابعا للتقدم بل لك ان تقدم العين من دون النفس وجمع ومتصرفاته واخوانه من دون كل هذه الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة (قوله الثاني التخصيص نحو غلام امرأة والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف فان غلام رجل من اخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما يتميز غلام زيد) في الشرح فبه نظر فان مقتضاه انه لو أطلق التخصيص ولم يرد به ما ذكره لدخل فيه التعريف وليس كذلك فان التخصيص في عرفهم تقليل الاشتراك العارض في المكرة نحو رجل صالح فهذا فيه تخصيص بخلاف زيد فانه في اصطلاحهم معرفة ولا يقل له محص انتهى واقول ان قول المصنف والمراد بالتخصيص الى آخره بيان للمعنى التخصيص في العرف ادلولاه لتوهم انه اسم لفهوم شامل لم يبلغ درجة التعريف ولما بانها ثم اعلم ان التخصيص يذكر في باب النعت مقابلا للتوضيح قال التفتازاني في مطوله وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في المنكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قلت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصه به بفرد من الافراد المتصفة بالعالم والموضح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف وقال السيد في حاشيته الظاهر انهم ارادوا الاشتراك المعنوي لان التقابل انما يتصور فيه بلا عمل كما في رجل عالم فلا يكون جارية في قولنا عين جارية صفة مخصصة وقد يتجهل فيجعل الاشتراك على ما هو اعم من المعنوي واللفظي ويجعل جارية مخصصة

مخصصة لانها قلت الاشتراك بان رفعت مقتضى الاشتراك اللفظي وعينت معنى واحدا فلم يبق في عين جارية الا الاشتراك
المعنوي بين افراد ذلك المعنى (قوله ولا يجتمع على الاسم تعريفاً) هما هنا تعريف الاضافة وتعريف الموصولة الا ان هذا
الموصول لما التزم دخول الاسم لكونه في صورة حرف التعريف وظهر اعراجه في ذلك الاسم كانت اضافته باضافة ذلك الاسم
وفي الشرح هذا ينقض بآي الموصولة المضافة الى معرفة فان تعريفاً على المشهور بصحتها باعتبار ما فيها من العهد واضافتها
معنوية قطعاً فتفيد التعريف في نحو جاءني أيهم أكرمته فيجتمع تعريفاً وقال الرضي وعندى أنه يجوز اضافة العلم مع بقاء
تعريفه اذ لا يجتمع اجتماع التعريفين اذ اختلفا (قوله وقول أي كبير * فانت به حوش الفؤاد مبطناً *) هذا صدر بيت
عجزه * سهد اذا ما نام ليل الهوجل * ويقع في بعض النسخ البيت تمامه وأبو كبير بالباء الموحدة هذلي من شعراء الجاهلية
وحوش الفؤاد بالحاء المهملة المضمومة والشين المعجمة حديد الفؤاد زكيه والمبطن الضامر البطن وهو وصف محمود في
الذكور والسهد بضم السين المهملة والهاء القليل النوم والهوجل الاحق واسناد النوم الى الليل اسناد مجازي (قوله
الا انه نقض هذا المعنى الثاني عندما تكلم على قوله وجاء ليل سكاو الشمس والقمر حسبنا) قد ذكرنا الكلام على ذلك
في أقسام العطف بما لا يريد عليه فليراجع هناك (قوله نالوا الصفة لفظاً عن ضمير الموصوف) انما قال لفظ الان آل قد يقال
انها خلف عن الضمير فهو موجود لفظاً لا معنى (قوله وقيل ويحتمل أن يكون منه ان رجلة الله قريب من الحسين) في
الكشاف وانما ذكر قريب على تأويل الرحمة بالرحم أو الترحم أولاً لانه صفة موصوف محذوف أي شيء قريب أم على تشبيهه
بفعل الذي بمعنى مفعول كما شبه ذلك به أو على انه رتبة المصدر الذي هو النقيض وهو صوت الحمل والرحل والضعيف وهو
صوت الارنب والذئب أولان تأنيث الرحمة غير حقيقي قال التفتازاني هذا خارج عن قانون النحاة لانهم لم يفرقوا في الاسناد
الى الضمير بين أن يكون المؤنث حقيقياً أو غير حقيقي ولا بين أن يكون المسند فعلاً أو صفة واعتراض صاحب التفسير بان
الوجه المذكور ليس بطرده ليس بقادح وهذه اوجه أخرى وهو أن يكون تذكير الضمير لا كتساب المرجع التذكير من
المضاف اليه كما ذكره في قوله تعالى ان مفاتيحه لينوا بالياء التثنية (قوله ويبيعه له ليل الساعة قريب) انما قال يبيعه دون
برده لان هذا الذي قيل مناسبه مرجحه وهي لا يلزم اطرافها حتى يكون تخلفها في موضع آخر فادحاً فيها (قوله واما قول
البحراني ان التذكير لا يكون التأنيث مجازياً فافهم) في الصحاح وقوله ان رجلة الله قريب من الحسين ولم يقل قريبة لانه
أراد بالرجلة الاحسان ولان ما يكون تأنيثه حقيقياً جاز تذكيره وفي الشرح ويمكن حمل كلامه على أن المؤنث غير الحقيقي
يذكر بالتأويل فيعود عليه ضمير المذكر كما كن عطفه العلة الثانية على الاولى قد ينبوع عن ما ذكرنا بعض نبوء (قوله ويحتمل أن
يكون الضمير للنار) يؤيده انه أقرب مذكور ويحتمل أن يكون عائداً الى الحفرة وما ذكره المصنف من كونه عائداً الى الشفاء
وانه أثبت لا كتسابه التأنيث من المضاف اليه حكاية الطبري عن بعض الناس قال ابن عطية وليس الامر كما ذكرنا لا يحتاج
في الآية الى هذه الصناعة الا لو لم يوجد معاد للضمير الا الشفاء واما ومعنا لفظ مؤنث يعود اليه الضمير ويقصد بالمعنى
المتكلم فيه فلا يحتاج الى تلك الصناعة انتهى قال أبو حيان ولا يحسن عوده الاعلى الشفاء لان كينونتهم على الشفاء هو أجد
جزئ الاسناد وانما جيء بالحفرة على سبيل الاضافة اليها ولم يكن محذوفاً عنه وحى بالنار للتخصيص وايضاً فالانقاذ من الشفاء
أبلغ من الانقاذ بالحفرة ومن البار لان الانقاذ منه فعود الضمير على الشفاء هو الظاهر من حيث اللفظ ومن حيث المعنى قوله
* وما حب الديار شغفن قلبي * هذا صدر بيت عجزه * ولكن حب من سكن الديارا * (قوله وتشرق بالقول الذي قد
اذعته) هذا خطاب لرجل لا يكتم ما يسمعه وشرق فلان بريقه اذا غص به واذعت القول أفشيتها والمعنى انك تشرف بالقول
الذي أفشيتها كما تشرق القناة بالدم ولا تشربه (قوله وهراده بالكناية عن الرجل الناقص كنعص ما الموصولة وبعمرو
الكناية عن الرجل المرید الا حذ ما ليس له كاخذ عمرو والواو في الخط) في الشرح ليس المراد الكناية وانما المراد تشبيهه الصديق
بالمأمور بتجنبه بما الموصولة في الاتصاف بالنقص والحذر من الشخص الذي يكون شبيهاً به مروفي الترييد وأنخذ ما ليس له
(قوله انه من باب قطعت بهض أصابه) هذا قول قول أبي الفتح وقوله لان المضاف بيان لرد ابن مالك على قول أبي الفتح (قوله
أي يوم مررتني الى آخره) تقدم الكلام عليه في أي لكن المصنف أنشده هالكم ترعني وأنشده هالكم تسوءني (قوله لا يقال
يدل على انها شرطية ان الجملة المنفية اذا استؤنفت ولم تربط بالاولى فسد المعنى) هذا تعرض من المصنف لنفي ما يدل على انها

شرطية بعد تعرضه ان في انما شرطية (قوله أي مررتني غيره قدر) هذا بيان معنى الكلام على كون جملة لم ترعني حالا مقدره
ولو قدمه على قوله أو معطوفة لكان أحسن (قوله ومن روى ثلاثة بالرفع فالحالية مخدعة لعدم الرباط) في الشرح قد أسلفنا
في فصل أي عند الكلام على هذا البيت ان الرباط يحصل بتقدير ضمير أي صدود ذلك (قوله ستم ليلى) في الشرح لا معنى
لأنشأه هذا البيت والكلام عليه هذا لأنه يصح ان يذكر ما يكتب به الاسم بالاضافة وهذا ما يكتب به الاسم بالاضافة في
البيت ما لم يكن قبلها وأقول بعد تسليم انه لم يكتب به الاسم بالاضافة في البيت ما لم يكن قبلها انما تكلم عليه على حصيل
الاستطراد المناسبة له وهو قوله تعالى وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون (قوله والى هذا يشير قول بعض
المفسرين لا على سلك باب الصدور الى آخره) هذا البعض هو الشيخ أمين الدين العروضي الخليل وقد ذكر المصنف عنه مثله
في النوع الثامن من الجهة السادسة من الباب الخامس ورد عليه والاغراء في قوله عليك باب الصدور والتقدير
في قوله وإياك ان ترضى وفي الشرح فان قلت قوله يمين قولي الى آخره لا يصح أن يكون خبرا عن المبتدأ أين المعطوف
أحدهما على الآخر من قوله فرغ أبو من ثم خفض من مل ولا خبر عن أحدهما أما الأول فله عدم المطابقة اذ لم يقل يمينان
وأما الثاني فلا شتمال الجملة على قيد لا يصح تعلقه بكل منهما وذلك لان رفع أبو من لا يبين قوله مفر يا ويحذرا وانما يبين
قوله مفر يا فقط وخفض من مل أيضا لا يبين في الحالتين وانما يبين في حالة التخيير فكيف السبيل الى تصحيح الكلام
قلت السبيل اليه ان يجعل قوله مفر يا ويحذرا قيد المحذوف لا لئلا يورى ويجعل بين قولي بلا قيد خبرا عن أحدهما وخبر
الآخر محذوف والتقدير على أن يكون المحذوف من الثاني مثالا لرفع أبو من يمين قولي وخفض من مل كذلك هما يمينان
قولي مفر يا ويحذرا وأقول لا حاجة الى هذا التكلف بل هو خبر عن المبتدأ أين المعطوف أحدهما على الآخر والتقدير
في تبين عائد اليهما باعتبار المذكور وتحصل المطابقة بهذا الاعتبار (قوله كان إيانا الى آخره) إيانا هنا جبل بعينه والمشهور
كان ثبيرا وهو جبل بكة والعرايين جمع عرين وهو الأنف وقال لا كثرون معظم الأنف وهو هنا استعارة لأوائل المطر شبت
بالأنف في التقدم اذ الأنف متقدم الوجوه وأوائل المطر متقدم ما يأتي بعدها والجداد بكسر الميم وحذرة وبالجمجمة كساء
مخطط والمزمل بفتح الميم الثانية المتلف في الثياب (قوله والعاشرا لاعراب نحو هذه خمسة عشر زيد فيمن أعربه وألا كثر
البناء) اعلم انه يجوز في العدد المركب غير اثني عشرة واثني عشر ان يضاف الى مستحق المعدود يستغنى عن التمييز وهذه
أحد عشر زيد ويجب عند البصريين بقاء البناء في الجزأين وحكي سيبويه الأعراب في آخر الثاني كافي بعليك وحكي
الكوفيون اضافة الأول الى الثاني كافي عند اللاد في الشرح لا ينبغي ذكر ذلك في هذه الامور لان خمسة عشر عند من
يضيفه معرب مطلقا سواء أضيف الى معرب أو مبني تقول هذه خمسة عشر يضم اراء على انها حركة اعراب مع ان المضاف
اليه مبني (قوله وقالت تى يحنل عليك الى آخره) في الصحاح اعتله اذا حننى عليه وتذرب بالذال المجبة وفتح الراء مضارع ذرب
بكسر هاء أي احتداسانه (قوله ولا بد عندى من تقدير عليك مدلولها بالمد كورة وتكون طالما من الضمير اية تقديرها
ففيها ما لم يفده الفعل) كل من يتقيدو يفيد بطالب الفعل أنه فاعل له على سبيل التنازع وفاعل لم يفده ضمير مستتر عائد على
الضمير العائد على الاعتلال وانما لم يجعل فاعل كل من يتقيدو يفيد مستترا فيه عائد على الضمير وفاعل لم يفده الفعل لان
المعروف ان الحال قيد لعاملها لا لصاحبها انهم يصح هذا اذا أريد التقييد الوصفى المعنوى لان الحال وصف لصاحبها في المعنى
وفي الشرح لا حاجة الى هذا الذي ذكرناه لا بد منه عنده فان الضمير النائب عن الفاعل راجع الى المصدر المعهود أى
الاعتلال وقد صرح به المصنف معر فأنقذا فاد المصدر فائدة لم يفدها الفعل ضرورة انه انما يدل على مصدر نكرة والنائب
هنا مصدر معرف معهود وقد قال المصنف في توضيحه على الالفية المعنى ويعتدل الاعتلال المعهود أو اعتلال ثم خصصه
بعليك أخرى محذوفة للدليل كما تحذف الصفات بخور الامرين ولم يجعل أحدهما متعينا لا بد منه وهذا الذي قاله في التوضيح
هو الحق انتهى وأقول بعد تسليم ان اللام في الاعتلال الذى قدره المصنف في المعنى لا يهدد للجنس معهود اللام هو المصدر
المفهوم من الفعل فلا بد من تقدير عليك ليفيد المصدر ما لم يفده الفعل وأما اللام في الاعتلال الذى قدره المصنف في التوضيح
فهو هذه الاعتلال المعهود بين التكلم والمخاطب وهو يفيد ما لم يفده الفعل فظهر الفرق بين المعهودين وان أحدهما
يحتاج الى متعاقب لينفذ غيره أو فاده الفعل بخلاف الآخر (قوله أو الى ما كتم ترعون على ان الله علي تنازعا) في الشرح
وتضريح التزليل على هذا لوجه لا يليق بانه منف فلهذا لا اقرار عليه فانه معترف بضعفه كما هو قريب في قوله تعالى فلما

نبين له قال أعلم ان الله على كل شيء قدير وأقول هذا القول حكاه المصنف هنا عن غيره ويكفي من المصنف في عدم تقريره
 اعترافه فيما صرح به (قوله أهم بأمر يلزم الى آخره) في الصحاح وجمعت بالشئ أهم ما إذا أردته والجزم الضبط والاختصاص
 بالاحتياط والعير بفتح العين المهملة وسكون المثناة التحتية الحمار الوحشي والاهلي أيضا والنون بفتح النون والزاى
 الوثوب على الاثنى للضرب (قوله فيمن فح مثلا) هو من عدا حزة والكسائي وأبا بكر والحسن وابن أبي اسحق والاعمش ويؤيد
 تخريج المصنف لهذه القراءة قراءة الرفع لان مثلا في كل منهما صفة ملحق (قوله وقراءة بعض السلف) هي قراءة مجاهد
 والجدرى وابن أبي اسحق ويؤيد تخريج المصنف لقراءة الرفع لان مثلا في كل منهما فاعل يصيبكم وقيل مثل فيها منصوب على انه
 نعمت مصدر محذوف والفاعل ضمير يفسر سياق الكلام وهو ضمير المذهب (قوله وزعم ابن مالك ان ذلك لا يكون في مثل
 لما لفتهم اللهم انت بانهم اتشنى وتجمع) اعترض على ابن مالك بان يوم وحيز وساعة اذا اضيفت الى الجملة تبنى مع انها تشنى وتجمع ولعل
 المصنف لاجل هذا قال وزعم وأجيب بان الكلام الاثنى فيما بنى لكونه مبهما أضيف الى مبنى لا لكونه ظرفا أضيف
 الى جملة (قوله كما قيل بروسروم) بفتح الموحدة وسر بفتح السين المهملة ونم بفتح النون والكل بالتنوين وتشديد الهمزة
 (قوله وما بيت الفرزدق فعنه أجوبة) بيت الفرزدق هو قوله فاصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذهبهم قريش واذ ما مثلهم
 بشر وأجوبته قيل شاذ وهو قول سيديويه وقيل لم يعرف الفرزدق شرط اعمال ما عند الجازين لانه تميمي وقيل مثلهم حال
 والخبر محذوف أى فى الوجود (قوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت) تقدم الكلام عليه في غير فان قيل ليس هذا من قبيل
 الاضافة الى المبنى اذا المعنى غير نطق حمامة أجيب بان المضاف اليه هنا جملة مصدرية بحرف مصدرى فيكون مبنيا غاية الامر
 انه فى تأويل مفرده عرب (قوله على حين عاتبت الى آخره) الصواب كسر الصاد المهملة الميل الى الجهة والفترة والصحوة
 الافاقه من السكر والوازع المانع (قوله أو بناء عارضا كقوله لا جت ذن منهن الى آخره) بناء الفعل المضارع لاجل اتصاله
 بنون الانثى عارض على اعرابه لمشابهة الاسم واعرابه لمشابهة الاسم عارض على ذاته لكونه مبنى الاصل والتحكم بتكاف
 الحظم وعلى معنى فى كقوله تعالى على حين غفلة ويستهمين بمعنى تصبين كيتسحيب بمعنى يحيب أو بمعنى بطلين الصبوة (قوله
 اذا قلت الى آخره) يقال سلاه وسلا عنه اذا نسيه وتركه ويهيج بفتح حرف المضارعة يشير والصاريع مهم المستوى مطلع
 الشمس اذا استوى الليل والنهار وتطلع بتشديد الطاء المهملة (قوله ألم تعلم يا عمر ك الله الى آخره) فى الشرح وعمر ك الله
 بفتح الراء منصوب على انه مفعول مطلق وهو مصدر محذوف الزوائد الاصل تعميرك الله والاسم الشريف امام منصوب
 على اسقاط الخافض كما كان منصوبا على ذلك مع فعله فى عمرتك الله والمعنى ذكرتك بالله تذكيرا يعمر قلبك ولا يخلو امنه
 وحقيقته عمرت قلبك بتذكير الله ثم حذف القلب والتذكير والباء وقيل عمرتك الله وامام رفوع على ما حكاه المازني عن بعض
 العرب ووجهه ان المصدر أضيف الى مفعوله فارفع الاسم الشريف لانه فاعل واخرى بفتح الهمزة والزاى مضارع خرى
 بكسر الزاى أى ذل وهان ويجوز فيه ضم الهمزة على انه مضارع اخراه الله والمملق الفقير (قوله أنا فى أبيت اللعن الى
 آخره) قول العرب أبيت اللعن دعاء للحفاط بان يجعله الله أيبا للعن بان يكون شريف النفس على الهمزة وفى الصحاح
 اشتكت مسامعه صمت وضافت ومنه قول الشاعر وتلك التى تستك منها المسامع والرابع بالراء والعين المهملتين اسم فاعل
 من راعه يروعه أقرعه (قوله ولا تحبب الاردى فتردى مع الردى) هذا مجزئيت صدره اذا كنت فى قوم فصاحب خيارهم
 وقبله عن المرنى لانسلا وسل عن قرينه فكل قرين بالمقارن يقتدى (قوله وفى البيت اشكال لوسأل السائل عنه لكان أولى
 وهو اضافة مقاله الى ان قد قلت فانه فى التقدير مقالة قولك ولا يضاف الشئ الى نفسه) فى الشرح لا اشكال فان هذا من
 اضافة الاعم الى الاخص وذلك لان مقالة اعم من المصدر المسبوك من ان وصلتها وهذه الاضافة هى المعروفة عندهم
 باضافة الايمان كشجر أراك أى مقالة هى قولك سوف اناله وأقول بل هو فى الصورة مشكل لانه بحسب الظاهر من اضافة
 الشئ الى نفسه وهى غير جائزة وجوابه هو جواب ماورد على قولهم لا يضاف الشئ الى نفسه من نحو كل الدراهم وزيد نفسه
 وهوانه ليس من اضافة الشئ الى نفسه بل من اضافة الاعم الى الاخص (قوله وقد يكون الشاعر انما قال مقالة ان باثبات
 التنوين ونقل حركة الهمزة فاشبهه الناس بحقيقة افاضطر والى حذف التنوين) فى الشرح هذا عجيب يلزم من فتح باب
 المطرق الى القدح فى كل ما يستدل به بان يقال انما قال كذا ولكن حرف نقيض كذا وارتكاب ذلك أمر شنيع وأقول لا يلزم

من فتح بابه القدر في كل ما يستدل به وانما يلزم منه القدر في كل ما ورد على خلاف الاصل والقواعد وليس ارث كتاب ذلك فيه بشيخ في الامور التي لا يكون الفعل معها الا قاصرا (قوله أحدها كونه على فعل بالضم كطرف وشرف) يريد بالضم ضم العين بطريق الاصل فلا يرد عليه نحو قلته وطلته عند سيبويه فان أصله بالفتح فلما سكن آخره لاجل الضمة يروى حذف عينه حول الى فعل بالضم ثم نقلت حركة عينه الى فائه ليعلم ان عينه التي حذفنا واو وأما على قول ابن الحاجب ان الضم في نحو ذلك ليس محولا من العين الى الفاء بل واقع في الغاء ابتداء لبيان ينافي الواو فلا حاجة الى تقييد الضم بكونه بطريق الاصل (قوله وسمع رحبتكم الطاعة وان بشر اطع الجين ولا ثالث لهما) في الصحاح عن الخليل انه لم يجز في الصحيح فعل بضم العين متعدية بغيره يعني غير رحب وفي القاموس ورحبكم الدخول في طاعته ككرم يعني وسمعكم شاذ لان فعل ليست متعدية الا ان أباعلى حكى عن هذيل تعديتها انتهى والذي سمع منه الثاني هو على بن أبي طالب رضي الله عنه وأما الاول ففي الصحاح قال الخليل قال نصر بن سيار رحبكم الدخول في طاعة الكرماني أي أوسعكم (قوله والثالث كونه على فعل) بالفتح أو فعل بالكسر ووضعهما على فعل يعني ولا يكون لهما وصف على غيره فلا يرد النقص به لان وصفه جاء ايضا على فاعل كعالم (قوله وانما حقيقة المطاوعة ان يدل أحد النعمان على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير) الضمير البارز في فاعله عالم الى الآخر وفي الشرح ينفذ ضربت زيد اذ الضمير الايلام على رأي المصنف كما ينبغي في أوائل المطاوعة التي أوردناها مقدمة للكلام في الحذف من الباب الخامس فكان حقه ان يقول ان يدل أحد الفعلين المتلافيين في الاشياء متاف فيخرج مثل هذا وأقول انما لم يذكر المصنف هذا التبدل ليرته مع ان مقصوده اخراج نحو استخبرته فان خبر في من المطاوعة وذلك يحصل بدون هذا القيد وهذا قد فسر بعضهم المطاوعة بحصول الاثر من تعاقب الفعل المتعدي بغيره فالتاثير اذا قلت كسرته فالخاصل له الكسر (قوله يجرح في عراقيم انصلي) هذا آخر بيت وهو وان تعذر بالحمل من ذوى ضرورتها الى الضيف يجرح في عراقيم انصلي وفاعل تعذر ضمير النافذة والحمل انقطاع الماروم من معنى عن والمراد بذي ضرورتها البهائم والعراقيب جمع عرقوب بضم العين المهملة وهو من الدابة في رجلاه اعزلة الركبة في يديها والمعنى ان تعذر الماقد عن قلة البهائم يبيوسة الارض وقلة المطر أضمرها للضعيف (قوله فانما ضمنت معنى ولا تنب) هذا شروع في نشر ما ألله من الامثلة الى الترتيب (قوله ويثبت) هو من عاث الذنوب بالعين المهملة والمثناة اذا أمسد وقد وقع في كثير من النسخ بيت من غير مثناة تعمية بعد العين وهو محتمل لان يكون أصله يعيث فلما جزم لكونه تفسيرا للجزوم حذف المثناة الضمنية منه لانهما الساكنين وبقيت المثناة على جزمها والعين على كسرها ولان يكون أصله يعثوا من عثا اذا أفسد فجزم بحذف آخره وبقيت المثناة على ضمها والعين على سكونها (قوله والستة الباقية) ان يدل على حجية هي هذه وما عطفه عليه المصنف وسواء كرمه على أم لم يذكر وهو الرابع والسادس (قوله كنحس في الصحاح) نحس الشيء بالكسر نحس نحسا فهو نحس ونحس ايضا (قوله كدعج وكل وشنب) الدعج شدة سواد العين مع سعتها والكحل ان يعالج حقن العينين سوادا مثل التكميل وفي الصحاح والشنب حدة في الاسنان ويقال يردو عذوبة وفي القاموس الشنب ما ورقة وبردو عذوبة في الاسنان أو نقط بيض أو حدة الانياب التي تراها كالنشار (قوله ضيمته) هي عجة فئنة تحتية ما يعيش منه الانسان وان كان حرفة كذا في شرح فصيح ثعالب (قوله تجاوزت احراسا الهامعشرا) هذا صدر بيت من معلقة امرئ القيس عجزه على حراسا لو يسرون مقنلى والاحراس جمع حارس كساحب والحناب أو جمع حرس كجمل واجمال وحرس جمع حارس كدم جمع نادم والمعشر القوم والحراس جمع حرس ككرام جمع كريم وقد جاء فعله من باب شرب ومن باب علم ويسرون بالسين المهملة من الاضداد يعني يظهرون أو بمعنى ينفون ويروى بالهمزة ومعناه يظهرون لا غير والمقتل هنا بمعنى القتل ولو امام صدرية في محل جر على البدل من الضمير الجور رب على وأما امتناعية وجواب المحذوف أي لو يسرون قتلى اسرهم (قوله بينا نعانقه السكاة الى آخره) السكاة بضم السين جمع كمي وهو الشجاع المتكلم في سلاحه والروغ بالراء والسين المهملة مصدر راع أي مال عن الشيء وحاد عنه واتج بالمثناة الفوقية والهاء المهملة قدر وخزى به مزة في آخره فعيل من الجزاء وهي الاقدام والسلفع بسين مهملة فلام ساكنة فناء مفتوحة فعين مهملة الجسور في الامور التي يتعدى بها العمل القاصر (قوله ربنا امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين) في الكشف اثنتين امانتين واحيائتين أو موتيتين وحياتين وأراد بالامانتين خلقهم أمواتا أولا وامانهم عند انقضاء اجلهم وبالحياتين الاحياء

الاحياء الاولى واحياء البعث وناهيك تفسير ذلك قوله تعالى وكنتم أمواتا فاحياكم ثم يميتكم ويحييكم وكذا من ابن عباس
فان قالت كيف يصح ان يسمى خلقهم أمواتا مائة قلت كما صح ان يقول سبحانه من صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل
وقولك للبعوضة ضيق فم الركية ووسع أسفلها وليس ثم نقل من كبر الى صغر ولا من صغر الى كبر ولا من ضيق الى سعة ولا من
سعة الى ضيق وانما أردت الانشاء على تلك الصفة والسبب في صحة ان الصغر والكبر جائزان على المصنوع الواحد من غير
ترجيح لاحدهما وكذلك الضيق والسعة فاذا اختار الصانع أحد الجائزين وهو ممكن منهما على السواء فقد صرف المصنوع
عن الجائز الآخر فجعل صرفه كمنقلبه منه ومن جعل الاماتتين التي بعد حياة الدنيا والتي بعد حياة القبر لزمه اثبات ثلاثة
احياء وهو خلاف ما في القرآن الا ان يتحمل فيجعل احدهما غير معتد به أو يزعم ان الله يحييهم في القبور وتسقر بهم تلك
الحياة فلا يموتون بعدها ويعددهم في المستندين من الصعقة في قوله الا من شاء الله (قوله وأعطيت به ديناراً) في الصحاح أعطاه
مالاً يعطيه اعطاء والاسم العطاء وأصله عطاء وبالواو لانه من عطوت الشيء تناولته باليد والمعطاة المناولة (قوله والثاني
أنف المفاعلة) انما كان فاعل متعديادون تفاعل لان وضع فاعل لنسبة الفعل الى الفاعل المتعلق به غير مع ان الغير أيضاً متعلق
بذلك ووضع تفاعل لنسبته الى المشتركين فيه من غير قصد الى تعلقه (قوله والرابع صوغه على استفعال للطلب أو النسبة
لشيء كما استخرجت المسال واستحسن زيد واستجبحت الظلم) المثال الاول للطلب لان معنى استخرجت المسال طلبت خروجه
والمثالان الآخران للنسبة لان معناه نسبة الحسن الى زيد والقبح الى الظلم (قوله وأما قول أكثرهم ان استغفر من باب
اختار فردود) يعني بباب اختار كل فعل تعدى الى اثنين أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر وهو مقصور على السماع والذي
سمع فيه هو اختار واستغفر وأمر وسعى وكفى ودعا وزوج ووجه رد المصنف لقول الأكثر ان صوغ الفعل على استفعال من
الامور التي يتعدى بها الفعل حتى اذا كان متعدي الى واحد تعدى الى اثنين وغفر متعدي الى واحد فاذا صبح على استفعال تعدى
الى اثنين فلا يكون من باب اختار (قوله وقد اجتمعت التعدية بالباء وبالتضعيف في قوله تعالى نزل عليك الكتاب بالحق
مصدقاً لما بين يديه وأنزل التوراة والانجيل من قبل هدى للباس) هكذا وقع في النسخ وهو سبق فلم والصواب وقد اجتمعت
التعدية بالهمزة وبالتضعيف أما أولاً فلانه لم يجمع في هذه الآية وأما ثانياً فلانه لم يذكّر التعدية بالحرف المفروضة وأما ثالثاً
فلان بالحق في محل نصب على الحال لا على المفعولية وصاحب الحال الكتاب ومصدقاً ما حال ثانية أو بدل من موضع بالحق
أو حال من الضمير المستتر فيه وأما رابعاً فلان قوله وزعم الزمخشري ان بين التعديتين فرقا الى آخره انما هو التعدية بالهمزة
والتعدية بالتضعيف (قوله ويشكل على الزمخشري قوله تعالى وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القرآن جلة واحدة ففقرن نزل
بجملة واحدة) أوجب بان الزمخشري انما يحمل نزل على التدرج عند عدم القرينة الدالة على خلافه وهنا قرينة وهي قوله
تعالى جملة واحدة قال في الكشف عن الكلام على هذه الآية نزل ههنا بمعنى أنزل لا غير تكبر بمعنى أخبر والا كان متداً فاعا
وعند الكلام على قوله تعالى وما نزل الا بأمر ربك والتزل على معنيين معنى التزل على مهل ومعنى التزل على الاطلاق لانه
مطاوع نزل ونزل يكون بمعنى أنزل وبمعنى التدرج واللافتق بهذا المعنى هو التزل على مهل والمراد ان نزولنا في الاحايين
وقتا غلب وقت ليس الا بأمر الله تعالى وعلى ما يراه صواباً وحكمة (قوله وظاهر قول سيديو به انه سماه مطلقاً) في الشرح
ليس مراده ما مرأع من القاصر والمتعدى الى واحد والمتعدى الى اثنين وانما يريد القاصر والمتعدى الى واحد فان
الثالث لم يسمع كما قدمه فكان حقه ان يذكر قول سيديو به أولاً (قوله كما عسل الطريق الثعلب) هذا آخر بيت وهو لدن
يمزج الكف يعسل منه فيه كما عسل الطريق الثعلب وقد تقدم الكلام عليه (قوله وترغبون ان تنكحوهن) أي في ان أو عن
ان على خلاف في ذلك بين المفسرين قال المصنف في أوضح المسالك اشترط ابن مالك في ان وان آمن اللبس فنع الحذف في نحو
رغبتم ان أفعل أو عن أن يفعل لاشكال المراد بعد الحذف ويشكل عليه وترغبون أن تنكحوهن بحذف الحرف مع ان
المفسرين اختلفوا في المراد اه وقال في الخاتمة التي تكلم فيها على الحذف في الباب الخامس مجيباً عن هذا الاشكال
وأما وترغبون أن تنكحوهن فاعلموا حذف الجار فيها القرينة وان اختلف العلماء في المقدرين الحرفين في الآية لاختلف فهم
في سبب نزولها فالخلاف في القرينة اه (قوله ويرغب أن ينبنى الخ) المعنى جع معاً بفتح الميم وهي كسب الشرف
والصنيع بفتح الصاد وبمئنة تحمسة بعد النون فعل القبيح تقول صنع به صنيعاً قبيحاً أي فعل والصنع بضم الصاد مصدر قولك

صنع اليه معروفًا كذا في الصحاح والالام جمع الالام من قولك اثم الرجل فهو اثم أي ذنبه الاصل شمع النفس (قوله ولا يجوز أن يقدّر في ما عا في أو عن للتناقض) فان قلت باز أن يقدّر في ما في أو عن ولا تناقض لاختلاف الزمان بان يراد يرغب الأول وقت غير وقت يرغب الثاني أجيب بان المراد في كل من هذين الفعلين الاستمرار فالتناقض لازم (قوله نعو قولهم لا أبوك) أصل لا أبوك لله ذاك حذف حرف الجر وفي محله ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه (قوله وان هذه أمتهم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون) هكذا وقع في بعض النسخ والتلاوة انما هي فانقول لان هذه الآية في سورة المؤمنين وهي فيها كذلك والتي في سورة الانبياء ان هذه أمتهم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون بكسر هـ وان وبدون واو قبلها (قوله ولا يجوز تقدم منصوب الفعل عليه اذا كان ان وصاتها) على المصنف ذلك في النوع الثاني عشر من الجهة السادسة من الباب الخامس بالاتباس بان التي بمعنى اعمى (قوله وان يرين ان كسى الجوارى الخ) هذا البيت لا في ناله الخارجى وقبله لقد زاد الحياة الى حيا * بناتى انهن من الضعاف احذر ان يرين البؤس بعدى * وان يشر بن رقا غير صاف وبعده ولولا هن قد سوت مهرى * وفي الرجن للضعفاء كاف والرنق بفتح الزون مصدر رنق الماء بكسر هـ اذا تكدر وسكن الشاعر النون للضرورة والجفاف جمع عفاة وهي الهزيلة وفي الشرح والكرم بفتح الكاف وكسر الراء المراد به هنا الكرام يقال رجل كرم وقوم كرم وامرأة كرم ونساء كرم اه وفي الصحاح ويقال رجل كرم وامرأة كرم ونسوة كرم وأنشد البيت وضبطه المصنف في ذلك كله بالفتح (قوله وأركب في الروع خيفاً له الخ) الخيفان بباء مبهمة مفتوحة فتنة تحية ساكنة فناء الجواد اذا صارت فيه مخلوط مختلفة بياض وصفه ولو احدى خيفة له شبه به الفرس الجواد في خفته وصفه كذا في الصحاح وقد عاب الاصمعي على امرئ القيس هذا الوصف ويال ان الشاعر اذا غطى وجهه الفرس فذلك هو الغم الذي يكره في الخيل كما ان السفا هو بفتح المهملة وبالياء واو قصر قصرته من الناصية مذموم فيها والجيد الاعتدال وقال ابن حبيب امرئ القيس ألم بالخيول من الاصمعي وقال ابن بشر الا تملأ من امرئ القيس نخاس عن الغم بقوله منتشر لان الغم انما هو تكاثف شعرات الناصية واجتماعها على وجه الفرس حتى يغطي العين وانتشار الشعر تفرقه وفي الشرح وقضية هذا ان يكون السقف هو شعر ناصية الفرس وفي الصحاح ويبره والاصمعي من الخيل الاشيب الناصية ومقتضاه ان السقف شيب الناصية اه وأقول لان سلم ان السقف في البيت ما وذم الاصمعي بالاشيب الناصية من الخيل وانما هو جمع سعة بالضمريك وهو غصن الخيل استعملت في الصحاح والسقف بالتحريك غصن الخيل والجمع سفف (قوله يقال شتره فشر) كما يقال ترمه فترم وثله فثلم الافعال بفتح لامين واللامزة بكسر هـ

في الباب الخامس من الكتاب في ذكر البهات التي يدخل الاستمرار على العرب من جهة الباطن

(قوله لا يبعد الله الخ) هذا البيت للفرس وهو مدرج آخر صدره للام من انارات والتاب مصدر تاب ذاعزم وشعر وانارات جمع غارة اسم للغارة والخيول لانه من فرق مقدمة واب وميمنة وميسر ذومانة (قوله فقلت حتى أعرف ماء الساقلة فنظرنا فاذا هو الذي الخلق) في الشرح الذي اتوهم ان المصنف قد التزمكيت على أي حيوان لما كان بينهما من المناقشة فأورد كلامه على وجهه يحتمل عود التزمير من قوله فذا هو السبي الخلق الى الخلق أو الى أي حيوان إشارة الى ما ينسب الى كثير من المذاريبة من سوء الخلق على ان الذي في الصحاح الخلق الضيق الخيل وفي القاموس حدثك كئيب الضيق الخيل والضعيف وكز برج السبي الخلق الثقيل الروح (قوله فقلت هو معطوف على شيء متوهم اذ المعنى ليس بكثير غنمة فاستعظم ذلك) في الشرح يحتمل وجه آخر وهو ان يكون معطوفاً على بنكهة ذي قربي وثم مصاف حذف الدلالة ما تقدم عليه والتقدير ولا بنكهة - فقلدوا بني ان هذا لم يدوح لا بكثير غنمة بنكهة قريبله ولا بنكهة شخص متصعب بسوء الخلق اذهى صفته نقص من صاحبها يقتضى أن لا يشغرها بسوء الكمال فقهه وانما بكثير الغنمة بالاشراف وأهل الكمال هذا اذا كان الخلد هو السبي الخلق واما ان كان الضعيف كما في القاموس اتجه المعنى انجها قويا وأقول هذا التقدير يقتضى ان المراد بالبنكهة الاسر والذي في الصحاح ونكهة السلطان عقوبة بنكهة نكاح ونكهة بالغ في عقوبته وكذلك يقال في القتال انهم كوا وجه القوم يعني اجهدوهم أي ابناو اجهدوهم اه ولا يخفى بعد ما في الشرح على تقدير ان الخلق هو السبي الخلق (قوله واما قراءة من قرأ يسجد له فيها بالقدوة والاحوال رجال) بفتح الباء والذي يسوع فيها ان يذكر انما على بعد ما حذف فانه انما ذكره في جملة

جملة أخرى غير التي حذف فيها هذا الكلام إشارة إلى السؤال يراد على تضمينه الكلام السابق من أنه لا يذ كر الفاعل بعد طيه
والجوابه أما تقرير السؤال فهو أن ذكر الفاعل بعد بناء الكلام على طيه جائز ليس يمتنع فإن قراءة يسبح بفتح الباء طوى
فيم اذ كر الفاعل حيث أتى الفعل للفعل ثم بعد ذلك ذكر وأما تقرير الجواب فهو أن المراد أن طى الفاعل من كلام ثم ذكره
فيه يمتنع وهذه القراءة ليست كذلك وإنما طوى ذكر الفاعل فيهما من كلام ثم ذكر بعد ذلك في كلام آخر لأن رجال في هذه
القراءة فاعل لفعل محذوف هو وفاعله جواب لسؤال مقدر (قوله وها أنا مودعون الله أمثلة) في الشرح وقع تطير هذا
التركيب في ديباجة الكتاب حيث قال وها أنا مودعون الله أمثلة (قوله وها أنا مودعون الله أمثلة) في الشرح وقع تطير هذا
ها التنبية على ضمير الرفع المنفصل مع أن خبره ليس اسم إشارة وقد صرح المصنف في حواشيه على التسهيل بشذوذ قول
الشاعر * أباحكم ها أنت نجم بجالد * يشير بذلك إلى أن قول صاحب التسهيل وأ كثر استعمال هـ مع ضمير
رفع منفصل أو اسم إشارة معترض بأن ظاهره أن الأخبار عن الضمير المذكور باسم الإشارة غير شرط وليس كذلك فإن تخلفه
انما يقع شاذاً (قوله نعم من قرأ تفعل وتشاء بالتاء لا بالنون فالعطف على أن تترك) في الكشف الذي قرأ بالتاء هو ابن أبي عملة
والمراد بفعله في أموالهم ما كان يأمرهم به من ترك النطقيف والجنس والامتناع بالحلال القليل عن الحرام الكثير وقبل
كان ينههم عن - حذف الدراهم والدنانير وتقطيعها وفي الانتصاف وعلى قراءة ابن أبي عملة بالخطاب يكون أن تفعل معطوفاً
على أن تترك وعلى المشهورة يمتنع لفساد المعنى وفي البحر وقرأ أبو عبد الرحمن وطلمة تفعل بالنون ما تشاء بالخطاب والعطف
في هذه القراءة أيضا على أن تترك والظاهر على هذه القراءة وعلى قراءة الخطاب فيهما أن الذي كان يشاؤه في أموالهم إبقاء
المكالم والميزان وقال سفيان الثوري كان يأمرهم بالزكاة (قوله والصواب تعلقه بالمولى لما فيه من معنى الولاية) في
الكشاف من ورائي بعده وقرأ ابن كثير من ورائي بالقصر وهذا الظرف لا يتعلق بحفت لفساد المعنى ولكن محذوف
أو معنى الولاية في المولى أي خفت فعل المولى وهو تبديلهم وسوء خلافهم من ورائي أو خفت لذين يرون الأمر من ورائي
(قوله وأما من قرأ خفت بفتح الخاء وتشديد الفاء وكسر التاء في متعلقة بالفعل المذكور) في الكشف وقرأ عثمان بن عفان
وشميد بن علي وعلى بن الحنفية خفت المولى من ورائي وهذا على معنيين أحدهما أن يكون ورائي بمعنى خافي وبعدي فيتملق
الظرف بالمولى أي قلوا وعجزوا عن إقامة أمر الدين فسأل ربه تقويتهم ومظاهرتهم - ثم يولي برزقه والثاني أن يكون ورائي
بمعنى قد أخطى فيتملق بخفت ويريد أنهم - ثم خفوا أقدامه ودرجوا ولم يبق منهم - ثم به تقوى واعتضاد وفي البحر وقرأ بها أيضاً زيد
ابن ثابت وابن عباس وسعيد بن العاصي والوايد بن مسلم لابن عاصم (قوله والصواب أن يضمن أماته معنى البتة) في الشرح
هذا عملاً لا حاجة إليه وذلك أنه يمكن تعليق الظرف بما في أماته من معنى الموت لا بالأماته نفسها والموت إما عدم الحياة عما من
شأنه الحياة أو وصف وجودي مصاد للحياة على الخلاف المعروف وعلى كل فامتداده ممكن ولا داعي إلى ذلك التكلف وأقول
الداعي إلى تضمين أماته معنى البتة موافقة قوله تعالى قال لكم لبثت يوماً أو بعض يوم قال بل لبثت مائة عام فإن
الظرف في ذلك كله متعلق باللبث (قوله وفائدة التضمين أن يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين يدل على ذلك أسماء الشرط
والاستفهام) وذلك أن كلاماً من أسماء الشرط يدل على معنى كلمتين حرف الشرط والاسم وكلاماً من أسماء الاستفهام يدل على
معنى كلمتين حرف الاستفهام والاسم وفي حاشية التتميز أني وحققيقة التضمين أن يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر
يناسبه وهو كثير في كلام العرب حتى قال ابن جني لو جمعت تضمينات العرب لاجتمعت مجلدات فإن قيل الفعل المذكور
أن كان في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل الآخر وان كان في معنى الآخر فلا دلالة على معناه الحقيقي وان كان فيهما الزم
الجمع بين الحقيقة والمجاز قلنا هو في معناه الحقيقي مع حذف حال ما أخذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية فقولنا
أحمد اليك فلاناً معناه أحده مني اليك حمده وقد يعكس كما يقال في يؤمنون بالغيب يعترفون به مؤمنين وأقول هذا عند من
لا يرى صحة إطلاق اللفظ على حقيقة ومجازه معاً كالزحشري وأما من يرى ذلك فله أن يمتنع رآه معتملاً فيهما ويمنع بطلان
اللازم والمسئلة ذات خلاف مشهور فإن قيل الحال المحذوفة في هذه الآية من الفعل الذي ليس بذكر أو من المذكور
أجيب بأن الظاهر أنهما من المذكور والتقدير ألبتة لله مائة عام عاتاً (قوله والصواب تعلقها بما تعلق به على وان على متعلقة
بكان محذوف منصوب على الحال من الضمير في يولد ويولد - بر كل) في الشرح إذا تعلق بكان الذي هو مفعلياً بهذه الغاية

فكف يمع كونه حالاً ومفعول الحال يجب أن يكون مقارناً للعامل فيها وليس السكون الممتد إلى تلك الغاية مقارناً وهل هو
الابتداء قولاً بزيادة سررا كبا إلى ند وأقول بل السكون إلى النظر الممتد إلى تلك الغاية التي هي ثم ويد لا يوجب للولد
أو تنصير هـ لانه مقارن المامل الذي هو يوا غايه الامر انه اسفر به مقارنه الى غايه وذلك لا يتدح في كونه مقارناله (قوله
تركته لوجاهل) تركت بكسر الميم انما خطا ب لا صراة وبادنار وانما من قولهم جددت الارض فهي مجودة اذا اصابها جود وهو
المبار الغزير والكرى النعاس وكرمان بكسر الكاف وقيل يفتحها أو أنكره الكرماني شارح البخاري قال نعم أ لم يصحط بانهما
وفي القاموس وكرمان وقد تكسر أوله بن اقليم بين فارس ومجبة ان والناسخ انما اس (قوله ولا يبع في معبيع لانه انما
يلغاه احد السبي) قيل لا يلزم ذلك لان المراد المعية الملائكة كافي واسلمت مع سليمان واسلامه امة آخر (قوله ولا بالسبي لان
صلة المصدر لا تقدم عليه) قال الرضي منقول ابن الحاجب ولا يتقدم معمول المصدر قبل لانه عند العمل مؤول يعرف
مصدرى مع الفعل والحرف المصدرى موصول ومعمول المصدرى في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول
الصلة لا يتقدم على الموصول هذا ما قلوه وانما لا ارى منعاً من تقدم معموله عليه اذا كان ظرفاً وشبهه نحو قولك انهم اررتي
من عدوك البراءة والملك الفرار وقال تعالى ولا تأخذكم بهما حرة وقال فلما منع معه السبي ومثله في كلامهم كثير وتندبر الفعل
في مثله تكاف وايس كل مؤول بشئ حكمه حكم ما أول به فلا منع من تأويله بالحرف المصدرى من جهة المعنى مع انه لا يلزمه
أحكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لانه في علمه والظرف وأخوه يكمنهم اربعة الفعل حتى انه يعمل بهما ما هو في
غايه البعد من العمل كعرف النقي في قوله تعالى ما أنت بنعمة ربك بمجنون أي انني بنعمة الله ونعمته عنك المجنون (قوله
السادس قوله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالته ذن المبادر ان حيث ظرف ممكن لانه المعروف في استعماله او برده ان المراد
انه تعالى يعلم المكان المستحق للرسالة لان العلم في المكان فهو من معمول به لا معمول فيه) في السرح تقدم هذا في حرف الساء
الموجلة في الكلام على حيث وقد أسلفنا هناك انه لو قيل بان المراد يعلم النضل الذي هو في مثل الرسالة لم يعد و قول قد أسلفنا
نحن أيضاً انه بعد لان فيه حذف المفعول والاسم الموصول وبمعنى صلاته من يرد ابل (قوله واما اداسر بان العلم يلقى به ذرا
منه فصره ن) بكسر الصاد وقرأ غيره بضمها وهما لغة ان بمعنى الامالة يقال صار به بصورة ويديره أماله (قوله لانه لا يمدى
فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل الى باب نلر) يعني وما الحق به من فقدو لم ونال لم يذكره هـ لانه ذكره في حرف العين
في على فاكتفى بذكره هـ لانه ذكره هنا (قوله فلا تحسبنهم بقاء في من ضم الباء) قد ربه لان من فتح الباء وقرأ بالمشاء الفوامة
في أول العمل ليست قراءته من هذا الباب لان الماعل المخاطب والمفعول غيره (قوله دع عنك نباضين في حجرة ته) هذا صدر
بيت لامرئ القيس تقدم الكلام عليه في عن (قوله وانما هي متعلقة بحسب) وهي للعامل وذلك ان المعنى ان ما لهم يعني
فيظن الجاهل بسبب تعنفهم عن المسئلة انهم أغنياء من المال لان عادة العني من المال ان يصف عن السؤال وجرا معمول
له بحرف السبب لانه قد شرط من شروط نصبه وهو اتحاد الفاعل لان فاعل يحسب الجاهل وفاعل المصنف المقر اولاً
معرف بالالف واللام والاكثر فيما كان كذلك من المفعول له ان يدخل عليه حرف السبب وانما عرف للدلالة على ان
التعنف وقع منهم مراراً حتى صار معهوداً وقبل من لا بداء الغاية أي من تعنفهم ابتداء محسبة الجاهل لانه لا يحسبهم
أغنياء غنياً تعنف وانما يحسبهم أغنياء غنى مال (قوله العاشر قوله تعالى في شرب منه فليس مني) ان الالف صاف وفي هذه
الآية دليل على ان الاستثناء اذا تعقب بجلا لا يعمى عوده على الاخيرة واعتزله امرأى من وجهين أحدهما ان الالف استثناء
اما ان يعود الى الجملة الاخيرة أو الى جميع الجمل وانحصارها بالاول لم يقل به أحد ولا يجتهد في الآية اقيام دليل من خارج دل
على ارادة الاولى الثاني ان يعود الاستثناء الى الجملة الاخيرة أو الى الكل حيث لم يقرن به ما يدل على خلافه (قوله وودده
بعضهم) هذا الرد في كلام القرافي والمراد بما قبل الغاية الحدث الواقع قبله او بذكره تكرره بنفسه بان يقع مرتين أو أكثر في
محل واحد كضربت زيداً الى ان مات أو تكرره بحسب أجزاء محله بان يقع مرة واحدة في محل ذي أجزاء منفصلة كسرت من
الكوفة الى البصرة وغسلت من الاصابع الى المرفق لان في كل جزء من المسافة سيرا ومن المتعسول غسلاً (قوله فالصواب
نفاق الى باسطة طواخذوقا) في التلويح وذهب بعضهم الى انه غاية للاستقاط وذكروا هذا الكلام تفسيرين أحدهما
ان صدر الكلام اذا كان مننا ولا لغاية كاليد فأنما اسم للمجموع الى الابط كان ذكر الغاية لاستقاط ما وراءها لانه

الحكم اليها لان الامتداد حاصل فيكون قوله الى المرافق متعلقا بقوله اغسلوا وغاية له اسكن لاجل اسقاط ما وراء المرافق
عن حكم الغسل والثاني انه غاية للاسقاط ويتعلق به كانه قيل اغسلوا ايديكم مسقطين الى المرافق فيخرج عن الاسقاط فيبقى
داخله تحت الغسل والاول اوجه اظهروا ان الجار والمجرور يتعلق بالفعل المذكور ولا فاضي الامام ههنا بحث وهو انه اذا
قرن بالكلام غاية او استثناء او شرط لا يعتبر بالمطابق ثم يخرج بالقييد عن الاطلاق بل يعتبر المطابق مع المقيد جملة واحدة
فالفعل مع الغاية كلام واحد لا يجب اليها الا لا يجب والاسقاط لانهم ماضيان فلا يشبهان الانصين والنص مع الغاية نص
واحد (قوله قلت وهذا ان سلم فلا بد من تقدير محذوف ايضا أي ومدوا الغسل الى المرافق) في الشرح ولا بد من شيء آخر
وهو ان يكون ايديكم مفعولا لفعل مضمر والتقدير واغسلوا اذ لو كانت متعلقة بالفعل المذكور في الآية من قوله فاغسلوا
وجرحكم لاستعمال المعنى وانما هو على هذا التقدير من عطف الجمل وحرف الغاية متعلق بالمحذوف واقول لا حاجة الى ما قدره
الشارح وما ذكره من استحالة المعنى بدون ايسر يصحح لان عطف الايدي على الوجوه بالواو لا يقتضي الجمع بينهما في
المفعولية لا غسلوا لا يتعلق باغسلوا المقيس بالوجه كما ظن الشارح (قوله ان امرأ القيس جرى الخ) امرؤ القيس هو ابن
سهم الكندي قال الاصمعي كان امرؤ القيس اذا غرق فاح منه ريح الكلب وذلك ان امه ماتت وهو رضيع فطلبوا من
يرضعه فلم يجدوا فارضوه بلب كلبه اه والمدي الغاية واعتاقه حبسه والحمام بالكسر قدر الموت كذا في الصحاح (قوله
وانما الى مدي متعلق بكون خاص منصوب على الحال أي طالبا الى مدي) في الشرح فيجوز ان يتعلق الى بكون خاص أي
جرى فاصدا الى مدي وتقدير المصنف طالبا فيه نظرا اذ لا يقال طلبت الى كذا ويقال قصدته وقصدت له وقصدت اليه ويجوز
ان يتعلق بجري على ان المعنى اراد الجري أو على ان جرى على معناه الحقيقي لكن بتقدير مضاف في الاخير أي دون قطع
المدي (قوله ينتوي التي فضلها الخ) ينتوي يقصد والموصول صفة الكعبة أو مكة ودعاهما متين والبنى اما بضم الباء الموحدة
جمع بنيه كخرفة واما بكسر هاء جمع بنية كقربة (قوله من قوله تعالى ولم يجعل له عوجا قيما) في تفسير البياض عوجا شيئا من
العوج باختم لال في اللفظ وتناف في المعنى وانحراف من الدعوة الى جناب الحق وهو في المعاني كالعوج في الاعيان قيما
مستقيما معتمدا لا افراط فيه ولا تفريط أو قيما بمصالح العباد فيكون وصفه بالتكميل بعد وصفه بالكمال أو على الكتب
السابقة يشهد بصحتها (قوله وترجت على من وقف من القراء على ألف التنوين) في عوجا وقفة لطيفة دفعا لهذا الوهم الذي
وقف من القراء كذلك هو حفض عن عاصم (قوله واما من الضمير المجرور باللام اذا أعيد الى الكتاب) لا الى مجرور على
ولا الى الضمير المجرور باللام اذا أعيد الى العبد لان سياق الآية في وصف الكتاب والتنويه بشأنه وذلك يقتضي كونه حالا
من الكتاب أو من ضميره لا من العبد أو ضميره (قوله لان الحال بالخبر أشبه) هذا تعميل لقوله لا يقال قد صرح ذلك في النعت
ومما يدل على ان الحال بالخبر أشبه من النعت انه لو حذف العامل في نحو جاء زيدرا كما انتظم من الحال وصاحبها مبتدأ وخبر
لانعت ومنعوت (قوله واما جنبا) فعطف على الحال لا حال هذا جواب عن قوله بل قد ثبت في الحال في نحو لا تقربوا الصلاة وأنتم
سكارى ثم قال ولا جنبا ومعنى كلام المصنف ان جنبا حال بطريق التبعية والعطف لا بطريق الاصاله والكلام انما هو في الحال
بطريق الاصاله (قوله الرابع عشر قول بعضهم في أحوى انه صفة اغشاء) الغشاء مخفف الغشاء ومشددها ما يقذف به السيل على
جانب الوادي من الحشيش والنبات والقماش وهو بضم القاف الشيء المجموع من أمكنة والحوثة سواد يضرب الى الخضرة
وقيل خضرة عليها سواد والاحوى الظبي الذي في ظهره خطان من سواد وبياض وفي الصحاح الحوة سمرة وقال الاعلم لون
يضرب الى السواد وقال أيضا الشديدا الخضرة التي تضرب الى السواد (قوله في من رفع جنات) الذي رفعها هو محمد بن أبي ليلى
والاعمش وأبو بكر في رواية عنه عن عاصم وأنكر أبو عبيد وأبو حاتم هذه القراءة قال أبو حاتم هي محال لان الجنات من الاعناب
لا تكون من النخل ولا يسوغ انكارها ولها وجه جيد في العربية وهو انهم ابتدأ خبره محذوف قدره النحاس ولهم وقدره أبو البقاء
ومن الكرم لقوله تعالى ومن النخل ووجهها الطبري على ان جنات عطف على فنون قال أبو البقاء ولا يجوز ذلك لان العنب
لا يخرج من النخل وقال المختبري بعد ان قال وقنوان رفع بالابتداء ومن النخل خبره ومن طلعها يدل منه كانه قيل وحاصلة
من طلع النخل قنوان ويجوز ان يكون الخبر محذوف لالة أخر جئا عليه تقديره ومخرجه من طلع النخل قنوان وقوله وجنات
من أعناب فيه وجهان أحدهما ان يراد ثم جنات من أعناب أي مع النخل والثاني ان يعطف على فنون على معنى وحاصلة

أو مخرجة من الخيل فنوان وجنات من أعقاب أي من نبات أعقاب قال التفتازاني أورد على الأول أنه لا دلالة فيه على أن
 الأعقاب والجنات من آثار القدرة ولا نفي في أنه لا يختص بلوجه الأول ولا بالجنات والأعقاب بل يجري في الخيل والنيران
 ويندفع بآثار ذلك مفوض إلى شهادة العقل ودلالة المقام وأورد على الثاني أنه يؤول إلى أن يكون المعنى ومن الخيل جنات
 من أعقاب وفساده ظاهر والجواب أنه إذا عطف جنات على فنوان كان من أعقاب عطفاً على من الخيل فيصير من عطف
 مفرد على المبتدأ أو آخره على خبره غاية أن العطف على المبتدأ يكون توكيداً غير مخصوص ولم يعرف منع ذلك وقد قل الشاعر
 عندي اصطبار وشكوى عند قاتني وقد يجب أن من أعقاب صفة جنات وهي لما كانت مفروسة تعدت البحار الخيل باز
 وصفها بكونها مخرجة من الخيل مجازاً لكون هيئتها مدركة من خلالها كما يدرك النيران وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز وأبان
 المراد أنه من باب عطف الجملة أي ومخرجة أو حاصلة من انطباع الكرم جنات من أعقاب عطفاً على فنوان تجوز لا حاجة إليه
 على هذا التقدير أيضاً لجواز أن تعتبر جنات من أعقاب عطفاً على فنوان وذلك لحذف أي من انطباع أو الكرم عطفاً على
 من الخيل ومعنى بقوله أي من نبات أعقاب أنه على حذف مضاف لأن البستان لا يكون من العقب بل من النبات والاشجار
 (قوله ونظيره قراءة من قرأ وحور عين بالرفع بعد قوله تعالى يطاف عليهم بكأس من معين) ليس الذي قبل قوله تعالى وحور
 عين هو يطاف عليهم بكأس من معين وإنما هو قوله تعالى يطاف عليهم ثم ولدان مخلدون بأكواب وأباريق وكأس من معين
 لا يصعدون عنما ولا يترفون وفاكوة مما يتخبرون ولحم طير مما يشتهون والذي تقرأ وحور عين بالرفع الجمهور ومخرجت على
 العطف على ولدان أو إلى الضمير المستكن في متكئين أو على مبتدأ محذوف هو وخبره تقديره لهم هذا كله وحور عين أو على
 أنه مبتدأ محذوف خبره أي ولهم حور أو في حور أو في السلى والحسن وعمر من عبدة وأبوجه من وشيبة والاعمش والمجسة
 والفضل وأبان وتعهمة عن عاصم وحرة والكسائي وحور عين بجرهما وهو عطف على المجرور رقيب على معنى ينعمون بهذا
 كله وبحور عين وقال الزمخشري على جنات النعم كانه قال هم في جنات وفاكوة ولحم وحور (قوله ويرده ان المعنى حينئذ
 والله على الناس ان يعجز المستطيع فيلزم تأنيب جميع الناس اذا تعاف مستطيع عن الحج) في الشرح هذا معني على ان الالف
 واللام في الناس للامس تنغراق وهو ممنوع لجواز كون الالف هذا الذي والمراد حينئذ بالناس من جرى ذكرهم وهم
 المستطيعون وبيانه ان حج البيت مبتدأ والخبر قوله الله على الناس والمبتدأ وان تأخر انطلق فهو مقدم رتبة وأقول كون اللام
 في هذا الموضع للامس الذي كرى في غاية البعد وما ذكره في بيانه انما يقتضي تقدم حج البيت في الرتبة على قوله على الناس
 لا تقدم من استطاع الذي هو المعهود عليه مع أنه لا بدع الضعف الذي ذكره المصنف من جهد الصنعة في اعراب أبي
 البقاء وحج البيت مبتدأ وخبره على الناس والله تعالى بالاستقرار في تقديره استقر على الناس ويجوز أن يكون الخبر لله وعلى
 الناس متعلق به اما محالاً واما مفهوماً ولا يجوز أن يكون لله حالاً لان العامل في الحال على هذا يكون معنواً والحال لا يتقدم
 على العامل المعنوي ويجوز ان يرتفع الحج بالجر الأول والثاني والحج مصدر أضيف الى المفعول ومن استطاع بدل من الناس
 بدل بعض من كل وقيل هو في موضع رفع تقديره هم من استطاع أو الواجب عليه من استطاع والجملة بدل ايضاً وقيل هو
 مرفوع بالحج تقديره والله على الناس ان يعجز البيت من استطاع فعلى هذا في الكلام حذف تقديره من استطاع منهم ان يكون
 في الجملة ضمير يرجع على الاول وقيل من مبتدأ شرط والجواب محذوف تقديره من استطاع فليحج ودل على ذلك قوله ومن
 كفرو وجوابها انتهى والقول الثالث هو الذي نسبته المصنف لابن السكيت ونسبته أبو حيان لبعض البصريين ولا حاجة
 ما يه الى تقدير منهم على ما لا يخفى ولهذا لم يذكر المصنف تقديره فيه واقول الرابع هو الذي نسبته المصنف للكسائي (قوله
 أفنى تلاميذ الحج) التلا بكسر التاء القوية المسال القديم وقيل المسال الذي ولد عنك واصل النافية واو والنسب بالشب الممجة
 المسال الثابت وقيل المسال مطاوعة في الصحاح والقارورة مشربة وهي قدح وكذلك القارورة ولا يقل قارورة قال ابن الكيت
 اما القارورة فلولده وأنشد البيت والباريق جمع ابريق فارسي معرب وفي القاموس الابريق معرب أبري (قوله والاشهور
 في من في الآية انما بدل من الناس بدل بعض) في البحر وذهب الاكثرون الى انه بدل بعض من كل يتكون من موصولة في
 موضع جرو بدل البعض من الكل لا بد منه من الضمير وهو محذوف تقديره من استطاع اليه سبيلاً منهم وفي الشرح وحذف
 الرباط افهمه أي من استطاع منهم لكن يلزم عاينه الفصل بين البدل والمبدل منه بالاجنبي (قوله وعلمين) أي على بداية

من استطاع من الناس وابتدأ فيه من موصولة وابتدأ فيه اسمية في المحتمل قول الكسائي فالعموم في قوله على الناس حج البيت
مخضوض اما بالبدل في اذا كانت من بدلا أو بالجملة فيما اذا كانت مبتدأ (قوله السابع عشر قول الزمخشري في قوله تعالى يا أيها
اعجزت ان أكون مثل هذا الغراب فأورى سوءة أخى ان انتصاب أو ارى في جواب الاستفهام ووجه فساد ان جواب الشئ
مسبب عنه والمواراة لا تسبب عن العجز) في حاشية التفة زاني يحتمل أن يكون الاستفهام فيه للانكار لا بطلان فيفيد الثاني
وهو سبب أي ان لم أعجزوا ريت وقيل هو من قبيل اتعصى ربك فيعفو عنك بالنصب لينسحب الانكار التوبيخي على الآخرين
ويشعر بأنه في العصيان وتوقع العفو يرتكب خلاف العقل حيث يجعل سبب العقوبة سبب العفو ويكون التوبيخ على هذا
الجميل فكذا هنا نزل نفسه منزلة من جعل العجز سبب المواراة دلالة على التوكيد للجزم والقصور عما يدعى إليه غراب
(قوله والصواب القول الاول) هو امتناع نصب فتصبح (قوله لما بيننا) يعني من ان جواب الشئ مسبب عنه واصباح الارض
مخضضرة لا يتسبب عن روية انزال المطر وزيادة العقل وكما لا يتسبب عن السير في الارض (قوله وقال الزمخشري ان ذلك فاسد
في المعنى وان الصواب ان آلهة هو المفعول الثاني وان قربانا حال) في الشرح في هذا الصواب تقييد النهي عن اتخاذهم آلهة
من دون الله والمقصود النهي عن اتخاذ الآلهة من دون الله مطاقا ولا يتأتى ذلك مع القيسد وقد يقال هذه الحال مبينة اذ من
شأن الآلهة عند هؤلاء أن يكونوا قربانا لقولهم ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى (قوله ووجه انهم اذا ذموا الى اتخاذهم
قربانا من دون الله اقتضى مفهومه الحث على ان يتخذوا الله سبحانه قربانا) هذا الوجه قاله صاحب الانتصاف وقال البني وجهها
آخر وهو ان آلهة اذا كان بدلا من قربانا وكن قربانا في حكم المطروح يكون تقدير الكلام فلولا نصرهم الذين اتخذوهم آلهة
من دون الله وهذا فاسد لانهم لم يتخذوهم آلهة من دون الله حتى ينسب ذلك اليهم بل كانوا مقرين بالهية التي تعالى مع قولهم
بان الاصنام آلهة والمفهوم من فلولا نصرهم الذين اتخذوهم آلهة من دون الله انهم قالوا بآلهية الاصنام ولم يقولوا بآلهية
الله تعالى وهذا بخلاف ما اذا كان قربانا حال لان المعنى حينئذ انهم اتخذوهم آلهة حال تقريرهم بهم الى الله تعالى فانه لا يفهم
من هذا في الهية الله تعالى وهذا الموضع مظنة تأمل اه وأقول هذا الوجه للذي ذكره مبني على ان المبدل منه في حكم
المطروح لفظا ومعه في وليس كذلك قال الزمخشري في مفصله وقولهم ان البدل في حكم تضيئة الاول ايذان منهم باستقلاله
بنفسه ومقارنته لآلهة كيد والصفة في كونها متميزة لا يتبعه ان يعنوا هدر الاول واطراحه الانزال تقول ز يد رأيت غلامه
رجلا لا صالحا ولو ذهب تهم هدر الاول لم يستدكلامك (قوله التاسع عشر قول المبرد في قوله تعالى أوجاؤكم حصرت صدورهم)
تقدم الكلام على هذا في الجملة السابعة من الجمل التي لها محل من الاعراب (قوله والثاني مردود فانه اذا أقيم مقام مائة
فسد المعنى) هذا مبني على ان المبدل منه في نية الطرح لفظا ومعنى وقد عرفت من قريب ما فيه (قوله قلت لو صح ذلك لصح
ان يقال لو كان فيهم من أحد ولو جاءني ديار ولو جاءني فأكرمه بالنصب لكان كذا واللازم منع) قد أشبه معنا الكلام على هذا
في الافي حرف الالف (قوله في قول العرجي أظلم ان مصابكم الخ) ظلم اسم امرأة وهو منادى ويقع في بعض الروايات
أهدى السلام وفي بعضها رد السلام والعرجي بفتح العين وسكون الراء عبد الله بن عمر بن عثمان بن عفان منسوب الى العرج
منزل بطريق مكة (قوله وعلى هذا الاعراب يفسد المعنى المراد في البيت ولا يتحصل له معنى البتة) في الشرح بل يحصل له
معنى صحيح يمكن ان يرادولا فساد البتة وذلك بان يجعل المصاب اسم مفعول لا مصدرا وهو اسم ان ويرفع رجل على انه خبرها
وأهدى السلام تحية جملة في محل رفع على انها صفة رجل وقوله ظلم خبر مبتدأ محذوف أي هذا ظلم ويمكن ان يجعل ظلم صفة
أخرى لرجل على وجه المبالغة أي مظالم (قوله بحضرة الواثق) هو أبو جعفر هرون بن محمد المعتصم بن هرون الرشيد يديوع
بالخلافة بعد موت أبيه وكانت وفاته سنة اثنين وثلاثين ومائتين وعمره ست وثلاثون سنة كان دينا شجاعا صار ما فيه
جبروت وكان مسرفا في التمتع بالنساء حتى انه أكل ليل ذلك لحم الاسد فتولد له امرأتان منهن واحدة هي (قوله أحدهما
قول بعضهم في وثمودا فأتى أبو ثمودا مفعول مقدم وهذا ممنوع لان ما النافية الصدر فلا يعمل ما بعده فيما قبلها) في الشرح
لصاحب ذلك القول ان يعمل ما محذوف وهو ممكن حذفها قياسا كما تقدم عن الرضى أي وأما ثمودا فأتى فأتى مع التقديم
لغرض الفصل بين أما والفاء بشئ مما في خبرها ولو كان عاملا مقترنا بحاله الصدر نحو ما زيد في ضارب على مذهب أبيه المبرد
وابن درستويه والفراء واختاره ابن الحاجب وغيره وأقول ذلك البعض لم يقل ان اما هنا مقدرة ولم تقم قرينة على تقديرها

وكفر به والمسجد الحرام ان المسجد عطف على سبيل الله في حاشية التفات زاني وههنا حاشية عن المصنف يعني صاحب
الكشاف قد ألحقت بالمتن حاصله ان عطف وكفر به على وصدة عن سبيل الله لوجهين الاول ان الكفر بالله والصد عن سبيله
متحدان معنى فكانه لا فصل بالاجنبي بين سبيل الله وما عطف عاياه ولا عطف للكفر على الصد قبل تمامه فهو بمنزلة ان يقال
وصدة عن سبيل الله والمسجد الحرام الثاني ان هذا التقديم افراط العناية ومثله لا يعد فصلا والا لاول اوجه (قوله وأنه حينئذ)
أي ذن المسجد حين عطفه على سبيل الله من جملة معمول المصدر الذي هو صدد لكونه معطوفا على معموله وهو سبيل الله
والحال انه قد عطف كفره على المصدر قبل مجيء المسجد فيلزم اتباع المصدر قبل ان يكمل معموله (قوله والصواب ان خفض
المسجد بياء محذوفة لدلالة ما قبلها عليه الا بالعطف) في حاشية التفات زاني فيسبيل الجيد ان يتعلق بمحذوف أي ويصعدون عن
المسجد الحرام وهو في غاية الرداءة وفي الشرح لانه مثل اشارت كليب بالا كف الا صابع (قوله ومن أمثلة ذلك قول المتنبي
وقاؤك الخ) أي ومن أمثلة الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي واتجاه أحرز والطاسم الدارس والساجم الهاسم
وهو القابض والسائل الذي لا مانع له (قوله لسنا ممن جعلت اباد الخ) اباد كسر الهمزة حتى من معد وفي الشرح
وتكررت بمثناة فوقية مفتوحة فكاف سا كنة فراء مكسورة فثناة تحتية سا كنة فثناة فوقية بالذمية بتكررت بنت وائل
كذا في القاموس (قوله وانما التمايق في ذلك محذوف الا عند البغداديين وقد مضى) يعني مذهب البغداديين لا يتعلق
بمحذوف لانه الذي مضى في الباب الثاني عند الكلام على الجملة المترضة (قوله فلول الغمدي عسكه لسالا) هذا بجزيت صدره
يذيب الرعب منه كل غضب وقد تقدم الكلام على البيت بتمامه في لولا (قوله فما الظن بالحال التي هي شبيهة بالمفعول به)
وجه شبهها به ان كاز منهم ما فضلة منصوب وفي كلامه بحث لانه ان اراد الحال المنصوبة المحل فالمشابهة بينها وبين المفعول به
تنوع وان اراد المنصوبة اللفظ فالتنوع فيه ليس كذلك وايضا فغير ابي على يميز الفصل بين العاطف والمعطوف بالطرف
والجار والمجرور والقسم لسكن بشرط ان لا يكون العاطف على حرف واحد (قوله ومثله قول أبي حيان في فاذا كروا الله
كذ كركم أبا كرم أو أشد كرا ان أشد حال كن في الاصل صفة لذكر) قال أبو حيان في البصر جوز وفي اعراب أشد وجوها
اضطروا اليها لا اعتقادهم ان ذكر ابعدا أشد تمييز بعد افعال التفضيل ولا يمكن اقراره تمييزا لانه هذه التقادير التي قدرها ووجه
اشكال كونه تمييزا ان افعال التفضيل اذا انتصب ما بعده فانه يكون غير ما قبله تقول زيد أحسن وجهه لان الوجه ليس زيدا
فاذا كان من جنس ما قبله انخفض نحو زيد أفضل رجل فعلى هذا يكون التركيب في مثل اضرب زيدا كضرب عمر وخالد
أو أشد ضرب بالجر لا بالنصب لان افعال التفضيل من جنس ما قبله فجوز وان ذلك النصب على وجوه أحدها ان تكون
معطوفا على موضع الكاف في كذ كركم لانها عندهم نعت لمصدر محذوف وجعلوا الذ كذا كرا على جهة المجاز قاله أبو علي
وابن جنى الثاني ان يكون معطوفا على آباء كركم الثالث انه منصوب باضمار فعل الكون والكلام محمول على المعنى والتقدير
أو كرونوا أشد كرا له منكم لا يائكم ودل عليه ان معنى فاذا كروا الله كرونوا ذا كرا به قاله أبو البقاء قال وهذا أسهل من جملة
على المجاز يعني في ان يجعل للذ كركم كما قال أبو علي وابن جنى وجوز الخوفي أن يكون أشد معطوفا على كركم قاله الزجاج
وابن عطية وغيرها فيكون التقدير أو كذا كرا أشد كرا فيكون قد جعل للذ كركم وان يكون معطوفا على الضمير المجرور
بالمصدر في كذ كركم فهذه خمسة وجوه من الاعراب والذي يتبادر الى الذهن في الآية انهم أمر وأبان يذ كروا الله كرا
بمائل ذكر آباءهم أو أشد وقد ساغ لنا جل الآية على هذا المعنى بتوجيه واضح ذهلوا عنه وهو ان يكون أشد منصوبا على
الحال وهو نعت لقوله ذ كرا لو تأخر فلما تقدم انتصب على الحال ثم ذ كرا أبو حيان الاعتراض الذي ذكره المصنف وأجاب عنه
فقال لا يقال يلزم عليه الفصل بين حرف العطف وهو أو وبين المعطوف الذي هو ذ كرا بالحال الذي هو أشد وقد نصوا على
انه اذا جاء ذلك فشرطه ان يكون المفصول به قسما أو ظرفا أو مجرورا وان يكون حرف العطف على أزيد من حرف واحد وقد
وجد هذا الشرط الاخير وهو كون الحرف على أزيد من حرف وقد الشرط الاول لان المفصول به ليس بقسم ولا ظرف ولا
مجرور بل هو حال لان الحال مفعول فيها في المعنى فهي شبيهة بالطرف فيجوز فيها ما جاز في الطرف وجوز أبو حيان في الآية
أيضا وجه آخر وهو ان يكون ذ كرا مصدرا لا ذ كرا أو يكون كذ كركم آباء كركم في موضع النصب على الحال لانه في التقدير
نعت لذكر تقدم عليه فانتصب على الحال ويكون أشد معطوفا على محل الكاف حالا معطوفة على حال وفي الكشاف أو أشد

ذكر في موضع نصب عطفاً على ما نصب الله الذ كرم في قوله كذ كرم كما تقول كذ كرم يش آباءهم أو قوم أشد منهم ذ كرا
 أو في موضع نصب عطفاً على آباءكم يعني أو أشد ذ كرا من آباءكم على أن ذكرهم فعل المذكر قال النفا زاني يعني أن اللفظ
 المتعدية اضافات بين الفاعل والمفعول فلهذا كرم مثلاً من حيث الاضافة الى الفاعل ذا كرية ومن حيث الاضافة الى المفعول
 المذكورة وتتحققه ان المصدر عبارة عن ان مع الفعل والفعل قد يؤخذ معنياً للفاعل أي أن ذ كرا يؤيد كروية يؤيد مبدئياً
 للمفعول أي أن ذ كرا يؤيد كروية المعنى على الاول كذا كرم قوم أشد ذا كرية لا بآباءهم وعلى الثاني كذا كرم قوم أشد مبدئياً كروية
 لكم واعترض ابن الحارث بن أفعلى للقول شاذ لا يرجع اليه الا بثبت فالوجه ان هذا من عطف الجملة أي اد كروا ذ كرا
 مثل ذ كرم آباءكم أو اد كروا الله حال كونكم أشد ذ كرا من ذ كرا آباءكم وأيس من عطف المفعول بالمراد انما في العامل
 وأجيب بان الفعل هو لفظ أشد وما هو الا للفاعل ولا يلزم من جعل تمييزه مصدر رامن المبنى للمفعول محذور كما اذا جعل من
 الألوان والعيوب مثل أشد يا صا وعروا ومن غير الثاني المجرد مثل أشد حرجة واستغراباً وإذا أريد الدلالة على ان مضمروية
 زيد أشد من مضمروية عمرو فهل طريق سوى ان يقال هو أشد مضمروية فهذا مثله وما ذ كرم من الوجه بعد حذف الظهور
 كونه من عطف المفرد وعدم انسياق الذهن الى ما ذ كروا علم ان ههنا وجهان ظاهر الم يذهب اليه وهو ان يكون انما عطفاً
 على كذا كرم أو جوا عطفاً على كذا كرم والمعنى ذ كرا أشد ذ كرا على الاسناد المجازي وصحاحاً في وصف صاحبه كما تقول جده
 أجود وشديد الصفة صفته وقد ذ كرم في شرم مكاناً وأصل سبيلاً نه من الاسناد المجازي لان التمييز فاعل في المعنى انتهى وقد
 ذ كرا عن أبي حيان انه تنبى العطف على كذا كرم عن أي على وابن جني ونقل العطف على ذ كرم عن الزجاج وابن عطية وغيرهما
 (قوله ومثله قول ابن عطية في قائلهم الله اني يؤفكون ان اني نلرف انما نلهم وأيضا يلزم كون يؤفكون لا موقع لها حينئذ)
 يعني ان ابن عطية يلزمه شيان أحدهما خروج الاستفهام عن الصدر والآخر كون جملة يؤفكون لا موقع لها وذلك ان قائلهم
 الله دعاء عليهم وهو انه طالب من ذاته تعالى ان يامنهم أو تعليم للؤمنين ان يدعوا لهم بذلك ومعنى يؤفكون يصرون عن الحق
 (قوله والصواب تعلقهما) أي تعلق الباء في الآية الاولى وتعلق في الآية الثانية بآباءهما وهو يرجع في الاولى ويؤفكون
 في الثانية (قوله وتطيرها قول المفسرين في ثم ذاعاكم دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون ان المعنى اذا أنتم تخرجون من
 الارض فعاقوا ما قبل اذا بآباءهما) في الشرح لانهم صدوا اب من الارض الملقوط به متعلق بخرجون وانما قدر وا
 جار ومجرور بآباءهم الفعل المذكور يتعلق به والاصل في التثنية يركد انهم اداعاكم دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون منها
 وغاية لامر انهم اظهروا مرجع ضميرها لوال المعنى اذا أنتم تخرجون من الارض ولا يحذر فيه وأقول هذا ان اول الكلام مهم
 وهو ظاهر ان لم يكن تعلق ما قبل اذا بآباءهم من متوهم بان كان من قول المصنف أو قول أبي حاتم (قوله وهذا لا يصح في
 العربية) لان اذا التبعائية عبرة الفاء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها (قوله ويرد ان الشرط له الصدر) يعني فلا يعمل ما بعده
 من فعل الشرط أو جوابه فيما قبله قد أجاز لي كما في تقديم معمول فعل الشرط على كلمته نحو زيد ان تضرب أهلك فيجوز عليه
 ان يكون ملعونين حالاً من معمول تثنوا (قوله والصواب انه منصوب على الذم) أي على انه صفة ذم لقليل لا قال في البحر
 والصحيح ان ملعونين صفة لقليل أي الاقليل ملعونين ويكون قليلاً مستثنى من الواو في لا يجاورونك واجملة الشرطية
 صفة أيضاً أي متجاوزين مغلوباً عليهم (قوله لان الصحيح انه لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيان) لان الحال مما قبل
 الا اذا جاءت مذكورة بعد ما استثنى بالا يكون الاستثناء منصوباً عليه او جوار البصريين منعوا من ذلك وجوز ابن عطية ان
 يكون ملعونين بدلاً من قليلاً وانرضه أبو حيان بان البديل بالاشتق قابل (قوله وقول آخرى وكانوا يمين من الزاهدين) ان في
 متعلقة بزاهدين المذكور وههنا مع اذا قدرت ال موصولة وهو الظاهر لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول في
 الشرح صرح ابن الحارث في أمالي القرآن بخلاف ذلك فقال في قوله تعالى وقاسمهم اني لكان الناصحين الطاهرين لكان
 في مثل هذا الموضع انه متعلق بالناصحين ونحوه لان المعنى عليه ولا يرتاب في ان المعنى اني لمن الناصحين لكانوا باللام انما جيء
 بهما التخصيص معنى النصح بالمخاطبين وانما افرا لا كثرون لساوهم وامن ان صلة الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول والفرق
 عندنا أن الالف واللام كانت صورتها صورة الحرف المنزل جزء من الكامة صارت كغيرها من الاجزاء التي لا تقع التقديم
 قال الشارح ففرق بينهما وبين الموصولات بذلك كما فرق بينهما بالالتفاق في جعل هذه الصلة اسم فاعل أو اسم مفعول ليكون

مع الحرف كالاسم الواحد ولذلك لم يوصل بجملة اسمية لتعذر ذلك ليسا وهذا واضح ولا حاجة الى التمسك وأقول هذا الذي
قاله ابن الحاجب في اماليه بحث منه واختيار من اختياراته ودليل امتناع تقدم معمول الصلة قائم في الالف واللام الموصولة
وهو ان تقدمه كتقدم جزء من الشيء المترتب الاجزاء عليه وأما وصل الالف واللام باسم فاعل أو مفعول فأمر ثابت عن العرب
على خلاف القياس احتاج النجاة الى بيان المناسبة فيه بخلاف تقدم معمول الصلة نعم الظرف والجار مع الجور ويجوز
فيه ما لا يجوز في غيرها قال صاحب البحر ولما متعلق بمحذوف أى ناصح كالأواني أو بالانصاف على ان الموصولة
وتسويج في الظرف والجور ما لا يتسامح في غيرها وعلى ان التعريف الجنس لا موصولة أوجه (قوله فيجب حينئذ
تعلقها بأعني محذوفة أو زاهدين محذوف فامدلولاً عليه بالذكور أو بالكون المحذوف الذي تعاقب به من الزاهدين) في الشرح
لما التعاقب زاهدين محذوف فامدلولاً عليه بالذكور أو بالكون المحذوف الذي تعاقب به من الزاهدين) في الشرح
عنيت زائد ولا تقول عنيت فيه فان قلت المني أعني الزاهدين فيه قلت فالجار ذن متعلق بالزاهدين لا بأعني وأما الأخير
فلانه لا معنى للاخبار بانهم كانوا فيه وأقول الجواب عن الاول أن نفس فيه مفعول أعني لا الضمير بواسطة في وكأنه قيل
يعني في من فقال أعني فيه أى في يوسف وعن الثاني بأنه ليس الاخبار بمجرد كائنه وإنما هو بكائنه المتعلق به فيه ومن
الزاهدين (قوله ابعده بدت بياض الخ) يقال بعبء الكسر يبدأ بفتحين أى هلاك وبياضاً تميز عن النسبة ولا يبايض له أى
لا حسن سارله لان العرب تطلق البياض على الحسن السار (قوله وذلك ممتنع في الألوان) في الشرح امتناع ذلك مذهب
البصريين ومذهب الكسائي وهشام الى أنه يجوز بناء اسم التفضيل من الألوان مطلقاً ومذهب ثوريين الكوفيين
الى جواز بناءه من السواد والبياض خاصة والمتنبى كوفي فلا حرج عليه في ارتكاب طريقة وطريقة صحابه (قوله والصحيح
ان من الظلم مائة لا سود) في الشرح الظاهر انه انما قصد التفضيل بناء على مذهبه الكوفي وتخرج المصنف مفعول أغرضه
من كون بياض الشيب عنده أشد سواداً من سواد الظلم (قوله يا قل مرند يا الخ) الارتداء لبس الرداء وهو هنا استعارة لتقلد
السيف وأراد باجر من دم السيف والطلبي بضم المهملة الاعناق قال الاصمعي واحدتها طليقة وقال أبو عمرو والفراء واحدتها
طلاقة والاكبة جمع كبد والذي في الصحاح ان جمع كبدا كباد وفي القاموس ان جمعه اكباد وكبود (قوله الثامن قول
بعضهم في سقياءك ان اللام متعلقة بسقياء ولو كان كذا قيل سقياءك) يعني واللام باطل في الشرح اللزم حق على ما صرح
به ابن الحاجب في شرح المفعول من جواز قوله سقياءك سقياءك ما يداو جده عالياً (قوله فلام التقوية لا تلزم) يعني وهذه اللام لازمة
وهذا كله على غير قول ابن الحاجب في هذه المسئلة (قوله وهذا يقتضي ان يكون انما معمول لا لا ابتغاء مع تقدمه عليه
وعطفه على معمول منامكم وهو بالليل وهذا لا يجوز في الشعر) في الشرح ليس في قول الزمخشري ان ذلك من الالف والنون
ما يقتضي ان يكون قوله بالليل معمولاً منامكم وان يكون انما معمولاً لا ابتغاء كما بل مقتضاه ان يكون بالليل راجعاً للمنام
وانما راجعاً لا ابتغاء الفضل ويحتمل أن يكون رجوعهما اليهما لا باعتبار عملهما فيهما بل بابتغاء معلقهما بهما من جهة المعنى
نقط فان قلت فهم يتعاقبان الجار والجور حينئذ من جهة الصنعة قلت يكون قوله بالليل وانما راجعاً بمبتدا محذوف أى ذلك
بالليل وانما راجعاً لا ابتغاء الفضل والمنام وابتغاء الفضل والابتغاء وانما راجعاً لا ابتغاء هو مقتضى تقديره لانه من فاعله الاول
والجملة معترضة (قوله وزعم مصري) هو قاضى القضاة بهاء الدين بن عقيل وقد ذكرت ترجمته في الحادى عشر من الاشياء
التي تحتاج الى الربط (قوله والطاق والمقيد غير ان) في الشرح كأن المصنف نسي ما قدمه في الباب الرابع في أواخر الامر
اننى يكتبها الاسم بلاضافة من ان قولهم غير ان واغيار ليس بعربى وأقول لا يلزم من كونه غير عربى معنى ان العرب لم تتكلم
به انه لا يتكلم به وانما يلزم ذلك من التزم انه لا يتكلم الا بما تكلم به العرب دون المولدين (قوله قول بعضهم في وما هو
بمزحه من الازاب) ضمير هو فيه هنما أوجه أظهرها أن يكون عائداً الى أحدهم ويجوز أن يعود على المصدر المفهوم مما
قبله وهو لو يعمرو على كل فهو اسم ما عند الجازيين وممة ساعداً التميميين وبمزحه خبر وان يعمر مرفوع بمزحه على
الاول وبديل من هو على الثانى وقيل هو كناية عن التميميين ولا يعود على شئ قبله وان يعمر بديل منه وكون البديل من الضمير
مفسر له فيه خلاف وأجاز الفارسي في الحلييات ان يكون ضمير الشأن قال أبو حيان وهذا ميل منه الى مذهب الكوفيين
وهو ان مفسر ضمير الشأن وهو المسمى عندهم بالمجهول يجوز أن يكون غير جملة اذا انتظم اسناداً معنواً بانحو ما هو بقائم زيد

فهو مبتدأ ضمير مجهول عندهم وبقيهم خبر وزيد فاعل بقائم ولا يجوز في مذهب البصريين أن يفسر الابعجمله مخرج
بجزأيم ماسالة من حرف الجر انتهى فان أراد المصنف بقوله بعضهم هذا الذي في الحيات كان في كلامه رد على أبي حبان
في جملة ما بعد ضمير الشأن هنا غير جملة (قوله فيمن رفع يدرك) هو طلمة بن سليمان ونحوه أبو الفتح على حذف فاعل الجواب
أي فيدرككم الموت وهي قراءة ضعيفة وعبرة (نحو شري ويجوز أن يقال حل على ما يقع موقع أفعالكم ونواها وما
كنتم تكمل ولا ناعب يعني في قول الشاعر مشائيم يسوا مصليين عشيرة ولا ناعب الايبين نراهم على ما يقع
موقع يسوا مصليين وهو ليسوا بمصليين فرفع كما رفع زهير يقول لا ناعب مالي ولا حرم وهو قول نحوي سيوي ويجوز أن
يتصل بقوله ولا تظلمون فتبلا أي ولا تنقصون شيئا مما كتب من آجالكم أي فماتتكم ونوا في ملاحم حروب أو غيرهما ثم ابتدأ
قوله يدرككم الموت والوقف على هذا الوجه على أفعالكم تكونوا قال التفتازاني بيت زهير عنده تحول على التسليم والناسخ
أي يقول ان أناء وعند البعض على اضماعا الفاء كما ذكره المبرد في هذه الآية فان قيل لعل المراد هو أيضا إلى أنه التقديم
فيكون قول سيويوه فلنا حجة فلا حاجة إلى جعل أفعالكم تكونوا في موقع أفعالكم اللهم الا أن يقال ان رفع المصارع عنده
نية التقديم لئلا يكون اذا كان الشرط ماضيا وما هو ما بحث آخر وهو ان كون الشرط ماضيا او الجزاء ماضيا رعا غايته في ان
لقام الماضي إلى معنى الاستقبال فلا يعنى أيما كنتم يدرككم الموت الا على حكاية لما سأل بقصد الاستعارة إلى الوجه
الذي لا يكون قتيلا بمعنى أدنى شيء من الاجور بل من مدة الاجل لم يكن يابا ينظم الكلام (قوله لا به لا تلهيه علامات
الفروع الا بشرط) يريد بالفروع النازية والتثنية والجمع وبالشرط ان يكون الساعين من فذا وهذا الشرط فان كان
اسم المفضل مرفعا فلازم أو مضافا لاضافة لا يقصد معها المفضل على المضاف اليه وجبت مطابقة له صاحبها وان كان مضافا
إضافة يقصد معها التفضيل على المضاف اليه جلزت المطابقة وعدمها في الوجهة الثالثة (قوله أحده قول أبي عبيدة) في
البصر قال أبو عبيدة الكاف يعني واو القسم وما يعني الذي وانه على ذي العلم تكافى قوله تعالى وما تقي لذكركم ولا تقي وجواب
القسم بادلونك (قوله وأنت الذي في رحمة الله طمع) هذا مجزئيت صدره فيارب ليلى أنت في كل موطن (قوله وفي الآية
أقوال آخر ثانيا ان الكاف مبتدأ) ذكر صاحب البصر الأقوال التي في هذا الموضع يبلغ منها خمسة عشر قولاً ولا بد من ذكر
ما ذكره المصنف ثالثا ونسب ما ذكره المصنف رابعها الزباج وما ذكره صاحب اللانخيش وأما صاحب الكشاف منها
على ما ذكره المصنف رابعها وما ذكره سادسها وفي الشرح تأمل قوله آخر مع قوله تانيها فانه ان تانيها قول الما تقدم أو لما حتى
يكون هذا ثانياً لم يصح لان الأقوال بقيد كونها آخر لا تشمل ذلك أصلاً وأقول الضمير في تانيها يرجع إلى الأقوال لا بقيد كونها
آخر (قوله المثال الثاني في قول ابن مهران) في القاسموس ومنهم مهران بالسند ومهران قرية بأصم ن وجرا أحمد بن الحسين
المقري وفي الشرح وأطن ان هذا المقري هو المراد في المتن (قوله اقترح كباد لمحبين الخ) اقترح اقترح والا كباد جمع
كبدوهي مؤنثة (قوله ونظائر هذا التركيب كثيرة مشهورة الاستعمال) في الشرح الوجه الذي ذكر ابن مسعود
مشكل في نفسه وذلك لان اذا كانت موصولة اسمية بعلة الذي على زعمه لم يثبت في مثل قولك أنت اعقل من أن تكذب
أن تكون صانها تكذب بالناء الفوقية للخطاب وانما يجب أن يكون اذالك بالياء النحوية ليكون من جملة المفعولات يعود إلى
ان التي هي اسم معنى الذي مع ان المسموع فيه الخطاب وكذا يرد في نحو أنا أعقل من أن تكذب والمصنف سكت له على هذا
وأخذ يقول اللفظ باوادة ولا ينجيه ذلك من الاعتراض فأملة وأقول لعل ابن مسعود يجوز في مثل أنت أعقل من الذي أو من
أن تكذب التاء الفوقية للخطاب وفي مثل أنا أعقل من الذي أو من أن تكذب الميمز لتكلم فان ابن مسعود تأقل المصنف سالف
النحو يرد في أقوال كثيرة (قوله لا يعود إلى القول نفسه كما يقوله أهل الظاهر) في البصر والخطا هر في قوله تعالى ثم يعودون
لما قالوا أب يعودوا لفظ الذي سبق منهم وهو قول الرجل ثانياً أنت متى كذا رأي لا يلزم الكسرة بالقول الاول انما يلزم
بالثاني وهذا مذهب أهل الظاهر انتهى وفي الاشراف لابن المنذر قول الحسن العود والغشيان في الفرج وقيل ان يجمع
على اصابتها فادقل ذلك فقد وجبت عليه الكسرة وهو ما قول مالك وبه قال أبو حنيفة أيضا وقال أحمد اذا أراد ان يغشى
كفر وقيل اذا خرج الظاهر من لسانه فقد وجبت عليه وهذا قول الثوري وروي عن طاووس وقيل اذا غزم على
امساكها ولم يطأها بعد الظاهر فقد وجبت الكسرة عليه وهذا قول الشافعي وقال بعض أهل الكلام ادعاء ظاهر

منها ثانيا وجبت عليه الكفارة انتهى (قوله وبعد فهذا الوجه عندى ضعيف) لان انت اعقل من ان تكذب يقال للتفضيل وانت اعقل من الكاذب لافضل فيه لانه تفضيل على الناقص والتفضيل على الناقص لافضل فيه (قوله التوجيه الثاني ان افعل ضمن معنى أبعد) في الشرح فيه نظره فان الفعل الذي ينسبك هو وبما معه في المثال بالمصدر يستند الى ضمير المفضل فيه بنى عند السبك أن يضاف ذلك المصدر الى هذا الضمير كما تقول في أعجبني ما صنعت المعنى أعجبني صنعك ولا يضرب في غرضنا ان فاعل المصدر يجوز تركه واذا فعل ذلك في المثال صار معناه زيد ابعد الناس من كذبه فيكون زيد مفضلا على الناس في البعد من كذبه نفسه فيلزم مشاركة الناس له في ذلك اعني البعد من كذبه لضرورة التفضيل وهذا من مظان التوجيه بعمل ثم في كلام المصنف الجمع بين اضافة اسم التفضيل وادخال من على المفضل عليه وهو ممتنع قال الرضي وأما نحو قولهم أنا أكبر من أن أشعر وأنت أعظم من أن تقول كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدد ما عن الشعر والقول وافعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه فن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثله في قولك بنت منه تعلقت بافعل التفضيل بمعنى متجاوز وبأن بلا تفضيل فبني انت أعز علي من أن أضربك أي بأن من أن أضربك من فرط عزتك على وانما جاز ذلك لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل بقريب من هذا المعنى ألا ترى انك اذا قلت زيد أفضل من عمرو فمعناه متجاوز في الفضل عن مرتبته فن فيما نحن فيه كالتفضيلية الا في معنى التفضيل انتهى كلامه وأقول الجواب عن النظر الذي ذكره الشارح ان المصدر المسبوك من الحرف والفعل لا يجب اضافته ولا تسبته الى فاعل ذلك الفعل لان المصدر لا يضمرفيه ولا يلزم ذكر فاعله والغرض من سبكه ما يبان المصدر والحاصل منهما ولا دخل للفعل في ذلك والجواب عن قوله ان في كلام المصنف الجمع بين اضافة اسم التفضيل وادخال من على المفضل عليه ان كلام المصنف ليس فيه ذلك لان من الاولى هي المتعلقة بافعل المضمنه من معنى البعد والثانية بمعنى على كما قيل في قوله تعالى ونصرناه من القوم وهي متعلقة بفضله وهو صلة تكون زيد ابعد الناس من الكذب في الجهة الرابعة (قوله على لفظ الساعة فيمن خفض) هو السلي و ابن وثاب وعاصم وحزرة وقرأ الاعرج وأبو قلابه ومجاهد والحسن وقتادة ومسلم بن حرب وقيله بالرفع وخرجت على انه معطوف على علم الساعة على حذف مضاف أي وعلم فيله وحذف المضاف وأنهم المضاف اليه مقامه روى هذا عن الكسائي (قوله وأبعد منه قول أبي عمرو) وهو ابن الملاء قاله في مجلس بلال ابن أبي بردة لما سئل بلال عن هذا فقال لم أجدها نفاذا فقال أبو عمرو وانه منك لقريب أو ألك ينادون قال الخوفي ويرده هذا كثرة الفصل وانه ذكره هناك المشار اليهم وهو قوله تعالى والذين لا يؤمنون (قوله وقول بعضهم) عطف على قول الكوفيين ولو قال وأبعد من هذا مشيرا الى قول الكوفيين والزجاج كان أحسن لان التبعاء بين المعطوفين هنا أبعد من التبعاء بين القسم وجوابه هناك بكثير (قوله وقول الزنجشري) عطف على قول جماعة (قوله فقبل الواو للقسم وما بعده الجواب) وقيل الجواب محذوف أي لتصرن أولا فعملن فيها ما أشاء (قوله وأما من نصب فقيل عطف على سرهم أو على مفعول محذوف مفعول به كيتبون أو ليعلمون أي يكذبون ذلك أو يعلمون الحق) في الشرح حكاية هذه الاقوال المذكورة هي ان توجيه النص فيما هو صواب ليست بحيدة لوجود التبعاء الموجود في الوجه الذي ادعى انه غير صواب بل البعد فيما حكاها هنا أشد وأقول ينبغي أن لا يريد الشارح ان البعد في كل ما حكاها المصنف هنا أشد بل في بعض ما حكاها لان النص بالعطف على مفعول يعلمون أو على انه مصدر لقال محذوف أو على اسقاط الخافض ليس كذلك (قوله وقيل هو لما جاءهم أي كفروا به) في الشرح يعني ان خبر ان في قوله تعالى ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم هو ما انتظم من المذكور والمحذوف وفيه نظر لان القدير حينئذ ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم كفروا به والخبر يجب ان يفيد ما لا يفيد المبتدأ وقد تختلف هنا فلا يستقيم الاخبار كما في قولك ان الذي قام قائم وقد يقال تقييد الكفر بحين المجيء عوقع في الخبر والخبر عنه لم يشتمل على ذلك فاستفيد ما لم يكن فاستقام الاخبار (قوله حمل على ما لم يثبت في الخبر) يعني خبر المبتدأ فانه لم يثبت فيه الخفض على الجوار (قوله والذي فسرت به عائشة رضي الله عنها ذلك وقصتها مع عروة بن الزبير رضي الله عنهم في ذلك مسطورة في صحيح البخاري) هي ما روى هشام بن عروة عن أبيه انه قال قلت لعائشة أم المؤمنين وأنا يومئذ حديث السن رأيت قول الله تعالى اب الصفا والمرورة من شدة ما نزل الله فن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف به ما فاعلى الرجل أن لا يطوف به ما قالت عائشة كذا لو كان كما تقول

لكانت فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما التمايزات هذه الآية في الانصار كانوا يملكون ما كان من هذه وقد كانوا يخرجون أن يطوفوا بغير الصلوة والمرور فلما جاء الاسلام سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك وأمر الله تبارك وتعالى أن لا يصعدوا الروضة من شعائر الله فمن حج البيت أو اتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما اهـ وفي الكشف كان على المصنف ساق وفي الروضة تامة وهما صنفان يروى أنهما كانا رجلا وامراة زنيا في مكة فمضيا بحرين موضعا عليهما المعتبرين ما فلما طال المدة عبد من دون الله فكان أهل الجاهلية إذا سعوا مصورا فلما جاء الاسلام وكبرت الأوثان كره المسلمون الطواف بينهم - ما لأجل فعل الجاهلية وإن لا يكون عليهم جناح في ذلك فرفع عنهم الجناح وفي حاشية التفتازاني وإن لا يكون حذف على أجل أو فعل وذلك إشارة إلى الطواف بينهم ما لم يأتهم من الصنفين الجاهلين (قوله وبه يتخلص من اشكال ظاهر في الآية مخوج للتأويل) في حاشية التفتازاني نظم الكلام لا يخلو من اشكال لأن أمان جعل مصدريه أو مفسرة فإن جعلت مصدريه كانت في موقع البيان للعبر من بدل ما أو من العائد المحذوف وظاهر أن المحرم هو الاشراف لا نفسه وإن الاوامر الواردة بعد ذلك معطوفة على لا تشركوا وفيه ارتكاب عطف الطائي على الطبري وجعل المانع الواجب من الأمور المحرمة فاحتجج إلى تسكيدات مثل جعل لزيادة وعطف الاوامر على المحرمات باعتبار حرمة اعتدادها وتضمن الخبر معنى الطلب وأما جعل لانهية واقعة موقع الصلة لأن المصدرية إلى ما هو المذهب المصنف نقل عن سيبويه غير مبال باجتماع الماصب والجزم ليكون الجازم في نفس الفعل والماصب في لامع الفعل فلا يبدل الجاهل ههنا لأن زيادة لانهية عالم يقل به أحد ولم يرد في كلامه وإن جعلت ان مفسرة على ان لانهية والنواهي بيان لانهية المحرمات توجه اشكالان أحدهما عطف أن هذا صراطي مستقيما إلى ان لا تشركوا مع انه لا معنى لهطفه على ان المفسرة مع الفعل وثانيهما عطف الاوامر المذكورة على النواهي فانها لا تصلح بيان لانهية المحرمات بل الواجبات واختصار المصنف يعني صاحب الكشف كون ان مفسرة لان اعطاف الاوامر على المذكورات فريضة ظاهرة على انهم امرادة ولا يبدل من ذلك إلى جعل ان مصدريه موصولة بالنهي لما عرفت وأجاب عن الاشكال الاول بان قوله وان هذا صراطي مستقيما ليس عطفًا على ان لا تشركوا بل هو تعليل لا تباع منه اق تابعوه على حذف اللام وجازم ودفعه باتباعوه إلى الصراط انتم منه في اللفظ فان قيل فعلى هذا يكون اتباعوه عطفًا على لا تشركوا ويصير التقدير فاتبعوا صراطي لانه مستقيم وفيه جمع بين حرفي عطف أعني الواو والفاء وليس بمستقيم وإن جعلنا لو اواسة تنافية اعتراضية قلل ورود الواو مع انشاء عند تقديم المفعول فضلا بينهم ما شائع في الكلام مثل وربك كبير وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا فان أبيت الجمع ألبته ومنعت زياد الفاء فاجعل المفعول متعلقا بمحذوف والمذكور بالفاء عطفًا عليه مثل عظم فكبروا دعوا الله فلا تدعوا مع الله وآثروه فاتبعوه وعن الاشكال الثاني بان عطف الاوامر على النواهي الواقعة بعد أن المفسرة لانهية المحرمات مع القطع بان المأمور به لا يكون محرمًا دل على ان التحريم راجع إلى اضدادها يعني ان الاوامر كأنه كرت ونقص دلوازمها التي هي التي عن الاضداد حتى كأنه قيل أتأمر ما حرم ان لا تشركوا إلى الولدين ولا تجسوا لكيلا يميزان ولا تشركوا العدل ولا تشركوا الله ومثل هذا وإن لم يجز بحسب الأصل لكن ربما يجوز بطريق العطف وأما انصاف ان لا تشركوا بعليةكم يعني الزموا ترك الشرك فلما جاء عطف الاوامر إلا أن تجعل لانهية وإن المصدرية موصولة بالنواهي والاوامر على ما هو قاعدته اهـ (قوله ويسألون قراءة حفص) تقدم الكلام من المصنف على هذه الآية في آخر أقسام العطف لأنه لم يذكر هناك الوجه الاول (قوله وليس عبادة وتشريعني) هذا صدر بيت عجزه * أحب إلى من لبس الشفوف * وقد تقدم الكلام عليه في حرف اللام في الكلام على لو (قوله ولا سابق شيئا) هذا بهن بيت وهو يد إلى اني لست مدرك ماضى * ولا سابق شيئا إذا كان باثيا وقد تقدم الكلام عليه في العطف على الوهم (قوله وقد غنى البحث فيها) معنى ذلك في أواخر الباب الثالث قبل الكلام على تعيين موضع التبيين قال صاحب البحر والمختص كلام الزمخشري أنه لو نصب لكان مندرجا تحت المستثنى منه وذا رفع كان بدلا والمبدل منه في نية الطرح فصار العامل كأنه تفرغ له لان البديل على نية تكرار العامل فكانه قيل قل لا يعلم الغيب إلا الله ولو أعرب من مفعولا والغيب بدل منه والا لله هو الفاعل أي لا يعلم غيب من في السموات والارض إلا الله أي الاشياء الغائبة التي تحدث في العالم وهم لا يعلمون بحدوثها أي لا يسبق علمهم بدلائل كان حسنا (قوله في ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه) في

في البصر من اسم استفهام في موضع رفع على الابتداء وهو استفهام معناه الانكار ومن سغه في موضع رفع بدل من الضمير المستكن في يرغب ويجوز ان يكون في موضع نصب على الاستثناء والرفع على البديل أجود لانه استثناء من غير موجب وانتصاب بنفسه على انه تمييز على قول الفراء أو شبهه بالمفعول على قول بعض الكوفيين أو مفعول به اما لكون سغه بتعدي بنفسه كسغه المضعف واما لكونه ضمن معنى ما يتعدي أي جهل وهو قول الزجاج وابن جني أو أهلاك وهو قول أبي عبيدة أو على اسقاط حرف الجر وأصله في نفسه وهو قول بعض البصريين أو توكيداً كدخول حذف تقدير سغه قوله نفسه حكاه مكي أما التمييز فلا يجزئ البصريون لان شرط التمييز انهم ان يكون نكرة وأما التشبيه بالمفعول فذلك عند الجمهور مخصوص بالصفة ولا يجوز في الفعل تقول زيد حسن الوجه ولا يجوز حسن الوجه وأما اسقاط حرف الجر فلا ينقاس وأما كونه توكيداً حذف مؤكده ففيه خلاف وقد صحح بعضهم ان ذلك لا يجوز وأما التضمن فلا ينقاس وأما كون سغه بتعدي بنفسه فهو الذي تختاره لان ثعلباً والمبرد حكيا ان سغه بكسر الفاء يتعدي لا كسغه بفتح الفاء وشدها وحكي عن أبي الخطاب انه الغنة (قوله وانما لغة الاكثرين في توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين أن يكون بعد التوكيد بالمتصل نحو قمتم أنتم أنفسكم) في الشرح تقدم هذا في حرف الباء وتقدم ان توكيد المرفوع المتصل بالنفس أو العين ليس حقه ان يكون بعد توكيد الضمير المنفصل على التعيين بل حقه أحد الأمرين لا بعينه اما التوكيد بالمنفصل واما الفصل بغيره أي اما كان الفاصل وتقدم هناك ان الباء الزائدة يمكن الاعتماد او أقول تقدم لنا نحن أيضاً هناك مع الشارح كلام في ذلك على انه يمكن أن يكون في كلام المصنف هنا مخلص عن اعتراض الشارح وهو تقييده بلغة الاكثرين (قوله لتقدم أنت يا ابن الخ) في الشرح اقتصر على التمثيل بالببيت ابرو ج له دعوى الضعف ولا يستنكر وقد ذكر هو في حرف اللام انه قرأ جماعة قبل ذلك فافترحوا وفي الحديث لتأخذوا مصافكم ومن قرأ بالتاء الفوقية في تلك الآية يعقوب وليست قراءته بشاذة اذا الصحيح في الشاذ انه ما وراء القراءات العشر وتراءته من العشر (قوله وان الذي حانت بفج دماؤهم) هذا صدر بيت بحره هم القوم كل القوم بأم عامر وقد سبق الكلام عليه (قوله ولكن أظهر منه قول الجماعة انه قد جاء على اجمال ان الناصبة جملا على أختها اما المصدرية) في الشرح فيه نظرم وجهين أحدهما انه لا وجه لكون هذا أظهر فان حمل ان الناصبة على ما المصدرية في الاجمال قليل وليس بقياس وانما وقع في شذوذ من الكلام بخلاف اعتبار معنى من فانه كثير ومقيس ووقوعه في فصيح الكلام شائع الثاني انه قد ذكر في أواخر الكلام على المثال الثاني من أمثلة الجهة الثامنة ان حمل الرسم على خلاف الاصل مع امكانه غير سديد وذلك مناف لقوله هنا بان القول ان الاصل ان يتموا بالجمع جملا على معنى من حسن وبيان المناقاة ان كون هذا حجة ما يقتضي سداده وأقول الجواب عن الاول ان لا يكونه أظهر وجهاً وهو تبادره الى الذهن وكونه غير مقيس لا يفي ذلك وعن الثاني ان هذا المحل مما وقع في المصنف على خلاف الاصطلاح عند أهل الخط ولا نسلم امكان الاصل فيه (قوله وقد يرى كثير من الناس قول الزمخشري في هذه المواضع متناقضاً والصواب ما يثبت لك) في الشرح حاشاه له دفع التناقض عن الزمخشري بانه امتنع من جعل ما شرطية لرفع تود من حيث كانت هذه القراءة قراءة الجماعة ونسأله في تجويزه ما أجاز في أئمناته كونه ايدر ككم الموت برفع يدرك وان كان مثل ما منعه أو أشد اكون القراءة شاذة فلم يبال بالتسميح فيها وفيه نظره انه يرى ان القراءات كلها أحاد ولا متواترها ولذلك تراهم يطابق عنان القول في تخطئة بعض القراء السبعة في بعض الاماكن ولا يبالي بما يقول لظنه ان القراءة بالرأي لا بالرواية الصحيحة المتصلة بالنبي صلى الله عليه وسلم فالاعتذار له بما ذكره المصنف غير ظاهر وأقول بل الاعتذار له بما ذكره المصنف ظاهر لان الزمخشري وان كان يرى ان القراءات كلها أحاد لكن لما كانت الاولى قراءة الجماعة لم يتسمع فيها القوتها بسبب كثرة القاري بها وكانت الثانية قراءة البعض تسمع فيها لقلة القاري بها (قوله والتاسع قول بعضهم ان أصل بسم كسر السين أو ضمها على لغة من قال سم أو سم) في الشرح هذا المثال لا ينبغي أن يذكر في هذا الباب لانه موضوع لذكر الامور التي يدخل على المغرب الحلال من جهتها والنظر في ذلك ليس من الاعراب في شيء وقد ذكر في دية الحاجة الكتاب انه يتجنب ذكر ما لا تعلق له بالاعراب فكان حقه ان يتجنب ذكر ذلك في كتابه أصلاً ورأساً وأقول لا ينبغي عليك ضعف هذه المداخلة وقد تقدم الجواب عن مثلها مراراً (قوله وكل هذا خرج عن الظاهر لغو بداع) في الشرح بل هو خروج عن الظاهر لداع صحيح وذلك ان الاذان لم يسمع الا موقفاً قال الخنعي الاذان حرم في نقل

الحركة ايدان بانه واقف حكما ولو لا ذلك لما نزل وانما فعل ذلك حرصا على عدم الخروج بالكيفية عن السنة في الاذان من ايراد
 كلمة موقوف على أو آخرها وان لم يقف حسا فقد وقف حكما من جهة انه اعتبر آخر الكلمة ساكنا لاجل الوقف ثم نقل اليها
 حركة الهمزة ووصل مع ثنية لوقف ولو حرك الراء بالفتحة الاعرابية كما استصوبه المصنف كان غير واقف لاحسا ولا يحكي مخرج
 عن سنة الاذان بالكيفية واحتجاج المصنف بان همزة الوصل لا تبوت لها في الدرج لا يفيد اذ قد فرضنا ان الفاعل حركها الى
 الراء واقف حكما لا واصل فهو همزة الوصل ثبتت في الدرج مفقود حكما وأما الم الله فابعد فتضي قياس الوقف وكون هذه
 الالفاظ مقطوعة عن البعض أن يقال لم يسكن الميم وفتح الهمزة ساكن اطبق القراء الا في رواية يعنى عن أبي بكر عن عاصم
 على فتح الميم وطرح الهمزة مذهب سيديويه وكثير من النحاة الى انه حرك لا لتقاء الساكنين وأوتيت الهمزة للفتحة والمحافظة
 على التفتيح في الله واليه ذهب الرنخشري في الفصل اتباعا للكتاب سيديويه واختار في الكشف ان حركة الهمزة في الله نقلت
 الى الميم بعد حذف الهمزة تخفيفا فاعترض بان همزة الوصل تسقط في الدرج والتخفيف ونقل الحركة انما يكون في الساكنات
 وكيف لا وابقاء حركتها بقاء لها ودلالة عليها باجاب باب ميم اذا كان في حكم الموقوف عليه لم يكن الهمزة في الدرج بل في الابتداء
 بخارج تخفيفها بفتحها والثناء حركتها على الساكن قبلها ثانياً واحداً ثانياً كسر الدال وحذف الهمزة وذهب اليه الرنخشري
 في ذلك في كشافه هو نظير ما ذكرناه اه ما في الشرح (قوله وقيل من الهاء وفيه ما ذكر) ظاهره ان الردود الثلاثة التي
 ذكرت في ابدال زهرة من ما آتية في ابداله من الضمير العائد اليها ولا يخفى ان الثاني وهو اتباع الموصول قبل كمال صانه
 ذكره نساك وايسر بات ههنا (قوله تنبيهه وقد يكون الموضع لا يتخرج الاعلى وجهه مرجوح فلا يخرج على مخرجه كقراءة
 ابن عاصم وعاصم وكذلك في المؤمنين) في الشرح هذا اعتراف من المصنف بان هذه القراءة المتواترة غير صحيحة لكونها
 لا تتخرج الاعلى وجهه مرجوح ولا ينبغي ارتكاب مثله وأقول ايسر في كلام المصنف اعتراف بان هذه القراءة غير صحيحة
 غاية الامر فيه اعتراف بان مرجوحه ولا يلزم من المرجوحية عدم الفصاحة (قوله فقبل الفعل ما نسبني للمفعول وفيه
 ضعف من جهات اسكان آخر الماضي وانابة ضمير المصدر مع انه مفهوم من الفعل وانابة غير المفعول به مع وجوده وقيل
 مضارع أصله نحي بسكون ثانيه وفيه ضعف لان النون عند الجيم تخفي ولا تدغم ذكرهذين الضعفين أبو الي الفارسي
 والرنخشري قال يعني في شرحه للكشاف واعلم ان ما ذكره المصنف وأبو علي ضعف لانه لا يعتمد في تخفيف الاء بالاسكان
 ولا بعد أيضا في اقامة المصدره فقام الفاعل لان اقتضاء الفعل للمصدر ابلغ من اقتضائه للمفعول به لان كل فعل لازم أو متعدي لا بد له
 من مصدر الا ما سلف فكان قيامه مقام الفاعل أولى من قيام المفعول به خصوصاً في موضع يكون الغرض منوطاً بذكر الفعل
 وهو التخييه ههنا واداً أقيم المصدر مقام الفاعل نصب المؤمنين بالفعل لان المصدر قائم مقام الفاعل في المؤمنين مفعولاً
 به صريحاً وتقديره ونحي النجاة المؤمنين أو تقول نحي فعل مضارع ادغم نونه في الجيم وأصله نحي وتقول هذه القراءة تدل على
 جواز هذا الادغام فان العربية تؤخذ من القرآن المجز بفصاحته وقول من يقول مثله لم يجز عن العرب مشير الى انه
 أحاط بجميع كلام العرب فيه تعبير واسع وكيف يجوز الاحتجاج والاخذ بأقوال نقلا عن العرب من لا يعتمد عليه لجمله
 أول عدم عدالته أو لجعله له علمه وعدالته وترك الأخذ بالتسليم بما ثبت تواتره عن من ثبت عصمته من اللغات وهو رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أفصح العرب مع قوله تعالى اننا نحن نزلنا الذكروا ناله لحافظون فان قات القراءات السبع متواترة فيمالم
 يكن من قبل الاداء وأما ما هو من قبيل الاداء كالمدة والامالة وتخفيف الهمزة والادغام فغير متواتر كما ذكره ابن الحاجب في
 اصوله وكره غيره قلت نعم لكن لا يكون نقل التراء لهذه الاشياء أقل من نالي العربية والاشعار والاقوال فكيف يطعن
 فيما نقله القراء لثبات بانه لم يحمى عمده ومن أين عرف أنه لم يحمى مثله ولو نقلنا قولنا عن مجهول الحال لقبولوه فتقول هذا أولى
 وأيضاً قد ذكر المصنف في سورة الجاثية انه قرئ بجزي قوما وقال معناه ليجزى الجزاء فوما موضع المصدر وموضع الفاعل
 ونصب المفعول به فقد ثبت عنهم في غير هذا الموضع أيضاً اه في الجهة الخامسة (قوله وانورد مسائل من ذلك) هذه
 الاشارة الى ما يحتمل اللفظ من الاوجه لا الى ترك ما يحتمل اللفظ على ما لا يخفى

﴿باب المبتدأ﴾

(قوله الفصل وهو أربحها والابتداء هو أصلها) في الشرح في ظاهر العبارة تداع لان قوله وهو أربحها يقتضي رجحان
 الوجهين

الوجهين الآخرين واضعفة الابتداء فيكون الفصل الذي حكم بأرجحيته ضعيفا والابتداء الذي حكم بأضعفته راجحا وهو متناقض فينبغي أن يكون التفضيل غير مراد على أن الابتداء اغما يضعف حيث يكون صيغة الضمير معينة لأن تكون فصلا وهذا لا يتعين لذلك اهـ وأقول لا نسلم أن قوله وهو أراجحه يقتضي رجحان كل من الوجهين الآخرين ولم لا يكفي لصده ضعف أحدهما ولا يلزم كون الفصل الذي حكم بأرجحيته ضعيفا ولا كون الابتداء الذي حكم بأضعفته راجحا وذلك كقولك زيد أزهـ الناس فإن ما عدا زيد من الناس منه ما هو زاهد ومنه ما ليس بزاهد (قوله ومثلهما رب رجل صالح لقبيته) أي ومثل كم رجل لقبيته ومن أكرمه في جواز الوجهين وفي تقدير الفعل مؤخر أراجب رجل صالح لقبيته وان كان بينهما وبين رب رجل لقبيته فرق من جهة أن معمول الفعل والابتداء فيهما هو كم ومن وفيه هو المجرور رب وقد تقدم في رب أنها تفرد بالزيادة في الأعراب دون الماهي وان محل مجرورهما في خبر رب رجل صالح لقبيته رفع أو نصب كما في قولك هذا القبيته (قوله ووافقهم ابن الحاجب وهم اذ نقل في أماليه الإجماع على ذلك) في الشرح وقول الفجوداني وغيره من شارحي كافيته أنه أراد بالظاهر خلاف المشتهر فهو معناه اللغوي لا يدخل أقام زيد وأقام أنتم مقتض لجل كلام ابن الحاجب على ما هو برى منه وكيف وهو يصرح بأنه لا خلاف في امتناع نحو أقام أنتم (قوله ووجههم أن الضمير المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلا عنه) المرفوع المستتر في يجاوره عائد على الضمير والمنصوب البارز فيه عائد على الفعل ويجاوره بالجيم والراء المهملة (قوله وعمما يقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى أراغب أنت عن الحني يا إبراهيم وقول الشاعر * خليلي ما واف بعهدى انما *) هذا صدر بيت يحجزه ان لم تكونا لي على من أقطع وفي الشرح ليس هذا مما يقطع به على بطلان مذهبهم أما الآية فيجوز أن تعلق الجار فيها بمحذوف والتقدير أراغب أنت ترغب عن الحني فلا فصل بين العامل ومعموله بالاجنبي وأما البيت فيجوز أن يكون انما مبتدأ وخبر الجملة الشرطية الواقعة بعده مع الجواب المحذوف المدلول عليه بقوله ما واف بعهدى أي ان عدم قيامكم معي على من أقطعهم سبب لان لا يكون أحدوا فيا بعهدى لان من سوا كالمليس بمنزلة كما عهدي في خلوص المودة وصدق الجملة فاذا لم تساعدني بالقيام على من أقطعهم انسى غيركم كما وتخاف عن نصرتي لتخاف من هو أحق بهامنه فيكون ذلك داعيا ليلادني أعد بهدي وهذا معنى صحيح يمكن جعل البيت عليه ويندفع به الاحتجاج على المخالف وقد ذكر معنى ذلك نجم الدين سعيد في شرح الكافية ناقلا عن الحديث وأقول مراد المصنف بالقطع في قوله وعمما يقطع به هو الظن الغالب فلا يقدح فيه احتمال غير ذلك ولا شك في ان غالب الظن من الآية تعلق عن الحني براغب ومن معنى البيت انكما اذا لم تكونا عونا لي على من أقطعهم فسا انما واهي ان بعهدى (قوله وان يكون نائبان فاعل ضرب على تقديره خاليا من الضمير) لا يخفى ان معنى الكلام على تقدير ضرب خاليا من الضمير غير معناه على تقديره رافعا له فان معنى الاول مضروبية الاخ لا زيد ومعنى الثاني مضروبية زيد لا الاخ (قوله والفراء والخشري يريان هذا الوجه شاذرا في الجملة الاسمية الحالية من الواو ووجبان الفاعلية) يعني كون الاسم فاعلا للطرف في نحو جاء زيد عليه جبة وليس كما زعمنا قال الرضي اجتماع الواو والضمير في الجملة الحالية الاسمية وانفراد الواو متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما أولى احتياطا في الربط وأما انفراد الضمير فقال الاندلسي ان كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب الواو أيضا نحو جاءني زيد وهو راكب واعل ذلك لكون مثل هذه الجملة في معنى المفرد سواء اذا المعنى جاءني زيد راكبا فصارت بالواو ايذانا من أول الامر بكون الحال جملة وان أردت معنى المفرد وان لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال نظر فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدأ نحو جاءني زيد يديه على رأسه وكلمته فوهي في أو خبرا نحو خرجت مع البازي على سواد فلان حكم بضعفه مجردا عن الواو وذلك لكون الرابطة في أول الجملة وان لم يكن تعذرا بل نقول هو أقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو وان كان الضمير في آخر الجملة كقوله * نصف النهار الماء غامرة * فلا شك في ضعفه وقلة وقال جار الله بناء على ان انفراد الضمير في الاسمية ضعيف مطلقا ان قولهم جاءني زيد عليه جبة وثي يعني مستقرا عليه جبة وثي يريد انه ليس بجملة بل هو مفرد تقديرا فلذا خلا من الواو وذلك لان الطرف اذا اعتمد على ذي الحال جاز ان يرفع انظاهر كما مر في باب المبتدأ فان اراد انه وجب أن يكون في تقدير المفرد فضعفه نظرا لقوله فالخفة بالهسايات ودونه * جوى حرها في صرة لم تزيل وقوله وان امرأ سري اليك ودونه * من الارض موصاة ويبدأ تعلق ولو كان مفردا لم يحجز الواو أيضا تقول لقبيته وان عليه جبة وثي ولو لم يكن جملة لم يدخل عليه ان وان اراد أنه لا يمتنع ان يقدر بغيره فسلم اهـ

(قوله وليس بشئ لان الذي هنا متعدي لا واحد له بدليل كائن) وذلك ان كائن يدل على الكثرة وهو الغالب فيها وقد مثل المصنف لذلك في حرف الكاف هذه الآية (قوله على السلف في الالف واللام اللجس هي أم لاهد) وذلك انسان كانت للجنس فالرابط المعلوم وان كانت لاهد فالرابط الاعاده واختار ابن الساجب ان الالف واللام لاهد دونه ذهني (قوله وتقبل يجوز أيضا ان يكون خبر المحذوف وجوباً أي الممدوح زيد) فان قبل يرد على هذا القول بحسب رده المصنف على قول ابن عصفور من ان شرط المحذوف وجوباً أن يسد شيء مسده أجيب بان ذلك شرط المحذوف فبما ساد حذف المبتدأ وجوباً ليس بيباس ولو سلم فعل المدح مع فاعله ساد مسده (قوله مسئلة جنداز يد بمقتل زيد على القول بان حب فعل وذافاعل ان يكون مسداً) مخبر عنه بمقتل الرابط (الاشارة) هذا القول هو المشهور ومختار ابن الساجب واقرض عليه أنه لو كان كذلك لم يفرده أولم يذكر في الأحوال كلها ثم وجب جنداز يد والزيدون وجب هذا همد والهند والهندات وأجيب بان مسده مبداهرت مجرى المثال لم تغير (قوله وتقبل بدل من ذاور يرد أنه لا يتقبل محل الاول وأنه لا يجوز الاستغناء عنه) في الشرح قد منع النظم كالمن الامر بن وسند الاول صحة قولك فتمت همد حسن لها وأكملت الاربعة جزءه من على ان الاول بدل شتم والالف في بدل بعض مع أنه لا يصح حلول شيء منه في محل المبدل منه ادل بالاقوال فتمت حسن لها ولا أكملت جزءه من وسند الثاني نعم وقول الشاعر فما كان قيس هادك هلك واحد * وانك بدني ان توم تم دما حيث يمتنع بدون ابدل اعني ما كان قيس هادك واحد ويصح معه ولا يبعد التزام البدل في بعض الصور مع انه الله ود بالنسبة لما اتم الوصف في مجرور رب الظاهر وقد مر هذا البيت انتمى وأول قد تقدم غير مرة فهو من الذين الغيبن ثم ينبغي ان يريد الشارح بكمال الامر بن حلول البدل محل المبدل منه وجواز الاستغناء عن البدل لا حلول زيد في جنداز يد محل ذاور جواز الاستغناء عن زيد فيه (قوله وتقبل عطف بيان ويرده قوله * رجب انفعات من بيان) * هذا صدر بيت مجزؤه يا تيك من قبل الرين احباما * ويقع البيت بتمامه هنادي بعض النسخ والنفعات جمع نفعه من نفع الطيب اذا فاح وبيان بانه بتخفيف الحاء المعيشة واصحابها بانه بتشديدها نسبة الى اليمن حذف احدى يائي النسب تخفيفا وعوض عنها الالف والرين جيل ببلاد عاصري وفي الشرح وقد يجاب بجواز ان يكون صاحب هذا القول اطلق عطف ابان على البدل كما عند ربه المصنف نفسه عن الزمخشري في بعض المواضع وحدثت ذلك لا يضرا لاختلاف المترين والتكبير (قوله واذ قيل بان حبذا اسم للحبوب فهو مبتدأ واذ زيد خبر أو بالاكس) قال المبرد وابن السراج ان تركيب حب مع ذا ازال فعلية حب وهو المجموع من حب وذا اسم بمعنى المحبوب فاذا قلت حبذا زيد فاعني المحبوب زيد قال ابن مالك وجاء التعريف من جهة انه في تاويل ذي الاداء فالمراد ان شربان - ربيعة انتم صريف ومؤولة بصري - كهذا (قوله واذ قيل بان حبذا كلف فعل فزيد فاعل وهذا أضعف ما قيل) هذا القول لا لاخش وخطاب وجاسة قال ابن مالك وهو في غاية الضعف لانه مني على دعوى مجردة عن الدليل مع ما فيه من تغليب أضعف الجزئين ومن ادعاء تركيب فعل من فعل واسم ولا نظير لذلك (قوله الاحب الولا الحياء الخ) في الشرح تقدم بر المحذوف في هذا البيت الاحب احبب لاسمية لان الكلام دل على ان مراده ابيهم المحبوب (قوله مسئلة يجوز في نحو صبر جميل ابتداءة قل منهما) أي من صبرا اذ كور والاسم الآخر المحذوف لان جملا لصفة صبرا سواء جعل مبتدأ أو خبر أو سياتي في انك تمة ان شاء الله تعالى - ان الاولى من هذين الوجهين

بجواب كل وما جرى مجراهما

(قوله مسئلة يجوز في كان من نحو ان في ذلك اذ كرى لمن كان له قلب ونحو زيد كان له مال نقصان كان وتماه اوز يادتم او هو أضعفها) في الشرح هذا اعتراف بان التمام والنقصان ضعيفان فيحتاج الى جعل فعل مسئلة لا لغير التفضيل ثم كيب - دوع له تخريج التثنية على أضعف الوجوه عنده ثم كيف يذكر هذا الوجه في هذه الجوة وهي موضوعة لترك ما يحتمله اللفظ من الوجة الطاهرة ولو ترك هذا الوجه لم يكن عليه في تركه ضمير لانه وجه ضيف خبر ظاهر ثم كيف ذكر المصنف هذه الجهة بما اشتملت عليه في جهات هذا الباب وهو معقول وذلك كجهات التي يدخل على المغرب الخليل من جهتها رذ كرم من الوجة الطاهرة وترك بعضها لا يتأتى منه خيل في الاعراب البتة اللهم الا ان يصرح المغرب بان ما ذكره متعين لا يمكن غيره أو يكون في كلامه ما يقتضي التبيين من غير تصريح فهو هذا داخل لا من جهة الترك بل من جهة أمر أخص منه فأنامله

انتهى وأقول ان المصنف لم يخرج التنزيل على أضعف الوجوه عنده وإنما ذكر ان التنزيل يحتمل هذه الوجوه التي هذا الوجه الضعيف منها ثم ان المصنف وان وضع هذه الجهة لترك ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة لكن لما كان اجتناب المصنف لهذا الترك لا يحصل الا بعرفة الاوجه الظاهرة وغيرها ذكر في هذه الجهة من كل باب ما يحتمل وجوه بعضها ظاهرو بعضها غير ظاهري اجتناب المصنف في اعرابه ترك البعض الظاهر والاقتصار على البعض الذي ليس بظاهر ثم ان مراد المصنف بقوله الجهة الخامسة ان يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة هو ان يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة ويقتصر على البعض الذي ليس بظاهر ولا يخفى ان هذا يتأتى منه خلل في الاعراب (قوله قال ابن عصفور باب زيادتهم الشعر) في الشرح ليس كذلك فلا نزاع في جواز زيادتهم بعدما التعجبية قياسا نحو ما كان أحسن زيدا وما ثبت من قول أبي أمامة رضي الله عنه في بعض الاحاديث أو نبى كان آدم وفي التسهيل وتختص كان بمرادفة لم يزل كثيرا ويجوز زيادتهم اوسطا باتفاق وآخرا على رأي (قوله الا أن الناقصة لا تكون شأنية لاجل الاستفهام ولتقدم الخبر) وذلك لان خبر ضمير الشأن لا يكون الاجملة خبرية متأخرة بجميع اجزائها (قوله فعناه موحيا أو موحى) يعنى ان وحيانا كان حالا من الفاعل فعناه موحيا وان كان حالا من المفعول فعناه موحى وانما لم يقل موحى اليه لان المقصود بيان ان وحيامعناه اسم فاعل أو اسم مفعول وذلك يحصل بدون ذكر ما يتم به اسم المفعول وهو الجار والمجرور (قوله ومن وراء حجاب) هكذا وقع في كثير من النسخ وفي بعض منها أو من وراء حجاب وهو ظاهر لقوله بعد أو يرسل وفي بعض آخر أو من وراء حجاب بدون أو والعطف (قوله بتقدير أو موصلا لذلك من وراء حجاب) لا يخفى ان هذه الحال أيضا ان كانت من الفاعل فالمقدر اسم فاعل وان كانت من المفعول فالمقدر اسم مفعول وانما لم ينبه المصنف على ذلك اعتمادا على ما ذكره في وحي وفي البصر والجهور أو يرسل رسولا في وحي بنصب الفعلين عطف أو يرسل على المضمير الذي يتعلق به من وراء حجاب تقديره أو يكلمه من وراء حجاب وهذا المضمير مطلق على وحي وحي والمعنى الإيحي أو سماع من وراء حجاب أو ارسال رسول في وحي ذلك الرسول الى النبي ولا يجوز ان يعطف ان يرسل على ان يكلمه الله لفساد المعنى وفي الشرح قال مكى لانه يلزم منه نفي الرسول أو نفي المرسل اليهم لان المعنى يصير وما كان لبشر ان يكلمه الله ولا ان يرسل رسولا (قوله وجعل ذلك تكليما على حذف مضاف) في الشرح والتقدير تكليم وحي أو تكليم ارسال وينبغي أن تجعل الإشارة من قوله وجعل ذلك راجعة الى أبعده مذكور في كلامه وهو الايمان فيدخل الارسال بطريق الاولى وأما الايصال من وراء حجاب فتكليم من غير احتياج الى تقدير انتهى وفي الشفاء ان ما يذكر من الحجاب فهو في حق المخلوق لا في حق الخالق فهم المحجوبون والبارئ جل اسمه منزه عما يحجب به اذا حجب انما يحيط بمقدور محسوس ولا يمكن حجب عن ابصار خلقه وبصائرهم وادراكهم بما شاء وكيف شاء ومتى شاء كقوله تعالى كل انهم عن ربهم يومئذ المحجوبون وفي تفسيره يراد بوضاوى وما كان لبشر وما صح له أن يكلمه الله الا وحيا كلاما خفيا يدركه بسرعة لا به ليس في ذاته مركبا من حروف مقطعة تتوقف على عوجات متعاقبة وهو ما يعم المشافهة وغيره كما روى في حديث المعراج وما وعد به في حديث الرؤية والمهتف به كما اتفق اوسى في طوى والطور ولكن عطف قوله أو من وراء حجاب عليه يخصه بالاول والالية دليل على جواز الرؤية لا على امتناعها وقيل المراد بها الالهام واللقاء في الروح أو الوحي المنزل به الملائكة الى الرسل فيكون المراد بقوله أو يرسل رسولا أو يرسل اليه نبيا فيبلغه وحيه كما أمره وعلى الاول المراد بالرسول الملائكة الموحى الى الرسول انتهى وفي كشف الكشاف من وراء حجاب متعلق بمضمرة والتقدير الا موحيا أو كلاما من وراء حجاب فهو عطف على وحي وحيامصدر في موضع الحال ولا يتماق من بقوله ان يكلمه الله لانه قبل حرف الاستثناء فلا يعمل فيما بعده وفي البحر ووقوع المصدر موقع الحال لا ينقاس وانما قاتله العرب ولذلك لا يجوز جاء بذكر كباى راكبا ومنع سيمويه ان يقع ان والفعل المقدر بالمصدر موقع الحال فلا يجوز جاء بذكر كباى راكبا ومنع سيمويه ان يقع ان والفعل المقدر بالمصدر موقع الحال لا ينقاس وجعله ان يرسل في معنى ارسال الواقع موقع مرسلا ممنوع (قوله ولبشر على هذا تبين) تقدم الكلام في حرف اللام على اقسام لام التبين وعلى ما يتعلق به كل قسم منها (قوله وعلى التمام والزيادة فالتفريع في الاحوال المقدرة في الضمير المستتر في لبشر) أراد بالاحوال المعاني القائمة بمحالفاتكم في على بابها والاحوال النحوية فتكلمة في معنى من ولبشر ان كانت كان ناقصة فهو خبر لها وان كانت تامة فهو عند المصنف خبر لمخدوف استؤنف به للبيان تقديره ارادنى وقد تقرر ان

الجار والمجرور اذا وقع خبرا ينتقل الضمير الذي كان في منعلقة اليه (قوله وعلى الزيادة والتمام فقاما حال واين ظرف له) فيه نظر لان ابن علي زيادة كان ظرف مفعول خبر عن زيد مقدم لا ظرف لغو لقامعا (قوله مسئلة وما ركب بفاعل تحتل ما الحجازية والتميمية واوجب الفارسي والبخاري الحجازية نظنان المنتضى لزيادة انصب الخبر) عبارة البخاري في مفعوله ودخول الياء في الخبر نحو قولك من زيد بفتح طاء على افعلة اهل الحجاز لانك لا تقول زيد بفتح طاء انتهى (قوله وتعود لا رمت ولا فسوف ولا جبال في الخ ان فتحت الثلاثة فان ظرف خبر للجميع عند سيبويه) ففتح الثلاثة هو قراءة مانع وابن عامر والكويتيين وانما كان الظرف خبرا للجميع عند سيبويه لان المركبة مع الاسم لا عمل لها عنده في الخبر وهو مفعول مع بيان مفعولها به قبل دخولها فلا مانع عنده من جعل الخبر للجميع كما في نحو زيد وكر وولد في الدار (قوله وان رمت الاواب) مع الاوابين وفتح الثالث هو قراءة ابى عمرو وابن كثير (قوله وخبر واحد ان قدرتهام مؤكدة لها وقد رت الرفع بالهطف) في الشرح خبرا منصوب بفعل محذوف أي واضمرت أو قدرت خبرا واحدا أو قد رت لا الثانية مؤكدة للاول والرفع بالهطف كما صرح به كانت لازمة انما كيد النبي فلا يتأتى تفريعه على كون لامه مضافة لاجازية وتغفل أن يكون قوله واضمرت خبرا معطوفا على قوله فان قدرت لامه مضافة لاجازية فتكون قسيمة له ولا يكون من التفرع في شيء وأقول اذا كانت الاولي بخارية والثانية مؤكدة لها كانت الثانية أيضا بهذا الاعتبار اجازية ثم الظاهر ان خبرا معطوفا على خبرين بانهما ارشاده وهو النصب لانه مفعول في المقدور نحو عجب من ضرب زيد وعمرو أي من أن ضربت زيد وعمرو ولي يفسر هذا جواز واجبت من ان ضربت زيد وعمرو بالجر أي من ضرب زيد وعمرو وايه حمل قوله فسكانا يهتدون في تلك الدوي ان انتمروا الميوق والديران أي أسرا السيوق والديران كذا في حاشية التنتازي (قوله وان قدرت الرفع بالياء فيها على أنهم امهم ان قدرت عند سيبويه خبرا واحدا الاوابين او الثلاث) لان لا في الاوابين مهولة والاسم بعدها مبتدأ في الثالثة عاملة في خبره ولو قدرت الظرف خبرا عن الكل لزم ان يكون معمولا له سامين تحتين الابتداء لكونه خبرا عن الاوابين ولا لكونه خبرا عن الثالث (قوله ولم يحق لذلك عند سيبويه) لانه لا يرى لازما في الخبر فلا مانع عنده من جعل الظرف خبرا عن الجميع

بواب المنصوبات (قوله من ذلك نحو ولا تظلمون فيه الاولا تظلمون تقيرا) في الصحاح التثنية ما يكون في شق النواة ويقال هو ما يقتل بين الاصبعين من الوسخ وفيه أيضا والنكير النواة التي في ظهر النواة (قوله وأما ولا تضروه شيئا فصدر لاستيفاء مفعوله) في الشرح يحتمل ان يكون الضمير المنصوب من قوله ولا تضروه عائدا الى المصدر المفهوم من الفعل وشيئا مفعولا به وتعبير المصنف بشي غير مناسب لان المذكور في الآية مضاف لا ماض (قوله وأما فن عني له من أخيه شيء قبل ارتفاعه مصدر أيضا لمفعول به لان عني لا يتعدى) في الكشف أي شيء من العفو ولا يصح ان يكون شيء في معنى المفعول به لان عني لا يتعدى الى مفعول به الا بواسطة واخوه هو ولي المتقول وقيل له أخوه لانه لا يسه من قبل انه ولي الدم وطالبه أو ذكره بل لفظ الاخوة ايه طف أحدهما على صاحبه بذكر ما هو ثابت بينهما من الجنسية بالاسلام قال التفتازاني يعني ان شيء في موقع المفعول المطلق الموصوف مثل ضرب شديدا في تسكير شيء من الدلالة على ذلك انه مفعول به لكن لا يكون بواسطة حرف الجر كان مساويا للمصدر وغيره في جواز الاسناد اليه ومن أخيه يجوز ان يتعلق بالفعل وان يكون حالا من شيء اه ثم في الكشف فان قلت ان عني تعدى بمن لا باللام فواجه قوله فن عني له قلت يتعدى بمن الى الجاني والى الذنب يقال عفوت عن فلان وعن ذنبه قال الله تعالى عفا الله عنك وقال عفا الله عنها فادان عدي الى الذنب والجاني معا بل عفوت افلان عما جنى مما تقول غفرت له ذنبه ونجاوزت عنه وعلى هذا في الآية كانه قيل فن عني له عن جنائته فاستغنى عن ذكر الجناية قال التفتازاني يريد ان عني تزدحم على المفعول بمن لكن تعديته بمن قد تكون الى الجاني وقد تكون الى الجناية وعند تعديته الى الجناية اذا اريد ذكر الجاني ذكر باللام مثل عني الله لزيد عن ذنبه حيث اقتصر على ذكر الجاني باللام علم انه لم يقصد التعدية اليه بل الى الجناية لكن لم يذكر استغناء عنها بدلالة الكلام وحيث ذكر بمن علم انه لم يقصد التعدية الى الجناية وحيث ذكر اجماعا مثل عفوت له عن ذنبه علم انه لم ياتفت الى الاستغناء بدلالة الكلام وقصد التصريح لغرض يتعلق بذلك وعلى هذا لا يرد ما يقال انه لو كان ذكر المفعول مقنيا عن ذكر الجناية ففي كل موضع ذكر الجاني فقط يجب ان يكون باللام وذلك لانه بما يكون المقصد الى العفو عن الجاني من غير التفات الى الجناية نحو ما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية (قوله ومنه وأزلفت الجنة للمنفقين غير بعيد أي ازالا فانير بعيد

أوز من غير بعيد أو أضافته الجنة أي الزلافي في حالة كونه غير بعيد) في تفسير البيضاوي وأضافت الجنة للفقير قربت لهم غير بعيد مكانا غير بعيد ويجوز أن يكون حالا وتذكيره لانه صفة محذوف أي شيئا غير بعيد أو على زنة المصدر أو لان الجنة بمعنى البستان (قوله إلا أن هذه الحال مؤكدة) يعني لصاحبها من جهة المعنى ولما ملأها كذلك لان الزلافي القرب وهو بمعنى عدم البعد (قوله وهو أيضا حال مؤكدة) يعني لعمامتها من جهة المعنى (قوله ويكون التذكير على هذا مثله في لعل الساعة قريب) قال أبو البقاء ويجوز أن يكون ذكر قريب على معنى الزمان أو على معنى البعد أو على معنى النسب أي ذات قرب وقد ذكرنا في الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة كلام الرمنشمري على تذكيره بما فيه مما يحتمل المصدرية والحالية (قوله جائز يدر كضاي ركض ركضا أو عامله جاء على حد قعدت جالوسا) مذهب سيبويه أن المصدر في مثل هذا منصوب بفعل مقدر ومذهب المازني والمبرد أنه منصوب بالفعل الظاهر قال الرضي وهو أولى لان الأصل عدم التقدير بلا ضرورة منجئة اليه (قوله ويؤيده قوله تعالى اتيتا طوعا أو كرها قالتا أتينا طائعين فجاءت الحال في موضع المصدر السابق ذكره) يعني أن أتينا طائعين لما كان جوابا لائتيا طوعا أو كرها كان طائعين في موضع طوعا لان الجواب على طبق السؤال وفي الكشف فان قلت هلا قيل طائعين على اللفظ أو طائعات على المعنى لانها سموات وأرضون قلت لما جعلن مخاطبات ومحبيات ووصفن بالطوع والكره قيل طائعين في موضع طائعات نحو قوله تعالى ساجدين انتهى مما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لاجله (قوله وابن مالك يمنع حذف عامل المصدر المؤكد الا فيما استثنى) يريد بما استثنى ما حذف عامل المصدر المؤكد منه قياسا جوازا في نحو أنت سير أو جوبا في نحو أنت سير اسير أو سمعا في نحو سقي أو جدعا و كانه يحاول بذلك دفع اعتراض بدر الدين بن مالك على أبيه في قوله وحذف عامل المؤكد امتنع وفي سواه دليل متسع بأنه قد حذف عامل المؤكد في نحو هذه الصور بأن يقال ان الكلام في مجرد المصدر المؤكد من غير هذه الصور لا فيما ناب المصدر المؤكد فيه من باب الفعل وجعل عوضا منه كونه للصور (قوله وتقول جائز يدر غبة أي يرغب غبة أو مجي غبة) هذان التقديران لبيان كون رغبة مفعولا مطلقا وهو على الاول مفعول بالاصالة وعامله محذوف وعلى الثاني بالنيابة حذف المضاف وأقيم هو مقامه وعامله مذكور (قوله لانه يؤدي الى اخراج الابواب عن حقائقها) لان تقديره كذلك يؤدي الى اخراج رغبة عن كونه مفعولا مطلقا الى كونه مضافا اليه (قوله ان يقدر ضرب يوم الجمعة) ضرب بفتح الضاد وسكون الراء مصدر مضاف الى يوم (قوله ابلى الهوى الخ) يقال أبلاه أي جعله باليا والاسف أشد الحزن والوسن بفتحتين النعاس (قوله والتقدير آسف أسفا) في الشرح الترجمة مفعولة لما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لاجله وليس فيما ذكره تقدير الحالية و كان ترك ذلك لوضوحه ويحتمل وجه آخر أسهل من ذلك وهو ان يكون تعبيرا محولا عن الفاعل أي ابلى أسف الهوى أي الاسف الباعث عليه الهوى فاضيف اليه لما كان هذه الملابس وهذا تأويل لا حذف فيه ولا احتياج الى التأويل الذي يرتكب عند جعله مفعولا لاجله انتهى وأقول لا يخفى ما فيه من البعد وعدم الظهور (قوله فن لم يشترط اتحاد عامل المصدر) أي اتحاد فاعل المصدر المنصوب على انه مفعول له مع فاعل عامله (قوله كما في قوله تعالى يغوثا وغوثا) فانه على اسقاط لام العلة توسعا قال الزجاج والطبري أي يطلبون لها أعوجا جانقولا العرب ابغني كذا بوصل الالف أي اطبه وأبغني بقطع الالف أي أغنى على طلبه مما يحتمل المفعول به والمفعول معه (قوله وكونه مفعولا به باضمار يحسب وهو الصحيح) يحسب بضم أوله وكسر ثالثه هو عائدا الى كون زيدي في المثال المذكور مفعولا به (قوله لانه لا يعمل في المفعول معه الا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به) يعني جنس ما يعمل في المفعول به مطلق الفعل أو ما جرى مجراه وحسب ليس كذلك وهذا التقدير يندفع ما سبق الى بعض الاذهان من عبارة المصنف ان الفعل اللازم لا يعمل في المفعول معه (قوله وهو الصواب) ليس على ما ينبغي لانتضائه ان القول الاول خطأ ولا مانع فيه الا العطف على الضمير المنفوض بدون إعادة الخافض وهو جائز عند يونس والاختفش والكوفيين (قوله اذا كانت الخ) الهيجاء عند كافي البيت وتقصير وانشقاق العصا كناية عن تفرق الجماعة واختلاف الحكامة والسياف المهند هو المطبوع من حديد الهند بوجوب الاستثناء (قوله كون زيدي بدل من المستثنى وهو أربحها وكونه منصوبا على الاستثناء وكون الا وما بعده انعتاما وهو أضعفها) هكذا وقع في أكثر النسخ والمراد بالمستثنى ما في بعض النسخ هو المستثنى منه ووجه ربحان الاول على الثاني ان شروط اختيار البديل مستكملة هنا والنصب على الاستثناء فيما استكمل شروط اختيار البديل أقل من البديل ووجه ربحان الثاني على الثالث ان كون الانعتاخ بلاف الاصل فيها قال الرضي وشروط اختيار البديل في المستثنى أن يكون بعد الا ومتصلا ومؤخر عن

المستثنى منه المشتمل عليه اسمها أو نفي أو نفي صريح أو مؤول غير مراد به كلام تضمن الاستثناء وإن لا يترشح للمستثنى
عن المستثنى منه وفي الشرح وفي عبارة المصنف من التدافع ما هو قريب أو أقول يعني في باب المبتدأ وقد ذكرنا نحن هناك بما
فيه (قوله مستثنى يجوز في نحو ما أحد يقول ذلك الأزدي يكون زيد بدلا من أحد وهو المختار وكونه بدلا من ضميره) أما وجه هذا
فهو احتمال النفي على الضمير من حيث المعنى لأن معنى ما أحد يقول ذلك الأزدي ما يقول أحد ذلك الأزدي وأما وجه الأول
وهو المختار فهو أن البدل من صاحب الضمير أول لأنه الأصل ولأنه لا يحتاج إلى تأويل لكونه في غير الموجب (قوله فان كانت
ما رأيت أحد يقول ذلك الأزدي فبالكس) يعني فرقه من وجه وهو البدل من الضمير وانتصابه من وجوهين وهما البدل
من أحد والاستثناء قال الرضي ولو لم يرجع الضمير إلى المبتدأ في الحال أو الأصل لم يجز البدل منه على ما قيل ولا نقول
ما ضربت أحد يقول ذلك الأزدي بالرفع بدلا من ضمير يقول لأن القول ليس يعني بل المنفي الضرب قال سيبويه ادأنت
ما رأيت أحد يقول ذلك الأزدي أو رأيت بمعنى أبصرت وجب نصب المستثنى لأنه ليس من نواسخ الابتداء هذا قوله قال الرضي
وأنا لا أرى بأسا في غير نواسخ الابتداء أيضا بالابدال من ضمير راجع إلى ما يصلح للابدال منه أو أشمل التي عاملة ذلك الضمير
نحو ما كتبت أحد ابنه فني الأزدي لأن المعنى ما أنصفتني أحد كتبت الأزدي ومنه قول عدي بن زيد في ليلة لا نرى بها أحدا
يحكي علينا إلا كواكبها ونرى من رؤية العين وفي جملة من رؤية التلبس بما ذهب إليه سيبويه فلا يكون شذوذا في الظاهر معنى
البيت فالانصاف والحكاية منه إن معنى بل لو كانت لأودى أحد أيوجد الله تعالى الأزدي لم يجز البدل من ضمير يوجد لأن
التوحيد ليس يعني بل الذي فقط انتهى فهو محتمل الحالية والتمييز (قوله يمتنع أن تدخل عليه من) لأن ما فيه إيمان الجانس
(قوله وإن قدر نفسه احتمل الحال والتمييز) ويكون من التمييز غير الغالب على ما ذهب إليه ابن مالك من أنه لا يلزم في تمييز الجملة
تقدير الاسناد إليه في الأصل بل هو على قسمين غالب وهو أن يكون مقدر الاسناد العمل إليه مضافا إلى الأول ثانيا بطلب زيد
علما إذا التقدير طاب علم زيد وغير غالب وهو أن لا يكون كذلك فتعوا امتلا الكرماء (قوله فلا حسن ادخال من) لاسافيه من
التبصيص على المقصود (قوله والارجح التمييز) يعني في خاتم حديثا (قوله وخير منهما) الخفض بالاضافة أي من كون حديثا
حالا ومن نصبه على التمييز وإنما كان الخفض بالاضافة خيرا للحصول التخفيف به من الحال فهو ما يتعلق كونه من الغالب وكونه
من المفعول (قوله نحو ضربت زيدا ضاحكا) في الشرح نصوا على أن الحال إذا تعددت وتعد صاحبها لا تجعل الأولى لغير
الأقرب الأبدان بل تقريبا للانصاف فينبغي أن يكون هنا كذلك لأن كون الملاقاة قربا من النص وكونها لا بد مستلزمة للانصاف
وقد يشق بأن الفصل هنا يسير فاعتقر وفيه نظر انتهى وأقول وجه النظر أن في جعل الأولى لغير الأقرب فصلا يسيرا بقدر
الفصل الذي هنا ولم يعتقر وجوابه أن الفصل هناك انما لم يفتقر مع كونه يسيرا الوقوع في موضعه من وعلى هذا كان ينبغي
للشارح أن يقول وقد يفرق بأن الفصل هنا في موضع واحد (قوله وتجويز الزخشرى الوجهين في ادخلوا في السلم كافة وهم
لأن كافة مختص بمن يعقل) كان هذا الاختصاص مذهب البعض دون الجمهور ولذا لم يتعرض له التفتازاني في حاشيته بل قال
والسليم بالكسر والنسخ وكذا بفتح السين والملاحم الانقياد والطاعة فالخطاب للمؤمنين الخلف أولاهل الكتاب المؤمنين بنبيهم
وكتابهم أول المؤمنين بالسنة أول السكك وكافة حال من ضمير ادخلوا أو من السلم وقيل السلم الاسلام وحينئذ لا يكون
الخطاب للمؤمنين الخلف إلا بتأويل الاسلام بشعبه وفروعه لأن قولنا ادخلوا صريح في الأمر بإحداث الاسلام لا الثبات
عليه أو الزيادة منه وكافة في الأصل اسم فاعل من كف يعني منع كان الجماعة منه وأما اجتماعهم ان يخرج منهم أحد (قوله ووجه
في قوله تعالى وما أرسلناك إلا كافة للناس أن قدر كافة هنا المصداق محذوف أي رسالة كافة أسد) انما قدره الزخشرى كذلك
فرار من تقدم الحال على صاحب المجرور بالحرف فان سيبويه وأكثر البصريين يعمونه لأن الحال تابع وفرع صاحب المجرور
لا يتقدم على الجار فكذا تابعه قال الرضي ونفسل عن ابن كيسان وأبي علي وابن الدهان الجواز اسم بدلا لا بقوله تعالى وما
أرسلناك إلا كافة إلا اس وبعوضوم يجعل كافة حالا من الكاف والتاء للبالغة وهو نعت وهو هنا حكاية أخبرنا بما أجازة ان لم
تكن سمعا شيخنا العلامة أبو الفضل محمد بن الشيخ أبي اسحق إبراهيم بن الامام النعماني قال أخبرنا شيخنا القاضي أبو سعيد
العقباني قال اجتمعت بمدينة مرا كش يهودي يشتغل بالعلوم فقال لي ما دايكم على عموم رسالة نبيكم قلت له قوله بعثت إلى الأحمر
والأسود فقال لي هذا خبر آحاد فلا يفيد الا الظن والمطالع في المسئلة القطع فقالت له قوله تعالى وما أرسلناك إلا كافة للناس

نقال هذا لا يكون حجة الا على قول من يقول بوجه تقدم الحال على صاحب الجور بالحرف وان لا أقول بوجهه انتهى وأقول
الجواب عن اعتراض اليهودي على هذا الخبر الحق انه وان كان أحاد في نفسه متواتر معني لانه نقل عنه صلى الله عليه وسلم
من الاحاديث الدالة على عموم رسالته ما بلغ القدر المشترك منه حد التواتر وأما القطع بنسبة معناه اليه وان كانت تفاصيله
أحاداً بجود حاتم وشبابة على وإذا حصل القطع بنسبة معناه اليه حصل القطع بحقيقة معناه لان الرسول معصوم وكل ما هو خبر
لمعصوم حق وعن اعتراضه على الآية هو الاستدلال على صحة تقدم الحال على صاحب الجور بالحرف (قوله ووجهه في خطبة
المفصل اذ قال محيط بكافة الابواب أشد وأشد لا خراجها اياه عن النصب البتة) في الشرح يعني أشد من الاول وأشد من الثاني
وفي الابواب ومن الائمة ما يلزم النصب على الحال نحو طراومثله كافة وقاطبة واستهجن اضافته ما قال السيد عبد الله عند
شرحه لهذا الكلام قد وقع كافة مضافاً في كلام البلغاء والفصحاء منه قول عمر رضي الله عنه قد جعلت آل بني كاكلة على كافة
بيت مال المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهباً يريزاً كتبه عمر بن الخطاب ختمه كفي بالموت واعطى ابا عمر وهذا الخط موجود
في آل بني كاكلة الى الآن فلا وجه للخطئة انتهى ما في شرح الابواب وفي الشرح ان صح هذا سقطت الواجهة الثلاثة
بأسرها اذ فيه استعمال كافة لغير العاقل وعدم نصبه على الحال واخراجها عن النصب البتة وأقول ثبوت هذا وحده لا يخرج
ذلك عن الشذوذ وانما قلنا كان ختم عمر كفي بالموت واعطى ابا عمر لان ذلك كان نقش خاتمه الذي يلبسه وهم كانوا يختصمون به
من الحال ما يحتمل باعتباره عاملاً وجهين (قوله نحو وهذا بهي شياً يحتمل ان عامله معنى التنبيه أو معنى الإشارة) الاولى
بالعمل عند الكوفيين معنى التنبيه لسبقه وعند البصريين معنى الإشارة لقربه فان قيل يجب ان يكون العامل في الحال هو
العامل في صاحبها اذا كان العامل هنا في الحال معنى التنبيه أو الإشارة لا يكون كذلك لان بعلي خبراً والعامل فيه المبتدأ
اجيب بان انتصاب الحال عن بعلي ليس باعتباره خبراً المبتدأ بل باعتباره مفعول انبه أو أشير اذ التقدير انبه عليه
أو أشير اليه شيئاً فالعامل هنا في الحال وفي صاحبها واحد (قوله هايننا الى آخره) الصريح الخالص وصفاً يصغوا ويصغى
مال والرشد بفحتمين خلاف النفي من الحال ما يحتمل التعدد والتداخل (قوله وذلك واجب عند من منع تعدد الحال) قال
الرضي وجوز الجمهور وهو الحق ان يجيء شيء واحد أحوال متخالفة متضادة كانت نحو اشترى ثوباً من حلو أو حامضاً
أو غير متضادة كقوله تعالى أخرج منها مذموماً مدحوراً كما يجيء ان في خبراً المبتدأ ومنع بعضهم ذلك في الحال متضادة
كانت أو لا قياساً الى الزمان والمكان فجعل مذموماً مدحوراً حالاً من ضمير مذموم ما راسخاً في المضادة فنعها مطلقاً
ولا وجه للقياس وذلك لان وقوع الفعل في زمانين أو مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت اليوم
امس بل لو عطف أحدهما على الآخر جاز لدلالة على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان لم يتبين
المكانان أو الزمانان نحو جلست خلفك امس وقت الظهر وامامك وسط الدار وأما تنقيحاً لحدث بقيدتين مختلفتين كما في
قوله تعالى مذموماً مدحوراً أو متضادين في محالين غير مترجرين كما في اشترى ثوباً أسوداً بيضاً أو مترجرين كما في اشترى ثوباً حلواً
حامضاً فلا بأس به انتهى (قوله ويستحيل التداخل) لعدم امكان تقييد الحال الاولى والثانية (قوله ويجب كون الاولى
من المفعول والثانية من الفاعل تقابلاً للفصل) لان الفصل حينئذ فصل واحد بين الفاعل وحاله بالمفعول وحاله بخلاف
العكس وهو جعل الاولى من الفاعل والثانية من المفعول فانه حينئذ فصلان أحدهما بين الفاعل وحاله بالمفعول والثاني
بين المفعول وحاله بحال الفاعل وفي شرح الرضي ان كون الاولى من المفعول والثانية من الفاعل جائز على ضعف لا واجب
فانه قال وإذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معاً فان كانا متفقين فالاولى تشييهما فانه أخصر نحو لقيت زيداً راكبين
ولا منع من التفريق نحو لقيت راكباً زيداً راكباً أو لقيت زيداً راكباً أو لقيت زيداً راكباً أو لقيت زيداً راكباً أو لقيت زيداً راكباً
بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كان نحو لقيت هندا مصدراً من صدره وان لم تكن فالاولى جعل كل حال
بجنب صاحبه نحو لقيت مصدراً زيداً مصدراً أو يجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل نحو لقيت
زيداً مصدراً مصدراً وذلك لانه لما كان مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال أخرت الحالين وقدمت حال
المفعول على حال الفاعل اذ لا أقل من كون أحدهما حالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه انتهى ويمكن
ان يقال ان المصنف لم يجعل وجوب الحال الاولى من المفعول والثانية من الفاعل مطلقاً وانما جعله بالقياس الى عكسه

وذلك لا ينافي حوازه بالقياس الى جعل كل حال بجانب صاحبه وان الرضى لم يجعل ذلك جائزا مطلقا بل بالنظر الى جعل كل حال بجانب صاحبه وهذا لا ينافي وجوبه بالقياس الى كونه فائنا مل (قوله خرجت بها امنى الى آخره) هذا البيت لامرئ القيس ويروى على اثرنا اذبال مرط والاثر والاثر واحد والمرط بكسر الميم وسكون الراء كساء من خزاوصوف والرحل بالهاء المهملة المتشبه بنقوش تشبه وحال الابل وجرها المرط لانه لاثر على المقابلة

باب اعراب الفعل (قوله فان دلت ما انت آت فقد نذنا ولا جزم ولا رفع بالعطف لعدم تقدم الفعل) يعنى بالفعل المجزوم الذى يتبعه تعديت في الجزم والفعل المرفوع الذى يتبعه في الرفع لان الاعراب بالتبعية يقتضى متبوعا اشتمل على مثل ذلك الاعراب (قوله الرفع على وجهين والنصب على الاضمار) يريد بالوجهين العطف على تائبين والاستئناف (قوله وهل زيد اخوك فذكره لا يرفع على العطف بل على الاستئناف) من وجهى الرفع السابقين العطف واثبت الاستئناف وسكت عن النصب على اضمماران والظاهر ان سكونه عنه لجوازه وفي الشرح لا يظهر ان هناك مانعا غير تخالف الج بغير الامة والاعراب على اساس الى الصريح واما من جهة المعنى فلا يمنع ان يكون الاستنهام عن اخوة زيد وعن اكرامه الواجب بعد ثبوت الاخوة وانقول بل يظهر ان هناك مانعا غير تخالف الج بغير الامة وانما من ان رفع الفعل بالعطف يقتضى تقدم فعل مرفوع يكون رفعه بالمطوف بالشاركة له في رفعه وجهته (قوله وهل لك التفتت اليه فذكره الرفع على الاستئناف والنصب اما على الجواب او على العطف على التفتت واضمماران واجب على الوجه الاول وجائز على الثاني) سكت عن الرفع على العطف لظهور ان الامة مما تقدم نال ابن الحاجب وانما وجب اضمماران على الوجه الاول لقيام القرينة الدالة على المحذوف مع كون الحذف اخصر وقال غير لانها لو اظهرت لظهر عطف الاسم على الفعل وذلك غير مستحسن وانما يبرز اضمماران على الوجه الثاني لان الامة تدخل على الاسم الصريح نحو عجبني شرب زيد فغضب به فجاز ان يظهر منه ما يقابل الفعل الى اسم مبرح (قوله وكذا قال سواه بل وان اكره فذكره ان سلم كون لولمى) يريد بالامثال هل لك التفتت اليه فذكره ويبدأ بالشامية بكون لولمى لانها لو كانت لا شرط لم تكن الآية مشابهة للثال في اعرابه لعدم تاقى النصب على الجواب فيها وانما يشبه فيه (قوله مسئلة لاني اجد ما لا فانفق منه الرفع على وجهين والنصب على اضمماران) يريد بالوجهين العطف على اجد والاستئناف (قوله وايت الى ما لا فانفق منه يمنع الرفع على العطف) سكت عن الرفع على الاستئناف وعلى النصب على اضمماران لظهور وجوازه (قوله مسئلة لاني فزيد فذكره الرفع على القطع والجزم بالعطف والنصب على الاضمار) سكت المصنف عن الرفع على العطف لظهور ان الامة مما تقدم المتبوع المرفوع الذى يشاركه هذا التابع في جهة اعرابه وهو محقق مذكرناه فيما مضى من ان مانع الرفع على العطف في هل زيد اخوك فذكره ليس هو تخالف الج بغير الامة وانما هو عدم ما يشاركه المطوف في جهة اعرابه وفي الشرح الطاهر ضبط ذكره بالنون للتكامل عظيم او مشار كما يكون الجزم فيما ساعدوا فحمل خطاياكم وضبطه بقاء الخطاب فيه جزم مضارع الخطاب باللام وهو غير متيسر عند البصريين اللهم الا ان يذكر بان الثواني يرفع فيها ما لا يفتقر الى الاوائل انتهى واقول احسن من هذا الاعتذار ان هذه مناقشة في المثال والمناقشة في المثال ليست من دأب المحامين (قوله ومن يترب منا وينضع ثوره) هذا صدر بيت عجزه ولا ننش ظلمنا ما اقام ولا هضمنا

باب الموصول (قوله يجوز في نحو ماذا صنعت وماذا صنعت ما مضى شرحه) يعنى في الباب الثاني فيما يجب على المسؤول عنه ان يفصل فيه (قوله والاكثر في نحو من ذالقيت كون ذاللاشارة خبر او اقيمت جملة حالية ويقل كون ذام وصوله وقيمت صله وبعدهم لا يجزى) وجهه الاكثر ان الاصل في دان يكون اسم اشارة لا موصولا الا اذا قامت قرينة تدل على تجرده عن الاشارة واسمه الى موصولا ولم يوجد ذلك في نحو هذا المثال وفي شرح التسميى لان ام قاسم ومنع بعض النحويين وقوع ذام وصوله بعد د من لان من تخص من بعد قل فليس في اسمها كافي ما كان سادس بالرد الى الاستفهام في غاية الالهام واخر جت ذامن التخصيص الى الالهام وجذبته الى معناها ولا كذلك من اخصيصها واختار الكوفيون وقوع ذام وصوله وان لم يتقدم علم بالاستفهام وعنه ان اسماء الاشارة كلها يجوز ان تسميى موصولات انتهى وقد جزم المصنف في حرف الميم عند الكلام على من بما ذكرهنا انه قليل وسكت هناك عما ذكرهنا انه الاكثر وقال واذا قيل من ذالقيت فن مبتدأ وذا خبر موصول والعائد محذوف ويجوز على قول الكوفيين في زيادة الاسماء كون ذان اذ (قوله واما ذلك الذى يبين الله عباده فليل الذى مصدرية

كقولك شئت ان مازيد وعمر ووقول مولى لوباباين جاء بغيرها من مل ما أنف خاطب بدم وفي الشرح الظاهر انه لا يثبت
ولو مع ذلك لا احتمال أن تكون موصولة حذف صدرها انتهى ويمكن الجواب عن هذا بان كلام أبي حيان إنما هو على
الاصل وهو عدم الحذف (قوله ولا أعلمهم زاد وما بعد الياء الا ومعناها السببية) هذا رد لقول أبي حيان ان ما في قوله هم
مروت بما يجب لك يحتمل أن تذكر زائدة ووجهه ان الياء في قولهم مروت بما يجب لك لا لاصاف وما الزائدة لا تنفع بعد
ياء الا لاصاف وانما تقع بعد ياء السببية (قوله وقد جوزاني ومن الناس من يقول) اضيف في جوزاني كونه من موصولة
وموصوفة وفي حاشية التفتازاني قد يقال انه لا يتصور بمثل هذا الاخبار زائدة فالجواب انه لا يخبر بالبنية أو للتعجب
واستعظام أن يختص بعض من الناس بمثل تلك الصفات فانما اتينا في الانسانية بحيث كان ينبغي أن لا يعدل المذهب من
جنس الناس ضيف فان مثل هذا التركيب شائع ذائع في مواضع لا يتأتى فيها مثل هذه الاعتبارات ولا يتصور فيها الا الاخبار
بان من هذا الجنس طائفة تتصف بكذا فلو جبه أن يجعل موعون الجار والمجرور مبتدأ يعني وبعض الناس أو بعض من
الناس من هو كذا وكذا يكون مناط الفائدة تلك الاوصاف وفي قول الجاسي منهم ايوت لا ترام وبعضهم ١ مما قد
وضع جعل الحاطب تانيس لما ذكرنا حدث وقع قرينة منهم وهي بعضهم مبتدأ ووقع الطرف في موقع المبتدأ ليس
بمستبعد كقوله تعالى ومنادون ذلك وما من الا له مقام معلوم واليوم يعتبرون لموصوف في الطرف الثاني ويجعلونه مبتدأ
والطرف المتقدم خبرا ولو تكسروا الاستقام اللفظ والمعنى جمعا في جميع الموارد أي جمع منادون ذلك وما أحد من الا له مقام
معلوم لكن وقوع الاستعمال على ان من الناس رجالا كذا وكذا شاهد لهم وفي الكشف عن قوله تعالى ومن ذرية نساء
مسلمة لك واجعل من ذرية نساء مسلمة لك ومن للتبعيض قال التفتازاني أي واجعل بعض ذرية نساء مسلمة لك وهذا رد عما
يرشد الى أن من ذرية نساء في موضع المفعول الاول وانه هو المبتدأ في الاصل لكن مجيئ مثل ان من ذرية نساء بالنسب يدفع
ذلك وفي اعراب السمين وقد سأل سائل فقال انما يريد أن يبين ما أفاده المبتدأ ومعلوم أن الذي يقول كذا هو من الناس
لا من غيرهم فأجيب عن ذلك بان هذا تنصيص معنوي لانه قد ذكر المؤمنين ثم ذكر الكافرين ثم عتب بذكر المؤمنين فصار
تظير التفصيل اللفظي فهو من الناس من يجهل ومن الناس من يشترى فهو في قوة تفصيل الناس الى مؤمن ومكافر
وموافق وأحسن من هذا أن يقال ان انما يريد أن يبين ما أفاده التبعض المنصود لان الناس كلهم لم يقولوا ذلك وهم غير مؤمنين فصار
التقدير وبعض الناس يقول كيت وكيت انتهى

بواب التوابع

(قوله ويحتمل هذا بتقدير مبتدأ أيضا أي أنا دمرناهم) الإشارة بهذا الى الآية الاخيرة وفيه هي الدافعة (قوله مسلمة تنوع
سبح اسم ربك الاعلى يجوز فيه كون الاعلى صفة للاسم أو صفة للرب) في تفسير البيضاوي سجع اسم ربك الاعلى نداء من
الاحاد فيه بالآيات الزائنة واطلاقه على غيره زاعما انهم ما فيه سواء ذكره لاعلى وجه المعظم انتهى وفيه أيضا عند
الكلام على اسم الله والاسم ان اراد به اللفظ فغير المسمى لانه يتألف من أصوات متقطعة غير قارة ويختلف باختلاف الالام
والاعصار وبتعدد تارة ويصدق أخرى والمسمى لا يكون كذلك وان اراد به ذات الشئ فهو المسمى اليك لم يشهر بهذا المعنى
وقوله تعالى تبارك اسم ربك المراد به اللفظ لانه كما يجب تنزيه ذاته وصفاته عن النقائص يجب تنزيه الالفاظ الموصوفة لها عن
الرفث وسوء الادب أو الاسم متعم كافي قول الشاعر الى الحول ثم اسم السلام عليكما وان اراد الصفة كما هو رأي الاشعري
انقسم انقسام الصفة عنده الى ما هو نفس المسمى والى ما هو غير والى ما هو ليس هو ولا غيره انتهى وفي حاشية التفتازاني
عند الكلام على قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها والمشهور فيما بين الاكثرين ان الخلاف في اسم لان تلك كانت
الفرق بين تشعير بذلك لان القائلين بان الاسم عين المسمى تمسكوا بقوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها ثم عرضهم وقوله تعالى
سبح اسم ربك الاعلى أي ذاته وقوله تعالى ما تعبدون من دونه الا أسماء الى غير ذلك ولان لفظ الاسم يسمى بالاسم دون
الفعل فهذه الاسماء والمسمى واحد والقائلين بانه غير متمسكوا بمثل قوله تعالى فله الاسماء الحسنی مع القطع بوحدة الذات الا
ان ما ذكره من التفصيل وهو ان من الاسم ما هو نفس المسمى كقولك الله فانه يدل على الوجود أي الذات ومنه ما هو غيره
كالمال والارزاق ونحو ذلك ما يدل على فعل ومنه ما لا يقال انه هو ولا غيره كالعالم والقادر وكل ما يدل على الصفات القدسية

يسمى بان الكلام ليس في اسم م بل في مدلوله مثل الانسان والفرس والاسم والفعل وكذا قولهم ان اسماء الله تعالى متعددة وكيف تكون نفس الذات فان قيل فقد ظهر ان الخلاف في الاسماء التي من جملتها اللفظ الاسم وظاهر انها اصوات وحروف هي من الاعراض المتزايلة وكيف يتصور كونها نفس مدلولاتها التي هي الاعدان والمعاني وان اريد بالاسم المدلول فلا يخفى انه نفس المسمى من غير ان يتصور فيه خلاف بل فائدة لانه بمنزلة قولك ذات الشيء ذاته قلنا الاسم الواقع في الكلام قد يراد به نفس لفظه كما يقال زيد معرب وضرب فعل ماض ومن حرف جر وقد يراد به معناه كقولنا زيد كاتب وحينئذ قد يراد بنفس ماهية المسمى مثل الانسان نوع والحمار جنس وقد يراد به منه مثل جاني انسان ورأيت حيوانا وقد يراد به جزؤها كالناطق أو عارض لها كالمضاحك فلا يبعد ان يقع اختلاف واشتباه في ان اسم الشيء نفس مسماه أم غيره وما أورد في بعض المواضع من ان الكلام في لفظ الاسم لا ينافي ذلك لانه أيضا اسم من الاسماء والتسمكات أيضا تنزل على هذا انتهى وفي الشرح هنا سؤال مشهور وهو ان المقصود بالتسبيح هو الرب سبحانه وتعالى لا اللفظ الدال عليه فكيف علق التسبيح بالاسم والجواب بانه صفة مردود بان زيادة الاسماء لم تثبت وأيضا فلا يتأتى على رأي المصنف وأجاب الغزالي بانه انما تعلق التسبيح بالاسم وان كان غير المسمى لان التعظيم اذاوجب للمعظم عظم ما هو من سببه لاجله فكما يجب تنزيه ذاته وصفاته تعالى عن النقائص يجب تنزيه الالفاظ الموضوعات لها عن الرقت وسوء الادب واعتراضه السهيلي من وجهين أحدهما انه لم يرو عنه عليه الصلاة والسلام انه قال في تسبيحه سبحانه اسم ربي الاعلى مع كثرة تسبيحه فدل على ان المقصود بالتسبيح المسمى والاسم مذكور لحكمة أخرى والثاني انه يلزمه ان ينطلق على الاسم التكبير والتحميد والتتزيه وغيره من المعاني المقصود بها الله تعالى فيقول كبرت اسم ربي وذلك مما أجمع المسلمون على تركه قال السهيلي والجواب السديد ان الذكر على الحقيقة محله القلب لانه ضد النفس والتمسح نوع من الذكروا أطلقوا الذكر والتسبيح لما فهم منهما الا ذلك دون اللفظ باللسان والله تعالى قد تعبدنا بالامر بجمع ما ولم ينقبل من الايمان الا ما كان قولاً باللسان واعتقاداً بالجنان فصار معنى الايتين يعني قوله تعالى واذا كراهم ربك وقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى اذ كراهم ربك وسبح ربك بقلبك ولسانك ولذلك اقم الاسم تنبيها على هذا المعنى حتى لا يخلوا الذكر والتسبيح من اللفظ باللسان لان الذكر بالقلب متعلقه المسمى المدلول عليه بالاسم دون ما سواه والذكر باللسان متعلقه اللفظ مع ما يدل عليه لان اللفظ لا يراد لنفسه فلا يتوهم أحد ان اللفظ هو المسبح دون ما يدل عليه من المعنى فقد وضحت الحكمة التي من أجلها اقم ذكر الاسم وبه كملت الفائدة الى هنا كلامه وفيه بحث انتهى ما في الشرح وأقول اذا كان مراد الغزالي ما قاله البيضاوي في تفسير هذه الآية وهو ان المراد بتنزيه الالفاظ الموضوعات لذاته وصفاته هو تنزيهها عن التأويلات الزائفة وعن اطلاقها على غيره زاعما انها فيه سواء وعن ذكرها الاعلى وجه التعظيم اندفع كل من اعترض السهيلي عليه (قوله واما نحتاج في غلام زيد الظريف فالصفة للمضاف ولا تكون للمضاف اليه الا بدليل لان المضاف اليه انما جئ به لغرض التخصيص ولم يثبت به لذاته) فان قيل ما الفرق بين الآية وهذا المثال حتى جاز في الآية أن يكون الا على صفة للاسم المضاف أو للرب المضاف اليه ونعين في المثال ان يكون الظريف صفة للغلام المضاف أوجب بان المضاف اليه في الآية مقصود بحكم المضاف وهو التسبيح ومضاف لما بعده وليس المضاف اليه في المثال كذلك (قوله ولذلك ضعف قوله وكل أخ مفارقة أخوه الى آخره) الاشارة بذلك الى ان الصفة في نحو وكل فتى يتقى فائز للمضاف اليه واليتم تقدم الكلام عليه في الا في حرف الهمزة والموصوف فيه هو كل لان الصفة هي الفرقة وان هو مرفوع (قوله وعلى التبعية فهو نعت لا بدل الا اذا تعذر) في الشرح ينبغي ان ينظر في وجه تعيين النعت وامتناع البديل في نحو هدى للفتى الذين يؤمنون بالغيب وفي نحو مررت بالرجل الذي فعل وأقول وجه تعيين النعت ان كل موصول فيسه الالف واللام فهو موضوع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعماله صرح بذلك الرضى في باب الصفة وستنقله عنه في الجهة السادسة فالموصول الذي فيه الالف واللام دائما صفة لموصوف مذكور او مقدر فاذا وجد في اللفظ ما يصلح كونه نعتا له تعين جعله نعتا لان جعله غير ذلك لا يغني عن جعله نعتا لاحتياجه دائما الى منعوت وجعله نعتا يغني عن جعله غير ذلك ولذا لم يذكر الزمخشري ولا أبو البقاء كونه بدلا وان كان ذكره السمين حيث قال يحتمل الجر من ثلاثة أوجه أظهرها انه نعت والثاني بدل والثالث عطف بيان

يدل على ان المقصود هو الاخبار عن ذاتكم المشار به الى موج الليل في النار وموج النور في الليل ومضطر الشمس والقمر
بانه الله بانه الرب بانه المفرد بالثلاث انتهى وقد اصابي ويمكن ان يقال ان المشار اليه باسم الاشارة هو ما سبق ولو جعل
موصوفاً او مبيناً لكان المشار اليه ما بعده فلا يبقى ذلك الترتيب المعتبر وهو ان ما قبله بعبارة لا جمل اجزاء تلك
الوصاف عليه اذ المعنى ذلك الموصوف بتلك الصفات المميزة والنعوت الكاملة هو المعبود المستحق للعبادة الملائكة المفرد
بالالهية والذين يدعون من دونه ما يملكون من قطمير وفيه انه ليس كسائر اعرابا كان وجهه الان الاعراب تابع للمعاني
ولا ينعكس انتهى (قوله وجوز كون العلم نعمة او اغا العلم نعمة ولا ينعكس به) في الشرح بذلك اعترضه ابو حيان ووقع للزمخشرى
في تفسير سورة ابراهيم عند قوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله ان قال الله عطف بيان للعزيز الجليل لانه جرى مجرى الاسماء
الاعلام لثبوتها واختصاصها بالمعبود الذي يحق له العبادة كما غاب النجم في الترتيب هذا نصه فانظر هل يمكن ان يكون جعله اياه
وصفاً لا من جهة عليته بل من جهة ملاحظته الالهية فيه باعتباره الاصل بل انتهى واقول في تفسير الية اوى ما يشير الى
انه لا يمكن فانه قال وقيل علم لانه المخصوص لانه يوصف ولا يوصف به بفعل امتناع لوصفه دائماً على عاقبه (قوله وجوز
نعت الاشارة بما ليس معر قابلام الجنس وذلك مما أجبه واعي بطلانه) في الشرح اذا كان عنده المبالغة كما صرح لم يرد هذا
عليه فان جعله نعتاً لاسم الاشارة ليس باعتبار علمه بل باعتباره ملاحظة الاصل بل قبل العلية وهو الاله الذي يعنى المعبود
واللام فيه على هذا التقدير للجنس وحاصله انه عند قصد النعت بعبارة قولك ذاتكم المعبود ولا يمنع هبداً احد وقد اثار اتفاق
الظرف بالاسم الشريف في قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض على معنى وهو المعبود فاذ اساغ لهم تأويله بذلك لاجل
التعاقق فلم لا يجوز مثله للزمخشرى لاجل لوصف واقول قد يفرق بينهما بان هبداً عن الوصف مندوحة ولا مندوحة هناك من
التعاقق في النوع الثاني (قوله اشتراطهم التعريف اعطف البيان ونعت المعرفة والكبر السعالي والتميز واهل من ونعت
النكرة) يعني انهم اشتراطوا التعريف لا مور منها عطف البيان ونعت المعرفة واشتراطوا الكبر لا مور منها السعالي والتميز
ونعت النكرة واهل من (قوله ومن الوهم في الاول) يعني في اشتراطهم التعريف به عطف البيان ونعت المعرفة (قوله من
الرش في انساب السمع نافع) هذا مجزى ببيت صدره فبت كافي ساور تني ضئيلة وساور تني يعني وانتمى والعقيلة اللقبنة والمراد
هناحية ضئيلة والرش بضم الراء وسكون القاف جمع رشاء وهي من الحيات المقطعة بسواد وبياض والسم من ثلث السميين
القاتل المعروف فالسم النافع بالقاف البائع الثابت (قوله والعرب انه خبر للسم والظرف متعلق به او خبر تان) في الشرح
ليس كونه صفة بخطا فان القائل بذلك جعل الاداة في اسم جنسية كافي قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وقوله
تعالى كمثل الخمار يعمل أسفارا وقول الشاعر ولقد أهرى على للشم يسبني وقد جوزوا كون الجملة في ذلك كد صفة لدى الاداة
مع انها لا تكون صفة الا للكرة بناء على ان المعروف باللام الجنسية كالكرة بحسب المعنى وما نحن فيه كذلك وقد خرج
المصنف على ذلك قولهم ما يحسن بالرجل خبر منك ان تفعل كذا ذكره في تراجم الحذف حيث ترجم على حذف ال انتهى
واقول في شرح التمهيد لابن أم قاسم ما هو ظاهر في ان ذلك القائل لم يجعل اللام في اسم جنسية فانه قال واخبار بعض
النحويين وصف المعرفة بالكرة وجعل من ذلك قول الاخوص والمعنى رسول الزور قواد وعن ابن الطراوة انه يجوز وصف
المعرفة بالكرة اذا كان الوصف خاصاً بذلك الموصوف كقول النابتة في انساب السمع نافع قال ولا حجة لهم في ذلك لا مكان تأويله
انتهى نعم يمكن ان يكون ما في الشرح تأويلاً لجنسهم (قوله وليس من ذلك) يعني من الوهم في الاول وتعمل هذا الذي هو
قوله بعد أسطر لانه جعله على تقدير ال (قوله والذي قدمه الزمخشرى انه وجميع ما قبله أبدال أمانه بدل فلتتمكيره وكذا
المضافان قبله) التمهيد المنصوب بان والجور بفتح الجيم والمراد بالبواقي العزيز العليم لانهم ما لبوا في من جميع ما قبل
شديد العقاب أو هو اذوا الطاول ان أريد البواقي من التوابع في الآية (قوله ورد على الزجج في جعله شديد العقاب بدلاً وما قبله
صفات وقال في جعله بدلاً وحده من بين الصفات بتونظ هر) قال اليمنى يحتمل ان يكون وجه التنبؤ هو ان هذه النكرة لو كانت
بدلاً فقط لكان المبدل منه وهو المتبوع في حكم المنهى ولما كان ما قبله وما بعده صفات لزم ان لا يكون في حكم المنهى وأيضا
فكونه بدلاً يقتضى ان يكون هو المقصود بما نسب الى المتبوع دونه وكون ما بعده وما قبله صفات يقتضى كون المتبوع هو
المقصود دونه أو بقول لو كان بدلاً والبديل في حكم تكرير العامل لكان عاملاً أجنبياً بين الصفات انتهى وفي الشرح انما

قال المحدثي بين الصفات ولم يزل من بين الصفات بادخال من على بين وبين العبارتين فرق لا يخفى عليك (قوله ومن ذلك قول الجاحظ) هكذا رأينا في أكثر النسخ وفي بعض ما ومن الوهم في الثاني قول الجاحظ وهو الصواب لانه ذكر من جملة الثاني افعل من (قوله واست بال أكثر منهم حصي) هذا صدر بيت بحظه وانما العزة للكثرة والحصي هنا العدد يقال نحن أكثر منهم حصي أي عددنا والعزة القوة والغلبة والكثرة الكثير (قوله ومن متعلقة بأكثر من ذكر المحذوف فامسح به لا من المذکور) في الشرح يلزم عليه ابدال النكرة غير الموصوفة من المعرفة وقد عرفت ما فيه (قوله أو بالمذكور على انها بمنزلة ما في قولك أنت منهم الفارس البطل) يريد ان من في البيت ليست تفضيحية جارة للفضول (قوله عندهم من قال في أخواتهم انها تادل عليه) في الشرح ليس لهذا الطرف مفهوم مخالفة حتى يكون المعنى انها تادل على الحدث عندهم لم يقل في أخواتهم انها تادل عليه فان هذا قول لا وجود له وانما قولان أحدهما ان أخوات ليس دالة على الحدث الثاني انها ليست دالة عليه وأما ليس فلا دلالة لها عليه قول واحد فان قلت فافادة التقييد اذا نزلت التنبيه على ان انتفاء تعليق الطرف بليس عندهم لا يقول بان أخواتهم تادل على الحدث من باب أولى فهو مفهوم موافقة (قوله ولان فيه فصلا) هذا معطوف على بانها تادل (قوله وبان فصل التميز) هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها وبان الفصل بالتمييز وهو غير صواب على ما لا يخفى (قوله ومن الوهم في الثاني قول مكي) هكذا وقع في النسخ التي وقع فيها ومن ذلك قول الجاحظ وفي بعض النسخ ومن ذلك قول مكي وهو النسخ التي فيها ومن الوهم في الثاني قول الجاحظ (قوله والصواب انه مشبه بالمفعول به) في الشرح واعتراض المصنف انما يتأتى على قول البصريين ومن وافقهم وأما الكوفيون فيجوزون وقوع التمييز معرفة في مثل ذلك فاعلم كما قصد التخرج على مذهبهم (قوله وقول الخليل) هذا معطوف على قول مكي وانما جعل هذا من الوهم في الثاني لان الاضافة بشرطه انما تكبر المضاف وفي الشرح لعل مذهبهم يجوز اضافة المعرفة مع بقائها على ما هي عليه من التعريف ولا يتماشون من اجتماع تعريفين على الكلمة من وجهين مختلفين (قوله ثم يصح ان يقال انه خبر للا مع اسمها فانها في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه) في الشرح كيف يجعل الكلمتان معا مبتدأ مع ان تعريف غير صادق عليهما اذ هو اسم مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة مسند اليه أو صفة معتمدة على نفي أو استغناء رافعة لظاهر أو ضمير منفصل وليس مجموع لا اله اسم مجرد أو لصفة معتمدة وأقول لا نسلم ان مجموع لا اله ليس اسما مجردا بل هو اسم مجرد مركب من كلمتين خمسة عشر في قولك عندي خمسة عشر وفي تلويع التفتازاني ثم لا يخفى ان الاستثناء ههنا بدل من اسم لا على المحل والخبر محذوف أي لا اله موجود أو في الوجود الا الله فان قلت هل لا تدرت في الامكان ونفي الامكان يستلزم نفي الوجود من غير عكس قلت لان هذا رد خطأ المشركين في اعتقاد تعدد الالهة في الوجود ولان القرينة وهي نفي الجنس انما تادل على الوجود دون الامكان ولان التوحيد هو بيان وجوده ونفي اله غيره لا بيان امكانه وعدم امكان غيره ولا يجوز ان يكون استثناء مفرغا واقعا موقع الخبر لان المعنى على نفي الوجود عن آلهة سوى الله تعالى لا على نفي مغايرة الله عن كل اله انتهى وفي اعراب السفاقي واعتراض صاحب المنتخب تقدير الخبر فقال ان كان لهما فيكون معنى قوله لا اله لنا الا هو معنى قوله والهم اله واحد فيكون تكرار المحضا وان كان في الوجود كان نفيا لوجود الاله ومعه ان نفي الماهية أقوى في التوحيد الصريح من نفي الوجود فكان اجراء الكلام على ظاهره والاستغناء عن هذا الاضمار أولى وأجاب أبو عبد الله محمد بن أبي الفضل المرسي في روى الظمان فقال هذا كلام من لا يعرف لسان العرب فان اله في موضع المبتدأ على قول سيبويه وعند غيره اسم لا وعلى التقديرين فلا بد من خبر للمبتدأ أو لا فساقيه من الاستغناء عن الاضمار فاسد وأما قوله اذ لم يضر كان نفيا للماهية فليس بشئ لان نفي الماهية هو نفي الوجود لان الماهية لا تتصور عندنا الا مع الوجود فلا فرق بين لاهية ولا وجود وهذا مذهب أهل السنة خلافا للمعتزلة فانهم يثبتون الماهية عارية عن الوجود وهو فاسد والاهو في موضع رفع بدلا من لا اله ولا يكون خبرا لان لا لا تعمل في المعارف ولو قلنا ان الخبر للمبتدأ وليس للا فلا يصح أيضا ما يلزم عليه من تمكيد المبتدأ أو تعريف الخبر ولا يصح واستشكل أبو حيان البديل من لا اله وقال لانه لا يمكن فيه تكرار العامل فلو قال لا اله لا اله لم يجوز واختار انه بدل من الضمير المستكن في الخبر المحذوف العائد على اسم لا قال ولولا تصريح الخويين بانه بدل على الموضع من اسم لا لتأولنا كلامهم على انهم يريدون بقوله لم يبدل من اسم لا أي من الضمير العائد على اسم لا (قوله وأما لارجل ظريفا بالنصب فانه عند سيبويه مثل يازيد الفاضل بالرفع) قال الرضي في المبادئ اعلم انه انما أجاز الرفع حملا على اللفظ لان النصب في توابع المفادى

المضموم كان هو التماس لان التواضع الخمسة انما وضعت تابعة للمعرب في اعرابه لا لبنى في بنائه الا ترى انك لا تقول جاءني
هو لا اكرام بغير الصفة جمالا على الاستقلال يجب رفعها جمالا على المحل لكنه لما كانت الصفة التي هي الحركة البنائية تحدث في
المنادى بحدوث أحرف النداء وتزول بزوال الخاصرت كل رفع وصارت أحرف النداء كالعامة لها وكذلك فصحة لا رجل فلما جاءته
الرفع جازان يرفع التواضع المفردة لانها كانت تابعة للرفع وقبل شيئا من استسكان تبعية حركة الاعراب لحركة البناء التي
خلاف الاصل كمن الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى لتحركه بشبه الرفع أي الضم بخلاف التابع
المضاف اذ المنادى المضاف واجب النصب انتهى وفي الشرح وقد وقعت من مدة طويلة في شرح الكافية للشيخ تاج الدين
انتهر بزي على استشكل ذلك بان الحركة الاعرابية انما تحدث بعامل ولا عامل هنيئمكن احسنه انه للرفع ضرورة ان المنوع
وهو المنادى مفعول به وهو اشكال منقح انتهى وأقول فيما ذكرناه عن الرضى جواب عن هذا الاشكال بان يقال لما
كانت الصفة تحدث في المنادى بحدوث أحرف النداء وتزول بزوال الخاصرت كل رفع وصارت أحرف النداء كالعامة لها (قوله لم ينجبه
الاعتذار المتقدم) هو قوله فيما تقدم نعم يصح ان يقال انه خبر للام مع اسمها فانه ما في موضع رفع بالابتداء عند سبويه (قوله
ويشكل على ذلك ان البديل لا يصلح بالحركة محلي الاول) لان الاول ههنا منفي والبديل مثبت وفي الشرح انما يتيم هذا
الاشكال ان لو كان هذا امر الابد من اعتباره في البديل ونحن زاعمون انما اسما في مثل مثبت ههنا حسن له وخصائص
الارضية جزء منها انتهى وأقول المانع من حلول البديل في ههنا انما هي صلتها وهو وجوب نداء المأنيث في فعل الاول
وامتناعها في فعل البديل وهم يقتضون مثل ذلك في التابع فلا يقتضون في المتبوع وفيما نحن فيه المانع منوى وفي
حاشية التتمة اذ اني عند قوله تعالى والهيكم له واحد لاله الا هو فنقول كيف يصح ان البديل هو المقتضود والنسبة في البديل منه
سلبية قلنا انما وقعت النسبة الى البديل بعد التنس بالاقبال هو التصديق المنفي في المأنيث في البديل منه ليكن به مقتضى وتنس
المنفي اثبات (قوله وقد يجاب بانه بدل من الاسم مع لاقنه ما كالتنفي الواحد) في الشرح ما ههنا البديل من الاقسام المذكورة
في باب البديل واقول هو من بدل السكل من السكل لكن باعتبار المنفردون المعنى فليأمل (قوله ومن ذلك قول السامري في
مررت برجل ما شئت من رجل ان ما مصدرية وانها وصلة مضافة لرجل) في الشرح لا ينبغي ان للفظ على رأى الفارسي لا يعمل
على ظاهره من غير حذف اذ لا معنى لتلك مررت برجل مشيئتك فلا بد من تقدير برأي مشيئتك أي مشيئتك أي برجل يماثل
مشيئتك بمعنى انه على وقتها أو على تقدير برجل ذي مشيئتك أي صاحبها على حذف مضاف أيضا أو قول المصدر باسم المفعول
من غير حذف نحو الدرهم ضرب الأمير أي برجل مشيئتك والمعنى برجل هو الذي نساؤه وتريده وتقدر برما شرطية تحتاج
الى تقدير الجواب فكل من القواين لا بد فيه من تقدير فهم يتخرج تقديرهم على تقديره بل ما الذي اقتضى كون قولهم صوابا
وقوله غير صواب انتهى وأقول اعترض المصنف انما هو على ظاهر كلام الفارسي وظاهر كلامه انه قد مر ما به هذا المصدر
صريح من غير تقدير شيء قبله أو نأويله بشيء (قوله والحرف المصدرى وصلته في نحو ذلك معرفة) يريد بنحو ذلك ان يكون
الفعل مسند الى معرفة كالضمير في الآية حتى لو كان مسندا الى نكرة لم يكن المصدر المتدر معرفة وفي الشرح والحرف
المصدرى دعم كل حرف مصدرى سواء كان ان أو ان أو غيرهما فاذا ههنا ما لم يفده فيما تقدم حيث قال ان وان وصاتهما تحكم
لهما بكم الضمير (قوله والصفة الجملتان معا) يعني مجموع جملة الشرط وجملة الجواب (قوله وكان حتمه اذ اتى في بر كيك وقال
الجملة صفة ان يتطوع بان ما زائدة اذ لا يتعاق الشرط الجازم بجوابه) في الشرح الذي ينبغي ان يمل به ان مفعول الجزاء لا يتقدم
على أداة الشرط وههنا قد جعل ركبك جوابا للشرط والجار المتقدم متعلاتابه فلزم تقدم ما في حيز الجزاء على الشرط وهو باطل
وأما ما ذكره المصنف من ان الشرط الجازم لا يتعاق بجوابه فلم أنشئ معناه ولا وجه كونه عند البطلان القول بشرطية
ما انتهى وأقول ههنا من باب نفي الشيء بنفي ما زومه اذ المراد من عدم تعاق الشرط الجازم بجوابه عدم كونه معه ولا بجوابه
واذا انتفى كون الشرط الجازم معه ولا بجوابه انتفى كون ما قبله معه ولا بجوابه وانما قيد الشرط بالجازم لكونه الواقع في الآية
ولا احتمال ان يقال ان غير الجازم يجوز تقديم معه ولا بجوابه عليه كما يجوز عمل جوابه فيه في النوع الثالث (قوله يمنع
الصرف اشترطوا له تعريف العلمة أو شبهه كما في أجمع) قال الرضى وذلك لان المعارف خمس الضمرات والمهمات وهما مبنيان
فلا مدخل لهما في غير التصرف اذ هو ومعرب وأما ذوالالام والمضاف فلا يمكن فيهما منع الصرف عند من قال غير المنصرف

ما حذف منه التنوين والكسر تبعاً للتنوين وإذا لم يدخلهما التنوين لحذف فكيف يتبعه الكسر وكذا عند من قال هو ما حذف منه الكسر والتنوين معاً وأما عند المصنف يعني ابن الحاجب فيمكن منع صرفهما لأنه قال هو ما فيه علتان أو واحدة قائمة مقامهما لكنه لا يظهر فيهما عند حكم منع الصرف وهو أن لا كسر ولا تنوين لمشابهة الفعل فلم يبق من جملة المعارف إلا العلم وإنما اعتبر الخليل في أجمع وأخواته تعريف الإضافة في منع الصرف لسقوط المضاف إليه منها وتعرض المضاف لدخول التنوين فظهر أثر منع الصرف وفي المتوسط وأما تعريف التوكيد فهو بتقدير اللام أو الإضافة نحو أجمع لأنه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف واعتباره أولى للاحتياج إليه في منع صرف بعض التأكيدي وقيل تعريف التأكيدي تعريف العلمية لأن الفاظ التأكيدياء إعلام لها وإليه ذهب أبو علي الفارسي انتهى (قوله وكنيت الإشارة وأى في التثنية اشترطوا لتعريف اللام بنفسية) قال الرضي وإنما لم ينعت اسم الإشارة إلا بذي اللام أو بما حمل عليه من الموصول ذي اللام أو ذو الطائفة وكان الواجب بناء على أن الموصوف أخص أو مساوون ينعت اسم الإشارة بكل واحد من اسم الإشارة والموصول وبذي اللام والمضاف إلى أحد الثلاثة لأن اسم الإشارة مبهم الذات وإنما تعين الذات المشار إليها أما بالإشارة الحسية أو بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يمكن تعيينه بمبهم آخر مثله لأن المبهم مثله لا يدفع الإبهام فلم يبق إلا الموصول وذو اللام والمضاف إلى أحدهما وتعريف المضاف بالمضاف إليه والابقى بالحكمة أن يرفع الإبهام المبهم بما هو متعين في نفسه كذي اللام لا بأشئ الذي يكتسب التعريف من معرف غيره ثم يكتسب المبهم منه تعريفه المستعار فاقصر على ذي اللام اتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لأنه مع صلته بمعنى ذي اللام فالذي ضرب بمعنى الضارب وأيضا الموصول الذي يقع صفة ذولا موان كانت زائدة الانوائية انتهى (قوله ومن الوهم في ذلك قول الزمخشري في قراءة ابن أبي عملة أن ذلك لحق تخصص أهل النار بنصب تخصص أنه صفة للإشارة) قال اليميني يلزم عليه الفصل بين اسم الإشارة وصفته بالخبر وذلك غير جائز (قوله لأن نعت الإشارة لا يكون إلا طبقها في اللفظ) في حواشي التسهيل للمصنف ذكر والنعت اسم الإشارة ستة شروط الأول أن يكون بالثاني أن يكون جنساً لا وصفاً وهذا غالب لا لازم الثالث أن يكون مفرد الرابع أن يكون متصلاً فلا يقال مررت بمذافي الدار الفاضل وإن جاز مررت بالرجل في الدار الكريم الخامس أنه لا يقطع السادس أنه لا يخالف متبوعه في أفراد وغيره فلا يجوز بهذين الرجل والمرأة في النوع الرابع (قوله اشتراط الإبهام في بعض الألفاظ كظروف المكان) لم يقل هنا في بعض المعمولات لأنه لو قال ذلك لكان الضمير في قوله والاختصاص في بعضها عائداً على المعمولات وقد عدا من هذا البعض أصحاب الأحوال وصاحب الحال من حيث أنه صاحبها ليس بمعمول ووجه اشتراط الإبهام في ظروف المكان قال الرضي وأعلم أنه إنما نصب الفعل جميع أنواع الزمان لأن بعض الأزمنة أعني الأزمنة الثلاثة مدلوله فطرد النصب في مدلوله وفي غيره وأما المكان فلما لم يمكن لفظ الفعل دالاً على شيء منه بل دلالة عليه عقاية لالفظية لأن كل فعل لا بد له من مكان فنصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل أي الأزمنة الثلاثة وهو غير المحصور والمعدود ووجه المشابهة التغير والتبديل في نوعي المكان كما في الأزمنة الثلاثة انتهى وغير المحصور كالجهات والمعدود كالفرسخ والميل (قوله * كما غسل الطريق الثعلب *) هذا من عجز بيت في وصف الرمح وبقية لدن يهز الكف يغسل متهمة فيه ويقع في بعض النسخ البيت بنسائه وقد تقدم الكلام عليه (قوله وقول جماعة في دخلت الدار أو المسجد أو السوق أن هذه المنصوبات ظروف) قال الرضي أعلم أن دخلت وسكنت ونزلت تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهماً كان أو لا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الخرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الأفعال الثلاثة فحذف حرف الجر أعني في معهما في غير المبهم أيضاً وانتصاب ما بعدهما على الظرفية عند سيبويه وقال الجرجي دخلت متعدياً بعده مفعول به لا مفعول فيه والأصح أنه لازم ألا ترى أن غير الممكنة بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت في الأمر ودخلت في مذهب فلان وكثيراً ما تستعمل في مع الممكنة أيضاً بعده نحو دخلت في البلد وكذا نحو قوله تعالى وسكنت في مساكن الذين ظلموا وقولك نزلت في الخان وكون مصدر دخلت على الدخول والفعل في مصادر اللازم أغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم اتفاقاً برجحان كونه لازماً انتهى (قوله والصواب أن هذه المواضع على إسقاط الجار توسعاً) هذا مذهب ابن مالك في هذه المواضع وفي الشرح ولا يخفى أن التخرج على ذلك ليس بأولى من تخريجهم فإن من يرى في شيء من هذه المنصوبات أنه ظرف مكان يلزمه مخالفة

الاسم حال في نصب غير المهم من الممكن على الظرفية وما استصوبه المصنف من التخرج على اسم حالة الجار توسع وليس
يقع في الذي اقضى كون هذا صوابا دون قولهم وأقول يمكن أن يكون الذي اقضى كون هذا صوابا كثرة وجود النصب
على اسقاط الجار توسع في كلامهم دون نصب غير المهم من الممكن على الظرفية (قوله ورده أبو علي في الأغفال بما ذكرنا)
وهو انه انما يكون نارا في مكانها ما كان مبهما أو أبو علي هو الفارسي وكتاب الأغفال مصنفه وضعه فيما أنفذه الرجاء (قوله
وأخفى الذي لولا الاسي لقضائي) هذا مجزيت صدره * نحن فتبدي ما به من صباية * (قوله له حاجب في كل أمر
يشينه) هذا صدر بيتاروان بن أبي حفصة مجز * وليس له عن طالب العرف حاجب * ويشينه بهبه من الشين يقع
الجملة وهو العيب والعرف بضم الموحدة الاحسان وذكر في مع الحاجب الاول اشارة الى ان الأمر الذي يشينه يمكن المنافع
منه يمكن المظروف من الظرف (قوله * فارسا ما غادره ملما *) هذا صدر بيت لامرأة من بني الحارث مجز * غير زميل
ولانكس وكل وما هنا زائدة والمغادرة الترك وملما ملمة للجماع وهو بضم الميم وبالطاء المهملة ولزم على بضم الراء
وتشديد الميم المتوحدسة الضعيفة والسكس بكسر النون واسكان الكاف الذي لا خبر فيه وأصله السهم الذي انكسر
قوته والوعل يفختم العاجز وفي الشرح ولم أرفى الجاسسة النصب في فارس وانما رأيت بهما صرفوعا وأصل النصب رواية
في النوع الخامس * (قوله في الاول أي بهن المعمولات التي يشترط فيها الأضمار مجرور لولا) يعني عند سيوبه
وقد تقدم الكلام عليه في حرف اللام عند الكلام على لولا (قوله ويجرور أبي وسعدى وحذاني) في بعض النسخ زيادة والى
قبل حذاني قال المصنف في أوضح المسالك ومعنى لك إقامة على اجابت بعد إقامة وسعدى لك اسعاد الله بعد اسعاد ولا
تستعمل الابعديك وحذانيك تعذنا عليك بعد شذوذ واليك تداولا بعد تداول وفي الصحاح وحكي أبو عبيد عن الجاهل
ان أصل التلبية الإقامة بالمكانية البيت بالمكان وليت به ذات به قال تم قبلوا الياء التلبية الى الياء استثنائا
قالوا تظننت وانما هو تظننت (قوله * فأي وأبي يدى مسور *) هذا مجزيت صدره دعوت لسانا بن مسورا واهي الاول
فعل ماض ويقال نابه أمر وانتابه اصابه ومسور بكسر الميم وسكون السين المهملة اسم رجل (قوله ومن الثاني تأكيده
الاسم) يريد بالثاني اشتراط الاظهار في بعض المعمولات (قوله ومن الوهم في الاول قول بعضهم) يريد بالاول اشتراط
الاضمار في بعض المعمولات (قوله ومن الوهم في الثاني قول أبي البقاء ان شئت لك هو الا بترانه يجوز كون هو نا كيدا
وقد دنى وقول الرحشري في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما أمرتني به) الموضع الذي معنى فيه قول أبي البقاء هو شرح حال
الضمير المسمى فصلا لكن المصنف اعترضه هناك بقوله وقد يريد به تأكيد الضمير مستتر في شئت لك لا لمفسد شئت لك وفي
الشرح واذا كان كذلك فلا معنى للقطع بتوهميه وأقول لعل المصنف أشار بقوله وقدمه في الاعتراف الذي ذكره
هناك والا فلا وجه لخصيصه بما مضى لان قول الرحشري أيضا مضى في حرف الالف واللام في الكلام على ان وكان الذي وقع
في نسخة التاني الا لشارح هو ما يتبع في بعض النسخ وهو وقد مضى قول الرحشري بدون واوت قبل قول (قوله وقول الضويين
في نحو اسكن أنت وزوجك الجنة العطف على الضمير المستتر) في الشرح يعني ومن الوهم في الثاني قول الضويين وجعل
ذلك من الوهم في الثاني وهم لان الله في هو اشتراط الاظهار في بعض المعمولات ولم يشترط أحد في العطف على فاعل فعل
الأمر المستتر فيه أن يكون المعطوف اسم ظاهر أو قول لا وهم في جعل ذلك من الوهم في الثاني لان رد ابن مالك على
الضويين يقتضي ان عطف الاسم الظاهر على فاعل الفعل يشترط فيه أن يكون ذلك الفاعل ظاهرا أو بصر في موضعه ظاهرا
(قوله لان صرود فعل الأمر لا يكون ظاهرا صرود فعل المضارع ذي النون لا يكون ضميرا متكاملا) أبواب الفتازاني
عن الاول في حاشية الكتاب ان قال وصحة أمر الغائب بصيغة أفعال الغائب مثل انما يزيد علما واثاره على اسكالا لشارح
بالاصالة والتبعية انتهى وأقول بهم ذنوب عن الله في أيضا قدال مع الاخبار عن المخاطب بالمصارع الذي للمتكام بتغليب
المتكام على المخاطب ومعنى بالاصالة والتبعية باصالة آدم في سكتي الجملة وتبعية زوجه له في ذلك (قوله نطوف مانطوف
الى آخره) الحفر هنا القبور والجوف بالميم المضمومة جمع أجوف يعني الواسع والصفاح بضم الصاد المهملة وتشديد الالف
المريض من الجحر (قوله على حد ضرب زيد الظاهر والبطن) قال الرضي وقد يفيد بعض الابدال معنى ألفاظ الشمول فيجري
مجري التأكيذ ذلك قولهم ضرب زيد ظهره ووطئه ويده ورجله وهو يدل البعض من الكل في الاصل ليستفاد من المعطوف

والله طوف عليه معناه مني كانه فيجوز أن يكون ارتفاعه على البدل وهو على التأكيذ وقد جاء منصوباً نحو ضرب زيد بظهره وبطنه أما على أنه مفعول ثان أي على ظهره وبطنه كقوله تعالى واختار موسى قومه أو على الطرف أي في ظهره وبطنه فهو دخالت البيت ومشيت الشام وعلى الوجهين لا يقاس عليه فلا يقال ضرب زيد باليد والرجل انتهى ﴿والنوع السادس﴾ (قوله) فاما ثم بداهم من بعد ما رأوا الآيات ليسبحنه وإذا قيل لهم لا تفسدوا فقد هربوا البعث فيها) من ذلك في آخر الجملة السابعة من الجمل التي لها محل من الأعراب (قوله) ونحوه بر القول المحكي نحو قولي لا اله الا الله في الشرح القول قد يحكي به المفرد والمراد به مجرد اللفظ وهي مسألة خلاف تعرض اليها المخشري في الكلام على قوله تعالى قالوا اسمعنا فتي يذكرهم يقال له ابراهيم وعبارته قيل هو خبر مبتدأ محذوف أو منادى والصحيح انه فاعل يقال لان المراد الاسم لا التسمي انتهى فذلك ان تقول حاكم الفرد المراد به مجرد اللفظ قول ابراهيم فيرد على المصنف على القول المختار وأقول مراد المصنف خبر القول المحكي بلا خلاف (قوله) وعلى هذا فقوله تعالى ومن يكتمها فانه آثم قلبه اذا قدر ضمير انه للسان لم كون آثم خبر مقدم ما وقابله مبتدأ مؤخر اذا قدر راجع الى اسم الشرط جاز ذلك وان يكون آثم الخبر وقابله فاعل به) هذا بيان لما يحتمل كل من هذين التقديرين من وجوه الأعراب من غير تعرض لصحة ذلك التقدير أو عدمها فلا يرد ما في الشرح من أنه يشكل عليه ما قدمه من انه اذا أمكن في الضمير أن يكون لغير الشأن لم يحتمل على كونه للسان لمخالفته للقياس (قوله) وقد هربوا البعث في ذلك) يعني في حرف اللام حيث قال فرع أجاز أبو الحسن ان يتأق القسم بلام كي وجعل منه يحلفون بالله لكم ليرضوكم (قوله) والتقدير الثاني باطل لان الجار والمجرور لا يكون جواباً ويجب عليه كون من موصولة أي التي في آثم وفي الشرح قد يكون أراد الموصولة واطلق على خبرها جواب الشرط من حيث كونه شبيهاً به في المعنى وذلك ان المبتدأ الموصول بجملة فعلية مستقبلة مشابهة لاسم الشرط فصاحته بجملة الشرط وخبره بجملة الجزاء في المعنى اذ قولك الذي يأتيني أكرمه في معنى من يأتيني أكرمه فان قلت غايته انه اطلاق مجازي ولا قرينة على التجوز قلت بل القرينة قاطعة وهي عدم صلاحية المقدر لان يكون جواب شرط فتعذر الحقيقة فحمل على المجاز والعلاقة المشابهة (قوله) وقد يتوهم ان مثل هذا قول صاحب اللوامع المشار اليه بهذا هو التقدير الثاني والمثلية المتوهمة هي البطلان ويقع في بعض النسخ بدل اللوامع اللوامع وهو الموافق لما في البحر فان فيه قال أبو الفضل الرازي في كتاب اللوامع ولا بد من اضممار جملة معادلة وصار ذلك المضممر كالمنطوق به لدلالة الفحوى عليه وتقدير تلك الجملة آمن خلق السموات والارض كن لم يخلق وكذلك أخواتها وقد أظهر في غير هذا الموضع ما اضممر فيه بقوله تعالى آثم يخلق كمن لا يخلق انتهى وتسمية هذا المقدر جملة ان أراد به اجملة من الالفاظ فهو صحيح وان أراد اجملة المصطلح علمها في النحوي ليس كذلك بل هو مضممر من قبيل المفرد انتهى ما في البحر ولا يخفى ما في قول المصنف وانما هذا مبني الى آخره من الجواب عن هذا الاعتراض بالنوع السابع ﴿قوله﴾ قول الزباء للجمال مشبهاً وتيدا*) الزباء بالمد هي ملكة الجزيرة تدعى من ملوك الطوائف بنت عمرو بن عامر وعامر هو ماء السماء كان خرج من اليمن لما أحس بسيل العرم فنزل الجزيرة وأعلى الفرات وملكها فغزاه جذيمة البرش فقتله وبدد جموعه وهربت الزباء عند قتل أبيها الى الروم فلما رجع جذيمة الى بلاده رجعت الى بلاد أبيها وبنت مدينة على الفرات قريها من الرقة وبنت قصر او حصن او جعلت تحت الارض نفقا لا يعلم به أحد أعدته اليوم حصارها ثم عزم على الاخذ بنار أبيها فقالت لها أختها وكانت ذات رأي انك امرأة مطموع فيها ولكن خذيه بالجذيمة فكتبت اليه ان رأيت ان تصل جناحي بجناحك وملكك بملكك فافعل فاستشار أصحابه فآشاروا بالمسير اليها الا قصير ابن سعيد وهو مولى الجذيمة فانه أشار عليه بان لا يفعل فسار اليها وجرى على ملكه عمرو بن عدي وهو ابن أخته رقاش ولما قرب جذيمة من قصر الزباء أشرفت عليه من اقصر ولم يكن معها فيه غير الجوارى فقالت ما أحسنك من عروس يجلي على في الكتاب فلما دخل القصر قالت للجوارى وهو بحيث يسمع كلامها ولا يرى شكلها اخذوا يد سيدكن ثم أمرتهن بقطع رواقه في طشت الى ان يموت والرواق عروق في باطن الذراع فلما قطعت الجوارى رواقه قطرت قطرة من دمه على النطع فقالت الزباء لا تضعين دم الملوكة فقال جذيمة لا يحزنك دم اراقه أهله فقالت الزباء دم الملوكة تشفى من الكلب وانما جعت دمه في طشت لان المنجمين قالوا لها ان قطرة من دمه في غير الطشت قطرة طويلة بدمه وقتلت به فلما قتل جذيمة ركب قصير وطلق بعمره وقال له عمرو ما وراءك قال سعي القدر بالملك الى ختفه على رغم أنفي وأنفه فقم فاطلب بثاره فقال عمرو وكيف وهي امنع من عقاب

الجلو قال قصير فاجتمع أني واضرب بالسباط ظهري فقال له عمرو وأنت لا تستحق ذلك منا فجاءه قصير أنف نفسه وضرب
بالسباط ظهري نفسه وخطى الزباء فلما وصل إلى بلدتها قبل لها هذا قصير جاء مجدوع الأنف مضروب الظهر ثمالت لاهر ما جدد
قصير أنفه فلما حضر بين يديه قالت من فعل بك هذا قال عمرو وقال لي أنت أنت علي نالي بالمسيير إليها وأرادت أني ترفع
أصابعي في جددع أني وضرب ظهري وتوعدني بالقتل فهربت فأكرمتها وقالت له أقم عندنا فاقام عندها قبل في قتلها وأخذ
بلادها فاقام مدة ثم قال ان لي بيلاذ العراق أموالا واحب ان نادني لي بالتوجه لاحضارها فاذنت له فتقدم العراق وأرسل
إلى عمرو ان أنفذ إلى اجمال من التحف والمدايا فانفذ اليه فقدم عليها فاقبحتها ثم فعل ذلك من اراحتي عرف باب بيتها الذي
يفضي إلى حصنها فخرج إلى العراق وأرسل إلى عمرو ان ابعث إلى باقي رجل على الجبال في المنائر بالسيوف فجوز له ما قال
وتجهز عمرو وفيهم فلما قدم قصير أخبرت الزباء بدومته فحدثت إلى قصرها فلما رأت اجمال ارتابت وقالت
ما لي بحال مشيها وتيدا * أجدد لا يعمد إلى أم حديدا أم صرفا تباردا تيدا * أم الرجل حقا فعودا وبروي أم الرجل
في المسوح سودا فلما دخلت الجبل من باب المدينة وتكاملوا بها اختلط الرجال رؤس المنائر وخرجوا ينادون بانارت
جذبة وأوقعوا السيوف في الناس وقصدت الزباء باب الخندق لترب منه فوجدت عمرا وقصيرا سبها اليه فثابت بيدي
لا يسدك وكان معها فانس مسموم فاهوت به إلى قها فذكر كها عمر وتتناها سواسي على خزائنها وأخر بديتها وأخذ إلى
الحيرة والله أعلم وفي الصحاح متى مشي أو تيدا أي على تودته والجندل الجارة والصرفان بالسداد المهمة وفسات جنس من القمر
قال أبو عبيد لم يكن عدي إلى الزباء شيء كان أحب اليها من القمر الصرفان وأشد
ولما أنهما الأمير قالت أبارد *
من القمر أم هذا حديد وجندل والجثم بضم الجيم وتشديد المنة جمع بانم وهو الذي يلبس بالارسل واللهود سمنين جمع قاعد
والمسوح بضم السين جمع مسموم بكسر الميم وهو البلاسي (قوله ومن ذلك قول بعضهم في بيت المكاب والمه والصال على طول الصدود
يدوم) أراد بالمكاب كتاب سيبويه وهذا الذي انشده بحزيت وآخر صدره وهو صدت ذباوات السدود ونلما *
وصال على طول الصدود يدوم ووجه وهم هذا البعض ما ذكره المصنف في حرف الميم عند الكلام على ما لا تدان قل
المكفوفة بما لا تدخل الاعلى جملة فعلية وفي الشرح وتنايل ان يقول لم لا يجوز ان يكون هذا المعرب لو صال مبتدأ بني على ان
ما في البيت مصدرية لا كافة كذهب اليه بعضهم وعلى ان ما المصدرية توصيل بالجملة الاسمية كما صرح به في التمهيد وأقول
لما لم يذكر هذا القائل انه بني على مذهب ذلك البعض وعلى مذهب ابن مالك كان ظاهرا كلامه انه بني على ما هو المعروف عند
النحاة فورد عليه انه ليس كذلك (قوله وقول آخر في نحو آتاك يوم زيد انلقاه انه يجوز في زيد لرفع بالابتداء وذلك خطأ عند
سيبويه) في الشرح و صواب عند غير سيبويه فليس تخطئة هذا القائل استنادا إلى قول سيبويه بأولى من تصويب كلامه
استنادا إلى قول غير سيبويه من النحاة وأقول لم يخطئ المصنف ذلك القائل مستندا إلى قول سيبويه وانما أخبر بان هذا
القول خطأ عند سيبويه ويذهب منه انه صواب عند غيره (قوله وكن لي شفيعا إلى آخره) تقدم الكلام عليه في الجملة الرابعة
من الجبل التي لها محل من الاعراب (قوله ويرده ان جملة الشرط لان يكون اسمية فكذا المعطوف عاها) في الشرح قد يغفر في
الثواني ما لا يغفر في الاوائل كما ذكر المصنف في القاعدة الثامنة من الباب الثامن من قوله انه ان نشأ نزل عليهم من السماء
آية فظلت أعناقهم لها ناضجة بن فقال لا يكون في المترفع الشرط مضارعا والجواب ماضيا ولكن انما فر ذلك في الآية لان
ظلت معطوف على الجواب لا جواب (قوله على انه لو قدر من موصولة لم يصح قوله أيضا) يمكن ان يجاب عن هذا بأنه يغفر
في الثواني ما لا يغفر في الاوائل (قوله أي الامر والشان) هذا تفسير للستر في كان (قوله ومن ذلك قول جماعة منهم الرخشي
في ولوانهم آمنوا واتقوا المأثوبة من عند الله خير ان الجملة الاسمية جواب لو) في الشرح ليس هذا هو لاهول عن القاعدة قبل هم
مصرحون بجواز وقوع الاسمية في هذا المحل وهو مذهب لهم اختاروه فليس تخريجهم عليه غلط وانما وجه الرد ان يقال
الصواب خلاف قولهم في أصل المسئلة وينصب الدليل على ذلك (قوله ومن الوهم في الثاني تجويز كثير من الصور بين الاشتغال
في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو) يريد بالثاني اشتراط الاسمية في بعض المواضع وبالاشتغال النصب باضمار فعل على شريطة
التفسيير (قوله ومن العجب ان ابن الحاجب أجاز ذلك في كافيته مع قوله فيها في بحث الظرف وقد تكون للمناجاة فيلزم
المبتدأ بعدها) اعتمد ابن الحاجب عن هذا بان قال كان قياس لزوم وقوع المبتدأ والخبر بعد اذا للمناجاة ان يمتنع النصب فيها

أضمر عامله اذا وقع بعدها كقولك خرجت فاذا عبيد الله يضربه عمرو لان لزوم وقوع المبتدأ والخبر منافي للنصب ولكنهم
جوزوا النصب على خلاف هذه القاعدة لصورة المبتدأ والخبر (قوله وقد مر ان تخالف الجملة في الاسمية والفعلية لا يمنع
التعاطف) مر ذلك في الباب الرابع في الكلام على العطف (قوله ولم يعمد ليل على امتناع ذلك) هذا جواب عن رد بعض
المتأخرين ما جوزوه أبو البقاء في الآية (قوله النوع الثامن) هكذا وقع في أكثر النسخ وفي بعضها الثامن بدون ذكر النوع
(قوله قيل أو خبر المبتدأ أو جواب القسم غير الاستعطاف) قال ابن جني القسم جملة انشائية يؤكدها جملة أخرى فان كانت
خبرية فهو القسم غير الاستعطاف وان كانت طلبية فهو الاستعطاف (قوله بربك هل ضمنت اليك ربا) هذا صدر بيت بحجزة
قبيل الصبح أو قبيل فاتها والمشهور ان البيت لمجنون ليلي وانه بربك هل ضمنت اليك ليلي وبعده وهل رفت عليك قرون
ليلى * رفيف الاخوانة في نداها ورفقت بالراء المهملة والفاء المفتوحة من الرفيف وهو البريق والافخوانة بضم الهمزة والحاء
المهملة واحدة الاخوان والافاخى بتشديد الياء وتخفيفها وردة يشبهها الانسان والندى المطر والليل (قوله * بعيشك
ياسلى ارجى ذاصباة) هذا صدر بيت بحجزة أبا غير ما يرضيك في السر والظهر * ويقع كاملا في بعض النسخ (قوله واني لراج
الى آخره) تقدم الكلام عليه في الجملة الاعتراضية (قوله جاؤا بعدد الى آخره) تقدم الكلام عليه في لا (قوله وقول أبي
الدرداء وجدت الناس اخبر تعلقه) في الصحاح وأما قول أبي الدرداء وجدت الناس اخبر تعلقه فيريد انك اذا خبرتهم قايتمهم
فأخرج الكلام على لفظ الامر ومعناه الخبر وخبرت الشيء أخبرته خبرا بالضم وخبرة بالكسر اذا بولته والقي البعض تقول
قلا يلقى قلا وقلا ويقلاه لغة طيء (قوله وكوفي بالمدح الى آخره) في القاموس دل المرأة ودلا لها ودلا لها تدلها على
زوجها وقد دلت تدل والمساجدة الشريفة الكريمة والصناع بفتح الصاد المهملة الحاذقة الماهرة بعمل اليدين (قوله ان الذين
قتلتم الى آخره) المراد بالليل هذا النفس والمعنى لا تحسبهم ومنهم سكتوا عنكم وتركوها لاخذ بثأر سيدهم (قوله اني اذا ما القوم
كانوا أنجيه الخ) الانجية جمع نجى على وزن فعيل من النجوى وهي المسيرة والارشية جمع رشاء بكسر الراء وبالمد وهو
الحبل الذي يجلس في الدلو والمعنى ان الناس اذا اضطربت آراؤهم كاضطراب الحبال فهو ثابت الرأى لا يتزلزل (قوله
والصواب ان كيف وحدها حال من مفعول تنشروا ان الجملة بدل من العظام) في الشرح قد تقدم مرات ان من شرط البدل
صحة حلوله محل المبدل منه والمبدل هنا وهو الجملة الاستفهامية لا يصح حلولها محل المبدل منه وهو العظام المجروور بالي لانه
يلزم عليه تعليق حرف الجر عن العمل وهو باطل وقد مر البحث في ذلك في حرف الكاف في فصل كيف وأقول ومرانا نحن
أيضا في ذلك كلام وانه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل (قوله واعلم ان النظر البصري يعلق فعله كالنظر القلبي) في
الشرح ساق الحكم المنكور وهو تعليق النظر البصري مساق الحكم المقرر المعلوم الذي لا خلاف فيه فانظر هذا مع قوله
في الباب الثاني من الكتاب ولم أقف على تعليق النظر البصري الا من جهة الرخصى وأقول كونه لم يعلق عليه الا من جهة
لا يعارض كونه جازما به ولا يقتضى ان غير الرخصى ينفيه (قوله النوع التاسع) هكذا وقع في أكثر النسخ وفي بعضها التاسع
بدون ذكر النوع (قوله والجماء في قولهم جاؤا الجماء الغفير) في الصحاح وقولهم جاؤا جماء غفيرا محذود والجماء الغفير أى جاؤا بجماعتهم
الشريف والوضيح ولم يتخلف منهم أحد وكانت فيهم كثرة والجماء الغفر اسم وليس بفعل الا انه ينصب كاتنصب المصادر التي
هى في معناه كقولك جاؤا في جميعا وقاطبة وطرا وكافة وأدخا فيهم الالف واللام كما أدخلوها في قولهم أوردوها العراك أى
أوردوها عرا كانتى (قوله أأكرم من ليلي الى آخره) هذا البيت للصمة وقيل لقيس بن الملوح وأكرم أفعل تفضيل والهمزة
فيه للاستفهام ومعنى نبتنى نطلب وهو بالمتناه التهمة المضمومة في أوله وبالعين المجهمة المفتوحة قبل آخره في أكثر النسخ
وفي الشرح أظن ان هذا البيت بعد قوله ونبتت ليلي أرسلت بشفاعة * الى فهلا نفس ليلي شفيها ونبتنى بمعنى نطلب
وهو منصوب بعد الفاء في جواب الاستفهام لكن سكن الياء وليس بضرورة لثبوت مثله في السبعة وان كان قليلا (قوله
ومن ثم أبطل أبو على كون الطرف من قول الأعشى رب فرده رفته ذلك اليوم * مواسرى من معشر أقبال متعلقا بأسرى
لئلا يخلو ماء طف على مجرور رب من صفة قال وأما قوله فيارب يوم قد هوت وليلة * بانسه كأنها خط غمтал فعلى ان صفة الثاني
مدلول عليها بصفة الاول ولا يتأتى ذلك هنا وقد يجوز ذلك هنا لان الرافة هنا تلاف فقد تجعل دليلا عليه) هذا بجمعيه
يقع في بعض النسخ دون بعض والرفد بكسر الراء المعطاء وبفتحةا وقد كسر القدر الضخم وهراق أصله اراق وأسرى جمع

أسير والمعشر جماعة من الناس والاقبال ان كان بالثناة الفوقية فهو جمع قتل بكسر الهمزة وهو الممدود وان كان بالثناة
التحتية فهو جمع قبيل يقع الناف وسكون الياء وهو المالك مطاوعة قبيل المالك من ملوك حير وقيل هو دون المالك الاعلى
سمى به لانه يقول منشاء فينصبه ذوجه اقبال واقيال والبيت الثاني تقدم الكلام عليه في رب وفي الشرح وأما قول أبي علي
انه لا يصح تعلق من معشر بامرئ فبني على شيئين أحدهما ان مجرور رب انما هو لا بد من وصفه كما ذكر وقد تقدم عند الكلام
على رب ان هذا مذهب المبر وابن السراج والفارسي وأكثر المتأخرين ونسب في البسيط الى البصريين ومراعاة نواف
في ذلك الاخفش والفرج والزجاج وابناط هروغوف والثاني ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه وقد عرفت ان انشواني
يفتقر فيه اما لا يفتقر في الاوائل فكذلك الوجهين للذين يستند اليهما قائل للضرورة (قوله وهو أقوى في التماس لانها مربية)
يعني والمرب لا يكون متوعدا في شبه الحرف ويقع في بعض النسخ معرفة بالنساء بدل الباء وهو خطأ (قوله ومن ذلك
الضمير) قال الرضي انما لا يوصف الضمير لان المتكلم والمخاطب أعرف المعارف والاصل في وصف المعارف ان يكون للموسم
وتوضيح الواضح تعصيل الحاصل واما الوصف المفيد للمدح والذم فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيه ما هو الاصل في وصف
المعارف ولم يوصف الغائب اما لان مفسره في الاغلب انما هي فصار بسببه وانما انما يحتاج الى التوضيح المطلوب في وصف
المعارف في الاغاب واما الجملة على المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما (قوله وجوز الكسائي انه ان كان الغائب والذات
لغير التوضيح) قال الرضي وأما الكسائي وصف ضمير الغائب في نحو قوله نداء الى لاله الا هو العزيز الحكيم ونحو ممرت
به المسكين والجمهور يحملون مثله على البسمل (قوله وأما ابن السراج فاعتق على انه واثق في كتابه قوله نعم
الثاني الى آخره) في الشرح وفي تشبيه التسميل مانعه انما المع قول جمهور النحويين يريد بذلك انما عراض على ابن مالك
حيث نقل عن غير الفارسي وابن السراج الاجازة وايس كذلك وهذه ابعينه يرد هذا على المصنف انتهى والمرى منسوب الى مرة
بضم الميم وتشديد الراء والموقد بضم الميم وكسر الشاف (قوله وقال الزمخشري وأبو البقاء في كم أهله كتابهم من قرن هم أحسن
ان الجملة بعدكم صفة لها والاصواب انما صفة لقرن) يريد بالجملة التي بعدكم جملة هي أحسن لكن كلام أبي البقاء ظاهر فيما نقل
المصنف عنه ومحمّل لما صوبه وكلام الزمخشري نس فيما نقل المصنف عنه اما عبارة أبي البقاء فهي وكم من ذوب باهتكاوهم
أحسن صفة واما عبارة الزمخشري فهي كم مفعول أهله كما ومن يبين لاهمها أي كثير من الثرون أهله كما وكل عصر قرن
من بعدهم لانهم يتقدمونهم وهم أحسن في محل نصب صفة لكم الاترى انك لو تركت هم لم يكن لا بد من نصب أحسن
على الوصفية وانما كان قوله ما غير صواب لان كم من الاسماء المنوغلة في الابهام وقد سبق ان الاسماء المنوغلة في الابهام
لا توصف وفي الشرح وهذا لم يقدّر دليل على منعه وماذا يصنع المصنف بمثل كم من رجل قام وكم من قرية هاكت فانه لا يهاجر
فيه سوى ان الظرف متعلق بمحذوف وهو في محل رفع صفة لكم التي هي مبتدأ أي كثير من الرجال قام وكثير من القرى هلك
قال الزمخشري واذا انجز المميزين وجب تقدير كم منونة يعني انها تكون حينئذ مذكرة والجار والمجرور صفة لها والمعنى ساعد عليه
انتهى وأقول لان سلم ان ذلك معنى كلام الرضي فان عبارته وقد تدخل من في غير كم الخبرية كثيرا فتعوض من ملك وكم من قرية
وذلك ما وافقه جر الامير المضاف اليه كم واما ميز الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورين ولا أدري ما صحته واذا انجز المميزين
وجب تقدير كم منونة انتهى وهذا ظاهر في انه يعني ان كم حينئذ لا بد لها من اسماء تميز به ولا يمكن ذلك في الابتداء بتقدير التنوين
في النوع العاشر (قوله ازمعت يا سالي آخره) الازماع العزم مع تصميم قال الكسائي يقدّر ازمعت الامر ولا يقدّر
أزمعت عليه وقال الفراء ازمعت وأزمعت عليه يعني أجمعت عليه والياس بمثابة شعية فهو مذكّر ساكنة التنوين (قوله
وهذا قول ضعيف والصحيح جواز لوصف بعد العمل) القول الذي ذكر المصنف انه ضعيف ظاهر كلام ابن منظور في المقرب
وشنار ابن مالك والقول الذي ذكره صحيح مذهب البصريين والنراء ووجهه ان وصف الاسم بمنعه عن العمل لا به انما
يعمل بشابه الفعل والوصف لكونه من خواص الاسم معارضا لها وذلك المنع يتحقق قبل العمل لا بعده اذ لا يمنع إيقاع
ما وقع في النوع الحادي عشر (قوله ومنع ذلك في البعض نحو ان زيدا قائم) يعني حيث لا يكون الخبر طرفا ولا جارا
ومجرورا لا تساعدهم فيه ما لم يتبعه وافي غيرهما في النوع الثاني عشر (قوله ايجابهم لبعض معمولات الفعل وشبهه
ان يتقدم كالاستفهام والشرط) قال المضط في اجاب التحصيل قياس الشرط أن يكون صدر الجملة من مقدم ما عليه مالا
الشرطي

الشرطي قسم من الكلام بغيره ان يشعر به من اول الاخر ايعلم نوعه اجسالاته شخصه تفصلا كما فعلوا ذلك في الاستفهام
والثاني والقسم والقي وقال الرضي في باب المبتدأ وانما كان للشرط والاستفهام والعرض والثنائي ونحو ذلك مما ينبغي معني
الكلام مرتبة التصدر لان السامع يبني الكلام الذي يصدر بالمعبر على أصله فلو جوز ان يحكي بعده ما غيره لم يدرك السامع
اذا سمع بذلك الغير اهورا جمع الى ما قبله بالتغير أم غير لما ينبغي بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه وكذا حكم المضاف
الى اداة الشرط والاستفهام يجب تصدده نحو غلام من قام وغلام من يقم أقم لان معنى الشرط والاستفهام يسرى الى
المضاف والالم يجوز تقديمه على ماله الصدر وفي الشرح واما كم الخبرية فتضمن الانشاء تكثير فاجريت مجرى الاستفهام
وغيره مما هو من قبيل الانشاء (قوله ان من يدخل الكنيسة الى آخره) تقدم الكلام عليه في ان المكسورة (قوله ولبعضها
ان يتأخر) عطف على لبعض معمولات الفعل وشبهه ان يقدم لانه مشارك له في عاملة وهو ايجابهم -م ولا يجوز ان يكون
مبتدأ وخبر الا فضائه الى خلاف المراد (قوله ومثبه) أي مشبه الفاعل وهو اسم كان الناقصة وأخواتها (قوله كما فعلول
في نحو ضرب موسى عيسى فان تقدمه) يعني تقديم المفعول وهو عيسى على الفعل يوهم أنه مبتدأ وان الفعل مسند الى ضميره
وهذا المعنى عكس المعنى المراد وسيد كرام المصنف في الجهة الثامنة ان ابن الحاجب ذكر في نحو ضرب موسى عيسى ان كلام من
الاسمين يحتمل الفاعلية والمفعولية وان الذي التزم فاعلية الاول انما هو بعض المتأخرين وان الالباس واقع في العربية بدليل
اسماء الاجناس والمشتركات (قوله وكالمفعول الذي هو أي الموصولة) وجوب تقديم عامل أي الموصولة مذهب الكوفيين
على ما ذكره ابن مالك في التسهيل حيث قال في الموصول الذي هو أي ولا يلزم استقبال عاملة ولا تقديمه -خلاف الكوفيين
(قوله ومن الوهم في الاول قول ابن عصفور في أولهم مد لهم كم أهلكا) مر كلام ابن عصفور هذا ان علمه في حرف الكاف
عند الكلام على كم (قوله وقدم ان الفاعل لا يكون جملة) مر ذلك في آخر الجمل التي لها محل من الاعراب ومر هناك ان
فيه خلافا لكن ذكر المصنف في الباب الثاني في المثال السابع من أمثلة الجملة التفسيرية ان الصواب ان الجملة في قوله تعالى
واذا قيل لهم لا تفسدوا ثيابكم عن الفاعل وان قولهم الجملة لا تكون فاعلا ولا نائب اجوابه ان التي يراد بها الفظها يحكم لها بحكم
المفردات فلا يتجه اعتراض المصنف هنا على الزمخشري (قوله وكم مفعول أهلكا) -هـ ذاعلى وجهى الصواب وعلى قول
الزمخشري وأما كون الجملة مفعول به فاعلى وجهى الصواب خاصة (قوله وكم الخبرية تعلق خلافا لكثرهم) في الشرح تقدم
في الباب الرابع عند الخامس من الاشياء التي تحتاج الى الربط حيث تلا قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آيات
بينه ان قال وجوز الزمخشري في كم الخبرية والاستفهامية التليق ولم يذكر التحويون ان كم الخبرية تعلق العامل عن العمل
هذا كلامه هناك وفيه اشعار بالاعتراض على الزمخشري حيث ذهب الى ما لم يقل به نحوى فباله اختار هنا قوله وبخرمه على
أنى أقول انما لم يذكر التحويون ان كم الخبرية تعلق عن العمل استغناء بتصریحهم بان لها صدر الكلام كالأستفهامية
وذلك مقتضى لتعاينها العامل عن العمل اذ كل ماله الصدر يعلق انتهى ولقائل أن يقول لان سلم انه اعتراض على الزمخشري
بانه ذهب الى ما لم يقل به نحوى وانما هو تنبيه على انه صرح بما لم يصرح حواه ما كان حقه ان يذكره عند تعدد نظائره (قوله
* أظبي كان أمك أم جبار *) هذا عجز بيت صدره * فانك لا تبالي بعد حول * وبعد لقد لحق الاسافل بالا على * وما ج اللوم
واختلط النجار وعاد العبد منه -ل أبي قبيس * وسبق مع المعالجة العشار والنجار بكسر النون وتخفيف الجيم الاصل
والعبد بالمهملة المفتوحة والوحدة الساكنة المملوك و يروى بالفاء المكسورة والنون الساكنة وهو الجبل العظيم وأبو
قيس على الرواية الاولى مصغرا بوقايوس تصغير ترخيم في المضاف اليه هو النعمان ابن المنذر ملك العرب وعلى الرواية الثانية
جبل مكة والمعالجة تأنيث المعلاج وهو الهجين من الرجال وغيرهم يقال رجل هجين أي أبوه خير من أمه وبرذون هجين أي
غير عتيق والعشار بكسر العين المهملة جمع عشار بالمدهوى الناقة التي أتى عليها عشرة أشهر من يوم أرسل عليها الفحل (قوله
وعلمها فاسم كان ضمير راجع اليه) أي وعلى ان ظبي مبتدأ وانه اسم لكان محذوفة مفسرة بكان المذكورة بكون اسم كان
المذكورة ضمير ارجع الى ظبي وقائل ان يقول لا حاجة في المذكورة هنا الى اسم اذا كانت مفسرة لان المحذوف هنا كان
وحدها ومفسر المحذوف يجب ان يكون مثله صورة من غير اعتبار زيادة على المحذوف فان قيل قد زاد المفسر على المحذوف في
قوله تعالى قل لو أنتم تعلمون فان أنتم فاعل لفعل محذوف مفسر بتملكون أجيب بان مفسر المحذوف يكون مثله حال

كونه مذكور أو المحذوف في الآية إذا فرض مذكور إلا يكون اللفظ يكون (قوله والجلل نكرات) قال الرضى اعلم أن الجملة ليست
 نكرة ولا معرفة لأن التفكير والتعريف من عوارض الذات إذا تعريف جعل الذات مشارباً إلى خارج إشارة وضعية
 والمكبر أن لا يشارب إلى خارج في الوضع فأن قبل فادالم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جازمت النكرة بما دون المعرفة
 قلت لما سبقتها بالنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة كما تقول في قام رجل ذهب أبوه أو أبوه ذهب قام رجل ذهب أبوه وكذا
 تقول في مررت برجل أبوه زيدانه يعني مررت برجل كثر أبوه زيد وكل جملة يصح وقوع المرددة ما فيها فذلك الجملة موضع
 من الأعراب تكبر المبتدأ والحال والمفعلة والمضاف إليه ولا تقول أن الأصل في هذه المواضع هو المفعول كما تقول بعضهم وأن
 الجملة إنما كان لها محل فمالك كونه أفعلاً للمردلان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفي في كون الجملة ذات محل وقوعها ما وقعها
 يصح وقوع المرددة هناك كما في المواضع المذكورة (قوله وتقول بعضهم في قوله تعالى إن السمع والبصر والأنف والأذن والرائحة
 كلها من عند الله) من الكلام على ذلك في الباب الأول في كل من حرف التكثير وفي الشرح ويحتمل أن يكون هذا التأويل أراد
 أن عنه مرفوع المحل بمسؤول ولا محذوف فامدلولاً عليه بأن ذلك كور فلا يتم رد المصنف عليه انتهى ولا يخفى بعده وفعله من قوله لا وجدله
 مثل (قوله آيت حب العراق الدهر اطعمه) هذا صدر بيت بحظه والحب باكله في التورية السوس وهو قد صرف
 إذا من حرف الهمزة وفي لا من حرف اللام (قوله وقول القراء أن كلاماً لا يوفونهم فيمن شئت أن أنه أيمان باب الاشتغال
 مع قوله أن اللام بمعنى الاوان نافية ولا يجوز بالاجماع أن يعمل ما بعد لا فيما قبلها) في الشرح فيه عارفاً أولاً ولا أنه لا يلزم
 من كون اللام بمعنى الا ان يعطى حكمه فافهم من كلمة بمعنى أخرى وهما من لفظ في الأحكام وأما ثانياً فليس المذمور من
 الكوفيين أن المبتدأ أو الخبر ترافعا فكل منهما عامل في الاختلاف لزم أن يكون قائم في قولنا ما يريد الا فثم ما ملأني رزقا ووقعه
 بعد الاختلاف في الإجماع على هذا من سكا وأول ليست بمشكلة لأن الخبر في الخبر في الخبر فثم والله هو العام الذي
 استثنى منه قائم (قوله وأما قوله تعالى ويقول الإنسان أنه ما امت لسوف أخرج حبالاً من طرف لا أخرج) وأما ما هو
 مع معمولها ويجب افتراءه بالناء وهي ساقطة في النسخ وفي الشرح وهذا بحث وهو باب المصنف ليس في فصل إذا في حرف
 الهمزة على أن التوسع في الطرف بالمتدبر في مثل قوله ونحن عن فضلك ما استغنيا خاص بالسمعة فكيف سأل في تخريج الآية
 على ذلك وقد تقدم نظير هذا الاعتراض في حرف اللام في النوع الثالث عشر (قوله منهم من حذف بعض
 الكلمات واجباهم حذف بعضهم في الأول الفاعل) يريد بالفاعل قائل غير المصدر وحذفه حذفاً لفظياً ومعنى ولا يرد أن
 قائل المصدر يجوز حذفه ولا أن شعوا مقام وقد لا أنت حذف منه فاعل أحد الفعلين لأن المحذوف منه محذوف لفظاً
 لا معنى وقول بعضهم أن نحو هذا من باب النزاع مردود بما قاله ابن الحاجب من أنه لو كان هذا من باب النزاع
 لوجب أن يكون في أحدهما ضمير لا نهما موجه إلى الفاعل فبما مثل ما ضربت وما كرم الآت وعند ذلك ينفسد المعنى
 لأنه ينتفي أحد الفعلين عن المذكور بعدهما والمقصود حصرهما فيه (قوله والسواب أنه من عائد ما على البعض المفهوم من
 الجمع السابق كما عاود الضمير من قوله تعالى فن كن نساء على البنات المفهومة من الأولاد في بوصيكم الله في أولادكم) قال ابن أم قاسم
 في شرح التسهيل هذا مذهب البصريين ويمكن جعل كلام ابن مالك عليه في التسهيل وكلامه في شرحه محتمل له وقد صرح
 به في غيره من كتبه انتهى فان قبل إذا عاود الضمير في الآية على البنات يتبع الأخبار عنهم بكونهم نساء ما هو غير مفيد
 أجيب بأن المعنى كما ذكر صاحب الكشف قال كانت البنات أو المآلودات نساء خالصات ليس معهن رجل يعني بنات ليس معهن
 ابن وإذا كان معنى النساء ذلك إذا الأخبار به عن البنات وفي الكشف فان قلت هل يصح أن يكون الضمير في أن كن وكانت
 مبهين ويكون نساء واحدة تنفسيرهما على أن كان تامة قلت لا بعد ذلك انتهى (قوله وأما على اسم الفاعل المفهوم من
 الفعل) أي الفعل السابق على أفعال الاستثناء وهذا مذهب لبعض النحويين وهو معترض بأنه لا يطرأ في نحو النجوم اخوتك
 خلازيد إلا أنه لم يتقدم فعل ولا ما يعبرى مجراه (قوله وأما على المصدر المفهوم من الفعل رد ذلك في غير ليس ولا يكون تقول قاموا
 خلازيد أي جانب هو أي قيامهم زيدا) يريد بالفعل الفعل السابق على أفعال الاستثناء وفيد به غير ليس ولا يكون وإن كان
 غيره لم يقيده به لأن المستثنى ليس ولا يكون خبر فلو كان المستثنى فيها ضمير الفعل السابق لزم الأخبار بالاداء عن الحدث
 وهو غير جائز لعدم صدق الخبر حينئذ على ما أخبر به عنه فان قيل هنالك مضاف محذوف أقيم المضاف إليه مقامه والأصل ليس

هو أي قيامهم قيام زيد أجيب بأنه دعوى مضاف محذوف لم يلفظ به قط (قوله لان ذلك على قلته مخصوص باستطالة القسم)
 جعل المصنف القلة مع الاستطالة وجعلها ابن مالك مع عدمها القول أبي بكر الصديق رضي الله عنه والله يا رسول الله انا كنت
 أعظم قال وأما ان كان في المقسم به استطالة فالحذف حسن وساق المثل المتقدمة (قوله حنت نوار ولات هنا حنت) هذا صدر
 بيت بحزبه وبد الذي كانت نوار أجنت ونوار بفتح النون وتخفيف الواو اسم امرأة ﴿النوع الرابع عشر﴾ (قوله وذلك
 بدلا الغلط والنسيان) الفرق بينهما ان المبدل منه ان لم يكن مقصودا البتة ولكن سبق اليه اللسان فهو بدل الغلط أي بدل عن
 اللفظ الذي هو غلط لان المبدل نفسه غلط كما يتوهم وان كان مقصودا وتبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان أي بدل
 شيء ذكره نسيانه انا ﴿النوع الخامس عشر﴾ (قوله والثاني الجملة المضاف اليها نحو يوم قام زيد) على ابن مالك ذلك بيان
 المضاف الى الجملة انما هو مضاف في التقدير الى مصدر من معناها وكما لا يعود في المصدر المضاف اليه ضمير الى المضاف
 لا يعود اليه ضمير من الجملة المذكورة فان سمع عندنا درا (قوله وتسكن الى آخره) تسكن بفتح المثناة الفوقية وضم الخاء المعجمة
 من الضخونة وفاعلها ضمير المرأة ونباح الكلب بضم النون صياحه وهريره صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد (قوله
 مضت سنة الى آخره) السنة والعام والجملة بكسر الحاء المهملة واحد (قوله هذا وجدكم الصغار بعينه) هذا صدر بيت بحزبه
 لا أم لي ان كان ذلك ولا أب وقبيله واذا تكون كريمة ادعى لها * واذا يحاس الحيس يدعى جنس دب والجد بفتح الجيم
 الحظ والصغار بفتح الصاد المهملة وبالغين المعجمة الذل والكريمة هذا الشدة في الحرب وفي القاموس الحيس الحظا وتجر
 يحاط بهن واقط فيجمن شديدا ثم يذرمه نواه ويربما جعل فيه سويق وقد حاسه يحبسه وجندب بضم الجيم والادال المهملة
 وحكى فتح داله اسم رجل ﴿الجملة السابعة﴾ (قوله ولكن مجيء قوله يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى
 بالفعل فيهما يدل على خلاف ذلك) في الشرح سبقه الى هذا صاحب الانتصاف فانه قال تكرر في القرآن يخرج الحى من الميت
 ويخرج الميت من الحى في سورة يونس والروم وغيرهما فيبعد قطعهما عن تطايرها والوجه ان قياس الآية ان تكون
 الصفات باسم الفاعل لقوله فالق الحب فالق الاصباح جاعل الليل وانما عدل الى صيغة المضارع للدلالة على تصوير ذلك
 وتثنيه واستحضاره كقوله تعالى فتصبح الارض مخضرة وكقوله تعالى انا سنخرنا الجبال معه يسبحن بالعشى والاشراق
 والطير محشورة واخراج الحى من الميت أهم في القدرة فكانت العناية به ولذلك جاء مقدما في القرآن وحسن عطف المضارع
 على الاسم لانه بمعناه انتهى لكن في كلام الزمخشري ما يدفع هذا الانتقاد فانه قال ان يخرج الحى من الميت موقعه موقع
 الجملة المبينة لقوله فالق الحب والنوى لان فلق الحب والنوى بالنبات والشجر الناميين هو نفس اخراج الحى من الميت
 لان النامي في حكم الحيوان الا ترى الى قوله يحى الارض بعد موتها هذا كلامه واذا كان يخرج الحى من الميت في موقع البيان لفالق
 الحب والنوى لم يتأت عطف مخرج الميت من الحى عليه في هذا المحل لكونه لا يصلح بيانا كالاول فلذلك جعله معطوفا
 على فالق الحب ففي تلك الآيات وجده ما يعين العطف على يخرج وفي هذه الآية وجد ما يرجع العطف على غيره فعمل
 في كل بمقتضاه انتهى ما في الشرح واقول يرجع حينئذ ذلك كلام صاحب الانتصاف والمصنف مع الزمخشري الى كون
 يخرج الحى من الميت في موقع البيان لفالق الحب والنوى حتى يترج عطف مخرج على فالق وفي حاشية التفتازاني شاع في
 الكلام يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى وحسن التقابل كما في يولج الليل في النهار ويولج النهار في الليل وجاز
 عطف اسم الفاعل على الفعل المضارع لانه في معناه ان سوق الآية على كون الصفات بلفظ اسم الفاعل وانما عدل في اخراج
 الحى الى المضارع استحضاره لكونه أول في الوجود واعظم في القدرة لكن لا يخفى ان قوله يخرج الحى من الميت في موضع
 البيان لفالق الحب والنوى ولذا ترك العاطف ومخرج الميت من الحى لا يصلح بيانا فلا يحسن عطفه عليه فلما جعله عطفا على
 فالق الحب (قوله الثاني قول مكى وغيره في قوله تعالى ماذا أراد الله بهم ذامثا يضل به كثيرا ان جملة يضل صفة لثلاث
 أو مستأنفة والصواب الثاني لقوله تعالى في سورة المدثر ماذا أراد الله بهم ذامثا كذلك يضل الله من يشاء) في الشرح جوز
 الجماعة الامرين في الآية الاولى لاستقامتها وأما الآية الثانية فوجد فيها ما يعين الاستئناف فيصير اليه وليس تعيينه هنا
 بمقتضى تعيينه في محل آخر وجد فيه ما يجوز غيره وأقول القرآن يفسر بعضه بعضا فذا تكررتظم منه وكان له في موضع محمل
 واحد وفي آخر ذلك المحمل وغيره حل في الآخر على ذلك المحمل دون غيره ومن ثمة ترى المهرة من شارحي المختصرات التي لها

مطولات لا يدلون عن حله إيسافى مطولاتهم وان احتمات غير مافي تلك المطولات احتمالاتها (قوله زعمتني شيئا وليست
بشيء) هذا صدر بيت عجزه انما الشيخ من يدب ديوبا وفي القاموس الشيخ من استبان فيه السن أو من نجس بين أو احدى
ونجس بين إلى آخر عشر أو إلى الثمانين والديب المسمى على هيئة (قوله تعلم شفاء النفس قهره وهما) هذا صدر بيت عجزه فبالغ
باطف في التحيل والمكر (قوله وتكسبهما في ذلك هب يعني ظن) استعمال هب يعني ظن مذهب الكوفيين ونحوه ابن مالك
(قوله ووقوعه إلى ان وصلت انادر حتى زعم الحريري ان قول اندوا هب ان زيدا قائم لمن) قال الحريري في درة الغواص
ويقولون هب اني فعلت وهب انه فعل والصواب الخاف الضمير المتصل به فيقول هبني فعلت وهبه فعل (قوله وذهل عن قول
القائل هب ان ابانا كان حمارا) سبب هذا القول ان عمر ابن الخطاب رضي الله عنه حكم في زوج وأم وأخوين لام وأخوين لام
وأب بالنصف للزوج والسادس للام والثالث للأخوين للام ولم يجعل للأخوين للام والأب شيئا فقال له يا أمير المؤمنين هب
ان ابانا كان حمارا فاشركه بقربة أمتاني الثالث فتركهم فبسه (قوله والسادس فوهم في سواه عليهم أنذرهم أم لم تنذرهم
لا يؤمنون ان لا يؤمنون مستأنف أو خير لان وما بينهما متراس والاول الاول بدليل وسواه عليهم أنذرهم أم لم تنذرهم
لا يؤمنون) في الشرح هذا من غلط ما تقدم فيقال في وجه الرد وجد في آية البقرة ما يصلح ان يكون لا يؤمنون خبرا عنه
ولم يوجد ذلك في الآية الاخرى وهي آية يس فترتب إلى كل ما يقتضيه وأقول قد ذكرنا الجواب على الغلط المتقدم لا يطول
بإعادته وفي الشرح تم الباب موضوعه لذكر الجهات التي يدنس على المعرب الخلال من جهة تها والمسنف قد اعترف بان
ما ارتكبه ومختلف الاول فلا يكون خطأ فليس ثم خال دخل على المعرب من هذه الجهة ثم له برعما يخالف رأيهم في المثال
الثاني بقوله والراع والصواب وعبر من ذلك هنا بقوله والاولي فتمأله وأقول ليس مراده بالخلال الخلال بل ما يصلح خلاف الاول
كما ان مراده بالصواب ما نواب على الظن (قوله والصواب الجمل إلى الثاني بدليل وانما سألهم من خالق السموات والارض
ليقوان خلقهن العزيز العليم) في الشرح هذا مراد من بقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر يدعونوه فضرعون فيه
لئن أنجيتنا من هذه لنكونن من المشاكرين قل الله ينجيكم منهم وأقول لا معارضة فان الكلام انما هو في خصوصية الجواب
الذي مسنده خالق لا في كل جواب (قوله التاسع قول أبي البقاء في أسس بنيانه على تقوى ان الطرف حال أي على قصد
تقوى أو مفعول أسس وهذا الوجه الذي آخره هو المعتمد عليه عندى لتعيينه في مسجد أسس على التقوى) في الشرح لم يظهر
في الوجه الذي عين عنده الوجه الاخير وهو كونه نظرا فاعوا متعلقا بأسس مع احتماله لان يكون ظرفا مستقرا في محل نصب
على الخلال من الضمير المستكن في أسس كما كان مالا من بنيانه في تلك الآية وأقول تعين الوجه الاخير هنا من المسنف لتعيينه
فيما قبلها وهو مسجد أسس على التقوى وانما تعينه فيه لا تنفاد الوجه الاول منه لان النصب على الجاهلية من فاعل أسس ولا
فاعل في مسجد أسس لانه كور ولا متقدروا انما لما من فاعل أسس لان ابا البقاء قال على تقوى يجوز ان يكون في موضع
الخال من الضمير في أسس أي على قصد التقوى والتقدير فاصدا ببنائه التقوى ويجوز ان يكون مفعولا لأسس والمسجد
المؤسس على التقوى قيل مسجد قبا وقيل مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤيده مافي صحيح مسلم انه قال يري رجلا في
المسجد الذي أسس على التقوى فقال رجل منهم هو مسجد قبا وقيل آخره هو مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم هو مسجدى هذا هو الجاهلية الثامنة (قوله ويكر ان يدعى لها ان الالف في لازد) هذا جواب عن
قوله ويدفعه ان الرسم ولا وقوله والجواب ان هذه الجملة لم تذكريا فاده عنها جواب عن قوله والذي جاءها إلى الخروج من
ذلك الظاهر ان من الواضح ان الميت على الكفر لا توب قبله (قوله ياتي الاثم من الماخر في من يعمل في يومين فلا ثم عليه ومن
تأخر فلا ثم عليه مع ان حكمه لم يزل لأنه آخذ بالعزيمة) في الشرح وقيل ان أهل الجاهلية كانوا يقيمون منهم من جعل المتعجل
آثما ومنهم من جعل الماخر آثما فورد القرآن بنفي الاثم عنهم اجماعا فسوق الكلام حينئذ ليس لاجل التمييز بل لاجل نفي
الاثم المتوهم على التقديرين (قوله وحمل الرسم على خلاف الاصل مع امكانه غير سديد) هذا جواب عن قوله ويمكن ان يدعى
لها ان الالف في لازد (قوله انه دليل على جواز استثناء الاكثر) فكذا وجد في أكثر النسخ ومعناه أكثر من المستثنى منه أو
أكثر من الباقي بعد الاستثناء وفي بعضها الاكثر من الاقل وهو ليس بصواب (قوله والصواب ان المراد بالعباد المخلصون لا عموم
المملوكين وان الاستثناء مقتطع بدليل مستوفى في آية سبحان ان عبادي ليس الله عليهم سلطان) في الشرح اختياره ليكون
الاستثناء

الاستثناء منقطعاً مقدوح فيه بأنه ارتكاب خلاف الأصل من غير ضرورة لا مكان يحمل الاستثناء على الاتصال وهو الأصل ويكون المراد بالعباد عموم المملوكين ولا يضرب في ذلك أن آية سبحان بدون استثناء لأنه أريد بالعباد فيها المخلصون قترك الاستثناء وأقول هذا من غلط ما تقدم وقد علمت جوابه والاستثناء المنقطع وإن كان خلاف الأصل لكنه فصيح شائع وفي الشرح ثم هذا المثال لا يصلح لهذه الجهة اذهى موضوعاً لأن يحمل الكلام على شيء وفي ذلك الموضع ما يدفعه وظاهر أن الدافع عنده لدعوى الجماعة ورود آية سبحان مجردة عن الاستثناء فهو من أمثلة الجهة المعقودة لأن يحمل الكلام على شيء ويشهد استعماله في مكان آخر بخلافه وأقول الدافع عنده لدعوى الجماعة إنما هو في الموضع الذي استدلو به وذلك أن دليل كونه المراد بالعباد في الآية التي استدلو بها المخلصين لا عموم المملوكين هو إضافته تعالى العباد إليه إضافة تشریف لهم أو أن إبليس لما استثنى العباد المخلصين حيث قال لا زين لهم في الأرض ولا تغوينهم أجمعين الأعبادك منهم المخلصين كانت هذه الصفة ملحوظة في جوابه تعالى له بقوله أن عبادي ليس لك عليهم سلطان نعم استدلال المصنف على كون الاستثناء في هذه الآية منقطعاً السقوط في آية سبحان ليس من هذه الجهة بل من الجهة التي قبلها والمصنف لم يذكره ههنا لأنه من هذه الجهة وإنما ذكره لكونه لازماً لكون المراد بالعباد المخلصين أو لكونه دفعاً للسؤال مقدور وهو إذا كان المراد بالعباد المخلصين فإما هذا الاستثناء (قوله المثال السابع قول الزمخشري في ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك أن من نصب قدر الاستثناء من فاسر باهلاك ومن رفع قدره من ولا يلتفت منكم أحد ويرد بانسجامه تناقض القراءتين فإن المرأة تكون مسرى بها على قراءة الرفع وغير مسرى بها على قراءة النصب وفيه نظر لأن إخراجها من جملة النهي لا يدل على أنها مسرى بها بل على أنها معهم) بل يقع في بعض النسخ السابع من غير ذكر المثال وفي بعضه ما يذكره وقد أجاب الرضى عن هذا التناقض فقال ولما تقر أن الاتباع هو الوجه مع الشرائط المذكورة وكان أكثر القراء على النصب في قوله تعالى ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك تكاف جارية الله إنما تكون قراءة الأكثر محمولة على وجه غير مختار فقال امرأتك بالرفع بدل من أحد وبالنصب مستثنى من قوله تعالى فاسر باهلاك لا من قوله ولا يلتفت منكم أحد فاعترضه المصنف يعني ابن الحاجب بلزوم تناقض القراءتين قال ويبان التناقض أن الاستثناء من أسرى يقتضى كونها غير مسرى بها والاستثناء من لا يلتفت منكم أحد يقتضى كونها مسرى بها لأن الاتفاقات بعد الأمر فتكون مسرى بها غير مسرى بها والجواب أن الأسراء وإن كان مطلقاً في الظاهر إلا أنه في المعنى مقيد بعدم الاتفاقات إذا المراد أمر باهلاك الأسراء لا التفات فيه إلا امرأتك فأنك تسرى بها الأسراء مع الاتفاقات فاستثنى على هذا أن شئت من أسراؤهم ولا يلتفت ولا تناقض وهذا كما تقول أمش ولا تبخر أي أمش مشياً لا تبخر فيه اهـ (قوله وبعد فقول الزمخشري في الآية خلاف الظاهر) في الشرح التقدير وأقول بعد ما مضى تنبه فقول الزمخشري في الآية خلاف الظاهر وقد مر مثل هذا في حرف الفاء حيث قال وبعد فعندي أن ابن السجزي لم يتأمل كلام الفارسي (قوله وقد التزم بعضهم جواز مجيء قراءة الأكثر على ذلك) هذا جواب عن سبب حمل الزمخشري وغيره الآية على ما جلاها عليه والإشارة بذلك إلى الوجه المرجوح والمراد بمجرد زيادة ضربته رجحان الرفع على النصب وفاعل لم ير ضمير سيديويه والمعنى أن نصب كل شيء عند سيديويه في الآية من قبيل النصب المرجوح لا من قبيل النصب الراجح فإن قيل ليس النصب في الآية مرجوحاً وإنما هو راجح لأن في الرفع فيها خوف الباس المفسر بالصفة وهو من مرجحات النصب ولا كذلك الرفع في زيادة ضربته أجيب بأن سيديويه لم ير خوف الباس المفسر بالصفة إذا رفع الاسم مرجحاً للنصب على الرفع كما رأه بعض المتأخرين قال الرضى إذا أردت مثلاً أن تخبر أن كل واحد من مائة بكك اشتريته بعشرين ديناراً وأنك لم تملك أحد منهم إلا بشرائك هذا الثمن فقات كل واحد من مائة بكك اشتريته بعشرين بنصب كل فهو نص في المعنى المقصود لأن التقدير اشتريت كل واحد من مائة بكك بعشرين وأما إن رفعت كل فيجتمل أن يكون اشتريت خبراً له وقولك بعشرين متعلقاً به أي كل واحد منهم مشتري بعشرين وهو المعنى المقصود ويجمل أن يكون اشتريته صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر أي كل من اشتريته من المائة بكك فهو بعشرين فالابتداء اذن على التقدير الأول أعم لأن قولك كل واحد من مائة بكك أعم من اشتريته ومن اشتري لك ومن حصل لك منهم بغير المشتري من وجوه التملكات والابتداء على الثاني لا يقع الأعلى من اشتريته أنت فرفعه اذن مطرقة لاحتتمال الوجه الثاني الذي هو غيره مقصود ومخالف للوجه الأول اذ ربما يكون على الوجه الثاني منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين أو باقل منها أو بأكثر

وربما يكون أيضا لا منهم جادة بالجهة ولورثة وغير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن أولى بكونه نصا في المعنى
المقصود والرفع محتمل له وانما يراد بالآية التبريد المعنى قوله تعالى كل شيء خلقناه بقدر لا يتفاوت فيها المعنى كما يتفاوت في هذا
سواء جعلت الفعل خبرا أو صفة ولا يصح ان للمشيء في ذلك لاسيما ان مراده تعالى بكل شيء كل مخلوق نصبت كل أو رفعت به سواء
جعلت خلقناه صفة مع الرفع أو خبرا عنه وذلك ان قوله تعالى خلقناه كل شيء بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شيء لانه
تعالى لم يخلف جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم شيء في كل شيء في هذه الآية ليس تعالى قوله تعالى والله
على كل شيء قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناهية فادان معنى كل شيء خلقناه بقدر على ان خلقناه هو
انما لكل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شيء مخلوق كان بقدر والمعنى ان واحد اذا قلنا كل شيء في الآية تخص
بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له أو خبرا وليس مع التبريد الاول اعم منه مع التبريد الثاني كما في هذا ما انتهى وان قيل ليس
المتن ان واحد الان المحكوم عليه وهو كل شيء في الآية اذا كان خلقناه صفة له تخص بالمخلوق المنسوب اليه لانه لو وجود
هذه النسبة في صفة واذالم يكن صفة له غير تخص بالمخلوق اتطاع الظاهر من هذه النسبة به والاول احسن من الثاني بحسب
المفهوم ومسأله بحسب الصدق عنده اهل السنة واحسن منه بحسب المفهوم وبحسب الصدق ايضا عند المتأخرين اجيب بان
خلقناه اذالم يكن صفة كان خبرا وانما صفة في المعنى ولو سلم فالعبرة انما هي بالمساواة في الصدق وذهب اهل السنة وفي
شرح الملب ان رفع كل شيء يتعقل ان يكون خلقناه خبرا عنه فيبدأ المعنى المقصود من الآية وهو عمومية خالق الاشياء بقدر
خبره ان او شراد هو قول اهل السنة ويتعقل ان يكون صفة محصورة وتقدر خبرا وهذا لا يفيد عمومية انما قدر في جميع
المخلوقات ويوهم وجود شيء ليس بقدر لانه ليس مخلوق له بخلاف ما لو نصبت كل فان في نسبة رفع توهم كون خلقناه صفة
الشيء لانه اذا نصب كل شيء لم ان يكون خلقناه مفسرا للناسبه واذا كان مفسرا لا يكون صفة وحيد في المعنى المقصود اذ
التقدير حينئذ خلقنا كل شيء بقدر اه و أقول برده عليه أولا ان المقصود ليس عمومية خالق الاشياء بل خلق الاشياء المخلوقة
كما ذكره الرضي سواء كانت تلك الاشياء المخلوقة خيرا أو شرا وثانيا ان خلقنا اذا كان صفة تخصصه وتقدر خبرا اذ في الكلام
عمومية القدر في جميع المخلوقات ولا يصح قوله وهذا لا يفيد عمومية القدر في جميع المخلوقات ويتجانب عن الاول بان مراده
بالاشياء الاشياء المخلوقة وعمومية نسبتها الى تايروا شر لا الى ما يقع عليه اسم الشيء من الممكنات وعن الثاني
بان خلقنا اذا كان صفة أفاد الكلام عمومية القدر في جميع مخلوقاته تعالى لان فعل الخالق في السنة مسند اليه لا عمومية
القدر في جميع المخلوقات بدون النسبة اليه تعالى (قوله ووجه الرفع انه على الابتداء وما بعده الخبر والمسمى الجملة) قال بدر
الدين بن مالك وجعل ابن خروف من هذا التبريد يعني قبل المسنن المنقطع الا في قوله الامن تولى وكفر فيه بذهبه الله العذاب
الاكبر على ان يكون من مبتدأ ويعذبه الله الخبر ودخلت الفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط ويمكن ان يكون من هذا قراءة ابن
كثير وأبي عمرو والامر انك انه مصيب ما أصابهم وبهذا التوجيه يكون الاستثناء في الرفع والنصب من فاعل باهالك
وهو أولى من ان يستثنى المنصوب من أهالك والمرفوع من أحد اه هو الوجه لما سمع به (قوله زيد أحصى ذهنه) الذين
بكسر الهمزة قوة له نفس معدة لا كتاب الا رواه شذته اه الذي كاد وجوده في هذا المورد ما يرد له اه هي السطحة (قوله وشرط
التبريد المنصوب بعد فعل كونه فاعلا في المعنى كزيد أكرم ما لا خلاف مال زيد أكرم) وذلك ان فاعل الاول في المعنى
المسال لا زيد فاعل الثاني في المعنى مال زيد لا منان المسال (قوله انما ثالث رأيت زيدا سمع رأيت الهلال ط اعاد رأيت في
الاول عليه وقسمها مفعول ثان في الثاني بصرية وطالع المسال) فان قيل لم لا يكون رأيت في الاول بصرية وفنيتها حالا أجيب
بان الغالب في المسال ان تكون متقدمة وقسمها ليس كذلك (قوله واذ جعل قوله تعالى وتركون في ظلمات لا يبصرون على
الاول فالطرف ولا يبصرون مفعول ثان تكرار) في الشرح مراده بالاول جعل ترك بمعنى صير وعلى هذا يتصور لفعل
الواحد مفعول منه عدة أكثر من ثلاثة وليس أحدها تابعا لما تقدمه كما تقول طنت زيدا فتبها عالمنا عرا كتابا نظريا
وأقول لا امتناع في ذلك اذا كانت تلك المعاني في الاصل اخبارا وقبل مجوز تعدد الخبر ثم في الشرح وفي عبارته بحث
ودلك ان الاخبار عن مجموع الطرف ولا يبصرون بقوله مفعول ثان لا يتأتى اما أولا فلانه منافي لغرضه من جعل كل منهما
مفعولا واما ثانيا فلان وصفه بالنكران غير مستقيم اذ المجموع لم ينكر وأقول ليس الاخبار بمفعول ثان تكرار عن مجموع
الطرف

الطرف ولا يصرون وإنما هو اخبار عن كل واحد منهم أو تكرير كل منهما باعتبار كونه مفعولا ثانيا لا باعتبار ذاته (قوله الرابع اغترفت غرفة) في الصحاح وغرفت الماء يدي غرقا واغترفت منه والغرفة المرة الواحدة والغرفة بالضم اسم للمفعول منه لأنك ما لم تغرفه لا تسميه غرفة والجمع غراف مثل نطفة ونطاف في الجهة العاشرة (قوله وقول بعض المصريين) في الشرح وجد في بعض حواشي هذا الكتاب المعاقبة عن الشيخ أبي العباس تلميذ المصنف أن المراد بهذا الرجل المصري ابن الألفاني الحكيم المشهور (قوله واذا ما مثاهم بشمر) هذا آخر بيت أوله * فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذهبهم قريش وقد تقدم الكلام عليه في اذ (قوله لأنسب اليوم ولا خلة) هذا صدر بيت عجزه * اتسع الخرق على الراقع * (قوله الأرجاء لئلا يخرأ الله خيرا) هذا صدر بيت عجزه * يدل على محصلة تبيت * وقد تقدم الكلام عليه في ألا يفتح الهمزة والتخفيف (قوله وهو أولى من تقدير فعل غير مذكور) يعني أن نصب رجلا في هذا البيت على الاشتغال وهو النصب بمحذوف مفسر بمذكور أولى من نصبه بمحذوف من غير مفسر بمذكور وقد قال المصنف في ألا يفتح الهمزة والتخفيف أن ضمما ر الخليل أولى من ضمما ر غيره لأنه لم يرد أن يدعو لرجل هذه صفته وإنما قصده طلبه وهذا هو الثالث من الأمور التي ذكر المصنف أنها يجب أن أولوية الاشتغال (قوله ويجب أن ذلك جائز كقوله تعالى أن امرؤ هالك ليس له ولد) تقدم الكلام على ذلك في حرف الأ (قوله اعتاد قلبك الخ) الطال ما شخص من آثار الديار والربع الدار بعينها حيث كانت والقواء بفتح القاف وبالماء المنزل الذي لا أنيس به وأذاع أفشى والمعصرات السحاب إذا شارفت أن تهصرها الرياح فتمطر والحضل بفتح الحاء وكسر الصاد المجهتين الرطب والنبات الناعم (قوله أن التقدير هو ربع ولم يجعله على البديل من الطل لأن الربع أكثر منه فكيف يبدل الأكثر من الأقل) في الشرح هذا مشكل لأنه كما يجتمع بدل الأكثر من الأقل لعدم صدق أحدهما على الآخر يجتمع الأخبار بالأكثر عن الأقل لعدم الصدق أيضا وقد صرح بأن الأخبار يصح ولا بدله من مصحح فأى شيء فرص مصحح الأخبار كان بعينه مصحح البدلية وأقول مصحح الأخبار بالأكثر عن الأقل المبالغة وهي لا معنى لها في الأبدال (قوله فترجعه عند الحمل عليه) أي جل ما أحسن زيدا على حذف الخبر (قوله لأن نعم وبئس موضوعان للمدح والذم العامين فناسب مقامهما ما لا طنباب به كثير الجمل) فإذا قيل نعم الرجل زيد أو نعم رجل زيد كان فيه اطناب بابها المفاعل أولا وتفسيره ثانيا وفيه من المحاسن إيراد الكلام في معرض الاعتدال نظرا إلى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد وإلى الإيجاز من وجه حيث حذف المبتدأ وإيهام الجمع بين المتنافيين وهما الإيجاز والاطناب (قوله وأما قولهم نعم الرجل) هذا مقول قول سيديويه (قوله فسوى بين تأخير المخصوص وتقديمه) حيث جعل المخصوص في كل منهما مبتدأ خبره الجملة (قوله ويرد عليهم أنه قال أيضا وإذا قال عبد الله فكأنه قيل له ما شأنه فقال نعم الرجل فقال مثل ذلك مع تقدم المخصوص) يعني أنه يرد على أكثر النحويين أن سيديويه كما قال هذه العبارة التي ظاهرها أن الكلام مع فعل المدح أو الذم إذا كان المخصوص متأخرا جملتان تأتيهما ما جواب عن سؤال مقدر حذف مبتدأها وبقي خبرها قال أيضا عبارة ظاهرها أن الكلام مع المخصوص المتقدم جملتان تأتيهما ما جواب عن سؤال مقدر وهذا ما قال به أحد (قوله وإنما أراد أن تعلق المخصوص بالكلام تعاقب لازم فلا تحصل الفائدة إلا بالمجموع قدمت أو أخرت) هذا جواب عما يقال إذا لم يرد سيديويه بهذا الكلام ظاهره فإذا أراد به (قوله ويرده أن الخبر لا يحذف وجوبا إلا أن سد شيء مسده) وذلك وارد على الأخفش في ما أحسن زيد إلا أن الخبر عنده محذوف بناء على أن ما موصولة أو موصوفة وما بعدهما صفة أو صلة (قوله أنه يجوز أن يكون تقديره هو في آذانهم وقرح حذف المبتدأ أو في آذانهم منه) هكذا يقع في بعض النسخ وفي بعضها بدل أو في آذانهم - م لا في آذانهم والصواب الأول (قوله حديثا في القرآن) يعني كلاما في شأن القرآن (قوله وإنما أراد أبو بكر أنه حكى لنا اللفظ الذي يفتح به قوله) يعني أن أبا بكر لم يرد بقوله والكسر على الحكاية بالحكاية بالقول وإنما أراد حكاية المتكلم به هذا الكلام اللفظ الذي يفتح به قوله في خاتمة (قوله واذا قد أنجز بنا القول إلى ذكر الحذف فله وجه القول إليه) في الشرح كأنه أدخل الفاء لاجراء الطرف مجرى كلمة الشرط نحو قوله تعالى واذا لم يهتدوا به فسيقولون لكن يصعدن ذلك وجود قد لا متناع دخولها في الشرط وأقول اجراء اذ مجرى الشرط حتى تدخل الفاء بعدها لا يقتضي إعطاءها حكم الشرط من كل وجه (قوله أو لفظا يفيد معنى فيها) هذا عطف على قوله الجملة بأسرها (قوله ولا يمكن بشرط أن لا يكون في حذفه ضرر معنوي) في الشرح بني فان كان في حذفه ضرر معنوي اشترط لحذفه وجد أن الدليل فهذا في معنى الاستثناء

مما تقدم (قوله وسأني شرحه) يعني في السامع والتمام من شروط الحذف (قوله ولاشترط الدليل فيما تقدم امتنع حذف
 الموصوف في ثبوت رأيت رجلا أيئس) ادلوحذف وقيل أيئس لم يدرأه من أنواع الحيوان أم من أنواع النباتات أم من أنواع
 الجسد وفي الشرح قال قلت كيف قل ولاشترط الدليل مع أنه لم يشترط حذف مثل هذا دليل وانما اشترط انتهاء الضرر
 المعنوي فأتت قد سلف أن قوله لا يمكن يشترط أن لا يكون في حذفه ضرر معنوي في حكم الاستثناء من الأول فكأنه قال فلا
 يشترط حذفه وجعل الدليل إلا عند حصول ضرر معنوي (قوله بخلاف رأيت رجلا كاتباً) في الشرح فيه نظيران
 الموصوف هو رجل بنحوه ولو حذف لم تبدل الصفة وهو كاتباً على خصوصية الرجل وانما تبدل على أعم منه وهو إنسان
 وأقول لو حذف الموصوف هنا لم يكن ما تبدل على خصوصيته وهو أن الغالب أن لا يوصف بذلك الصبيان وأنه لو كان
 الموصوف به امرأه قبل كاتبة (قوله وكان مردوداً) أي ولاشترط الدليل فيما تقدم كان مردوداً يمكن مع موهوبها
 معطوف على امتنع حذف الموصوف ولذلك قال في قوله وقال الجمهور لا يجوز لاند من الأسدياً كلك (قوله وقول جماعة)
 المعطوف هنا وفي قوله وقول الاثرين أن السامع بعد لولا معطوف على قول أبي السمع (قوله وانما ذلك عند وجود الدليل
 واما نقولاً أحسن أغني عن الله وقولك مبتدأ من غير قرينة لا رجل يفعل كذا فثبتت السامع به السامع) يعني من التاميين
 وغيرهم قال الرضي قال لا بد من شيء في تميم بن مويه وجوبا إذا كان جواباً أو قامت قرينة في السؤال دالة به وإذا
 لم تقدم ولا يجوز حذفه رأسه إلا دليل عليه بل بنو تميم ادن كاهل الجازي إنياب لانه ان به على هذه القول يجب إثباته
 مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر الحذف عند أهل الجاز ويجب عند بني تميم وفي الشرح
 كلام المصنف هنا مناف لما يأتي له وذلك أن قوله أثبات السامع على هذه الصورة أمر واجب وقوله فيما يأتي وذلك أن يجب
 عن الجمهور إلى آخره يقتضي أن الجمهور قالون بأن هذا التركيب غير عربي من حيث إثبات الخبر الخاص في باب لولا وعند
 تميم في باب لا وأنه إذا أريد التعبير عن هذا المعنى أخذ مصدراً لذلك الخبر الخاص فجعل مبدأً أو اسم لا وأسمي في ما كان
 مبتدأ في الأصل وجعل الخبر كونه عام محذوفاً على سبيل لوجب فتقول في مثل زيد قائم ورجل ذاهب لولا قيام زيد ولولا
 ذهاب رجل وأقول لا تنافي بين كلاميه من لوجه الذي قاله فإن مراده من الإجماع ليس إجماع الخفاء بل إجماع التميميين
 وغيرهم على ذكره أعم من أن يكون على أنه خبر تكملة مقتضى كلامه أولاً وهو قول بعض النحاة أو على أنه خبر خبر تكملة
 مقتضى كلامه ثانياً وهو قول الجمهور (قوله ولك أن يجب عن الجمهور بأن السامع إذا كان مجعولاً وجب أن يجعل نفس
 الخبر عنه عند الجميع في باب لولا وعند تميم في باب لا) يريد بالجمهور لا أكثرين الثنائين بأن الخبر بعد لولا واجب الحذف والجماعة
 الثنائين بأن بني تميم لا يثبتون خبر لا المبررة ويريد بالخبر خبراً مبتدأ بعد لولا وخبر لا المبررة ويكون مجعولاً لا يدل عليه دليل
 وبالحذف المذكور الحذف من غير دليل (قوله وذلك كقولهم في في قوله تعالى لا أقسم بيوم القيامة) هذه القراءة بلام
 مفتوحة فهزة مضمومة فتوافق ساكنة ورسماً بالفتحة زائدة بلام اللام والهمزة تان رسم لا تفتحه ولا وضعا بالفتحة زائدة بين
 اللام والهمزة (قوله لأن أم لم تقطع لانه في الابل) في الشرح لو قل لا يقع بعدها إلا الجمل لكان أحسن فإن كثيراً من
 الإضافات لا يرى أم المنطوق عالقة (قوله ورده الفارسي بأن المشبه للسمل هو لكان المشددة لا لفحمة ولهذا لم تجعل لفحمة لعدم
 اختصاصها بالاسماء) في الشرح يمكن أن يجاب عنه بأن شبه لكان المشددة للتعامل من جهة اللفظ والمعنى أما الأول فلهناها
 على الفتح كما في وأما الثاني فلأنه لا يفتي استدركت وهذا الشبه المعنوي موجود في لكان المضمومة فاعلم سيبويه اعتبره
 ولم يبال بفتح الشبه اللفظي وأقول ما ذكره المصنف من عدم أعمال المضمومة دون المشددة فيه دلالة على اعتبار الشبه
 اللفظي (قوله أن يكون طبق المحذوف) يعني في المعنى سواء كان بفتح في اللفظ يجوز يداً من بفتح أو لا يجوز يداً من بفتح (قوله
 والاخر يعني الأيلام المعروف) هذا ليس معناه الموضوع له وانما هو معناه المقصود منه قال الشيخ عبد العزيز في شرح
 البرزوي في أصول الحنفية الضرب باسم الفاعل بصورة معقولة أي معلومة وهو اسم تعامل آله الناديب في محل صالح
 للتأديب ومعنى مقه ود هو الأيلام فإن المقصود من هذا الفعل ليس الأيلام ولهذا لو حلف لا يضرب فلانا ضرب به بعد
 موته لا يثبت لفوات معنى الأيلام (قوله وعلى منع لست زيداً قائم وعمر ووكذ في العمل وكان لا الخبر المذكور ممتنى عنه)
 هكذا وقع في بعض النسخ انط عنه بعد ممتنى وسقط في بعضها والاول رأينا ممتط المصنف وفي الشرح - كناية الإجماع على من
 منع ذلك في آيت ولعل وكان أمر غريب لا يحتل منه لانه من المصنف فإن الخلاف في المسئلة مشهور مدكور في التسهيل
 وغيره

وغیره (قوله قلت الصواب عندي ان الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله تعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الآدميين دعاء به ضمهم لبعض) في الشرح هذا الرأي هو الذي اختاره السهيلي قبل المصنف ذكره في كتابه المسمى بنتائج الفكر فقال الصلاة كلها وان توهم اختلاف معانيها راجعة الى أصل واحد فلا تظن الفظة اشتراك ولا استعارة انما معناها العطف ويكون محسوسا ومعقولا ثم حمل المصنف العطف بالنسبة الى الله تعالى على الرحمة لا يتأتى على وجه الحقيقة اذ الرحمة حقيقة في رقة القلب وأقول لا يخفى ان مراد المصنف من حمل العطف بالنسبة الى الله تعالى على الرحمة انما هو محله علم بمعناها الذي يليق به تعالى وهو افاضة الخير والاحسان وقد ذكر غير واحد من الاصوليين في الرد على من استدل بالآية على استعمال المشترك في أكثر من معنى نحو ما ذكره المصنف قال صدر الشريعة في كتابه المسمى بالتوضيح في أصول الحنفية ان سياق الآية لا يجاب اقتداء المؤمنين بالله تعالى والملائكة في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فلا بد من اتحاد معنى الصلاة في الجميع لانه لو قيل ان الله يرحم النبي والملائكة يستغفرون له بأبهي الذين آمنوا ادعوا له لكان هذا الكلام في غاية الركاكزة فعلم انه لا بد من اتحاد معنى الصلاة سواء كان معنى حقيقة أو معنى مجازيا لما للحق في دعاء الله فالمراد والله أعلم ان الله يدعوه ذاته بإيصال الخير الى النبي ثم من لوازم هذا الدعاء الرحمة فالذي قال ان الصلاة من الله الرحمة فقد أراد هذا الا ان الصلاة وضعت للرحمة كما ذكر في قوله تعالى يحبهم ويحبونه ان المحبة من الله تعالى إيصال الثواب ومن العبد الطاعة ليس المراد ان المحبة مشتركة من حيث الوضع بل المراد انه أراد بالمحبة لازمها واللازم من الله تعالى ذلك ومن العبد هذا وأما المجازي فمكاراة الخير له ونحوه مما يليق بهذا المقام ثم ان اختلف ذلك المعنى لاجل اختلاف الموصوف فلا بأس به ولا يكون هذا من باب الاشتراك بحسب الوضع ولما ينو الاختلاف المعنى باعتبار اختلاف المسند اليه يفهم منه ان معناه واحد لكنه يختلف بحسب الموصوف لأن معناه مختلف وضعاً انتهى وفي الكشف عند قوله تعالى أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة والصلاة الخنوع والتعطف فوضعت الرأفة وجمع بينها وبين الرحمة لقوله تعالى رأفة ورحمة رؤف رحيم قال المتقارن في الصلاة لما انفى الاصل تحريك الصلواتين ناسب ان يراد بها الخنوع والانعطاف ثم الرأفة المناسبة لذلك واعطف الرحمة عليها بمنزلة ان يقال رأفة ورحمة والله رؤف رحيم وما يفي الى ان الصلاة من الله الرحمة فهو أخذ بالحاصل وبان الرحمة أيضا تأتي عن الرأفة والانعطاف ومنه الرحم (قوله الثانية انا لا نعرف في العربية فعلا واحدا يختلف معناه باختلاف المسند اليه اذا كان الاسناد حقيقيا) الفرق بين هذا وبين ما قال المصنف انه الصواب عنده ان المعنى الواحد في ذلك لا يختلف في نفسه بل موجود مع كل مسند اليه حقيقة على ما يليق به وفي هذا يختلف في نفسه باختلاف المسند اليه لان معنى الرحمة مخالف في نفسه لمعنى الثناء والحاصل ان الاختلاف على ما اختاره المصنف في أفراد معنى الفعل وعلى ما قال انه غير معروف في العربية في نفس معنى الفعل وفي الشرح بل ذلك معروف يقال أرض الرجل وأرض الجذع والاسناد حقيقي في الموضوعين والفعل واحد واختلف معناه باختلاف المسند اليه لان معناه عند اسناده الى الرجل معنى أو عداو زكم ومعناه عند اسناده الى الجذع معنى أكلته الأرض وهي دويبة تأكل الخشب ومنه كئنا بثلاثة وهمزة ان أسنده الى اللين كان معناه ارتفع فوق الماء وصف الماء من تحته وان أسنده الى النبات كان معناه طلع أو غلط وطال والتف وان أسنده الى القدر كان معناه أريدت وغلت ومنه فؤان أسنده الى الرجل مثلاً كان معناه ذل وصغر وان أسنده الى الماشية كان معناه سم ومن تتبع الأفعال في اللغة وجد من هذا القبيل شيئا كثيرا انتهى وأقول قد عرفت ان مراد المصنف بقوله فعلا واحدا غير المشترك فلا بد عليه هذه الأفعال لانها مشتركة على ان الذي في الصحاح قات الماشية وقوء الرجل وهما فعلا لان مختلفان بالبنية (قوله وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الآخر) هذا مختار ابن الحاجب في أصوله وهو انه يجب صحة حلول كل من المترادفين محل الآخر مطلقا ومختارا لبيضاوي ان كانا من لغة واحدة ومختارا لالمام انه غير واجب (قوله فحال أهل المدر يخالف حال أهل الوبر) في الصحاح المدر واحدة والمدر والعرب تسمى القرية مدرة يقال أهل المدر والوبر انتهى ويقع في بعض نسخ المغني بدل المدر المدين بضم الميم وسكون الدال بعد هان ون والاول هو الموجود بخط المصنف (قوله وبه) هذا أجاب الزمخشري عن ارسال شعيب عليه الصلاة والسلام بقتله لسقى الماشية في الكشف فان قلت كيف ساع لبي لله لذي هو شعيب عليه السلام ان يرضى لابنتيه بسقى الماشية قلت لا امر في نفسه

ليس بمحذوفه لدين لا يابىء وأما المروءة فالناس يختلفون في ذلك والعادات متباينة فيه وأحوال العرب فيه خلاف أحوال
 الأمم ومذهب البدو فيه غير مذهب أهل الحضرة خصوصا إذا كانت الحالة ضرة (قوله وقد مضى الرد على ابن مالك
 في مرفوع أفعال الاستثناء) معنى ذلك في النوع الثالث عشر من الجوهرة السادسة (قوله فإن أراد أن الفاعل لفظ المثل
 محذوف فافردود) يعنى بأن الفاعل لا يحذف وإن أراد تفسير المعنى وإن في بنس ضمير المثل مستتر فإن تفسيره يعنى ليس هذا
 تفسير للضمير ويجب إذا كان فاعل نعم وبنس ضمير المستترا أن يفسر بنسكة منصوبة على التمييز فاقام السؤال عن مكان
 التفسير مقام ندول ذلك المكان عن التفسير فإقامة للسبب مقام السبب (قوله وهذا لازم للترخيص في قوله فإن تفسيره بنس
 مثلا وقد نص سيبويه على أن غير فاعل نعم وبنس لا يحذف) الأشار في هذا ما كفى عنه المصنف بقوله فإن تفسيره وهو
 ندول فاعل بنس إذا كان ضمير آمن مفسر وفي التمرح مجرد بنس سيبويه على ذلك لا ينتمض رد على الترخيص في قوله إن يقول
 المحذف لا ينافي التمييز فقد اجتمعوا على جواز حذفه في باب العدد قال الله تعالى أن يكن منكم عشر وناسرون وقال الله تعالى
 عليها تسعة عشر وقد سمع في اسم في الحديث من توثيق يوم الجمعة ثم أوزعت أي به (رخصة أخذت الرخصة وأدعاه
 شذوذه ممنوع وأقول إن أراد أن المحذف لا ينافي التمييز في الجملة فسلم ولا يضر فلان الكلام في منساقاته في محل مخصوص
 وهو باب نعم وإن أراد أنه لا ينافيه في باب نعم فمنوع وما ورد من ذلك شاذ لا يعمل عليه الترتيب مع امكان غيره مما هو كثير
 سائغ ومنع شذوذه مكابر غير مسموعة (قوله وحذف المخصوص أي هل هؤلاء أو مصف أي مثل الذين كذبوا) مصاف عطف
 على المخصوص أي أو حذف مصاف للذين كذبوا والمخصوص فالذين كذبوا في محل جرحه للتوم إلى الأول مصاف إليه
 للمضاف المحذوف على الثاني (قوله الثالث أن لا يكون مؤكدا) هو بهن الكاف المسددة واسم يكون تأنيدي ما يحذف
 (قوله ولابد الدين ابن مالك مع والده في المسئلة بحث آجاده) قال بدر الدين رحمه الله في شرح الألفية والذي ذكره الشيخ
 يعنى والده في هذا الكتاب يعنى الألفية وفي غيره أن المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله قال لأن المصدر المؤكد يشبهه
 تقوية عامله وتقرير معناه وحذفه مناف لذلك فلم يجز أن أراد أن المصدر المؤكد يشبهه تقوية عامله وتقرير معناه دائما
 فلا شك أن حذفه مناف لذلك القصد ولا كنه ممنوع ولا دلائل عليه وإن أراد أن المصدر المؤكد يشبهه التقوية والتقرير
 وقد يقصد به مجرد التقرير فيسلم ولا يمكن أن لا يعلم أن المحذف مناف لذلك القصد لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذکور بنس كونه
 بالمصدر فلان يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف للدلالة قرينة عليه أحق وأولى ولولا يمكن معناه ما دفع هذا التباس لكان
 في دفعه بالسمع كفاية فأنهم يحذفون عامل المؤكد حذفاً جائزاً إذا كان خبراً عن اسم عين في غير كبر ولا حصر نحو أنت
 سير أو مير أو حذفاً واجباً في مواضع يأتي ذكرها نحو سقي أو عيا أو سكر أو كراشع هذا ما ليس هو عن وروده وأما ما بناء
 على أن المذوخ حذف العامل منه نية التخصيص وهو دعوى على خلاف الأصل ولا يتصور بها سوى الكلام انتهى وقال
 ابن عقيل في دفع هذا الاعتراض جميع الأمثلة التي ذكرها ليست من باب المأكدة لأن المصدر به نائب مناسب العامل
 دال على ما يدل عليه وهو عوض منه ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما ولا تقي من المؤكدة منع الجمع بينهما وبين المؤكد
 ويدل أيضاً على أن ضرباً يزيد أو نحو ليس من المصدر المؤكد لعامله أن المصدر المؤكد لا خلاف في أنه لا يعمل وانحذفوا
 في المصدر الواقع موقع الفعل بدلاً انتهى (قوله أيها المسامح دلوى دونكا) هذا بهن بيت من بحر الرجز هو يا أيها المسامح دلوى
 دونكا * أنى رأيت الناس يعمدونكا * ويقع في بعض النسخ المصراع الأول ناما وفي الصحاح المسامح الذي ينزل البئر فلا لدلو
 وذلك أدال مأوفا والجمع ماحة وفي الحديث زنا سنة ماحة وقد ماح يجمع ثم أنشد البيت (قوله فقالوا الغما أراد تفسير المعنى
 لا الأعراب) إنما قال قالوا لأن ظاهر كلام سيبويه أنه تفسير أعراب وذلك نسب ابن مالك لسيبويه جواز أعمال اسم الفعل
 معتمداً (قوله ويجوز في دلوى أن يكون مبتدأ ودونك خبره) قال الرضى ولا يقدم عند البصريين منصوبات أسماء الأفعال
 عليها نظر إلى الأصل لأن الأغاب فيها ما مصادرو ومعلوم امتناع تقديم معها ولها على أو ما صوت به في نفسه منتقل
 إلى المصدرية ثم منها إلى اسم الفعل وأما ظرف وجار ومجرور وعماضه فبأن قبل الفعل لا يكون عملها التضمن مع معنى الفعل
 وجوز ذلك الكوفيون استدلالاً بقوله يا أيها المسامح دلوى دونكا * أنى رأيت الناس يعمدونكا * ودونك عند البصريين
 بهن ناليس باسم فعل بل هو ظرف خبر لدلوى أي دلوى قد امك فحذوها (قوله فلا يحذف الجار والجارم والنائب للفعل
 إلا

الافى مواضع قويت فيها الدلالة من تلك المواضع) الخبرين معذرة بعدكم الاستغناء في نحو بكم درهم اشتريت ومنها حذف لام الطالب مطردا عند بعضهم في نحو قل له يفعل ومنها حذف ان الناصبة في مواضع مخصوصة فلا يقاس عليها غيرها (قوله ولا كلمة لا من قولهم افعل هذا امالا) في الشرح نص المصنف في حرف الميم في ما الزائدة غير الكافة ان ما في هذا المثال عوض وهو مخالف لقوله هنا ان لافيه عوض واقول لا مخالفة بين قوله هناك ان ما عوض في نحو قولهم افعل هذا امالا واصله ان كنت لا تفعل وبين ما اقتضاه كلامه هنا ان لافيه عوض لا اختلاف المعوض عنه فان ما عوض عما وقعت في موقعه وهو كنت ولا عوض عن منفيها وهو تفعل (قوله فاما قوله تعالى واقام الصلاة فما يجب الوقوف عنده) في الشرح يعنى فلا يجوز ان يتعدى ويجعل أمرا يقاس عليه قال الرخشي في تفسير سورة النور التاء في اقامة عوض من العين الساقطة للاعلال والاصل اقوام فلما أضيفت أقيمت الاضافة مقام حرف التعويض فاستقطت ونحوه * واخلفوك عدا الامر الذي وعدوا * وقال بعض الفضلاء من شراح شافية ابن الحاجب الحكم بالتزامهم التعويض في اجازة غير مسلم لانه يجوز ترك التعويض في مصدر افعل تقول اريته اراء قال الله تعالى واقام الصلاة فان قلت يحمل المذكور على الشاذ فلا يجوز القياس عليه قلت الحمل على الشائع أولى كيلا يلزم ورود القرآن على اللغة النادرة وايضا نص النحاة على جواز تركه فلا يخالف النص وعلى هذا ذهب الفراء الى ان جواز ترك التعويض مشروط بالاضافة ليكون المضاف اليه سادسا للتاء وعند سيبويه الجواز مطلقا ثابت وقولهم اريته اراء كما ذكرنا يقوى الاصح قلت فعلى هذا يكون ادعاء المصنف ان التاء لا تحذف من اقامة وان اقام الصلاة مما يجب الوقوف عنده بمعنى انه لا يقاس عليه متقبلا على ان الحكم بان التاء في عدة واقامة واستقامة للتعويض فلا يحذف ليس من وظيفة المعربين وانما هو من وظيفة أهل الصرف انتهى ما في الشرح واقول المصنف ذكر ذلك على سبيل الاستطراد دون الاصلة كما هو عادته يذ كر اشياء ليست مما ترجم له وانما هي مناسبة له * (قوله ومن هنا قال ابن مالك) عطف من هنا على لم يحذف والاشارة فيه للشار اليه في الاول وهو ان ما يحذف لا يكون عوضا عن شيء (قوله المفعول الثاني من نحو ضربني وضربته زيد) أي الثاني في مجموع هذا الكلام ويقع في بعض النسخ مفعول الثاني من نحو ضربني وضربته زيد والمآل واحد (قوله ثم جاءوا على ذلك زيد ما ضربته أو هل زيد ضربته فتموا الحذف وان لم يؤد الى ذلك) يعنى منهوا حذف المفعول فيهما وان لم يؤد حذفه الى تسليط ضرب على العمل في زيد مع قطعه عنه والى اعمال الابتداء مع التمكن من اعمال الفعل لان ما وهل لصدرية مالا يتسلط ما بعدهما على العمل فيما قبلهما مالا لان ذلك يستلزم اخراجهما عن الصدرية ووقوعهما حشاوا (قوله وكذلك منعوا رفع رأسها في أكلت السمكة حتى رأسها الا ان يذ كر الخبر) يقع في بعض النسخ ولذلك باللام في أوله والاشارة عليه لاجتماع الامرين وفي بعضها وكذلك بكاف التشبيه والاشارة عليه لمنع البصريين حذف المفعول في زيد ضربته والحاصل ان البصريين منعوا رفع رأسها في هذا المثال اذ لم يذ كر له خبر لان في رفعه تهمة حتى أو أكلت للعمل مع القطع عنه واعمال الاضعف وهو الابتداء لكونه معنويا مع امكان اعمال القوي وهو حتى أو أكلت لكونه لفظيا (قوله ولا اجتماعهما مع الالباس منع الجميع تقديم الخبر في زبدقام) أراد بالجميع جميع البصريين لان الكوفيين يجوزون تقديم الخبر في نحو ذلك وباللباس الالباس الفاعل بالمبتدا (قوله بما كان اياهم عطية عودا) هذا مجزى بيت صدره * فنافذ هذا جون حول بيوتهم * وهذا جون جمع هداج بتشديد الدال المهملة بمعنى متحرك من هداج الظلم اذ امشي في ارتعاش (قوله وقد خفيت هذه النكتة على ابن عصفور يريد بالنكتة علة جواز تقديم معمول الخبر على المبتدا في نحو زيد ضرب عمرامع امتناع تقديم نفس الخبر (قوله وقد بينا ان امتناع تقديم الخبر في ذلك المعنى مفعود في تقديم معموله) ذلك المعنى هو مجموع تهمة العامل للعمل مع قطعه عنه واعمال الضعيف مع امكان اعمال القوي والالباس المبتدا بالفاعل (قوله تنبيهه ربحا خوفا مقتضى هذين الشرطين) يعنى السابع وهو تهمة العامل للعمل مع قطعه عنه والثامن وهو اعمال الضعيف مع امكان اعمال القوي (قوله وخالد بن محمد ساداتنا) هذا صدر بيت عجزه * بالحق لانهم بالباطل * (قوله كاه لم اصنع) هذا آخر بيت وهو * قد أصبحت أم الحيار تدعى * على ذنبا كله لم اصنع وقد تقدم الكلام عليه في حرف الكاف في كل (قوله بعكاظ الخ) عكاظ بعين مهملة مضمومة في أوله وظاء معجمة في آخره قال صاحب الصحاح اسم سوق للعرب بناحية مكة وكانوا يجتمعون فيها في كل سنة فيقيمون شهر او يتبايعون

و يتناشدون الشعر ويتفاخرون فلما جاء الاسلام هدم ذلك وقال صاحب القاموس هي سوق بصرى بين نخلة والطائف كانت
تقوم هلال ذى القعدة وتسعة عشر ينومات تجمع قبائل العرب فيتعاضدون أي يتفاخرون ويتناشدون انتهى ويحتمل
يحتمل ان يكون بضم المثناة التحتية فسكون العين الموحدة بكسر الشين الموحدة من العشى بالنصر وهو سواد البصر بالاسل
ويحتمل ان يكون بفتح المثناة التحتية فسكون الذين الموحدة بفتح الشين الموحدة من غشيه غشيانا (قوله وليس فيه اعمال ضعيف
دون قوى) لان كلام من العاميين في البيت قوى لانه عامل لغلى (قوله عنهم الخ) تقدم الكلام عليه في حتم (قوله فان
ثبت رواية الرفع فهو من الوارد من النوع الاول في الشذوذ) يريد بالذوق الاول ما خذوا فيه منتهى الشرباين وانما
كان الرفع من النوع الاول لان الخبر بعد حتى غير مذكور فيه ثم بيته حتى للجر مع قطعها عنه واعمال السيف وهو الابتداء
مع امكان اعمال القوى وهو حتى وفي التمرح وشك المصنف في ثبوت رواية الرفع مع تصريح ابن مالك الامام العدل الثقة
بثبوتها غير مناسب وايضا فهو مناف لجزمه بذلك في فصل حتى حيث قال هنالك وقد روى بالاوجه الثلاثة فوهم عنهم
بالندى البيت واقول نصريح ابن مالك برواية الرفع وبجزم المصنف بما لا يقتضى ثبوتها معنى هدمكم من هروى ايسر
والثالث انها في المعنى لا ان انه قد يظن ان الشيء من باب الحذف وايسر منه به (قوله من يسمع يعل أي يسمعه منه جلد)
في الصحاح وخلفت بالشيء خبلا وخيلة وخيلولة أي ظلمته وفي المال من يسمع يغل وهو من باب طنت واخواتها التي تدخل على
المبتدأ والخبر وتقول في مسقطه اذال بكسر الهجزة وهو الافصح وبنو أسد تقول بالفتح على الله اس (قوله فبجاء بعده
مسند الى فعل كونه عام) في عبارة قاي والاصل فيه بفضل كونه عام مسند الى مصدر ذلك الفعل فادخل الياء الى ما حذره ان
يدخل عليه الى وادخل الى على ما حذره ان يدخل عليه الياء وفي الشرح في هذا الكلام قاي والاصواب ان يدخل فيجاء بعده
مسند اليه فعل كونه عام واقول لا ينبغي ان ساد كونه في تقرير القاي اول من تقريره وساد بالاصواب ايسر بـ
الاعلى مجرد القلب في الكلام أو على ان يريد بالاصواب ما يقابل القلب (قوله ومنه على لا يصح وما ورد من ما سدين الآية) قال
الفتاوى في معاقلة وام قوله تعالى ولم يورد ما سدين وجد عليه آفة من الناس يستقون ووجد من دونهم امرايز تدودان
فذهب الشيخ عبد القاهر صاحب الكشف الى ان حذف المفعول منه لانه قد قصد الى نفس الفعل وتزيله منزلة اللزوم أي مصدر
منهم السقي ومنهم الذود واما ان السقي والذود ابل أو غنم فخارج عن المنصوب بل يرفعهم خلافة الذود بل يستقون بالهم ويذودون
غنمهم التوهم ان الترحم عليهم ما ليس من جهة انهما الى لذود الناس الى السقي بل من جهة ان مذودهم غنمهم ليسهم ابل الا
ترى انك اذا قلت مالك غنم اهلك كنت منكرا للنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع الاخ وذهب صاحب المشايخ الى انه
لمجرد الاختصار والمراد يستقون مواشيهم ويذودان غنمهم وكذا سائر الافعال المذكورة في هذه الآية وهو اقرب الى التحقيق
لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهم ما وصدور السقي من الناس بل من جهة ذودها عنهم ما وسقي الناس مواشيهم
حتى لو كانت الذود ان غير غنمها وكان الناس يستقون غير مواشيهم مثلا لم يصح الترحم فاما عمل غيره دفعه اخر صاحب
المفتاح بعد التأمل في كلام الشيخين وغنل عنهم الجمهور فاستحسنوا كلامهما انتهى وقال السيد في حاشيته وتعلق في الكلام
ان الشيخين اعتبر ان المفعول هو الابل والغنم مثلا واحدهما يقابل الاخر وجعل ما يضاف اليه احدهما نارا بعن المفعول
غير ملحوظ منه بل هو بان على حال واحدة مع تعدد تقدير المفعول فلو قدر في الآية المفعول لادى الى فساد المعنى فانهم ما و كانوا
تذودان ابلهم ما على سبيل الفرض لكان الترحم اقباعا على طائفة وصاحب المشايخ نظر الى ان المفعول هو الغنم المضافة اليهما
والمواشي المضافة اليهم فكل واحد منهما يقابل الاخر فلو لم يقدر المفعول في الآية لفسد المعنى وهذا أدق نظر واسمع معنى انتهى
(قوله وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره نحو اهـ ذا الذي بعث الله رسولا) في الشرح فرض
الكلام فيما اذا قصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بفعله فادالم يذكر حجة في جزمنا بوجوب تقديره لانه مقتضى ذلك
القصد سواء وجد في اللفظ ما يستدعيه نحو وكل وعد الله الحسنى أولم يوجد نعم وما وعدك ربك وما قلنا وأقول فصد اسناد
الفعل الى الفاعل وتعليقه بفعله مع حذف المفعول أمر قائم بالنسبة لغيره عن السامع فان كان في اللفظ ما يستدعي ذلك
المفعول جزم السامع به واللام يجزم (قوله * وما شئ حجت بمفتاح *) هذا عجريت صدره * حيث حتى تمامه بعد نجد *
وتقدم في الاشياء التي تحتاج الى رابط * * * * * (قوله فيجب ان يقدر المنسرف في نحو زيد ايتته

مقدم عليه وجوز البيانيون تقديره مؤخر عنه وقالوا انه يفيد الاختصاص حينئذ وليس كما توهموا وانما تركب ذلك عند
 مذهب الاصل أو عند اقتضاء أمر معنوي لذلك في الشرح بل ليس الامر كما توهم هو قائمهم لا يقدر ونه مؤخر اليقيد الاختصاص
 الا عند وجود مقتضى لذلك وقد وافقهم هو في ذلك حيث قال وانما تركب عند مذهب الاصل أو عند اقتضاء أمر معنوي
 لذلك في ما وجه اعتراضه عليهم وأقول ان كلامهم يقتضي جواز تقديره مؤخر عنه عدم ما يقتضي تأخير عنه وهو يجب
 تقديره مقدما قال التفتازاني في مطوله وأما نحوز يد اعرفته فتأكيده ان قدر الفعل المحذوف قبل المنصوب نحو عرفت زيدا
 عرفته وان لم يقدّر المفسر قبل المنصوب بل بعده فنحوز يد اعرفته عرفته فتخصيص لان التقديم على المحذوف كالتقديم على
 المذکور فنحوز يد اعرفته يحتمل التخصيص ومجرد التأكيده ان اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو
 أبلغ في الاختصاص من قوله ان يد اعرفته لما فيه من التكرير المفسد للتأكيده (قوله وكنا قد منافي نحوي الدار زيد) قدم
 ذلك في آخر الباب الثالث (قوله واذا قلت كان خلفك زيد جاز الوجهان ولو قدرته فعلا لان خبر كان يتقدم مع كونه فعلا على
 الصحيح اذ لا تلبس الجملة الاسمية بالفعالية) في الشرح واقتل ان يقول الالباس حاصل بالنظر الى ما دخل عليه الناسخ وذلك
 لانه مع تأخير زيد يحتمل ان يكون هو مع رافعه وهو يقوم جملة فعالية خبرا عن ضمير شان دخلت عليه كان فاستتر فيه او يحتمل
 ان يكون مبتدأ مؤخر الخبر عنه بالفعالية المتقدمة عليه وهي يقوم و ليس عنه ضمير شان والفرق بين الجملتين قبل دخول
 الناسخ عليهم ما ثابت ودخوله لا يغير ما كانتا تحتلقتين به باعتبار تقوى الحسم وعدمه فتجوز التقديم بوقع في الالباس بعد
 دخول الناسخ أيضا غلي ان ابن عصفور صحيح منع التقديم في نحو كان زيد يقوم قال لان الذي استقر في باب كان انك اذا حذفها
 عاد اسمها وخبرها الى المبتدأ والخبر ولو اسقطتها في كان يقوم زيد لم يرجع الى ذلك وأقول احتمال كون اسم كان هنا ضمير شان
 احتمال بعيد لا يعول عليه ولو سلم فقد ذكر المصنف في الباب الرابع في المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تأخر لفظا ورتبة انه
 لا ينبغي الحمل على ضمير الشأن اذا أمكن غيره (قوله لان قريشا كانت تقول باسم اللات والعزى) أي تقول باسم اللات وباسم
 العزى كذا في الكشف (قوله وأجاب بانها أول سورة ترأت فكان تقديم الامر فيها بالقراءة أهم) قال السيد في حاشية المطول
 يعني أهم من الامر باختصاص القراءة فلا يناسب المقام فلا يرد ما يتوهم من كون ضمير اسم الله أهم منه (قوله وأجاب
 السكاكي بتقدير هامة متعلقة باقرا الثاني) في المطول ومعنى الاول أوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى مقروئه كما يقال
 فلان يعطى أي يوجد الا عطاء من غير اعتبار متعلقه بالمعطى كذا في المفتاح وهو مبنى على ان تعاقب اسم ربك باقرا الثاني تعاقب
 المفعول به ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك أخذت الخطام وأخذت بالخطام والاحسن ان اقرأ الاول
 والثاني كلاهما منزلا منزلة اللازم أي افعل القراءة وأوجدها والمفعول محذوف من كليهما أي اقرأ القرآن والباء للاستعانة
 أو الملازمة أي مستعينة باسم ربك أو متبركة أو مبتدئا ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان يجعل
 باسم ربك متعلقا باقرا الثاني ويكون متعلق الاول قوله باسم الله انتهى (قوله واعترضه بعض المصريين) هو الشيخ شهاب
 الدين الحلبي المشهور بالعلمين وعبارته وفي هذا نظر لان الظاهر على هذا القول ان يكون اقرأ الثاني توكيد للاول فيكون
 قد فصل بمفعول المؤكدينه وبين ما أكده مع الفصل بكلام طويل (قوله ثم هذا الاشكال) يعني لزوم الفصل بين المؤكدين
 وتوكيده (لازمه) أي لهذا المعترض على قوله ان الباء متعلقة باقرا الاول وأنه أثبت ذلك في اعرابه ولم يعترض عليه وانما كان
 لازماله لان تقييد اقرأ الثاني بهذا الفاصل بينه وبين الاول اذا منع من كونه توكيدا فكذا تقييد اقرأ الاول به يمنع من كونه
 اقرأ لثاني توكيدا وأما ما وقع في كثير من النسخ ورأيت مصححا عليه في هامش نسخة بخط المصنف لكن بغير خطه وهو
 لان تقييد الثاني اذا لم يمنع من كونه توكيدا فكذا تقييد الاول فليس بظاهر (قوله ثم لو سلم) يعني لو سلم ان هذا الاشكال ليس
 بلازم (قوله تنبيهه ذكره) انه اذا اعترض شرط على آخر نحو وان أكلت ان شربت فانت طالق فان الجواب المذکور
 للسابق منه ما وجواب الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الاول وجوابه (قال الرضى اعلم ان الشرط اذا دخل على شرط
 فان قصدت كون الشرط الثاني مع جزائه جزاء الاول فلا بد من الفاء في الاداة الثانية تقول ان دخلت فان سلمت فلك كذا
 وان سألته فان أعطاك فافعل كذا لان الاعطاء بهد السؤال وان قصدت الفاء اداة الشرط الثاني لتخللها بين اجزاء الكلام
 الذي هو جزاؤها معنى أعني الشرط الاول مع الجزاء الاخير فلا يكون في اداة الشرط الثاني فاء فهو بمنزلة والله ان أتيتني

عما يغرس من الود في فؤاد الكتيب قلت ولا أدري وجه اشتراط أهل المذهبين فعمما المجموع الأمرين في وقوع الطلاق مع أنه
يمكن أن يكون جواب الأول محذوفاً له لولا عليه بجواب الثاني أي أن أكلت فانت طالق إن شربت فانت طالق وغاية ما في
هذا حذف الجواب لقريئة ولا محذور فيه بل هو أسهل من تقديرهم لما فيه من الحذف والفصل بين الشرط الأول وجوابه
بالشرط الثاني وأقول وجه اشتراطهم لوقوع الطلاق بمجموع الأمرين أنهم لو لم يشترطوا ذلك فإن وقوع الطلاق بياهم - ما كان
بناءً على إمكان كون جواب الأول محذوفاً له لولا عليه بجواب الثاني لزم وقوع الطلاق بالاحتمال وهو خلاف قاعدة الشرع
وإن أوقعوه بالثاني فقط لزم الغاء الأول وعدم الإلغاء ولو من وجه أول من الإلغاء بالسكينة ثم ماذا كرام المصنف أنه قول محقق
الفقهاء قاله الفقهاء الحنفية في كتبهم عن أبي يوسف أن ذلك إذا لم يكن الترتيب معتاداً نحو أن قلتك إن دخلت فعبسدي حروان شربت
إن أكلت فانت طالق لأن الكلام في العرف بعد الدخول والشرب بعد الأكل (قوله ولكمهم جعلوا منه قوله تعالى ولا ينفعكم
نصي أن أردت أن أنصح لكم أن كان الله يريد أن يغويكم) لم أرفى كتب الفقهاء الحنفية أن هذه الآية من توالي شرطين
وبعدهما جواب بل من تواليها وقبلها - ما جواب وعبارة بعضهم وإن ذكر الجزاء مقدماً على الشرطين كقوله أنت طالق إن
دخلت الدار إن قلت فلان لا يجعل الشرط الأخير مقدماً في التقدير ويكون شرطاً لانعدام اليمين والشرط السابق شرطاً للبحث
فإذا كلف فلان بيمين ثم أدخل الدار يقع الطلاق وتطيره في التقديم قول الله تعالى ولا ينفعكم نصي أن أردت أن أنصح
لكم أن كان الله يريد أن يغويكم وإن ذكر الجزاء مؤخراً عن الشرطين يجعل الشرط الأول مع الجزاء جزاء الشرط الثاني على
التقديم والتأخير إن صلح لذلك كإفاء أو إضماره في الشرط الأول فالذي ذكره قوله تعالى فإذا أحصن فإن أتيت بفاحشة
فعلين نصف ما على المحصنات من العذاب فإن التقدير والله أعلم أن أتيت بفاحشة فإذا أحصن فعلمين نصف ما على المحصنات
من العذاب ومعنى أحصن على قراءة الفتح أسلمن وعلى قراءة الضم زوجن انتهى (قوله أن تستغيثوا بنا إلى آخره) تذكروا
بضم أوله مبني للمفعول من الذعر بضم الذال المجعة وسكون العين المهملة وهو الخوف والمعاقلة جمع معقل بفتح الميم وكسر
الفاف وهو الجأ (قوله فإن عثرت بعدها إلى آخره) يقال وألت نفسي أي طلبت النجاة وهاتين معنى هذه ويقال للعائر لعالت وهو
دعاه بلان ينتمش أي يرتفع ﴿توبيخاً أن مقدار المقدور﴾ (قوله ولذلك كان تقدير الاختفش في ضرب زيداً قائماً ضربه قائماً
أولى من تقدير باقي البصريين حاصل إذا كان أو إذا كان قائماً لأنه قدر اثنين وقدر واحد) يريد بتقدير إذا كان في المستقبل
وإذا كان في الماضي والخمسة هي حاصل والمستتر فيه وإذا أو إذا كان والمستتر فيها ومقتضى كلام الرضى أنهم يقدرون إذا كان
في الجميع قال ويرد على مذهب الاختفش حذف المصدر مع بقاء مفعوله وذلك عندهم ممتنع إذ هو بتقدير أن الموصولة
مع الفعل والموصوف لا يحذف إلا أن يقال إذا قامت قريئة قوية دالة عليه فلا بأس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول
معه أن تقدير مالك وزيداً لك وملا بسـمتك زيدا هذا والقريئة الدالة على تعين الخبر الذي هو حاصل عند البصرية
هو الأخبار عن الضرب بكونه مقيداً بالقيام لأنه لا يمكن تقييده بقيد الابعده حصوله واللفظ السادس خبر هو الحال فقد
حصل شرطاً وجوب الحذف وأصله عندهم ضرب زيداً حاصل إذا كان قائماً وليس إذا كان مستقبلاً ههنا بل هو لا استمرار كما
في قوله تعالى وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض وقوله وإذا ما غضبوهم يغفرون ومثله كثير حذف متعلقات
الظروف العامة فحوز يد عندك والرخص في الميدان فبقى إذا كان قائماً إذ مع شرطه العامل في الحال وأقيم الحال مقام
الظرف لأن في الحال معنى الظرفية إذ معنى جاء في زيداً كباأى في وقت الركوب فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر
فإن قيل لم لا يكون كان المقدرة ناقصة وقمما خبرها قيل لأن مثل هذا المنصوب أي الذي يجي به المصدر المضبوط
بالضوابط المذكورة لا يكون إلا نكرة لأنه لم يسمع مع كثرة الكذا لو كان خبر كان لجاز تعريفه هذا ما قيل وفيه تكلفات
كثيرة مع حذف إذا مع الجملة المضاف إليها ولم يثبت في غير هذا المكان من العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة إلى معنى
التامة وذلك لأن معنى قولهم حاصل إذا كان قائماً ظاهر في معنى الناقصة من قيام الحال مقام الظرف ولا تطيره والذي
أوقعهم في هذا أو وقع غيرهم فيما لزمهم التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها بالدليل دلهم عليه ولا ضرورة ألجأتهم
إليه والحق أنه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب إليه المسالك فيقول ضرب زيداً حاصل قائماً والعامل في الحال حاصل

[illegible]

أكثر فالجمل عليه أولى وبأن سوق الكلام للذخ بمحصول الصبره والأخبار بان الصبر الجليل أجل لا يدل على حصوله وبأنه في الأصل من المصادر المنعوبة أي صيرت صبراً جليلاً وحذفه على حذف المبتدأ موافق له دون حذف الخبر وبأن قيام الصبر به أي يعقوب عليه السلام قرينة حاله على حذف المبتدأ وليس على خصوص حذف الخبر أعني أجل قرينة لفظية ولا حاله وفي هذا نظر لأن وجود القرينة شرط الحذف فينبغي أن لا يجوز الحذف أصلاً والقرينة ههنا هي أنه إذا أصاب الإنسان مكروه فكثيراً ما يقول الصبر خير حتى صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة ويرجح حذف المبتدأ أيضاً بقراءة من قرأ صبراً جليلاً بالنصب فإن معناه اصبر صبراً جليلاً وبأن الأصل في المبتدأ التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدأ فيه معرفة أولى وإن كانت النكرة موصوفة وبأن المفهوم من قولنا صبر جليل أجل أنه أجل من صبر غير جليل وليس المعنى على هذا بل على أنه أجل من الجزع وبث الشكوى انتهى (قوله ومثله طاعة معروفة) يعني في قوله تعالى قل لا تقسموا طاعة معروفة (قوله لا إيمان باللسان) هو بكسر الهمزة بمعنى التصديق (قوله أمثل بكم من هذه الأيمان) هو بفتح الهمزة جمع عين ﴿وإذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً والباقي فاعلاً وكونه مبتدأ والباقي خبراً﴾ (قوله قال الثاني أولى) نحو زيد جواً بالإن قال من قام فإن أعرابه خبر المبتدأ المحذوف والتقدير القائم زيد أولى من أعرابه فاعلاً لفعل محذوف والتقدير قام زيد (قوله فالأول كقراءة شعبة) يريد بهذا الأول اعتضاد كون المحذوف فعلاً برؤية أخرى في ذلك الموضع (قوله وكقراءة ابن كثير وكذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك) هكذا في غالب النسخ والملاوة كذلك يوحى إليك بدون واو (قوله * ليبيك يزيد ضارع نحوومة *) هذا صدر بيت عجزه * ومختبظ مما طبع الطواغ * وهو من آيات كتاب سيديويه يروي للعشار بن ضرار النهشلي وقيل للعشار بن نعيم وقيل لمرة بن عمر النهشلي وفي المطول هو لضرار بن نهشل في مرسية يزيد بن نهشل والضرار الضاليل والنحوومة متعلق بضرار وإن لم يعتمد على شيء لأن الجار والمجرور يكفيه راحة الفعل أي يبيكيه من يذل لأجل الخصومة لأنه كان مملاً وظهر اللزلا والضعفاء وتعلقه ببيكي المقدر ليس بقوى من جهة الماتى والمختبظ الذي يأتيك المعروف من غير حوسيلة وتطبع من الاطاعة وهى الاذهاب والاهلاك والطواغ جمع مطيحة على غير القياس فإن قياسه مطاوح لكن جمع على حذف الزوائد كوافتح جمع ملقحة يقال طوحتاه الطواغ وأطاحتها الطواغ ولا يقال المطوحات ولا المطيحات ومما يتعلق بمختبظ ومما صدر به أي يسأل من أجل اذهاب الوقائع ماله أو يبيكي المقدر أي يبيكي لأجل هلاك الماتى أي يزيد وتطبع على التقديرين بمعنى الماضى عدل اليه استحضار الصورة ذلك الأمر الهائل وفي الشرح قال بعض المتأخرين يحتمل أن لا يكون البيت من الحذف بالكيفية وبأن يكون يزيد منادى أي ليبيك يا يزيد لفقدك ويكون ضارع هو الفاعل إن كانت الرواية بفتح ياء ليبيك أو النائب عن الفاعل إن كانت بضمها والمعروف مع بناء ياء ليبيك للفاعل نصب يزيد على أنه مفعول فيكون ذلك مرجحاً لأنه في رواية الرفع نائب عن الفاعل لا منادى (قوله ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت حذف في أخبارها) في الشرح في العبارة قلب فإن المرفوعات أخبار حذف مبتدآت أخبارها وأقول انما يكون في هذه العبارة قلب لو كان المقصود منها أن يكون هذه المحذوفات مبتدآت والبراق أخبارها وليس كذلك وانما المقصود منها أن وجه آخر محتمل فيها وهو كون هذه المرفوعات مبتدآت حذف أخبارها وقد نقله أبو البقاء في الآية الأولى فقال وقيل التقدير فيها رجال ألا ترى أن المصنف بين أولوية كون المحذوف مبتدأ على كونه فعلاً وقال أنه لا يقدر فعلاً إلا إذا اعتضد بواحد مما ذكره وبعد هذا فأى حاجة إلى نفي كون المحذوف مبتدأ في أمثلة ما ذكرنا المحذوف فيه فعل اعتضد بما ذكرناه يعتضد به وليت شعري ما يقول الشارح في قوله فلا يقدر ليقولن الله خلقهم (قوله والثاني كقوله تعالى وإن سألتم من خلقهم ليقولن الله فلا يقدر ليقولن الله خلقهم بل خلقهم الله لمجيء ذلك في شبه هذا الموضع وهو وإن سألتم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم) قال المفتاز أن في مطوله وجهور النفاة على أن المحذوف فعل والمذكور فاعل لأن السؤال عن الفاعل ولأن القرينة فعلية فتقدير الفاعل أولى وفيه نظر لأنه إن أريد أن السؤال عن الفاعل الاصطلاحى فمنوع بل لا معنى له وإن أريد أن السؤال عن من فعل الفعل وصدور عنه فتقديره مبتدأ كقولنا الله خلقها يؤدي هذا المعنى وكذا القرينة انما تبدل على أن تقدير الفعل أولى من اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خلقها الطهوران السؤال جملة اسمية لافعلية ومن ثم قيل الأولى أنه مبتدأ والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال ولأن السؤال انما عن الفاعل

لاعن الفعل وتقدم المسؤل عنه أهم والجواب ان حمل الكلام على جملة أولى من جملة على جملتين ما فيه من الزيادة وان
 الواقع عند عدم الحذف جملة فعليه كقولهم واثن سائرهم من خلق السموات والارض ايقول خلقهن العزيز الميم قال السيد
 في حاشيته ان تلك الزيادة تشتمل على تكرير الاسناد وتقويته وعلى مطابقة الجواب للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية خبرها
 جملة فعلية والتطابق بينهما امر مهم عندهم لما صرحوا به فيماذا صنعت فالجمل على الجملتين أولى راما قوله ان الواقع عند عدم
 الحذف جملة فعليه فصحح ليكن الكلام في الجهة الباعثة على ترك المطابقة لمهمة والحق في الجواب ان يقال السؤال جملة
 اسمية صورة فعلية حقيقة بيان ذلك ان قولك من قام اصله اقام زيد أم عمرو أم خالد اني غير ذلك لا زيد قام أم عمرو أم خالد
 وذلك لان الاستفهام بالشئ على أولى لكونه متغيرا يقع فيه الابهام ولما أريد الاختصار وضع كلمة من داله اجمالا على تلك
 الذوات المفصلة هنالك ومتعذرا معنى الاستفهام ولهذا انظر وجب تقديمها الى الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة
 امروضة تقدم ما يدل على الذوات في الحقيقة هي فعليه فنبه بإيراد الجواب جملة فعليه على أصل السؤال فاما المطابقة فاصلة
 حقيقة ولم يترك ذلك النية الا اذا منع منه مانع ثانی قوله تعالى قل من يصيكم من ظلمات البر والبحر ندوة نضر عا ونضرة
 لئن أشجيتن من هذه المنكرين من الشاكرين قل الله يصيكم من اذن قصد الاختصاص هي هنا او يجب تقدم المسند اليه وأما
 قوله تعالى قال من يصي العظام وهي رميم قل يصيها الذي يوفيه من خلق السموات والارض ايقول ان شئت من العزيز الميم فقد
 ورد على الأصل اذ لا مانع فيها (قوله وفي مواضع آتية) هذا هو الثالث وقد ذكر في سمن الثاني معطوف على في حاشيته
 هذا الموضع ان اذا أراد الامر بين كون المحذوف أولا أو ثانيا فكونه ثانيا أولى به (قوله يسوء العاليات اذ فاني) هذا انجز
 بيت امروين ممدى كرب صدره تراه كالثام بهل مسكاه والضمير المنصوب في ترادف الشيب والامام بمثابة مفتوحة وثان
 جهة ثبت يكون في الجبال يبيض اذ يبيض يشبه به الشيب الواحد ثمانية ومعنى بهل مسكا يتبدل فيه المسك مرة بعد أخرى
 من العال وهو الشرب الثاني يقال عليه بهل بالضم ويعل بهل بالكسر اذ استقام السبب النائية والذات بالجمع فالسبب من
 فليت رأسه من التمل ويقال أيضا فليت الشعر اذ تدبرته واستخرجت معا به وغريبه (قوله واكن في التسميل ان المحذوف
 الاولى وانه مذهب سيويو) في الشرح ونس ما في التسميل في باب المضمر في التمدل الممتد دانون لوقاية وهي الابانية في
 فاني لا الاولى وفاقا لسيويو فلت ويلزم على هذا حذف الناعل وهو خلاف مذهب سيويو وأما حاشيته اني (قوله نحو
 نار اناظي وانتم كنتم تمنون) أما نار اناظي فلانه لو لم يكن محذوف لوجب ان يقال تفلت لاسناده الى ضمير الماوث وأما من دانون ولانه
 لو لم يكن مضارعا لم تكن علامة الرفع (قوله الرابعة نحو مقول ومبييع المحذوف منسما را ومنقول ولباني عين الكلمة)
 هذا عند سيويو وانظير لان زائدة وقريبة من الطرف وعنده الانفس المحذوف عين الكلمة لان واوهموا زيدت اني
 ولان الساكنين اذا التقيا في كلمة حذف الاول منهما وفي الشرح وهذه المسئلة والتي بعدها وهي الجامعة لاسناده من
 الاعراب في ثمن فإرادهما غير مناسب وأقول ان أراد أن يرادها هنا مطابقة غير مناسب فمنوع وان أراد أن يرادها على
 سبيل الاصاله فلم يكن لانهم لم يوردوها لذلك وانما أوردوها الى سبيل الاستطراد (قوله يازيد زيد اليعملات) هذا بهن بيت
 من مشطور الرجز عامه الذيل وبهذه تطاول الدلي عليك فزل واليعملات جمع يعمله بفتح الميم الخفية في أوله والميم الناقصة
 الخبيثة المطبوعة على العمل ومذكرها يعمل ولا يوصف بها انما هما اسمان والذيل يضم المعجمة وتشديد الموحدة جمع ذابله
 وهي الضامرة (قوله وبيدراعي وجهة الاسد) لو الاول من المصنف للعطف وما بعدهما بمنزلة بيت للفرد في صدره يامن
 رأى عارضا سير به والمنادى محذوف أي يافوم ومن استفهامية والارض السحاب الذي يعترض في الاتي وأمر من عار
 مبنى للفعول وذراعا لاسد كوكبان معروفان من منزل انهم وجهه الاسد أربعة أنجم من منازل القمر أيضا (وله خلافا
 للبرد) فانه ذهب الى ان الحذف من الاول لان الثاني فرار من التقديم والماخبر ومن انفصل بين المضاف والمضاف اليه
 (قوله واكن مذهبه في نحو يازيد زيد اليعملات ان الحذف من الثاني) متضمني كلام الرضي انه لا حذف فيه عند سيويو فانه
 قل وأما نصب الاول فقل سيويو به ان تيم الثاني متعمم بين المضاف والمضاف اليه وهو تا كيد لفظي اتم الاول وقد صرف في
 توابع المنادى المبني ان انما كيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركته اعرابية كانت أو بنائية فكما ان الاول
 محذوف التنوين للاضافة وكذلك الثاني مع انه ليس بمضاف وشبهه سيويو باللام المتعممة بين المضاف والمضاف اليه في لا أبلك

لتأكيد الالام المتعددة وانما جئنا بتأكيد المضاف لفظا بينه وبين المضاف اليه لا بعد المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثاني
بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض منه ولا بناء على الضم وجاز الفصل بينهما في السمة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف
والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك بالنظر في خاصة في الاغلب لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كان الثاني
هو الاول وكأنه لا فصل هنالك انتهى (قوله خليلي هل طب الى آخره) تقدم الكلام عليه في الباب الرابع في أقسام العطف
(قوله ومن الثاني) أي ولا ترد في ان الحذف من الثاني في قوله تعالى قل ان اجمعت الانس والجن الالية فقله من الثاني
معطوف على قوله من الاول (قوله فقلنا بذلك في نحو ان أكلت ان شربت فانت طاق) في الشرح هذا الكلام ظاهر في انا
جعلنا الجواب للشرط الاول في هذا المثال لاجل الحمل على ما ثبت فيه الموجب لذلك مع عدم تحققه في هذا المثال وليس
كذلك فان مقتضى جعل الجواب للشرط الاول لا الثاني قائم متحقق وهو عدم الفاء الداخلة على الشرط الثاني اذ لو كان الجواب
له وهو وجوبه جوابا للاول لوجب اقترانه بالفاء ولا فاء فامتنع كونه مع الجواب المتأخر جوابا واو أقول مراد المصنف أن قلنا بان
الجواب المذكور للشرط الاول في هذا المثال كما قلنا بان الجواب في الآية للاول وهو القسم وان كان موجب ذلك فيهما
مختلفا (قوله ولولا رجال مؤمنون ثم قال تعالى لو تزيلا) سوجه هذه الآية يقتضي ان المذكور في الجواب لولا لولا مع جوابها
دليل على جواب لولا في الكشف غير هذا وعبارته والمعنى انه كان بمكة قوم من المسلمين مختلفون بالمشركين غير متميزين منهم
ولا معروف في الاماكن فقبل لولا كراهية ان يهاكوا اناسا مؤمنين بين ظهراني المشركين وانتم غير عارفين بهم فمصيبكم
يا هؤلاء كهم مكروه ومشقة لما كف أيديكم عنهم فحذف جواب لولا لدلالة الكلام عليه ويجوز ان يكون لو تزيلا كاتسكير
لذول رجال مؤمنون لرجعهم الى معنى واحد ويكون لعدينا هو الجواب اه وانما قال ان مرجع لولا لولا هنا الى معنى
واحد لان لولا هنا دخلت على عدم في المعنى اذ التزبل معناه المفارقة (قوله فاني وقيارتهم الغريب) هذا بخبريت صدره
* فن بك أمسى بالمدينة رحله * وقد تقدم الكلام عليه في الباب الرابع في أقسام العطف (قوله وأما قوله رب ارجعون
فأرد ثم جمع فلان غير المبتدأ والخبر لا يجب لهما من التطابق ما يجب لهما) ضمير المثنى الاول للخبر المبتدأ والخبر
والثاني للمبتدأ والخبر وأراد بغير المبتدأ والخبر غيرهما في نحو رب ارجعون فاندفع قول الشارح هذا مشكل فان
التطابق ليس مخصوصا بالمبتدأ والخبر بل يجري في الصفة والحال ونحوهما نحو جاء الرجال الفاضلان وذهب الزيدان
راكبين واقبل اللذان أكرمتهما * حذف الاسم المضاف (قوله وجاء ربك) أي أمره أو عذابه فان العقل يدل على
امتناع الجيء على الله تعالى ويدل على تعيين المحذوف بانه الامر أو العذاب أي أحدهما (قوله فاما ذهب الله بنورهم فالباء
للتعدي أي أذهب الله نورهم) تقدم الكلام على هذا في الباء المفردة (قوله لان الطلب لا يتعاق الا بالافعال) لو قال كما قال
صاحب الايضاح البياني لان الحكم الشرعي اغايبه بالافعال دون الاجرام لكان أولى لتناوله المباح وهذا الذي قاله عند
غيره في الاسلام البزدوي وشمس الأئمة السرخسي وصاحب الميزان من علماء الحنفية ومن تابعهم فان هؤلاء ذهبوا الى
ان التحريم والتحليل المضافين الى الاعيان نحو حرمت عليكم أمهاتكم حرمت عليكم الميتة أحلت لكم بهيمة الانعام وقوله عليه
الصلاة والسلام حرمت الخمر اعينها أحلت لنا ميتتان مضافان اليها بطريق الحقيقة كالتحريم والتحليل المضافين الى الفعل
فيوصف المحل أولا بالحرمة ثم يثبت حرمة الفعل بناء عليه فيثبت التحريم عاما ومعنى انصاف العين بالحرمة خروجها عن ان
تكون محلا للفعل شرعا كما ان معنى وصف الفعل بالحرمة خروجها عن الاعتبار شرعا فاذا أمكن العمل بحقيقته فلا معنى للاضمان
لانه ضروري يصار اليه عند تميز العمل بظاهر اللفظ (قوله ومنه وذلك الذي لم تني فيه) فان العقل دل على ان في قوله فيه
مضافا محذوفا لا معنى للوم الانسان على ذات شخص بل اغايلام على فعل كسبه وأما تعين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر في حبه
لقوله تعالى قد شغلها حبوا في مرأوده لقوله تعالى تراودها من نفسها وفي شأنه أي الحب والمرأودة والعبادة دلت على
الثاني لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره لصاحبه وغلبته عليه فلا يقدر في حبه ولا في شأنه لكونه شاملا
له ويتبع به ان يقدر في مرأوده نظر الى العادة كذا في المطول (قوله واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها أي أهل
القرية وأهل العير) فتكون الآية من مجاز الحذف ومن أنكر وقوع المجاز في القرآن قال القرية مجتمع الناس من قرأت
النافع ابنها ومنه أن قرآن قال ابن الحاجب في منتهى السؤل وهذا غلط في المعنى والاشتماق لان مجتمع الناس غيرهم ولا م
قرية بلاء ولا م قر أو القرآن همزة وقيل المراد اسئل القرية حقيقة فانه يتجمل بك يخاف الله تعالى الجواب فيها وهذا ضعيف للقطع

بأنه ليس بمراد وان كان مكافئاً لما يقع عند القدي وانما اراد المجزأت (قوله ألم تفتض عنه الملة أرمدا) هذا مصدر بفتح هـ
 • وبفت كتابات السليم مسهدا • والسليم للديع كأنهم تفاؤله بالسلامة والمهد اسم مفعول من مهد بالسبب المهملة
 والهاء المشددة جعله قليل النور (قوله وكس نيابة الزمان عن المصدر) هكذا يقع في بعض النسخ وفي بعض أو عكسه في نيابة
 الزمان عن المصدر والمآل واحد في حذف المضاف اليه في (قوله وفي الغابات) أي ويكثر حذف المضاف اليه في الغابات
 والمخدوف هو ما أضيفت هي اليه لانهما وان كان قوله في الغابات معطوفاً على باب المتكلم يوهم ذلك والاعبات هي الظروف
 قطعت عن الاضائة وبنيت على الضم وتقدم في الكلام على ما وجه من غابات (قوله وساء في خبر من نحو ولا خوف
 عليهم فمن منهم ولم ينون أي فلا خوف شيء منهم ومع سلام الله فيحصل ذلك أي سلام الله أو سلام الله) في الشرح لا وجه
 للمعنى المصنف بين الآيتين حيث يزم في الأولى بخروج واحد من الثاني فيحذف المضاف على أمرين مع أن الأولى كذلك
 اذ يمكن ان يتدر فلا ان خوف عليهم وأقول وجه المفردة ان تدبر كلا لوجه يرفي سلام تدبر تعريف ايصح كونه مبتدأ وفي
 فلا خوف استعمله تقدير تريف والاكثر تدبرته كبير ولا ضرورة نفسه الى التعريف ولا سبغة في زيادة اعمد له في حذف
 اسمين مضافين في (قوله فانهم من تنوي السلوب أي فان تعنيها من أعمال ذوي تنوي السلوب) هكذا قدره الرشيدي قال
 فحذفت هذه المضافات ولا يستقيم المعنى الا بتدبرها لانه لا بد من راجع من الجزاء الى من يرتبط به واعتراض أبو حنبل بان
 ما قدره من راجع من الجزاء الى من لا ترى ان قوله فان تعنيها من أعمال ذوي تنوي السلوب ليس في شيء منه صير
 يعود الى من يرتبط به الجزاء تبعاً للشرط الذي اداه من واصلح ما قاله ان يكون التدبر فان تعنيها منه يكون التدبر
 في منه تداعلي من يرتبط الجزاء بالشرط وهذا الذي قدره أبو حنبل مدره أبو اليقاء وأبو حنبل يرفيها الى العطفة أو
 الحزمة أو الخصلة وفي اعراب السناسي الظاهر ان مراد الرشيدي بالراجع من حدث المعنى وقد قدره صاحب الظاهر هو من
 في المعنى وهو قوله ذوي ويكون تدني على مذهب من يرى الارتباط بالمعنى انتهى وفي الشرح ان تدبر الى تدبر
 الرشيدي اشارة الى اوسع لامن الباطنة التي ذكرها السناسي بل من جهة ان المصدر من قوله فان تعنيها منه فالى
 المفعول ولا بدله من قال ان لم يلزم ذكر وليس الا صير ايعوا الى من والتدبر فان تعنيها ياهافا فارتبط على هذا بالتدبر
 وهذا الأمر مع غيره وعما به به حذف لهم المعنى وأضيف المصدر الى المفعول فلم يأت في تدبره بل ياهافا فارتبط على هذا بالتدبر
 فيعمل ان يكون المعنى أي ان تعنيها بالبدل المتدوي أولاً لانه في ان تعنيها بالبدل من تنوي السلوب وما ياهافا فارتبط على هذا بالتدبر
 الى تدبر المضاف الى كورين وان لم يجمع التنب وأورد التفسير في حمله على معنى من ولا يهافا فارتبط على هذا بالتدبر
 من خربة أصبعها) هكذا وقع في غالب النسخ ووقع في نسخة الشارح وقوله رويته فاعتبر بان نسبة هذا الى رويته من
 أهل الرجز هذا ليس بجزء منه في الفصل لا سوا وهو محزب صدره فادرك ان شاء الله امراد من هذا والاباء بالاء او حدة
 تبتية المرس من عدوها اذ من عادة من قبل ان تعني كل معديها من المذول تدني منه من رويته فاعتبر بان نسبة هذا الى رويته من
 وقيل هو بالانون جمع نقوب الكسر وهو كل عظم ذي نخ يان لوجه الذي يشابهه بحرفه في معجم ادرك عظمها في ايها
 الخ والمراد اسم فرس اشاعروهي في الاصل اسم للجراد من الطاعيش الطاء المعجمة فيكون الملام عمر في المعنى وحرفه في
 الخاء المعجمة وكسر الراء في قوله في حذف الموصول الاسمي في (قوله ومن تجهم آله واولادى ارب الله وأربل اليكم)
 هكذا وقع في بعض النسخ والآية ليست الا في المعكروت وهي وقولوا آمنا اي نزل الله وأربل اليكم والله لكم واحد
 ونحن له مسلمون (قوله ما الذي دأبه احنياط الى آخره) الداب نسخ الموهلة وسكون الحمز وقد تعف العاد والاحياء لا تخذ
 عابده الله والحزم الضبط في حذف الصلة في (قوله وعنده الاى ونازل الى آخره) هكذا يقع في أكثر النسخ وهو الصواب
 وفي بعض أو عندى الذي باضائة عند الى صير المسكالم ويرده ان احدة مبتدأ أخبره الطرف ولا يكون كذلك الا اذا كان مضافاً
 لا الذي وعد ذلك بضم العين الموهلة من العبادة وهي زيارة المريض والاحياء بكسر الهمزة وسكون الخاء الموهلة الحقة ويجمع
 على احن بكسر الهمزة وفتح الموهلة وفي الشرح وفي البيت أغلب المؤنث على المذكر اذا امرأته مع عائدة لا عائد والمراد
 جميع من تقدم ذكره وهو من ذكره خوله على ذلك انما هو بطريق العلياب ويحتمل ان يكون لي حذف عطف ومعطوف
 أي كيد العوائد والعائد فلا تعاب وأقول الوجه الثاني لان المصنف ذكر في السادس عشر من الباب السادس ان تعاب

المؤث على المذكور في مستلزمين فقط وليس ما نحن فيه واحدا منهما (قوله وقال بعد التثنية والتثنية والتثنية) * اذ اعلم انفس تودت
فقبل بقدر مع التثنية فيهما تطير الجملة الشرطية المذكورة وقيل بقدر التثنية اذ التثنية اذ التثنية لان التصغير يقتضي ذلك وصلة
الثالث الجملة الشرطية وقيل بقدر بعد التثنية فيهما عظمة لا دقت فانه تصغير تعظيم كقوله * دويمة تصغير منها الا نامل وهذا
بجميعه يقع في بعض النسخ والتثنية بفتح اللام تصغير التي قال ابن خالويه اجمع النحويون على فتح اللام في التثنية الا اخفش فانه
أجاز صحتها والقول الاول من باب حذف الصلة لدلالة صلة أخرى في ذلك الكلام عليها نحو عند الذي والذي عدت
والقول الثاني من باب حذف الصلة لدلالة خبرها عليها نحو نحن الاولى فاجمع جوءك * حذف الموصوف (قوله وفيه بحث
سياتي) يعني في الباب السادس حيث قال ان المحققين على ان المنصوب في مثل ذلك حال من ضمير مصدر الفعل والتقدير
فليضمكوه أي الضمك في حال كونه قليلا وليكوه أي البكاء في حال كونه كثيرا (قوله وذلك دين القيمة أي دين الملة القيمة)
هكذا وقع في غالب النسخ وهو تقدير النحوي وجاعة ومعنى القيمة على هذا المستقيمة المعتدلة وفي بعض النسخ وهي نسخة
الشارح أي دين الامة القيمة وهو موافق لما روي عن النضر بن شميل أنه قال سألت الخليل عنهما فقال القيمة جمع القيم
والقائم ومعناه وذلك دين القائم بالتوحيد (قوله أنا ابن جلاوط الاثنايا) هذا صدر بيت بحظه * مني أضع العمامة
تعرفوني * وقد تقدم الكلام عليه في حرف الغين المجهمة في غير (قوله نبئت اخواني الى آخره) في الشرح يجب اشباع
الميم من لهم ادلو سكنت لزم الاختلاف أعني كون المصراع الاول من بحر والمصراع الثاني من بحر آخر وذلك ان المصراع
الثاني حينئذ من مخلع البسيط والمصراع الاول امام من مصرع الرجز أو من مشطور السريع المكسوف وفي شرح المفصل
لابن يعيش وفي نسخ المفصل يزيد بالياء وصوره بالتاء المجهمة بثنتين من فوقها وهو يزيد ابن جلاوط أبو قبيلة معروفته اليه
تنسب البرود التريدي والقد يد الصوت يقال فدا الرجل يفدي فديا صوت قال وبنى تزيه منصوب على البدل من اخواني
ولهم فديد جملة في موضع المفعول الثالث وعلمنا متعاقبا لهم ولا يتمتع تقديمه عليه وان كان العامل معنى كما قالوا اكل يوم لك
قوب ولا يعمل فيه فديد لانه مصدر كالتحق فلا يتقدم عليه ما كان من تمامه وظلما مصدر في موضع الحال أو مفعول له
والعامل فيه محذوف دل عليه لهم فديد والتقدير جلاوطا علمنا أو شدوا علمنا ظلمنا أو يجوز ان يكون ظلما منصوبا على أنه مفعول
ثالث أي ذوى ظلم ويكون لهم فديد في موضع الحال كالتفسير لقوله ظلما انتهى وفي شرح المفصل لابن الحاجب وقول من
قال انما هو بالتماء الفوقية تنطع منه وتبحر بانه علم ان في العرب تزيه بالتاء والياء تنسب البرود التريدي وهو مردود من
وجهين أحدهما ان الرواية هنا بالياء يعني المنشأة التحتية والثاني أن يزيد في كلامهم مفرد لا جملة فاستعمله كاجملة خطأ
* حذف الـ هـ (قوله وان تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ) أي في تعييبها حين عدم تقدير
الصفة يعني وتعيبها لا يخرجها عن كونها صالحة فيكون فيه فائدة حين تقدير الصفة فيجب تقديرها (قوله فلم أعط شيئا ولم أمنع)
هذا بحزب صدره * وقد كنت في الحرب ذائدر * ويقع في كثير من النسخ البيت بتمامه وهو لا بني الهيثم عباس بن
مرداس السلمي بضم السين وامة الخنساء الشاعرة قاله في أبيات حبيب أعطى النبي صلى الله عليه وسلم المؤلفة قلوبهم من
غنائم حنين مائة مائه وأعطاه أبا عروهي أن يجعل نبي ونهب العبيد بين عيينة والقرع وقد كنت في الحرب ذائدر *
فلم أعط شيئا ولم أمنع وما كان حصن ولا حابس * يفوقان مرداس في مجمع وما كنت دون امرئ منهم *
ومن نضع اليوم لا يرجع فقال النبي صلى الله عليه وسلم أقطعوا الساهة عنى فزادوه حتى رضى والعبيد اسم فرسه وحصن
هو أبو عيينة وحابس هو أبو الأقرع ومرداس هو أبو صاحب هذه الايات والتدريج بمائة فوقية مضمومة فدا لمهمة
ساكنة فراء مفتوحة فمزة القوة والعدة (قوله وليست دارنا هاتيا دار) هذا بحزب صدره وليس لعيشنا هاتما هاه
ويقع في أكثر النسخ البيت بتمامه وهو امران بن حطان السدوسي الخارجي والمهام بـاء معناه الصفا والرونق وقيل النضارة
واللبر وقد روى مهابة بالتاء التي تبدل في الوقف هاء (قوله دعي لنا قاض فمهن) أي في الآية والبيتين أما وجه التناقض في الآية
فلان اقل التفضيل يجب أن يكون فيه زيادة على المفضل عليه فيقتضي ذلك أن يكون كل واحد من الآي أكبر من الأخرى
وغيراً أكبر منها وأما دفع هذا التناقض فقال ابن الحاجب انه بتقدير الصفة أي أختها السابقة عليها أو بان المراد الإلهي أكبر من
أختها من وجه وقد يكون آيتان بل واحدة منهما أفضل من الأخرى من وجه أو بان المراد الإلهي أكبر من أختها عندهم وقت

معه ولم يسلان للمعطوف أثر في النفس أبش ولا عاب وأما وجه التناقض في البيتين ودفعه عن ظاهر وفي الشرح يمكن أن يكون
 التفسير في قوله فلم أعط شيئا غما هو يقتضي الصدق فإن الواقع أنه أعطى شيئا لكنه لم يرصد فيحتاج إلى تقدير صدق يقتضي
 الكلام بها جواب الصدق والاعتماد على ما لا يتناقض عدم المنع انتهى وقد يقال هو وان لم ينافضه على لا لكنه ينافضه عرفا
 بوضوح المعطوف (قوله أي بين أحد واحد) ظاهر كلام أبي حيان في البصر أن هذا التفسير له فإنه قال وعند أبي بكر
 حذف فيه المعطوف لدلالة المعنى عليه والتقدير لا تفرق بين أحد من رسل وبين أحد من رسل واحد والمعنى
 أنهم ليسوا كاليهود والنصارى يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض (قوله وفي يوم هذا انظر) لأن الأمر من أبي السري
 بين كل الرسل على سبيل التمييز بالغير ليس تفرق بين كل الرسل بل إما التفرق بين كل الرسل أو التفرق
 بين بعض منهم (قوله والذي يظهر وجه التفسير وان لم يدر بين أحد وبين الله) في الشرح ليس ما ذهب إليه أريج عما
 ذهب إليه القائل بأن أحد هو الموضوع للمعوم فإن هذا محمول للمراد مع عدم الحذف ولأن التفرق بين الرسل
 في الإيمان يلزم منه التفرق بينهم وبين الله في ذلك قال من آمن ببعضهم وكفر ببعضهم لم يؤمن بالله - في وأقول لا يلزم
 أنه يلزم من التفرق بين الرسل التفرق بينهم وبين الله فإن التفرق بين الرسل لا ينافي بينهم وبين الله فيكون التفرق
 بين الله ورسله الإيمان بالله والكفر برسله ولو سلم فلا نسلم أن ما ذهب إليه المصنف ليس بارجح من هوارجح بينه عليه قوله
 بدليل ويريدون أن يشرعوا بين الله ورسله لأن التفرق بينهم وبين الله ليس بمتصور في نفسه من بعض (قوله
 والآية في اللغو والنشرويهذا التفسير تنبيه على شبهة المتبركة كالمخبر وغيره) في الكشف لم يكن آمنت من قبل صدق
 لقوله نفسا وقوله أو كسبت في إيمان أخيرا عطف على آمنت والمعنى أن الإيمان السامع أمانة وهي آيات الله منطوية
 ذهب أو أن التكليف عند هذا فلم ينفع الإيمان حيث ذهبت أنسائية هذه الإيمان من قبل ما هو والآيات أو منه هذا الإيمان
 غير كسبة في إيمان أخيرا فلم يفرق كما ترى بين النفس الكافرة إذا آمنت في غير وقت الإيمان وبين النفس التي آمنت في
 وقتها ولم تكسب خيرا وفي حاشية التنزيل في وجه التمسك بالآية على أن مجرد الإيمان بدون أن يكون فيه كسب خير
 ليس بنافع ظاهر من كلامه والاعتراض بأن أول أحد الأمرين في سباق الذي تبين المعوم كالكسب على ما ذكرنا قوله
 تعالى ولا تطلع منهم آثما أو كسبوا رادهم المنع يكون لنفس التي لم يكن منها الإيمان ولا كسب انطية مدفوع بان هذا
 لا يستقيم هاهاهنا لأنه إذا اتفق الإيمان اتفق كسب الخير في الإيمان بالضرورة فيكون ذكره مع الإيمان الكلام فوجب حمل
 أوهاهنا على المعنى الذي ذكره المصنف يعني الرخصي وهو التسوية بين النفس التي لم تؤمن قبل ذلك اليوم والتي آمنت
 ولم تكسب خيرا والحاصل أن المعوم انما يلزم إذا عطف أحد الأمرين على الآخر باوتم ساطع عليه الذي مثل لم تكن آمنت
 أو عمت لا إذا عطف ما وتفي أمر على نفي أمر كما تقول لم تكن آمنت أو لم تكن كسبت وهما معا في الأول للزوم التكرار
 فتعذر الثاني وأجيب عن التمسك بأن الآية من قبيل اللغز التقدير أي لا ينفع نفسا إيمانهم أولا كسبوا في الإيمان لم تكن
 آمنت من قبل أو كسبت فيه فتوافق الآيات والأحاديث الشاهدة بأن مجرد الإيمان لا ينفع ونورث النجاة من العذاب ولو
 بعد حين وتلائم مقتضى الآية حيث وردت تحسير الدين أخافوا ما وعدوا من لرسوخ الهداية عند انزال الكتاب حيث
 كذبوا به وصعدوا عنه أي يوم يأتي لا ينفعهم النجاة على ترك الإيمان بالكتاب ولا على ترك العمل بما فيه من ذلك
 ما قال ابن الحاجب أن المعنى لا ينفع نفسا إيمانهم أولا كسبوا وهو العمل الصالح لم تكن آمنت من قبل أو لم يعمل العمل الصالح
 قبل فأنصرف له لم به انتهى ما في الحاشية (قوله فإدري أرشد طلابها) هي آخريت لا في ذؤيب الهذلي وهو دعاني إليها
 القاب في لامره ، معجم فأدري أرشد طلابها وقد تقدم الكلام على حرف الألف المفردة (قوله وقد مر فيه بحث)
 مر ذلك في الألف المفردة حيث قال والله أن تقول لا حاجة إلى تقدير معال في البيت لصفة قولك ما أدري هل طلابها أرشد
 واعتناع أن يؤتى له لي بعد دل بوضوح حذف المعطوف عليه (قوله ويرده أن ذلك يقتضي تقدم الانفعال على الضرب لأن الجزاء
 إذا صدر بالفاء وقد لزم أن يكون ماصبا للفظا ومعنى وفعل الشرط الواقع هاهاهنا بعد أن مستقبل معنى فيكون الانفعال سابقة على
 الضرب وهو باطل لقوات الدلالة على العجز الذي هو ترتيب الانفعال على الضرب واعتراض أبو حسان على الرخصي بأن
 دخول الفاء لا بد منه من ادخاله وقد يكون ما دخلت عليه قد ماصبا للفظا ومعنى (قوله إلا أن قبل المراد قد حكمه بترتيب
 الانفعال على ضربك) لأن السابق على الضرب حيثما لم يترتب الانفعال لنفس الانفعال وفي الشرح لا يفيد ما ذكره في

هذا الاستثناء شيئا في دفع الاعتراض من جهة ان اثبات الماضي بقوله لا يصح أن يكون جوابا للشرط مستقبلا وأقول ليس اعتراض المصنف على الزمخشري من جهة ان الماضي لا يصح أن يكون جوابا للشرط مستقبلا لانه معترف بوقوعه مثل ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل بل من جهة أن تقدم الانقياد على الضرب في هذا المقام باطل وفي المطول ان جاتي الشرط والجزاء لان وان جعلت كلتا هما واحدا هما السمية أو فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان معنى قولنا ان أكرمته الآن فقد أكرمته أمس ان تعدبا كرامك ايلي الآن فاعتدبا كرامى اباك أمس وقوله تعالى وان يكذبوا فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله تعالى الاتصروه فقد نصره الله اذا خرجهم الذين كفروا معناه ينصره من نصره قبل ذلك وقس على هذا بقدر ما يناسب المقام حذف المبدل منه ^{في} (قوله وقد مر انه قيل في لا اله الا الله ان اسم الله تعالى بدل من ضمير الخبر المحذوف) من ذلك في النوع الثاني من الجهة السادسة ^{في} حذف المؤكد وبقاء توكيده ^{في} (قوله قد مر ان سيويو والخليل أجازاه وان أبا الحسن ومن تبعه منهوه) من ذلك في الشرط الثالث من شروط الحذف الثمانية المذكورة في أول الخاتمة ^{في} حذف المبتدأ ^{في} (قوله قل أفأنبئكم بشر من ذلك النار) هكذا وقع في بعض من النسخ وهو الصواب لان الآية ليست الا في الحج وهي فيها كذلك ووقع في كثير من النسخ هل انبئكم بشر من ذلك النار وهو ليس بصواب (قوله فان لم يكنوا رجلا من فرجل وامرأتان أي فالشاهد) في الشرح الانسب في قوله واستشهدوا شهيدين من رجالكم أن يكون هذان من حذف الفعل أي فليست شهد رجل وامرأتان من الاستشهاد وقدر الزمخشري فعلا من الشهادة فقال فليست شهد رجل وامرأتان وما قدرناه أولى اذا المأمور هم المخاطبون لا الشهداء وعلى تقدير أن يكون المحذوف مبتدأ كما قال المصنف فليقدر فالشهيدين لان فالشاهد وأقول المناسب اقوله فان لم يكنوا تقدير المبتدأ وانما يقدره فالشهيدين لان الشهيدين ههنا بمعنى الشاهد ولان الشاهد المراد به الجنس (قوله وبعد القول نحو قالوا أساطير الاولين) في الشرح والآية في سورة الفرقان قال الله تعالى وقالوا أساطير الاولين اكتبها فهي على عليه بكرة وأصيلا وكون أساطير الاولين خبر مبتدأ محذوف كما ذكره المصنف قاله غير واحد ولا مانع من أن يكون مبتدأ وخبرها اكتبها فلا يكون فيه حذف البتة (قوله ولا تقولوا ثلاثة) جعل التقاراضي في مطوله هذه الآية مما يحتمل الامرين فقال وما يحتمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلاثة أي لا تقولوا لنا وفي الوجود آلهة ثلاثة أو ثلاثة آلهة فحذف الخبر ثم الموصوف أو المميز أي ولا تقولوا الله والمسبح وآله ثلاثة أي مستوون في استحقاق العبادة والرتبة كما اذا أريد الخاق اثنين بواحد في صفة ورتبة قيل هم ثلاثة انتهى وفي الشرح اراد هذه الآية ههنا هو فان الكلام فيما اذا حذف المبتدأ واقعا بعد غير القول والحذف انما وقع فيها بعد القول انتهى وأجيب بان هذا القول غي وهو غير القول السابق لان ذلك خبر ^{في} حذف الخبر ^{في} (قوله والوجه فيه ان الاصل بمالك ثم انبئت لواو مناب الباء قصد التشاكل اللفظي) قال الرضي أصل التركيب أنت أعلم بحال مالك فانت ومالك ثم خفف بحذف معمول اعلم وحذف المبتدأ المبطوف عليه مالك لقيام القرينة على كل من المحذوفين والمعنى أنا لا أدخل بملك ولا بين مالك ولا أشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت أعلم بما يصلحه (قوله له في عليك الى آخره) اللهم انزع الهاء منه رلطف بكسر هاءه في حزن وتحسره قولهم يلهف فلان كلمة تحسرها على ما فات والجوار بكسر الجيم أن تبطي الرجل ذمة يكون بها جارك فتجبره (قوله وقد مر البحث في ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله ان الذين كفروا بالذکر لما جاءهم مستوفى) في الشرح كانه سبى رحمه الله في الاخبار عمرو البحث في الآية الاولى فان البحث فيها لم يمر في شيء مما وقف عليه من نسخ هذا الكتاب لا مستوفى ولا غير مستوفى وهذه الآية في سورة الحج قال الزمخشري وخبر ان محذوف لدلالة جواب الشرط عليه تقديره ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله وعن المسجد الحرام نذيقهم من عذاب ألم والآية الثانية في سورة حم السجدة وقد مر الكلام عليها مستوفى في المثال الاول من أمثلة الجهة الرابعة (قوله من صدعن نيرانها الى آخره) تقدم الكلام عليه في فصل لا من حرف اللام (قوله اذا قيل سيروا الى آخره) اقرن بالنون ههنا قرن الثور ونحوه وفي بعض النسخ القرب بالباء الموحدة وهو تحريف والاعضب بالعين المهملة والاضاد المحجمة المكسور اقرن الداخل شبه ما يحول بينهم وبين مرجوهم في القبح وسوء الحال بكبش مال قرنه وعضب ^{في} ما يحتمل النوعين ^{في} (قوله تكثربعد الفاء) يعني عقيها من غير فاصل بينه وبينها (قوله ويأتي في غيره) أي في غير ما هو بعد الفاء بالمعنى الذي ذكرناه فلا يرد فصح جيل لان احتماله للنوعين وان كان بعد الفاء لانه ليس بعد هاء بالمعنى المذكور (قوله ويدل للدول قوله) فقالت على اسم الله أمره

[illegible]

القرينة فلا بأس بـ حذف ما يشع بـ يخل أي يخل فهو مـ صاذا ما حذف أحدهما دون الآخر فلا شك في قلته مع كونهما في الأصل مبتدأ واحد. يراد حذف المبتدأ والخبر في قليل وسبب القلة ههنا أن المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معاهو المفعول به على الحقيقة فلا حذف أحدهما لان حذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع القرينة اما حذف المفعول الاول فكافي قوله تعالى ولا يحسبن الذين كفروا بالياء الى قوله خير لهم أي بخلافهم هو خيرا لهم واما حذف المفعول الثاني فكافي قوله لا تخلفنا على غرائك انا طامنا قدوشى بنا الاعداء أي لا تخلفنا أذلة على اغرائك الملك بنا (قوله نحو فاما من أعطى) في التخرج هذائه نزل فيه المتعدي منزلة القاصر فلا يقال حذف مفعولا وقد قرر المصنف ذلك في المتن قبل هذا انتهى. وأقول يعني بتقرير المصنف قبل هذا قوله في بيان انه قد يظن الشيء من باب الحذف وليس منه ولا يسمى محذوف لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة مالا مفعول له (قوله حذف الاستثناء) أي المستثنى (قوله يقال قبضت عشرة ليس الا وليس غير وقد تقدم) يعني الكلام على ليس غير عند الكلام على غير في حرف الغين المحجمة بـ حذف حرف العطف بـ (قوله ان امرأ رهطه بالشام منزلة بـ يبرين الى آخره) هكذا وقع في بعض النسخ ووقع في بعض منها بـ يبرين وهو الصواب لان البيت من البسيط ولا يكون منه الا اذا كان كذلك ويبرين اسم موضع ويقال رمل يبرين وهو بمثابة مفتوحة في أوله وفي الصحاح ونصيبين اسم بلد وفيه للعرب مذهبان منهم من يجعله اسما واحدا ويلزمه الاعراب كما يلزم الاسماء المفردة اتي لا تنصرف فنقول هذه نصيبين ومررت بنصيبين ورأيت نصيبين والنسبة اليه نصيبى ومنهم من يجري الجمع فتقول هذه نصيبون ومررت بنصيبين ورأيت نصيبين انتهى وكذلك القول في يبرين وفلسطين وباهمين وقنسرين والنسبة اليه على هذا القول نصيبيني ويبريني وكذلك اخواتهم ما واعرض عليه بان الذي ينبغي ان يقال في النسبة ههنا نصيبى ويبرى وههنا نصيبيني عكس ما ذكره (قوله وقيل على بدل الاضراب) هو ما قصد فيه الاول ولم يتبين فساد قصده وأضرب عنه الى الثاني وجعل في حكم التروك فخرج ما لم يقصد فيه الاول ولكن سبق اليه الاسان وهو بدل الغلط وما تبين فيه فساد القصد الاول وهو بدل النسبة ان (قوله وقد خرج على ذلك) أي على حذف حرف العطف (قوله ويبيده ان فيه فصلا بين المتعاطفين المرفوعين بالنصب وبين المنصوبين بالرفع) أي يبيده حذف العاطف في الآيتين ان فيه في الآية الاولى فصلا بين المعطوف والمعطوف عليه المرفوعين بالنصب وفي الآية الثانية فصلا بين المنصوبين بالرفع والظاهر ان البارز في بيده حذف العاطف من الثانية أي يبيده حذف العاطف منها ان فيه فصلا بين المتعاطفين أي المعطوف والمعطوف عليه المرفوعين وهما الاسم الشريف والملائكة بالمعطوف عليه المنصوب وهوانه لاله الا الله وبين المنصوبين المتعاطفين وهما لاله الا هو وان الدين عند الله الاسلام بالمعطوف المرفوع وهو الملائكة والاولو العالم (قوله أو معمول للحكم على ان أصله الحاتم ثم تحول للبالغة) قيد بذلك لانه لو لم يكن اسم فاعل لذلك بل كان صفة مشبهة لم يجوز عمله في ان الدين عند الله الاسلام لكونه غير سببي وشرط معمول الصفة المشبهة أن يكون سببيا أي متصلا بضمير الموصوف لفظا نحو زيد حسن وجهه أو معنى نحو زيد حسن الوجه أي منه (قوله وأجاز الزمخشري أن يكون استثناء) أي ان يكون قلت لا أجدا ما أحكم عليه استثناء فالحذف فاء الجواب بـ (قوله وقد مر ان أبا الحسن خرج عليه ان ترك خبر الوصية) أبو الحسن هذا هو الانحرف والموضع الذي صرف فيه ذلك هو الكلام على الفاء المفردة بـ حذف واو الحال بـ (قوله تقدم في نصف النهار المائغا مره) الموضع الذي تقدم فيه ذلك هو الاشياء التي تحتاج الى الربط في الباب الرابع بـ حذف قد بـ (قوله زعم البصريون ان الفعل الماضي الواقع حالا لا يدمعه من قد) تقدم الكلام على هذا في حرف القاف عند الكلام على قد (قوله واشترطوا ذلك في الماضي الواقع خبر المكان) يعني اشترط الكوفيون في الماضي الواقع خبرا لكان أو إحدى أخواته الا فتران بقدر ظاهرة كافي الحديث أو مقدرة كافي البيت (قوله وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة) هذا صدر بيت عجزه عشية لا قينا جذا ما وجيرا ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه رجذا ما يحج مضمومة فذال هجعة قبيلة من اليمن تنزل بجبال حسمى وهي بجاءهم ملة مكسورة أرض بالبادية غليظة لا خير فيها ويقال آخر ما نصب من ماء الطوفان حسمى فبقيت منه ههذه البقية الى اليوم فيها جبال شواهق ماس الجوانب لا يكاد ألقاها يفارقها وجـ يرأبوقية ملة من اليمن (قوله حلفت لـ بالله الى آخره) تقدم الكلام عليه في قد (قوله حذف لـ النافية غيرها) أي غير لـ التبرئة وفي بعض النسخ وغيرها بالواو أي وغير لـ النافية وهو لا النافية والصواب الاول ولهذا لم يمتثل الا لـ النافية (قوله فقلت بين الله أبرح قاعدا) هذا صدر

بيت لا صرى القيس عجزه * ولو قطعه وارأى لذيك وأوصال * وفي التاموس والواصل المفاصل أو مجتمع النظام جمع وصل
بالكسر والضم وهو كل عظم لا يشكسر ولا يتناطح غيره (قوله فان شئت آتيت الى آخره) في الشرح هذا ان البيان من تعبر
المتقارب والاول منهما مدرج آخر صدره الف المضاف وأول عجزه ميمه ويحتمل ان لا يكون مدرجا بان يكون آخر صدره ميم المضاف
وأول عجزه واو الر كس لكن يكون فيه التام والسرمد الدائم والشاهد قوله نسيتك وسهل حذف لانه كونه مستقلا ميمه
لانه عامل في طرف مستقبل وهو مدرج على ادنى تقديره مذهب دواء على كمال حذف لامع المضارع المستقبل (قوله لا
والله نادى الى فوى) هذا صدر بيت عجزه * هذوق بالاساءة والملاط والمذوق بضم الهاء والدال وتشديد الواو مصدرها
بالهمز هذوا وهذوا بالمساءة متعاقب نادى والملاط بالعين المهملة المكسورة في أوله والطاء المهملة في آخره مصدرها طه
بشر اذا ذكره وفي الشرح وزعم الكوفون انه لا حذف في منزل هذا البيت وان لا المذكورة اولاهى نافي الجواب قدم
اعتناء بالنفي وفيه تقديم نافي جملة على جملة أخرى مع انه لا ينافي في قوله تعالى ولا نور بك لا يؤمنون حتى يذكروك فيما تنصرون
بينهم انتهى (قوله وقول اذا ما أظنوا الى آخره) هذا البيت للمغربين تواب وفي الصحاح والمعدل يفتح الحاء المهملة مشدد
اسم شاعر يقال لأهله حتى يوب المخذل * ما يتل حتى يوب القارنط المتري وفي الشرح وأطسه يهني المخذل أحد
القارنطين اللذين خرجا في طلب القرط لم يرجعه الله لولا آتاك ويوب القارنط قال أبو ذؤيب وحتى يوب القارنط كلاهما
* وينتصر في القتلى كلب لوانل وفي شرح الكافية بعد ما ذكر بيت المصنف أراد والله لا يوفيه حذف التميم وسرف النفي
وهذا في غاية الغرابة انتهى وفي الشرح وجماعة من الخداه برونه مما حذف منه لانه قد بدو اسد ار القسم ومنهم
المصنف وانظاهر ان رأى ابن مالك أولى لا يكون من قبيل ما ثبت حذفه بقياس باعنا ار حذف لافي جواب القسم هو حذف
ما النافية (قوله فوالله ما علمت الى آخره) في الصحاح والوقى المواتية بين الشيعين كالأندام يقال سألوه وفي به الله أي
لهالين قدر كفائتهم لا فصل فيه وفي الشرح يحتمل ان يشعل قوله بمعدل به ولا به والله ان تدنوا المذكورة فاعية في الموضعين
والفعلان تنازعا وحذف المفعول من أحدهما فلا نزاع الى تقدير ما لا نادى ولا مفعوله هو حذف كي المصدرية (قوله
واغما يقدر الجهور هنا ان بهنم الانعام الباب فهو اولي بالتحجوز) هذا بيان لوجه تقدير الجهور ووجه اشارة الى وجه الرد
على السيراى في حذف اداة الاستثناء (قوله لا أعلم ان أحدا أبازه الا السهيلي) في الشرح هذا العجب جدا كيف لا يعلم
المصنف أحد أبازه غير السهيلي والمثلية في التسميل وقد كتب عنه سفيان وملا * بنحو أشبهه وفيه في باب النزاع ونحو ما قام
وقد لا يزيد شمول على الحذف لاني التنازع خلافه منهم يعني ان المنذر مقام الزيد وما فقهه الازيد هو حذف شيء غير
حذف اداة الاستثناء والمستثنى جميعا وقد صرح ابن الحاجب بالمثلية أيضا واختاره ما في ذلك أي انهم لما شملوه على الحذف دون
النزاع انتهى وأقول هذا لا يرد على المصنف فان مراده حذف اداة الاستثناء وحدها وتأويل ذلك ان الأصل الاذ لا
ان يشاء الله وحذف القول كثير فحذف قائله لا فبقى الا ان يشاء الله فحذف أولى ادنى الاستثناء فبقى الا ان يشاء الله
فسيكون الآية على هذا من حذف اداة الاستثناء وحدها لكن بعد حذف المستثنى الذي هو قول لا خرج في حذفه (قوله
فتنهم كلامه) هذا اعتراض على السهيلي بأنه قرر الآية في حذف الاداة وحدها بضمين انهم من حذف الاداة والمستثنى
جميعا (قوله والصواب ان الاستثناء مفرغ وان المستثنى مصدر او حال أي الاقولا معصوبا بان يشاء الله) ان قد مر المستثنى
مصدرا (ولا متلبسا بان يشاء الله) ان قد مر لا وحذف هذا المستثنى لوجود ما يدل عليه وهو ان يشاء الله لان معناه بان يشاء
الله (قوله وقد علم انه لا يكون انقول معصوبا بذلك) يعني بان يشاء الله لامع حرف الاستثناء داخل على ان يشاء الله فتحو لا فاعل
الا ان يشاء الله فيكون المحذوف من هذه الآية حرف الاستثناء الداخل على ان يشاء الله وهو حذف اداة الاستثناء وحدها وفي
الشرح وهذا معنى ما قاله ابن الحاجب في أماليه في قوله تعالى ولا تقولوا شي في فعل ذلك غدا لان يشاء الله والوجه
فيه ان يكون الاستثناء مفرغا كقولك لا تجئ الا بادن زيد ولا تخرج الا بمشيئة فلان على ان يكون الاعم المحذوف مالا
أو مصدر افتقد المبال لا تخرج على حال الامتناع بذلك وتقدير المصدر لا تخرج الا بخروج مستصحب الدلائل
كقولك ما كتبت الا بالقلم وما تجرت الا بالقدوم وحذف الباء من ان يشاء الله والقدوم الا بان يشاء الله أي
الا بد كالمشيئة وقد علم ان ذكر المشيئة المستصعبة في الاخبار عن الفعل المستقبل هي المشيئة المذكورة بحرف الشرط
أو مافي معناه كقولك لا فاعل ان يشاء الله أولا فاعل بمشيئة الله أو الا ان يشاء الله وما أشبه ذلك وما ذكر من انه استثناء
منقطع أو متصل على غير ذلك فبعبه أما لا تقطاع فلا يخبره لانه يؤدي الى نهى كل أحد عن ان يقول اني فاعل غدا كذا

• مطلقاً قبيحة بذى أولم يقيدده وهو خلاف الإجماع فإنه لا يختلف في جواز قول القائل لافعل غدا كذا إن شاء الله وجعله
منه ما يريد جـ في النـي وأما ما ذكر من أنه متصل باعتبار النـي فيؤدي إلى أن يكون المعنى نيتكم إلا أن أشاء والنـي
لا يقيد بالمشيئة لأنه إن أريد تحقيق الخبر عن نـي محقق فلا يصح تعليقه بالمشيئة وإن أريد نفس النـي الذي هو إنشاء فلا
يقبل تعليقه على المشيئة وإن أريد دوامه إلى أن يأتي نقيضه فذلك معلوم من كل أمر ونـي وكل حكم ثم يلزم أن يكون كل
أحد منيما عن أن يقول أني فاعل غدا مطلقاً لأن الاستثناء بالمشيئة لم يتعرض له وإنما تعرض لنفس النـي أو دوام النـي كما
تقدم وأما ما ذكر من أنه متصل لقوله أني فاعل فاسد إذ يصير المعنى أني فاعل بكل حال إلا في حال مشيئة الله فيصير منيما عن
ذلك وهو خلاف الإجماع إذ يصير المعنى النـي عن أن يقول أني فاعل أن شاء الله وأني فاعل إلا أن يشاء الله وهذا لا يقوله أحد
وأما ما ذكره من أن بعض المتأخرين زعم أن الالهة ليست باستثناء فإن أراد أنهم ليست باستثناء اتصال فقد تقدم الكلام عليه
وإن أراد أنهم ليست باستثناء أصل لا لا منقطع ولا متصل فلا يصدر ذلك إلا عن جهل وغباوة والله أعلم انتهى (قوله وقال بعضهم
يجوز أن يكون أن يشاء الله كلمة تأييد) هكذا وقع فيما رأينا من النسخ والنظائر أن يقول إلا أن يشاء الله يحذف الجار (قوله
وقد يحذف مع بقاء الجـ) قال ابن مالك والصحيح جواز حذف الجـ قياساً في مثل قولك زيد جوا بالـ قال ابن مـرت كقوله
صلى الله عليه وسلم أقربهم ماملك بابا الجـ في جواب قولها أن لي جارين قال أيهما أهدي وكقول العرب خير لمن قال كيف
أصبحت فحذف الباء وأبقى عملها لأن معنى كيف بأي حال فجعلوا معنى الحرف دليلاً لوقفه فكانت الدلالة أقوى وجواز
الحذف أولى قال أبو حيان وينبغي أن يثبت في القياس على ذلك في حذف أن الناصبة (قوله هو مطرد في مواضع معروفة)
هي عشرة مواضع خمسة أشهر أن فيها على سبيل الوجوب وخسة على سبيل الجواز وكلها مستوفى في النحوي باب أعراب
الفعل في حذف لام الطاب (قوله وقيل هو جواب لشرط محذوف أو جواب للطالب) قد سبق الكلام على الآية الأولى
في حرف اللام (قوله محمد فقد نفسك كل نفس) هذا صمد ريت لا في طالب محذوف إذا ما خفت من أمر تبالا وقد تقدم
الكلام عليه في اللام في قوله حذف حرف النداء في يديه بالانها أصل الباب لكثرة الاستعمال (قوله وشذفي اسمي الجنس
والإشارة) قال الرضى أما اسم الجنس فالمراد به هنا كل نسك قبل النداء يصح تعريفه باللام سواء تعرف بالنداء نحو يا رجل
بالضم أولم يتعرف نحو يا رجلاً وسواء كان مفرداً كأمرو ومضافاً نحو يا غلام رجلاً ويا حسن الوجه أو مضارعاً للمضاف نحو
يا طالم أجاب لا قصدهم هذه الثلاثة واحداً بعينه أولاً والسر في امتناعهم من حذفه أمام النكرة فلان حرف التنبيه إنما
يتغنى عنه إذا كان المسمى مقبلاً عليك منتبهاً لما تقول له وهذا لا يكون إلا في المعرفة وأما من المعرفة المتعرفة بحرف النداء
فلان الحرف المذكر حذفت حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به لا يظن بقاؤه على أصل التنكير إلا ترى
أن لام التعريف لا تحذف من المتعرف ثم أخرج في النداء أولى منها بعدم الحذف إذ هو مفيد مع التعريف التنبيه والخطاب
فإن قيل يجوز حذف حرف النداء من أي نحو أيها الثقلان وهو جنس متعرف بالنداء فالجواب أن المقصود بالنداء هو
وصف مرفى وهو معرف قبل النداء باللام فجاء حذفه لذلك لا ترى أنه لا يجوز الحذف من يابـ إذ من غير أن تصف هذا بذى
اللام كما لا يجوز الحذف من هذا فثبت أن الاعتبار في حذف حرف النداء من أي بوصفه نحو يا أيها الرجل أو بوصفه
نحو يا أيها الرجل وأما اسم الإشارة فلأنه موضوع لما يشار به للمخاطب إلى شيء وبين كون الاسم مشاراً إليه وكونه
منادى أي مخاطباً بما فرط ظاهر فلما أخرج في النداء عن ذلك الأصل وجعل مخاطباً احتج إلى علامة ظاهرة تدل على تغييره
وجعله مخاطباً وهي حرف النداء انتهى وفي الشرح وتقييد المصنف شذوذ حذف حرف النداء بما ذكره من اسمي الجنس
والإشارة ظاهر في أن حذفه من منادى غيرهما ليس بشاذفيرد عليه كلمة الله فإنه لا يحذف حرف النداء منها إلا مع تعويض الميم
المشدة في الآخر وذلك لأن حق ما فيه اللام أن يتوصل إلى ندائه بأي أو باسم الإشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه الكلمة
لكثرة ندائه لم يحذف الحرف لئلا يكون إجحافاً وأقول لا وجه لا يراد خصوصية كلمة الله فإن حرف النداء لا يحذف أيضاً من
الندوب نحو يا عمر أو لا من المستغاث نحو يا لله ولا من المنادى البعيد لان المراد في أطالة الصوت والحذف ينافيها ولا يحذف
أيضاً من المضمروننداءوه شاذو يأتي على صيغتي المرفوع والمنصوب كقوله يا أبحر بن أبحر يا أنتا أنت الذي طبقت هام جمعاً
وكقول بعضهم يا أياك قد كفيك (قوله أصبح ليل) هذا القول لام جذب زوجة امرئ القيس قالت تـبرمابه وفي الصحيح

وكان امرؤ القيس مفرجاً وهو بالتشديد الذي تبغضه النساء وبقال انه سألها عن سبب تخريبك انفسك فقالت انك تقبيل
 الصدر خفيف الجرس سريح الارقاة بطي الاقانة (قوله بمثل هذه لوعة وغرام) هذا مجزيت صدره اذ املت يومها ساقط
 صاحبي ولوعة الحب حرقته وقد لاءه الحب بلوعة والتع نؤاده أي احترق (قوله هذي برزت اماهت برت رسيما) هذا صدر
 بيت مجزى ثم انصرفت وما شفيت نسيما والرسيس ابتداء الحب والنيس بنون في أوله ويعملان بينهما مائة شعبة بقية
 الروح وغاية جهد الانسان (قوله وأجيب بان هذي مفعول مطلق) في المشرح يمكن ان يجعل هذي منادى ولا يتم النظمين
 وذلك لان المتن كوفي ومذهب اهلنا بضم الكوفة جواز حذف حرف النداء من اسم الاشارة فلا يكرار ان كان له ذلك ولا
 يتجه تلبيته (قوله يا عمرو انك قد مللت الى آخره) المال السامد ومعنى البيت على ما قال المصنف انك قد مللت به ابني وهما بيتك
 اخاهما قليلا فلا تغل وفي المشرح الذي يظهر ان ذلك اشارة الى المال المفهوم من قولك مللت اوالى لا امر الذي تبغضه هذا
 البيت والمعنى انك قد مللت به بيتك اي ابني اياك فيما خاله وألماه وهذا الاصر قابل في الابهات بقوله ذلك صمد الخبر عنه
 بقابل وقوله اخال جلة التي فعلها واتى بها بعد الجلة السابقة لبيان ان الاخبار بما تقدم عليها اشاع المثل لا من الابهات كما
 تقول زيد قائم اظن وجهه نذ فليست الاشارة بذلك الى مفعول طاق لم يتبع في وجهه لرسمه البيت على ابن مالك وأمله
 وأقول وجهه ان ذلك اشارة الى المصدر الذي هو بيتك ولم يمت اسم الاشارة بالشار اليه بل اشرع عنه فاعل اما على ان
 يكون من المعاني في لام الابداء المقدرة سذفت ضرورة يقال سبويه في اني وجدت ذلك اشبه الادب وهو ما مال اليه
 من ذلك تنويل ان الاصل لملك وللذنب او اما ان يكون من الفعل المتوسط لان المتوسط المبيح للامعاء بس الوسطين وهو لا
 فقط بل توسط العامل في الكلام قد ضل لالغاء ايضاً اسم الالغاء المتوسط بين المعنويين اقوى والاهل هنا قد سبق بالاعتدال
 الذي هو معاني كما قبل في البيتين انهما من الغاء المتوسط لان العامل في الاول سبويه في وفي الثاني بما لا يفسد وعلمه من
 نذت زيداً فثما فانه يجوز فيه الالغاء في حذف نون النوكيد (قوله ولا وبي ما الى آخره) في الصحاح والرم من ولد الروم بن
 عيص بن اسحق يقول رومي ومثل زنجي مزخ فليس بين الواحد والجمع الا الياء المشددة بما لو انفة وترو لم يكن بين الواحد
 والجمع الا الياء (قوله ويتبب حذف الخفيفة اذ قيل اساك كن) قال الرضي انما كل ذلك حفظاً لسان العرب لان العرب لا رم
 للاسم المتكسر في الوصل اذا تجرد عن الساكن وهو اللام والاضافة بخلاف انون الخفيفة فافادته ترك لامها وايضا يبين
 ان يكون لانون اللاحقة للاسم فتصل على اللاحقة للمفعول (قوله وبما سبويه انما كان حذف لاجاه) هو ووالعبرين اشرب
 يا قوم ويا اشعير في اشرب بن ياهسد وقال يونس لو ووالباء عوض من النون (قوله اشرب عمتك لهوم طارفة الى آخره)
 قونس الفرس نظم نائي بر اذنها مود حذف نوني لشيعة والجمع في هذه ترجع في بعض النسخ وتسقط في بعضها (قوله ها
 خطنا الى آخره) الخطات ثلثة خطاة وهي الامر والقصة وبيل رفع اسارومنة ودم على السكابة وحذف النون مع دلالة من
 خطنا ان الاضافة كانه قال خطاة قولاكم الى اما كذا او اما كذا (قوله لا ير لون صار بين انقياب) هذا مجزيت صدره عارب سبي
 عرند من ذل طلال وقد تقدم الكلام علمه في حرف الكاف عند الكلام على كل في حذف النون (قوله امسلي الى قور
 شراحي) هذا مجزيت صدره وما أدري ونظي ثل طر قال السراة وشراحي مرخم شراحي في غير المداء وفي المشرح ويمكن
 ان يكون منادى ومسلمي خبر المحذوف أي انت مسلمي الى قومي يا شراحي وفي الصحاح وشراحي اسم رجل لا يعرف عنه
 سبويه في معرفة ولا يكره لانه يترجم جمع الجمع وينصرف عند الاختصاص في المكرة انتهى والجوهر على النون في مسلمي
 للوقاية دخالت في اسم الداعل على سبيل الضرورة وذهب هشام الى نه لندوين وأبارت السبعة ههنا اربك وضاربني
 والكاف والياء في موضع جر (قوله ثم هو فوف لوقاية لاتنوين اقوله وايس الموافي الى آخره) هذا يقع في بعض النسخ دون
 بعض وهو ان مذهب الجمهور في نون نحو مسلمي والرد على مذهب هشام (قوله وان يكون الاسم على موصوفين اتصل به
 وأضيف الى علم من ابن اوائنه) قال الرضي وذلك اكثر استعمال ابن بن علمين وصفوا طلب الخفيف لسطا بحذف النون من
 موصوفه وخطا بحذف ألف ابن وكذلك من قولك هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم وان لم يكن بين النون وجاء في كرم
 ابن كرم أو زيد ابن اخينا لم يندف التنوين اسطاولا الالف خطا لقلة الاستعمال وكذا اذا لم يقع صفة نحو زيد ابن عمرو
 على انه مبدأ وخبر براقلة ايضاً مع ان النون حذف في الموصوف لانه مع الصفة كاسم واحد والنون علامة التمام
 وليست

وليس هذه الالة موجودة في المبتدأ ونحوه انتهى وفي أمالي ابن الحاجب وقياسه ان يكتب بالالف لان قياس الكتابة ان يكتب كل كلمة بالحروف التي ينطق بها عند الابتداء والوقف والدليل على ذلك كتابتهم في الله بانيات الياء في في واثبات الالف في الله ولذلك اذا كتبت نه زيدا كتبت قافوا هالانك لو وفت لقلت قه فدل على ان قياس ابن ان يكتب بالالف مطلقا لانك لو اشدت به قلت ابن وانما حذف الالف اختصارا للكثرة ولذلك حذف العرب التنوين من الاسم الاول فالالة التي حذف العرب التنوين لاجلها هي التي حذف الكتاب الالف لاجلها وانما اشترط ان يكون بين علمين وصفة لانه انما يكتب اذا كان كذلك وانما اشترط ان لا يكون اول سطر لانه اذا كان اول سطر كان في محل يسد آية غايه الان القاري ينتهي الى آخر السطر ثم يبتدئ بول السطر الذي بعده فمكر هو ان يكتبوه على غير ما يوجب النطق به غالباً وحذفهم الالف وان كان على خلاف القياس انما كان لكونه أجزى مجرى الوصل الغالب فيه فاذا فات ذلك المعنى الموجب للحذف لم يكن للحذف وجه (قوله جارية من قيس بن ثعلبة) بعده كريمة أخوالها والعصبة وفي الشرح قال ابن جني والذي أرى انه لم يرد في هذه البيت وما جرى مجراه ان يجري اينا وصفا على ما قبله ولو اراد ذلك لحذف التنوين ولكن الشاعر أراد ان يجري ابناء على ما قبله بدلا منه واذا كان بدلا لم يجعل معه كالشيء الواحد فوجب ان ينوي انفصال ابن عما قبله واذا قدر لذلك فقد قام بنفسه ووجب ان يتبدل او على ذلك تقول قلت زيد ابن بكر كائنك قلت زيداً قلت ابن بكر لان ذلك حكم البديل اذا البديل في التقدير من جملة أخرى غير جملة البديل منه وقال بعض المتأخرين لو كان الامر على ما قاله ابن جني لسكان مثل قلت زيد ابن بكر بالتنوين كثيرا في كلامهم لانه وجه سائغ مطرد ولا كنه قليل فقامت كنه الوجه ان يحمل على انه ضرورة (قوله) فالقيته غير مستعجب * (قوله آخره) هذا البيت لابي الاسود الاول وقوله قد كثرته ثم عاتبته * عتابا رفيقا وقولا جميلا (قوله وانما آثر ذلك على حذفه للاضافة لارادة غائل المتعاطفين في التكبير) الاشارة بذلك الى حذف التنوين لالتقاء الساكنين في ولا ذا كرا لله ولللام الاولى تعليل للعطف والثانية للايثار وأراد بالتعاطفين المعطوف والمعطوف عليه أي آثر الشاعر حذف التنوين في ذا كرا لله لاجل التقاء الساكنين على حذفه لاجل الاضافة بان يضيف ذا كرا الى الاسم الشريف ليمتثل في التكبير المعطوف وهو ذا كرا والمعطوف عليه وهو غير مستعجب فان قبل هذا يشمر بان ذا كرا اذا حذف منه التنوين لاضافته الى الاسم الشريف يكون معرفة و اضافته اليه لفظية وهي لا تفيد التعريف أجيب بان ضافه اسم الفاعل لا تكون لفظية الا اذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال وهو ههنا بمعنى الماضي أو الاستمرار (قوله فن الاول مضاف الى المذكور والثاني لمجاورته له مع انه المضاف اليه في المعنى كانه المضاف اليه لفظا) الضمير في له واليه الاولى والثانية للذكور وفي انه وكأنه لثاني وهو مبتدأ أخبره كانه وما بعده ومجاورته تعليل لهذا الحكم فدم لا رهنما به بحذف أل في (قوله تحذف للاضافة المعنوية) لانها موضوعة لتخصيص المضاف ان كان مضاف اليه نكرة وتعريفه ان كان معرفة فلولم تحذف ال من المضاف اضافة معنوية لزم تعريف المرف ان كان المضاف اليه معرفة وتخصيصه ان كان نكرة وكل ذلك تحصيل الحاصل أما تعريف المرف فظاهر وأما تخصيصه بص المرف فلانه اذا كان معروفا كان مخصصا وقيد بالمعنوية لان ال لا تحذف للاضافة اللفظية وهي التي يكون المضاف فيها مستقما مضافا الى معموله لانها لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ وتفصيل ذلك ان ال لا تمتنع فيها من المثني ولا من المجموع ولو والنون نحو الضارب زيد والضارب بوزيد ولا من المفرد والجمع بغير الواو والنون اذا كانا متعديين ومجرورهما مضمرا نحو الضاربك والضاربك أو ظهر باللام نحو الضارب الرجل والضارب الرجل أو مضاف الى المظهر باللام مرة بعد أخرى نحو الضارب وجه فرس غلام أخي الرجل (قوله قيل والاسم المشبه به ضويا الخليفة هيبه) لان تقديره يامثل الخليفة هيبه فدخل يافي الحقيقة على غير الالف واللام (قوله ويردها انما لا تتجمع من الجارة لافصول) قيد به لانها تتجمع من الجارة لغير المفضول كما اذا بنى الفعل التفضيل مما يتعدى عن كقول الكميت فهم الاقربون من كل خير * وهم الابعدون من كل ذم ويجوز أيضا ان تتجمع من هذه من الجارة للمفعول مقدم عليها ومؤخرة نحو زيد اقرب من عمرو من كل خير (قوله وليس هذا بقياس والتركيب قياسي) هذا رد على الاخفش في قوله ان اللام زائدة بان زيادة اللام ليست قياسية وهذا التركيب الذي كلامه فيه قياسي (قوله وايدال المشتق ضعيف) قال الرضي والغلب ان يكون البديل جامدا بحيث لو حذف الاول لاستقل الثاني ولم يحتاج الى متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا كقولك فلا وأبيك خير منك اني * ليؤذني التضميم

والصحيح) قدر الوصف أي فلا وإليك رجل خير منك (قوله والاول عندى ان يخرج على قوله واذا امر على الامم بسبني) وهو ان يجعل ال التعريف الجنس فيكون مدخولها في المعنى كالشكر فمع نعتيه كالشكر في حذف لام لا فعل في (قوله وقتيل مرة انارن) مرة بيم مضمومة ورا مشددة أبو قبيلة من قريش وأبو قبيلة من قيس غيلان وانارن موزنة مفتوحة وثلاثة ساكنة فموزة مفتوحة مضارع نارت القتل بالفتيل بالفتيل نارا وثورة اذا قتلت فأنلة والفرغ انكر العام وقضه او بالفتح الميم المحدث في حذف جواب القسم في (قوله ومنه ان جاني زيد والله اكرمته) هكذا وفي في الشرح ايس هذا المثال الثاني من القسم الاول وانما هو من القسم الثاني وقد صرح بذلك في اول الترجمة التي تأتي وهو حذف جملة جواب الشرط وانظروا ان ما هنا هو وسبق في قول ايس ما ذكره في اول الترجمة الا يتبين من وولا سبق فلم وذلك ان الشرط والقسم اذا اجتمعا يؤولان معهما اجواب السابق مستثنى به عن جواب الماخو والاصل في الجواب ان يلي ما هو جواب القسم فيكون اكرمته في المثال مقسدا في الرتبة على القسم ويكون المثال مما حذف منه جواب القسم بتقديم ما يعني منه لكن في الرتبة دون اللفظ ولهذا قال ومنه فان قيل مثل هذا ياتي بما ذكره في حذف جملة الشرط وهو والله ان جاني زيد لا كرمته وقد صرح فيه بأنه مما اكتشف الشرط ما يدل على الجواب اجيب بان اعتبار الجواب المذكور هنا مقسدا على الشرط له لازم متنع وهو عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة فيمتنع ذلك الاعتبار لا متناع لازمه (قوله أي انه يهزأونك ان المرسلين او ما الامر كما تزعمون) في تفسير ابن عطية عن قتادة والطبري ان الجواب مقسدا على قوله المصطفى وقدره بالامر كما تزعمون وقدره الزمخشرى بانه يهزأون البصري في ان تقدير ما ثبت جواب القرآن حين اقسام به وذلك في قوله نعمالي يس والقرآن الحكيم انك ان المرسلين فكون الله رب من والقرآن في ذلك ان المرسلين ويثوي هذا التقدير ذكر الذاكره في قوله وعجبوا ان جاءهم منذر منهم وذكرها هناك في قوله لنذر قومك ان الرسالة تنهين الانذار والارشاد (قوله وفيه بهد) قال الفراء لا نجد هذا القول مستقيما في العربية لما ذكره جدي عن قوله والقرآن (قوله الضراء ونعلب من) في الجبر وهذا معنى على تقديم جواب القسم واعتقاد ان ما يدل على ما ذكره في حذف جملة الشرط في (قوله وبما بدونه نعواب أرضي واسعة فاياي فاعبدون) في حاشية التفاتنا في عند قوله نعمالي واياي فارهبون ونقل عن المصنف يعني الزمخشرى انه قال في واياي فارهبون وجوه من التأكيدهم الضمير المنفصل ونأخيرا المتصل والفاء اوجبة معطوفا عليه ومعطوفا عليه واياي ارهبوا فارهبون أحدهما مضمرا والثاني مظهر وما في ذلك من تكرار الربة وما فيه من معنى الشرط بدلالة الفاء كانه قبل ان كنتم راهبين شيئا فارهبون (قوله ويرده ان الجواب المنفي لم لا يدخل عليه الفاء) في الشرح ايس الجواب هو اذعية فعلها منفي لم حتى يتوجه هذا الرد وانما هو جملة اسمية حذف مبتدأها أي فأنتم لم تقتلوهم وقد صرح الزمخشرى بذلك حيث قال والفاء جواب بشرط محذوف تقديره ان فتخترتم قتلتهم فأنتم لم تقتلوهم ولكن الله قتلهم (قوله وحذف جملة الشرط بدون الاداء كنهير كقوله فطافها الى آخره) الا كثر على ان حذف جملة الشرط مع فاء الاداء بالزمن طافها وذهب بعضهم الى انها لا تحذف الا مع فاء الا فانية أيضا كهذا البيت في حذف جملة جواب الشرط في (قوله ولوان قرأتنا سيرت به الجبال الآية) أي ما آمنوا بآي الله وهم يكفرون بالرحمن والنحويون يقدرون ان كان هذا القرآن وما قدرته أظهر ذكر الزمخشرى هذا الوجه عن بعضهم وبينه بالآية التي بينهم المصنف وذكر أيضا الوجه الذي ذكره المصنف عن النحويين وبينه بقوله تعالى لو أنزلناه هذا القرآن على جبل لرأيته حاشا متصدعا من خشية الله وفي الشرح لم يقدّر المصنف شيئا فقدر به دون النجاة ولم يقين كون تقديره أظهر من تقديرهم (قوله قل رأيتم ان كان من عند الله وكفرتم به ذل الزمخشرى تقديره ألسنم ظالمين بدليل ان الله لا يهدي القوم الظالمين ويرده ان جملة الاسمية لا تنفع جوابا بالفاء في الشرح لم يفتح في الكشف هذا الكلام على هذه الصورة ولا فيه ما يقتضي ان الاسمية تفهم جواب ونفس ما فيه والمعنى قل أخبروني ان اجتمع كون القرآن من عند الله مع كفركم به واجتمع شهادة اعلمني اسرائيل على نزول مثله فإيمانه به مع استكباركم عنه وعن الايمان به ألسنم أضل الناس وأظلمهم الى هنا كلامه فان قلت فهذه الجملة المقدره اذا لم تجعل جوابا للشرط فاما موقعها قلت موقعها ان يكون مفعولا لا خبروني والعامل معاق كاهي كذلك في قوله تعالى قل رأيتم ان أناكم عذاب الله بفتنة أوجهه هل يلائم الا القوم الظالمون فان قلت فإين جواب الشرط حينئذ قلت هو محذوف يدل عليه الجملة ان المكتفان له والتقدير في آية الاحقاف ان

كان من هذا الله الى آخره فاجبروني الستم ظاين وكذا تقرير الاشياء الاخرى ان اتاكم مذهب الله بفتة أو جهرية فاجبروني هل
يملك الا القوم الظالمون انتهى (قوله ومثله وان تجهر بالقوم أي فاعلم انه غني عن جهرتك فانه يعلم السر) في الشرح هذه
المواضع التي وقع فيها عمل الشرط مزارعناش كل على هذا التحقيق فانهم نصوا على أن الجواب لا يحذف في السعة الا اذا كان
فعل الشرط ماضيا فقط ولذلك عدوا من الضرورات قوله لئن تلك قد ضاقت على بيوتكم * أي علم ربي ان بيتي واسع وأقول يندفع
الاشكال بان مرادهم لا يحذف الجواب من غير شيء بسد مسده الا اذا كان الشرط ماضيا وهذه المواضع التي وقع فيها فعل
الشرط مزارعنا فيها شيء ساد مسد الجواب في حذف الكلام بجملة (قوله فان ان هنا بمعنى نعم) لانها لو كانت العاملة
لكانت محذوفة الاسم والخبر بذلك غير جائز فيها (قوله الثالث بعد حرف النداء في مثل يا ليت قومي يعلمون اذا قيل انه على
محذوف انادي) احترز به اذا عاذا قيل ان حرف النداء اذا اوليه ما ليس منادي يكون مجرد التوبيخ لان الكلام حينئذ
لا يحذف فيه ونما كان هذا الثالث من حذف الكلام بجملة أي بحيث لم يبق منه عمدة ولا فضلة لان المنادي عند سبويه
وجهور البصريين مفعول به لا دعوى مقدر وأصل يازيد ادعوزيد احذف ادعوز وما اكثر الاستعمال ودلالة النداء
عاه بجزء آ الجملة الفعل والفاعل محذوفان فاذا حذف المنادي أيضا كان الكلام بجملة محذوفا (قوله * قالت بنات العم
الى آخره) أي ابين دهملة مفتوحة فثمة تحتية مكسورة فتناه تحتية مشددة من العي وهو خلاف البيان يروي فقيرا
ممكن عيبا وفي الشرح لا ينبغي انك اذا قلت ان جائز بدأ كرمته فالكلام هنا هو مجموع هذا التركيب ان الشرطية وجملةها
وايس شيء من الجملتين حالة تعلق ان به وارتباطه به ليس كلاما لعدم استقلاله بالافادة بل مجموع ذلك هو الكلام واذا كان
كذلك والمخوف في الرابع والخامس اللذين ذكرهما المصنف بعض الكلام لا الكلام بجملة وأقول مراد المصنف من حذف
الكلام بجملة محذوفه بحيث لم يبق منه عمدة ولا فضلة ولا شك في ان المحذوف في الرابع والخامس كذلك وان بقي اداة
شرط ونفي في حذف أكثر من جملة في غير ما ذكر (قوله ان يكن طبعك الى آخره) الطبع بالمهملة مثلثة والباء الموحدة مشددة
هنا العادة أقولك * ان طبعنا جين ولا كرمنا بنا دولة آخر بنا * (قوله أي ان كان عادتك الدلال فلو كان هذا عادتك فبماضي
لا حتمناه منك) في الشرح هذا المخرج عما ذكره أولا من حذف الشرط وحذف الجزاء في كون هذا مثلا لا محذوف
منه أكثر من جملة في غير ما ذكر نظر وأقول ما ذكر هو حذف جملة الشرط وحذف جملة الجواب وحذف قوله في
غير ما ذكر أي في غير حذف الشرط وحذفه ونحو حذف الجواب وحذفه احترز ان حذف أكثر من شرط وحذف أكثر من
جواب فان ذلك لا يجوز وحينئذ حذف مجموع الشرط والجواب يكون مثلا لحذف أكثر من جملة في غير ما ذكر (قوله ولم أذكر
بعض ذلك في كتابي جريا على عادتهم وأنشد متملا وهل أنا الا من غزية الى آخره) في الشرح يحتمل ان يكون أنشد منصوبا
بان مضمره والعطف على المصدر المتقدم على حذفها * لبس عباءة وتغر عيني * ويحتمل ان يكون مرفوعا على الاستئناف
والبيت لديد بن الصمة وغزية بغين معجمة مفتوحة فزاي قبيلة ويقال رشد رشد رشد كنصر بنصر ورشد رشد كفرج يفرج
وغرضه انه ان لم يذكر بعض ما أورده في كتابه مما يتعلق بغير الاعراب لاجل اقترافه أثر غيره من فعل ذلك من العربيين حتى
يحتاج الى ان ينشد هذا البيت اعتذارا عن ذلك وانما فعله لا مرأى له وانه وضع كتابه ليفيد به من تماطى التفسير والعربية
جميعا ولا حاجة الى اقامة مثل ذلك العذر (قوله وأما قولهم في ركب الناقة طليحان) قال صاحب المحكم الطلاحه الاعياء
من السيروم من كلامهم ركب الناقة طليحان أي والناقة فحذف العاطف والمعطوف كما قال الله تعالى فانفجرت أي فضرب
فانفجرت وكما قال النعابي * اذا ما الماء خالطها خنيها * أي خالطها فشر بناها ولا يكون التقدير الناقة وراكب الناقة لان الحذف
انما هو بابه أو وسط الكلام وآخره لا أوله الا ترى أن كان تراد وسطا وآخره لا أوله لان حذف العاطف وبقاء المعطوف شاذ
وانما حكى منه أبو عثمان أكلت خبز اسمك فرائض في الباب السادس من الكتاب (قوله اذا أريد نفسه يرها من حيث
الجملة) هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها من حيث هي والمراد واحد (قوله وأما الامر بالتذكير واصله ادعاهم فوفيهما
كافعل) يعني فيفرد النعت على الافصح وتضعف المطابقة بينه وبين فاعله في التنبيه والجمع الا اذا كان النعت جمعا لا يجري
مجرى مفردة في الحركات والسكنات بان يكون جمع تكثير لا جمع أصح فان المطابقة حينئذ لا تضعف نحو مررت برجل
فجود غلماناه وان ضعف ذلك في الفعل لان اسم الفاعل المشابه للفعل اذا جمع جمع التكثير يخرج لفظا عن موازنة الفعل

ومناسبتها لان الفعل لا يكسر ولا يلزم فيه ايضا شبه اجتماع واغاب نحو فعود لما في كلام في قاعد بن عاصم (قوله بكرت عليه
بكرة الى آخره) البكرة بالضم الغدوة ومنه بكرت على الشيء وليه وفيه بكورا وبكرت بالشد يد وابت بكرت واكرت باكرت بمعنى
أنبت كرة والصريح الارض المحصود زرعها واصح والليل وهو من الاضداد (قوله والرابع قولهم في نحو: كذا من رعد ان
رعد انعت مصدر محذوف) في الشرح لا ينبغي ان يعمد هذا فيما اشترى بين العرب والصواب خلافا لانه آل الاصر من كلام
المصنف الى ان الذي اشترى في هذا بين العرب والصواب وان تخطت هم عاقل عن حيدويه وغيره لم يضاف للحل وانول انما
هذه المصنف فيما اشترى بين العرب والصواب خلافا لانه على قولهم ان مذهب سيدي وهو يفتن من خلافا واستدلالهم
على ذلك لا بناء على اعتراضه على أدلتهم (قوله فليوازن المانع من الرابع كراهية اجتماع تباين حذف الموصوف وتصير
المنة مفعولا على السعة) في الشرح لا نسلم ان اجتماع تباين امر مستكره ولا انه مانع من ذكره وكيف ولا تراعى بينهم
في ان مثل قولنا احب الارض شباب الزمان من مصنفات الكلام وافول قدس في مثل هذا في آخر الكلام على
ما سبق من اوجه كلام المصنف بل ارجع ثمة وبالجملة فراد المصنف هو: او هو انما تباين المسمى بحث منه او من اجل
الارض شاب الزمان ايس كذلك (قوله اي الشبهة الصماء والمخالفة من المصنف في الشرح) في الشرح انه ذكر المانع في هذا
التركيب اتين المانع لا يتنفي المانع من ارتكابه عند عدم المانع والشبهة بكسر الميم هيمنة في الشمال والشمالي بالثوب
اداره على جسد دكله وعاتقه حتى لا يخرج منه يد وفي التمام هو في شمال السماء ان يرد الكواكب من اجل عيبه الى يده اليسرى
وعاتقه الايسر ثم يرد باقيه من خدائه الى يده اليمنى وعاتقه الايمن فينبغي ما جدها وهو انما تباين ثوب واحد ايسر اليه غيره
ثم ينده من احد ثوبه الى مكيه يد واحدة فوجه (قوله والصواب المدف الى معقول عامين) في الشرح ما يندماده لوه
في هذا والذي قبله ان حذف فواحد فالتام قرية عايه ولا تذرو في ذلك ولا يتل اب السواب خلافا في كتاب اللوسسة
وسوله وكلام العرب من ذلك ما لا ينبغي كثرة (قوله والصواب ان يتل مرفوع على قوله على الاسم) وهو قول البصريين
سواء حل في محل اسم مرفوع كما في زيد يضرب أي صار أو شجرة أو منه وب نحو صررت رجل يضرب ويرت رجل لا يضرب
وانما ارفع لوقوعه في موقع الاسم لانه ذن يكون كالاسم فاعطى اسبق اعراب الاسم وافوا وهو الرفع قاله الزبني واستثنى
بانه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في المنة فعول يضر ويث ثعوب يتوهم وسوف يتوهم لان التثنية من
خواص الافعال وفي خبر كذا نحو كذا زيد يتوهم وفي نحو يتوهم زيدان ويكس الجواب عن نحو الذي يضرب ويتوهم زيدان
بان يقال هو واقع موقعه لانك تقول الذي يضرب هو على ان ضرب خبر مبتدأ تقدم عايه وكذا فان زيدان ويكس موقعه
موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقدير اسم غير الاعراب مع تقديره فعلا ومن نحو يتوهم ان يتوهم مع السبب وقع موقع قائم
لا يتوهم وحده والسبب صار كاحد اجزاء الحكامه ومن نحو كذا زيد يتوهم ان اصله صلاحيته وقوعه موقع الاسم ثاني قوله
وما كنت آييا وقال ابن مالك بدر الدين والصحيح قول الكوفي لان البصريين ان ارادوا الرفع المضارع وقوعه موقعها هو
للاسم بالاصالة سواء جاز وقوع الاسم فيه كما في نحو زيد او منع منه الاستعمال ثاني جعل زيد فعل وهو بالاصل راع المصارع
بعد لو حرف التحفيز وان راو ان رافع المضارع وقوعه موقعها هو للاسم على شاذ ابلل ابلل المصارع رفع المضارع بعد ان
الشرطية لانه موضع صلي للاسم بالجملة ثاني وان احده من المشركين سخر لك ولو كان لراه للمضارع وقوعه موقع الاسم
مطلقا لما كان بعد ان الشرطية الامر فوعا واللازم متوقف بالزوم كذلك فان بلي ما قاله اركوهمون ابلل ان انجريد من
الاصب والجزم عدي والرفع امر وجودي وكيف يصح ان يكون الامر عدي لما لو وجودي جزم به لانهم ان انجريد من
الناصب والجزم عدي لانه عبارة عن استعمال المضارع في أول احواله تخلصا عن التثنية تنفي غير واسمه الشئ والشيء
به على صفة ما ليس عدي انتهى وقد انكسافي عامل الرفع في المضارع حروف المضارعة لانهم لم تدخلت في أول الحكامه
حدث لرفع محذوفها الأصل المضارع اما الماضي واما المصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث مع حروف الحروف فاحالته
عليها أولى من حالته على انتهى المضي تاهو مذهب البصريين ومذهب الثرا هو مشهور بين العرب والمسلمين لانه عامل
النصب والجزم لانه في اوصافها بجزء الحكامه قوله ثم اذا عربوا أو عربوا أي عربوا الكلام أو ربوا المطالب أي ربوا
يعرب (قوله فاما البصريون فذهبوا ان المانع الزيادة المشبهة لاني السائت) قول الزبني الانف وامون انما يوزن

أبي الفتح مع عدم اعتراضهم عليه أو اعتراضهم عليه بخلافها لقوله ولقول أبي الفتح معطوف على لا إطلاقه - (قوله عليك ورحمة الله السلام) هذا مجزئ صدره - إلا بالخلة من ذات عرق والمراد بخلة هنا أمر أو بذات عرق موضع (قوله وقد اعترض) يعني أنه اعترض على أبي الفتح في قوله أن عطف رحمة على المستتر في عليك أولى من عطفه على السلام بأن ما ذهب إليه يتخلص عن ضرورة وهي تقدم المعطوف على المعطوف عليه بضرورة أخرى وهي العطف على الضمير المرفوع المستتر مع عدم الفاصل ولم يترض على أبي الفتح بأنه ليس في عليك ضمير تقدمه على المبتدأ وعدم اعتراضهم بذلك يدل على أن الظرف فيه مستتر مع تقدمه على المبتدأ (قوله وجوابه أن عدم الفصل أسهل لو روده في النثر) أي والجواب عن ما اعترض به على أبي الفتح من أنه يتخلص عن ضرورة بضرورة أنه لم يتخلص من ضرورة إلى ضرورة مثلها وإنما يتخلص من ضرورة إلى ضرورة ضرورة أسهل من ما أو ذلك ليس بمتنع (قوله وأما جواب ابن مالك بأن الحمل على طائل أولى لأنه ظاهر فاعلم يا صغ لوساوي الظاهر المضمرة في التعريف) يعني أن ابن مالك أجاب عن قولهم لأن سلم أن صاحب الحال طائل بل هو ضميره المستتر في الظرف بأن جعل صاحب الحال طائل أولى من جعله الضمير المستتر في الظرف لأن جعل صاحب الحال الاسم الظاهر أولى من جعله ضمير ذلك الاسم ودفع المصنف هذا الجواب بأنه انما ثبتت هذه الأولوية لو كان الظاهر معرفة كالمضمر وأما إذا كان نكرة فحمل صاحب الحال ضمير الاسم أولى لا كونه معرفة كما هو الأصل في صاحب الحال (قوله أحدهما ضبعان في ثنية ضبع للمؤنث وضبعان للذكور) يعني أن المؤنث من الضباع يقال له ضبع بفتح أوله وضم ثانيه والمذكر منها يقال له ضبعان بكسر أوله وسكون ثانيه وزيادة ألف ونون في آخره فإذا أرادوها وتوغلوا بالمؤنث أقله حروفه على المذكر فقالوا ضبعان هذا ولا يكر في الصالح الضبع معروف ولا تقل ضبعة لأن الذكور ضبعان والجمع ضباعين مثل سرطان ومراحين والاشي ضبعاته والجمع ضبعانات وضباع (قوله وهو سهو) فرق المصنف بين السهو والنسيان بأن عدم الصورة الحاصلة عند العقل هما من شأنه الملاحظة في الجملة أن كان العقل بحيث يتمكن من ملاحظتها أي وقت شاء يسمى ذهولا وسهوا وان كان بحيث لا يتمكن من ملاحظتها إلا بعد تجشم كسب جديد يسمى نسيانا (قوله ولا يجتمع الليل والنهار) أقائل أن يقول أن أراد لا يجتمعان في الوجود - لم يكن لا يفيد أنه لأن المراد بقوله يجتمع شيان هو الاجتماع في حكم من الأحكام وان أراد لا يجتمعان في حكم فممنوع (قوله وضابطها) في التمرح يقع التغليب بدون هذا الضابط في التنزيل والذين يتوفون منهم ويذرون أزواجاً تربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً والمراد عشرة أيام بلياليهن لكن أنت تغليب الليالي وأقول هذا الضابط أغا هو له غلب الليالي على الأيام في التاريخ لا لتغليب الليالي على الأيام مطلقاً نعم مقتضى التغليب في هذه الآية أنه لا اختصاص لتغليب المؤنث على المذكر بيمينك المثلثين (قوله لأن الله تعالى موجد للأفعال وللذوات جميعاً لا موجد لهما في الحقيقة سواء) ففعل العبد مستند إلى الله تعالى من جهة الإيجاد وإلى العبد من جهة الكسب وتحقيقه أن صرف العبد قدرته وإرادته إلى الفعل كسب وإيجاد الله تعالى الفعل عقيب ذلك خلق والمقدور الواحد يدخل تحت قدرتين لكن بجهتين مختلفتين ففعل العبد مقدور الله تعالى إيجاداً ومقدور العبد كسباً (قوله وقدم في رده) يعني في الجملة الثالثة من الجمل التي لها محل من الأعراب (قوله الثامن عشر قولهم أن كاد اثباتها نفي ونفيها اثبات) قال الرضي قال بعضهم في كاد أن نفيه اثبات واثباته نفي بخلاف سائر الأفعال أما كون اثباته نفيًا فإن أرادوا به أنك إذا قلت كاد زيد يقوم واثبت الكود أي القرب فهذا الإثبات نفي فهو غلط فاحش وكيف يكون إثبات الشيء نفيه بل في كاد زيد يقوم إثبات القرب من القيام بل لا ريب وأن أرادوا أن إثبات كاد دل على نفي مضمون خبره فهو صحيح وحق لأن قربك من الفعل لا يكون إلا مع انتفاء الفعل منك اذ لو حصل الفعل منك لكنت آخذ في الفعل لا قريبا منه وأما كون نفيه اثباتاً فانه قول فيه أيضا أن قصده وأن نفي الكود أي القرب فيما كدت أقوم إثبات لذلك المضمون فهو من أخفش غلط وكيف يكون نفي الشيء إثباته وكذا أن أرادوا أن نفي القرب من مضمون الخبر إثبات لذلك المضمون بل هو أخفش لأن نفي القرب من الفعل أبين من نفي الفعل نفسه فإن ما قربت من الضرب آكد في نفي الضرب من ما ضربت بل قد تجبى مع قولك ما كاد زيد يخرج قريبة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء انقرب منه فتكون تلك القريبة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقته بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه لا لفظ كاد ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت وثبوت في وقت آخر وإنما التناقض بين ثبوت الشيء وانتفائه في وقت واحد فلا يكون إذن نفي كاد مفيد الثبوت مضمون خبره بل المفيد لثبوت تلك القريبة فإن حصلت

قرينة هكذا ثابت مضمون خبر كاد بعد انتفاؤه كافي قوله تعالى وما كادوا يفهمون أي وما كادوا يفهمون قبل فهمهم وما
قربوا منه إشارة إلى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم في قولهم اتخذوا آياتنا آياتهم وادعوا إلى آياتنا
مالونها وهذا التعنت دأب من لا يعلم ولا يتأرب للفعل أيضا وإن لم يشك قرينة هكذا كقولك مات زيد وما كاد يسافر فلما
بقي مضمون خبر كاد على انتفاؤه وعلى انتهاء القرب منه كافي قوله تعالى لم يكذبوا قوله إذا غير الله البيت إذا يس في هذه
المواضع ما يدل على حصوله بعد انتفاؤه ومثل هذه القرينة هي التي هي في قوله تعالى قال ابن أبي كاد ثابت (قوله أحمدا أن زخري
قال في أوائل سيرهم الله) تقدم كلام الزخري بدون منعه من الاعتراض والجواب في حرف السين (قوله أنه في قال
بعضهم في متجدون) تقدم هذا بجميعه في حرف السين (قوله تمام العشرين قولهم في نحو استأما زيدا زيدا المحفوض
بالنظر والجواب أن يقال المحفوض بالاضافة) في التمرح هذا تمام به نفس وذلك لأن اسمين في الماضي فإيه
هو المضاف ولا شك أن أمام من قولنا أحمدا زيدا مضاف فيكون خادما الذي هو المضاف إليه فإيه يرد من ذلك فهم زيد
محفوض بالنظر صحيح وهم لم يردوا أن المضاف به من حيث هو طرف وغاير دأب من حيث هو مصنف ونزكو المصريح
بهذه السببية لظهور المراد ودأب أن الجواب أن يقال نحو هو صريحا أنه في هذا قول مرجوح فهم فإيه
في تخلف الجماعة عليه وأقول قولهم محفوض بالنظر بهم أن المضاف في الماضي فإيه يرد من ذلك فهم زيد
الاعتراض منه وهو إذا المضاف بالاضافة في قوله الجواب أن يقال محفوض بالاضافة فإيه هو المضاف إلى الماضي فإيه يرد من ذلك فهم زيد
الاعراض من الماضي في الماضي المضاف أو الجواب أن يقال لم يرد ولم يدكر اللفظ في الماضي فإيه هو المضاف إلى الماضي فإيه يرد من ذلك فهم زيد

في جواب السامع من الخصال أسماء الأفعال

(قوله أن كان حرفا واحدا) يعبر وأيسر من كلمة لأن هو صيغة المفعول (قوله تعالى في المفعول من نحو
ضربت الثاء فاعل أو الضمير على ولا يقال في ذلك) الأول يعبر به المفعول في المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم
غيره والثالث بالاسم (قوله فلا يكون اسم هكذا) أي اسم ظاهر في المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم
واحد يعني أنه في هذه الحالة يكون مفعولا عن نفسه ويكون اسم. وأما الجواب أن يقال المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم
المكف اللفظية فإيه لازم لا ضرورة للاضافة فإيه في المفعول بالاسم (قوله الجواب أن يقال يرد على قوله لا يجوزون هكذا
تقرير السؤال أن المفعول بالاسم ظاهر وهو في حرف الواو وتكرر الجواب أن يقال المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم
المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم
هي تعينه عليه وهي لا تنقطع دأب في اللفظية هي التي هي المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم
تسكت على اعتراضها لا تشاره به في اعتدال المفعول بالاسم (قوله في المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم
وشول واللام في المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم
حرف عطف لأن كاد في المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم
حرف استئناف لأن المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم
عنه وهو المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم
يوضع فإيه في المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم
قد انشرب فعل ماض ومن حرف جر ذال المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم
والحق في المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم
كلام المضاف إلى المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم
يقصد اعتراضا بشد الحرف الذي في المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم
أقل أو زاب العربيات وأما ذوات غير المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم
يلزم التفسير في المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم
والدال وفي هل المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم المفعول بالاسم

اسم ولهذا أخبر عن قولك فعل ماض) قال الرضي واعلم انه اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناها كقولك اين كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهي علم وذلك لان مثل هذا موضوع اثني بهيته غير متناول غيره وهو متقول لانه نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول هو اللفظ انتهى وسوف ايضا في التركيب الذي ذكره المصنف اسم ولهذا أخبر عنها بقوله حرف استقبال وكان المصنف لم يدكرها لان الأدلة الثلاثة التي في قوله يدل على ما ذكرناه الى آخره مختصة بضرب (قوله وانما نعت على الحكاية) لان الكلمة المبنيّة اذا جعلت علما على اللفظ فالأكثر فيها الحكاية تقول من اسم استفهام وضرب فعل ماض وسوف حرف استقبال ويجوز الاعراب قال الشاعر وليت وهل ينفع شيأ ليت ثم ان أولت بعد كر كاللفظ انصرفت مطلقا وان أولت عوثت كالكلمة واللفظة فان كانت ثلاثية ساكنة الوسط كسوف وليت فهي كهذه في الصرف وتركه وان كانت رباعية أو ثلاثية متحركة الوسط فهي غير منهرفة (قوله فهذا في انه لفظ مسماه لفظ كاسماء السور وأسماء حروف المعجم) وذلك انهم اللفظ مسماه اللفظ فان آل عمران مثلا اسم مسماه السورة المخصوصة المؤلفة من الكلمات وجيم مثلا اسم مسماه الحرف المخصوص قال سيدويه قال الخليل يوما وسأل أصحابه كيف تقولون اذا أردتم ان تلفظوا بالكاف التي في لاء والباء التي في ضرب فقل نقول بلاء كاف فقال انما جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف وقال أقول كبه وفي الكشف فان قلت من أي قبيل هي من الاسماء أم عربية أم صينية قلت بل هي أسماء معربة وانما سكنت سكون زيدا وعمر وغيرهما من الاسماء حيث لا يسميها اعراب اذ قد مضى وتوجيه الدليل على ان سكوتها وقف وليس ببناء أم الوصل لحذو بها حذو كيف وابن وهؤلاء لم يقل صاد قاف نون مجموعا في بين الساكنين (قوله قياس همزات الاسماء) يعني الاسماء الصرفة وهي التي ليست ببارية بحري الفعل فلا يرد الانطلاق والاعتداد من المصادر التي همزتها همزة وصل لانها ليست بأسماء صرفة بهذا المعنى (قوله كما أنك اذا سميت بضرب قطعت همزته) في الشرح لانه حينئذ اسم صرف ولا وجود لهمزة الوصل في شيء من الاسماء الصرفة الا اذا كان من الاسماء العشرة فان قلت فيلزم اذن قطع همزة الانطلاق اذا سمى به لانه عند التسمية به غير مصدر وليس من الاسماء العشرة قلت أثبتت فيه همزة الوصل على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل فاستعجب ما كان ثابته قبل التسمية بها بحال مثل ال واضرب (قوله فقلت وكيف توهم ابن مالك أن الضوئين كافة غلطوا في قولهم ان الفعل يخبر به ولا يخبر عنه وأن الحرف لا يخبر به ولا عنه) لقائل ان يقول لم يقتض كلام ابن مالك السابق تغليب النحاة وانما اقتضى اختصاص قولهم ذلك بما عدا الاسماء اللفظي أي الاسماء الذي المسمى اليه فيه لفظ سواء عبر عنه بلفظه وحده كضرب كلمة وسوف كلمة أو عبر عنه بلفظه مع غيره كلفظة ضرب ولفظة سوف أو عبر عنه بلفظ آخر كالفعل الماضي وحرف التنفيس واعلم ان الامام الرازي اعترض في الملخص على قولهم الفعل لا يخبر عنه بان المخبر عنه في هذا الكلام ليس حرفا اتفاقا فهو اما اسم أو فعل وعلى التقديرين فهو كاذب أما ان كان اسما ولان كل اسم يخبر عنه وقد كان لا يخبر عنه وأما ان كان فعلا فلانه أخبر عنه به لا يخبر عنه فبعض الفعل يخبر عنه ويلزم التناقض وأجيب بان الاخبار اما عن اللفظ وذلك جائز في الكلمات كلها سواء ذكرت ألفاظها وحدها أو مع غيرها أو عبر عنها بالفاظ أخرى واما عن المعنى اما عبر عنه بلفظه وحده أو مع غيره واما عبر عنه بلفظ آخر فالاول من خواص الاسم والاخير ان مشترك بينه وبين أخويه فاذا أريد الاخبار عن معناه بامتناع الاخبار عنه وجب ان يعبر عنه بغير لفظه أو به مع غيره فيخبر عنه حينئذ بضمير ابداء هذين الوجهين بانه يتعجب ان يخبر عنه بغير الوجه ثالث فلا تناقض في ذلك (قوله لما كان أكثر لفعا قيل دورا في الكلام خففوا اسمه) بتشديد الميم وخففوه بقاء في جوابها والجملة بأسرها استئناف جواب عن سبب اصطلاحهم على اطلاق المفعول من غير تقييده على المفعول به

في قصص (قوله وقد سمعت من يعرب ألها كم التكاثر مبتدأ وخبر اظنه مما مثل قولك المنطق زيد) في الشرح لا عيب على هذا المعرب الا اذا صرح بان ألها كم نفسه هو المبتدأ أو اما اذا أطلق القول في ذلك ولم يعين فيجوز ان يحتمل كلامه على ان التكاثر مبتدأ ومؤخر وألها كم خبر مقدم بناء على مذهب الكوفيين في تجويز تقديم مثل هذا الخبر وان وقع الاشتباه بين الجملة الاسمية والفعلية ولعل المصنف قامت عنده قرينة تدل على ان ذلك المعرب قصدا ان ألها كم مبتدأ والتكاثر خبره (قوله وذكري رجل عن كبير من الفقهاء) هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها وذكري عن رجل كبير من الفقهاء وكبير في

جميع النسخ بالباء الموحدة (قوله أثبتت ربان الجفون الى آخره) الى ان ضده الظاهر والكري النعاس تقول منه كرى
الرجل بالكسري كرى كرى وهو كرى وامرأة كرية على فعلة والمراد به في البيت النومة والمسوح اسم المفعول من اسمنته الحية
او القرب اسم اوالة المسوح كناية عن لبس السمر (قوله وقال جماعة من امرين في وكذلك نحن المؤمنون في قراءة ابن
عامر وابي بكر بنون واحدة) تقدم الكلام على هذا القراءة في التذييل الذي ذكره المصنف في آخر هذه اربعة من الباب
ان شاء من بمالا هزيلة عليه (قوله والالفيل تلطت) في الشرح فيه ادخال اللام على جواب ان الشرطية وتبدأ كثر المصنف
رحمه الله من ذلك في هذا الكتاب وهو فاش في عبارة تيره من المصنفين (قوله من باب ولا أرض أبطل ابغالها) يعني من باب في
حذف تاء التانيث من الماضي الذي يجب طاقها به وان كان ثني مسند الى ظاهر مؤنث حقيقي وأبطل مسند الى ضمير
مؤنث غير حقيقي (قوله وهذا حصل على الضرورة) من غير ضرورة لان حذف الهمزة من الماضي المسند الى ظاهر
مؤنث حقيقي أو الى ضمير مؤنث غير حقيقي اضروره واشهر ولا ضروره تدعو الى جعل ثني في البيت كذلك لجواز جعله
مضارعاً محذوفاً من أوله إحدى التاني (قوله وقلت هلا استشككت ورود الهمزة المحرورة) ان زادوا فاعل: كرهوا في
آخره كسرة وكان هذا الهمزة من عدم الفطنة بحيث لا يعرف الهمزة في الكلام لا كونه ما يدرك بالهزل وهو ما يعرف
ما يدرك بالهزل كالرفع والمجرور المدركين بحالة الجمع (قوله ومن هذا أيضا قول أبو الحسن) هذا عطف على ولهذا حذف
الواو في يعمب مشاركة في الترتيب على كون نائب التثنية تليلاً (قوله لا انصاه الباء) اني أصل الالف في يا لا ملان
يا نالاي يجوز فيه اسكان الباء وانما هذا افتتحت بآزات الكسرة فتحة في باب المسألة (قوله ويسمى من الاول نحو
أرايتك زيداً مصنع وأبصرك زيداً ان الكاف فمما حرف خطاب) هكذا وقع في كثير من النسخ ضمير التثنية وهو عائذ على
أرايتك زيداً مصنع وأبصرك زيداً وفي بعض النسخ وهو الوجود بخط المصنف ما مراد الضمير بزيد كيره وهو عائذ الى نحو
وقد تقدم الكلام على أرايتك في الكاف المقردة (قوله ونعوتهم لا يهدى بالهمزة ولا أوسعه) هو من عطف على نحو
الضاربك واللام أهل تفصيل من أوم الرجل أو ما على فعل به علامة على مفعلة ولا تامة على فعله وقيل من هذا المرسل بآء لا مان
خلاف قولنا يا كرمات (قوله وايست هذا فانهم اولا ظاهراً من أوضع بالكسرة) لان ما لا ينصرف له الأصل أو دخله لام
التعريف ضمير بالكسرة ثم اختلف فسمه اتل الرباج منصرف لدخول ما هو من خواص الهمزة فسمه بما يميزه عن
مدلوله ومقابله شبه الفعل بخلاف كونه مسنداً له ومفعولاً ودخوله حرف جر فسمه بالهمزة والهمزة لا يميزه عن
مدلوله وقال الاكثر اسمع الكسرة بمال اسمع النون بضمها في قال لاسون فيهم منصرف لموجب الجمع من الكسرة
قد دخل فيتمتع على هذا ما يزل أحد سببه كالماء والجرا والسايل والجر والسكر وهو منصرف بضمه (قوله ولي اللان فاذا
قلت مررت برجل أبيض الوجه لا أحمره فان فتحت الراء) يعني لا يكون غير منصرف للهمزة وورث الفعل لم يند له اصله ولا لام
تعريف فالهمزة منصوبة على التشبيه بالمفعول لان أحمر لا ينصب المفعول له وان كسرت الراء لا ينصب له لا ينصرف له أصلاً أو
دخلته لام التعريف ضمير بالكسرة فالهمزة مجرورة للحمل على الاضافة (قوله كسرة تهم الصورة الجملة بضمه) في الجمع والدمية
الصنم والجمع الذي هو الصورة من العاج فعوه (قوله فان قلت فهل من ذلك قول لم تحشر في قوله تعالى ربطتة قد
أهنتهم أنفسهم الآية) في الشرح في ايراد هذا السؤال من ان زراة بال تخشعي ما لا يخفى ولم يكن ايراد ما ياتي بالمصنف
والادب مطلوب مع الاضغاف فلا على الاكبر وأقول لا يخفى ان شجوابه هذه النومة هم اه زراة والسبب باز تخشعي وفي
حاشية التفاسير اني ولم يجعل شيئا من الجمل في موقع البراطانية فسد الى ان منعه من ادخله في النون فسد في الحاجة
الى الاخبار عنه فالهمزة محذوف اي وثمة طائفة أو فيه كم طائفة على ان الخطاب الجمع من المؤمنين والمؤمنات أو وطائفة أخرى
لم يغشهم النعاس وذهب الرباج الى ان قد أهنتهم صفة يظنون خبر ولا يبعد ان يكون قد أهنتهم خبر الان الكسرة موصوفة
في التقدير أي وطائفة أخرى وبالجملة لو اولى الهمزة وهو مسوغ نس عليه يدويه (قوله وانما ههنا مفعول والمصاب مصدر
يعني الاصابة) في الشرح لا يمتنع ان يكون المصاب اسم مفعول في هذا المثل ولا يكون مصدر او المولى هو الخبر وفجع خبر
مبند المحذوف أي الذي أصبته هو مولانا هذا قبيح (قوله وقد مضت الحكاية) يعني في آخر الجمل الأولى من الباب الخامس
(قوله وسألت طالبا ما حقيقة كان اذا ذكرت في قولك ما أحسن زيدا فقال زائدة بناء منه على ان المثال المسؤول عنه ما كان

أحسن زيد أو ليس في السؤال تعيين ذلك) في الشرح في السؤال ما يشعر بأن كان نذ كرفي هذا التركيب الخاص على ما هو عليه وكان لا تقع فيه عند ذلك إلا زائدة فلا عتب على الطالب في عدم التفصيل إذله أن يقول متى كان بعد أحسن وجب الأتيان بما مصدرية وهو لفظ زائد على ما كان في التركيب وجب رفع زيد وهو في المثال منصوب فيجوز تذييل التركيب بذلك إلى تركيب آخر وهو خلاف ظاهر السؤال

باب الثامن من الكتاب

(قوله لما دخله من معنى اكتف) لما هنا بكسر اللام وتخفيف الميم ومن بيان لما (قوله لما دخله من معنى لا يتقرب بقراءة السور ولهذا قال السبيلي) يقرأ أن لما هنا بتشديد الميم والاشارة بهذا إلى ادخال الباء بعد لضمينه معنى يتقرب والضمير في لانه عائد على وصل إلى كتابك فقرأت به أو على قرأت به وهو به لن لوجه تعليل عدم جواز ادخال الباء بعد قرأت في المثال بأدخالها بعد يقرأ أن لضمينه معنى يتقرب ثم إن المصنف لم يذكر هنا لضمينه معنى يتقرب وذكره هنا و كانه يشير بذلك إلى جواز ارادة الجمع في البيت وعدم ارادته في المثال (قوله لما كان) بفتح اللام وتشديد الميم (قوله ولهمذا لم يجزيت زيد قائم وعمر) لان آيت زيد قائم ليس في معنى زيد قائم لان آيت زيد قائم لا يحتمل الصدق والكذب وزيد قائم محتمل (قوله الثالثة جواز انا زيد اغبر ضارب) قال السيرافي والزحشرى وابن مالك يجوز تقديم معمول ما أضيف إليه غير مطاوعا وقال ابن السراج يمنع مطاوعا ونيل أن كان المعمول ظرفا جازا ولا امتنع (قوله لا تقول انا زيد اول ضارب أو مثل ضارب) هذا عند الجمهور وروى حتى طلب عن الكسائي حوازيل التقديم في الاول وحكي ابن الحاج عن بعضهم جواز التقديم في الثاني (قوله تي هو حقالي آخره) في منصوب محذوف يفسره الفعل بعده وهو قوله وحقا منصوب بلغ (قوله ن امر أخه نى عمدا مودته) إلى آخره (هذا البيت لابي زيد الطائي في مدح أخيه لأمه وايد بن عتبة عامل الكوفة في خلافة عثمان رضي الله عنه وكانت أحوال هذا الشاعر أخذوا له ابلافا تهاهمهم وايد المذكور ورد هافدحه وبعد هذا البيت ارعى وأروى وادنانى وأظهرنى على العدو بنصر غير تعذير وعلى بهنى مع كقوله تعالى وان ربك لذومغفرة فلاس على ظلمهم وانتم انى النباعد والمكفور المحمود والظروف أنى نمدى متعلق بكفور ومعنى ارعى جعل إلى ترى السكالك وأروى اذهب عطشها بالاس في (قوله ولوقلت جاءنى غير ضارب زيد الميم بحر التقديم) هكذا وقع في بعض النسخ وهو الذى رأينا بخط المصنف أى تقدير غير ضارب زيدانى اضر ب زيدانى أكثر النسخ التقديم بالميم أى تقديم زيد على غير وفى الشرح حكم المصنف بجواز انا زيد اغبر ضارب لانه عنده في معنى انا زيد الا اضر ب وجعل لاداخله على المضارع ليكون ذكر برها غير واجب فلذلك قال لان الثاني لا يحل هما مكان غير ادلوقلت جاءنى لا اضر ب زيد الميم يجوز ان كان قال الزحشرى وتقول انا زيد اغبر ضارب مع امتناع قولك انا زيد امثل ضارب لانه بمنزلة قولك انا زيد الا اضر ب لانه اسم فجعل لاداخله على اسم الفاعل مع عدم التكرير وقال التمارنى فان قلت هب انه يتبع التقديم في مثل انا زيد الا اضر ب لما ذكرتم لكن ينبغى ان يمتنع في مثل انا زيد الا اضر ب لانه اسم بمعنى غير على ما صرح به السخوى غايته انه جعل اعرابه فيما بعده لكونه على صورة الحرف تقول جاءبلا شئ ورأيت لا فارسا وفى التزليل لا فرض ولا بكر ولا شرقية ولا غريمية ولا بارد ولا كريم قلت بعد تسليم الاسمية يجوز التقديم نظر الى صورة الحرفية (قوله ولولا ذلك لم يجز) يعنى ولولا ان غير قائم الزيدان يعنى ما قائم الزيدان لم يجز هذا التركيب لان جوازه انما هو لكون غير مبتدأ وهو لا يجوز لان المبتدأ اما ان يكون ذا خبر او ذا صر فوع يعنى عن الخبر وغير في غير قائم الزيدان ليس واحدا منهم ما قوله غير لاه الى آخره) هذا البيت من بحر الخفيف وهو مدرج آخر صدره هاء اللهو وفى الصحاح العدا بكسر العين الاعداء وهو جمع لا تطير له والسلم بفتح السين وكسر هاء الصلح وفى الشرح ولما منع كونه لاه مفرد النطاومعنى يجوز كونه صفة لفريق أو نحوه فيكون فى معنى الجمع ولا ينبغى انك لو قلت عدالة غير فريق لاه يصح فبطل الاستدلال حينئذ (قوله غير ما سوف على زمن) تقدم الكلام عليه عند الكلام على غير فى حرف الغين المجهة (قوله وأدخلوا عليه أل) فى الشرح ظاهر هذا الكلام ان الحياة أو العرب أجازوا ادخال أل على اسم الفاعل من قولك ضارب زيد الا أن أو غدا فتقول الضارب زيد يجز زيد ومثل هذا عند الجمهور وممتنع (قوله السابعة العطف بولا) فى الشرح فيه تسامح اذ العطف انما هو بالواو لا بجمع قولك ولا (قوله أبا الله ان أمويام ولا أب) هذا بحر بيت لعاصم ابن الطفيل

صدره هـ هـ و د تى فاص من ورائه وقبله و اى وان كنت ابن سيد عامر و فارسيه المشهور في كل موكب (قوله يومه في هذا)
 اى يوضع الاقرب في الثاني ان لا الناهية لا تصاحب ان الناصبة وعلى تقدير ان السيد صاحب ولا الناهية تصاحب ان
 الناصبة وعلى تقدير المصنف صاحبها (قوله ومثله ثم لم تكن فتنتهم) في الشرح هذا مبنى على ان المصدر المؤول به هو القول
 او المقال وليس ذلك متعينا بل وازان يؤول بالمقالة وهي مصدر ايضا تقول قال زيد كذا قولا ومقالا ومقالة فعل النابت
 وقع بهذا الاعتبار واقول المصدر الذي ايس عزيد اصل المصدر المزيد عند الحاجة الى التأويل بالمصدر يزيد في ان يكون بنير
 المزيد (قوله واتخذ حكى أبوهم وبن العلاء) في الصحاح في باب البناء في مادة لغب بالهمزة الاصلية عن أبي عمرو بن العلاء قال
 سمعت اعرابيا يقول فلان اقرب جاته كناية في حديثه انقول جاءته كتابي قال ايس بصيغة فقلت ما الناصب فقال
 الاحق (قوله فيها خطوط الى آخره) قال الفخازي يجوز ان يكتب باسم الاشارة الموضوع للواحد عن اشياء كثيرة باعتبار
 كونها في تأويل ما ذكر وما تقدم كما يكتب عن افعال كثيرة سابقة بافظ فعل انفسه الاختصار قول للرجل ثم ما علمت
 ونفذ ذلك افعالا كثيرة وفهنا طويله كما تقول له ما احسن ذلك وقد يقع مثل هذا في المصدر لانه في اسم الاشارة أكثر
 وأشهر ولهذا قال روبة اردت ذلك وأردته بافعل وبلا على عادة العرب تشبيرا وتبهما على الاساس في موعلي موعلي ودم
 موعلي وفي لونه توليع وهو استمطلة الابق وقال الاصلية اذا كان في الدالة ضرر من اللون من بنير اى الملك او اجمع
 وولمه جملته بخط طاريل هذين البيتين فودع ثمان مثل امراس الابق والقود بفتح القاف وسكون لو او الخيل والامر اس
 جمع مر من والمر من جمع مرسعة وهي الجبل والابق بفتح الباء الموحدة السنب اى امراس ما وال الظهور والامتناع من مثل
 حبال القنب (قوله فرفروا افعال) بمعنى فاعل لولادة والفصاحة والخطوبة بالاسماء الجاهدة التي هي الاب والعرب والعرفج
 لانهم اعمى الوالد والعمماء والاشرك وكل من هذه لو وقع هذا مع مترافيه فاعلاله (قوله اباع عماء كرتاهن تيرا هم) من بيان
 لما ذكرناه وضمير هو في وهو تنزيهه عائد الى اباع (قوله وقد مضى ذلك) بمعنى في الباب الرابع في اقسام العطف (قوله وخصوا
 ان الخفيفة وصلت الى السد هـ امسدها في باب عسى) اغتاتسدا ان الخفيفة وصلت الى السد هـ امسدها في باب عسى على قول ابن مالك
 ان عسى حينئذ نافذة لا على ما يفهم من كلامهم انهم اهل تام مسند الى ان والفعل (قوله تقول بجمبت من فيا عمت) هذا
 شروع في امثلة التنبيه الثاني على الترتيب المتقدم (قوله ومثاله في ذلك اهل) بمعنى ان اهل مثل عسى في سد اب الخفيفة
 مع صلته امسدها جزايم او في امتناع سد اب المشددة مع صلته امسدها (قوله ورجع النتي الى آخره) تقدم الكلام على حرف
 الميم عند الكلام على لا (قوله ما ان رأيت ولا سمعت مثله) هذا مصدر بيت لدريد بن السهم وقبل له هذا وعجزه يوم ايام في
 اثنى جرب ويقع البيت بكاه في نسخ كثيرة وبعده متبذلا لنبذوا محاسنه يفتح الهاء موضع الهمز والتمثيل بالدال
 المتبعة غير المصون والهاء بكسر الهاء والمد القطران والنتب بضم النون وسكون الفاف بهاء موحدة مع تنبيه وهي
 اول ما يبدو من الجرب متفرقا والها في الطائي بالهنا والابن بتقديم الهمزة التحبة على النون مع نافة واصا وانودة فلما جمع
 على اهل صار انوفا فاستعمل الضم على الواو فقدمت وقامت ياء (قوله ومن اولها على النون لم يفتح لده هذا) الصمير في اولها
 فلا النون في الايتين التبرأ كدفعها المضارع بالنون بعد النافذة وفي بعض النسخ اولها او الصمير لئلا يبين ان قوله
 نه الى لانه بين الذين ظلموا منكم خاصة على تأويله بالنون ان كان صفة لغنة فلا بد من اسم القول اى مقولا فيهم لا تصيبين
 وان كان غير صفة فالنون وان كان للمتنسفة الا ان المراد من النون من النون من النون الذي هو سبب اصابة المتنسفة (قوله
 وقد مضى البحث فيها) معنى ذلك في ابواب الاول في الكلام على ان المكسورة المشددة (قوله والكم المسا كانت) انصير في لكنها
 وكانت واعطيت لاني في عوائقنا ايتها العصابة وفي حكمه ما الذي المتنسفة في لده او اراد بوجوب البناء وجوب بناء
 المنادى وهو وقوعه موضع حرف الخطاب (قوله وما في العرب في المثال) هكذا وقع في بعض النسخ وهو الذي رأيت في بخط
 المصنف وفي بعض او ما من العرب في المثال وفي بعضها واما العرب في المثال وهو بطور هـ لان الذي في المثال العرب
 لا يحموه ولا نحن العرب نفس المثال لافيه (قوله بناء باب حذام في لغة الحجاز على السكسرتشيه بالهـ برال) بر يدي باب حذام
 ما كان على وزن فعال من اعلام الاعيان الموثقة سواء كان في آخره واو لم يكن وحذام بلسان الدال اليهم ما نبي علم على امرأة
 وانما قال في لغة الحجاز لان اكثرهم على ان ذوات الراء من هذا القسم مبنية على السكسرتشيه والعلل المتسدر كحصار وغير

ذوات الراء كقطام مغربه غير منه مرفة للتأنيث والعلمية وأقلوم على أن جميع هذه القسم غير منصوب من ذوات الراء كان
أولا قل الربي وعله بناء الجازيز له تفعنه معنى هاء التأنيث وقيل شبهه بنزال من أربعة أوجه الوزن والعدل والتعريف
والتأنيث وهما ذابناء على قول الأكثرين نزل اسم النازلة لا لنزل كما قال البعض وذهب المبرد إلى أنها بنيت لتوالي الغلل لأنها
كانت ممنوعة الصرف العلمية والتأنيث فلما زادوا العدل بنوا اذ ليس بعدد منع الصرف إلا البناء (قوله ياليت حظي
إلى آخره) البديهة فتح الجيم والادال المهملة والقصر العظيمة (قوله جاءت تصره في آخره) هذا البيت في فرس نجحت
بالشاعر فامر هابلوق ويقع في بعض نسخ المعنى جالت من الجولان وهو الذي رأيناه في نسخة المصنف وفي بعضها جاءت
من الجبي وفي الصحاح أقصرت عنه كفت وتزعت مع القدوة عليه فان عجزت عنه قامت أقصرت بلا ألف وفي بعض النسخ
أني امرؤ قتلي وهو الذي رأيناه بخط المصنف في الشرح والذي رأيت في نسخة صحيحة من شعر امرئ القيس مقرونة على الامام
أبي زكريا التبريزي وعليها خطه بأنم اقربت عليه قراءة تصحیح وضبط جالت من الجولان واقصدي بكسر الصاد والادال
المهملة من القصص وهو الرق (قوله وليس كذلك اذ ليس لفعله فاعل اوفاعلة) حتى يكون معدولا عن واحد منهما (قوله
والدهر بالانسان دوازي) هذا عجز بيت صدره * اطربا وانت قنصري * وقد تقدم الكلام عليه في حرف الالف (قوله
ولو أقوى لكان أولى الاقواء في علم القوافي هو اختلاف حركة الروي بالغنم والكسر والقصيدة التي منها هذا البيت
مكسورة الروي وانما كان الاقواء أولى وان كان عيبا في القافية لانه أسهل مما ذكر لان فصحاء المتقدمين استعماله كثيرا وفي
الشرح وقد رأيت في نسخة هذه الكامة وهي حرام مضبوطة بضمة على الميم فيكون هذا الشاعر قد أقوى (قوله بنانه) أي
بناء وان (قوله بناء حاشي في وقل حاشي لله) قدم الكلام على هذا في حرف الحاء المهملة (قوله العاشرة اعطاء الحرف حكم
متقاربه) في الشرح هذا الامدخل له في الاعراب فبالله قد ذكره مع انه التزم تجنب مثله كما سبق في ديباجة الكتاب وأقول
انما التزم تجنب مثله على سبيل القصص دون الاستطراد وما ذكره هنا على سبيل الاستطراد (قوله وحتى اجتماع روين)
الروي هو الحرف الاخير من القافية والقافية آخر الكامة من البيت وقيل هي آخر حرف في البيت الى أول ساكن قبله
مع الحركة التي قبل الساكن وقيل مع الحرف الذي قبل الساكن (قوله ما تنقم الحرب الى آخره) تقدم الكلام عليه في
الباب الاول في أم (قوله اذار كبت فاجع ما في آخره) في الصحاح العائد البعير الذي يحود عن الطريق ويعدل عن القصص
والجمع عند مثل راكع وركع وأنشد البيت عن أبي عبيدة لكنه ذكر فاجع لا في بدل فاجع ما في (قوله ويسمى ذلك الكفاء)
الا كفاء في علم القوافي اجتماع روين متقاربين في المخرج في شعر واحد من الكفأت بمعنى قامت أو بعني أملت لان الشاعر
يقلب الروي ويميله عن طريقه الى طريق آخر وفي الشرح لان سلم ان في أبيات أبي جهم الكفاء لجواز جعل ياء المتكلم فيها
ر ويا وقد نص بعض علماء القوافي على جواز مثل ذلك أعني كون الياء الساكنة التي لم ينفتح ما قبلها ر ويا سواء كانت للمتكلم
أو غيره وان كان قليلا (قوله وافادة للباغية) اللام لتقوية افادة (قوله ياما أملج غزلا ناشدن لنا) هذا صدر بيت عجزه
* من هو أيا * كن الضال والسمر * وتصغير املج قيل راجع الى المصدر وقيل الى المتعجب منه الذي وصف باملج وشدن
العزال يشدن شدونا اذا قوى وطلع قرناه واستغنى عن امه وأنشده صاحب الصحاح عطون مكان شدن من العطو وهو
التناول ورفع الرأس وهو أيا * كن تصغير هو لا تكن والضال بخفيف اللام السدر البري والسمر بفتح السين المهملة
وضم الميم شجر عظيم ذو شوك (قوله ولم يحك ابن مالك اقتباسه الا عن ابن كيسان وليس كذلك) قال أبو حيان وما حكاه ابن
مالك في ذلك عن ابن كيسان هو نص كلام البصريين والكوفيين اما الكوفيون فانهم اعتقدوا السمية أفضل فهو
عندهم مقبوس فيه واما البصريون فنهوا على ذلك في كتبهم وان كان خارجا عن القياس والقاعدة الثانية (قوله
* كبير أناس في مجاد من مل *) هذا عجز بيت لامرئ القيس صدره * كان ابانا في عرائن وبله * وقد مر الكلام عليه
في الباب الرابع في الامور التي يكتسبها الاسم بالاصافة في لامرئ التاسع منها وفي الشرح حركة الخفض على الجوار حركة
اجتلت للباسية بين اللفظين التجاورين وليست اعرابية ولا بنائية والحاصل انهما من جملة صور الاتباع وفي قولهم على
الجوار ما يشد يرأيه (قوله يا صاح بلع الى آخره) صاح مرخم صاحب وهو ذكر مقصودة عارية من هاء التأنيث فترخمه
شاذ وقل ابن خروف أصله يا صاحي فرخم أولا بحذف الكامة الثانية اجراءه مجرى المركب المزجي ثم رخم ثانيا بحذف
الباء والمراد بالذنب هنا الذكر (قوله ولا يكون في النسق لان العاطف يمنع من التجاور) في شرح ابن مالك ان كتابه المسمى

بالله في النجاسة في الواو مجاز العطف على الجوارق الخاصة في قوله تعالى واهو ابرؤم دار جلم في
 قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحزرة وأبي بكر وقوله تعالى يرسل عابكاشوا من نار ونحوه في قراءة ابن كثير وأبي عمرو (قوله
 وقال الزمخشري لما كانت الرجل من بين الاغصاة الثلاثة المفسولة في سبب الماء علم كانت منطقة الاسراف المذموم
 ثم ما عطف على المذموم لا التمسح ولكن اينسبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء علم) قال التفازي فان قيل
 العطف على المذموم لا التمسح يكون بهما بين الحقيقة والمجاز حيث اريد بالمع بالنسبة الى المذموم عليه حقيقة
 وبالنسبة الى المذموم الغسل الشبيه بالمع في ثلث استعمال الماء قبل الاكلام في قوة الاشكال ولا يصح سوى الحل
 على تقدير إعادة العامل في المذموم مراد به المعنى المجازي ويكون الارسل معطوفة على الرأس في انظارهم ومن عطف
 الجملة في التحقيق أي واهو ابرؤم دار جلم يعني اغسلوها غسلا شديدا بالمع لكن لا في اب هذا ينضم الى الضمائر
 الجار وهو ضيف وفيه دل مراد به العطف على المذموم الجار بالجار كما في قوله محيط ومحيطون وهو في المعنى
 منصوب معطوف على المفسول والنسبة على الاقتصاد في استخدام صورة لهاتف والمورد له من الجار الجوارق في
 مع الا ايس وهو ما ليس بأب بابانه لا لباس لان المعنى يضرب له غاية في الشرع وهو هذا قد ذكر له غاية بقوله الى انكم بين
 قيل على اب ايس بوجه وعلمته على المذموم لقصد تعاقب المعنى لا ينضم الى ما ليس في الشرع وهذا لا يوقف
 على أن يكون كل غسل في الشرع له غاية فانهمجه البعض ايرادا تراش به سبب لوجه بل الى ان كل مع هو لم يضرب
 له غاية في الشرع والتمسح بالمع لم يذكر له في الكتاب والسنة غاية لا يصح هو يدوم او ان يربطه لادالة
 لأكلام المصنف يعني الزمخشري على هذا المراد بوجه من الوجوه وقد يدل ان العطف على المذموم من قبل في المذموم
 وما ياردا وهو مع انه ليس من كلام المصنف من كلامه في الدع شكال الجمع بين الحقيقة والمجاز كان من عطف المذموم الى
 بيان كيفية تعلق الغسل بالمجرور ان كان من عطف الجملة الى معنى وانما انما ارجاعكم واقرب من قبل في اباب نسي الى الارسل
 ان قراءة النص توجب الغسل لانه لا مجال للمطغ في عمل الجار والمجرور مع الالباس فوجب سبب قراءة الجار عليه
 بطريق المشاكلة أو الجار الى الجوارق لا تغاء الالباس بضرب الغاية أو بتقدير واهو ابرؤم دار جلم مراد به الغسل الشبيه
 بالمع تنبيه على وجوب الاقتصاد أو بالانضمام الجمع بين الحقيقة والمجاز في الاختلاف الترتيب ولو سلم تساويهما وجب ارجاع
 قراءة النص على المعنى بالمع بالمعنى على المعنى بشرينه أن في العطف على المصوب تغل المصوب بالاجنبي وغايته ان تدبر الآية
 بمنزلة الجمل أو تدل على جواز الامرين وقد كانت الأحاديث المنهورة على وجوب الغسل والوعيد على الترك كتاب هذا
 أوفق بما عليه الا كثرون وأوفى بتعميل الطهارة المقصودة بلوصوه واقرب الى الاحتمال ما في الغسل من المسح لادالة
 بدون الاصابة فتعين الرجوع اليه انتهى كلام التفازي (قوله تعالى ما عني) يعني في آخر الساعدة الثامنة (قوله ومن ذلك
 قولهم هناني ومراني والاصل امراني) في الصحاح هنو الطعام بهم وهنأ أي صار هيا وكذا هنأ الطعام مثل هني وهنه عن
 الاختس قال وهناني الطعام بمنى ومنى ولا نظيره في المهور هني وهنأ وهنأ وهنأ أي هنيات وهنأ وهنأ
 مرينا وكل أمر ياتيك من غير تهب فهو هني وذلك الهني وهو الطعام يمر رؤساء صارية أو كذا مرثي في الاختس
 هو كما تقول قسه وقه يسمون القفاف ويسمون امراني الطعام عرا قال وقال بهصم هم امراني الطعام وقال السراء
 يتال هناني الطعام ومراني اذا تبه وهناني قروها بهير ألف واذا أفردوها لولا امراني وفي الشرع والكتاب على هذا
 لا تعلق له بالأعراب وكذلك الكلام على رجس ونجس وعلى قدم وحديث وعلى بقية ما في هذه الساعدة لم يكن له كره معنى
 لان المصنف التزم اجتناب ما هو من هذا تبيل وقول قد عرفت غير مراد ان المصنف انما اترم اجتناب فهو هذا الى سبيل
 التصديان يترجم له لا على سبيل الاستطارد كما فعله (قوله اذ قال فعل بكسرة فسكون في كل فعل بنقطة وكسرة فتعوكف)
 كل اسم على فعل بنح الاول وكسر الثاني مجوز فيه كسر الاول وسكون الثاني وفتح الاول وسكون الثاني ثم ان كانت عينه حرف
 حلق جاز فيه أيضا كسر الاول تبعه لله في وأما الفعل فن كانت عينه حرف حلق كسره حكم الاسم أي بعينه كذلك وان لم
 تكن عينه حرف حلق وليس فيه من الفرعية الا فتح الاول وسكون الثاني وفي الكشف في تفسير سورة البقرة عند الكلام
 على قوله تعالى لعلمه الذين يستنبطونه منهم وقرئ لعلمه باسكان اللام كقوله فان أهيه يشعبر تاضعبر يازل * من الادم

دبرت صفته وفار به فسكن الجيم من خضر والباء من دبرت والبالز البعير الشلب والادم الشديدة السواد وخصت لانها
 ارق جلود او صفته جاذبه ظهره وفار به ما بين سنامه وعنقه وفي الالغاز تحلبى دمع العين حزنا كوى القلباء بفتح دمع لانه فعل
 ما مضى من باب علم سكن وسطه التثنية ورفع العين لانه فاعل (قوله وقراءة جماعة سلاسل واغلا لا) بصرف سلاسل لتناسب
 ما بعده وهو اغلا لا وسعيرا (قوله اى حبه) هو جماعه مفعلة مفتوحة فباء موحدة مشددة في القاعدة الثالثة (قوله قد
 يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضمينا وقائده ان تؤدى كلمة مؤدى كلمتين) هذا ظاهر في ان اللفظ
 المضمين مستعمل في المعنيين وقد اختلف في جواز استعمال اللفظ في معناه الحقيقي ومعناه المجازى معا بحيث يكون كل واحد
 منهما متعاقبا للآخر وهو فرع الاختلاف في استعمال المشترك في معنيتين فمن اجازه قال بجواز ذلك ومن منعه قال بمنعه وقد
 صرف في اوائل الباب الخامس شئ من الكلام على التضمنين (قوله وقوله تعالى لا يسمعون الى الملا الاعلى اى لا يصغون) في
 الكشف فان قلت اى فرقين سمعت فلان يحدث وسمعت اليه يتحدث وسمعت حديثه والى حديثه قلت المحدث بنفسه
 يفيد الادراك والمحدث بالى يفيد الاصغاء مع الادراك (قوله وقال ابو كير الهذلي جلت به الى آخره) ابو كير بالباء الموحدة
 بعد الكاف من شعراء الجاسة وهذا الشعر في وصف تابط شر او مزودة بميم مفتوحة فزاي سا كنه فهمزة مضمومة والعقد
 بفتح العين وسكون القاف والنطاق بكسر النون شقة تلبس المرأة تشد وسطها ثم ترسل الاعلى على الاسفل الى الركبة
 والاسفل ينجر الى الارض وضمير جلت وهى للنسوة للعلم بهن وان لم يجزهن ذكر وفي الصحاح الحبال والحبيكة الطريقة في
 الرمل ونحوه وجمع الحبال حبالك وجمع الحبيكة حباتك وقوله تعالى والسماء ذات الحبل قالوا طرائق النجوم وقال الغراء
 الحبل تنكسر كل شئ كالرمل اذا هربت به الريح والماء القائم اذا هربت به الريح ودرع الجديد لها حبل والشجرة الجعدة
 بكسر هاء حبل وفي حديث الدجال ان شعره حبل والمهبل المدعوا عليه بالهبل او الكثير اللحم من هبله اللحم اذا ثقله والعرب
 تزعم ان المرأة اذا طئت مكرهة فانت بولد كان نجيبا (قوله كيف ترانى الى آخره) قاله بالقاف والموحدة والجن بكسر الميم
 وفتح الجيم الترس والجمع المجان بفتح الميم وزيا دهور يادى ابيه ولد على فراش عبيد بن اسيد الثقفي عبد الحارث بن كادة زوجته
 سمية جارية اسم زبادى زمان ابي بكر ولد عام الفتح وقيل غير ذلك وكان كاتب العتبة بن غزوان ثم للغيرة بن شعبة ثم لابي موسى
 الاشعري ثم لولى العراق سنة ثمان واربعين ثم مات سنة ثلاث وخمسين قال الواقدي سر اهل العراق والزهاد والعلماء بموته
 وقالوا مات طائفة العراق وقال الاصمعي كان زيا يقعد وشريح القاضي الى جانبه ويقول له ان حكمت بغير الحق فلا تكن
 وان حكمت بشئ ونيره اقرب الى الحق فاعلم به وكان زيا يحكم ولا يرد عليه شريفا في القاعدة الرابعة (قوله فلهذا
 قالوا ابوين) في الاب والام هذا تغليب احد المتناسبين بالمصاحبة على الآخر بان جعل الاخر موافقا له في الاسم ثم شئ
 وقصد ايم ماجة ما قال المتن في ذن قلت لا يكفي في المثني الاتفاق في اللفظ بل لابد من الاتفاق في المعنى ولذلك تأولوا الزيد بن
 بالمسمين يزيد فلا ينطاق قرآن الاعلى الطهرين او الخيضة لاعلى طهر وحيض قلت هو مختلف فيه قال الاندلسي يقال
 العينان في عين الشمس وعين اليزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم فيكون مجازا وجميع
 باب التغليب من المجزأ لا اللفظ لم يستعمل فيما وضع له (قوله ومنه ولا بويه لكل واحد منهما السدس) الضمير في لا بويه
 حائذ على ما عاذا اليه الضمير في ترك وهو الميت الدال عليه معنى الكلام وسياقه ولكل واحد منهما ما يدل من اوبويه مفيد المعنى
 المتصلي ادلولاه كان الظاهر اشتراكهما في السدس وهو آكد من لكل واحد منهما اوبويه السدس لانه يكون ذكرهما
 مرتين مرة بالظاهر ومرة بالضمير المأند عليهما وفي البحر قال الزنجشري والسدس مبتدأ وخبره لا بويه والبديل متوسط
 بينهما انتهى وقال ابو البقاء السدس رفع بالابتداء ولكل واحد منهما الخبر ولكل بدل من الابوين ومنهما نعت لواحد وهذا
 البديل هو بدل بعض من كل ولذلك أتى بالضمير ولا يتوهم انه بدل شئ من شئ وهما العين واحدة لجواز ابدالهما عنان
 كذا وامتناع كل واحد منهما ما يصنعان كذا بل تقول يصنع كذا وفي قول الزنجشري والسدس مبتدأ وخبره لا بويه نظر
 لان البديل هو الذي يكون الحبر له دون المبدل منه كافي قولك اوبالك كل واحد منهما يصنع كذا اذا أعربنا كذا بدلا وكما
 تقول ان زيدا عنه حسنة فلذلك ينبغي ان يكون اذا وقع البديل خبرا فلا يكون المبدل به هو الخبر واستغنى عن جعل المبدل
 منه خبرا بالبديل كما استغنى عن الاخبار عن اسم ان المبدل منه بالاخبار عن البديل انتهى ما في البحر وقال التفتازاني يعنى

الى ان يخشى انه لا حاجة الى ان يجعل لا يوبه خبر مبتدأ محذوف أي لا يوبه الثالث ثم بين قسمة الثالث عليها بقوله لكل واحد
 منهما السدس فقالوا هم ان يكون للاب ضعف ما لادم وذلك ان السدس الماتى بالماتى أو المجموع قد ينقصه ثمانية بالمجموع
 وقد ينقصه ثلثه بكل فرد فين بالبدل أن القصد الى الثاني وبهذا يندفع ما يقال ان البدل ينبغي أن يكون بحيث لو سقط
 استقام الكلام معني وهو ما لو قيل لا يوبه السدس لم يستقم (قوله ومنه ورفع أبو به على العرش) انما يكون منه على قول غير
 ابن ابي عمير ان أم يوسف عايه السلام كانت ماتت وتزوج به ثوب عليه السلام باختها وأما على قول ابن ابي عمير ان أمه كانت
 باقية تحت أبيه فهو من الاول (قوله والمشرقين والمغربين) هذا عطف على الابوين أي وقالوا المشرقين والمغربين وفي نسخة
 قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين قال مجاهد مشرق في الصيف والشتاء ومغرب في ربيع واول قيل مشرق الشمس والقمر
 ومغربا هو من ابن عباس للشمس مشرق في الصيف ومغرب في الشتاء ومغرب في ربيع واول قيل مشرق الشمس والقمر
 بمشرق في الصيف والشتاء وقيل المشرق من مطامع الفجر ومطلع الشمس والمغرب من مغرب الشفق ومغرب الشمس (قوله ومنه
 انطافان في المشرق والمغرب وانما انطاف في المغرب) لانه يقال خفت النجوم بعد وقاها وأخفت اذا تواتت للغروب لكن
 في الصباح وانطافان أمة المشرق والمغرب قال ابن السكيت لان الليل والنهار يغتفران فيهما انتهى وعلى هذا فلا تغليب فيه
 ويكون من انطاف في معنى الاضطراب (قوله والمغربين في الشمس والقمر) هذا من انطاف في المشرق والمغرب في الشمس والقمر
 الاخر قال التفتازاني وينبغي ان يغاب الانطفاء الا ان يكون احدهما انطافا في المشرق والمغرب في الشمس والقمر في
 انتهى وقال ابن السكيت في أماله ثم لما تعادى على الاعلى لان القمر دون الشمس وأما انطاف من غير ان السكيت
 يراه الذين وقد يرد عليه أن البحران للملح والذهب فغلب فيه البحر الملح وهو أنظم من الذهب وفي الشرح وهو انطافا اولاد لان
 كون البحر حقيقة في الملح دون الذهب ليس أمرا مستلزما له فذهب جماعة من أهل اللغة الى أن البحر هو الماء الكثير
 ملحا كان أو عذبا وأما ثلث الانطاف والذهب أعلى بأمة ازائه مما لانه الدوس وتنوم به الببسة بالشراب وغير ذلك وان كان الملح
 أعظم جرما وذكر ابن السكيت عن شرح النيبان اللطيف ان ثمرة تعادى الى على الاعلى (قوله وقال الماتى) والله سبحانه قد
 السماء الى آخره) قبل هذا البيت ثلث ذوات من شعرها في ليلة ثارت له في أربعين (قوله وقال
 التبريزي يجوز انه أراد قرا وقرا لانه لا يجتمع قران في ليلة ثلاثين مع الشمس وانما هو اول هذا السطر
 ومبالغة تجعل هذه المرافعة لا يتحد فيه كونه مستلزما للاف الواقع وهو اجتماع قرين أو اجتماع شمس وقمر وقال
 المصدي في كتابه رشف الرلال في وصف الهلال وايس معنى البيت كناية عن بعض الناس من انه يريد بذلك انه رأى في وقت
 واحد القمر ووجها وانما التحقيق انها السماء ثبات قرا السماء وتسم خباله في وجهها وقرأت في وقت واحد انما هو
 الاشكال المراد منه تطبيع الصور بما تراه المرآة الاشكال انطباعه فيها في وقت معا وأقول يا بني هذا التحقيق جعله وجهها
 قرا وايس ذلك الاضاثة وانما رآه والجرام المضيق المشرق لا تطبع فيها الصور وفي الشرح وما أحسن قول النسايل
 رأت قرا السماء فاذا كرتي لبار وصلها بالرقنين كلانا ناظر قرا واكن رأيت بعينها ورأت بعيني
 وهذا من المبالغة حيث ادعى أن القمر الحقيقي هو وجهها وان قرا السماء ليس قرا حقيقة وانما الطوق ذلك بلبسة مجازا
 يشابه لوجهها وقوله رأيت بعينها ورأت بعيني يرشد اليه انتهى وأقول ذكر هذا المعنى المصدي في رشف الرلال وبسارته
 وأحسن ما يمكن أن يقال في هذا ان معناه قرين قرا حقيقي وهو قرا السماء وقرا مجازي وهو وجهه المحبوب وهو يقول هي رأت
 القمر المجازي وهو قرا السماء وأنا رأيت وجهه وهو القمر الحقيقي لانهم انطرت الى قرا السماء وهو ينظر الى وجهها فصاح به
 رأى بعينيها وهي رأت بعينيها وهذه مبالغة وامرأ في الوصف وهي عادة الشعراء ان يعبثوا بالمحبوب هو القمر الحقيقي والذي
 في السماء هو القمر المجازي انتهى وذكر السج أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد المؤمن بن اللبان الشافعي الموفى رحمه الله
 تعالى معنى هذين البيتين في بعض تصانيفه فقال يشير هذا الشاعر الى ان قرا السماء من عتق محبوبته وان محبوبته رآته
 ذات ليلة فكنته برؤيتها له نور حيا ومحييا من عتقته وألقت عليه شبهه أو عارته اسمها فاذا كرت هذا العاشق بتلك الليالي
 التي وصلته بالرقنين وانما يوصف الهاله أخته عن صفاته وغابت عليه بهمة تم احتجى صارت معه كالقمر الواحد وكلها ينظره
 ولهذا قال كلانا ناظر قرا أي قرا واحدا بعدد مظهره لكنها تنظره بعينه وهي عين الحقيقة لان الحب صار محبوبا وهو ينظر

بينما لانها عارته عينا آهله افكان البصر لها نفسها (قوله وماذا كرتاه امدح) لان فيه جعل وجوها اسماء وهو ان يقع من
 جملة قرا (قوله وقالوا للمعمرين في ابي بكر وهر) هذا ايضا من تغليب احد الناس على الاخر وقال ابن رشيقي في العمد
 ان الكسافي قال ان التغليب في المعمرين انما هو لكثرة الاستعمال فان ايام عمر اطول من ايام ابي بكر وكذلك ذكر ابن
 الشهري (قوله واسم المخاطبين على الغائبين في قوله تعالى اعبدوا ربكم) يعني ولا جعل الاختلاط اطلاق اسم المخاطبين على
 الغائبين قاسم مرفوع بالعطف على من وهذا تغليب المخاطب على الغائب فان الخطاب في اهل كل شامل للناس الذين توجه
 اليهم الخطاب أولا والذين من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة آخر الان لعلكم يتعلق بقوله خلفكم لا بقوله اعبدوا حتى يختص
 بالناس المخاطبين اذ لا معنى لقولنا اعبدوا والعلكم تتقون (قوله والمذكرون على المؤنثة حتى عدت منهم) المذكرون عطف على
 المخاطبين والمعنى ولا جعل الاختلاط اطلاق وصف المذكرون على المؤنثة وهذا من تغليب المذكور على الاناث بان اجري على
 المذكور والاناث صفة مشتركة المعنى بينهم طريقة اجرائها على المذكور خاصة نحو قوله تعالى وكانت من القانتين فان
 مرهم على السلام جماعت من المذكور القانتين بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به المذكور والاناث والقياس
 كانت من القانتات ويحتمل أن لا تكون من التبعية بل تكون لا بداء الغاية أي كانت ناشئة من القوم القانتين لانها من
 أعقاب هرون أخي موسى والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بانهم اصدقت بشرائع ربهم اوبكتبه وكانت من المطيعين له
 (قوله والملائكة على ابليلس) يعني ولا جعل الاختلاط اطلاق اسم الملائكة متنا ولا ابليلس حتى استثنى منهم وهذا من تغليب
 الجنس الكثير الافراد على فرد من غير ذلك الجنس مغمور فيما بين تلك الافراد بان اطلاق اسم ذلك الجنس على الجميع
 كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليلس وقيل لا تغليب في الآية فان الجن ايضا كانوا مأمورين
 مع الملائكة لئلا يستغنى بذكر الملائكة عن ذكرهم فانه اذا علم ان الاكابر مأمورون بالتذلل لاحد والتوسل به علم ان
 الاصاغر ايضا مأمورون به والضمير في فسجدوا راجع الى القبيلة التي كانه قال فسجد المأمورون بالسجود الا ابليلس
 (قوله ومن التغليب اوله عودن في مائة ما بعد لتخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا) هذا من تغليب الاكثر من
 جنس على الاقل منه باب ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر فان شعيبا عليه السلام دخل بحكم التغليب في العود الى
 ما لهم مع انه لم يكن في ما لهم قط حتى يعود اليه وانما كان في ملتهم من آمن به وفي الشرح وفي الآية تغليب ثان وهو تغليب
 شعيب عليه الصلاة والسلام في الخطاب عليهم وقد يكون في المتن اشارة اليه لمن تأمل (قوله ومثله جعل لكم من أنفسكم أزواجا
 ومن الأنعام أزواجا يذروكم فيه فان الخطاب فيه شامل للعقلاء والانعام) في المطول وقوله يذروكم خطاب شامل للناس المخاطبين
 والانعام المذكورة بلفظ الغيبة فقيهه تغليب المخاطب على الغائب والامساخ ذكر الجميع أعني الناس والانعام بطريق
 الخطاب لان الانعام غيب وتغليب العقلاء على غيرهم والامساخ خطاب الجميع بلفظ كم المختص بالعقلاء عفي لفظ كم تغليب
 ولولا التغليب كان القياس أن يقال يذروكم واياها كذا في الكشف والفتح وغيرهما ولقائل أن يقول جعل الخطاب شاملا
 للانعام تسكاف لا حاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة وبان الاطاف في حق الناس فالخطاب يختص بهم والمعنى يكثر كم
 أيها الناس في هذا التدبير حيث مكسبكم من التوالد والتناسل وهما لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه في ترتيب المعاش
 وتدبير التوالد والانعام خلقها لكم فيها داف ومنافع ومنها تكون وجعلها أزواجا تبقى ببقائكم وتدوم بدوامكم وعلى هذا يكون
 التقدير وجعل لكم من الانعام أزواجا وهذا أنسب بنظم الكلام مما قدر وهو وجعل للانعام من أنفسها أزواجا انتهى
 ما في المطول (قوله وانما هذا من مراعاة المعنى والاول من مراعاة اللفظ) في الشرح يعني ان الآية الثانية من قبيل ماروعي
 فيه المعنى دون اللفظ لان تجهلون صفة لقوم فقهضي الظاهر أن يكون الضمير المأند عليه ضمير غيبة اذ هو اسم ظاهر فطريقه
 الغيبة لكن لما كان المعنى به هنا المخاطبين بقوله أنتم روعي معناه فجعل ضميره ضمير خطاب وأما الآية الاولى فروعي فيها
 اللفظ لان الذين اسم ظاهر وهو هنا المقصود بالنداء والمنادي مخاطب فروعي لفظه دون معناه فقبل آمنوا بضمير الغيبة
 وأقول اما قوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون فصرح صاحب التلخيص بان فيه تغليبا قال المتقاراني وهو تغليب جانب المعنى على
 جانب اللفظ لان القياس بقاء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا لكن لما كان في المعنى
 عبارة عن المخاطبين غلب جانب الخطاب على جانب الغيبة انتهى ولا يخفى أن قول المصنف وانما هذا من مراعاة المعنى لا بدع

التغليب اذ لا منافاة بين مراعاة المعنى وبين تغليب المعنى على الاطلاق فيه ثم بقي تغليب المعنى وأما ما أجم الذين آمنوا فلا تغليب فيه لأن التغليب اذا كان للمعنى على اللفظ لا يكون للمعنى على المعنى وتغليب المعنى مراعاة اللفظ اذ حق المساند الى الوصول أن يكون بلفظ الغلبة **في القاعدة الخامسة** **في** (قوله الى آخرة) الشاهد في قوله وزال الراسيات فان المراد وشارفت الراسيات الر وال (قوله ومنه في غيره) أي ومن التعبير بالفعل عن ارادته في غير الشرط (قوله وقيل ساء على حذف مضاف أي خافنا أباكم ثم صورنا أباكم أي خلقنا أباكم آدم حينما غير صورته ثم صورناه نزل خافه وتصويره مبرله خاف السكل وتصويره (قوله ثم دني فتدلى) الضمير في الفعلين لجبريل عليه السلام أي ثم دني من النبي فتدلى متعاقب به وهو نزل له روجه بالرسول صلى الله عليه وسلم وقيل ثم تدلى من الالف الى الفدي من رسول وهو كونه به اشهر اربابه مخرج به غير منفصل عن محله وتفرير لشدة قوته فان التدلى استرسال مع تعاقب كسدى الثمرة (قوله داره الى آخرة) خاف هذا الاحتجاج والوطر الحاجة ولا ينبغي منه فعل والجمع أو طار في الشرح ولقد كان المصنف في غاية بساطة من الكتب والسلف عن ايراد هذا البيت وقد وقع في الحاشية لابي غسان قول ربيع ابن مالك يرفى مالك بن زهير العدي من كان مسرورا بمنزل مالك فليأت ذنوبنا وحده ثم ارى يجد النساء حواسر ايديهن **في** بالصحيح قبل نيل الاصحار وقال الامام الرزوقي ان لا تغيب عن أي غام مع كنهه ثم جواز ما انتاره من الايات كقوله فليأت ذنوبنا وحده **في** واوهى له طه شيعة جده واصطلمه الرزوقي بقوله فليأت ذنوبنا وحده ثم على قول الربيع اعتراض وهو ان الصحيح لا يكون الا بعد نيل الاصحار فكيف قال قبل نيل الاصحار واوجب بانه اراد قوله يذهب به بالصحيح بضمه بالحلال اضيئة والمذهب لو شدة التي هي كالمصحح (قوله وأما مراده ان كسائي يندبره هل نيل المصحح سؤال ربك) مراد كسائي بانه موقوفة وادغام اللام هل هي **في** القاعدة السادسة **في** (قوله مار به الى آخرة) تطمع بضم المثناة الموقوفة وتفتح القاف وفي الصحاح وهو من البرق يس وهو اروع من المصالح اخذ به اول من عرض في نواحي العم وكذلك اومض فلما ادالمع واعترض في نواحي العم وهو ايدى من استنطال وسط السه من غير ان يرضى به او يمشي لا وهو العتيقة ويقال اومضت المرأة اذا سارت المطر (قوله يمشون حتى لا تهر كالهم) هذا مصدر بيت بجزء لا يبالون من السواد المقبل **في** وقد مر الكلام عليه في حرف الحاء في **في** القاعدة السابعة **في** (قوله وما كان هذا القرآن ان يفترى من دون الله) تقدم الكلام على هذه الآية في حرف الالف في ان الموحدة (قوله لعمرك ما العسايا الى آخرة) ان ثبت اللعين في تأويل بيت اللعين وهذا المصدر في تأويل اسم الله على أي ما العسايا ان نأني اللعين والمحيية بكسر اللام تجمع على طي بكسرها كقربة وفرب وعلى طي يصحها كدوره وذرى وبدي الرجل اذا ساد وهو ندى (قوله وتسل هو على ذلك) أي على تأويل ان وصافها بالمصدر وتأويل المصدر باسم الفاعل (قوله ويرده عدم صلاحها) أي صلاحية ان يرد على نفسه سقوط فلا يكون زائدة لان الزائدة هو الذي يصح للسقوط ويعد بالاكتر لان ان تسقط بعد معنى قد لا (قوله وأما قول أبي الفتح في بيت الحاشية حتى يكون عزيزا الى آخرة) هذا دفع لما ينوهم من قول أبي الفتح يجوز كون ان زائدة في هذا البيت والحال ان مدخولها منصوب ان الزائدة تعمل وقبل هذا البيت ومن تكريمهم في المحل أنهم لا يعلم الجار بهم له بار والكرم يعمل من الكرم والمحل التقط وحتى سمعته بلا يعلم ومعنى بين جميعا يفارق وهو مجتمعا الحال وقال غير أبي الفتح ان في البيت ليس بزيادة بل اظهرت في المعطوف على المصوب به مدح حتى وان كانت لازمة للاصهار في الاول لانه يعبر عن الثوابي ما لا يعبر في الاوائل (قوله والمصوب على معنى لا ياق ذلك المعنى غيره) المصوب به مدح او لا ياق الى آخرة وهو هذا الذي كرهه بعض النحويين فانه انصب على الاستثناء ومعناه قائم بما بعدها **في** القاعدة الثامنة **في** (قوله وسعائهما) في الصحاح السكتة بفتح السين الموهبة وسكون الحاء المعجمة سدا لذكر والاتي من ولد الصان والمرساة وصحة وفي الساموس السكتة ولد الشاه ما كان (قوله وأي فتى هيباء أنت وبارها) أي مصاف الى هيباء وهي بالمد والتصريف وبارها معطوف على فتى (قوله ولا يجوز ان يقيم زيد قام عمرو في الاصحاح الا الشعر) احتراز بالاصحاح عن مذهب المرء ان ذلك يكون في الشعر واخذ به ابن مالك واسدل له بقوله عليه السلام من يتم له اندرا بما او احسن اباقره (قوله ان يسمعوها الى آخرة) في الصحاح ويقال صار هذا الامر سببه بالهم أي عار بسببه ورجل سبة أي سبه اليه سببة أي سبب الناس (قوله ادلا يصاف كل وأي الى معرفة مفردة) سبى في حرف الكاف في الكلام الى كل أنهم الاسد معراق اجرة المصرد المرف نحو كل يريد حسن وكان يدعي أن يقال يجمع

كل صلتها لان كل اذا الضميمة التي مفردة معرفة افادت عموم الاجزله والمقصود هنا انما هو عموم الافراد في القاعدة
التاسعة (قوله فلذلك فصلاويهما الفعل الناقص من معنوه نحو كان في الدار او عندك زيد جالسا) هذا عن جمهور
البصريين وذهب ابن السراج وابو علي الى جواز ايلاء كان وانحواتها مع مولى خبرها في نحو كان طعامك يا كل زيد دون كان
طعامك زيدا كل يذهب الكوفيون الى جواز ذلك مطلقا (قوله وفعل المجهوب) هو بالنصب عطف على الفعل الناقص كما
ان قوله وقد جوه عطف على فصلاويهما وقوله على الفعل عطف على قوله على الاسم مشارك له في العامل وهو وقد جوه
دون قيد وهو خبرين (قوله ولا تلني الى آخره) في الصحاح لم يأت الرجل الحاء ليا ذالته فهو ملني والجيم الكبير والبلابل
جمع بلابل وهو الحسم ووسواس الصدر (قوله وبين الاستفهام والقول الجارى مجرى الظن) في الشرح ليس الفصل بين
الاستفهام والقول الجارى مجرى الظن منوطا بالظرف وشبهه حتى يكون ذلك من قبيل الاتساع فهما اذا الفصل
باحسب المفعولين جائز ولو كان غير ظرف نص عليه في التسهيل وغيره (قوله ابعده بعد قول الدار جامعة) هذا صدر بيت بحظه
* شلى هم أم دوام البعد محتوما * وفي الصحاح جمع الله شمله أى ما تشئت من أمره والمحتوم بالحاء المهملة من الحتم وهو
القضاء المبرم وحتمت عليه الشئ أوجبت له والحاتم اقاضى (قوله اذر والله نرميهم بحرب) هذا صدر بيت بحظه * يشيب
الطفل من قبل المشيب * (قوله * فما كل حين من ثواني مواتيها) هذا بحزب بيت صدره * باهبة حرم لذوان كنت آمنا *
ويروى من توالى مواليا (قوله * وما كل من وافي منى أنا عارف) هذا بحزب بيت صدره * وقالوا تعرفها المنازل من منى *
(قوله أباشراشة الى آخره) تقدم الكلام عليه في ان المفتوحة الهززة الساكنة النون (قوله وأما المسئلة الاخيرة)
هي تقدم الظرف على عامله المعنوى في القاعدة العاشرة (قوله من فنون كلامهم القلب) هو ان يجعل أحد اجزاء
الكلام مكان الآخر والاخر مكانه وهو ضربان أحدهما ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة
اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو في موقع المبتدأ نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة والثاني ان يكون
الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض
على الناقة لان المروض عليه ما يكون له ادراك يميل به الى المروض أو يرغب عنه وقبل السكاكى القلب مطلقا وقال
ابن يونس الكلام ملاحاة والصبح عليه كالابلاغة وأمن الالباس ويأتى في المحاورات وفي الاشعار وفي التبريل ورده
غيره مطلقا وقيل ان تضمن اعتبار الطيفاء غير نفس القلب الذي جعله السكاكى من اللطائف قبل وان لم يتضمن
اعتبار الطيفاء لان العبدول عن مقتضى الظاهر من غير نكته تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام بمقتضى الحال
(قوله كان سيئة من بيت رأس الى آخره) هذا البيت من قصيدة في مدح النبي صلى الله عليه وسلم وهجو ابى سفيان
ابن حرب قبل اسلامه وشعر كان قوله بعد هذا القول على انيابها أو طعم غص * من التفاح هصره اجتناء وفي الصحاح سبأت
الجرس بأومسبأ اذا شترتها التشرية ولا يقال ذلك الا في الجر خاصة والاسم السبأ على فعال بكسر الفاء ومنه سميت الجر
سبيئة فاما اذا شترتها التشرية الى بلاد آخر قلت سبييت الجر بلاهزة وبيت رأس قرية في الشام مشهورة بجودة الجر
والغص * بين الطرى وهصر الغصن وبالعص بفتح الهاء وتشديد الصاد اذا أخذت برأسه فاملته اليك شبه ريق المرأة
بغم من رجت بعسل أو بطعم تفاح طرى (قوله ومهمه مغبرة أرجاؤه الى آخره) المهمة المقازة والمغبرة المتلوة بالغبرة والارجاء
النواحي جمع رجي بالقصر (قوله وعكس التشبيه مبالغة) يعنى ان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به لون
الارض في الغبرة (قوله فان أنت الى آخره) في القاموس النجدة تطلق على الشدة وعلى القتال وعلى الهول والفرع (قوله
ولا تهينى الى آخره أصل تهينى تهينى فحذف منه احدى التاءين والمومات المقازة والاصدا جمع صدى وهو هذا كرا اليوم
أو طائر صغير يصير بالليل وقال العديس الصدى هو هذا الطائر الذي يصير بالليل ويقفز فزانا ويطيرو الناس يرونه الجندب
وانما هو الصدى فاما الجندب فهو أصغر من الصدى والصقر قبيل الصبح (قوله وقول القطاى فلما ان جرى الى آخره) القطاى
بضم القاف وجواب لما قوله بعد هذا البيت أمرت بهم الرجال لياخذوها ونحن نظن ان ان تسطاعا والسمن بكسر السين وقع
الميم وكتبه بعضهم بفتح السين وسكون الميم فقال شبه ثريدا كثيرا عليه من بالقصر الذى طين بالسياع وقبل هذا البيت ما هو
صريح في انه يصف ناقة وهو فلما ان مضت سنتان عنها * وصارت حقة تعالوا الجذاعا عرفنا ما ترى البصراء فيها * فافا علينا

عليها ان تباعا وفي الشرح ورايت البيت المذكور في شعر الغطاي في نسخة قديمة مضافة على هذه الصورة فلما ان جرى
من علمها كطابت يا فدن السباعا وامن بالضم الشحم القليل وقال الشيخ جهم الدين السبكي وروي بطانت كذا رايته
في الصحاح وحالة الحاضرة للمعاني والنوسمة لابن السكيت وجعله قباو فيه نظرا لانه يجوز ان يراد به جسر القصر بناية
للطين لانه اذا دخله فلا قاب وكل ما كان ظاهرا فغيره كان الغير بناية له انتهى (قوله ومنه في الكلام ادخلت القنطرة
في رأسي وعرضت النفاة على الحوض) لان القنطرة من طرف والرأس من طرف والساكن المناسب ان يتصرف بالمظروف في ضوء
الطرف ويؤتي بالمرور عند المروضة عليه وهذه الامور بالعكس فليوالا الكلام رعاية لهذا الاعتبار (قوله ورد على
البحري في الآية) فقال بعد ما ذكر كلامه لا ينبغي جعل القرآن على الغالب اذ اصبحت له ضرورة واذا كان الماني بهذا
دونه لما لحامل عليه وليس في قوله عرضت النفاة على الحوض ما يدل على القلب لان عرض النفاة على الحوض وعرض
الحوض على النفاة معان انتهى وفي جهاد الدين السبكي لم يفسد البحر في جعل عرض النفاة على الحوض متلويا
بل ذكره الجوهري وغيره وحكمته ان الامر وعرض ايسر له اخبار والاختار انما هو للمروضة لانه قد يفسد وقد يرد
فعرض الحوض على النفاة لا قاب به لانه قد يتقبل وقد تدره وعرضها عليه مغلوب اعطا وعرض الكمار على البار ايسر
بغلوب انما الماني الذي اشرنا اليه وهو انهم قهرون حكمهم لا خيار لهم والبار منسوبة منهم وهم كذا في الذي يتصرف
فيه من عرض عليه كذا لو عرضت البارية على الجمع وعرضت القاتل على السيف والحقاني على السوط والاراسا كانت
هي المتصرف في العود بل عرضت العود على البار وهذا الذي قلناه يرد عليه شيء اوضح ان وير ما قاله البحر في قوله
ان الذي في الآية قاب معنوي ولا شيء وديسه والذي في عرضت النفاة قاب اعطى وهو شاذ انتهى (قوله ويقل دلت
الجوزاء انتصب العود في الجرباء) في الشرح الجوزاء برج في السماء كذا في الناموس واداحت الشمس هذا ابرج ففسر لابل
وطال النهار عكس حاله ابرج الشمس انتهى واقول قصر المثل مطابقة يكون اداحت الشمس في الجدي وهو برج له
الشمس قبل الجوزاء اربعة بروج وقصر الليلى عن النهار يكون بعد اسبوع من اداحت الشمس بانزل وهو برج به وبن
الجوزاء برج واحد وقصر الليلى ساية قصره يكون اذا كانت الشمس بالدرجة الاخيرة من الجوزاء ابرج قول القائل
اداحت الشمس بالجوزاء قصر الليلى لانضائه ان ذلك يكون اذا كانت الشمس بالدرجة الاولى من اوجها واقعة ماضية
حكاهما الخطيب في تاريخه عن ابي محمد بن اسماعيل بن ابي منصور وهو ب الجواب الذي البغدادى قال كنت في حنة ولدي
والناس يقرؤون عليه فوقف عليه شاب وقال يا سيدي بنان من الشعر لم ادهم معناه واما وصل الخطيب بنان الماده اسكها
وهجره البار يصايني به النار فالشمس في النوس امست وهي نازلة * ان لم يزرني وفي الجوزاء ان زارا فقال له والذي
ياني هذا من علم الجيوم لا من علم الادب ثم قام من الحقة وآلى على نفسه ان لا يتباس في حلة سحر حتى ينفري لم الجيوم
ويعرف تسمية الشمس ونظري ذلك وعرف ثم جالس في الحانة ومعنى البيت ان شعوبه اذ لم يزره فلبه في غاية ما يوله وان
زاره فلبه في غاية قصره يعني يكون الشمس نازلة بالنوس عن غاية طول الليلى لان ذلك لا يكون الا في شمس في هذا
البرج ويكونها نازلة بالجوزاء عن غاية قصره لان ذلك لا يكون الا في شمس في هذا البرج اذ كره المصنف
طلوعها بالبحر وهو زمان شدة الحر وانما كان انما صاب الجرباء في ذلك الوقت لانما دويبة صلبة لا عظم فيم اقبص بقره الحر
اشتمد ادها ومن ماضية هذه لداية ان تدور كيف دارت الشمس لمحبت الها وقوله وقد خفي تأويلها ماضى ذلك في الساعة
الخامسة في قوله القامدية شريفة (قوله من مبلغ كلامهم تقارس للطين) بلغ الكلام الا اديت التي تستخرج منه
أي تعد ماضية واحدة كعرفه وعرف والمقارس بالقاف والصاد المجهدة من القرض اسمعير هذا تقارس كل واحد من
الطينين بحكم الآخر (قوله ان تقرأ على اسماء الى آخره) ذكر المصنف هذا البيت في ان الماضية الساكنة النون وبه
يا صاحبي فليت نفسي نوسكيا * وحقيقا كنية الا في مقار شدا ان تحملا لا جدي خفشاها * تستوجب امانة عندي بها ويدا
(قوله بدائل ان المعطوفة عليها) في الشرح لا مانع من عطف ان الماضية وصلتها على ان الماضية وصلتها اذ هو عطف مصدر
على مصدر ولا يعمه اقول المراد بدائل هما ما يفي به الطن والرحا وليس المراد ان ذلك دليل من جهة امتناع عطف
ان الماضية وصلتها على ان الماضية وصلتها بل من جهة ان الطاهر ان الثانية من نوع الاولى والثانية ليست مخففة من ثقله
وكذا الاولى (قوله واعمال ما لا على ان تاروي من قوله عليه الصلاة والسلام كانتكونوا يولي عليكم ذكره ابن الخطيب)

الشرح لا حاجة ان تجعل ما ناسبه هنا فان في ذلك اثبات حكم لم يثبت في غير هذا المحل بل الفعل من فروع وكون الرفع محذوفه
وقد سمع ذلك تطمأ وترا قال الشاعر أبيت أسرى وتبقى تدلني وقد خرج على ذلك قراءة قالوا ساحران تطاهرا بشديد الظاهر
أي يتطاهران وقوله صلى الله عليه وسلم لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تصابوا (قوله لو يشاطرهم اذومعة) هذا
صدر بيت بحزه لاحق الاطال ثم ذو خصل والمبعة بفتح الميم وسكون المثناة التحتية بعدها عين مهملة النشاط وأول جري
الغرس والاطال جمع اطل وهي الحاصرة وفر من ثم بفتح النون وسكون الهاء أي جسيم وقد تقدم الكلام على هذا البيت في
(قوله اعطاء ان الشرطية حكم لو في الالهال كما روى في الحديث فان لا تراه فانه يراك) في الشرح قدم في فصل لوان السيد
خرج قوله * كلكم ترا قبلي أسير ايمانيا * على انه جاء على لغة راء فاصله يراء حذف الالف لالتقاء الساكنين ثم أبدلت الهمزة
الساكنة ألفا لوقوعها بعد فتحة ومثل هذا في الحديث متأت وأقول لو كان تراه في الحديث من هذه اللغة لقبل فانه يراؤك
بالهمزة وكون تراه في الشرط من لغة ويرأؤك في الجواب من لغة أخرى من غير دليل بعيد (قوله وبهذا) أي بانه لا بد من جواز
بجى الحرف التروك مكان الحرف المذكور (يقدم في تخرج الحديث السابق) وهو فان لا تراه فانه يراك على ما ذكر ابن مالك
من ان أن أعطيت فيه حكم لو في الالهال اذ لا يجوز فلا تراه فانه يراك أما معنى فلان كما س المعنى المراد لان لولا حينئذ دالة على
انه مناع جوابها الوجود ما يليها أو ما لفظا فلان لولا هذه لا يقع بعدها الا المبتدأ (قوله والظاهر انه) أي الحديث السابق اعني الا
تراه فانه يراك (يتخرج على اجراء الممثل مجرى الصحيح كقراءة قبل انه من يتقى ويصبر فان الله بآيات ياتى وجزم يصبر) قد ذكر
المصنف في الباب الرابع في أقسام العطف هذه القراءة وذ كر فيها وجهها من اما ذكره هنا وهو اجراء المعتل مجرى الصحيح
(قوله واذا تصبكت خصاصة فصل) هذا بحزب بيت صدره فاستغن ما غمك ربك بالغنى وقد تقدم الكلام عليه في اذا (قوله
واعطاء لن حكم لم في الجزم) في الشرح تأمل هذا مع قول المصنف قبل ذلك نحو سطرين وانما يصح أو يحسن حمل الشيء على
ما يحل محله فان فيه تنافيا وذلك انه اذا أتى المتكلم بان علم ان غرضه النفي في المستقبل لا الماضي فليس المحل لم فكيف صح أو
حسن حمل ان عليها وأقول تأملنا ذلك فلم نجد فيه تنافيا وذلك ان قول الشاعر الا أن يمنع ان يكون غرضه النفي في المستقبل كما
ينع ان يكون غرضه النفي في الماضي فلن في البيت أريد به مجرد النفي وقامت مقام لم في الجزم فقط وحلت محله في ذلك (قوله قد
بلغت نجران أو بلغت سواهم هجر) هذا بيت حذف أوله وهو مثل القافز هداجون والقفاؤ بالذال المجتمة جمع قنفذ حيوان
معروف والهداج بقشيد الدال المهمة الذي يعيش في ارتعاش من هداج الظلم اذ امشى في ارتعاش ونجران بلد باليمن وفي
القماموس وهجر متحركة بلد باليمن بينه وبين عثريوم وليلة مذ كر مصروف وقد ثوبت ويمنع واسم لجميع أرض البحرين ومنه
المثل كبضع غرالى هجر وقرية كانت قرب المدينة الهانيسب القلال أو ينسب الى هجر اليمن (قوله هما خطتا اما أسار ومنه)
هذا صدر بيت بحزه * وامادم والقتل بالحر أجدر * والخطتان تشبة خطبة بمعنى الامر والقصة (قوله ان من صادقة الى
آخره) في القماموس العقق طائر أبلق يشبه صوته العين والقاف واليوم والبومة بضم الموحدة طائر كلاهما للذكور الاثني
وفي الشرح لا دليل في البيت على ذلك لجواز ان يكون الشاعر أراد عققان على لغة من يلزم المثنى الالف في الحالات الثلاث
ويكون يوم من فوعا على انه مبتدأ حذف خبره أي ومع ما يوم (قوله اتسع اعطاء الحسن الوجه حكم الضارب الرجل في النصب
واعطاء الضارب الوجه حكم الحسن الوجه في الجر) حق اسم الفاعل المعروف باللام أن لا يضاف الى ما عرف به بالعدم افادة
اضافته التخفيف وحق الصفة المشبهة المعرفة باللام ان لا تنصب المعرف بها لانها لا تكون الا من فعل لازم لكنهما الماشابه
من حيث ان كلاهما صفة معرفة باللام متصلة بالمعرف بها جل الضارب الرجل على الحسن الوجه في الجر وجل الحسن لوجه
على الضارب الرجل في النصب والتخفيف في اضافة الصفة المشبهة حاصل من جهة حذف الضمير من اللفظ
واستناره في الصفة وقلب الضمة كسرة اذ أصل الحسن الوجه الحسن وجهه بالرفع على انه
فاعل الصفة (قوله وقد مر ذلك) يعني في آخر القاء عدة الاولى والحمد لله على التمام
وعلى نعمه العظام ومنه الختام ونسأله حسن الختام والفيكالك
من ربة الاثام وان يحشرنا في زمرة نبينا محمد عليه أفضل
الصلاة والسلام وعلى آله وأصحابه السادة الكرام

فهرست الجزء الثاني من حاشية العلامة الشافعي

صفحة	صفحة
١٥١ حكمها بنوع المعارف والنكرات	١١ حرف الكاف
١٥٢ حكم المرفوع بعدها	٢٨ حرف اللام
١٥٥ الباب الرابع من الكتاب	٧٤ حرف الميم
١٥٧ ما يعرف به الاسم من الخبر	٩٥ حرف النون المفردة
١٥٨ ما يعرف به الفاعل من المفعول	١٠١ حرف الهاء المفردة
١٥٨ ما افترق فيه عطف البيان والبدل	١٠٣ حرف الواو المفردة
١٦١ ما افترق فيه اسم الفاعل الخ	١١٢ حرف اللام ألف
١٦٣ ما افترق فيه الحال والتبيز وما ج	١١٤ حرف الياء
فيه	١١٥ الباب الثامن الكتاب في تفسير الجملة
١٦٥ اقسام الحال	١١٧ اقسام الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية
١٦٧ اعراب اسماء الشرط والاستفهام	١١٨ اقسام الجملة الى صغرى وكبرى
١٦٧ مسوغات الابتداء بالنكرة	١١٨ قد يحتمل الكلام الكبير وغيرها
١٧١ اقسام العطف	١١٩ الجمل التي لا محل لها من الاعراب
١٧٥ عطف الخبر على الانشاء وبالعكس	١٢٢ الجملة الثانية المعترضة
١٧٨ عطف الاسم على الفعلية وبالعكس	١٢٨ الجملة الثالثة التفسيرية وهي الفضلة
١٨٣ شرح حال الضمير المسمى فصلا وعتما	الكاشفة لحقيقة ما تليه
١٨٦ رابط الجملة بما هي خبر عنه	١٣١ الجملة الرابعة
١٨٩ الاشياء التي تحتاج الى الرابط	١٣٢ الجملة الخامسة الواقعة جوابا لشرط
١٩٤ الامور التي يكتسب الاسم بالاضافة	غير جازم مطلقة أو جازم ولم تقترن بالفاء
٢٠٠ الباب الخامس من الكتاب في ذ	ولا ياذ الفجائية
الجهات التي يدخل الاعتراض	١٣٣ الجملة السادسة
المعرب من جهتها	١٣٣ الجملة السابعة التابعة لمسال محل له
٢١٠ الجهة الثالثة	١٣٣ الجمل التي لها محل من الاعراب
٢١١ الجهة الرابعة	١٣٣ الجملة الثانية
٢١٤ باب المبتدا	١٣٣ الجملة الثالثة
٢١٦ باب كان وما جرى محراها	١٣٧ الجملة الرابعة المضاف اليها
٢١٨ باب المنصوبات	١٣٩ الجملة الخامسة ١٤٠ الجملة السادسة
٢١٩ ما يحتمل المصدرية والحالية	١٤١ الجملة السابعة
٢٢٠ ما يحتمل الحالية والتمييز	١٤٩ الباب الثالث من الكتاب
٢٢١ من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين	١٤٨ قوله هل يتعلقان بالفعل الناقص
٢٢١ من الحال ما يحتمل التعدد والتداخل	١٤٩ هل يتعلقان بالفعل الجامد
٢٢٢ باب اعراب الفعل	١٤٩ هل يتعلقان بأحرف المعاني
٢٢٢ باب الموصول	١٥٠ ذكر ما لا يتعاقى من حروف الجر

صفحة	باب التوابع	صفحة
٢٥٩ حذف المبتدأ	٢٢٦ باب في مسائل مفردة	٢٥٩ حذف الظاهر
٢٥٩ ما يعمل النوعين	٢٢٦ الجهة السادسة	٢٥٩ ما يعمل النوعين
٢٦٠ حذف الفعل وحده الخ	٢٢٨ النوع الثاني	٢٦٠ حذف المفعول
٢٦٠ حذف حرف العطف	٢٢٢ النوع الخامس	٢٦١ حذف فاء الجواب
٢٦١ حذف واو الحال	٢٢٣ النوع السادس	٢٦١ حذف قد
٢٦١ حذف ما بالابتداء	٢٢٣ النوع السابع	٢٦٢ حذف ما بالابتداء
٢٦٢ حذف كي المصدرية	٢٢٦ النوع الثامن عشر	٢٦٢ حذف اذا الاستفهام
٢٦٢ حذف اذا الاستفهام	٢٢٦ النوع الثاني عشر	٢٦٢ حذف الجار
٢٦٣ حذف ان الدالة	٢٢٨ النوع الثالث عشر	٢٦٣ حذف ان الدالة
٢٦٣ حذف لام الطاء	٢٢٩ النوع الرابع عشر	٢٦٣ حذف لام الطاء
٢٦٥ حذف ال	٢٢٩ النوع الخامس عشر	٢٦٥ حذف ال
٢٦٦ حذف لام لا فعلن	٢٢٩ الجهة السابعة	٢٦٦ حذف جواب القسم
٢٦٦ حذف جواب القسم	٢٤٠ الجهة الثامنة	٢٦٦ حذف جملة الشرط
٢٦٦ حذف جملة الشرط	٢٤٢ الجهة التاسعة	٢٦٦ حذف جملة جواب الشرط
٢٦٦ حذف جملة جواب الشرط	٢٤٣ الجهة العاشرة	٢٦٧ حذف الكمال مفعول به
٢٦٧ حذف الكمال مفعول به	٢٤٨ بيان انه قد يظن ان الشيء الخ	٢٦٧ حذف اكثر من جملة الخ
٢٦٧ حذف اكثر من جملة الخ	٢٤٨ بيان مكان المقدر	٢٦٧ الباب السادس من الكتاب
٢٦٧ الباب السادس من الكتاب	٢٥١ بيان مقدار المقدر	٢٧٢ الباب السابع من الكتاب في كمه
٢٧٢ الباب السابع من الكتاب في كمه	٢٥٢ بيان كيفية المقدر	باب الامر
باب الامر	٢٥٢ ينبغي ان يكون المحذوف الخ	باب الثامن من الكتاب
باب الثامن من الكتاب	٢٥٢ اذ ادار الامر بين كون المحذوف الخ	القاعدة الثانية
القاعدة الثانية	٢٥٣ اذ ادار الامر بين كون المحذوف فعلا الخ	القاعدة الثالثة
القاعدة الثالثة	٢٥٤ اذ ادار الامر بين كون المحذوف أولا الخ	القاعدة الرابعة
القاعدة الرابعة	٢٥٦ حذف المضاف اليه	القاعدة الخامسة
القاعدة الخامسة	٢٥٦ حذف الموصول الاعمى	القاعدة السادسة
القاعدة السادسة	٢٥٦ حذف المصلة	القاعدة السابعة
القاعدة السابعة	٢٥٧ حذف الموصوف	القاعدة الثامنة
القاعدة الثامنة	٢٥٧ حذف المصنعة	القاعدة التاسعة
القاعدة التاسعة	٢٥٨ حذف المعلوم	القاعدة العاشرة
القاعدة العاشرة	٢٥٨ حذف المعلوم عليه	
	٢٥٩ حذف المبدل منه	
	٢٥٩ حذف المؤكد و قداءه نو كبد	

